المنصف

شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي

لكتاب

التصريف

للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري

الجزء الأول

المنصف

شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ

لكتاب

التصريف

للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري

بتحقيق لجنة من الأستاذين

إبراهيم مصطفى
العضو بالمجمع اللغوي بالقاهرة

عبد الله أمين
أحد نظار مدارس المعلمين الأولية السابقين

الجزء الأول

وزارة المعارف العمومية
إدارة إحياء التراث القديم
إدارة الثقافة العامة

ملتزم الطبع والنشر
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

الطبعة الأولى

فى ذى الحجة سنة ١٣٧٣ هـ = أغسطس سنة ١٩٥٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

بالنسخ التى اعتمدنا عليها فى تحقيق هذا الكتاب ، وهى ثلاث :

الأولى : نسخة بالتصوير الشمسى تملكها الإدارة العامة للثقافة بوزارة المعارف ، وهى منقولة ، عن نسخة مخطوطة فى مكتبة أحمد الثالث (طوبقبو سراى) بالآستانة ، ورقمها فيها ٢٢٨٠ ، كتبها لنفسه أحمد بن محمد بن محرز الأنصارى المقرى الأندلسى فى طرابلس الشام فى مدة آخرها سلخ شوال سنة ٤٩٧ هـ .

وهى جيدة الخط واضحة مقابلة على الأصل الأول الذى نقلت عنه مقابلة جيدة ، وهى محررة سليمة إلا من بعض أغلاط إملائية وأخرى نحوية تافهة ، لاتخفى على القارئ .

وفى النسخة المصورة مع ذلك عيب ، وهو أن المصور ، فى مواضع كثيرة ، ترك الصفحتين المتقابلتين من الأصل تتداخل إحداهما فى الأخرى ، فيضيع فى آخر كل سطر من اليمنى أو أول كل سطر من اليسرى كلمة أو بعض كلمة .

ومع ذلك فقد جعلنا هذه النسخة الأصل المعول عليه ، وإن رجحنا عليها ماجاء فى الأخريين أو فى إحداهما فى غير موضع ، ورمزنا لها بالحرف « ص » .

الثانية : نسخة بالتصوير الشمسى أيضا بدار الكتب المصرية ورقمها ٦١٤١ هـ ، وهى منقولة عن نسخة مخطوطة كتبها لنفسه محمد بن المظفر بن سعد بهان بن طاهر ، فى مدة آخرها أوائل ذى الحجة سنة ٦٠٩ هـ فى مكتبة كوبرللى بالآستانة .

وهى متوسطة الخط كثيرة الهوامش والحواشى بين السطور . كثيرة الأخطاء ، وفى مواضع كثيرة منها عبارات ساقطة يفسد المعنى بسقوطها ، وفى بعض صفحاتها تقديم وتأخير .

وكنا – قبل عثورنا على النسخة الأولى – اعتمدنا على هذه النسخة فكلفتنا جهدا وعناء لسقمها ، ورمزنا لها بالحرف « ظ » .

الثالثة : نسخة مخطوطة بخط مغربى دقيق . وفى بعض حروفها غموض، وكان يملكها الإمام المرحوم محمد محمود بن التلاميد التركزى المغربى الشنقيطى ، وهى الآن فى مكتبته بدار الكتب المصرية برقم ٢ صرف ش .

فى آخرها أنها عن نسخة محمد بن المظفر المخطوطة بمكتبة كوبرلى بالآستانة السابق ذكرها ، كتبها للإمام الشنقيطى عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن التلمودى الجزولى الحسنى اليعلاوى فى مدة آخرها منتصف ذى الحجة من سنة ١٣٠٣ هـ .

وهذه النسخة خالية من الهوامش والحواشى بين السطور التى اكتظ بها الأصل الذى نقلت عنه لابن المظفر إلا القليل جدا الذى لاحكم له ، وفيها تصويب لبعض أخطاء الأصل غير أنها لم تسلم من سقوط العبارات الكثيرة التى سقطت من نسخة ابن المظفر ، ومن بعض التحريف الذى وقعت فيه ، ورمزنا لها بالحرف « ش » .

وهى والنسخة الثانية ، لابن المظفر مع ما فيهما ، من نقص وخطأ . قد انتفعنا بهما انتفاعا كبيرا ، وبخاصة فى المواضع الضائعة فى الأولى فى ملتقى كل صفحتين.

وجعل الكتاب فى النسخة الأولى ثلاثة أجزاء : الأول يشتمل على المتن والشرح جميعا ، والثانى : تفسير المشكل من اللغات التى أوردها مؤلف المتن ، والثالث : تفسير ما فيه من مشكلات عويص التصريف . وجعل فى النسختين الثانية والثالثة أربعة أجزاء بجعل المتن والشرح فيهما جزأين ، وقد جعلنا هذه النسخة المطبوعة أربعة أجزاء مثلهما .

فهرس المباحث

الصفحة

(١) كل عنوان مسبوق بمثل هذا الرقم بين قوسين عنوان يفهم من الكلام .

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

فهرس الشعر والرجز

م

القافية	ص ، س
و	
نَدَوْا	٨ : ٦٤
دَلَوْا	٨ : ٦٤
أمّ مدّوى	١ : ٧٦
مهوى	١٧ : ٧٢

القافية	ص ، س
ى	
وعاديا	٨ : ١١٨
الرِّوَى	٦ : ١٦٠
قد أَتَى	٧ : ١٦٠
الغَضَى	٩ : ١٦٠
طَغَى	١٠ : ١٦٠
بالفَتَى	١١ : ١٦٠

فهرس الأعلام

فهرس الخطأ والصواب

[انظر الاستدراك فى آخره]

ص ، س	الخطأ	صوابه
٩ : ١٢	فى الوقف	حذفها
١٥ : ٩	يستقبلَ	يستقبلُ
١٨ : ٨	ويكون اسما صفةً	يكون اسما وصفة
١٩ : ٦	ونِغِفر	ونِغْفِر
٢٤ : ١٤	ونحوُهما	ونحوَهما
٢٥ : ١٢	وتَنْزَمُّ	وتُنْزُمٌّ
٢٧ : ١٨	حَضَر	حَقَزَ
٣١ : ١١	وفعل	وفَعَل
٣٥ : ١٤	نَتَمًّا	يكتب بالألف وبالياء
٣٦ : ١٤	سِعلاة الخ	سعلاةٌ الخ
٣٧ : ١٣	طرفاءة	طرفاءةٌ
٣٩ : ٧	فيها وتعز	فيها [١٦ ب] وتعز
٤١ : ١٧	سُوْدُدٍ	سُرْدُدٍ
٤٢ : ٧	نستوفى	تستوفى
٤٤ : ١٦	صيغةُ	صيغةَ
٥٦ : ٤	حدثث	حدثت
٥٩ : ٧	لكون	لسكون
٦٠ : ٤	للياء	للهاء

ص ، س	الخطأ	صوابه
٦١ : ٩ ، ١٠	أيمن	آيمن في الموضعين همزته همزة وصل فيهما
٦١ : ١٠	« إنَّ م	إنَّ « م
٦٥ : ٢	إخادلهم	إدخالهم
٦٨ : ٦	مآ قيها	مآ قيهما
٦٨ : ٢٠	—	٢٠
٦٨ : ٢٤	تصحيح	تصحيف
٧٤ : ١٥	والتي	والذي
٧٦ : ١٦	والتي	والذي
٧٨ : ١٤	واضرابٌ	واصرابٌ
٧٩ : ١٠	ابياضْضْت	ابياضَضْتُ
٨١ : ١٣	قال أبو الفتح	[١٣١]قال أبو الفتح
٨١ : ١٦	يرودَها	يرودُها
٨٣ : ١٥	١٠	١٥
٨٥ : ١	وحَرْقَلت	وحَوْقَلْتُ
٨٨ : ١	يقع	تقع
٨٨ : ٤	افعنليت	افعنيلت
٨٨ : ١١	الثلاثه	الثلاثه
٨٨ : ١٢	جلبيْت	جَلْبَبْتُ
٨٨ : ١٢	جهررت	جَهْوَرْتُ
٨٩ : ٨	ب « ساطمأن »	ب « اطمأنَّ »
٩٢ : ١	تتلفَّف	تتلَقَّفُ

صوابه	الخطأ	ص ، س
وَحْدَكَ	وحُدك	٩٢ : ١٥
١٠	٠١	٩٣ : ١٠

صوابه	الخطأ	ص ، س
يتغافُل	يتغافَل	٩٤ : ٨
فلا تَعَدّ	فلا تعُدّ	٩٦ : ١٥
حذفها	فصاعدا	٩٩ : ١١
تؤءم	ترءم	١٠٣ : ١٣
فَوْعَلا	فرْعَلا	١٠٣ : ١٦
ألبَ	أب	١٠٤ : ٢
بالليل	باليل	١٠٦ : ٨
١٠	—	١٠٧ : ١٠
تَفَعْلَلَ	تَفَعْل	١٠٨ : ٤
والضهواء	والضهراء	١١٠ : ٨
يَهْيَاهُ	يَهْيَأةُ	١١٢ : ٢
أُلِقَ	أُقَ	١١٤ : ١٣
البريَّه	البريه	١١٥ : ٤
فِعْلَى غيرمنوّن	فِعْلّ	١٢١ : ٦ ، ٩
آءة	آت	١٢٦ : ١٢
مُمَخْرق	تمخرق	١٣٠ : ٤
مثلَ	مثلُ	١٤١ : ١٠
ونُهْلُلُ	ونُهْلُلَ	١٤٢ : ٣
نُهِلَ	نَهَلَ	١٤٢ : ٤
إن شاء	ن شاء	١٤٥ : ١٠

ص : س	الخطأ	صوابه
١٦٩ : ١٥	١٠	١٥
١٧٠ : ٨	الأشه من	الأشهر من
١٧٢ : ٥	غزويت	عزويت
١٧٧ : ٣	الشاء	الشاعر
١٧٧ : ٨	بمنزا	بمنزلة
١٧٩ : ١٩	بَرَهْرَة	بَرَهْرَهَة
١٩٩ : ١٧	زيداً	زيدًا
٢١٦ : ٣	لم تُهْمَز	لم تَهْمِزْ
٢٢٢ : ١١	ويتّز	ويتّزن
١٢٩ : ١٢	القياس الواو	القياس في الواو
١٢٩ : ١٧	والهمز الطرف	والهمز في الطرف
٢٢٨ : ٩	واتّزن واتّزر	ايتزن ، ايتزر[١]
٢٣٠ : ١	كثة	كثْرة
٢٣٥ : ٥	ينقلوهما	ينقلوها
٢٣٩ : ٤	فَعال	فُعال
٢٤٣ : ١٦	عَرَفْتُ	عَرَفْتَ
٢٤٤ : ١٥	بنيتُه	بنيَته
٢٤٨ : ١٠	أقْوُمُ	أقْوُمُ
٢٧٤ : ٦	للفق	للفرق
٢٧٨ : ١٩	تقأان	تقرأان
٢٨٠ : ١٦	يحُر	يجُز
٢٨١ : ١١	خاطمُها	خاطمَها

(١) لعلها ايتسر والأليق ايتئس .

ص ، س	الخطأ	صوابه
٢٨٥ : ١٠	١٥	١٠
٢٩١ : ١	غازٍ	فى غازٍ
٢٩٥ : ١٠	يُعْتَلَ	تعتلَ
٢٩٤ : ١٠	أختار	فى اختار
٢٩٤ : ١٦	خَوِفَ	خُوفَ
٢٩٥ : ١	قَوَلَ	قُوِلَ
٢٩٥ : ٤	قيل	قِيلَ
٣١٠ : ١٢	حلأت	َحلَّأت
٣١٩ : ١	أقول	أقْوَلُ
٣١٩ : ١٤	أشْدَدْ	أشْدَدَ
٣٣٢ : ١٤	تأملتَ	تأمَّلْتَ
٣٣٨ : ١٥	سُوُك	سُوُكَ
٣٤٣ : ٦	المَنْكِبُيْن	المَنْكِبَيْن
٣٤٤ : ٩	حُبْلَى حبَالَى	حُبْلِيَ حبالِه
٣٤٥ : ١١	عُود	عَوْدٌ
٣٥٣ : ٩	واسمه	أو ابن

استدراك

٦ : ١٢ — سقطت ترجمة المبرّد من هذا الموضع ، وهى :

أبو العباس المبرّد ، هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدىّ البصرىّ ، إمام العربية فى عصره ، وكان جميلا فصيحا ، ثقة حافظا ، توفى سنة ٢٨٥ هـ .

٣٧ : ١٥ — قوله « فينبغى أن يكون أرطًى على هذا القول أفعلا : أى فى الأصل .

٤٩ : ٢ ، ٣ — سقط الكلام فى الشروح والتعليقات على الشاهد الآتى وهو

فاحذر ولا تكْتَرِ كريًّا أعوجا   عِلْجا إذا ساق بنا عفنججا

وهما بيتان من مشطور الرجز ، لم نوفق للعثور عليهما ولا على قائلهما .

١٢١ : ٣ — « إيّاك نعبد » سقطت الإشارة إلى هذه الآية فى ذيل صفحتها ، وهى (صدر الآية الخامسة من سورة الفاتحة ١)

٢٢٣ : ١٧ — كتب البيت خطأ ، وصوابه :

تهوِى كجندلة المنجنيـ   ـق يرمى بها السور يوم القتال

[٢ | ١]

بسم الله الرحمن الرحيم [١]

[٢] الحمدُ لله ربِّ العالمينَ . وصلواتُهُ على نبيِّه محمد وآلهِ أجمعينَ . الطيِّبينَ الطَّاهرين [٢] .

قال أبو الفَتْح عثمانُ بنُ جِنِّي رحمَهُ الله [٣] :

هذا كتابٌ أشرحُ فيه كتابَ أبي عثمانَ بكرِ بن محمد بنِ بَقِيَّةَ المازنيّ رحمه الله في التصريف . بتَمْكِينِ أصولِه . وتَهذيبِ فصوله . ولا أدَعُ فيه [٤] بحولِ اللهِ وقوّتِه غامضا إلا شَرَحْتُه ، ولا مُشْكِلا إلا أوْضَحتُه ، ولا [٥] كثيرًا من الأشباه والنَّظائرِ [٥] إلا أوردتُه ، ليكون هذا الكتابُ قائما بنَفْسه . ومُسْتَقِلا في جِنْسه ، فإذا أتيتُ على آخره . أفردتُ فيه بابا لتفسيرِ ما فيه من اللغة الغريبة ، فإذا فرغتُ من ذلك الباب أوردتُ فَصْلا من المسائل المُشْكِلةِ العَوِيصَةِ ، التي تشحذُ الأفكارَ ، وتروضُ الخواطر . وليس ينبغي أن يتخطَّى إلى النَّظرِ في هذه المسائل من لم يُحْكِم الأصولَ قبلَها ، فإنّهُ إن هجمَ عليها غير ناظرٍ فيما قبلَها من أصول التصريف المُوَطِّئَةِ للفروع ، لم يَحْظَ منها بكبيرِ طائل ، وصَعُبَتْ عليهِ أيَّما صعوبة . وكان حكْمُهُ في ذلك حكْمَ مَنْ أرادَ الصُّعودَ إلى قُلَّةِ جبلٍ سامقٍ في غير ما سبيل . أو كمجتازٍ مفازة لا يهتدى لها بلا دليل .

---

١ – بعد البسملة في ظ (عونك يا لطيف) . وبعدها في ش (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما) .

٢ ، ٢ – ما بينهما زيادة من ظ ، ش .

٣ – رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٤ – ظ ، ش : منه .

٥ ، ٥ – ما بينهما غير واضح في ظ ، وهو في ش (كثير الأشباه والنظائر) .

[علم التصريف والحاجة إليه]

وهذا القبيل من العلم أعنى التصريف ، يَحتاجُ إليه جميعُ أهل العربيةِ [1] أتمَّ حاجةٍ . وبهم إليه أشدُّ فاقة ، لأنه ميزانُ العربية ، وبه تعرف أصولُ كلامِ العربِ من الزوائدِ الدّاخلة عليها ، ولا يوصَلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به . وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصَلُ إلى ذلك إلا من طريق التصريف ؛ وذلك نحو قولهم : إن المُضارعَ من فَعُلَ لا يَجيءُ إلا على يَفْعُلُ بضمّ العين . ألا ترَى أنك لو سَمِعْتَ إنسانا يقول : كَرُمَ يَكْرُمُ بفتح الراء من المُضارع ، لقضيت بأنَّهُ تارك لكلام العرب [٢ ب] سَمِعْتَهم يقولون يَكْرُمُ أو لم تَسْمَعْهم ؛ لأنّك إذا صح عندك أن العين مضمومةٌ من الماضى قضيتَ بأنها مضمومة فى المضارع أيضا قياسا على ما جاء . ولم تحتج إلى السماع فى هذا ونحوه [2] وإن كان السماعُ أيضا مما يشهدُ بصحّة [3] قياسك . ومن ذلك أيضا قولهم : إن المصدرَ من الماضى إذا كان على مثال أفْعَلَ يكونُ مُفْعَلا بضم الميم وفتح العين نحو : أدْخَلْتُهُ مُدْخَلا . وأخرجْتُهُ مُخرَجا . ألا ترَى أنك لو أردتَ المصدرَ من أكرمته على هذا الحدّ لقلت مُكْرَما قياسا ، ولم تحتج فيه إلى السماع . وكذلك قولهم : كلُّ اسم كانت فى أوله ميم زائدة مما يُنْقَل ويُعْمَل به فهو مكسورُ الأوّل . نحو مِطْرَقَة ومِروَحة . إلا ما استُثْنِيَ [4] من ذلك . فهذا لايعرفه إلا من يعلم أن الميمَ زائدة ، ولايعلم ذلك إلا من طريق التصريف ، فهذا ونحوُه مما يُستدركُ من اللغة بالقياس .

---

١ – ظ ، ش : اللغة ، وهامشهما : الأدب .
٢ – ظ : أو نحوه .
٣ – ص : لصحة .
٤ – ص : أستثنى له و ظ : أستثنى به وفوق ؛ به : نسخة ، وما أثبتناه عن ش .

[ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسماع]

ومنها ما لايُؤخذ إلا بالسَّماع ، ولا يُلتفت فيه إلى القياس ، وهو الباب الأكثر نحو قولهم : رَجُل وحَجَر ، فهذا مما لايُقدم عليه بقياس ، بل يُرجَعُ فيه إلى السماع . فلهذه المعانى ونحوها ما كانت الحاجةُ بأهل علم العربية إلى التَّصريف ماسَّة ، وقليلا ما يعرفه أكثر [1] أهل اللُّغة ، لاشتغالهم بالسماع عن القياس .

[تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس]

ولهذا ما لا [2] تكاد تجد لكثير من مُصنِّفى اللُّغة كتابا إلا وفيه سَهو وخَلَل فى التصريف ، وترى كتابَه أسدَّ شىء فيما يَحكيه ، فإذا رجع إلى القياس وأخذ يُصَرِّفُ ويَشتَقُّ اضطرب كلامه وخلَّط . وإذا تأمَّلتَ ذلك فى كتبهم لم يكدْ يخلو منه كتاب إلا الفرد ، ويتكرَّر هذا التخليط على حَسَب طول الكتاب وقِصَره ، وليس هذا غَضًا من أسلافنا ، ولا تَوْهينا لعلمائنا ، كيف وبعلومهم نَقتدى ، وعلى أمثلتهم نَحتذى ، وإنَّما أردتُ بذلك التنبيهَ على فَضْل هذا القَبيل [٣ ا] من علم العربية ، وأنَّهُ من أشرفه وأنفَسه ، حتى إنَّ أهله المُشتَغِلين عليه والمنصرفين إليه ، كثيرا ما يُخطِئون فيه ويُخلِّطون . فكيف بمن هو عنه بمَعزِل ، وبعِلْم سواه مُتَشاغِل .

[ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة]

وينبغى أن يُعلَمَ أنَّ بين التصريف والاشتقاق نسبا[3] قريبا ، واتصالا شديدا ، لأن التصريف إنَّما هو أن تَجىء إلى الكلمة الواحدة فتُصرِّفَها على وجوه شَتَّى ،

---

١ – أكثر : زيادة من ظ ، ش .
٢ – لا : ساقط من ص .
٣ – ش ، ظ : سببا .

مثالُ ذلكَ أن تأتى إلى « ضَرَبَ » فتبْنِىَ منه مِثْلَ « جَعفرٍ » فتقول : « ضَرْبَبٌ » وَمِثْلَ « قِمَطْرٍ » : « ضِرَبٌّ » ، ومثل « دِرْهَمٍ » : « ضِرْبَبٌ » ، ومثل « عَلِمَ » : « ضَرِبَ » ، ومثل « ظَرُفَ » : « ضَرُبَ » ؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة . وكذلك الاشتقاقُ أيضا ؛ ألا ترى أنَّكَ تجىء إلى الضَّرْبِ الذى هو المصدر فتشتقُّ منه الماضى فتقول : « ضَرَبَ » ، ثم تشتقُّ منه المضارع فتقول : « يَضْرِبُ » ، ثم تقول فى اسم الفاعل : « ضَارِب » . وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة . أوَلا ترى إلى قول رُؤْبَةَ فى وَصْفِهِ [1] امرأةً بكثرة الصَّخَب والخُصومة : « تشتقُّ فى الباطل منها المُمْتَذَقَ » وهذا [2] كقولك : تتصرَّفُ فى الباطل ، أى تأخذ فى ضُروبه وأفانينه . فمن ها [3] هُنا تقاربا واشْتبكا . إلا أنَّ التصريف وَسِيطة بين النحو واللغة يتَجاذبانه ، والاشتقاق أقعد فى اللُّغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، يدلُّك على ذلك أنك لاتكاد تجد كتابا فى النحو إلا والتصريف فى آخره . والاشتقاقُ إنَّما يَمُرُّ بك [4] فى كتب النحو منه ألفاظ مُشرَّدة لايكاد يعقد لها باب . فالتصريفُ إنما هو لمعرفة أنْفُس الكَلِم الثابتة . والنحو إنما هو لمعرفة أحْواله المُتنقِّلة ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلت : « قامَ بَكْرٌ ، ورأيْتُ بكْرًا ، ومَرَرْتُ ببَكْرٍ » ، فإنك إنما خالفتَ بين حركات حُرُوف [5] الإعراب لاختلاف العامل ، ولم تعْرِض لباقى الكلمة ، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأن معرفة ذات الشىء الثابتة ينبغى أن يكون أصلا [٣ ب] لمعرفة حاله المتنقلة . إلا أن هذا الضرب

---

١ – ظ ، ش : صفة .

٢ – وهذا : عن ظ ، ش ؛ وهو غير واضح فى ص .

٣ – ها : ساقط من ظ ، ش .

٤ – بك : ساقط من ظ ، ش .

٥ – ظ ، ش : حرف .

من العلم لما كان عَوِيصا صَعْبا بُدِئَ قبله بمعرفة النحو ، ثم جِيء به ، بَعْد ، ليكون الارتياضُ فى النحو مُوَطِّئًا للدُّخُول فيه ، ومُعِينا على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تَصَرُّف الحال . فمن أمدَّه الله بصفاء القَرِيحة ، وأيّده بمَضاء الخاطرِ والرَّوِيّة [١] . وواصَل الدرس . وأجْشم النَّفْس ، وهجر فى العلم لَذَّاته ، ووهب له أيّام حياته . امتاز من الجمهور الأعظم ، ولحِق بالصَّدْر المُقَدَّم ، ولَحَظَته العيونُ بالنَّفاسة ، وأشارت إليه الأصابع بالرِّياسة ، وكان مُوَفَّقا لما يرفعه ويُعْلِيه . مسدَّدا فيما يَقصد له ويَنْتَحِيه .

[قيمة كتاب التصريف للمازنى]

ولما كان هذا الكتاب الذى قد شرعتُ فى تفسيره وبَسْطه من أنْفَس كتب التصريف ، وأسدّها وأرْصَنِها ، عريقا فى الإيجاز والاختصار ، عاريا من الحَشْو والإكثار ، مُتَخلِّصا من كَزَازَة ألفاظ المتقدّمين ، مُرْتفعا عن تخليط كثير من المتأخرين ، قليل الألفاظ ، كثير المعانى ، عُنِيت بتفسير مُشْكله ، وكشف غامضه ، والزيادةِ فى شرحه ، مُحْتَسِبا ذلك فى جَنْب ثواب الله ، ومُزَكِّيا به ما وهبه لى من العلم .

[ما يجب على من يطلع على كتاب ذى قيمة]

وحقيق على من [٢] نظر فى كتاب قد عُنِى به وَاضعه ، [٣] وانصرف إلى الاهتمام به مُصَنِّفُه [٣] ، فحظِى منه بأقصى ما طلب ، ووصل إلى غايته مِن كَثَب ، أن يحمد الله على ما وهبه له مِن فهْمه ، وأن يُسلِّمَ لصاحبه ما وفّره اللهُ عليه

---

١ – الروية : زيادة من ظ و ش .

٢ – ظ ، ش : من قد نظر .

٣ ، ٣ – ما بينهما فى ظ ، ش : وانصرف الاهتمام به

منْ حفـْظه [١] ، وأن يعزِىَ فيما يحكيه عنه إليه ، فإن فعَل ذلك فعلى مَحجّةِ أهْل العلم والأدَبِ وقف ، وإن أبَى إلا كُفْران النعمة فعَن المروءة والإنسانية صدَف .

وأنا أسُوق هذا الكتاب شيئا فشيئا ، وأُتْبع كل فصل مما روَيته ورأيته مايكون مُقْنِعا فى معناه ، ومُغْنِيا عما سواه . فما كانَ فيما أُورِدُه من سَداد وصَواب فبتوفيق الله وإرشاده ، وإن وقع سهو أو تقصير [٢] فما لايَعْرَى منه الحُذّاقُ المتقدّمون [١٤] ، ولا يستنكفُه العلماء المُبرّزون .

واللهَ أستهدى ؛ وإيّاه أسْترشِدُ . وعليه أتوكل ، وَهو حسْبِى وكفَى .

بسم الله الرحمن الرحيم

[رواة كتاب المازنى]

[٣] قال أبو الفتح عثمان بن جِنّى [٣] :أخبرنى الشيخ [٤] أبو علىّ الحسنُ بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسىّ النّحوىّ [٥] قراءة منى عليه بحَلَب ، عن أبى بكر محمد بن السرىّ السرّاج ، عن أبى العباس محمد بن يزيد المبرّد ، عن أبى عثمان بكر بن محمدِ بن بَقيّةَ المازنىّ ، رحمهم الله أجمعين [٦] .

قال أبو عثمان [٧] :

---

١ – من حفظه : زيادة من ظ و ش .
٢ – ظ و ش : وتقصير .
٣ - ٣ – ما بينهما زيادة من ظ و ش .
٤ – الشيخ : ساقط من ظ و ش .
٥ – النحوى زيادة من ظ و ش .
٦ – أجمعين : ساقط من ظ ، ش وبعدها فى الصلب فيهما ما يأتى : قال أبو الفتح : هو مازن بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان ، وورد كلام ابن جنى هذا فى صلب ص كذلك مسبوقا بما يأتى : فى الحاشية بخط أبى الفتح بدل قال أبو الفتح ، ولما كانت هذه العبارة فى الحاشية وضعناها هنا وأسقطناها من الصلب .
٧ – ص : قال قال أبو عثمان المازنى .

باب الأسماء والأفعال

كم يكونُ عدد [١] حروفه فى الأصل وما يزاد فيهما على الأصل ؟ .

قال أبو الفتح [٢] : أول ما فى هذا أن يُسأل فيقال : لِمَ لَمْ يذكر الحروف فى هذا الموضع معَ الأسماء والأفعال ؟ وما السبب فى ذلك ؟ . والجواب [٣] : أنه إنما قصد أن يمثِّل الأسماء والأفعال ؛ ليُرِىَ أصلها من زائدها ، لأنهما يُصَرَّفُ ويُشتقُّ بعضُها من بعض ، والحروف لايصِحّ فيها التصريف ولا الاشتقاق ، لأنها مجهولة الأصول ، وإنما هى كالأصوات نحو صَهْ ومَهْ ونحوهما ؛ فالحروف لاتُمثَّلُ بالفعل ، لأنها لايعرف لها اشتقاق ، فلو قال لك قائل : ما مِثال : هَلْ أوقَدْ أو حَتّى أو هَلاَّ ونحو [٤] ذلك من الفعل لكانت مسألتُه مُحالا ، وكنت تقول له : إنّ هذا ونحوه لا يُمثَّلُ ، لأنَّهُ ليس بمُشتق ، إلا أن تنقُلَها إلى التسمية ° بها ؛ فحينئذ يجوز وزْنُها بالفعل ، فأمَّا وهى على ماهى عليه من الحرفيَّة فلا تُصَرَّف .

[الألفات فى أواخر حروف المعانى أصول]

ولهذا المعنى ما كانت الألفات فى أواخر الحروف أُصولا غيرَ زوائد ، ولا منقلبة من واو ولا ياء وذلك نحو : « ما » و « لا » [٥] وما أشبههما [٥] ، لاتقل إن الألف فيهما منقلبة كألف عَصًا ورَحًى وغَزَا ورَمَى ؛ لأنها لو كان أصلها واوا أو ياء لظهرتا لسكونهما [٤ ب] ، كما ظهرتا فى نحو « كَىْ وأىْ ولَوْ وأَوْ » .

---

١ — ظ و ش : عددهما .

٢ — زادت ص قبل : قال أبو الفتح : ما يأتى : قلت وفى نسخة أخرى .

٣ — ظ ، ش : فالجواب .

٤ — ظ ، ش : أو نحو .

٥ ، ٥ — ظ ، ش : ونحوهما .

فلو [1] كان أصل ألف « ... » مِن الواوِ لقلت : « مَوْ » كما قلت : « لَوْ » وكذلك لَوْ كانت من الياء [2] لوجب أن تقول : [2] « مَىْ » كما قلت : « كَىْ » [3] ولم تُقلب ياء « كَىْ » وواو « أَوْ » ألفا [3] لأنها إنما تُقلب إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح ، وهى فى الحروف ساكنة كلام « هَلْ وبَلْ » [4] ودال « قَدْ » فلهذا بطل أن تكون منقلبة ، ولو قال قائل : إنّ الألفات فى أواخر الحروف زوائد لكان مُبْطِلا . لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق ، والحروف لا تُشتقّ ، فلا يُعرف ذلك فيها . فلذلك لم يذكر الحروف فى هذا الموضع [5] .

[ما فى حكم الحروف من الأسماء المبنية]

وقولُ أبى عثمان : الأسماء : يعنى الأسماء المتمكّنة ، والتى يمكن تصريفُها واشتقاقُها نحو « رَجُل وفَرَس » ، ولا يريدُ الأسماء المبنيّة المُوغلة فى شبه الحروف [6] ؛ لأن تلك الأسماء فى حُكْم الحروف ، ألا ترى أنّ « كمْ ومَنْ وإذْ » سواكن الأواخر « كهَلْ وبَلْ وقَدْ » . وإنما كان ذلك فيها لمضارَعَتها الحروف ، وإذا كان ذلك كذلك ، فمعلوم أن الألف فى « مَتَى وإذَا وأنّى وإيّاكَ » ونحوها غيرُ منقلبة من ياء ولاواو ، كما أنّ الألف « فى حتّى وكَلاّ » كذلك . وكما كانت « مَنْ وكمْ كهَلْ وبَلْ » ، فهذه الأسماء المَبنيّة التى [7] فى حُكم الحروف لاتُشتقّ ولا تُمثّلُ مِن الفعل كما أن الحروف كذلك .

---

١ — ظ ، ش : ولو .
٢ ، ٢ — فى ظ ، ش : لقلت ، وفى هامش ظ من نسخة : لوجب أن يكون .
٣ ، ٣ — زيادة من ظ ، ش .
٤ — بل : زيادة من ظ و ش
٥ — زادت ظ ، ش : قال أبو الفتح .
٦ — ظ ، ش : الحرف .
٧ — التى : ساقط من ظ ، ش .

[ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية]

وقد جاء بعضُ هذه المبنيَّة مُشتقا نحو « لبَّيْك » ، لأنهم يقولون ألَبَّ بالمكان ، ونحو « قط » ، لأنها من قَطَطْتُ أى قَطَعْتُ ، لأن قولك : مافعلتُه قَطُّ : معناه فيما انقطع ومضى من عمرك . وكذلك « ذا وذى والذى » ونحو ذلك ممَّا يدخله التحقير ، أو يُستعمَل استعمالَ المتصرِّف ، وليس ذلك بالكثير ، وكلَّما كان الاسمُ فى شبه الحروف [1] أقعدَ ، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد .

[الألف فى (أنا) فى الوقف ، والهاء التى تلحق فى الوقف لبيان الحركة]

فأمَّا الألِف فى « أنا » فى الوقف فزائدة ، وليست بأصل ، ولم نَقْض بذلك [١٥] فيها من قِبل الاشتقاق ، هذا مُحال فى الأسماء المُضمَرَة ، لأنها مَبْنيَّة كالحروف ، ولكن قضينا بزيادتها من حيثُ كان الوَصْل يُزيلها ويُذْهِبُها ، كما يُذْهِب الهاءَ التى تَلحقُ لبيان الحركة فى الوقف ، ألا ترى أنَّك تقول فى الوصل أنا [2] زَيْد ، كما قال الله تعالى : « إنِّى أنا رَبُّكَ [3] » يُكتب فى الوقف [4] بألف بعد النون ، وليست الألف فى اللفظ ، وإنما كُتِبت على الوَقْف ، فصار سُقوط الألف فى الوصل كسقوط الهاء التى تَلحقُ فى الوَقْف لبيان الحركة فى الوَصْل ، ألا ترى أنك تقول « ارْمِه » إذا وقفتَ وأنتَ تُريدُ « ارْمِ » ، فإذا وصلتَ قلت : « ارْمِ يا رَجُلُ » ، فالألف فى « أنا » كالهاء فى « ارْمِه » زائدة مثلها ، وبُيِّنت الفتحة بالألف كما بُيِّنت الكسرة [5] بالهاء ، لأن الهاء مُجاوِرَةٌ للألف ، ومِثْلُ ذلك

---

١ — ظ و ش : الحرف .

٢ — رسمت : أن : بدون ألف فى ص .

٣ — سورة طه ٢٠ من الآية ١٢ .

٤ — فى الوقف : زيادة من ط ، ش .

٥ — الكسرة : ساقطة من ظ ، ش .

ما حكاه سيبويه أنَّ من العرب من يقولُ فى الوقف : « قالا » وهو يريدُ « قال » ، فيُبيِّن الحركة بالألف ، وقد قالوا[1] فى الوقف : « أنَهْ » فبيّنوا الفتحةَ بالهاء كما بيّنوها بالألف ؛ وكِلتاهما ساقطة فى الوصل .

[إجراء العرب كثيرا من ألفاظها فى الوصل مجراها فى الوقف]

فأما قول الشاعر :

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرِفونى   حُمَيْدًا قد تَذَرَّيْتُ السَّناما

فإنَّه أجراه فى الوصل على حدِّ ما كان عليه فى الوقف ، وعلى هذا قولُ أبى النَّجْم :

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْرِى شِعْرِى

أى وشعرى الذى سمعت به ، وقد أجرَتِ العرب كثيرا من ألفاظها فى الوصل على حدِّ ما تكون عليه فى الوقف ، وأكثر ما يجىء ذلك فى ضرورة الشعر ، حكى سيبويهِ عن العرب « ثلاثَهَ رْبَعَهْ » بفتح الهاء من ثلاثة وحذف الهمزة من أربعة وإلقاء حركتها على الهاء ، وكان قياسُه إذا حرّكها أن يردَّها تاء ، إلاَّ أنها لمَّا كانت هاء فى الوقف تركها فى الوصل على ذلك ، وأنشد سيبويه أيضا :

ضَخْمًا يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا

يريد الأضْخَمَ خفيفَ الميم ، وهذا التثقيل إنما يكون فى الوقف ليُعْلَم [٥ ب] باجتماع الساكنَيْن فى الوقف أنَّه متحرِّك فى الوصل ، حرصًا على البيان ، لأنّه معلوم أنّه لايجتمع فى الوصل ساكنان ، وعلى هذا قالوا : « خالِدْ : وهو يجعَلْ » : فإذا وصلوا قالو : « خالدٌ يافتى » فكان سبيله إذا أطلق الميم فى « الأضْخَمّ » بالنَّصب أن يُزيلَ التثقيل ، إلا أنَّه أجراهُ فى الوصل مُجراه فى الوقف للضرورة ، ومثله :

---

١ — فى هذا الموضع زادت ظ ، ش : فى الشعر ،

بِبازِلٍ وَجْناءَ أوْ عَيْهَلٍ كأنَّ مَهْواها على الكَلْكَلِ

يريد العَيْهَلَ والكَلْكَلَ ، وهذا أكثر مِن أن أضْبِطه لك لسَعَته وكثرَته ، والذى أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يُحتاج إليه استظهارا وتأنيسا بالأمثال والنظائر ، فإنَّ سيبويه كثيرا ما كان يعتمد فى كتابه على إيراد النظائر ليُؤْنِس بها ، فكذلك أجْرَى الشاعر قوله :

أنا سَيْفُ العَشيرة فاعْرِفُونِي

فى الوصل مُجْراه فى الوقف .

[الأصل والزائد]

وقولُ أبي عثمان : كم يكون عددهما فى الأصل ؛ وما يُزاد فيهما على الأصل ؟

قال أبوالفتح [1] : اعلم أنَّه إنَّما يُريد بقوله الأصل : الفاءَ والعينَ واللامَ ، والزائِد : ما لم يكُن فاءً ولا عينا ولا لاما . مثالُ ذلك قولك : ضرب ، فالضاد مِن ضرب فاءُ الفعل ، والراءُ عينُه ، والباءُ لامُه ؛ فصار مثالُ ضَرَب : فَعَلَ ؛ فالفاءُ الأصل الأوّل ، والعين الأصلُ الثانى ، واللامُ الأصلُ الثالث ، فإذا ثبت ذلك ، فكلُّ ما زاد على الضاد والراء والباء ، من أوّل الكلمة أو وَسطها أو آخرِها ، فهو زائد ، ومعنى زائد أنَّه ليس بفاءٍ ولا عينٍ ولا لام ، وليس يَعْنون بقولهم زائد أنَّه لو حُذِف من الكلمة لدَلَّتْ بعد حذفه على ما كانتْ تدلُّ عليه وهو فيها ؛ ألا ترى أنَّ الألف مِن ضارب زائدة ، فلو[2] حذَفتها فقُلتَ : ضَرِب لم يَدُلَّ على اسم الفاعل بعد الحذف ، كما كان يَدلُّ عليه قبل الحَذف ، وكذلك قولهم : مَضْروب ، لو حذفت الميم والواو لم يكُن [٦ ا] ما بقِيَ من الكلمة

---

١ – قال أبو الفتح : ساقط من ش .

٢ – ظ ، ش : ولو .

دالاً على اسم المفعول ، كما يَدُلُّ عليه « مضروب » بكماله ، بل لم يكُن يُمكن النُّطْق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حَذْف الميم ؛ لأنّ الضاد بعدها ساكنة ، والابتداءُ بالساكن مُمْتَنِعٌ كما تعلم . فيمَا زِيدَ[1] في « ضَرَبَ » من أوّله قولهم : « اسْتَضْرَبَ » فالهمزة والسين والتاء زوائد ؛ لأنّه ليس في ضرب شيء من ذلك ، ومثاله : اسْتَفْعَل ، وكذلك يَضْرِبُ الياء زائدة ، ومثالُه يَفْعِل ، والزيادة في وسَطه قولك : « ضَرُوب » الواو زائدة ، ومثاله : فَعُول ، والزيادة في آخرِه . قولك : « ضَرَبَان » فالألف والنون زائدتان ، ومثاله : فَعَلان ، فالأصول يُقابَل بها في المثال : الفاءُ ، والعينُ ، واللام . ويُلفظُ بالزائد بعينه لَفْظا في المثال ، ولا يُقابَل به فاءٌ ولا عينٌ ولا لام ؛ لأنّه لو كان أحدَ الثلاثة[2] لكان أصْلا لازائدا ، ألا ترى أنّك تقول في « ضَرُوبٍ فَعُول » ، فتأتي في « فَعُول » بالواو التي كانت في « ضَرُوب » بعينها ؛ لأنها زائدة ، فإن تكرّر الثاني مِن الأصول وهو العين كرّرْتَ في المثال العين بإزائه ، فتقول في « ضَرَّبَ : فَعَّلَ » فتُثَقِّل العين مِن « فعَّل » ، لأنها بإزاء الراء من « ضَرَّبَ » ، فإن تكرّر الأصْل الثالث وهو اللام ، كرّرْتَ في المثال اللام بإزائه ، فتقول في « ضَرْبَبَ : فَعْلَلَ » جئتَ في المثال بلامَيْن ، لمّا كان في ضَرْبَبَ باءان ، فإن تكرّرَ الأصْلان كِلاهُما ، كرّرْتَ في المثال العين واللام كِلْتَيْهما ، تقول في « ضَرَبْرَب : فَعَلْعَل » زِدْتَ عيْنا ولاما لمّا زِدْتَ في « ضَرَبْرَب » راء وباء ، والفاءُ لم تُكرَّر في كلام العرب إلا في حرف واحد ، وهو « مَرْمَرِيس » وهي[3] الدّاهية والشّدّة ، قال الراجز :

---

١ — ظ ، ش : زاد .

٢ — ظ ، ش : الثلاث .

٣ — ظ ، ش : وهو .

داهيةٍ حَذْباءَ مَرْمَرِيسِ

رمَرْمَرِيت : فى معناه ، فمثاله من الفعل[1] « فَعْفَعِيل » ؛ لأنه من المراسَة وهى الشِّدَّة ، فتكرَّرت الفاء والعين ، ولا نظير لهذه الكلمة ، وإنّما بَسطتُ هذا الموضع ، لأن أكثر مَن يتعرَّض للنظر فى هذا العِلم يسمع الأصلَ وَالزائد ولا[2] يَعرف الغرض [٦ ب] فيهما ، ولا حقيقة ما يُراد بهما ، فكشفتُ هذا المعنى ، ليشترك فى معرفته المبتدئُ والمتمكّنُ فيه .

[الزيادة للإلحاق ولغيره]

قال أبو عثمان : فمِمّا يُزادُ ما يُلْحِق بناء ببناء ، ومنه ما يكونُ للمدّ ، ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى ، وفيه ما يُلْحَقُ فى الكلام ولا يُتَكَلَّم به إلا بزائد ؛ لأنه وُضِعَ على المعنى الذى أرادوا بهذه الهيْئَة .

قال أبو الفتح : فَصَّلَ فى هذه الجمل أنواع الزيادات ، وعرَّف الغرض فى أن زِيدَتْ ، وما الذى دعا إلى ذلك .

[الزيادة للإلحاق]

فما زِيد فيه للإلحاق كثير ، منه « كَوْثَر وصَيْرَف » فالواو والياء فيهما زائدتان ؛ لأنهما مِن الكثرة والصَّرْف ، وهما مُلْحقان « بجَعْفَر وسَلْهَب » ؛ وكذلك « جَدْوَل » الواو فيه زائدة مُلْحِقَة « بجعفر » . وقد قيل : « جِدْوَل » بكسر الجيم ، فالواوُ فى هذا مُلْحِقَةٌ له ببناءِ « دِرْهَم وهِجْرَع وهِبْلَع »

---

١ — من الفعل : زيادة من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش : فلا .

ومِن ذلك « سَمَيْدَع » الياءُ فيه زائدةٌ مُلْحِقَةٌ بفَرَزْدَق ومِثالُه فَعَيْلَل ، وكذلك « فَدَوْكَس » . وهذا[١] أكثرُ مِن أن أضْبطه لك ، وإنما أذكر منه ومِن نظائره ما يدعو إليه القياس .

[الزيادة للمد]

وقولُه : ومِنه ما يكون للمدّ ، يعنى الواوَ فى « عَجوزٍ وعَمود » ، والياءَ فى « جَرِيبٍ وقَضِيب » والألفَ فى « كِتاب وسِراج » لم يُرِدْ بهذه وما أشْبهها إلا امتداد الصوت والتكثيرُ بها ؛ ولأنهم كثيرا ما يحتاجون إلى المدّ فى كلامهم ، ليكون المدُّ عِوَضًا من شىء قد حَذفوه ، أو للين الصوت فيه[٢] ؛ ألا ترى أن الضَّرْبَ الثالث مِن الطويل قد أُلْزِم حرْفَ المدّ نحو قول الشاعر :

أقِيمُوا بنى النعمان عنَّا صدوركم وإلاّ تُقِيمُوا صاغِرِينَ الرُّءُوسا

ونحو قول الآخر ـ أنشدَناهُ أبو علىّ لقَطَرِىّ بن الفُجاءَة ـ :

لَعَمْرُكَ إنى فى الحياةِ لَزاهِد وفى العيشِ ما لم ألْقَ أُمَّ حَكِيمِ

ونحو قول الآخر ـ قرأتُه على أبى علىّ فى نوادر أبى زيد ـ :

[١٧ ا] جزَوْنى بما رَبَّيْتُهُمْ وحَمَلْتُهُمْ
كذلك ما إنّ الخُطوبَ دَوَالْ

فهذه الألف فى « دَوَال » والياءُ فى « حكيم » والواوُ فى[٣] « الرُّءُوس » ؛ تُسَمَّى الرِّدْف . وإنما لَزِمَتْ هذا الضَّرْبَ لتكون عوضا من لام مَفاعِيلُنْ . وهذا مُبَيَّنٌ فى عِلم القوافى ، وإنما يعرفه أهلُ العَرُوض ، فلهذا ونحوه ما زِيدتْ

---

١ ـ ظ ، ش : هذا .

٢ ـ ظ : به .

٣ ـ ظ ، ش : من .

هذه [1] المدّات ، وللحاجة [1] إلى الاتّساع فى كلامهم ؛ لأنهم ؛ [2] يُعَبِّرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، وهذا يضطرّ إلى الاتّساع . فمن ها [3] هنا احتيج إلى الزوائد المُكَثِّرة للكلام .

[الزيادة للمعنى]

وقوله : ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى : يريد به نحو التنوين الذى دخل الكلامَ علامةً للخفّة والتمكُّن فى الأسماء فى نحو « زيدٌ وزيدًا وزيدٍ » . ومِن ذلك : حروفُ المضارَعة إنما جاءت لتَجْعل الفِعْل يَصْلُح لزمانين : نحو قولك : زيدٌ يقرأُ ؛ ألا ترى أنّه يَصْلُح أن يكونَ إخبارًا عنه بأنّه فى حال قراءة ، ويَصْلُح أن يكون يُرادُ به أنّه [4] سيقرأُ فيما يستقبلَ ، ومِن ذلك : ألف « أنا » ، إنما زِيدت لبيان حركة النُّون ، وقد مضى ذكرُها ، ومِن ذلك : ألفُ النُّدْبَة ، إنّما زِيدت لمدّ الصوتِ وإظهارِ التَّفَجُّع على المندوب . فهذه الأشياء ونحوُها مِمّا زِيد للمعنى ، ألا ترى أنّ الدّلالة على ذلك [5] المعنى تزولُ بزوال ذلك الزائد ، إلاّ أنّ النُّدْبَةَ قد تكون بغير ألف تقول : وَازَيْدُ [6] .

[الزيادة من أصل الوضع]

وقولُه : « ومِنه ما يُلْحَقُ فى الكلام ولا يُتَكَلَّمُ به إلاّ بزائد ؛ لأنه وُضِعَ على المعنى الذى أرادوا بهذه الهَيْئة » . فإنّما يَعْنِي به : افتقر ونحوه ؛ ألا ترى أنّ الماضى من هذا اللفظ لم يُنطق به إلا على مثال : افتعل ، والزيادة لازمة له ، وهى

١ و ١ — بدل ما بينهما فى ظ ، ش : لامتداد الصوت الحاجة .
٢ — قد : زيادة من ظ ، ش .
٣ — ها : ساقط من ظ ، ش .
٤ — أنه : ساقط من ظ ، ش .
٥ — ذلك : زيادة من ظ ، ش .
٦ — تقول وازيد : زيادة من ظ ، ش .

الهمزةُ والتاءُ في أوّله. وقولهم: «فقير» يشهد بأنهم كأنهم[1] قد قالوا فيه «فَقُرَ» مثل «ظَرُفَ فهو ظريف» [٧ ب]. هذا أخَصُّ به من فَعِلَ وفَعَلَ، وإن كانوا قد قالوا: «شَقِيَ فهو شَقِيّ وقَدَرَ فهو قَدِيرٌ»، فإن باب «فَعِيل» أن يكون «لِفَعُلَ». وإذا[2] كانوا قد[3] قالوا: «يَذَرُ ويَدَعُ» ولم يقولوا: «وَذَرَ ولا وَدَعَ» استِغْناءً عنهما «بِتَرَكَ» على ما قال سيبويه، مع أنّ بين الماضي والمضارع نسبا قريبا. فأن يقولوا: «فقير» ولا يقولوا: «فَقُرَ» - وإن كان عليه جاء - أجْدَرُ؛ لبُعْد ما بين الاسم والفعل[4]؛ وإن كان في هذه الأسماء كثيرٌ من أحكام الأفعال؛ فإنّ الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم. وكذلك «اشْتَدَّ» لم يُنطق به بلا زيادة، لم يقولوا شَدَّ، في هذا المعنى. على أنّ أبا زيد قد حكاها في كتاب[5] مصادره. وقولُهم: «شَدِيد» كأنهم قد قالوا فيه: «شَدُدْتُ» وإن لم يجيئوا به. قال سيبويه: استغنوا «بافْتَقَرَ واشْتَدَّ» عن «فَقُرْتُ وشَدُدْتُ». كما استغنوا «باحْمارَّ عن حَمِرَ»؛ يريد أنّ «احمارّ» أيضا لم يُنطق بالماضي منه إلا بزائد نحو «احْمَرَّ واحْمارَّ». قال سيبويه أيضا: كما استغنوا «بارْتَفَعَ» عن «رَفُعَ» وعليه جاء «رَفِيع»؛ يريد أنّ قولهم: «رَفِيعٌ: فَعِيل» و«فَعِيل» إنما يأتي من «فَعُلَ» نحو كَرُمَ فهو كَرِيمٌ. وكذلك قولهم: «ارْعَوَى الرجل» وزنه افْعَلَّ ولم أسمعهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة. وليس من لفظ رعيت. لأن لام «رَعَيْتُ» ياء. ولام «ارْعَوَى» واوٌ. لظهورها[6] كما ترى. وليس «الرَّعْوَى» من «ارعوى» إنما هي «فَعْلَى» من «رَعَيْتُ»، قُلِبَتْ ياؤها واوا، بمنزلة

---

١ – كأنهم: ساقط من ظ، ش.
٢ – ص وحاشية ظ: وإذا: و ظ، ش: وإن.
٣ – قد: ساقط من ش.
٤ – ظ، ش: من الفعل.
٥ – كتاب: ساقط من ظ، ش.
٦ – ظ: الظهورها.

«تَقْوَى»، وكذلك قولُهم: «اقطارَّ النَّبْتُ واقْطَرَّ واشْمأَزَزْتُ» لم يستعملوها[1] إلا بتكرير اللام، فهذا ونحوهُ مِمَّا لم يُنطق به إلا بزيادة؛ لأنهم قد يستغنون بالشىء عن الشىء حتى يكون المُسْتغنى عنه مُسْقَطاً مِن كلامهم، ألا ترى أنَّ قولهم «مَلامِحُ» إنَّما هو فى القياس جمع «مَلْمَحَةٍ» [١٨] لاجمع «لَمْحَةٍ»، و«سُمَحاءُ» إنَّما هو جمع «سَمِيحٍ» فى القياس لا «سَمْحٍ» و«مَشابِهُ» إنما هو جمع «مَشْبَهٍ» لا «شِبْهٍ»، فكأنهم قد نطقوا «بمَلْمَحَةٍ وسَمِيحٍ ومَشْبَهٍ» لمَّا جاء الجمعُ عليها، إلا أنهم استغنوا بسَمْحٍ عن سَمِيحٍ، وبلَمْحَةٍ عن مَلْمَحَةٍ، وبشِبْهٍ عن مَشْبَهٍ حتى صار المُسْتغنى عنه مُسْقَطاً. وقد قال بعضُهم «سَمِيحٌ» وهو شاذٌّ فى الاستعمال، وإذا[2] كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم يَنطقوا بالماضى فى «وَذَرَ ووَدَعَ» على قُرْب ما بين الماضى والمضارع؛ فالجمعُ على بُعده من الواحد أجْدَرُ ألاَّ يَلْزَمَ أن يجيئوا بواحده من أجل مجيئهم به، فهذا شرح هذا.

[أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التى لازيادة فيها]

قال أبو عثمان[3]: «فأقلُّ الأصول فى الأسماء عَدَداً الثلاثةُ، نحو زَيْدٍ وعَمْرٍو وبَكْرٍ وعِدْلٍ وبُرْدٍ وجَبَلٍ وفَخِذٍ وعَضُدٍ وزُفَرَ ومِعًى، والأفعالُ نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وضُرِبَ وظَرُفَ»[3].

---

١ — ص: لم يستعملوها، ظ، ش: لم يستعملوا، وهامش ظ: لم يستعملها العرب.

٢ — ص وهامش ظ: وإذا، ظ، ش: وإن.

٣ و ٣ — بدل ما بينهما فى ص:

(فأقلّ الأسماء أصولا الثلاثية، وكذلك الأفعال؛ فالأسماء نحو: زيد وعمرو وبكر وعِدْل وبُرْد وحَمَل وجَمَل وجَبَل وفَخِذ وزُفَر وعَضُد ومِعًى. والأفعال نحو: ضَرَب وعَلِم وضُرِب وظَرُف، فعلى هذا المثال الأسماء فى الثلاثة والأفعال).

قال أبو الفتح : اعلم أنّ الأسماء التى لازيادة فيها تكون على ثلاثة أصول : أصلٌ ثلاثىّ . وأصلٌ رباعىّ . وأصلٌ خماسىّ ؛ والأفعال التى لازيادة فيها تكون على أصلين : أصلٌ ثلاثىّ . وأصلٌ رباعىّ . ولا يكون فِعْلٌ [١] على خمسة أحرف لازيادة فيه [٢] ، وأنا أذكر كلَّ أصلٍ فى مَوْضعه مُسْتَقْصًى [٣] بحول الله وقوّته [٣] .

— فالأسماء الثلاثيةُ تكون على عشرة أمثلة : — « فَعْلٌ . وفَعَلٌ . وفَعِلٌ . وفَعُلٌ . وفِعْلٌ [٤] ، وفِعِلٌ . وفِعَلٌ . وفُعْلٌ . وفُعُلٌ . وفُعَلٌ » . وجميع هذه الأمثلة تكون اسما وصِفَةً ؛ فمثالُ :

فَعْلٍ ويكونُ اسما صفة . فالاسم كَلْبٌ وكَعْبٌ ، والصِّفَة ضَخْمٌ وخَدْلٌ .

وفَعَلٌ يكون اسما وصفةً . فالاسم رَسَنٌ وطَلَلٌ ، والصفة بَطَلٌ وحَسَنٌ .

وفَعِلٌ [٨ ب] يكون اسما وصفة . فالاسمُ كَبِدٌ وفَخِذٌ ، والصِّفةُ حَذِرٌ وفَطِنٌ .

وفَعُلٌ يكون اسما وصفةً . فالاسمُ رَجُلٌ وعَضُدٌ ، والصفةُ يَقُظٌ ونَدُسٌ .

وفِعْلٌ يكون اسما وصفة . فالاسمُ جِذْعٌ وعِدْلٌ ، والصفةُ نِضْوٌ ونِقْضٌ .

وفِعِلٌ يكون اسما وصفة . فالاسمُ إبِلٌ وإطِلٌ ، والصفة قالوا : امرأةٌ بِلِزٌ ، وهى الضَّخْمَة . [٥] وقد قالوا : أتانٌ إبِدٌ [٥] فأما قولُ الشاعر :

أرَتْنِىَ حِجْلاً على ساقِها فَهَشَّ الفُؤادُ لذاكَ الحِجِلْ
فقلتُ ولم أُخْفِ عَنْ صاحِبِى ألا بِأبِى أصْلُ تلكَ الرِّجِلْ

---

١ — فعل : ساقط من ظ ، ش .
٢ — ظ ، ش : فيها .
٣ ، ٣ — ظ ، ش : بعون الله . وفى هامش ظ : بإذن الله إن شاء الله .
٤ — فعل : ساقط من ظ .
٥ و ٥ — زيادة من ظ ، ش .

ويُرْوَى بِيَبَا [1] ٥ فإنما أراد به الإتباع لإقامة الوَزْن وأصل بنائها [2] على « فِعْلٍ » ساكنة العين . ألا ترى أنَّ هذا الشعر من الضَّرْب الثالث من المتقارب ووزنه فى العروض فَعَلْ ٥ . وبيته :

وأبْنِى [3] من الشِّعْرِ شعرًا عَوِيصا ... يُنَسِّى الرُّوَاةَ الذى قد رَوَوْا

فلو أسكن الجيم لفسد البيت كلُّه ؛ لأنه كان يَصِيرُ ضَرْبُه على فِعْلْ : وهذا فاسد مُمْتَنِعٌ . وأما قولهم : « رَجُلٌ جِئِزٌ ، وِمِحِكٌ ، ونِفِرٍ » ونحوه ٥ ، فإنما أصل بنائه على [4] فَعِلٍ كحَذِرٍ . ولكنهم كسروا فاءَ الفعلِ إتْباعا من أجْل حرف الحَلْق ، كما قالوا شِعِير وبِعِير ، فكسروا فاء الفِعْل لكسرة عينه وعلى هذا تقولُ : « فى رَغِيفٌ رِغِيف » : بكسر الراء . وحكى أبو زيد عن العرب : « الجِنَّةُ لِمَن خاف وِعِيدَ اللهِ » ولا تقولُ : « فى جَرِيبٍ وقَفِيز : جِرِيبٌ ولا [5] قِفِيزٌ » لأنه ليس ثانى حروفهما حرفا من حروف الحَلْق ، فهذا تَشَعُّبٌ ، ثم نعودُ لما كُنَّا فيه :

وفِعَلٌ : يكون اسما وصفةً . فالاسم نحو [6] ضِلَعٍ وعِنَبٍ ، والصفةُ : قَوْمٌ عِدًى ٥ ومكانٌ سِوًى . وقال النابغة :

باتَتْ ثَلَاثَ لَيَالٍ ثم واحدةً ... بذى المجاز تُراعى مَنْزِلا زِيَما

[١٩] وفُعْلٌ : يكون اسما وصفة . فالاسمُ : قُفْلٌ وَبُرْدٌ ، والصفةُ : حُلْوٌ ومُرٌّ .

وفُعُلٌ : يكون اسما وصفة . فالاسمُ عُنُقٌ وطُنُبٌ ، والصفةُ : سُرُحٌ وطُلُقٌ .

وفُعَلٌ : يكون اسما وصفة . فالاسم رُبَعٌ وخُزَزٌ ، والصفةُ : خُتَعٌ وسُكَعٌ وقال [7] الراجزُ :

---

١ – ظ ، ش : بيَّبا .
٢ – ظ ، ش : بنائهما .
٣ – ظ ، ش : وأروى ، بدل : وأبنى ، وهما روايتان .
٤ – على : زيادة فى ظ ، ش .
٥ – لا : ساقط من ظ .
٦ – نحو : زيادة من ظ ، ش .
٧ – ظ : قال .

قد لَفَّها الليلُ بسواقٍ حُطَمْ

ولا يوجدُ فى الكلام : فِعُلٌ : بكسر الفاءِ وضَمّ العين وإنما لم يَجِئْ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازما. وإذا كانُوا قد قالوا اُقْتُلْ فضمُّوا الهمزة لضمَّة[1] التاء ولم يَكْسِروها على ما كان يجبُ فيها مع أنَّ بين الهمزة والتاء حاجزا وهو القافُ، فألاَّ يَخْرُجُوا مِن كسر إلى ضمّ بلا حاجز أجْدَرُ ، فأما قولهم : هو يَضْرِبُك . وخروجُهم من كسرة الراء إلى ضمة الباء فليس بكسر ماقدَّمناه ؛ لأن هذه الضمة ليست بلازمةٍ ، ألا ترى أنَّ النصب والجزم يزُيلانها ؛ وإنما يكره من ذلك أن تكون الحركة لازمة ، وليس فى الكلام اسمٌ على فُعِل : بضمّ الفاء وكسر العين ، إنما هذا بناء يَختصُّ به الفعلُ المبنىُّ للمفعول نحو : ضُرِبَ وقُتِلَ إلاَّ فى اسم واحدٍ وهو دُئِل. وهى[2] دُوَيْبَّةٌ وبها سُمِّيتْ قبيلة أبى الأسود الدُّؤَلى وإنما فُتحت الهمزةُ فى النسب لتوالى الكسرتين معَ ياءَىِ الإضافةِ ، فهربوا إلى الفتح ، كما قالوا فى شَقِرَة شَقَرِىَ ؛ وفى الصَّعِقِ صَعَقىَ . قال الشاعر[3] :

جاءُوا بجيْش لو قيسَ مُعْرَسُهُ   ما كان إلا كمُعْرَسِ الدُّئِلِ

فهذه الأسماء . وأما الأفعال الثلاثيَّة التى لازيادة فيها : فعلى ضربَيْن : فِعْلٌ مبنىّ للفاعل ؛ وفِعْلٌ مبنىّ للمفعول [٩ ب] فالمبنىُّ للفاعل على ثلاثة أضْرُبٍ « فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ » .

فمثال فَعَلَ يكونُ مُتَعدّيا وغيرَ مُتَعَدّ ، فالمتعدّى نحوُ : « ضَرَبَ وقَتَلَ » . وغير المتعدّى نحو « جَلَسَ ونَهَضَ » .

وفَعِلَ يكونُ متعدّيا وغيرَ متعدّ ؛ فالمتعدّى نحو « شَرِبَ وركِبَ » ، وغيرُ المتعدّى نحوُ « سَلِمَ وقَدِمَ » .

---

١ – ظ ، ش : لضم .

٢ – ظ ، ش : وهو .

٣ – بهامش ظ أمامه ؛ وقال يصف قلة الجيش : جاءوا ، صح .

وفَعُلَ لايكونُ أبدًا إلاَّ غيرَ مُتعَدٍ ؛ لأنه إنما جاء فى كلامهم للهيئة التى يكون عليها الفاعلُ لالشىءٍ يفعلُه قصدًا لغيره نحو « شَرُفَ وظَرُفَ » ، فأما ما جاء فى كلامهم نحو قوله :

وإنْ أهْجُه يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ   من الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفحتاهُ وغاربُه

فإنما أراد به الشاعرُ ضَجِرَ ودَبِرَتْ ، ولكنه أسكن الحرف استثقالاً للكسرة ، وعلى هذا قالوا : « قد كَرْمَ الرَّجُلُ » ، يُريدون كَرُمَ ، وقالوا « لَقَضْوَ الرَّجُلُ » يريدون لَقَضُوَ الرجلُ ، فأسكنوا المضموم كما أسكنوا المكسور ، ولم يَجِيءْ من هذا شىء فى المفتوح لخفَّة الفتحة ، ألا ترى أنَّ من قال : فَخْذٌ ورَجْلٌ وهو يريد فَخِذًا ورَجُلاً ، لم يَقُلْ فى جَمَلٍ جَمْلٌ لخفَّةِ الفتحة ، إلاَّ أنهم قد أنشدوا للأخطل :

وما كلُّ مُبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ   بِراجعٍ ما قد فاتَه بِردادِ

قالوا : أراد سَلَفَ ولكنه اضْطُرَّ فخفف المفتوح ، وهذا عندهم من الشاذّ ، فهذا ما قال [1] أصحابُنا فيه ، ويحتملُ عندى وجها آخر ، وهو أن يكون مُخَفَّفًا من فَعِلَ مكسور العين ، ولكنَّه فَعِلَ غير مُستعمل إلا أنه فى تقدير الاستعمال وإن لم يُنطق به ، كما أن قولهم : « تفرقوا عَبادِيدَ وشَماطِيطَ » ، كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملا فى اللفظ ، فكأنهم [2] استغنوا بسَلَفَ هذا المفتوحَ عن ذلك المكسور أن [١٠ا] ينطقوا به غيرَ مُسكَّن .

وإذا كانوا قد جاءوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد، مع أن الجمع لايكون إلا عن واحد ، فأن يستغنى بفَعَلَ عن فَعِلَ من لفظه ومعناه — وليس بينهما إلا فتحةُ عين هذا وكسرة عين ذاك — أجْدَرُ .

---

١ — ظ : فقال . وهو خطأ .

٢ — ظ ، ش : وكأنهم .

وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفّة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياسُ وهو أحسن مِن أن تَحْمِلَ الكلمة على الشذوذ ما[1] وجدتَ لها[2] ضَرْبًا مِن القياس .

فإن قلت : فإنّا لم[3] نسمعهم يقولون : يَسْلَفُ بفتح اللام ، فما تُنْكِرُ أن يكون هذا يدل على أنهم لايُريدون سَلِفَ على وجه ، إذ لو كان مرادا عندهم لقالوا فى مضارعه يَسْلَفُ ، كما أن مَن يقول قد عَلْمَ فيُسْكِنُ عينَ الفعل ، لايقول فى مضارعه إلاّ يَعْلَمُ ، فالجوابُ أنهم لمّا[4] لم ينطقوا بالمكسور على وجه واستغنوا عنه بالمفتوح ، صار عندهم كالمرفوض الذى لاأصل له واجتمعوا على مضارع المفتوح .

وهذا ينبغى أن يكون مما ذكره سيبويه : أنهم يستغنون فيه بالشىء عن الشىء حتى يكون المُستغنَى عنه مُسقَطا لاسيما إذا دلّت عليه دلالة وهى تسكينُهم عين الفعل ، وهذا التسكين لم نره فى المفتوح البتّة .

فإن قلت : إنّا[5] قد رأيناه فى هذا الحرف ، فإن نَفْسَ الشىء[6] المتنازَع فيه لايكونُ حجةٌ على[7] الخصم ، إنما يكون حجةٌ ما قد ثبت بلا خلاف ، فأما ما الخلافُ واقعٌ فيه فلا يكون حجة ، ونظيرُ هذا الذى ذهبتُ إليه فى هذه الكلمة مِن أنهم أسكنوا عينها من مكسور لم ينطقوا به وكأنهم قد نطقوا به ما ذهب إليه أبو علىّ فى قول الكميت :

وبالعَدَوَاتِ مَنْبِتُنا نُضارٌ ... ونبْعٌ لافَصَافِصُ فى كبِينا .

---

١ – زادت ظ ، ش فى هذا الموضع كلمة : قد .

٢ – ظ ، ش : له .

٣ – ص وهامش ظ : لم . وظ ، ش : لا .

٤ – لما : ساقط من ظ ، ش . وسقوطه يفسد المعنى .

٥ – ظ ، ش : فانا .

٦ – الشيء : ساقط من ظ ، ش .

٧ – ظ ، ش : عن .

يريد جمع الكُبا وهو كُساحة البيت مثل الزُّبالة[١] ». ويقال الكِبا بالكسر والقصر [١٠ ب] أيضا ، قال أبو علىّ : إنما يُجمع من هذا المعتلّ بالواو والنون ما كان محذوف اللام نحو: [٢] بُرة وبُرُونٍ ، وظُبة وظُبُون[٢] . وكُباً : ليس بمحذوف اللام ، فإما أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف ، وإما أن يكون جَمْعَ واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التَّام ، فهذا ما عندى فى هذه الكلمة » .

ثم نرجعُ إلى ما كُنَّا فيه ، فأما قولهُم : « قالَ وخافَ وطالَ » وسُكونُ عين الفعل منها وإجماعُهم على ذلك فإنّ أصل العين منه الحركةُ ، فأصل « قال قَوَلَ » . وأصل « خافَ خَوِفَ » ، وأصل « طالَ طَوُلَ » . ثم انقلبت الواوُ ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس أصلُ العين السكونَ ، ولو[٣] كان الأمرُ كذلك لصحّت الواو ولم تنقلب وهذا مُبَيَّنٌ فى موضعه .

فجميع[٤] الأفعال الثلاثيَّة الماضية لاتكونُ عينُ الفعل منها[٥] إلا متحركة ، وإن سُكِّنَتْ فلِعِلَّةٍ دخلتها وأصلها الحركة ، فهذه الأمثلة هى المبنيَّةُ للفاعل .

وأما الفِعْل المبنىُّ للمفعول ، فعلى مثال واحد وهو « فُعِلَ » نحو: « ضُرِبَ وقُتِلَ » . وهذا أصله « فَعَلَ أو فَعِلَ » ثم نُقِلَ فجُعِلَ حديثا عن المفعول[٦] ، ألا ترى أن « ضُرِبَ منقولٌ من ضَرَبَ ، ورُكِبَ منقول من رَكِبَ »[٦] ، ولا

---

١ — مثل الزبالة : ورد فى ص بين « أيضا » و « قال أبو على » . فى السطر التالى

٢ و ٢ — ظ : برة وقلة ، وبرون وقلون .

٣ — ظ ، ش : لو .

٤ — زادت ظ ، ش فى هذا الموضع ، كلمة هذه .

٥ — ص ، ظ : منه . ، ش وحاشية ظ : منها .

٦ و ٦ — فى ظ ، ش : ألا ترى أن منقول ضُرِبَ من ضَرَبَ ، ورُكِبَ من رَكِبَ : وفى هامش ظ أمامه : ألا ترى أن أصل ضُرِبَ منقول عن ضَرَبَ ورُكِبَ منقول عن رَكِبَ : صح .

يكون فُعِلَ منقولا من فَعَلَ أبدا ؛ لأن فَعُلَ لايتعدّى ، والفِعْل لايُنقل إلى فُعِلَ حتى يكون مُتَعدّيا قبل النَّقل .

ألا ترى أنّ « ضَرَبَ » متعدّ . فلذلك جاز أن تبنيه للمفعول فتقول : « ضُرِبَ » وكذلك « رَكِبَ » ثم تقول « رُكِبَ » ، و « فَعُلَ » لايتعدّى أبدا فلا يجوز أن تبنيه للمفعول ؛ لأنّك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكُنْ ثَمّ مفعول يقوم مقامَه فى أن يجعل [١١ ا] الفعلُ حديثا عنه ، بَقِيَ الفعلُ حديثا عن غير مُحدَّث عنه ، وهذا مُحال .

فإن أقمت الظَّرْف مُقام الفاعلِ جاز أن تَبْنِى فُعِلَ من فَعُلَ نحو ظُرِف فى هذا المكان ، فأما قولُ القُطامى :

ونُفْخُوا عَن مدائِنِهِمْ فَطارُوا

وقول أبى النَّجْم :

لو عُصْرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

فإنما أريد به : « نُفِخوا ، وعُصِرَ » . ولكنّه خفّف الكلمة بحذف الكسرة ، فأما[1] قولهم : « قد قِيلَ ، وخِيفَ » ونحوُهما ، فأصلهُما « قُوِلَ ، وخُوِفَ » ، ثم غُيِّرا بعد ذلك ، وهذا مبيَّن مشروح فى موضعه بحول الله .

فهذه أبْنِيَة الأسماءِ والأفعال الثلاثيّة التى لازيادة فيها .

[أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لازيادة فيها]

قال أبو عثمان : وتكون الأسماءُ والأفعالُ على أربعةِ أحرفٍ ليس فيها زائد ، فالأسماءُ نحو « جَعْفَرٍ وقِمَطْر وسِبَطْر ودِرَفْس ، ومثل جَعْفَرٍ سَلْهَب » ،

---

١ – ظ و ش : وأما .

وهذه الأشياءُ فى الأربعه تكون أسماءً وصفات ، وأما [1] الأفعالُ التى على أربعة أحرُف [2] ليس فيها زائد فنحو « دَحْرَجَ وسَرْهَفَ » وما أشْبه ذلك ، فالثلاثةُ والأربعةُ تشترك فيها الأسماءُ والأفعال على ما ذكرتُ لك .؟

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ الأسماء الرباعية التى لازيادة فيها تجىءُ على ستة أمثلة : خمسة وقع عليها إجماع أهل العربيَّة ، وواحدٌ تجاذبه الخلاف وهى : — « فَعْلَلٌ . وفِعْلِلٌ . وفُعْلُلٌ . وفِعْلَلٌ . وفِعِلٌّ . وفُعْلَلٌ » .

ففَعْلَلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم « جَعْفَر وصَعْتَر » . والصفة : « سَلْهَبٌ وصَقْعَب » .

وفِعْلِلٌ : يكون اسما وصفة : فالاسم « قِرْطِمٌ وعِظْلِم » ، والصفة : « صِمْرِدٌ وهِرْمِل وخِرْمِل وخِضْرِم وضِمْرِز ولِطْلِط ودِرْدِح » ، وإنما أكثرت من هذا لأن أبا العبَّاس ٥ ذكر أنَّ فِعْلِلا فى الصفة قليل .

وفُعْلُلٌ يكون اسما وصفة : فالاسم « بُرْثُن [١١ ب] وتُرْتُم » ، والصفة : « كُلْكُل وقُلْقُل » .

وفِعْلَلٌ يكون اسما وصفة : فالاسم : « قِلْفَعٌ وقِرْطَع » ، والصفة : « هِجْرَع وهِبْلَع » ، وقد قيل : إن الهاء فى « هِجرَع وهِبْلَع » زائدة وأنهما من « البَلْع والجَرْع » ٥ ، ومثالهما على هذا القول « هِفْعَل » . وقد حكى عن الخليل أنه كان يقول : إن الهاء فى « هِرْكَوْلَة » زائدة ؛ لأنها تركُلُ [3] فى مشيها وهى فى هذا القول « هِفْعَوْلَة » .

هذا قولهم كما ترى ، وإنما ارتكبوه على شذوذه عن النظائر ؛ لأن الاشتقاق

---

١ — ص وهامش ظ : وأما . و ظ ، ش : فأما .
٢ — أحرف : ساقط من ظ ، ش .
٣ — فى هامش ظ ، فى ش : التى تركل : وفى ظ : من تركل .

قادهم إليه ، والصواب فى ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذى عليه أكثر أهل العلم ، وإن كان فى « هِجْرَع وهِبْلَع وهِرْكَوْلَة » من معنى ما لاهاء فيه ، ولكنْ على أن يكون لفظه قريبا من لفظه ، ومعناه كمعناه .

ولهذا الذى ذهبتُ إليه نظائر فى كلام العرب ، [١] من ذلك قولهم للمكان اللَّيِّن « دَمِثٌ » ، وقالوا « دِمَثْر » أيضا . وقالوا للطويل المنبسط « سَبِطٌ » وقالوا فيه أيضا « سِبَطْر » . فسَبِطٌ ودَمِث لفظهما قريب من لفظ سِبَطْر ودِمَثْر ومعناهما واحد [١] ، ولا يمكن أحدا أن يقول إن الراء من حروف الزيادة .

ومثل ذلك قولهم : « ثَعْلَبٌ وثُعالَةُ » . فثعلبٌ رُباعىٌّ وثُعالَة » ثلاثىّ والمعنى فيهما واحد . وسآتى على أكثر من هذا فى مواضعه ، [٢] فكذلك [٣] يجوزُ أيضا أن تحمل « هِجْرَعا وهِبْلَعا وهِرْكَوْلَة » على أنها من معنى « الجَرْع والبَلْع والرَّكْل [٤] » وقريبةٌ من لفظه هربا من أن تُجعل الهاء زائدة فى أول الكلمة . وليس موضع زيادتها أول الكلمة ، إنما موضعها أن تقع آخرا . فهذا ما يحتمله القياسُ عندى [٥] ، والقول الأول له وجه أيضا ، ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء فى أُمَّهات ، وإن كانت فى حَشْو الكلمة [١٢ ا] إلا أن الهاء فى أُمَّهات تَلِى الطرفَ فهى من [٦] موضع الزيادة أقرب .

---

١ و ١ — فى ظ ، ش : من ذلك قولهم للمكان اللين دمث ، وقالوا فيه أيضا للطويل اللين دمث ، وقالوا أيضا فيه دمثر ومعناهما واحد : وهو كلام مضطرب ولذلك أهملناه .

٢ — ص : موضعه .

٣ — ظ ، ش : وكذلك .

٤ — فى ظ : بين كلمتى « والركل » ، « قريبة » الجرع : المكان الطويل السهل .

٥ — عندى : ساقط من ظ ، ش .

٦ — ظ ، ش : فى .

وفِعَلٌ» يكونُ اسما وصفة . فالاسم «صِقَعْلٌ وفِطَحْل» . والصفة : «حِبَجْرٌ وسِبَطْر» .

فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها .

وأما السادس الذى يتنازع فيه الناس : «فجُخْدَبٌ» ومثاله «فُعْلَلٌ» بفتح اللام ، حكاه أبو الحسن ه وحده بالفتح وخالفه فيه [1] جميع البصْريِّين إلا من قال بقوله ، والذى رواه الناس غيره «جُخْدُبٌ» بضمّ الدال وهو اسم لاصفة . وقد حكى غيره : «بُرْقُعٌ وبُرْقَع ، وطُحْلُبٌ وطُحْلَب ، وجُؤْذُرٌ وجُؤْذَر» : إلا أن جُؤْذَرًا ذكر أبو علىّ أنه أعجمىّ . قال [2] فلا حُجَّة فيه [2] . والضمُّ فى بُرْقُع وطُحْلُب هو المعروف الشائع .

فأما قولهم : «عُلَبِطٌ . وعُكَمِس . وهُدَبِد . وخُزَخِز . وجَنَدِل . وذَلَذِل . وزَلَزِل . وعَرَتُن» ، فهذه كلها محذوفات ، وأصلها : «عُلابِط . وعُكامِس ، وهُدابِد ، وخُزاخِز ، وجَنادِلُ ، وذَلاذِلُ ، وزَلازِلُ ، وعَرَنْتُن» ولكنّ الألف والنون حُذِفتا تخفيفا ، ودلّ على أنه قد حُذِف منها شىءٌ ، أنهم قد نطقوا بها تامة نحو : «عُلابِطٍ وعُكامِسٍ وجَنادِلَ» . قال الراجزُ :

ما راعَنِى إلا جَناحٌ هابِطا   على البُيُوتِ قَوْطَهُ العُلابِطا

جَناح : قالوا اسمُ الراعى ، ونصب القَوْطَ بِهابِطَ ؛ لأنه يقال : هبط الشىء وهبطتُه ، وقال الآخر :

أعدَدْتُ للوِرْدِ إذا الوِرْدُ حَضَرْ   غَرْبًا جَرُورًا وجُلالا خُزَخِزْ

وقال الآخر :

وزَعَموا وكذّبوا بأنه   لقِيَهم عُلابِط فَشَرِبُوا

---

١ – فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ – فى ظ : فلا حاجة له فيه .

ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوِها ، لكانت خارجةً عما عليه كلامُهم . ألا ترى أنه ليس فى كلامهم كلِمة يجتمع فيها[1] أربع متحركات .

فهذه الأسماءُ الرُّباعيَّة .

[١٢ ب] وأما الأفعال : فعلى ضربين أيضا : فِعلٌ مبنىٌّ للفاعل ، وفِعل مبنىٌّ للمفعول . فالمبنى للفاعل لايكون إلا على مثال فَعْلَلَ وهو على ضربين : مُتَعَدٍّ وغيرُ مُتَعَدٍّ . فالمتعدِّى نحوُ : « دَحْرَجَ وخَرْفَجَ » وغير المُتعدِّى نحو : « خَنْدَفَ وهَمْلَجَ » ، والمبنىُّ للمفعول لايكون إلا على « فُعْلِلَ » نحو « قُلْقِلَ وزُلْزِلَ » ، فهذا ما فى الفصْل .

[الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها]

قال أبو عثمان : وتكونُ الأسماءُ على خمسة أحرف لازيادة فيها ، ولا يكون ذلك فى الأفعال ؛ لأن الأسماء أقوى مِن الأفعال ، فجعلوا لها على الأفعال فضيلةً[2] لقُوَّتِها ، واستغناء الأسماء عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فِعلٌ من بنات[3] الخمسة البتَّةَ .

قال أبو الفتح : اعلم أنه قد عرَّف العِلَّة فى أن لم يكن فِعلٌ من ذوات الخمسة ، وأبان عن مذهبه ، وقد قال سيبويه فى هذا المعنى قولا أنا أذكره ليُضاف إلى هذا القول .

وذلك ، أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أُصول ؛ لأن الزوائد تلزمها

---

١ – ظ ، ش : فيه .

٢ – ظ ، ش : فضلية .

٣ – ص وهامش ظ : بنات وظ ، ش : ذوات .

للمعانى ، نحو حروف المضارَعة . وتاء المطاوعة فى تَدَحْرَجَ . وألف الوصل والنون فى نحو [1] احْرَنْجَمَ ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طُولها .

فإن قلت : إنهم قد قالوا : عَنْدَلِيبٌ . وعَضْرَفُوط . وقَبَعْثَرَى ونحوها فألحقوها الزوائد وهى [2] خماسيَّة . فإن الأفعال أقعدُ فى الزوائد من الأسماء . لأنها تنقلها من حال إلى حال .

[الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال]

ويدل [3] على أن الزوائد بابُها الأفعال ، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين [4] فى آخر : فَعْلانَ : [5] بابها أن تكونَ [5] فى آخر [6] غَضْبان . وعَطشان ونحوهما من الصفات التى تشبههما . قال : قالوا [7] : لأن غَضْبان صفة ، والصِّفة قريبة من الفعل ، والزيادةُ بالفعلِ وما شابهه أحَقُّ . ومن ذلك أيضا أنك لاتجدُ اسما اجتمع فى أوله زيادتان. إلا أن يكون [١٣ ا] جاريا على الفِعْل نحو: مُنطَلِقٍ ، ومُسْتَخْرِجٍ ، فلولا أنهما جاريان على الفِعْل الذى هو أحَقُّ بالزيادة ، لَمَا جازَ وقوعُ زائدين [8] فى أوّلهما ، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة .

فقد علمت أن الفعل فى الزوائد أقعدُ ، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا :

---

١ — نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ — ظ : وهما .

٣ — ش : يدل .

٤ — ص : الزائدتان : وهو خطأ .

٥ و ٥ — ورد هكذا بضمير الواحدة فى النسخ الثلاث .

٦ — آخر : ساقط من ظ ، ش .

٧ — : قالوا : زيادة من ظ ، ش .

٨ — ظ ، ش : زائدتين .

إن انْقَحْلاً في[1] معنى قَحَلَ وليس من لفظه ، وأنه لا زيادةَ في أوله . كذا حكى[2] أبو عليّ عن بعضهم . فاحتُملت الزوائد في الأسماء الخماسية[3] ؛ لقوة الأسماء ؛ ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكُّنَها وكثرتها في الأفعال ، فكأنّ[4] الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا[5] يُعْبأُ بها لذلك .

[أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لا زيادة فيها]

قال أبو عثمان : فالأسماءُ من بناتِ الخمسة نحو « سَفَرْجَلٍ وهَمَرْجَل وجِرْدَحْل وحِنْزَقْرٍ وجَحْمَرِش وقُذَعْمِلَة » ، وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفات .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الخماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامسٍ لم يذكره سيبويه : وهي[6] « فَعَلَّلٌ وفِعْلَلٌّ وفَعَلْلِلٌ وفُعَلِّلٌ » .

فمثال . فَعَلَّلٍ يكون اسما وصفة ، فالاسم « فَرَزْدَق » ، وخَدَرْنَق » ، والصفة « هَمَرْجَل وشَمَرْدَل » .

وفِعْلَلٌ يكون اسما وصفة ، فالاسم « قِرْطَعْب » . والصفةُ « جِرْدَحْل وحِنْزَقْر » .

وفَعْلَلِلٌ : ذكر أبو عثمان أنه يكون اسما وصفةً ؛ لأنه قال قُبَيْلُ : وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفات ، وذكر أبو العباس ، أنه إنما جاء هذا المثالُ في النعت

---

١ — ص : من .
٢ — ظ ، ش : حكاه .
٣ — الخماسية : ساقط من ظ ، ش .
٤ — ظ ، ش : وكأن .
٥ — ظ ، ش : لم .
٦ — وهي : ساقط من ظ ، ش .

نحو « جَحْمَرِشٍ وَنَخْوَرِش » وَنَخْوَرِشٌ [١] ليس عندى من بنات الخمسة؛ لأن فيه واوا ، والواوُ لاتكون أصلا فى ذوات الخمسة : ومثلُ « جَحْمَرِش » عندى « صَهْصَلِقٌ وقَهْبَلِس وقَنْفَرِش » .

وفُعَلِّلٌ يكون اسما وصفة ، فالاسم « الخُزَعْبِلَةُ » . والصفة « الخُبَعْثِنُ ، والقُذَعْمِلُ » وقيل قُذَعْمِلَة اسم .

والخامس [١٣ ب] الذى لم يذكره سيبويه : فُعْلَلِلٌ ، وهو « هُنْدَلِعٌ » . وقالوا [٢] : هو اسم بَقْلَةٍ ، ومن ادّعى ذلك احتاج أن يدُلّ على أن النون من الأصل .

فهذه أبنية الأسماء والأفعال التى لازيادة فيها . ويجمعها ثلاثة وعشرون مثالا : أحَدَ عشَرَ ثُلاثيّاً ، وسبعةٌ رُباعيّاتٌ ، وخمسةٌ خماسيات . فمن الثلاثى : ثلاثة أمثلة يشترك فيها الأسماء والأفعال : وهى : — فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ . وواحد تختصُّ به الأفعالُ وهو : — فُعِلَ إلا فى حرفٍ واحد وهو دُئِلٌ وقد ذكرته ، والباقى يختصُّ به الاسم .

وأما الرباعىُّ : فالأسماءُ والأفعال تشترِكُ فى مثالٍ واحد منه [٣] وهو فَعْلَلَ . ويختصُّ الفعلُ ببناءٍ واحد وهو فُعْلِلَ لأنه نظيرُ فُعِلَ فى الثلاثىّ ، والباقى يختصّ به الاسمُ ، والخماسىّ خمسةُ أمثلةٍ يختص بها كلّها الاسم .

فان قال قائل : فلِمَ كانت الثلاثيةُ أكثر أبنية ؟ فالجواب : أنه إنما كَثُر تَصَرُّفُ ذَواتِ الثلاثةِ فى كلامهم ؛ لأنها أعدل الأصول ، وهى أقلّ ما يكون

---

١ — نخورش : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش : قالوا .

٣ — منه : ساقط من ظ ، ش .

عليه الكَلِمُ المتمكِّنة[١] : حرفٌ يُبْتدأ به وحرفٌ يُحشَى به وحرف[٢] يُوقَفُ عليه . ويدلك على تمكُّنها أنهم يَصرفون منها ما كان معرفةً مؤنثا إذا سكن وسطُه نحو : هِنْدٍ وجُمْل . فصَرْفُهم إيَّاه مع أن فيه علَّتين ثقيلتين وهما التعريفُ والتأنيثُ دلالةٌ على خفته ، ألا ترى أن الخفة فيه عادلتْ أحد السببين . فانصرف الاسم ؛ فلذلك كَثُرتْ أمثلةُ الثلاثى .

ومِن هُنا أيضا صارت ذواتُ الثلاثة أحقّ بالزيادة ؛ لأن الزيادة فى الكلمة ضَرْبٌ من تَصريفها ، ولستُ أعنى بالتصريف هاهنا التنقُّل فى الأزمنة نحو : ضَرَبَ ويضرِبُ[٣] وسيَضْرِبُ ، وإنما أُريد تنقُّل أحوال الكلمة وتعاوُر[٤] الزّيادة إيَّاها .

ألا ترى أنهم إنما[٥] حكموا بزيادة النُّون فى « سِنْدَأْوٍ ، وقِنْدأوٍ ، وحِنْطأوٍ ، وكِنْتأوٍ » ؛ لأنهم لما رأوا الواو زائدة فيها[٦] ؛ لأنها لاتكون أصلا فى ذوات الخمسة : قضَوْا بزيادة النون ، قالوا لتكون الكلمة ثلاثيَّة ؛ لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبه [١٤ ا] فلخفَّة ذوات الثلاثة ما كَثُر تصرّفها واعتورتْها الزيادات .

ولما كانت ذوات الأربعة وسيطة بين الثلاثة والخمسة ، لم تمنع الفعل أصلا ، بل جاء فيها ، لأنها : وإن كانت فوق الثلاثة : فهى[٧] دون الخمسة .

فمِن هُنا جاء فيها[٨] دَحْرَجَ ونحوُه ، ولذلك لم يُزَدْ على فَعْلَل وفُعْلِلَ ،

---

١ – المتمكنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ – وحرف : ساقطة من ظ .

٣ – ظ ، ش : يضرب .

٤ – ظ ، ش : لتعاور .

٥ – إنما : ساقط من ظ ، ش .

٦ – فيها : ساقط من ظ ، ش .

٧ – ظ ، ش : فهو .

٨ – ظ : فيما .

وكأن ذوات الخمسة : وإن لم يكن فيها فِعْلٌ ؛ فان دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعليَّة فيها ، ألا ترى أنك تقولُ فى تحقير سَفَرْجَل : « سُفَيْرِج » وفى تكسيره « سَفارِج » ، فجرى هذان مَجْرى قولك : « سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً ، فهو مُسَفْرِج » وإن كان هذا لايقال فإنَّه لو اشْتُقَّ منه فعل لكانت هذه طريقتَهُ .

وسألتُ أبا عليّ فقلتُ له : هلاَّ حقَّروا سَفَرْجَلا وكسَّروه [١] ولم يحذفوا من آخره شيئا ؟ فقال : لم يجز ذلك ؛ لأن التحقير والتكسير ضربٌ من التصرُّف [٢] ، وأصلُ التصرُّف [٣] للأفعال ؛ لأنها بالزوائد أحقُّ ، فلمَّا لم يكُن لهم فِعلٌ خماسيّ لم يُكَسَّرْ نحو سَفَرْجَلٍ ، ولا حُقِّرَ إلا بحذف حرف ليصير إلى باب دَحْرَجَ فيمكن فيه التصريف ، فهذا قول حسن سديدٌ ، وهو تلخيص قول سيبويه .

ولهذا ماقلَّت الزوائد فى بنات الخمسة . ومن ها[٤]هنا أيضا لم تلحق بنات الخمسة الزيادة من أوَّلها ؛ لأن الزيادة فى الكلمة ضربٌ من توهينها ؛ لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها ، فلما كانت الخماسيَّةُ قليلا ما تدخلُها الزوائد ، كرهوا أن يبْدءوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطُها أشبه بالتوهين [٥] من أوَّلها ؛ لقوَّة الأول وضَعْف الآخر .

ألا ترى أن الزيادة إنما تجىءُ فى مثل « عَضْرَفُوطٍ وعَنْدَليبٍ ويَسْتَعُورٍ وقَبَعْثَرَى » حشوا وآخرا ، ولا يقع شىء مِن ذلك فى أول الكلمة ، على أن الزيادة فيها حشواً أكثرُ منها آخِرا ، وكلّ قليل .

---

١ — ظ ، ش : فكسروه .

٢ ، ٣ — ظ ، ش : التصريف . فيهما .

٤ — ها : ساقط من ظ ، ش .

٥ — ص : التوهين .

وإذا كانت ذواتُ الأَرْبعة التى هى أمكن من ذوات الخمسة وأخفَّ لاتقعُ الزوائد فى أولها إلا فى ضَربٍ واحدٍ منها وهو الاسمُ الجارى على فِعْلِه نحو : « مُدَحْرِجٍ [١٤ ب] ومُسْتَرْهِفٍ » كراهية الابتداء بالزوائد فيها ، فذواتُ الخمسة — على طُولها وقِلَّة تصرُّفها وكثرة حرُوفها — أولى بذلك .

ويدلُّ على أن الزيادة فى أول الكلمة بابُها الفِعْلُ ، أنه لم يَأتِ فى ذوات الأربعة إلا فيما كان جاريا على فِعْلٍ نحو مُدَحْرِجٍ وبابه [١] ، والخماسيَّة لافِعْلَ منها [٢] ، فلذلك لم يُزَدْ فى أوّلها .

[الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف فى الأسماء والأفعال]

[فى الأسمـاء]

قال أبو عثمان : فقد[٣] ذكرتُ لك الأصول فى الأسماء والأفعال فاعرِفْها ، وسأُبَيِّنُ لك ما يكونُ من الزوائد فى الثلاثة وفى الأربعة وفى الخمسة إن شاء الله . فمما زيد فى الثلاثة ليُلْحِقَها ببناء الأربعة من الأسماء بالواو والياء « كَوْثَر وجَدْوَل وجَيْئَل » [٤] فهذا كلُّه [٤] مُلْحَقٌ ببِناء جعفر : والواوُ والياءُ فيه زائدتان .

قال أبو الفتح : اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة فى الكلمة تبلغ بها زِنَةَ المُلْحقِ به لضربٍ من التوسُّع فى اللغة . فذواتُ الثلاثة يُبْلَغُ بها الأربعة والخمسة وذواتُ الأربعة يُبْلَغُ بها الخمسةُ . ولا يَبْقَى بعد ذلك غرضٌ مطلوب ؛ لأن ذوات

---

١ — وبابه : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش فيها .

٣ — ظ ، ش : وقد .

٤ ، ٤ — فى ظ : فهذه كله . وفى ش : فهذه كلها .

الخمسة غايةُ الأصول ، فليس وراءَها شيء يُلْحَق به شيء ، وقد ذكر أبو عثمان تفصيل هذه الجملة ، وأنا أُوَضّحُ كل حرفٍ فيها : —

فكَوْثَرٌ : الواوُ فيه زائدة لأنه مِن الكثْرة : قال الشاعر :

وأنتَ كَثيرٌ يا ابنَ مَرْوانَ طَيِّبٌ　　وكان أبوك ابن العقائل كَوْثَرا

فكَوْثَرٌ من معنى كثير ، وجدول : الواوُ فيه زائدة ، لأنه النهر ، وهم كثيرا ما يصِفونه بالتلوّى ويُشبِّهونه بالحيَّة ، وقد قال بعضُ المُحدَثِين فى وصفه :

يَنْساب مثل الحيَّة المَذْعُورِ

والجَدْل : طَيُّ الحَلْق وشدَّة الفَتْل ، والحيَّةُ أشبه شىء بالجديل : [١] فالجدوَل راجعٌ فى المعنى إلى الجَدْل والتلوّى [١] قال الشاعر :

زِماما كثُعْبان الحَماطةِ أزْنَما

وقال ذو الرُّمَّة :

رَجِيعَةُ أَسْفَارٍ كأَنَّ زِمَامَها　　شُجاعٌ لَدَى يُسْرَى الذِّرَاعَينِ مُطرِقُ

وأنشد الأصمعىّ :

تُلاعِبُ مَثْنَى حَضْرَمِىٌّ كأنَّه　　حُبابُ نَقاً يَتْلُوه مُرْتَجِلٌ يَرْمِى

وجَيْئَل : وإن لم نعلم [٢] وجهَ الاشتقاقِ فيها : فالياءُ لابدَّ مِن أن تكون زائدة ؛ لأنها لاتكون أصلا ، لاهى ولا الواوُ فى ذوات الأربعة إلا فى التضعيف ، وسيمرُّ بك ذلك فى موضعه إن شاء الله [٣] .

قال أبو عثمان : والألفُ تلحَقُ بنات الثلاثة آخرا فتُلْحِقُها بالأربعة من الأسماء نحو مِعزًى وأرْطًى ، فمِعزًى مُلْحَقٌ بِهِجْرَعٍ ، وأرْطًى مُلحق

---

١ و ١ — ورد فى ظ ، ش بعد البيت « تلاعب مثنى حضرمى كأنه . . . الخ خطأ » .

٢ — ظ ، ش : يعلم .

٣ — إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

بجَعْفَر . وذا أكثرُ من أن أعُدَّه لك [١] . ولكن أضع لك رَسْما تستدل به إن شاء الله .

قال أبو الفتح : يدلُّ على زيادة الألف فى مِعزَى : أنهم يقولون فى معناه : مَعَزٌ ومَعْزٌ ومَعيزٌ فتذهب الألفُ فى الاشْتقاق [٢] ، ويدل على أن الألف فى آخر أرْطَى زائدة أنهم يقولون [٢] : أديمٌ مأروطٌ : إذا دُبِغَ بالأرْطَى ، فقد ذهبت الألف فى الاشتقاق ؛ فمِعزَى فِعْلَى ، وأرْطَى فِعْلَى [٣] والألف فى آخرهما للإلحاق ؛ لأنهما بوزن « هِجْرَعٍ وجَعْفَرٍ » ، ويدُلُّ على أنهما ليستا للتأنيث ، أنهما منوَّنتان ، ولو كانتا للتأنيث لَمَا نُوِّنتا على وجه .

ألا ترى أن مثل « حُبْلَى وسَكْرَى وجُمادَى » لاينوَّن أبدا . وأيضا فقد قالوا : أرْطاةٌ ، فألحقوا الأليف علامةَ التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء ؛ لئلا تجتمع فى الاسم علامتا تأنيث ، ألا ترى أنك لاتقولُ فى حُبْلَى : حُبْلاةٌ . ولا فى سَكْرَى : سَكْرَاة ، وأيضا فان مِعْزَى مذكَّر ، قال الشاعر :

ومِعْزَى هَدِبا يَعْلُو قِرانَ الأرضِ سُودَانا

فليست الألف فيه للتأنيث ؛ لأنَّه مذكَّر ، وكذلك قولهم : « سِعْلاة ، وعِزْهاة وجِلَعْباة ، وصَلَخْداة » ، الألف فى أواخرها للإلحاق بمثل « هِجْرَعٍ ، وفرَزْدَقٍ » يدلَّ على ذلك لَحاقُ علامة التأنيث فيها [١٥ ب] ، وحكى سيبويه : « بُهْماةٌ » ، وهذا حرف شاذّ ؛ لأنَّه أدخل الهاء على ألف فُعْلَى وألِفُ فُعْلَى لاتكون إلا للتأنيث .

---

١ – لك : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ – ما بينهما كتب مرة أخرى سهوا فى ظ ، ش بعد الكلمات العشر التالية له بعد لفظ (الاشتقاق) .

٣ – وأرطى فعلى : ساقط من ظ ، ش .

والقولُ[١] عندى فى ذلك أن الذى أدْخل الهاء فى « بُهماةٍ » اعتقد فى الألف أنها ليست للتأنيث ، فإمَّا أن يكون جعلَها بمنزلة ألف قَبَعْثَرَى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث ، وإمَّا أن يكون جعلها مُلْحِقَةً للكلمة ببناء جُخْدَب على مذهب الأخفش .

فان قلتَ : فانه يلزم على هذا أن تنوِّن « بُهْمَى » بعد حذف الهاء أو قبل دُخولها على قول مَن أدخل الهاء عليها ؟ قيل : قد يجوز أن يكون الذى أدخل الهاءَ عليها فخالفَ الجمهور إذا حذفها ، وافق الجميع على أن تكون للتأنيث ، فيخالفُ إذا ألحقَ[٢] الهاء ، ويُوافِقُ إذا حذفها ، أو يكون الذى قال : « بُهْماةٌ » . بناها فى أوّل أحوالها على التأنيث كما قالوا : « عَرْقُوَةٌ وقَمَحْدُوَةٌ والنهايةُ ومِذْرَوانِ وثِنايانِ » . فبَنَوْا هذه الأشياء فى أول أحوالها على التأنيث والتثنية ، فكذلك بُهْماةُ . تكون مبنيةً على التأنيث لا مذكَّر لها .

وحكى أبو الحسن « شُكاعاةٌ » ، وحكى أبو زَيدٍ : أنهم يقولون : « قَصْباءَةٌ : وحَلْفاءَةٌ ، وطَرْفاءَةٌ » بالهاء والهمزة ، وهذا من النادر الغريب ، وحدَّثنى أبو علىّ : أن أبا الحسن حكى عنهم « أديمٌ مَرْطىٌّ » وليس فى كثرة مَأرُوطٍ . فينبغى أن يكون أرْطًى على هذا القول أفْعَلاً وتنوَّن ؛ لأنها نكرة بمنزلة « أفْكَلٍ وأيْدَعٍ » وتكون أرطاةٌ على هذا أفْعَلَةً مثل أرْمَلَةٍ وإن لم تكن وَصْفا ، وحكى بعضهم : أديمٌ مُؤَرْطًى ، فهذا يَحتملُ عندى أمرين ، أجودُهما أن يكون مُفْعَلًى بمنزلة مُسْلَقًى ومُجَعْبًى . ويحتمل أيضا أن يكون مُؤَفْعَلاً بمنزلة قول الراجز :

فإنَّه أهلٌ لأنْ يُؤَكْرَما

---

١ — ظ ، ش : فالقول .
٢ — ظ ، ش : أدخل .

وإنما كان الوجه الأوّل أقيس ؛ لأنك تجعلُ الهمزة فيه فاءً وذلك أقيس ؛ لأن مَأروطا [١٦ ا] أفشَى فى اللُّغة من مَرْطِيّ وكلاهما جائز والأول الاختيار .

[فى الأفعال]

قال أبو عثمان : وقد تُلْحَق الأفعالُ من الثلاثة بالأفعال من الأربعة كما فُعِل ذلك فى الأسماء[١] مِن الثلاثة حين أُلحِقَتْ بالأربعة ، وسأذكر بعض ذلك إن شاء الله . فمِن ذلك « قد حَوْقَلَ الرَّجُل حَوْقَلَةً ، وجَهْوَرَ فى كلامه جَهْوَرَةً ، وبَيْطَرَ الدابَّةَ بيطرةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أنهم أرادوا أن يَتَّسعوا فى الأفعال كما اتَّسعوا فى الأسماء فألحقوا الثُّلاثيَّةَ بالرباعية . فالواوُ والياءُ فى هذه الأفعال ونحوها . لا تكون إلا زوائِد ؛ لأنهما لايكونان أُصولا فى ذوات الأربعة إلا فى التضعيف . وسيأتى فى موْضِعه . « فحَوْقَل نظير كَوْثَر وجَهْوَر نظير جَدْوَل » وقد سُمّى بهما جميعا[٢] قالوا : فلانُ بنُ حَوْقَلٍ وفلانُ بنُ جَهْوَرٍ وكلاهما مصروفٌ ؛ لأن هذا بناءٌ لا يختَصُّ بالفعل دون الاسم كما تَصْرِفُ رجُلا يُسمَّى كَعْسَبًا . ذكر ذلك سيبويه . واحتجَّ به على عيسى بن عُمَر . لأنه كان لايصرفُ ضرب اسم رجل . قال سيبويه : وكَعْسَبَ فَعْلَلَ[٣] من الكَعْسَبَة وهو ضربٌ من العدو ، ويجوز عندى أن يكون اشتقاقُ حَوْقَلَ من الحَقْلَةِ وهى ما بَقِيَ من نُفايات التَّمْر ؛ لأن قولَهم : قد حَوْقَلَ الرجلُ ، معناه كَبِر وضَعُف فصار كأنه لم يَبْقَ منه إلا نُفايَتُه ، وقال الراجز[٤] :

---

١ — فى الأسماء : عن ص ، ظ ، وفى هامش ظ و فى ش : بالأسماء .

٢ — جميعا : ساقط من ظ ، ش .

٣ — ص : فعل ، وهو خطأ .

٤ — ظ ، ش : آخر .

يا قَوْمِ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ   وبعضُ حِيقالِ الرِّجالِ الموتُ

وهو قريبٌ فى المعنى من قولهم : شيخٌ قاحِل : إذا كَبِرَ ويبِس[1] . وليس على نظمه لأجل التقديم والتأخير فى الحروف ، ولكنه قريب[2] من لفظه . وقريبٌ من معناه[3] وليس على نظمه[3] ، ولهذا نظائر فى كلام العرب

ولو قلت إنّ أكثر لغاتها على هذا المنهاج لكان قولا .

ونظير هذا قولهم : جبرتُ الشىء إذا قوّيته ومكّنته . ثم قالوا : « بُرْج ، والبُرُوج الحصون » ، وهى تمنع من فيها وتُعزّه . وقالوا : « المُرَجَّب » للمعظم ، وتعظيمُك الشىء ومنعكَ منه وجَبْرُك إيّاه قريب بعضُه من بعض فى المعنى ، وليس جَبَرْتُ على تأليف بُرْج ولا على تأليفِ المُرَجَّبِ لأجل التقديم والتأخير . فالحروفُ واحدة ، واللفْظُ متفِق ، والنّظم مُختلِف ، وهذا بابٌ واسع . يَعمّ أكثر اللّغَة ويحتاج الناظرُ فيه ، والباحثُ عنه إلى أن يكون لطيف النظر .

ثم نعود لِمَا كنا فيه . وقولهم[4] : جَهْوَرَ فى كلامه ، هو من الجَهارة وهو ارتفاعُ الصوت وظهورُه ، ومنه قوله تعالى : أرِنا الله جهرة : [5] أى عِيانا . ومنه قولهم « جَهَرْتُ البِئْرَ » إذا أخرجتَ ما فيها من الحَمأةِ ، فأظهرتَه لمرآة العين ، فالواوُ فيه زائدة .

وقولهم : بَيْطَرَ الدابّة : أصله من البَطْر وهو الشّقُّ فى جِلْدٍ أو غيره ، ويقال[6] : بَطَرْتُ الجُرْحَ أبْطُرُهُ وأبْطِرُه بَطْرًا ، ومنه سُمّى البَيْطار ، لأنهم كثيرا ما يصفونه بالشّقّ والنّقْب ، ألا ترى إلى قول الشاعر :

---

١ – ظ ، ش : ينس .

٢ – قريب : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ – تقدم قبله بأحد عشر كلمة فهو من لهجة ابن جنى .

٤ – ظ : قوله : وكانت قولهم . وش : قوله .

٥ – من الآية ١٥٣ من سورة النساء ٤ .

٦ – ظ ، ش : يقال .

اعْصِ العواذلَ وارْمِ الليلَ عن عُرُضٍ ... بذى سبيب يقاسى ليلَه خَبَبا
أقبَّ لم يَنْقُبِ البَيْطارُ سُرَّتَه ... ولم يَدِجْهُ ولم يَقْطَعْ له عَصَبا
حتى تُصادِفَ مالا أو يُقال فَتًى ... لاقى التى تَشْعَبُ الفتيانَ فانشعبا

فمن هنا قيل: بَيْطَرَ الدابَّة ، وقالوا فى هذا المعنى: «رَجُلٌ[١] بَيْطَر وبِيَطْر ومُبَيْطِر وبَيْطار» فقد صحَّ أن الياءَ فى بَيْطَرَ زائدة ، وإنما أذكر فى هذه المواضع مثل هذا الاشتقاق ؛ لأن الحاجة تدعو إليه لِتقومَ الدَّلالة على زيادة الحروف المزيدة ؛ لأنه موضعُ تَبيين ذلك .

قال أبو عثمان : فاذا أرادوا أن يُلْحِقوا الثلاثة بالأربعة بزائدة فى آخره . زادوا ياء فى آخره ، فأجْروها مُجْرى الياء التى من نَفْس الحرف[٢] ، وذلك قولهم سَلقيته وجَعْبيته ، فهذا الذى ذكرت[١١٧] لك مِن الإلحاق فى الثلاثة مِن الأسماء والأفعال ببنات الأربعه .

قال[٣] أبو الفتح[٣] : اعلم أنَّ الياء فى «سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ» هى أصلٌ للألف فى «سَلْقَى وجَعْبَى» . فإن قيل : وما الدليلُ على أن الياء الأصلُ دون الألف ؟ قيل : ظهور الياء عند سكون لام الفعل ، وذلك نحو «سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ» ، فجرى ذلك مَجْرى «رَمَيْت وسَعَيْت» ؛ لأن السكون بعد[٤] الحركة ولذلك[٥] قال أبو عثمان : زادوا فى آخره ياء ولم يقل زادوا ألفا ، ولهذا أيضا مَثَّل بِسَلْقَيْتُ ولم يُمَثِّل بِسَلْقَى .

---

١ — ظ ، ش : الرجل .
٢ — ظ ، ش : الكلمة : .
٣ ، ٣ — ظ : الشيخ .
٤ — ص : قبل .
٥ — ص : وكذلك .

وقولُه : وأجروها مُجْرى الياء التى من نفس الحرف : يُريد به أنّ الياء التى فى سَلْقَيْتُ : على أنها زائدة : تجْرى مجْرى الياء التى فى أمضيتُ وكلاهما ١ أصل غير زائد ، ألا ترى أنّك تقولُ : « سَلْقَى يُسَلْقِى سِلْقاءً فهو مُسَلْقٍ ، كما تقول أجْرَى يُجْرِى إجْراءً فهو مُجْرٍ » .

وأما قولهم فى المصدر أيضا « سَلْقاةً وجَعْباةً » فهو نظير « الضَّوْضاةِ والقَوْقاةِ » مصدر « ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ » ونظيرُهما من الصحيح « الدَّحْرَجَةُ والقَلْقَلَةُ والزَّلْزَلَةُ » ؛ لأن « سلْقَى » ملحق « بدحرج » ، فلذلك جاء مصدرُه بمنزلة الدَّحْرَجَة . وقالوا : « سَلْقَيْتُ سِلْقاء » كما قالوا « دحْرَجت دِحراجا » وقال الراجز :

سَرْهَفْتُه ما شِئْتَ مِنْ سِرْهافِ

ولم يقولوا : أكرَمْتُه أكْرَمَةً بوزن دَحْرَجَة ؛ لأنّ أكْرَمْت ليس مُلْحقا بدحْرَجْتُ .

[الإلحاق المطرد فى الأسماء والأفعال]

قال أبو عثمان : وهذا الإلحاق بالواوِ والياء والألف لايُقْدَمُ عليه إلا أن يُسْمَعَ ، فإذا سُمِعَ قيل أُلْحِق ذا بكذا بالواوِ والياء وليس بمطَّرِدٍ ، فأما المطَّرِدُ الذى لايَنْكسِر ، فأن يكون موْضعُ اللام من الثلاثة مكرَّرًا للإلحاق ، مثل « مَهْدَدٍ [١٧ ب] وقَرْدَدٍ وسُؤْدُدٍ وعُنْدُدٍ » ، والأفعال « جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أن قوله : وهذا الإلحاقُ بالواو والياء والألف لايُقْدَم

---

١ — ظ ، ش : وكل منهما :

عليه : يريد به الأسماءَ والأفعال جميعا لأحدَ القبيلَين ، وإنما لم يطّـرِدْ عنده لأنه لم يَكثُرْ كثرَةَ مايكون إلحاقُه بتكرير لامِه نحو مَهْدَدٍ وجَلْبَبَ ، فلما لم يكثر كثرتَه لم يقسه ْ وسَلَّم ما سمع منه : وهذا الذى عملوه هو القياس عندى ؛ لأنك إذا أردتَ أن تُلْحِقَ شيئا بشىء أكثر حروفا منه فلا بدّ من زيادة تُبلّغُه ذلك الغرضَ المطلوب .

وينبغى أن تكون الزيادةُ عندَ انقضاء حروف[1] الكلمة الأُصول ، ولا تَجىءُ بالزوائد[2] قبل أن تستوفىَ ماله[3] من الأصول ؛ لأنه كان يكونُ حكمُك : لو فعلتَ ذلك : حُكمَ مَن له دراهمُ فاحتاجَ إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها وذهب يَدَّانُ غيرها فيُنفقه ، فلمَّا فَنِى ما ادّانه عاد على[4] ماله بالنفقة ، فهذا ليس فى حَزامَة من بدأ بانْفاق مالِه ، فلما فَنِى ونَفِدَ دَعتْه الضرورة إلى أن يَدّان ويَسأل الناس فهو حينئذ أعذَرُ من الأوَّل .

وإنما مثَّلتُ هذا لينكشِفَ القياسُ ، ولم أتعدَّ فى هذا التمثيل ماجرت به عادةُ النحويين ، ألا ترَى أنهم يقولون إنَّ الإمالة إنما دخلت الكلام ليتجانس الصوتان . قالوا : ولو قلنا عالمٌ فلم نُمِلْ ، لكان النطقُ بكسرة اللام بعدَ إشباع الفتحة بالألف كالنزول فى حُدور من موضع عالٍ ، فأملْنا فتحةَ العين لتصيرَ الألِف بين الياء والألف ، فتقرب بذلك من كسرة اللام فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مُفْرِطِ العُلُوّ ، وهذا أخفّ من الانكسار بعد إشباعِ الفتحة .

فإن قلتَ : فهلاّ قاسوا الإلحاق فى مثل سَلْقَى وجَعْبَى لأنّ الزيادة بعد

---

١ — ظ ، ش : الحروف : بأل وهو خطأ ظاهر .

٢ — ظ ، ش : بالزائد .

٣ — ص ، ظ : لك .

٤ — ظ ، ش : إلى .

انقضاء الحروف الأصلية ؟ فالجواب فى ذلك أنهم إنما أرادوا أن يلغوا [١٨ ا] بالثلاثة الأربعة ، والأربعة كلُّها أصول ، فلما لم يكُن بُدٌّ من الزّيادة ، كرّروا الأصل فقالوا جلْبَبَ ، فكان تكريرُ الأصل إذا أُريد الإلحاقُ بالأصل أشْبَهَ .

ألا ترَى أنَّ جلْبَبْتُ بوزن دَحْرَجْتُ ، والجيمُ من الأصل . فكرّروا الباء فى جلْبَبْتُ ؛ لأنها وإن كانت زيادة ، فإنها تكريرٌ أصلىٌّ والأصل أشبهُ بالأصل وإن كان مكرَّرا ، والياءُ فى سَلْقَيْتُ : مع أنها زائدة : ليست من أصل[١] القاف فى شىء . فهذا الذى عندى فى هذا .

• ومعنى قوله : إن بابَ « مَهْدَدٍ وجَلْبَبَ » مطَّرد . وبابَ « كوْثَر وجَهْوَرَ » غيرُ مُطَّرِدٍ • : يريد أنّك لو احتجت فى شِعْر أو سَجْعٍ أن تَشْتَقَّ[٢] من ضَرَبَ اسما أو فِعْلا أو غير ذلك : لجاز[٣] وكنت تقول ضَرْبَبَ زيد عمرًا وأنت تريد ضَرَب[٣] : وكنت تقول : هذا ضَرْبَبٌ قد[٤] أقبَلَ : إذا جعلتَه اسما ، وكذلك ما[٥] أشْبَهَ هذا ولم يكن يجوز لك[٥] أن تقول : ضَوْرَبَ زيدٌ عَمرًا . و : لاهذا رجلٌ ضَوْرَبٌ ؛ لأن هذا الإلحاقَ لم يَطَّرِد اطِّرادَ الأول فلا تَقِسْه[٦] .

وسألت أبا علىّ عن هذا الموضع فى وقت القراءة بالشام والعراق جميعا ، وأنا أُثْبِتُ ما تَحَصَّل من قوله فيه فقال[٧] : لو اضْطُرَّ شاعر الآن ، لجاز أن

---

١ — ظ ، ش : لفظ .
٢ — ظ ، ش : تشق .
٣ و ٣ — ساقط من ظ ، ش .
٤ — قد : ساقط من ظ ، ش .
٥ و ٥ — ظ ، ش : أشبهه ولم يجز له .
٦ — ظ ، ش : نقيسه .
٧ — ظ ، ش : قال .

يبْنِى من ضَرَب اسما وفِعْلا وصفَةَ وما شاء من ذلك ، فيقولُ : « ضَرْبَبَ زيْدٌ عمْرًا ، ومَرَرْتُ برجل ضَرْبَبٍ ، وضَرْبَبٌ أفْضَلُ من خرْجَجٍ » ؛ لأنه إلحاق مُطَّرِد، وكذلك كلُّ مطّرد من الإلحاق، نحو هذا « رجل ضَرَنْبَى»، لأن هذا الإلحاق مُطَّرِد ، وليس لك أن تقول : هذا رجل « ضَيْرَبٌ ، ولا : ضَوْرَبٌ » ؛ لأن هذا لم يَطَّرِدْ فى الإلحاق .

فقلتُ له : أترتجل اللّغة ارتجالا ؟ فقال نعم ؛ لأن هذا الإلحاق لمّا اطّرد صار كاطّراد رَفْع الفاعِل ؛ ألا ترى أنك تقول : طابَ الخُشْكنَانُ : فترفعُه وإن لم تكن العربُ لَفَظَتْ بهذه الكلمة ؛لأنها أعجميّة ؟ قال : وإدْخالهُم الأعجميَّ فى كلامهم كبنائك ما تَبنيه من ضَرَب وغيره [١٨ ب] فى[1] القياس : وهذا من طريف ما علقتُه من أبى على ، وهذا لفظُه أو معنى لفظه .

[الزيادة للإلحاق المطرد وغير المسموع للتدريب]

قال أبو عثمان : فاذا سُئِلْتَ كيف تَبْنِى مِنْ ضَرَبَ مثلَ جعْفَرٍ ؟ قلتَ : ضَرْبَبٌ ، ومن عَلِمَ قلتَ : عَلْمَمٌ ؛ ومن ظَرُفَ قلتَ : ظَرْفَفٌ ؛ وإن كان فعلا فكذلك . وتُجْرِيه مُجْرَى دحرج فى جميع أحواله .

قال أبوالفتح : اعلم أنّ معنى[2] قولِ أهل التصريف : ابْنِ لى من كذا مثلَ كذا: إنما معناه : فُكَّ[3] صيغَةُ هذه الكلمة[3] وصُغْ من حروفها مثلَ هذا الذى قد سُئِلْتَ أن تبنى مثله : بأن تضع الأصل بحذاء الأصل ، والزائد بإزاء[4] الزائد ، والمتحرّك

---

١ – ظ ، ش : من .
٢ – معنى : ساقط من ظ ، ش .
٣ ، ٣ – ظ ، ش : صيغته .
٤ – ظ ش بحذاء .

بإزاء المتحرّك ، والساكنَ بإزاء الساكن . وتضمّ ما سألك أن تضمّه ، وتفتح ما سألك أن تفتحه ، وتكسر ما سألك أن تكسره ، فتحتذى المثالَ المطلوبَ .

وذلك نحو قولك : ابْنِ مِن خَرَجَ مثلَ هِجْرَعٍ ؟ فجوابه « خِرْجَجٌ . » ومثله[1] من دخل : « دِخْلَلٌ » ، وإن كان فى المثال المطلوب زائدٌ جعلته فيما تَبْنيه أنت . وذلك قولُه : ابْنِ لى من ضَرَبَ مثلَ خَيْفَقٍ ؟ فجوابُه : « ضَيْرَبٌ » لأنه فى هذه المسألة كأنه قال لك : اجعلْ ثانى الحروف ياءً زائدة فلم تَعَدَّ ما سألك ، وكأنه فى المسألة الأُولى قال لك : كرِّر اللام من خَرَجَ ؟ فجوابُه : خَرْجَجَ . فإن كان المبنىُّ منه معتلَّ الحروف فأوجب عليك احتذاؤُكَ المثالَ المقصودَ إعلالا بحركةٍ أو سكونٍ أو قلْبٍ أو حذْفٍ : ارْتَكَبْتَ ما أدّاك إليه السؤال . وسيمرّ بك تفصيلُ هذه الجملة فى مواضعه . وإنما قدّمْتُ هذا لتجعله قاعدة تبْنِى عليها ، وإذا عُرِف الأصل قَرُبَ الفرع واللهُ المعين .

وقولُه : وتُجْريه مُجْرى دَحْرَجَ فى جميع أحواله : يُريدُ به أنك تقولُ : طَرْفَفَ ، يُطَرْفِفُ طَرْفَفَةً فهو مُطَرْفِفٌ وذلك مُطَرْفَفٌ وتُظهِر ولا تَدّغِمُ ؛ لأنه مُلْحق : فلو أدْغمتَ لزَالَ البناء .

قال أبو عثمان : فهذا الذى ذكرتُ لك [١١٩] أنّه يطّرِد فى الإلحاق والذى تقدم قَبْلَه من المُلْحقِ بالواو والياءِ ليس بمطّرِدٍ إلا أن يُسمع ، ولكنّك إنْ سُئِلْتَ عن مثاله جعلْتَ فى جوابك زائدا بإزاء الزائد وجعلْتَ البناء كالبناء الذى سُئِلْتَ عنه .

قال أبو الفتح : قد تقدّم قولُنا فى الفصل بين المطّرِد وغيره . وقولُه : إن

---

[1] – مثله : ساقط من ظ ، ش .

سُئِلْتَ عن مثالِه جعلتَ فى جوابك زائدا بإزاء الزائد : يريد أنك إذا مثّلته إمّا للرياضة وإما لتبيين الأصلِ من [1] الزائد : لزمك أن تنطقَ بالزائد فى المثال ليمتاز الأصل من غيره .

وقولُه : وجعلْتَ البِناءَ كالبِناءِ الذى سُئِلْتَ عنه : يريد به الآن الصِّيغةَ ونظْمَ الحروف فى التقديم والتأخير والحركة والسكونِ . ولهذا [2] قلت فى « كَوْثَرٍ : إنّه : فَوْعَلٌ . وفى صَيْرَفٍ إنّهُ : فَيْعَلٌ . وفى جَهْوَرٍ إنّهُ : فَعْوَلٌ » .

قال أبو عثمان : [3] فإن قيل لك ابْنِ [3] من ضَرَبَ مثل جَدْوَلٍ ؟ قلتَ : ضَرْوَبٌ . ومثل كَوْثَرٍ : ضَوْرَبٌ . ومثل جَيْئَلٍ : ضَيْرَبٌ ، وإن كان فِعْلا فكذلك .

قال أبو الفتح : اعلم أنه ليس يريد أنك تَقيسُ فى الإلحاق على « جَدْوَلٍ وكوثرٍ وجَيْئَلٍ » قياسا مُطَّرِدا ؛ لأنه قد ذكر بَدِيئا أنه غير مُطَّرِد فى بابه ، وإنما يريد أنك لو مثّلته من الضرب لقُلْت : « ضَوْرَبٌ وضَرْوَبٌ وضَيْرَبٌ » ، كما أنك لو مثلته من الفعل لقلت : « فَوْعَلٌ وفَعْوَلٌ وفَيْعَلٌ » ، فكأنه قال لك : ما مثال « كَوْثَرٍ وجَدْوَلٍ وجَيْئَلٍ » من الضَّرْب . كما يقولُ لك : ما مثالُ هذه الأشياء من الفعل .

وقوله : وإن كان فِعْلا فكذلك : يريد به أنك لو مثّلتَ « حَوْقَلَ وجَهْوَرَ وبَيْطَرَ » من ضَرَبَ . لقلتَ : « ضَوْرَبَ وضَرْوَبَ وضَيْرَبَ » كما فعلت فى الاسم ، لأن التمثيل فى القبيلين واحد .

---

١ — من : ساقط من ظ لضيق المكان .

٢ — ظ ، ش : فلهذا .

٣ ، ٣ — ظ ، ش : فإذا قيل لك ابن لى .

[إلحاق الرباعي بالخماسي من الأسماء]

قال أبو عثمان : وقد يُبْلَغُ ببنات الأرْبعةِ الخمسة من الأسماء كما بُلِـغَ بالثلاثة الأربعةُ كما ذكرت لك [١] . وسنُبَيِّنُ كلَّ [١٩ ب] شيء في موضعه إن شاء الله [٢]. فمِمَّا أُلحِقَ من الأربعةِ بالخمسة قَفَعْدَد مُلْحق بسَفَرْجَلٍ وَهمَرْجل .

قال أبو الفتح : اعلم أن القياسَ المطَّرِدَ في إلحاق بناتِ الأربعة بالخمسة أن تُكَرِّرَ اللام كما فعلتَ ذلك في الثلاثة نحو : « مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ » ؛ لأن محل الخمسة من الأربعة مَحلُّ الأرْبعة من الثلاثة ؛ فلذلك استويا في هذا المعنى . ولهذا بدأ أبو عثمان « بقَفَعْدَدٍ » وترك « فَدَوْكَسا وسَمَيْدَعا » ونحوَهما مما ليس إلحاقه بتكرير اللام . وسيأتيك إن شاء الله ، ومثلُ [٣] قَفَعْدَدٍ سَبَهْلَل وصَمَعْدَد [٤] ؛

قال أبو عثمان : وقد تُلْحَقُ الثلاثة بالخمسة نحو عَفَنْجَجٍ وهو من الثلاثة ؛ فالنون [٥] وإحدى الجيمين زائدتان .

قال أبو الفتح : اعلم أنك إذا استَوْفيتَ ثلاثة أحرُف من الأصول ثم تكرَّرتِ اللامُ قَضَيت بزيادتها [٦] وذلك نحو « قَرْدَدٍ وجَلْبَبَ » فالدال والباء الأخيرتان زائدتان [٦] لأنهما [٧] قد تكرَّرتا . ولو كان في موضع الدال الأخيرة حرف غيرُ

---

١ — لك : ساقط من ظ ، ش .
٢ — إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .
٣ — ظ ، ش : مثال .
٤ — صمعدد : بالعين المهملة في النسخ الثلاث .
٥ — ص وهامش ظ : فالنون : وظ ، ش : والنون .
٦ ، ٦ — ساقط من ظ ، ش .
٧ ص : لأنها ، بضمير المفردة .

الدالِ لكانت الكلمةُ رباعيةً وذلك نحو « قَرْدَسَ وقَرْدَحَ » لو كان هذا مما [1] يُنْطَقُ به ه .

وكذلك لو كان فى موضع الباء الأخيرة غير الباءِ ، لكانت الكلمة رُباعيَّةً نحو : « حَلْبَسَ وجَلْبَحَ » لاختلاف الحروف ، ولو قالوا : « قَرَّدَ وجَلَّبَ » لكان ثلاثيا أيضا ؛ لأن العين قد تكرَّرت كما تكررت اللام ، ومثلُه قَطَّعَ وكَسَّرَ ، ولكنْ لو وجدتَ بعد الرّاءِ من قَرْدَدٍ ، واللام من جَلْبَبَ ، لفظ الفاءِ لكانت الكلمةُ رُباعيَّةً ؛ لأن الفاء لم تُكَرَّرْ فى كلامِ العرب إلا فى حرف واحد وهو : « مَرْمَرِيسٌ » فلو قالوا : « قَرْقَرٌ وجَلْجَبٌ » لكان رباعيا ولم تكُنِ الفاءُ مكرّرة .

ونظيرُه من كلامِهم فى الأسماء « قَرْقَلٌ ، وفَرْفَخ » ، وفى الأفعال : « زَهْزَقَ ، ودَرْدَبَ » ونظيرهما من ذوات الخمسة « صَهْصَلقٌ ، ودَرْدبيسٌ » . وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا محالة أن إحدى الجيمين فى عَفَنْجَجٍ [2] [٢٠ ا] زائدة ؛ لأنها لامٌ قد تكرّرت بعد حرفين أصليين لامحالة ، وهما : العينُ والفاءُ . والنونُ أيضا زائدة ؛ لأنها ثالثة ساكنة ، والكلمةُ على خمسة أحرف ، ومتى جاءتِ النونُ هكذا ، فاقضِ عليها بأنها زائدة ، وإن جَهِلْتَ الاشتقاقَ ؛ لأنها لم تُوجَد فيما عُرِفَ اشتقاقه على هذا [3] السبيل إلا زائدة .

ويريد أبو عثمان بقوله : إن إحدى الجيمين زائدة ، أنها مكرّرة ، لأنها من حروف الزّيادة العشرةِ فقد صحّ من طريق القياس أن الكلمة ثلاثيَّة ، وأما من

---

١ — ص : لما .
٢ — فى عفنجج : ساقط من ظ ، ش .
٣ — ظ : هذه .

طريق الاشتقاق فهى أيضا كذلك ؛ لأن « العَفَنْجَج » هو الجافى ، وقد قالوا عَفَجَهُ بالعصا : إذا ضرَبَه ، والضربُ بالعصا من الجفَا : قال الراجزُ :

فاحذرْ فلا تَكْسَرْ كَرِيناً أعْوَجا عِلْجا إذا ساقَ بنا عَفَنْجَجا

[زيادة النون والألف]

قال أبو عثمان : ومثلُ ذلك [1] حَبَنْطَى ودَلَنْظَى وسَرَنْدَى » ، النونُ والألف زائدتان ، لأنك تقول حَبِطَ بطنُه ، ودَلَظَه بيده وسَرَدَه . فهذا من الثلاثة وقد أُلْحِق بالخمسة كما أُلْحِقت الأربعةُ بها ، وهذا كثير ، ولكن هذا موضع اختصار .

قال أبو الفتح : قد أبان عن هذه الأمثلة بالاشتقاقِ الذى أورده ؛ لأن معنى حَبِطَ بطنُه : انتفخ ، « والحَبَنْطَى » هو الكبيرُ البطنِ . وقالوا : دَلَظَه بمَنكِبه إذا دفَعَه . « والدَّلَنْظَى » هو الشديد الدَّفع ، « والسَّرَنْدَى » الجرىءُ مِن الشُّمور . وقال : سرَدَه إذا مَضَى قُدُما ، وجميع هذه الأمثلة [2] مُفسَّر فى فَصْلٍ فى آخر الكتاب على حِدَتِه إن شاء الله .

قال أبو عثمان : وأكثر ما [3] يَبْلُغُ بناتُ [3] الثلاثةِ من الأفعال بالزيادات سبعةُ أحرفٍ نحو مَصدرِ اشهابَّ ، واحمارَّ ، إذا قلتَ فيه [4] اشهيبابٌ واحميرارٌ ، وقد تَبْلُغُه مصادرُ الأربعة فى « احرِنْجامٍ » وما كان على وزنِه [٢٠ ب] من المصادر ، ولا يجىء هذا العَددُ إلا فى مصادر [5] الثلاثةِ والأربعة المزيدة [6] على ما ذكرتُ لك .

---

١ – ومثل ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٢ – ظ ، ش : اللغة .

٣ ، ٣ – ظ ، ش : يبلغ ببنات .

٤ – فيه : ساقط من ظ ، ش .

٥ – ظ ، ش : مصدر .

٦ – المزيدة : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أن مصادر بناتِ الثلاثة إنما احتملت أن تبلُغ سبعة أحرُفٍ لِمَا أذكره لك ؛ وذلك أنها أقلُّ الأصولِ وأعدلُها ، فاحتملت كثرة الزيادات لتصرُّفها وتمكُّنِها ، وأيضا فإن الهمزة فى أوائلها قد تَسْقط فى الوصلِ فكأنها إنما بُلِّغت لذلك ستة أحرف : وإذا جاز أن يُبْلَغَ بالفِعل على ثِقَلِهِ ستَّةَ أحرُفٍ، فالمصدرُ الذى هو اسمٌ جديرٌ لخفتّه وتمكُّنه ، أن يزاد عليه حرفٌ واحد . وأيضا فإن الزوائد ، وإن أطالَتِ الكلمةَ : فعلى كلّ حال هى زوائد . والتقديرُ فيها الانفصالُ والانفكاكُ من الكلمة ، وقد يُحذَفُ كثيرٌ منها فى التحقير والتكسير . ولا سيما تحقيرُ الترخيم ، فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكلمة فاحتَمل كثرَتُها فى بنات الثلاثة لِمَا ذكرتُ لك .

ثم حُمِلَتْ بناتُ الأربعة على بناتِ الثلاثة؛ لأنه قد جاء الفِعلُ رُباعيًّا كما جاء ثلاثيا فلذلك يُبلغ بمصادر الرُّباعيَّة سبعة أحرف . ولما كان جميع ما بَلَغَ السَّبعةَ إنما هو مصادرُ ولم يكن لبناتِ الخمسة فِعْلٌ لم يبلغ سبعة أحرف ، على أنهم قد بلغوا السبعة بغير المصادر . قالوا : « مَتَنْيُوساءُ . ومَبْغُولاءُ ، ومَعْيُوراءُ ، ومأتوناءُ ، ومَشْيوخاءُ ،ومَكْبوراءُ ،ومَصْغُوراءُ ،ومَعْلوجاءُ ،ومَشْيوحاءُ وهزَنْبَرانٌ ، وعُرَيْقُصَانٌ . ومَعْكُوكاءُ ، وبَعْكوكاءُ . وقَرَعْبلانَةٌ . وعُقْرُبانٌ » .

وهذا مما لايُعرَّج عليه لقلته ونزارته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعُه[1] فى آخره[2] زائدان زيدا معا[2] فجرتا لذلك مَجْرى الزائد الواحدِ . ألا ترى أنهما يُحذفانِ فى الترخيم جميعا كما تُحذف الهاءُ من طلحة والألفُ من حُبْلَى .

---

١ — ظ ، ش : جمعه .

٢ ، ٢ — فى ظ ، ش : زائدتان معا .

قال أبو عثمان : وقد تزاد فى بنات [١٢١] الخمسة حتى يكون عددُها ستةً بالزيادة ولا يَبْلُغونَ بها[١] السَّبْعَةَ مع الزيادة ؛ لأن الخمسة عندهم غايةُ الأُصول فلا تحتمِلُ غاية الزِّيادات ، فممَّا زيد عليه[٢] من الخمسة : « عَضْرَفُوطٌ ، وعَنْدَلِيبٌ وخَنْدَقُوقٌ » ، ومِثْلُ قَبَعْثَرَى » ، زيدتِ الألفُ فى آخره لغير التأنيث ؛ لأنها مُنَوَّنة ، ولو كانت غيرَ مُنَوَّنة لكانت للتأنيث ، فعلى هذا تجرى بناتُ الخمسةِ بأُصولها وزوائدها[٣] .

قال أبو الفتح : اعلم أنهم إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرفٍ بالزيادة ؛ لأن بناتِ الخمسة وإن كانت كلُّها أُصولا فقد تباعدت عن أعدل الأصولِ وأخفها وهو الثلاثى ، فثقُلَت لذلك . والزيادةُ[٤] فى الكلمة تزيدها ثِقَلا فلم يجمعوا عليها ثِقَلَ الأصل وثِقَلَ الزيادةِ ولم يكن منها فِعلٌ فيبلغَ بمصدره سبعةَ أحرف كما فُعِلَ فى اشْهِيْبابٍ[٥] واخرِنْجامٍ ؛ فرُفِضَ ذلك لذلك — فأمَّا[٦] قَبَعْثَرَى : فتنوين ألفه يدلُّ على أنها ليست للتأنيث ، ألا ترى أن مثلَ حُبْلَى ، وسَكْرَى . لَمَّا كانت ألِفُه للتأنيث لم تُنَوَّنْ على وجه .

فإن قُلت : أتقول إن ألِفه للإلحاق ؟ فالجواب : أنها ليست للإلحاق ؛ لأن بنات الخمسة ليس وراءها شىء من الأصل فيُلْحَقَ به ، ولكنَّها زيادة لغيرِ التأنيث بل لضربٍ من التوسُّع ، ولا تكاد تجدُ بناتِ الخمسة قد لَحِقَتْها الزيادةُ من

---

١ — ظ ، ش : به .
٢ — ظ : عليها .
٣ — فى ظ ، ش : فى هذا الموضع عقب كلام أبى عثمان المازنى ما يأتى : (قال أبو الفتح : حنلقوق : رباعى ذكره فى الخماسى وهذا سهو) وهذه القولة فى ص حاشية على هامشها مصدرة بكلمة حاشية وليس فى صدرها : (قال أبو الفتح) وما فيها هو الصواب .
٤ — ظ ، ش : والزوائد .
٥ — ظ ، ش : بأشهيباب .
٦ — ظ ، ش : وأما .

آخِرها غير هذا الحرف ، وما لاحُكمَ له لقلّته . وقد قالوا : « ضَبَغْطَرَى » .

فأما قولهم « قَرَعْبَلانَة » ، فكأن الذى شجّعهم على إلحاق الألف والنون فى آخرها وهى خماسية : أن الألِف والنونَ فى أنحاء كثيرة من كلامهم فى تقدير الانفصال عندهم . حتى أنهم يُسقِطونَ كثيرا من أحكامهما . ألا ترى أنهم يُصَغّرون « زَعْفَرانا زُعَيْفِرانا » ، كما يقولون « عَقْرَب وعُقَيْرِب » ولو اعتدّوا بالألف والنون لم يجز هذا .

وقد أجْرَوا الألف والنّون الزائدتين أيضا مُجْرى الزيادة الواحدة ؛ ألا تراهم [1] قالوا فى ترخيم « عثمان يا عُثْمَ » كما قالوا فى ترخيم « طَلْحَةَ يا طَلْحَ » فلما كانت الألف والنونُ عندهم فى كثير من المواضع بمنزلة المنفصل مِن الكلمة ، وبمنزلة الحرف الواحد المنفصل من الكلمة ، اجترءوا على زيادتهما فى آخر ذوات الخمسة فى هذا الحرفِ الذى لانظيرَ له . وكذلك [٢١ ب] ما جاء نحو « مَعْيُوراءَ » وبابه ، لأنهم أجْرَوا الألف والهمزة مُجْرَى الحرف الواحد لَمَّا لم يفترقا فأشْبَها الهاء .

وإنما قلّتِ الزوائد فى آخر ذوات الخمسة عندى ؛ لأنها قد طالت وأفْرَطَ طولُها فلا يُنْتَهى إلى آخرها إلا وقد مُلَّتْ . ألا ترى أنهم يقولون فى تحقير « سَفَرْجَلٍ وتكسيره [2] سُفَيرِج وسَفارِج » فيقفون دون الخامسِ لتراخيه وبُعدِه . فلما كان الأمرُ كذلك لم يزيدوها طُولا من آخرِها .

ألا ترى أن بابَ « عَنْدَلِيب ، وعَضْرَفوطٍ » مما كانت الزيادةُ فيه قبلَ لامِه الآخِرة [3] أكثر من باب « قَبَعْثَرَى ، وضَبَغْطَرَى » . وكانت الزيادةُ فى باب [4] « عَنْدَلِيبٍ وعَضْرَفوطٍ » قبل الخامس أسوَغ منها فى « قَبَعْثَرَى »

---

١ — ظ ، ش : ترى أنهم .
٢ — وتكسيره : ساقط من ظ ، ش .
٣ — ظ ، ش : الأخيرة .
٤ — باب : زيادة من ظ ، ش .

بعدَ استيفاء حروفِ الكلمة والمَلالِ بطولها ، فهذا ما أدّى إليه النظر والله الموفِّق ، ولم يكن سبيله أن يذكرَ حَنْدَقُوقاً معَ بنات الخمسة ؛ لأنه من ذواتِ الأربعة ، وكذا قرأته على أبي عليّ ورأيته في غير نسخة .

[الأفعال المبدوءة بهمزة وصل]

قال أبو عثمان : واعلم أنّ الأفعال قد تُسكَّنُ أوائلها ويُلْحِقونَها ألفَ الوصْل ، ولتلك الأفعالِ أبْنِيَةٌ كثيرة سأخبِرُكَ عنها إن شاء الله .

قال أبو الفتح : اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصُّلا إلى النطق بالساكن وهرَبا من الابتداء به إذْ كان ذلك غير مُمكنٍ في الطاقة فضلا عن القياس .

وليس لقول مَنْ جوَّز الابتداء بالساكن من القدْر ما يُتشاغل بإفساده ، وإنما سبيلُهُ في هذا [1] سبيلُ مَن شكَّ في المشاهدات من السُّوفسْطِيَّة [2] ومَن ليس بكامل العقْل .

وهذه الهمزةُ إنما حُرِّكَتْ لسُكونها وسُكونِ ما بعدَها . وهي في الأصل زائدةٌ [3] ساكنة .

فإن قيل : أنت هربتَ من سكون النون في « انْفَعَلَ » فكيف زِدْتَ عليها ساكنا آخرَ وهو الهمزة ؟ قيل : هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جيء بها قبل الساكن ؛ لأنه [4] قد علِم أنه إذا اجتمعت معه فلا بدّ من حذفِ أحدهما أو حركتِه فالحركةُ والحذفُ لم يَصلحْ واحدٌ منهما في الحرف الساكن من الفعل لئلا تزول بِنيته التي قد أُريدت له من سكون أوله . فلم يبق إلا حذف [٢٢ ا] الهمزة أو

---

١ – في هذا : ساقط من ظ ، ش .
٢ – في ظ أمام : السوفسطية : كلمات لم نتبينها .
٣ – زائدة : زيادة من ظ ، ش .
٤ – ظ ، ش : لأنها .

حركتُها فلم يَجز حذفُها ، لأن ذلك كان يؤدّى إلى ما منه هُرِب وهو الابتداء بالساكن ، فلم يَبْق إلا حركةُ الهمزة فحرِّكت فانكسرت على ما يجب فى الساكنين[1] إذا التقيا .

فإن كان [2] الحرف الذى بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو « انطَلق » ألا ترى أن الطاء مفتوحة ، وكذلك « اضرِبْ » ألا ترى أن الراء مكسورة وكذلك اذهَب واركَب وما أشبه ذلك ، فإن كان [2] الحرف الذى بعد الساكن مضموما ضُمَّت همزة الوصل كراهية الخروج من الكَسْرِ إلى الضمّ اللازم ، وليس بينهما حاجزٌ إلا حرفٌ ساكن . والساكنُ ضعيف فكأن لاحاجز بينَهما ، وذلك قولهُم « اُقْتُلْ ، اُسْتُخْرِجَ ، اُنْطُلِقَ به » .

فإن قلتَ : فقد قالوا « فَخِذٌ وكَبِدٌ » وهو « يَضْرِبُ ويَجْلِسُ » فخرجوا من الكسر إلى الضمّ ؟ فليس ذلك بشىء ، لأن الضمة فى حرفِ الإعراب غيرُ لازمة والنصبُ والجرُّ يُزيلانها ، وإنما يُكْرَه من هذا ما كان لازما .

فأما حكايةُ بعضهم « زِئْبُرٌ وضِئْبُلٌ » بضم الباء فلا أصل لها ولا هى معروفة .

فكذلك [3] حكايةُ بعضِهم « إصْبُعٌ » بكسر الهمزة وضمّ الباء غير مُعَرَّج عليها لأنها لم يَصحّ بها ثَبَتٌ ، ولو صحّت لكانت من الشذوذ بحيث لايُقاس عليها .

وحكى بعضُهم : ما رأيته مِنذُ ستٌّ ومِذُ يومان ، وهذا كلّه إذا صحّت به الرواية شاذّ .

وحكى بعضُهم « اِقْتُلْ » بكسر الهمزة فجاء به على الأصل واعتدّ الساكن حاجزا ، لأنه وإن كان لاحركة فيه ، فهو حرف على كل حال وهذا من الشاذّ[4]

---

١ – ظ ، ش : الساكن : وهو خطأ .
٢ ، ٢ – ساقط من ظ ، ش .
٣ – ظ : فأما . ش : وكذلك .
٤ – من الشاذ : ساقط من ظ ، ش .

وإن كان له وُجَيْهٌ فى القياس فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا.

فإن قلت: فقد قالوا «اُغْزِى يا امرأةُ» فضمّوا الهمزة وإن كانت [١] الزاىُ مكسورة. وقالوا «اِمْشُوا» فكسروا [٢] الهمزة [٣] والشين مضمومة. وهذانِ مُطَّرِدانِ فى بابهما، فإنه إنما جاز ذلك؛لأن أصلَ الزاى أن تكون مضمومة وأصل الشين أن تكون مكسورة.

ألا ترى أنّ أصل «اُغْزِى: اُغْزُوِى» بوزن «اُقْتُلِى» وأصل «اِمْشُوا: اِمْشِيُوا» بوزن اِضْرِبوا. فاستثقِلَت الكسرةُ على الواو فنُقِلَت إلى الزاى واستُثْقِلَت الضمةُ على الياء فنُقِلَت إلى الشين [٢٢ ب] فسَكَنَتا [٤] وبعدَ كلّ واحدة منهما حرف ساكن فحذفتا لالتقاء الساكنين. فالكسرة فى الزاى من اُغْزِى عارضة كما أن الضمة فى الشين من اِمشُوا عارضة، فجاءت الهمزتان فى أولهما على أصل بنائهما الذى كان يجب لهما.

[تسكين أوائل الأفعال]

فإن قلت: ولِمَ سَكّنوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل إنما كان ذلك،لأن الأفعال موضوعةٌ للتوهين والإعلال لتصرّفها، وأنها لاتتقارّ على حال واحدٍ ؛فلذلك كثُر فيها الاعتلالُ، ألا تراهم أمالوا مثل «صِارَ، وَطِابَ». مع أن فيهما [٥] حرفا مُسْتَعْلِيا ؛ لأنهما فعلان، ولم يُجيزوا ذلك فى «صالحٍ، وخالد» لأنهما اسمان.

فإن قلتَ: ما تُنْكِرُ أن تكون الإمالةُ إنما حسُنت فى مثل صِار وَطِاب،

---

١ – ظ، ش: كان.

٢ – ظ، ش: وكسروا.

٣ – الهمزة: ساقط من ظ، ش.

٤ – ش: فسكنت.

٥ – ص: فيها، بضمير الواحدة.

لأن ألفهما مُنقلبةٌ [١] عن ياء . وألفَ « صالح وخالد » ليست منقلبةً عن ياء ؟ قيل : يدلّ على أنّ الإمالةَ لم تجب من أجل [٢] انقلاب الألف عن الياء ، أنهم قد أمالوا « خَاف » وأصل ألفه من الواو ؛ لأنه من الخوف .

فإن قيل : فما تُنكر أن تكون الإمالة فى خَاف إنما حدثت ، لأن الواو كانت مكسورة فى الأصل لأنها خَوِفَ ؟ قيل: يدُلّ على أنه لم تُمَلْ لأن أصل حركةِ الواو الكسرةُ ، أنهم قد أمالوا « طَاب » وأصله « طَيَبَ » بالفتح [٣] فأمالوا ولا كسْرَ فيه .

[انكسار الحرف لا يجيز إمالته]

وأيضا فإنّ انكسار الحرف لا يُجيز إمالته . وليس هذا مذكورا فى الأسباب الستة الحادثة عنها الإمالة . وإنما تحدث الإمالةُ عن الكسرة إذا كانت قبل الحرف المُمالِ أو بعده لا فيه ، نحو « عِماد ، وهذا حاتِم » . فلما كانت الأفعالُ غير لازمة لموضع واحد ولا مُتقارّةٍ على سَنَن ، تسلّط عليها الإعلالُ والتوهينُ فشجّعهم ذلك على أن سكّنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ، وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال .

[دخول همزة الوصل على فعل الأمر]

فأمّا دخول هذه الهمزة فى نحو « اضْرِبْ واقْتُلْ » وجميع ما كانت حروفُ المضارعةِ منه مفتوحة وما بعدها ساكن ، فإنما وجب ؛ لأن حرف المضارعة حُذِف لئلا يلتبس الأمر بالخبرِ . فلما حُذِفَ الحرفُ لم يَجُز الابتداءُ بالساكن [١٢٣] ، فَجِيء بالهمزة فقالوا : « اقْتُلْ ، واسْتَخْرِجْ ، وانْطَلِقْ » ونحوُ ذلك .

---

١ – ظ ، ش : منقلب .
٢ – أجل : ساقط من ظ ، وفى هامشها : الهمزة .
٣ – فى ظ تحت : بالفتح : من أنه يجوز تعدد العلل : وليس لها مناسبة فى الصلب .

[ما بين الأسماء والأفعال من تقارب]

فإن قلت : فإن الأسماء أيضا لاتنقارَ على حالة واحدة ، وقد يَدخلُها الحذفُ والتَّحقيرُ والتَّكسِير والتَّرخيم والنَّسَبُ ، وهذا كلّه مما يغيِّرُ فيه الاسْمُ عما[١] كان عليه ؟ .

قيل : إن الأسماءَ وإن كانت كما ذكرت ، فهى – لقوَّتِها وتمكُّنِها وأنها الأول وهى مستغنيةٌ عن الأفعال – أثبتُ من الأفعال ، وهى فى الصِّحَّة أقعد ، والاعتلالُ منها أبعد ، إلا أنه لمَّا كان فى الأسماءِ ماذكرته من الحذْف والتَّحقير والتَّكسير ونحوِها ، كان [٢] بين الأسماء والأفعال تَناسُبٌ وتَقارُبٌ ، ألا ترى أن الفِعْلَ ثانٍ للاسم ، وهو وإن كان أضعف منه ، فإنه أقوى من الحرفِ ، وقد يكون الاسمُ خبرًا كما يكونُ الفِعْلُ خبرًا نحو قولك : « زَيْدٌ أبوكَ » و « زيدٌ قامَ » [٣] وكل واحد منهما يلحقه الاشتقاقُ والتصريف .

[الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل]

فلما كان بين الاسم والفِعل هذا التَّقارُبُ ، ولَحِقَ الاسمَ ذلك الاعتلالُ ، اجترءُوا على أسماء محصورة فأسكنوا أوائلَها وألحقوها همزة الوصلِ ، ولم يُستنكر ذلك فيها مع ما ذكرنا [٤] ، كما لم تُستَنكرْ إضافةُ أسماء الزَّمان إلى الأفعال نحو قوله تعالى : « يَوْمَ يَنْظُرُ المَرْءُ » [٥] و « يومَ يقولُ نادُوا شُركائى » [٦] ونحو قول الشاعر :

---

١ – ظ ، ش : عما .
٢ – هنا فى النسخ الثلاث قبل « كان » واو عطف أفسدت المعنى ، فهى زائدة من الناسخ خطأ .
٣ – ظ ، ش : قائم ، وهو خطأ .
٤ – ظ ، ش : ذكرناه .
٥ – سورة النبأ من الآية ٤٠ .
٦ – سورة الكهف صدر الآية ٥٢ .

على حين عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا ... وقلتُ أَلمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

وكما وصفوا بالفعل فى قولهم « مررتُ برجل يأكُلُ » والإضافةُ والوصفُ إنما أصلُهما للأسماء .

وتلك الأسماء « ابنٌ وابنة وامرُؤٌ وامرأة واثنانِ واثنتانِ واسمٌ واستٌ وايمٌ ، وقالوا : ابنُمٌ » يعنون الابنَ .

قال الشاعر :

وهلْ لىَ أُمٌّ غيرُها إنْ تَركْتُها ... أَبَى اللهُ إلا أن أكونَ لها ابنَما

وقال الآخر :

فقال فريقُ القَوْمِ لمَّا نشدتُهُم ... نعمْ وفريقٌ لاَيْمُنُ اللهِ ماندْرِى

وهذه الأسماء كلُّها معتلَّة ، أمَّا ابنٌ وابنةٌ وابنُمٌ واثنانِ واثنتانِ واسمٌ وايمٌ واستٌ ، فمحذوفاتُ اللامات [1] يدل على ذلك [2] أن « ابنا » من البُنُوَّة واللام فيه واو ؛ لأن مؤنثه بِنْتٌ ، والتاء إنما تُبدلُ من الواو [٢٣ ب] دون الياء فى غالب الأمر ، وكذلك « ابنَة وابنُمٌ » مثله والميم زائدة وليست بدلا من لام الفعل على حدّ ما كانت الميمُ فى « فَمٍ » بدلا من عين الفعلِ ؛ لأنها لو كانت بدلا ، لجرَتْ مَجْرى اللام ، فكانت اللامُ من أجل ذلك كأنها ثابتةٌ ؛ لأن الشىء إذا أبدل منه لم [3] يحذف وإنما جىء بشىء فوُضع موضعه فجرى مَجراه .

ولو كانت الميمُ فى « ابنِمٍ » بدلا من اللام ، لكانت اللامُ فى حكم الثابت ، وبَطَل جوازُ دُخول همزة الوصل فى أوّل « ابنِمٍ » ؛ لأن هذه الهمزة تُعاقِبُ اللام ولاتدخلُ من الأسماء إلاعلى المحذوفاتِ ما خلا « امرأ » وسنذكره ، ألا ترى أنك

---

١ – ظ ، ش : اللام .

٢ – ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٣ – ظ ، ش : فلم ، والفاء زائدة لاحاجة إليها وبدونها يستقيم الكلام . ويلاحظ أن الفاء كانت فى نسخة ص ثم محيت وبقى بعضها .

تقول فى النسب إلى ابنٍ : ابنِىٌّ ، فتقِرُّ الهمزة ما دامت اللام محذوفة ، فإن رَدَدْتَ اللام حذفت الهمزة ؛ لأنها لاتجتمع مع اللام ، وذلك قولهم « بنوىّ » واثنان واثنتان من ثَنَيْتُ الشىء ، فالمحذوف ١ اللامُ وهى ياءٌ لظهورها فى ثَنَيْتُ فأمّا من قال « بِنْتٌ وثِنْتانِ » فليست اللام عنده محذوفة ، على حدّ قَوْلِ مَنْ قال « ابْنَةٌ واثْنَتانِ » . بل التاء فى بِنْتٍ وثِنْتانِ « للإلحاق ، بمثل « حِلْسٍ وضِرْسٍ » والتاء فيهما بَدَلٌ من لام الفِعْل وليست علامةً للتأنيث كما تكون فى « ابْنَةٍ ٢ واثنتانِ » لكون ما قبلها ٣ فى « بِنْتٍ وثِنْتانِ » » ، وعلامة التأنيث لايكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛ وقال سيبويه : لوسمّيت رجلا « ببِنْتٍ وأُخْتٍ لَصَرَفْتَه » . ولو كانت التاءُ علامة للتأنيث لما استجازوا ٤ صَرْفَه ، كما أنّه لو سمّاه بثُبَةٍ « لما صرفه ؛ قال سيبويه : لأنها بمنزلة التاء فى عفريت « وسَنْبَتَةٍ ، ولكنّ هذه الصيغة والبدلَ لمّا لم يقع إلا فى المؤنّث ، جرى مجرى علامة التأنيث ، وقد بينتُ هذا فى موضع آخر » .

والقولُ فى « أُخْتٍ وهَنْتٍ » كالقول فى « بِنْتٍ » لافصل بينهما ٥ ومن ذهب إلى أن المحذوف من بنت « ياء » لانكسار الباء ، وجبَ عليه أن يقول إنّ المحذوف من « عِضَةٍ » ياءٌ ، ولكان يجب أن [١٢٤] تكون السِّينُ من سَنَةٍ مضمومةً ؛ لأنه من الواو ، وهذا تخليطٌ فاحش ، وقد حُكِى عن بعض متقدّمى أهل العلم . أفلم ير إلى قول الراجز :

هذا طريقٌ يَأْزِمُ المآزِما　　وعِضَواتٌ تَقْطَعُ اللَّهازِما

---

١ – ظ ، ش : والمحذوف .

٢ – ظ ، ش : ابنتان .

٣ – ظ ، ش : قبلهما .

٤ – ظ ، ش : استجاز .

٥ – بينهما : ساقط من ظ ، ش .

فالساقطُ واوٌ . وإن كان أوّلها مكسورا . وقال الآخر :

قد حال دون دَرِيسَيْهِ مُؤَوِّبَةٌ   نِسعٌ لها بِعِضَاهِ الأرض تَهْزِيزُ

فالساقط على هذا القول من عِضَةٍ هاءٌ ، وعلى هذا قالوا « بعيرٌ عاضِهٌ » إذا أكَلَ العِضَاهَ ، وليس هنا للياء [1] مدخل . وقالوا فى جمع « سنةٍ سَنَوَاتٌ » ، فالساقطُ واوٌ كما ترَى ، وإن كانت السينُ مفتوحة .

واسْمٌ : محذوف اللام لقولهم : « سَمَّيْتُ وأسماء » ، فهذا [2] بمنزلة « دَمَّيْتُ ودِماءٍ » ، والمحذوفُ منه واو ؛ لأنه من السُّمُوّ والرِّفْعَة . وفيه لغاتٌ : اسْمٌ وسِمٌ وسُمٌ » .

وحدثنا أبو علىّ عن أحمد بن يحيى ، عن ابن الأعرابىّ أنه يقال « سُمًى » بوزن هُدًى » وقال الراجز :

وعامُنا أعجبَنا مُقَدَّمُهْ   يُدعَى أبا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سُِمُهْ

وقال الآخر :

باسم الذى فى كلّ سُورةٍ سِمُهُ

بكسر السين وضمها . فأما ما أنشَده أبو زيد من قولِ الشاعر :

فدَعْ عنك ذِكْرَ اللّهوِ واعمِدْ لمِدحةٍ   لخير مَعَدٍّ كلِّها حيثُما انتَمَى
لأعظمِها قدرًا وأكرمِها أبا   وأحسنِها وَجْهًا وأعلَنِها سُمَا

ويروى سِما بكسر السين [3] ، فمَنْ كَسَرَ السين فالألف عنده للوصْل بمنزلة الألِف فى قوْلِ الرَّاجِزِ :

يادارَ عَمْرَةَ من مُحْتَلِّها الجَرَعا

---

١ — ظ ، ش : للهاء .

٢ — فهذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ — بكسر السين : ساقط من ظ ، ش .

ولا يجوز أن تكون لامَ الفعل؛ لأنَّا لم تعلَمْهم قالوا: هذا «سِمًا» بوزن «رِضًا». وأما من ضمَّ السين فقولُه عندي يحتمل أمرَين: أحدُهما ما عليه الناسُ وهو أن تكون الألفُ للوصل[1] بمنزلتها في قول مَنْ كسَرَ السين. والوجهُ الآخرُ أن تكونَ[2] لامُ الفعل بمنزلة الألِف في القافية التي قبلها وهي «انْتَمى» ويكون هذا التأويلُ على قول من قال: «هذا سُمًا» بوزن «هُدًى» إلا أنه حذَفَ اللام[3] لالتقاء الساكنين. «وايْمُ» محذوفة من «أَيْمُنٍ»؛ لأنها كَثُرَتْ في القَسَم وعُرِفَ موضعها وحذفت همزتها. وهي جمع يمين. وقال أبو النجم:

[٢٤ ب] يبرى لها من أيمُنٍ وأشمُلِ.

ويقولون «أَيْمُنُ اللهِ، وايمُ اللهِ، ومُ اللهِ، ومِ اللهِ» يريدون «أَيْمُنُ[4] اللهِ[5]». وقال قوم: «إن مُ اللهِ، ومِ اللهِ» محذوفة من قولهم «مُنُ اللهِ» والأوّل هو الوجه. وكان أبو العباس يُنكِرُ أن يكونَ جمعَ يمينٍ، قال: لوَصْلِهم الألف، ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة الموضعِ، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم: «مُ اللهِ ومِ اللهِ»[6].

وأما اسْتٌ، فمحذوفةُ اللام وهي هاء[7]، ومما[8] يدلُّ على ذلك قولهم في تحقيرها سُتَيْهَةٌ وفي جمعها أستاه. وقالوا: «رَجلٌ أستهُ وستْهُمٌ»، وقد قالوا: «سَهٌ» في معناها فحذفوا العين، وهذا من الشاذّ، ولم يأت من الأسماء ما حُذِفَتْ عينُه إلا هذا الحرفُ.

---

١ – ص وهامش ظ: للوصل. و ظ، ش: الموصولة.

٢ – أن تكون: ساقط من ظ، ش.

٣ – ظ، ش: النون. ٤ – ص: ايم.

٥ – في هذا الموضع في ظ، ش بعد قوله: «يريدون أيمن الله» جملة زائدة وهي (وقال قوم أيمن الله).

٦ – م الله وم الله: في جميع المواضع موصولة هكذا «مله وملله».

٧ – ظ، ش: ياء، وهو خطأ، والسياق يؤيد ذلك وإنما هو تصحيف من الناسخ.

٨ – ومما: ساقط من ظ، ش.

وقولهم « مُذْ » ، لأنها محذوفة من مُنْذُ ، جاء فى الحديث : « العَيْنانِ وكاءُ السَّهِ » . قال الراجز [١] :

أُدْعُ أُحَيْحا باسمِها لاتنْسَهْ إنَّ أُحَيْحا هى صِئْبان السَّهْ

وأنشد أبو زيد [٥] :

رِقابٌ كالمَوَاجِنِ خاظِياتٌ وأستاهٌ على الأكوارِ كُومُ

[٢] فأما قولهم : « امْرُؤٌ وامْرأةٌ » فإنما أسكنوا أوّلهما وإن كانا تامين غيرَ محذوفين ؛ لأنك أدخلت الألف واللام فقلتَ : « المَرْءُ والمَرأة » ثم خفّفت الهمزة بأن حذفتها وألقيت حركتها على الراء فقلت : « جاءنى المَرُ ، ورأيتُ المَرَ ، ومرَرْتُ بالمَرِ [٢] » .

فلما كانت الراءُ التى هى عينُ الفعلِ قد تُحرَّك بحركة الإعراب وكثُرت هذه الكلمةُ فى كلامِهم حتى صارتْ عِبارة عن كلِّ ذَكَرٍ وأنثى مِنَ الناس أعلّوها لكثرة استعمالهم إيّاها ، فشبَّهوا الراء [٣] فى قولهم [٤] : « المَرُ ، والمَرَ ، والمَرِ ، بالخاء فى الأخِ والأخُ والأخَ » فأتْبَعوا عينَها حركةَ لامِها فقالوا : هذا [٥] « امْرُؤٌ ، ورأيتُ امْرَأً ، ومرَرْتُ بامْرِئٍ » كما قالوا : هذا أخوك ، ورأيتُ أخاك ، ومررت بأخيك » . وألفُه [٦] وألفُ ابْنِمٍ مكسورة على كلِّ حالٍ ؛ لأن الضمَّةَ فيه عارضةٌ للرفع غيرُ لازمةٍ . وليس كذلك « اقْتُلْ » فلمَّا اعتلَّ هذا الاسم بإتباعِ

---

١ — ص : الآخر .

٢ و ٢ — ما بينهما عن ص . وهو فى ظ ، ش كما يأتى :
فأما قولهم امرؤ وامرأة فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين لأنك إذا أدخلت الألف واللام قلت المرء والمرأة ثم خففت الهمزة حذفتها أو ألقيت حركتها على الراء فقلت جاءنى المر . ورأيت المر . ومررت بالمر .

٣ — ظ : الياء ، وهو خطأ .

٤ — قولهم : زيادة عن ظ ، ش .

٥ — ظ : هذه ، وهو خطأ .

٦ — ظ ، ش : فألفه .

حركةِ عَيْنه حركةَ لامِه وكَثُر استعمالُه أسكنوا [١] أوّله وألحقوه همزة الوصل. وليس [١٢٥ ا] كذلك «ابْنُمُ»؛ لأنه لم يكثر كثْرَةَ امرِئٍ؛ ولأنه لاهمزة يَذْهبُها التخفيفُ فيه، فلامُه محذوفة لامحالةَ. قال أبو العباس: ولم يُلْحِقوها فى «أبٍ ولا [٢] «أخٍ»؛ لأن فى أولهما [٣] همزة، فكرهوا اجتماعَ همزتين فتنقلبُ الثانيةُ ياء، وهذا قولٌ كما تراه؛ لأنَّا قد رأيناهم قالوا: «دَمٌ، وغَدٌ، ويَدٌ، وهَنٌ» ونحو ذلك فلم يُلْحقوه همزة الوصل مع أنه ليس فى أوّله همزة.

ولكنّ القول عندى فى ذلك: أن همزة الوصل قد عاقبَتِ الأصْلَ فى قولهم «ابنِيٌّ وبَنَوِيٌّ» فكأنها [٤] من الأصل، فمن ألحقَها فى هذه المحذوفات فلشَبهِها
٥١ بالفِعل من قِبَلِ الاعتِلال، ومَن لم يُلْحِقْها فله أن يقول إنها لو جاءَتْ لكانت كالعِوَض من المحذوف فكأنى عند إتيانى بها أرَدْتُ الحذفَ ثم أتيتُ بما يَقُومُ مَقام المحذوفِ فكأن لم أحْذِفْ، وهذا نَقْضُ ما قصدتُ له من الحذفِ. ألاترى أنهم قالوا فى النَّسَب إلى يَدٍ يَدَوِىّ؟ فتركوا عينَ الفعل محركة بعد الرَّدّ؛ لأنهم لوحذَفُوا الحركة عند رَدّ اللام لكانت اللامُ كأنها لم تُرَد؛ لأنها قد عاقبت
٠١ الحركة، فإذا حذَفْتَ الحركة بعد الردّ كُنْتَ لِحَذْفِكَ [٥] إيَّاها كمن لم يردّ، وصار ردُّك كلا رَدّ. وهذا قول أبى علىّ فيا أخَذْتُه عنه وهو يَشْهَدُ بصحَّة ما ذهَبَ [٦] إليه سيبويه فى تَبْقِيَة الحركة التى حدثت بعد الحذف إذا رد إلى الكلمة ما حُذِفَ منها، وأبو الحسن يَذْهَبُ إلى حَذْف ما وجَبَ بالحذف عند

---

١ – ظ، ش «وأسكنوا» بواو عطف أفسدت المعنى فهى زائدة من الناسخ خطأ.
٢ – لا: زيادة من ظ، ش.
٣ – ظ، ش: أولها.
٤ – ظ، ش: وكأنها.
٥ – ظ، ش: بحذفك.
٦ – ظ، ش: يذهب.

ردَّ المحذوف ، فيقولُ فى النَّسَبِ إلى يَدٍ « يَدَوِيٌّ » وفى غدٍ « غَدْوِيّ » والقولُ قولُ سيبويه ، ألا ترى أن الشاعرَ لمَّا ردَّ الحرفَ المحذوفَ بقَّى الحركةَ التى أحدَثَها الحذفُ بحالها قبلَ الرَّدِّ [1] فى قوله :

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ ... قد يَمْنَعانِكَ أن تُضَامَ وتُضْهَدا

فتحريكه [2] الدال بعدَ ردِّ الياء دلالة على صحة ما ذهبَ إليه سيبويه من تَبْقِيَة الحركة بعد الرَّدِّ . قال أبو علىّ :

فإن قيل : فما تصنَع بقول الراجز :

لاتَقْتُلُوَاها وادْلُوَاها دَلْوَا ... إنَّ مع اليومِ أخاهُ غَدْوَا

وبقول الآخر :

وما الناسُ إلا كالدّيار وأهلُها ... بها يومَ حلُّوها وغَدْوًا بلاقِعُ

ألا ترى أنَّه قد [3] ردَّ اللام فى غدٍ وحذف حركة العين ؟ فهذا يشهد بصحَّة قول الأخفش . [٢٥ ب] فالجواب : أن الذى قال « غَدْوًا » ليس من لُغته أن يقولَ « غَدٌ » . فيَحْذف ، بل الذى يقول « غَدٌ » غيرُ الذى يقول [4] « غَدْوًا » . وإنما شرحتُ لك [5] أحكامَ هذه الأسماء ؛ لأن أبا عثمان لم يذكرها فى الكتاب ، فأردت أن أبيِّنها لمَّا اتَّصلتْ بهذا الموضع .

[إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها]

ثم نرجع فنقول : إنَّ هذه الأسماء لما أشبهتِ الأفعالَ بهذا الحذف [6] والتغيير أُسكنتْ أوائلُها ودخلتها همزةُ الوصل .

---

١ — قبل الرد : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش : فتحريك .

٣ — زادت ظ ، ش فى هذا الموضع بعد قد : ما يأتى (ذهب إلى) .

٤ — ظ ، ش : قال .

٥ — لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ — ظ : الحرف ، وهو خطأ .

[دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التى فى أوائلها همزة الوصل]

فأما إخالهم الهمزةَ فى مصادرِ الأفعال التى فى أوائلها همزةُ الوصل نحو : « انْطَلَقَ انْطِلاقا ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخراجا » فإنه مُطَّرِدٌ فيها ؛ لأنها ثابتةٌ فى الأفعال ، فجاءتْ فى المصادر ، وهذا نظيرُ قولهم « لُذْتُ لِياذًا » فأعلّوا المصدر لاعتلال لُذت . ويقولون « لاوَذْتُ لِوَاذًا » فيُصَحِّحون[1] المصدرَ لصحّةِ الفعل . وهذا لايدلّ على أن المصدر مُشْتَقّ من الفعل وإن كان فى الاعتلال محمولا عليه ؛ لأنهم قد أعلّوا « يقُومُ » لاعتلال « قامَ » وليس أحدٌ يقول : إنّ « يقُومُ » مشتقّ من « قامَ » ولكن — لما كانت هذه الأمثلة كالشىء الواحد ، ويقَعُ بعضُها موْقِعَ بعضٍ فيُغْنِى غَنَاءه ويسُدُّ مَسَدَّه ووجَبَ فى بعضها اعتلال — أجْرَوْهُ على الجميع[2] لئلا يختلِفَ الباب .

قال أبو علىّ : ألا ترى أنهم لمّا حذفوا الهمزة من « يُكْرِمُ » أثبتوها فى « إكرامٍ » فكان ذلك كالعِوَض مِن حذفها ؛ لأنها إذا ثبتت فى بعض هذه الأمثلة كانتْ لذلك كالثابتةِ فى الباقى .

[دخول همزة الوصل على الحروف]

فهذا وجهُ دخول همزة الوصل فى الأفعالِ والأسماء . فأما الحروف فلم تدخل هذه الهمزة[3] فى شىء منها إلا فى حرفٍ واحد وهو لامُ التعريف ولكنها فُتحت للفرق بينها وبين هذه الداخلة على الأفعال والأسماء .

وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ الألفَ واللام جميعا للتَّعريف بمنزلة « قَدْ » فى الأفعال ولكن هذه الهمزة لما كثُرت فى الكلام وعُرِف موضعُها — والهمزةُ مُسْتَثْقَلَة —

---

١ — ظ ، ش : فيصححون .

٢ — ظ ، ش : الجمع .

٣ — بدل « هذه الهمزة » فى ش « همزة الوصل » .

حُذِفتْ في الوصل، لضربٍ من التخفيف، قالوا: والدليل على ذلك، أن الشاعر إذا اضطُرَّ فصلها مِنَ الكلمة كما يفصل «قَدْ» مِنْ ذلك قولُه : [٢٢٦]

عَجِّلْ لنا هذا وأَلْحِقْنا بِذَلْ ... الشَّحمِ إنَّا قد مَلِلْناهُ بَجَلْ

ففصلَها[1] في البيت الأوّل، ثم رَدَّها في أول الكلمة بعدُ؛ لأنها مرّت في البيت الأول. فكأنها لمّا تباعدتْ أُنسِيَها أو لم يعتدّ بها، وهذا أحدُ ما يدلّ عندي على أنّ ما كان من الرَّجَز على ثلاثة أجزاء فهو بيتٌ كامل وليس بنصف بيت على ما ذهب إليه أبو الحسن. ألا ترى أنه ردّ «الْ» في أول البيت الثاني؛ لأنّ الأوّل بيت كامل. وقد قام بنفسه وتمّتْ أجزاؤه؛ فاحتاج في ابتداء البيت الثاني إلى أن يَعرِّف الكلمة التي في أوّله فلم يَعتَدّ بالحرف الذي قد كان فصّله؛ لأنهما ليسا في بيتٍ واحد.

ولو كان هذان البيتان بيتا واحدا كما يقول مَن يخالِفُ، لَما احتاج إلى ردّ حرفِ التعريف؛ ألا ترى أنّ عبيدا لَمّا جاء بقصيدةٍ طويلة الأبياتِ وجعَل آخرَ المصراع الأوّل «آلْ» لم يُعِدْ الحرفَ في أول المصراع الثاني لَمّا كانا مصْراعين، ولم يكن كلٌّ واحد منهما بيتا قائما برأسه؟ وذلك قوله:

يا خليليَّ ارْبَعا واستَخْبِرا الْ ... مَنْزِلَ الدارسَ مِنْ أهلِ الحِلالِ
مثلَ سَحْقِ البُرْدِ عفّى بعدكَ الْ ... قَطْرُ مَغْناهُ وتأويبُ الشَّمالِ
ولقد يَغْنَى به جيرانُكِ الْ ... مُمْسِكو منكِ بأسبابِ الوِصالِ

تطّرِدُ هذه القصيدة وهي بضعةَ عشرَ بيتا على هذا الطِّراز إلا بيتا واحدا. وهو قوله:

فانتَجَعْنا الحارثَ الأعرجَ في ... جَحْفَلٍ كالليلِ خطّارِ العوالِ[2]

---

١ – ظ . ش : فقطعها .
٢ – ظ ، ش : العوالى .

فهذا ما عندى فى هذا ، وقد كان أبو علىّ يحتجّ أيضا على أبى الحسن « بشىء غير هذا . وليس هذا موضعَ ذكره لئلا يعظُم شعْب هذا الكتاب ، وقولُه : « المُمْسِكُو » أراد « الممسكون » ولكن حذَفَ النون لطولِ الاسمِ لا للإضافة ، وعلى هذا ما أنشدوه من قول الشاعر :

الحافظو عَوْرَةَ العشيرة لا   يأتيهُمُ مِن ورائِهِم نَطَفُ

وقرأ بعضهم : « والمُقيمِى الصَّلاةَ [١] » بالنَّصب ، وإنما [٢] شُبِّهَت الألف واللام فى أوائل هذه الأسماء « بالذى » [٢٦ ب] فحُذفت النون منها كما حذفت لطولِ الاسم من قَوْلِ الشاعر :

أبَنِى كُلَيْبٍ إنَّ عمَّىَّ اللَّذا   قَتَلا المُلُوك وفكَّكا الأغلالا

وقال الأشهَبُ بنُ رُمَيْلَة :

فإنَّ الذى حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهم   هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ
هُمُ ساعدُ الدهرِ الذى يُقْتَدَى به   وما خيرُ كَفٍّ لا تَنُوءُ بِساعِدِ
أسودُ شَرًى لاقت أسودَ خَفِيَّةٍ   تساقَوْا على حَرْدٍ دِماءَ الأساوِدِ

يريد « الذين » كما أراد الأخْطَل « اللَّذان » وفى [٣] قوله « الممسكو » عندى شىء ليس فى [٣] قوله :

الحافظُو عَوْرَةَ العشيرة . . .

وذلك أن حرف التعريف فى أول « الممسكو » فى المصراع الأول ، وبقية الكلمة فى المصراع الثانى . والمصراعُ كثيرا ما يقوم بنفسه حتى يكادَ يكون بيتًا كاملا ، وكثيرا ما تُقطع همزة الوصل فى أوّل المصراع الثانى نحو قولِ الشاعر :

---

١ – سورة الحج ٢٢ من الآية ٣٥ .
٢ – ظ ، ش : فإنما .
٣ ، ٣ – ساقط من ظ ، ش .

لَتَسْمَعُنَّ وشيكا فى دِيارِكُمْ اللهُ أكبرُ يا ثاراتِ عُثمانا

وقد أجاز أبو الحسن الخَرْمَ . فى أول المصراع الثانى بخلاف قولِ الخليل . وجاء ذلك فى الشعر . قال الرّاعى :

وعاشِرَةٍ وهو قدْ خافَها فهو يَتَبَسْبَسُ أو يَنْتَقِرُ

وقال امرؤُ القيْس :

وعينٌ لها حَــدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مآقيها من أُخُرْ

فلما كانت هذه الأشياء التى من شأنها أن تأتى فى أول البيت جائزةً فى أوّل المصراع ، دلّ ذلك على أنّ المصراعَ يكاد يقوم بنفسه .

وإذا كان كذلك أشْبه البيت التامّ وتنزّل المصراعان لذلك منزلة البيتين ، فلما كان أوّل « المُمْسِكو » فى المِصْراعِ [1] الأوّل . وباقيه فى المصراع الثانى . وهما كالبيتين المنفصلين ، ازدادت الكلمةُ طولا ، فازداد حذفُ النون جوازا . وليس « الحافظو » كذلك ؛ لأن الكلمةَ بكمالها فى المصراع الأوّل . فلم تطل طول « المُمْسِكو » [2]وهذا فصلٌ فيه طول [2] . وكلا الاسمين إنما وَجبَ فيه الحذْفُ لطولِه .

وأقول : إن اتصال [3] الألف واللام بالاسم أشدّ من اتصال « قدْ وسوف » بالفعل . والدليل على ذلك أنهم يقولون : « مررتُ [٢٧ ا] بالرَّجل » فيُوصِلون عمل الباء إلى الاسم ولا يعتدّون الألف واللام فاصلا . ولو كانتا فاصلا لم يَجُزْ فصلهما بين الجارّ والمجرور . « وقد ، وسوف » ليسا كذلك ؛ لأن « قد ، وسوف » يجوز أن يُفصل بينهما وبينَ الفعل للضّرورة نحو قولهم : « قدْ زَيْدًا رأيتُ » و « سوف زيدا أضْرِبُ » والألف واللام لايجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم [4] [المعرف بهما] وإنما اشتدّ اتصالُ حرف التعريف بالاسم [4] ؛ لأنه فى الأصل على حرف واحد وهو اللام ،

---

١ – المصراع : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ – عن ص ، وفى هامشه : فى نسخة فهذا فصل طريف . وفى ظ ، ش : وهذا فصل فيه لطف .

٣ – اتصال : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ – ما بينهما ساقط من ظ ، ش . وما بين المعقوفين فى الأصل المعرفة هما وهو تصحيح .

ثم دخلت الألف لسكونها . والحرفُ إذا كان على حرف واحد لم يجز فصله .

[أداة التعريف والتنوين]

ويدل أيضا عندى على شدة اتصال حرف[١] التَّعريف أنه مُعاقِبٌ للتَّنوين ، فكما أن التنوين لايجوز فصله ، كذلك لم يجز[٢] فصل اللام .

ويدُلُ[٤] أيضا عندى على أنَّ حرفَ[٣] التَّعريف قِياسُه أن يكون على حرف واحد أنه نَقِيضُ التنوين . وذلك أن التنوينَ يدلُ[٤] على التنكير . واللام تدل[٤] على التعريف . فلمَّا كان التنوينُ حرفا واحدا[٤] كانَ قياس حرفِ التعريف أن يكون حَرْفا واحدا[٤] وهم مما يُجْرُون الشيء مُجْرَى نَقيضِه . كما يُجْرُونه مُجْرى نظيره ؛ ألا تراهم قالوا « طويلٌ » فجاءوا به على وزن « قَصِير » ، وكذلك « قائمٌ وقاعِدٌ ، ونَهَضَ وجَلَس . وخَفيفٌ وثَقيل » ، وجَرَّوا بِـ « كَمْ » فى الخبر ؛ لأنها نقيضةُ « رُبَّ » ألا ترى أن « رُبَّ » للتقليل و « كَمْ » للتكثير .

وقالوا : « كَثُر ما تقولَنَّ » ، فألحقوا النون ، لأنه نَقيضُ « قلَّما تقولَنَّ » وهذا ونحوه مُطَّرِدٌ كثيرٌ فى كلامِهم .

فن هنا[٥] اقتضى القياسُ أن يكون حرفُ التعريف[٦] حرفا واحدا ؛ لأنه نقيضُ التنوين الذى هو على[٧] حرف واحد .

فإن قلت : فقد قالوا فى التخفيف « ألَحْمَرُ » فجاءوا بالهمزة مع تحرُّكِ[٨]

---

١ — حرف : ساقط من ظ ، ش .
٢ — ظ ، ش : لا يجوز .
٣ — ظ ، ش : حروف .
٤ ، ٤ — ساقط من ظ ، ش .
٥ — ص : هذا .
٦ — حرف التعريف : ساقط من ظ ، ش .
٧ — على : ساقط من ظ ، ش .
٨ — ظ ، ش : تحريك .

اللام ، فما تنكر أن تكون الهمزةُ لم تدخل لسكون اللام ؟ قيل : إنما جازَ هذا لاجتماع أشياءَ : منها أنّ اللام أصلها السكون ، وإنما تحرّكت لفتحة [١] الهمزة فى التخفيف . والأصلُ التحقيقُ والسكونُ ، وإنما الحركةُ عارضةٌ .

ومنها أن هذه الهمزة قبل اللامِ قد اضطُرّوا إلى [٢] إثباتها فى بعض المواضع [٢] فى قولهم [٢٧ ب] آلرجلُ قال ذاك ؟ إذا استفهمتَ ، لئلا يلتبسَ الخبرُ بالاستفهام ومنها : أنهم قالوا « يا أللهُ اغفرْ لى » بقطع الهمزة ؛ لأن باب النّداء بابُ تغيير عن الأصول .

ومنها : أنها مفتوحة وسائرُ همزاتِ الوصْل غيرها مكسورة أو مضمومة ، فأشبهتْ مِن هنا همزة القطْع نحو « أحْمَدَ ، وأفْكَل » .

فلما اجتمعتْ فيها هذه الأشياءُ شابهتِ الأصْلَ فأقرت مع تحرك ما بعدَها فى قولهم « الَحْمَرُ » .

وإذا كان أبو الحسن قد أجازَ « اِسَلْ زيداً » فأقرّ الهمزة مع تحرُّك السين للتخفيف ؛ لأن الحركة عنده غيرُ لازمة وإن كانت الهمزةُ لم تثبت فى أوّلِه فى غير هذا الموضع ثباتَ همزةِ حرفِ التّعْريف ، فقولهم « الَحْمَرُ » أسْوَغُ لِما ذكرنا، فهذا قول . وقد قالوا « لَحْمَرُ » أيضا بلا همزة قبْلَ اللام .

فإن جازَ لِمُحتجٍ أن يحتجَّ على ثباتِ الهمزة وأنها مِنَ الأصل ، لقولهم : « الَحْمَرُ » وإقرارِهم الهمزة عند تحرُّك اللام جاز لآخرَ أيضا أن يحتجّ على أنها إنما دخلتْ لسكُون ما بعدَها بقولهم « لَحْمَرُ » وحذفهم الهمزة لتحرُّكِ ما بعدَها .

فقد ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللامُ وأن الهمزةَ إنما دخلتْ لسكونِ

---

١ – ظ ، ش : بفتحة .

٢ ، ٢ – ظ ، ش : إثبات بعضها فى المواضع .

اللام . ولولا أنى أكرَهُ الإطالةَ وكثرةَ التَّشعُّبِ لمَا اقتصرْتُ على ما أوْرَدتُهُ[١]، ولوَصَلْتُ بعضَ الكلام ببعض ، فكان يكونُ أضعافَ هذا وفى بعض ما أذكره مَقْنَعٌ إن شاء الله . فهذه أحكامُ همزَةِ الوصْلِ ومواقِعُها من الأفعال والأسماء والحروف ، وقد أتى أبو عثمانَ على تمثيل ما تَدخُلُ فيه من الماضى ، وأنا أذكره مِثالا مِثالا وأُتْبِعُ كلَّ واحدٍ منها ما عندى .

[انفعل وزيادة همزة الوصل والنون فى أوله]

قال أبو عثمان : أما النون فتَلْحَقُ أولا فتلزَمُها ألف الوَصْلِ فى الابتداء ، ويكونُ الحرفُ على انْفَعَلَ نحو « انْطَلَقَ ، وانْمَحَى الكتابُ ، وانْصَرَحَ الحقُّ[٢] وما أشْبَهَ ذلك مما هو على انْفَعَلَ .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ مثالَ انْفَعَل لايكون متعديا البتَّة[٣] ، وإنما جاء فى كلام العرب للمطاوعة . ومعنى المطاوعة أنْ تريد من الشىء أمرًا ما[٤] فتَبلُغَه إمّا بأن يفعلَ ما تُريدُه [٢٨ ا] إذا[٥] كان ممَّا[٦] يصحُّ منه الفِعل ، وإمّا أن يصير إلى مِثْلِ[٧] حالِ الفاعل الذى يصِحُّ منه الفعل وإن كان مما لايصحُّ منه الفعل .

فأمَّا ما يُطاوِعُ بأن يفعَلَ هو فِعْلا بنفسِه فنحو قولك « أطْلَقْتُهُ فانْطلقَ ، وصرَفْتُه فانصَرَفَ » ؛ ألا ترى أنه هو الذى فَعَلَ الانطلاق ، والانصراف ، بنفسه

---

١ — ظ ، ش : أورده .
٢ — الحق : زيادة من ظ ، ش .
٣ — ص : أبدا .
٤ — ما : زيادة من ظ ، ش .
٥ — ظ ، ش : إن .
٦ — ظ ، ش : ممن .
٧ — ظ ، ش : مثال .

عند إرادتك إيّاهما منه . أو بعثِكَ إيّاه عليهما . فأمّا ما تَبْلُغُ منه مُرَادَكَ بأن يَصيرَ إلى مثل حالِ الفاعل الذى يصحُّ منه الفعلُ فنحو قولك « قطعتُ الحبلَ فانقطع ، وكسَرْتُ الحُبَّ فانكسر » ، ألا ترى أن الحُبَّ والحبلَ لا يصحُّ منهما الفعل ؛ لأنه لاقدرة لهما . وإنما أردتَ ذلك منهما فبلغْتَه بما أحدثْتَه أنتَ فيهما . لاأنهما تولّيا الفعلَ ؛ لأنّ الفعل لايصحّ مِن مثلِهما . إلا أنهما قد صارا إلى مثل حالِ الفاعلِ الذى يصحُّ منه الفعل . وذلك أن الفعل [1] صار حادثا فيهما كما كان حادثا فى الفاعلِينَ على الحقيقة . فأما قول الشاعرِ :

ولا يَدِى فى حَمِيتِ السَّمْنِ تَنْدَخِلُ

فهو من أدخلتُه . ونظيرُه أطلقتُه فانطلق . وهو من باب انقطَعَ الحبلُ ؛ لأن اليدَ لاتكونُ فاعلة . إنما هى آلةٌ يُفْعَلُ بها . كما يُقال « سمعْتُ بأُذنى . ونظرتُ بعينى » وإنما الفاعل هو الجملة لاالعضوُ وحْدَه .

واعلم أن انفَعَلَ إنما أصلُه من الثلاثة ثمَّ تَلْحقُهُ الزيادتان [2] من أوّله نحو « قطعْتُه فانقَطعَ . وسرَحتُه فانسَرح » ولا يكادُ يكونُ فَعَلَ منه إلامتعدّيا حتى يُمكِنَ المطاوعةُ والانفعال . ألا ترى أنّ قطعْتُ متَعدٍّ وكذلك كسَرْتُ وقلَعْتُ . وقد جاء فَعَلَ منه غيرَ متعدّ . أنشدنى أبو علىّ عن أبى الحسن علىّ ابن سليمان الأخفش [3] أُراهُ قال قرأتُه عليه :

وكم منزِلٍ لولاىَ طِحْتَ كما هَوَى ‌ ‌ ‌ بأجرامِه مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهوِى [4]

وإنما هو [5] مُطاوِعُ هَوَى : إذا سقَط . وهَوَى غيرُ متعدّ كما ترى . وقد

---

١ — ظ ، ش : الفاعل . وهو خطأ .

٢ — ص : الزيادات .

٣ — الأخفش : ساقط من ظ . ش .

٤ — ظ ، ش : منهو : بدون ياء .

٥ — ظ ، ش : هذا .

جاء فى هذه القصيدة مُنْغَوٍ ، قال أبو علىّ : إنما بَنَى مِنْ هَوَى وغَوَى مُنْفَعِلا لضرورةِ الشعر ، وعلى هذا قالوا « شَوَيْتُ اللَّحم فانشَوَى » وقد قالوا « اشْتَوَى » وليس فى كثرة انْشَوَى .

[القلب والإدغام فى بعض الكلام دون بعض]

فإن قال قائلٌ : ولِمَ جاز الإدغامُ فى امَّحى الكتابُ [1] ؟ وهلاَّ بُيِّنَتِ النون [٢٨ ب] فقيل « انمَحَى » ، كما قالوا « شاةٌ [2] زَنْماءُ وزُنْمٌ » ، وكما قالوا « أَنْمُلَةٌ وأنمارٌ » ونحو ذلك ؟ قيل قد كان القياسُ فى زَنْماء وزُنْم وأنماة [3] وأنمار ونحوها أن تدغم النون فى الميم ؛ لأنها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجز ذلك لئلا يلتبس الأصول بعضُها ببعض . فلو قالوا « زَمَّاء وزُمّ » لالتبس بباب زَمَمْتُ الناقةَ . ولو قالوا « أُمَّلَةٌ » لالتبس بباب أمَّلْتُ ؛ و [5] لو قالوا « أمَّارٌ » لالتبس بباب أمَّرْتُ [4] [5] كما بيَّنوا فى نحو « منيةٍ وأنْوَكَ وقَنْواءَ وقَنْوٍ » لئلا يلتبس مُنْيَةٌ بباب مَنّى، وأنوكُ بفَوْعَل . أو فَعْوَل من باب ما فاؤه همزة وعينه واو . وقَنْواءُ وقَنْوٌ [6] بباب قَوٍّ وقُوَّةٍ فرُفِضَ الإدغامُ فى هذا ونحوه مخافة الالتباس ولم يخافوا فى « امَّحى الكتابُ » أن يلتبس بشئ ؛ لأنه ليس فى كلام العرب شىء على افَّعل بتشديد الفاء ولهذا ما [7] قال الخليل فى انفعل من وجلت « اوَّجَلَ » ، وقالوا من « رأيتُ ارَّأى » ومن « الحزَ الحزَّ » ؛ لأنه ليس فى الكلام افَّعَلَ ؛ ولم يأتِ فى [8] كلامهم نونٌ

---

١ – الكتاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ – شاة : ساقط من ظ ، ش .

٣ – أنماة : ساقط من ظ ، ش .

٤ – ظ : أمرت : وهو تصحيف .

٥ – ٥ – ساقط من ظ ، ش .

٦ – ٦ – ساقط من ظ ولم تذكر ش منه إلا : لئلا يلتبس .

٧ – ما : ساقط من ظ ، ش .

٨ – ظ ، ش : من .

ساكنة قبل راء ولا لام نحو « قِنْرٍ وعِنْلٍ » ؛ لأنه إن أظهره[1] ثَقُل جدا وإن ادَّغَمَه التَبَس بغيره ، ومن أجل ذلك امتنعوا أن يَبْنُوا مثلَ عَنْسَلٍ وعَنْبَسٍ من شرِبَ وعَلِمَ و[2] ما كان مثلهما[2] مما عينُه راءٌ أو لام ؛ لأنه إن بَيَّنَ فقال : « شَنْرَبٌ ، وعَنْلَمٌ » ثَقُل جدا ، وإنِ ادَّغَمَ فقال « شَرَّبٌ وعَلَّمٌ » التبس بفَعَّل .

فسألتُ أبا عليّ عن هذا ، فقلتُ : ألا ترى أنّا لو بنينا من باع « فَيْعَلا ، أو فَوْعَلا ، أو فَعْوَلا ، أو فَعَّلَ » لقلنا « بَيَّعَ » ، فهلاّ لم يَجُزْ أن تبنى مثل هذا لئلا يلتبس مثالٌ بمثالٍ كما[3] امتنعنا أن نقولَ[3] فى مثلِ عَنْسَلٍ من ضَرَبَ « ضَرَّبٌ » مخافةَ الالتباس ؟ .

فقال : إنّ للياء والواوِ من التَّصرُّف وانقلابِ إحداهما إلى الأخرى ما ليس للنون . فاحتمل ذلك لذلك ، والقولُ عندى كما ذَكَر .

[افتعل وزيادة همزة الوصل والتاء فيه]

قال أبو عثمان : وتَلْحَقُ التاءُ ثانيةً ويكونُ الفعل على افْتَعَلَ ويُسَكَّنُ أوّلُ[4] حرف منه[4] فتلزَمُه ألفُ الوصل فى الابتداء وذلك نحو : « اجْتَرَحَ ، واكْتَسَبَ ، واسْتَبَقَ القَوْمُ » ولا تَلْحَقُ التاء ثانيةً والتى[5] قبلها من نفسِ الحَرْفِ [١٢٩] إلا فى[6] هذا المثال وَحْدَهُ فى الأفعال .

---

١ – ظ ، ش : أظهر .
٢ ، ٢ – ساقط من ظ ، ش .
٣ ، ٣ – فى ظ ، ش : امتنعت أن تقول .
٤ ، ٤ – ظ ، ش : الحرف .
٥ – ص وحاشية ظ : والتى . ظ ، ش : والذى .
٦ – فى : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ افْتَعَلْتُ قد تأتى فى معنى انْفَعَلْتُ للمطاوعة وذلك قولهم « شَوَيْتُه فانْشَوَى » وقالوا فى معناه « اشْتَوَى » وقالوا « غَمَمْتُه فاغْتَمَّ وانغمَّ » وتأتى بمعنى تفاعَلَ نحو « اجْتَوَرَ القومُ » أى تجاوروا ، واعْتَوَنوا ، أى تَعاوَنوا . وتأتى بمعنى فَعَلْتُ نحو [1] قرأت وتَقَرَّأتُ [2] واقترأتُ . وقَرَوْتَ الأرضَ واقْتَرَيْتَها . وتكون « افْتَعَلْتُ » مُتَعَدِّيةً وغيرَ متعدية . فأما المتعدّى فنحو « اقْتَطَعْتُ الأرضَ واكتسبتُ المال » . وغير المتعدّى نحو قولهم : « اصْطَلَحَ القومُ ، واختصموا » ، ولا يكون انْفَعَلَ متعديا أبدا .

[حكم بناء انفعل وافتعل]

قال أبو علىّ : حُكْمُ افْتَعَلَ ، وانْفَعَلَ ألاَّ يُبْنَيا إلا مما كان فَعَلَ منه متعديا . هذا فى الأمر العام . يريد أن اقْتَطَعَ مِن قَطَعَ وكذلك « حَوَيْتُ ، واحْتَوَيْتُ » ، وقد جاء فى الشعر ، قال الراجز :

حتى إذا اشْتالَ سُهَيْلٌ فى السَّحَرْ
كشُعْلَةِ القابِسِ تَرْمى بالشَّرَرْ

فهذا مِنْ شالَ يَشُولُ ، وهو غير مُتَعَدٍّ بدَلالة قول الراجز :

تَراهُ تَحْتَ الفَنَنِ الوَرِيقِ
يَشُولُ بالمِحْجَنِ كالمَحْرُوقِ

ولو كان متعدِّيا لقال « يَشُولُ المِحْجَنَ » وأنشدنا أبو علىّ قال : أنشد أبو عبيدة :

---

١ – نحو : زيادة من ظ ، ش .
٢ – تقرأت : زيادة من ظ ، ش .

بدا منك غِشٌ طالما قد كتمتَه ... كما اكتتمتْ داء [١] ابنها أمُّ مُدَّوِى [٢]

فمُدَّوٍ مُفْتَعِلٌ ، وأصله [٣] من الدوّ ، والأصل [٣] مُدْتَوٍ ، وهذا يُفَسَّر فى موضِعِه . فأجاز أبو علىّ فى مُفْتَعِلٍ هذا [٤] ثلاثة أوْجُهٍ :

أحدُها : أن يكون مِن قولِ المرأةِ التى قال لها ابنُها « أأدَّوِى » أى آآكُلُ الدُّوَايَةَ . وهو ما خَثُرَ من الدَّسَمِ على اللَّبن ؛ فقالت [٥] مُجِيبَةً : اللِّجامُ بمكان كذا وكذا . فكتَمت قولَ ابنها وأخفَتْهُ عمَّن جاء يَخْطُبُه إليها . وكأنَّ الشاعر جاء بهذا على استعارة هذا المثَلِ الذى للمرأة . وخبَرُ هذه المرأة مشهورٌ عندهم .

وأجاز أيضا أن يكون مُدَّوٍ هذا مما حكاه أبو زيد من قولهم « أدْوَأْتَ يا فلان » ومن قولهم « داءَ الرجلُ يَداءُ من الداء » ؛ فبنى مُفْتَعِلا منه للحاجة إلى القافية وقلَبَ الهمزة ياء ضرُورة كما قال الآخر : [٢٩ ب] :

وكنتَ أذلَّ من وَتِدٍ بِقاعٍ ... يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِوَاجِ

وهو من وَجأْتُ . وكان قياسُه ألا يجعَلَها كياءِ « قاضى » .

وأجاز فيه أيضا أن يكون ممَّا حكاه أبو زيد من قولهم « رَجُلٌ دَوًى » ورجلان دَوَيانِ ، ورجالٌ أدْواء » وهو بمعنى السَّقِيم .

قال أبو علىّ : ويكون بناؤه مُفْتَعِلا منه . مثلُ قوله « اشْتالَ ومُنْغَوِى [٦] » ، وقوله : ولا تَلْحَقُ التاء ثانية والتى قبلها من نفس الحرف إلا هذا المثال وحدَه من [٧] الأفعال . قد قيَّد به جُزْءًا من كلامهم وأمِنْتَ معَهُ أن ترى التاء ثانية زائدة بعد فاء الفعل أبدا إلا فى هذا المثال وما تصرَّف منه .

---

١ — ظ : جاء .
٢ — ظ ، ش : مدو .
٣ ، ٣ — زيادة من ظ ، ش .
٤ — ظ : وهذا .
٥ — ظ : فقال : وهو خطأ .
٦ — ظ ، ش : منغو .
٧ — ظ ، ش : فى .

[استفعل وزيادة الهمزة والسين والتاء فى أوله]

قال أبو عثمان : وتَلْحَقُ السِّينُ أوّلًا والتّاءُ ثانية وتكون السين ساكنة فتَلْزَمُها ألفُ الوصل ويكونُ الفِعلُ على اسْتَفْعَلَ . ولا تَلْحَقُ السينُ أولا إلا فى استَفْعَلَ . ولا التاء ثانيةً وقبلها زائد إلا فى هذا .

قال [١] أبو الفتح [١] : اعلم أن اسْتَفْعَلْتُ يجىء على ضربين : متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ . فالمتعدّى نحو « اسْتَحْسَنْتُ الشىءَ واسْتَقْبَحْتُه » . وغير المتعدى نحو « اسْتَقْدَمْتُ واسْتَأْخَرْتُ » .

ويكون فَعَل منهما متعديا وغيرَ مُتَعَدٍّ : فالمتعدّى نحوُ « عَلِمَ واسْتَعْلَمَ . وعَصَمَ واسْتَعْصَمَ » وغير المتعدّى نحو « حَسُنَ واسْتَحْسَنَ . وقَبُحَ واسْتَقْبَحَ » .

ويقع « اسْتَفْعَلَ » فى الكلام لمعان :

منها الطَّلَبُ نحو « اسْتَعْتَبْتُه » أى طَلَبْتُ [٢] إليه العُتْبَى [٢] [٣] واستَعْفَيْتُه أى طلبتُ منه الإعفاء [٣] .

ويكون استَفْعَلْتُ للشىء تُصِيبُه على هَيْئَةٍ مّا ، نحو « اسْتَعْظَمْتُه » أى أصبتُه عظيما ، « واستكْرَمْتُه » : أى أصَبْتُه كريما .

وقد تأتى اسْتَفْعَلْتُ : بمعنى فَعَلْتُ منها [٤] . نحو « مَرَّ واستمرَّ ، وقَرَّ ، واسْتَقَرَّ » .

---

١ ، ١ – ظ : الشيخ .

٢ ، ٢ – فى ظ : منه الإعفاء ، وفى ش : منه الإعتاب .

٣ ، ٣ – ساقط من ظ ، ش .

٤ – ش : منهما .

وقد تأتى للتنقل من حال إلى حال نحو « استنوق الجملُ ، واستتيست الشاةُ » .

وقوله : ولا تلحق السينُ أولًا إلا فى استفعل[1] ولا التاء ثانيةً وقبلها زائد[2] إلا فى هذا . قد حصر به أيضا قطعةً من الأمثلة كنحو ما فعل فى المثال الذى قبله .

[افعالت وزيادة الهمزة والألف واللام فيه]

قال أبو عثمان : وتلحقُ الألفُ ثالثة وتلحقُ اللامَ الزيادةُ من موضعها ويسكنُ أولُ حرف فيلزمُه ألفُ الوصل فى الابتداء . ويكونُ الحرفُ على « افعالَلْتُ » ويجرى على مثال [١٣٠ا] « استفعلتُ » إلا أن الإدغام يدركُه فتسكنُ اللامُ الأولى للإدغام . ولا تضاعفُ اللام والألف ثالثةً إلا فى هذا المثال ، وذلك نحو « احمارَرْتُ واصفارَرْتُ . وابياضضْتُ . واسوادَدْتُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن مثال « افعالَلْتُ » أكثرُ ما صيغَ للألوان ، وذلك قولهم « اشهاببتُ . واسوادَدْتُ . وادهاممتُ . وابياضضتُ » وقد قالوا : « املاسَّ واضرابَّ » وليسا من اللون . وغير ذلك .

قال سيبويه : ولايكون متعديا . ليس فى الكلام « افعاللتُه » .

وقوله : وتلحقُ اللامَ الزيادة من موضعها : يريد به[3] أنك إذا قلت : « ابياضضتُ » فإنما كررتَ الضادَ بعينها ولم تأتِ بلفظ آخرَ .

ويريد بموضعها : من لفظها .

---

١ — ص وهامش ظ : استفعل : وظ ، ش : الاستفعال .

٢ — ظ ، ش : زائدة .

٣ — به : ساقط من ظ ، ش .

وقوله : وَيجْرى على مثال اسْتَفْعَلْتُ ١ يريد به أنّ حركاته وسكونه على مثال حركات استفعلْتُ ١ وسكونه . ألا ترى أنك تقولُ « ابْياضَضْتُ ابْيِيضاضًا» فيكونُ بوزن ٢ استخرجتُ استخراجا ، وإن كان ليس على بنائه . كما أنّ انْفَعَل بوزن افْتَعَل فى الحركة والسكون ، وإن لم يكُن على بنائه .

وقوله : إلا أنّ الإدغامَ يُدْرِكُه فتُسكَّنُ اللامُ الأولى للإدغام : يريد به أن اللامين فى ابْياضَضْتُ مِن موضعٍ واحد ، فيُكْرَه اجتماعُ مِثلين مُتحرّكين ٣ فيُسكَّنُ الأول منهما ويُدغَم فى الذى بعده كما فعلوا فى شدّ وردّ ، وذلك ابياضّ واشْهابّ . وإنما يلحقه هذا الإدغام إذا تحرّك الآخر ، فإن سكن زال المستكره من اجتماع مثلين متحركين ٣ ، فرجَعَتِ اللامُ الأولى إلى الحركة نحو « ابياضَضْتُ » وليس كذلك « استَخْرَجتُ » ؛ لأنّ فى آخرِ « استخْرَجتُ » حرفين مُختلِفين وهما الرّاء والجيم فلم يجب لذلك ادّغام . فأما قولهُم : « اقْعَنْسَسَ » وتحريكهُم المِثْلين . فإنه إنما جاز ذلك ؛ لأنه مُلْحَقٌ باحْرَنْجَم ، وستراه فى موضعِه إن شاء اللهُ . وقد ضَبَطَ أيضا بقوله : ولا تُضاعَفُ اللام ، والألِفُ ثالثةٌ إلا فى هذا المثال : جزْءًا من الكلام .

فإن قال قائل : فقد قالوا « إسْحارٌ » لضَرْب مِن النَّبْت فكرّروا اللام . وهذا يَنْقُضُ ما جاء به ؟ . فالجواب [٣٠ ب] أن أبا عثمان إنما أراد أنه لاتُضاعَفُ اللام ، والأولى متحرّكةٌ وفى أوّل الكلمة همزة الوصل لتكون الألفُ لذلك ثالثة ، وليس كذلك « إسْحارٌ » ؛ لأن الراءَ الأولى لاأصل لها فى الحركة وإنما هى ساكنة ؛ ألا ترى أنّ سيبويْه قال فى ترخيم إسْحارّ : اسم رجل على قول من قال : يا حارِ :

---

١ ، ١ — ساقط من ظ ؛ ش .

٢ — ظ ، ش : بمنزلة .

٣ ، ٣ — ساقط من ظ ؛ ش .

يا اسحارُّ بفتح الراء [١] ، قال : لأنه لايُعرف لها حركة فى الأصل ففتَحها لمجاورتِها الألِف كما قالوا [٢] الآن ففتحوا لمجاورة الألِف . ولم يُجْرِها مُجْرى مُشْهابٍّ ؛ لأن الباء الأولى عنده متحركة فى الأصل ، ونظير إسْحارٍّ « حَمارَّةٌ [٣] ، وزَعارَّةٌ ، وعَبالَّةٌ ، وزَرافَّةٌ ، وصَبارَّةٌ » .

[افعللت وزيادة الهمزة واللام فيه]

قال أبو عثمان : وتلحَقُ اللامُ زائدةً فيَسكُنُ أولُ حرفٍ فتلزَمُه ألفُ الوصل [٤] فى الابتداء ويكونُ الفعل [٥] على افعَلَلْتُ فيَجرِى مَجرَى افتَعلتُ إلا فى الادّغام ، فإنه يُدْرِكُه كما أدركَ « أشْهابَبْتُ » حين قلتَ : « اشْهابَّ الفرسُ » وذلك نحو « احْمَرَرْتُ ، واصْفَرَرْتُ ، وابْيَضَضْتُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افْعَلَلْتُ » إنما هى مقصورة مِنِ « افْعالَلْتُ » لطولِ الكلمة ، ومعناها كمعناها .

قال سيبويه : وليس شىء يقال فيه « افْعالَلْتُ » إلا يُقال فيه « افْعَلَلْتُ » ولا [٦] شىء يُقالُ فيه « افْعَلَلْتُ » إلا يُقال فيه « افْعالَلْتُ » إلا أنه قد تَقِلُّ إحدى اللُّغتين فى الشىء ، وتكثُرُ فى الأخرى ، إلا أنَّ طَرْحَ الألِف مِنِ « اخْضَرَّ واحْمَرَّ ، واصْفَرَّ ، وابْيَضَّ واسودَّ » أكثرُ ، وإثباتَ الألف فى « اشْهابَّ ،

---

١ – « بفتح الراء » ورد فى ظ ، ش قبل هذا الموضع بعشر كلمات أى بين لفظى : اسحار » و « اسم » .

٢ – كما قالوا : ساقط من ظ ، ش .

٣ – زادت ظ ، ش هنا : القيظ .

٤ – ظ ، ش : وصل .

٥ – ظ ، ش : الحرف .

٦ – ظ ، ش : وليس .

وادْهامَّ ، واكْمَاتَّ » أكثر ، وقد قالوا : ارْقَدَّ فى العَدْوِ ، وارْعَوَى ، واشْتَوَى إذا خدم ، وكلُّه افْعَلَّ ، ولم أسمعهم قالوا فى شىء من هذا « افْعالَلْتُ » .

وقولُه : فيَجرى مَجرى افْتَعَلْتُ : يريد به أيضا الحركةَ والسكون ، ولو قال : فيَجرى مَجرى انْفَعَلْتُ لكان صوابا ، كما أنه لو قال فى « افْعالَلْتُ [١] » إنه يجرى مَجرى « افْعَوْعَلْتُ » لكان صوابا ؛ لأن الوزْنَ واحد ، وإنِ اختلفتِ الأمثلة .

« وافْعَلَّ » أيضا لايتعدَّى ، كما أنَّ « افْعالَّ » كذلك ، والإدغامُ واجبٌ فيه ، كما أن « افْعالَّ » كذلك ، [٢] لافرق [٢] بينهما فى هذه المواضع .

[تضعيف العين وزيادة واو بين العينين]

قال أبو عثمان : وتُضاعَفُ العينُ وتُزادُ واوٌ بين العينين ، ويُسكَّنُ أوّلُ حرفٍ ، فيكونُ الفعلُ [٣] على مثالِ « افْعَوْعَلْتُ » وتلزَمُه ألفُ الوصل فى الابتداء ، وذلك نحو : « اغْدَوْدَنَ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افْعَوْعَلَ » معناها المبالَغةُ نحو خَشُنَ « واخشَوْشَنَ وأعْشَبَ واعشَوْشَبَ » ويجىءُ على ضربين : متعدِّيا ، وغير متعدٍّ .

فالمتعدى نحو : « احلَوْلَيْتُ الشىءَ » قال الشاعر :

فلمَّا أتى عامانِ بَعْدَ انفِصالِهِ عنِ الضَّرْعِ واحْلَوْلَى دِماثاً يرُودُها

وقال الآخر :

---

١ – ظ ، ش : اشهاببت .

٢–٢ – فى ظ ، ش : والفرق لايقع .

٣ – ظ ، ش : الحرف .

واعرَوْرَتِ العُلُطَ العُرْضِيَّ تركُضُه   أُمُّ الفوارسِ بالدِّيداءِ والرَّبَعَه

وقرأتُ أو سمعتُ يُقرأ على ابن مِقْسَم ، عن ثعلب :

فلو كُنْتَ تُعْطى حين تُسألُ سامَحَتْ   لكَ النَّفسُ واحلَوْلاك كلُّ خليلِ
أجلْ لا ولكنْ أنتَ ألأمُ من مشى   وأسألُ من صَمَّاءَ ذاتِ صَليلِ

وغيرُ المتعدّى نحو : « اغدَوْدَنَ النَّبتُ » إذا طال ، « واغرَوْرَقَتْ عيناه بالدَّمع » .

وهذه الواو فى « افعَوْعَلْتُ » زائدة فى موضعِ الإلِف المزيدة[1] من « افعالَلْتُ » إلا أنّ التكريرَ فى « افعالَلْتُ »[2] من موضع اللام وهو فى افعَوْعَلْتُ[2] مِن موضعِ العين ، وحَجَزَتِ الواوُ بين العينين ، فلم يلزَمْ إدغام ، واجتَمعتِ[3] اللامانِ فى « افعالَلْتُ وافعَلَلْتُ » فلَزِم[4] الإدغام .

[افعول وزيادة الواو ثالثة مضاعفة]

قال أبو عثمان : وتَلْحق الواوُ ثالثة مضاعفة فيكون الحرفُ على مثال : « افعَوَّلْتُ » وتلزَم ألفُ الوصلِ فى الابتداء ، وذلك نحو : « اعلَوَّطَ المُهْرُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افعَوَّلْتُ » يكونُ أيضا على ضربين « متعدّ » ، وغير متعدّ » فالمتعدى نحو : « اعلَوَّطْتُ المُهْرَ » ، وغير المتعدى قولهم : « اخرَوَّطَ السَّفَرُ » إذا امتدّ ، و « اجلَوَّذَ » مثله ، قال الشاعر :

ألا حبَّذا حبَّذا حبَّذا   حبيبٌ تحمَّلْتُ فيه الأذى
ويا حبَّذا بَرْدُ أنيابِه   إذا أظلمَ الليلُ واجلَوَّذا

---

١ – ظ ، ش : الزائدة .
٢ - ٢ – ساقط من ظ ، ش .
٣ – ظ ، ش : فاجتمعت .
٤ – ظ ، ش : فيلزم .

[ما ألحق بالأربعة من الفعل]

قال أبو عثمان: ومِمَّا[١] لَحِقَتْه الزوائدُ[١] من بنات الثلاثة من افعل وأُلحِقَ ببنات الأربعة حتى جرَى مَجْراها ، وحتى صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف « جَلْبَبْتُ وشَمْلَلْتُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أنّ هذا الضَّرْبَ يجيءُ متعدّيا نحو : « جَلْبَبْتُهُ جَلْبَبَةً ، وصَعْرَرْتُه صَعْرَرَةً » قال الراجز :

سُودًا كحَبِّ الفُلْفُلِ المُصَعْرَرِ

ولم أسمع هذا النحو [٣١ ب] غيرَ متعدّ . ويريد بقوله « جرَى مَجْراها » أنَّك تقول : « جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً فهو مُجَلْبِبٌ ، وشَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً فهو مُشَمْلِلٌ » ، فيَجْرِي ذلك مَجْرَى « دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرِجٌ » ، وتُظْهِرُ الباءَ واللامَ الأُولَيَيْنِ ولا تُدغِمُهما ؛ لأن الحرف مُلْحَقٌ بدَحْرَجَ . فلو قلْتَ : « شَمَلَّ أو جَلَبَّ » فأدْغَمْتَ وحوَّلْتَ الحركةَ لكنت قد نقضت ما له قَصَدْتَ من الإلحاق ، ولم تأتِ بالبناء المقصود ، وصارت الباءُ واللام الأخيرتان بمنزلة الجيم من « دَحْرَجَ » . [٢] وهذا يعنى بقوله وصار بمنزلة ما هو من نفس الحرف ؛ والذى هو من نفس الحرف الجيم من « دَحْرَجَ »[٢] وهذا الإلحاقُ هو المطَّرِد الذى ذكره[٣] فى أول الكتاب .

---

١ - ١ — عن ص و ش ويقابله فى ظ (لحقته الزوائد) وفى هامشها (لحقته الزيادة صح نسخه)

٢ - ٢ — ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : ذكناه

[ما أُلحق بالأربعة بالواو والياء]

قال أبو عثمان : ومثل ذلك مما أُلحق بالأربعة بالواو والياء « حَوْقَلْتُ حَوْقَلَةً وصَوْمَعْتُ صَوْمَعَةً ، وبَيْطَرْتُ بَيْطَرَةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أنّ « فَوْعَلْتُ » أيضا : متعدٍّ وغير متعدٍّ . فالمتعدّى « صَوْمَعْتُهُ صَوْمَعَةً » . وغير المتعدّى « حَوْقَلْتُ حَوْقَلَةً » . و « فَيْعَلْتُ » مثلُه . فالمتعدّى « بَيْطَرَ الدابّةَ بَيْطَرَةً » . وغيرُ المتعدّى « بَيْقَرَ بَيْقَرَةً فهو مُبَيْقِرٌ » : إذا خرج من الشأم إلى العراق ، قال امرؤ القيس :

ألا هَلْ أتاها والحوادثُ جَمّةٌ ... بأنّ امرأ القيس ابن تَمْلِكَ بَيْقَرا

وبَيْقَرَ أيضا إذا عدا مُنَكِّسا رأسَه .

وجاءت أحرفٌ على « مُفَيْعِلٍ » وهو « مُبَيْقِرٌ ، ومُبَيْطِرٌ ، ومُسَيْطِرٌ ، ومُهَيْنِمٌ ، ومُهَيْمِنٌ » وكل [1]هذه جاريةٌ[1] على الفِعْل . يقال : « بَيْقَرَ ، وبَيْطَرَ ، وسَيْطَرَ ، وهَيْنَمَ ، وهَيْمَنَ » .

وقولُه[2] ومثلُ ذلك : يريد أن « فَوْعَلْتُ ، وفَيْعَلْتُ » مُلْحَق بدَحْرَجْتُ ؛ لأنك تقول فيه : « صَوْمَعَ صَوْمَعَةً فهو مُصَوْمِعٌ ، وبَيْطَرَ بَيْطَرَةً فهو مُبَيْطِرٌ » فجرى ذلك مجرى « دَحْرَجَ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرِجٌ » .

قال أبو عثمان : ومثله « فَعْوَلْتُ » نحو : « جَهْوَرْتُ جَهْوَرَةً ، وهَرْوَلْتُ هَرْوَلَةً » .

---

١ - ١ — ط ، ش : هذا جار .

٢ — زادت ش فى هذا الموضع « من صومع صومعة » وليس هذا موضعه ، وسيأتى فى النسخ الثلاث .

قال أبو الفتح [1] : قوله : ومثلُه ، يريد به أنّ مثل « بَيْطَرْتُ وحَرْقَدْتُ : جَهْوَرْتُ » [2] فى أنّ [2] هذا إلحاقٌ غيرُ مطّرِدٍ ، كما أن ذاك كذلك ، ويجوز [3] أن تكون الهاءُ فى « مثله » . راجعةً إلى باب « جَلْبَبْتُ وشَمْلَلْتُ » ؛ لأنه على وزنه ، والأشبهُ فى هذا أن تكونَ راجعةً إلى باب فَوْعَلْتُ وفَيْعَلْتُ ؛ لأنه أوْقَع .

وفَعْوَلْتُ هذه متعدٍّ وغير متعدٍّ ، فالمتعدى [١٣٢] « دَهْوَرْتُ المتاعَ دَهْوَرَةً » وغير المتعدى « هَرْوَلْتُ هَرْوَلَةً » .

قال أبو عثمان : ومثلُه « قَلْسَيْتُه قَلْساةً ، وجَعْبَيْتُه جَعْباةً [4] ، وسَلْقَيْتُه سَلْقاةً » .

قال أبو الفتح [5] : قوله : ومثلُه ، نظير قوله : ومثلُه فى اتصل قبله ، تحتمِل « الهاء » وجهين من التأويل . ، وهو على ضَرْبين : متعدٍّ ، وغيرِ متعدٍّ . فالمتعدى نحو : « قَلْسَيْتُه قَلْساةً » ، وغيرُ المتعدّى نحو : « عَنْظَيْتُ ، وحَنْظَيْتُ ، وخَنْظَيْتُ ، وخَنْذَيْتُ » .

قال أبو عثمان : وتَلْحَقُ النونُ ثالثةً فى هذا ، وتكونُ الزيادةُ مِن موضعِ اللام ، [6] ويكونُ آخره أيضا ياء زائدة [6] ويُسكَّنُ أوّله فتَلْزَمُه ألِفُ الوصل

---

١ – ظ : قال الشيخ .

٢ ، ٢ – ظ ، ش : وأن .

٣ – ظ ، ش : ولا يجوز .

٤ – ص : تجعباة .

٥ – ظ ، ش : قال الشيخ .

٦–٦ – ظ ، ش : ويكون آخره ياء زائدة . وفى هامش ظ ، ش : آخرها أيضا نسخة .

ويكون الحرفُ على « افعَنْلَلْتُ ، وافعَنْلَيْتُ » نحو : « اقعَنْسَسَ ، واسلَنْقَيْتُ » .

قال أبو الفتح : إنما سوّى بين « اقعَنْسَسَ ، واسلَنْقَيْتُ » لأجل النون الثالثة فيهما ، ولأنّ فى آخِرِ كل واحد منهما زيادةً وإن كانت فى اقعَنْسَسَ لاما مكرّرة وفى « اسلَنْقَيْتُ » ياءً مزيدة وأنهما قد اشتركا فى زيادتهما وأنهما مُلْحَقان .

ولا يكون « افعَنْلَلْتُ » متعدّيا أبدًا ؛ لأنه نظير « انفَعَلْتُ » ؛ ألا ترى أنّ فيه نونا و همزة وَصْلٍ كما أنّ « انفَعَلْتُ » كذلك .

و « افعَنْلَيْتُ » على ضَرْبين : متعدٍّ ، وغير متعدٍّ .

فالمتعدى نحو قول الراجز :

قَدْ جَعَلَ النُّعاسُ يَغرَنْدِينى
أدْفَعُهُ عَنّى ويَسْرَنْدِينى

وغير المتعدى نحو قولهم : « احرَنْبَى الدّيك ، وابرَنْتَى الرجل » .

قال أبو عثمان : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ ببنات الأربعة نحو : « احرَنْجَمَ واخرَنْطَمَ » ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادةُ منه فى موضعِ اللام أو كانت الياء [1] فى آخِره [1] زائدة ، لأنّ النونَ هنا تقعُ بين حرفين من نَفْس الحرف كما تقعُ فى « احرَنْجَمَ » كذلك ، فكذلك جميع ما أُلْحِق من بنات الثلاثة بالأربعة .

---

١ ، ١ — ظ ، ش : أخيرة .

قال أبو الفتح : قوله : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ ببنات الأربعة نحو : « احْرَنْجَمَ » يريد به أنهم أرادوا أن يَبْلُغُوا ببنات الثلاثة بِناء بناتِ الأربعة بزيادة هذه النون فى هذا الموضع ، [٣٢ ب] .

فلمَّا كانت النونُ فى احْرَنْجَمَ[1] ثالثةً ساكنة كانت فى اقْعَنْسَسَ كذلك ، ولمَّا كان بعدها فى احْرَنْجَمَ[1] حرفان جعلوا بعدها فى اقْعَنْسَسَ سينين إحداهما زائدة ليُلْحَقَ البِناءُ بالبِناءِ ، وكذلك زادوا فى اسْلَنْقَيْتُ ياء مكانَ السِّين الأخيرة ؛ لأنهما كلتاهما « زائدتان .

فهذا[2] معنى قوله : ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه فى موضع اللام أو كانتِ الياءُ أخيرةً[3] زائدة .

وهذا أحدُ ما يَدُلُّ على أنَّ إلحاقَ بناتِ الثَّلاثة ببناتِ الأربعةَ من موضعِ اللامِ فيما لازيادةَ فيه ، نحو : « جَلْبَبْتُ ، وصَعْرَرْتُ » هو القياس « . ألا ترى أنَّ « اقْعَنْسَسَ » كذلك ؟ .

وكأنَّ الياء فى باب « افْعَنْلَيْتُ » داخلةٌ على اللام المكرَّرة وأن الموضعَ للاَّم دونَ الياءِ ، كما أنَّ « سَلْقَيْتُ » داخلٌ على « جَلْبَبْتُ » « .

وقولُه : لأن النون هنا « تقع بين حرفين من نفس الحرف « كما تَقَعُ فى « احْرَنْجَمَ » كذلك ، يريد به أن يريك : لِمَ صارتِ الزِّيادة فى « اقْعَنْسَسَ » من موضعِ اللام .

وتفسيرُ هذا : أنَّه لمَّا كانت النونُ فى « احْرَنْجَمَ » واقعةً بين الرَّاءِ

---

١ ، ١ – ساقط من ظ وش
٢ – ظ ، ش : وهذا .
٣ – ص : آخره .

والجيم ، وكلتاهما [١] من الأصل ، [٢] أرادوا أن يقعَ فى « افعَنْسَس » ثالثة بين حرفين من الأصل [٢] وهما العين والسين الأولى ، فلمَّا مضتِ العين واللام ، دعت الضرورةُ إلى تكرير اللام أو الزيادة بعدَها .

ومِنْ هُنا لم يجىءْ فى كلامهم نحو « افعَنْوَلْتُ » ولا « افعَنْلَيْتُ » ولا « افعَيْنَلْتُ » [٣] ولا شىء من ذلك كراهةَ أن تقعَ النونُ بين حرفين أحدُهما أصل والآخر زائدٌ فتُخالِفُ حُكمَ « احرَنْجَمْتُ » .

فإن قُلتَ : فهلاّ جاء فى كلامهم نحو « انفَعْلَلْتُ » أو « ايفَنْعَلْتُ » فجعلوا الزيادة قبلَ الفاء وكانتِ النونُ إذًا واقعةً بين حرفين من الأصل كما ذكر أبو عثمان أنَّه هو الذى اضطُرَّ إلى أن كانتِ الزيادة بتكرير اللام أو بالزيادة بعدها ؟

فالجواب : أنهم لم يفعلوا ذلك ؛ لأنهم إنما أرادوا إلحاقَ بنات الثلاثة ببناتِ الأربعة ولم نرهم فى غير هذا الموضع ألحقوا الثلاثة فى الفعلِ بالأربعة من أولها إنما [١٣٣] هو من آخرِها نحو « جلْبَبْتُ » أو وسطها نحو « جهْوَرْتُ وبَيْطَرْتُ » ، ولا تجيء الزيادة للإلحاق فى أوّل بنات الثلاثة [٤] .

وأيضا فإنّ الزيادة فى الكلمة توهينٌ لها ؛ لأنه قد دخل فيها ما ليس منها ، وآخرُ الكلمة بالتوهين أحقُّ من أوّلها ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عطشان ، وأنك لا تكاد تجد « لإنقحلٍ » نظيرا إلا « إنزهوًا » فيما علمت .

---

١ – ظ ، ش : وكلاهما .

٢ ، ٢ – ساقط من ظ ، ش .

٣ – ولا افعينلت : ساقط من ظ ، ش .

٤ – فى ظ ، ش فى هذا الموضع بين كلمتى « الثلاثة » و « وأيضا » الكلام الآتى وهو : « ببنات الأربعة ، ولم نرهم فى غير هذا الموضع ألحقوا الثلاثة فى الفعل بالأربعة من أولها إنما هو من آخرها نحو : جلبيت ، وأوسطها نحو : جهورت وبيطرت » وهو تكرار لما سبق قبله ، ولذلك أحاطته ش بعلامتين دلالة على زيادته ، ولذلك أهملناه كما أهملته ص .

وأيضا فإن النون فى « احْرَنْجَمَ » بين العينِ واللام ، ولو قالوا : « انْفَنْعَلْتُ »[١] لكانت[٢] النون بين الفاء والعين ، وهذا غيرُ ما قصدوا إليه[٣] فلمَّا لم يُمكِنْ[٤] إلحاقُ ذواتِ الثلاثة بذواتِ الأربعة من أوّلها ولا مِنْ أوْسَطِها كانت مِنْ آخرها .

وقولُه : فكذلك[٥] جميعُ ما أُلْحِق من بنات الثلاثة بالأربعة ، يريد به[٦] أنّه إنما[٧] يأتى الملحقُ بالأربعة على هذه الأنحاء التى أوّلها « جَلْبَبْتُ » وآخرُها « اسْلَنْقَيْتُ » ولم يأتِ شىءٌ من الأفعال أُلْحِقَ بذواتِ الأربعة غير هذه الأمثلة المذكورة[٨] ، إلا أنهم قد قالوا : « اكْوَأَلَّ » فألحقوه بـ « اطْمأَنَّ » وقالوا : « رَهْيَأ ، وتَرَهْيَأ ، وتَمَخْرَقَ[٩] ، وتَمَنْدَلَ ، وتَمَنْطَقَ ، وتَمَدْرَعَ ، وتَمَسْكَنَ » فألحقوها بالأربعة وهى شاذّة .

[زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام]

قال أبو عثمان : وتلْحَقُ ألفُ الوصلِ فى أوّلِ الأفعال من بنات الأربعة وتُضاعَفُ اللام فيكون الحرفُ على « افْعَلَلَ » نحو : « اطْمأنَنْتُ واقْشَعْرَرْتُ » ويُدْرِكُهما[١٠] الإدغامُ كما أدرك بابَ « احْمَرَرْتُ » وما كان نحوه من الثلاثة .

---

١ – ظ ، ش : انفيعلت ، بالياء المثناة التحتية وهو تصحيف .

٢ – ظ ، ش : لكان .　　٣ – ص : له .

٤ – ظ ، ش : لم يكن .

٥ – ص : كذلك . وظ : ولذلك .

٦ – فى موضع هذا الرقم بين « به » وبين « إنه » فى ظ ما يأتى « إنما أراد » ولا معنى له فأهملناه .

٧ – إنما : ساقط من ظ ، ش .

٨ – ص وهامش ظ « المذكورة » . ظ ، ش « المعروفة » .

٩ – ص – مخرق ، وهى فى آخر سطر ولعلها كانت : مخرق وتمخرق ، فذهب تمخرق فى التصوير وهذا كثير فى ص .

١٠ – ظ ، ش : ويدركها .

قال أبو الفتح : اعلم أنّ أصل « افْعَلَلّ افْعَلَلَ » فعلى هذا ينبغى أن يكون أصل « اطمأنّ » : اطْمَأْنَنَ » فكرهوا اجتماع مثلين متحركين ، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أُدْغِمتِ اللامُ الثانية فى اللام الثالثة فصار « اطْمأنّ » كما ترى .

ويدلُّ على أنّ « اطمأنّ »[١] أصله « اطْمأنَنَ » وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين أنّه إذا سُكِّنَ الآخرُ منهما عاد البناء إلى أصله ؛ ألا ترى أنّك تقول « اطْمأنَنْتُ » فتبيَّنُ النون الأولى لمّا سكنتِ النونُ الآخرة[٢] ، فجرى ذلك[٣] مجرى « شدّ وضَنّ » ثم تَسْكُنُ اللامُ فتظهر العين فتقول : « شَدَدْتُ وضَنَنْتُ » .

وكذلك « احمرّ » أصلُه « احْمَرَرَ » باظهار الراءين ، [٣٣ ب] ثم تنكَّبوا الجمعَ بينَ مِثْلين متحركين فأسْكَنوا الراء الأولى وأدْغموها فى التى بعدَها فصارت « احْمَرّ » ؛ ألا ترى أنّك إذا أسكنتَ اللام الآخرة[٤] ظهرت الأولى وذلك نحو[٥] قولك « احْمَرَرْتُ واصفرَرْتُ » ؟ .

فإن قيل : فهلاّ[٦] قالوا : « اطْمأنَنَ واحْمَرَرَ » بالإظهار كما قالوا : « جَلْبَبَ واقْعَنْسَسَ » ؟ فالجواب : أنهم إنما بيَّنوا جَلْبَبَ ونحوه ؛ لأنه مُلْحَقٌ بدحْرَجَ ، وبيَّنوا اقْعَنْسَسَ ؛ لأنه مُلْحَق باحْرَنْجَمَ ، فلمّا أرادوا مِثالا لايكون إلا متحرّكا لِاختلاف حَرْفَيْه بيّنوا : لِيَدُلّوا على أنه مُلْحَق به[٧] .

---

١ – اطمأن : زيادة من ظ ، ش .
٢ – ظ ، ش : الأخيرة .
٣ – ذلك : ساقط من ظ ، ش .
٤ – ظ ، ش : الأخيرة .
٥ – نحو : زيادة من ظ ، ش .
٦ – ظ ، ش : وهلا .
٧ – به ساقط من ظ ، ش .

فأما « اطمأنَّ ، واحمرَّ » وما كان نحوهما ؛ فإنهم إنما أدغموها ؛ لأنها غير مُلْحَقَة بشيء ؛ ألا ترى أنَّه ليس فى الكلام[1] فِعْلٌ مثلُ « اسفَرْجَلَ » فيُلحقَ اطمأنَّ به ! هذا مُسْتحيل ؛ لأنَّه لايكون فِعلٌ خُماسِيٌّ أبدا .

وليس فى الكلام مثلُ « ادْحَرَجَ » فيُلحقَ احْمَرَّ به فيظهر . فمِنْ هُنا وَجَبَ الإدْغامُ . ولا يكونُ « افعَلَلَ » متعديا فى كلام العرب البتَّة .

[بعض مزيد الثلاثى ومزيد الرباعى]

قال أبو عثمان : وللأفعالِ أبْنِيَةٌ سوى ما ذكرتُ لك فى الثلاثة والأربعة ، من ذلك « فَعَّلْتُ وتَفَعَّلْتُ وفاعَلْتُ وتَفاعَلْنا[2] » ومن الأربعة : « تَدَحْرَجْتُ وتَدَحْرَجْنا » .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ فعَّلت أكثرُ ما يكون لتكرير الفعل نحو قطَّعْتُ وكسَّرْتُ . إنما تُخبِرُ أنَّ هذا فِعلٌ وقع منك شيئا بعد شيء على تطاوُلِ الزَّمان .

وقد تجيء لايُرادُ بها ذلك ، نحو « صبَّحْتُ المنزلَ ومسَّيْتُه ، وكلَّمتُ زيدا » وهى على ضَرْبين : متعدٍّ ، وغيرُ متعدٍّ . فالمتعدِّى[3] نحو « كسَّرْتُ وقطَّعتُ » وغيرُ المتعدِّى نحو « سبَّحْتُ وهلَّلْتُ » وأما « تَفَعَّلْتُ » فهو مطاوع « فَعَّلْتُ »[3] نحو : « كسَّرتُه فتكسَّر ، وقطَّعْته فتقطَّع » وهو نظير « فَعَلْتُه فانْفَعَلَ » نحو « قَطَعْتُه فانقطع » إلا أنَّ هذا يكونُ على ضَرْبين : متعدِّيا ، و غيرَ متعدٍّ ، فالمتعدِّى نحو قوله عزَّ وجلَّ[4] « يَتَخَبَّطُه الشَّيطانُ مِنَ المَسِّ »[5] ،

---

١ — ظ ، ش : كلامهم .

٢ — ظ : وتفاعلت .

٣ ، ٣ — ساقط من ظ ، ش .

٤ — عز وجل : ساقط من ظ ، ش .

٥ — من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة ٢ . و « من المس » ساقط من ظ ، ش .

و « تَتَلَقَّفُ ما يأفِكون » [1]. وغيرُ المتعدّى نحو « تحزَّبَ » ، وتأثَّمَ » .

وانفَعَل : لايكون متعدّيا أبدًا .

وأما « فاعَلْتُ » فأكثرُ ما يجىءُ من اثنَيْنِ ، نحوُ : « ضاربتُ زيدا » ، وشاتَمْتُ عمرًا [2] » [١٣٤]، وقد يكونُ من الواحد نحو « طارَقْتُ النَّعْل ،وعاقبَ الأميرُ اللِّصَّ » ولا تكاد تراه إلا متعدّيا .

فأما [3] « تفاعَلْنا » فيكون متعديا وغيرَ متعدٍّ . فالمتعدّى نحو « تقاضَيْتُه ، وتجارَيْنا الحديثَ » . وغيرُ المتعدّى نحو : « تَغافَلَ وتَعاقَلَ » .

والفَصْلُ بينَ ضارَبَ وتَضارَبَ ونحوهما ، أنّكَ إذا قُلتَ « ضارَبْتُ زيدًا » فقد وصل إليكَ منه مثلُ ماوصل إليه منك وقد نَصَبْتَه فكأنّ [4] الفِعْلَ لك دونه .

وأنت إذا قلت : تَضارَبَ زيدٌ وعمرٌو ، فإنما [5] تَعْطِفُ بالواو ، ولا تقول تَضارَبَ زيدٌ عمرا ، والمعنى فى قولك « ضاربَ زيدٌ عمرا ، وتضارَبَ زيدٌ وعمرٌو » واحدٌ .

وإنما يجوزُ أن تقولَ « تَفاعَلْتُهُ » فتُعَدّيه [6] إلى مفعولٍ إذا لم يكن المفعولُ فاعلا فى المعنى نحو « تَقاضَيْتُه الدَّيْنَ [7] ، وتَناسَيْتُ الحديثَ » . فالفعلُ فى نحوِ هذا لكَ وحدَكَ .

---

١ – من الآية ١١٧ الاعراف ٧ ومن ٤٥ الشعراء ٢٦ وهى فى الموضعين تلقف . وتتلقف : قراءه .
٢ – ظ ، ش : بكرا .
٣ – ظ ، ش : وأما .
٤ – ظ ، ش : وكأن .
٥ – ظ ، ش : فإنك إنما .
٦ – ظ : فتعديته ، وهو تصحيف .
٧ – ظ ، ش : تقاضيت الدين .

ولا تقولُ « تخاصَمْتُ زَيْدا » ؛ لأنَّه منكما جميعا ، وقد أنشدوا بيتَ امرئ القيس :

لعوبٍ تَناساني إذا قُمْتُ سِرْبالى

فتُعَدِّى تفاعَلَ إليك ، لأنَّ الفِعْلَ هُنا لمَا دونَكَ ، ومعناه : تُنَسِّينى ، فجرى مجرى « تَقاضانِي الدَّيْنَ » .

وأما « تَفَعْلَلْتُ » فإنها[1] مطاوِعَةُ « فَعْلَلْتُه » ، وذلك قولك « دَحْرَجْتُه فتَدَحْرَجَ » وهى نظيرُ « فَعَّلْتُه فتَفَعَّلَ » وقلَّما توجدُ مُتَعَدِّية .

[الفرق فى المضارع بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول
من المواضى التى تجاوزت ثلاثة أحرف]

قال أبو عثمان : وليس بينَ « يُفْعَلُ » منها و « يَفْعَلُ » بعد ضَمَّة أوَّل حرفٍ وفتحته إلا كسْرَةَ الحرفِ الذى يَلِى آخِرَ الحرف . وفَتْحَتُه ، وذلك نحوُ : « يَسْتَخْرِجُ ، ويُسْتَخْرَجُ ، ويَنْطَلِقُ ويُنْطَلَقُ به » إلا ما كان على « يتَفاعَلُ » فإنَّه لمَّا كان مفتوحا فى « يَفْعَلُ » تَرَكُوهُ فى « يُفْعَلُ » بحالِه[2] نحوُ : « يتَغافَلُ ، ويُتَغافَلُ عنه » كما فُعِلَ ذلك فى غيرِ الزّائدِ نحو « يَسْمَعُ ، ويُسْمَعُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن جميعَ الأفعالِ التى تُجاوِزُ مَواضِيها ثلاثة أحرفٍ ، لايكون الحرفُ الذى قبْلَ الطَّرَف من المضارع فيها إلا مكسورا نحو « أكْرَمَ يُكْرِمُ ، وانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ ، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ ، واغْدَوْدَنَ يَغْدَوْدِنُ ، واحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ » إلا ما كان ماضيِه على « تَفاعَلَ » وما كان على وزنه نحو « تَفَعْلَلَ ، وتَفَوْعَلَ ، وتَفَيْعَلَ ، وتَفَعْوَلَ ،

---

١ – ظ ، ش : فإنه .   ٢ – بحاله : زيادة من ظ ، ش .

وتَفَعَّلَ [١] ، فإنَّ ما قبلَ طرَفِه فى المضارع يكونُ مفتوحا نحو « تدحرجَ [٣٤ ب] يتدحرجُ ، وتصومَعَ ، يتصومعُ ، وتفيهَقَ يتفيهقُ ، وتقطَّعَ يتقطَّعُ ، وتغافلَ يتغافلُ » .

وإنما ذكرَ أبو عثمانَ من هذا كلّه « تفاعلَ » وحدَها ؛ لأنه أرادَ هذا المثالَ وما كان مثلَهُ فى حركته وسكونه وزيادة التاء فى أوّله .

وقد كان القياسُ أنْ يكسروهُ لتخالِفَ حركةُ العين فى المضارع حركتها فى الماضى ، كما قالوا : « ضرَبَ يضرِبُ ، وركِبَ يركَبُ » . وكأنهم إنما هربوا إلى الفتح ؛ لأنهم لو قالوا : « يتغافِلُ » ، لأشبه آخره آخرَ المصادر نحو : « التغافُلِ والتعالُمِ » ، ولو كسروهُ لأشبهَ آخرَ الجمع نحوُ : « تنافِلِ وتناصِبِ » جمعِ « تنفُلٍ وتنضُبٍ » ، فأرادوا أن يُباعِدُوا بين الفِعْلِ وبينَ المصدرِ والجمع .

فأما قولهُم فى اسمِ الفاعلِ متغافِلٌ ، فإنما كسروا الفاء على ما يجبُ فيها ؛ لأنّه قد أُمِنَ [٢] فيه شَبَهُ الجمعِ ؛ لأنه مصروف ، والجمعُ إذا كان على بناء مفاعِلَ فهو غيرُ مصروفٍ ، فقد وقع الفصْلُ ، وأيضا فإنهم لو قالوا : « متغافَلٌ » ففتحوا الفاءَ ، لالتبسَ اسمُ الفاعِلِ باسمِ المفعول .

وهذا مأمونٌ فى الفِعلِ ؛ لأنك إذا قلت « يتغافَلُ » فقد عُلِمَ بفتحةِ حرْفِ المضارعةِ أنّه للفاعِلِ . وإذا ضممتَ فقلتَ « يُتغافَلُ » ، فقد عُلِمَ أنه للمفعول ، فالفصلُ واقعٌ ، وحملَ باقى الأفعالِ التى على وزْنِ تفاعَلَ عليه .

---

١ — زادت ظ ، ش فى هذا الموضع بعد الأوزان الستة الوزن « تفاعل » ، وهو تكرير منهما له ؛ لأنه أول وزن فى الأوزان الستة .

٢ — ظ ، ش : أو من ، وهو خطأ .

وكأنَّ أبا عثمان إنما ذكَرَه وحدَه دون غيره لهذا المعنى ؛ ألا ترى أنهم لو قالوا « يَتَدَحْرِجُ » فكسروا الراء لم يكن يُشْبِهُ مصدرا ولا جمعا ، فالباب في هذا « يَتَفاعَلَ » ، وغيرُه داخلٌ عليه

إذا صرْتَ إلى بِناءِ الفعل للمفعول وهو الذى يُسَمَّى « بابَ مالم يُسَمَّ فاعِلُه » ، انفتَح ما قبْلَ الطَّرَفِ فى جميع المُضارع ؛ لأن ما قبْلَ الطَّرَف لايكونُ فى الماضى إلا مكسورا ، ففُتِحَ فى المضارع ؛ لأن هذا لايختلفُ فى جميع الأفعال [1] التى لم يُسَمَّ فاعلُوها ، وذلك قولك [2] « أُكْرِمَ يُكْرَمُ ، وانْطُلِقَ به يُنْطَلَقُ ، وتُغُوفِل عنه يُتَغافَلُ » ، فجرَى ذلك مجْرى « شَرِبَ يَشْرَبُ » لمَّا كُسِرَ الماضى فُتِح المضارعُ .

وإنما جاء أبو عثمان بيَسْمَعُ ويُسْمَعُ ليُرِيكَ أن لباب « يَتَغافَلُ ويُتَغافَلُ عنه » نظيرا [١٣٥] ثلاثيا بغير [3] زيادة . فأما يَسْمَعُ ، فإنما وجبَتِ الفتحةُ فيه مِنْ قِبَلِ أنَّ ماضيَه مكسور العين وهو سمِع وليس مِن قِبَلِ حرف الحَلْقِ ؛ ألا ترى أنَّك تقول : « رَكِب يرْكَب ، وشَرِبَ يَشْرَب » فتفتحُ العين من المضارع ولا حرفَ حَلْقٍ فيه ؟ وكذلك مالمْ يُسَمَّ فاعلُه وهو « سُمِعَ يُسْمَعُ » فجرى مجْرَى « ضُرِبَ يُضْرَبُ »

قال أبو عثمان : وإنما كتبْتُ لك فى صدرِ هذا الكتابِ هذه الأمثلة ، لِتَعْلَم كيف مذاهبُ العرَبِ فيما بنَتْ مِنَ الأسماء والأفعال ، فإذا سُئِلْتَ عن مسألة فانظرْ : هَلْ بَنَتِ العرَبُ مِثالَها ؟ فإن كانتْ بنَتْ ، فابْنِ مِثْلَ ما بنَتْ ،

---

١ — ظ ، ش : الأحوال .

٢ — ظ ، ش : قولهم .

٣ — ظ ، ش : بعد . وهو تصحيف

وإن كان الذى سُئِلتَ عنه ليس من أبنيةِ العرَبِ فلا تَبْنِه ِ ؛ لأنَّكَ إنما تريدُ أمثِلتَهم وعليها تَقيس .

قال أبو الفتح : اعلَم أنَّه لَوَّحَ فى هذا الفَصْلِ بخلاف أبى الحسن ه ، وسيأتى به [1] بعدَ هذا وأقولُ فيه بما يَقْتَضيه ولا قوّةَ إلا بالله .

[مسائل التصريف ذات البال فى المهموز وما فيه الواو والياء]

قال أبو عثمان : واعلم [2] أنّ الهمزة وبناتِ الواوِ والياء فيهن مسائلُ التّصريف فانْظُرْ كيف صَنَعَتِ العربُ فى الياءات والواواتِ والهمزاتِ اللّواتى هُنَّ فاءاتُ الفعلِ وعَيْناتُه ولاماتُه ؛ وما أُلحِقَ باللاماتِ من الياءات وكيف أجْرَوْهُنّ وكيف ألزموهنّ الحذف والتغيير والإبدال حتى يَسْهُلَ عليك النّظرُ إن شاء الله .

وسأضعُ لكَ مِن كلّ شيء مِن هذا البابِ رَسْماً تقيس عليه ما كان مثله ، فإنّه ليس شىء من غامض مسائله إلا وفى ظاهره ما يُبَيِّن لك مجرى غامضه ولا قوّة إلا بالله .

قال أبو الفتح : اعلم أنّه إنما [3] اتبع هذا الفصل الذى قبلَه ليُريكَ كيف ينبغى أن تعمل فيما يَرِدُ عليكَ مما يُسألُ عن بِنائه، يقولُ : فلا تَعدَّ ما رأيتهم عَمِلوهُ فى نظير ماتَبْنيه ِ ولا تتجاوزه [4] . فهذا قريبٌ من قوله « فإنْ [5] كانت بَنَتْ فابْنِ مِثْلَ ما بَنَتْ ، وإن كان الذى سُئِلْتَ عنه ليس من أبنيةِ العرَبِ فلا تَبْنِه ِ » .

---

١ — به : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش : اعلم .

٣ — إنما : ساقط من ش .

٤ — ظ ، ش : تجاوزه .

٥ — ظ ، ش : وإن .

وقوله : واعلم أنّ الهمزة وبناتِ الواو والياءِ تُبِينُ مسائلُ التصريف .

ومسائلُ التصريف في الهمزة وبناتِ الواوِ والياءِ [٢٥ب] وغيرِها من الصَّحيح أيضا . وإنما أراد أنّ المسائلَ إذا بُنِيَتْ مِن الهمزة أو الواوِ أو الياءِ كانت صعبة مُشْكِلَةً لِما يَعْرِضُ فيها من التَّغيير والحذْف . فكأنَّه [1] حذَّر من السَّهْو فيها ، ونبَّه على صُعوبتها وإشكالِها ليقعَ التَّحرُّز منها .

---

١ – ظ ، ش : وكأنه .

[حروف الزيادة]

قال أبو عثمان :

باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة

قال أبو الفتح : حُكِيَ أنَّ أبا [١] العبَّاس ، سأل أبا عثمان عن حُروف الزيادة ، فأنشدَهُ .

هَوِيتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَنِي   وما كُنتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمانا

فقال له : الجوابُ ؟ فقال له أبو عثمان قد [٢] أجَبْتُكَ في الشِّعر [٣] دَفْعَتَينِ ، يُريد : هَوِيتُ السِّمانَ » ويجمعُها أيضا في اللَّفظِ « اليَوْمَ تَنْساه » وقيل أيضا : « سألتُمونيها » وهي عشرةُ أحرفٍ : الألِفُ ، والياءُ ، والواوُ ، والهمزة ، والميمُ ، والنون ، والتاءُ ، والهاء ، والسين ، واللام .

وقول أبي عُثمان : « باب ما تجعله زائدا من حُرُوف الزيادة » ، يُريد به أنَّ حُرُوف الزيادةِ ليستْ في كل مَوضعٍ تكونُ زائدة [٤] ، ولو كانت في كل

---

١ — أبا : ساقط من ظ .
٢ — قد : ساقط من ظ ، ش .
٣ — في الشعر : زيادة من ظ ، ش .
٤ — ظ ، ش : زيادة . في الموضعين .

موضع تكونُ زائدة [١] لَما احتاج إلى تحديد المواضع ، ولَحدَّدَ الحروفَ وحدَّها .

وقال : إذا رأيت شيئا من هذه الحروفِ العشَرة فى كلمة [٢] فاقْضِ بزِيادتِه ولا تتَرَقَّف ، وهذا خطأ لايقولُه أحدٌ ؛ ألا ترَى أن « أوى ، ووأى » إنما هما [٣] مُركَّبانِ من همزةٍ وواو وياء ، وليس فيهما حرْفٌ زائد البتَّة — وإن كُنَّا نعلَمُ أنَّ الهمزة ، والواو ، والياء ، مِن حُروفِ الزِّيادة فى غير هذا الموضع . ولكنْ ينبغى أن تُعرَفَ مواقعُ الزيادة وكيف تكونُ وكيف وَقَعَتْ فى كلامهم بالأدلَّة الواضحة . وسنأتى على ذلك إن شاء الله تعالى [٤] .

[الهمزة التى فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان : اعلم أن الهمزة إذا كانت أوَّلا وكان الشيءُ الذى هى فيه ، عدَدُهُ أربعَةُ أحرُفٍ بها فصاعداً [٥] فهى زائدة ، إلا أن يجىء أمرٌ يُوضِّح أنها من نَفْس الحرْف [٦] . وذلك نحوُ « أفْكَلٍ وأيْدَعٍ » .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّهُ قد تحجَّر فى هذا الفصْل قِسْطا كبيرا من اللُّغة ، عرَّفَ أمرَ [١٣٦ا] الهمزة فيه ، فأمِنَ معه أن تكونَ الهمزةُ فى أول ما عِدَّتُهُ أربعةُ أحرفٍ بها — إلا زائدة إلا أن يَجِىء أمرٌ يُوضِّحُ أنها من نَفْسِ الحرف .

---

١ — ظ ، ش : زيادة .

٢ — فى كلمة : ساقط من ظ ، ش .

٣ — إنما هما : ساقط من ظ ، ش .

٤ — تعالى : زيادة من ظ ، ش .

٥ — فصاعدا : ساقط من ظ ، ش .

٦ — ص وهامش ظ : الحرف . وظ ، ش : الكلمة ، والمعنى واحد .

ألا ترى أنك لو سمعتَ فى كلامهم مِثلَ « أجْرَكِ ، وأجْبَكِ » لقضيْتَ بأنَّ الهمزة زائدةٌ بهذا الذى قد صدَّرَهُ أبو عثمان ، ولم تحتَجْ فيه إلى الاشتِقاق ؟ وقولُه : « وكان الشىءُ الذى هى فيه عَدَدُهُ أربعةُ أحْرُفٍ بها فهى زائدة » ، يريد به : أنَّه إذا جاءتْ ثلاثةُ أحْرُفٍ لا [1] يُشَكُّ فى أنها مِنَ الأصُول وفى أولها همزةٌ قَضَيْتَ بزيادة الهمزة .

فأما إن كان فى الكلمة حرفٌ يجوز أن يكون زائدا ، أو وقع فيها تكرير ، لم تَقْضِ بزيادة الهمزة إلا بدليل . وإذا كان الأمْرُ كذلك ، فللسائل أن يقُولَ : ما الدليل على أنَّ الياء فى أيْدَعٍ فاءٌ ؟ وما تُنكِرُ أن تكونَ زائدة ، وتجعل الهمزة أصلا ويكونُ وزنُ الكلمةِ « فَيْعَلا » ؟ .

فالجوابُ فى ذلك : أنَّ حَمْلَ الهمزةِ على الزيادة أوْلى من حَمْلِ الياء عليها ؛ وذلك أن زيادة الهمزة فى أوَّل الكلمة أكثر وأوْسَع [2] مِن زيادة الياء ثانية ؛ ألا ترى أنَّ بابَ « أحمَرَ وأصْفَرَ » أكثرُ مِن باب « خَيْفَقٍ وصَيْرَفٍ » ؟ فبهذا الدليل ثَبَتَتْ [3] زيادة الهمزة فى أيْدَعٍ .

وقد حكى بعضُهم « يَدَّعْتُهُ تَيْدِيعا » فهذه دَلالة قاطعة على كون الياءِ فاء . ومن ذلك قولهم [4] : « أوْلَقٌ وأيْصَرٌ » لايُقضى بزيادة الهمزة فيهما لأجل الواوِ والياء فيهما ، فيُحتاجَ إلى الاشتقاق ، وسنذكرُهما فى موضعهما إن شاء الله [5] .

فأما [6] التَّكْرِيرُ ، فقال سيبويه : « لو جاء فى الكلام شىء نحو : « أكْلَلٍ ،

---

١ – ظ ، ش : ولا .
٢ – أوسع : زيادة من ظ ، ش .
٣ – ص : ثبت .
٤ – قولهم : زيادة من ظ ، ش .
٥ – إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .
٦ – ظ ، ش : وأما .

وأَيْفَقٍ » ، فسَمَّيْتَ به رجلا صرفتَه ، لأنَّه لو كان « أَفْعَلَ » لم يكن الحرفُ الأوّلُ » إلا ساكِنا مُدْغَما » . يريد بذلك: أنّه لو كانت الهمزةُ زائدةً لوجَبَ أن يقال « أكَلُّ وأيَقُّ » كما قالوا « أصَمُّ وأيَلُّ » . يقول : فيجبُ أن تكونَ الهمزةُ مِنَ الأصل ، ويكون وزن الكلمة « فَعْلَلاً » ، أو « فَيْعَلاً » .

[الياء فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان : وكذلك الياءُ تَجْرِى مَجْرَى الهمزة أوّلا نحو « يَرْمَعٍ ويَعْمَلٍ للناقة التى يعمل عليها[1] » ؟

قال أبو الفتح : يقول : إنّ حُكْمَ الياء إذا وقَعَت هذا الموقع حكمُ الهمزة ، لافصل بين [٣٦ ب] الياء والهمزة فيه .

[لِمَ قضى بزيادة الهمزة والياء فى أول الكلمة ؟]

قال أبو عثمان: وإنما كان هذا زائدا وإن لم يُشْتَقَّ[2] منه ما يذهب فيه لكثرة ما تبيّنَ لك من هذا المثال ممّا[3] يُشْتَقُّ منه[4] ما يذهب فيه ، نحو : « أَحْمَرَ ، وأَسْوَدَ ، وأَبْيَضَ » وذاكَ[5] أكثرُ من أن[6] أعُدَّهُ لك .

قال أبو الفتح : يقول : إنّك إنما قضيت بزيادة الهمزة والياء إذا وقعتا فى هذا الموضع وإن لمْ تعرف الاشتقاق ؛ لأنّك لاتشتقُّ شيئا على هذا المثال وفى أوله همزة أو ياء إلا أصبتهما فيهما زائدتين ؛ ألا ترى أن أَبْيَض من البياضَ ، وأَسْوَدَ

---

١ — للناقة التى يعمل عليها : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ظ ، وهامش ش : يشتقق .

٣ — فى الأصل : ما .

٤ — منه : ساقط من ش .

٥ — ظ ، ش : وذلك .

٦ — أن : زيادة من ظ ، ش .

من السَّوَاد، وأحمرَ من الحُمْرة، وأخضرَ من الخُضْرة، وكذلك جميعُ ما يَرِدُ من هذا النَّحْوِ، فإنما يُحمل ما يُجهَل على ما يُعْرَفُ، ويُقاس الغائبُ بالشاهد.

فأما «يَرْمَعٌ» فيجوز عندى أن يكون من قولهم: «ترَمَّعَ أنفُ فلانٍ» إذا اضطرَبَ وتحرَّكَ. واليَرْمَعُ: حجارةٌ خَوَّارةٌ ليس[1] لها ثباتٌ ولا صلابةٌ، وهى هَشَّةٌ، والهَشاشةُ والخَوَرُ قريبٌ من الاختلاجِ والاضطراب؛ ألا ترى أنهما جميعا بضدِّ الثباتِ والرَّزانة؟.

وأما[2] اليَعْمَلَةُ: فهى النَّاقةُ التى يُعْمَل عليها فى السَّيْر، فقد تبيَّن أيضا بالاشتقاق زيادة الياء فيهما، فيكون[3] هذا مضافا إلى القياس الأوّل.

وقولُه: وذلك أكثر من أن[4] أعدَّه لك. يريد أنّه أكثرُ من أن يُعَدَّ فى هذا الكتاب؛ لأن التمثيل لا يُحتاج فيه إلى جميع[5] اللُّغة، أو يكونُ أرادَ أنه لا يُحيطُ بهذا[6] الباب لِسعَتِه[6]؛ والتأويلُ الأوّلُ عندى أشبهُ؛ لأنه ليس فيه اعترافٌ منه بالتقصير فى اللُّغة.

[النون والتاء فى أول الكلمة، لاتعدان زائدتين إلا بثبت]

قال أبو عثمان: فأما[7] النُّون والتاء: فإذا كانتا أولًا وكانتا على مثالِ الأسماءِ مع ما[8] هُمَا فيه ـ فلا تجعلهما زائدتين إلا بثَبَت؛ نحو: «نَهْشَلٍ ونَهْضَرٍ ونَهْسَرٍ وتَرْتَمٍ»

---

١ – ظ، ش: ليست.
٢ – ظ، ش: فأما.
٣ – ظ، ش: ويكون.
٤ – أن: زيادة من ظ، ش.
٥ – ظ، ش: جمع.
٦، ٦ – ظ، ش «السعة».
٧ – ظ، ش: وأما.
٨ – كتب فى ظ هكذا (معماما) وهو خطأ.

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ النُّون والتاء لم تَكثُر زيادتُهما فى الكلام كثرة زيادة الياء، والواو ، والهمزة ، فلذلك احتَجتَ إلى أن تَنظُرَ إلى المِثال الذى هما فيه ، فإن كانتا فيه واقعتين موقعَ حرفٍ مِنَ الأصل ، قَضيتَ [1] بأنهما مِنَ الأصل ، وإن لم تكونا واقعتَين [1] موقع حرفٍ مِنَ الأصل ، قَضَيتَ بزيادتهما .

ألا ترى أن النُّون فى نهشل والتاء فى تَوْءَم ، بإزاء الجيم [١٣٧] فى جَعفَرٍ ؟ فلهذا قَضَيتَ بأنهما مِنَ الأصْل . والاشتقاقُ يدُلُّ على أنَّ النُّون فى « نَهْشَل » والتاء فى « تَوْءَم » أصلان . وذلك قولهُم « نَهْشَلَتِ المرأةُ » إذا أسنَّتْ ، و« نَهْشَلَتْ : فَعْلَلَتْ » ، فالنُّونُ فى نَهْشَلٍ : فاءٌ ، بمنزلتها فى نَهْشَلَتْ . وليس فى كلامهم نَفْعَلَتْ .

وأما تَوْءَمٌ ، فيدلُّ فيه على زيادة الواو وأنّ [2] التاء أصل ، قولهم فى الجمع [3] : «تُؤَامٌ . وتُؤَامٌ : فُعالٌ » . فالتاء فاء ، والهمزة عين . وإنما كُتِبَتِ الهمزةُ فى تؤام واوًا لانضمام ما قبلها ، وكذلك إنْ خَفَّفتَ فأبدلتها واوًا خالصة ؛ فليست هذه الواو هى [4] التى كانت فى تَوْءَمٍ ، إنما هى همزة مُخففة كما تقول فى تخفيف « جُؤَنٍ : جُوَنٌ » .

وشىءٌ آخرُ يدلُّ على أنَّ الواو فى تَوْءَمٍ هى الزائدة دونَ التاء ، وهو أنَّ فَوْعَلًا فى الكلام أكثرُ من تَفْعَلٍ ؛ ألا ترى أنَّ بابَ « كَوْثَرٍ ، وجَوْهَرٍ ، وقَوْصَرَةٍ ، وحَوْقَلٍ وكَوْكَبٍ » ، أكثرُ من باب « تَألَبٍ » ؟ نحمله على الأكثرِ هو القياس .

وشىء آخرُ يدلُّ عليه أيضا ، وهو قولهم : « أتأمَتِ المرأةُ » إذا ولدت التَّوْءَمَ ؟ .

---

١ ، ١ — فى الأصل : « بكونهما غير زائدتين وإن وإن لم تقعا » والمعنى واحد مع تكرار « وإن » .

٢ — ظ ، ش « أن » بدون واو عطف ، وبدونها يفسد المعنى .

٣ — فى الجمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ — هى : ساقط من ظ ، ش .

فأمَّا تَأْنَبٌ ، فالتاء فيه[1] زائدة ؛ لأنه من « أَنَبَ يَأْنِبُ » : [2]إذا جَمَعَ وهو الحمار ، فهذا تَنْبَت . قال سيبويه : أَنَبَ الحمارُ يَأْنِبُ [2] وهو طَرْدُه طريدتَه .

وقوله : وكانتا على مثال الأسماء مع ماهما فيه ، يريد به : كان [3] الاسم الذى هما فيه بهما على مثال الأسماء : أى على أحد أمثلة الرُّباعيِّ الذى لازيادة فيه وهى : « فَعْلَلٌ ، وفِعْلِلٌ ، وفُعْلُلٌ ، وفِعْلَلٌ ، وفِعَلٌّ ، وفُعْلَلٌ » على مذهب أبي الحسن ، وعلى أحد الأمثلة الخُماسية .

[زيادة النون والتاء فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان : وإذا جاءتْكَ على [4] مثالٍ لايكون للأسماء — فهما زائدتان لمجيئهما على غير الأُصول ، وذلك نحو : « نَرْجِسٍ ، وتُرْتَبٍ » ؛ لأنه ليس فى الكلام مثلُ جَعْفِرٍ [5] ولا جُعْفَرٍ ، اسمين .

قال أبو الفتح : إنما قضى بزيادة النُّون والتاء فى « نَرْجِسٍ ، وتُرْتَبٍ » ، لأنهما لم يقعا موقع حرف من الأصل ، كما قُضِيَ بزيادة النُّون من « كَنَهْبُلٍ » لأنه ليس فى الكلام مثل « سَفَرْجُلٍ » بضم الجيم .

وشيء آخر يدلُّ على زيادة التاء فى تُرْتَبٍ . وهو أنَّه [6] الشيء الراتب الثابت يُقال : « رَتَبَ يَرْتُبُ » . قال طُفَيْل : [٣٧ ب]

---

١ — فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ — ما بينهما : تكرر فى ظ .

٣ — ظ ، ش : وكان .

٤ — ص ، ظ : جاءتك . وهامش ظ ، ش : جاءتا .

٥ — زادت ظ ، ش فى هذا الموضع بين (جعفر) و (جعفر) ما يأتى (بكسر الفاء) .

٦ — أنه : ساقط من ظ ، ش .

وقد كان حيَّانا عدوَّين فى الذى   خلا فعلى ما كان فى الدهر فارتُبِى

وكذلك « تَنْضُبٌ وتَتْفُلٌ » ؛ لأنه ليس فى الكلام مثل جَعْفُرٍ ، وقد قالوا « تُتْفُلٌ » بضمّ التاء ، ومثاله [1] « تُفْعُلٌ » .

والتاء أيضا [2] — وإن كانت بإزاء جيم جُرْهُمٍ [3] ؛ لأنها قد ثبتت فى قول من فتح التاء فقال « تَتْفُلٌ » — زائدة . فهى أيضا فى قول من ضمّها زائدة . ومُحالٌ أن تكون ثَمّ زائدة وهنا ، أصلا [4] ؛ لأنّ اللفظ واحدٌ والمعنى واحد .

ويدل أيضا على زيادة التاء فى تُتْفُل أنّه ليس فى الكلام اسم [5] على « فُعْلُلٍ » ولا « فُعْلُلٍ » .

وكذلك تُدْرَأُ ؛ لأنه من دَرَأْتُ ؛ ولأنه ليس فى الكلام أيضا مثل جُعْفُرٍ .

[الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت]

قال أبو عثمان : وإذا وجدت الهمزة غيرَ أوّل فلا تجعلها زائدةً إلا بثبَت لأنها لم تكن زائدة غيرَ أوّل .

قال أبو الفتح : قد زيدت الهمزةُ غيرَ أوّلٍ فى أحرُفٍ معلومة ، وهى شَمْأَلٌ وشَأْمَلٌ بمعنى الشَّمال ، وإنما هو من شَمَلَتِ الرِّيح .

وسألتُ أبا علىّ عن « شَمْأَلٍ وشَأْمَلٍ » فقلت : ما تُنْكِرُ أن تكونَ الهمزةُ

---

١ — ص : ومثله .

٢ — زادت ص فى هذا الموضع لفظ : زائدة .

٣ — ظ ، ش : من جرهم .

٤ — ظ ، ش : هناك .

٥ — ظ ، ش : شىء .

فيهما غيرَ زائدة وإن كانت من معنى شَمَلَتْ، كما تقول في [1] «دَمِثٍ ودِمَثْرٍ، وسَبِطٍ وسِبَطْرٍ»، إنَّ أحدهما [2] بمعنى الآخَرِ وليس من أصله، لأن دَمِثًا ثلاثيٌّ ودِمَثْرًا رباعيّ. فقُلْ كذلك في شَمْأَلٍ وشَأْمَلٍ [3]؟.

فقال: إن الهمزة قد زِيدت غيرَ أولٍ في جُرائِضٍ ونِئْدِلانٍ بمعنى نِيْدُلانٍ وأحرف غير هذه. فكأن [4] أبا عليّ رأى حَمْلَه على هذا مع الاشتقاق أَوْلَى من أن يجعله أصلا رُباعيا. والنِّيدُلانُ هو الذى يُسمَّى الكابوس عند العامّة. قال الراجز:

نِفْرِجَةُ القَلْبِ قليلُ النَّيْلْ ... يُلْقَى عليه النِّيدُلانُ باللَّيْلْ

والجرائضُ هو الجمل الضخم، وقد قالوا في معناه: جِرْواضٌ. فالهمزة زائدة إذن.

وحُطائِطٌ: فُعائلٌ؛ لأنه [5] من حَطَطْتُ؛ لأنه الصغير.

وقالوا في «تابَلٍ: تَأْبَلٌ»، فالهمزة زائدة.

وحُكِيَ: أن العَجَّاج كان يَهْمِزُ العأْلَم والخأْتَم [6] — أبدل الألف همزةً وكذلك «تأْبَلٌ».

فالهمزة في هذه الأحرف الثلاثة زائدة؛ لأنها بَدَلٌ من زائد [١٣٨] ومثالها: فأْعَلٌ. وقد قالوا: رِئْبالٌ للأسد، فهمزوا.

وقرأتُ على أبي عليّ في كتاب الهَمْز عن أبي زيد — وتقول: «رَهْيَأْتُ

---

١ — ظ، ش: من.
٢ — ظ، ش: إحداها.
٣ — ظ، ش: وشمال، وهو خطأ.
٤ — ظ: وكأن.
٥ — لأنه: ساقط من ظ، ش.
٦ — ص، ظ: العالم والخاتم، بالهمزة الساكنة فيهما و ش بدون همز فيهما.

أمْرِى رَهْيَأَةً » إذا لم تُحْكِمه ، وقد رَهْيَأ الرجل ؛ وذلك أن يحمل حِمْلا فلا يَشُدُّه بالحبال فهو يَميل .

وسألت أبا علىّ عن مثال : رَهْيَأَ ؟ فقال : « فَعْيَلَ » ؛ لأنّ الهمزة ليست بزائدة ، وموضع الياء هو [١] موضع زيادة الياء ، والواو فى حِذْيَمٍ وجَدْوَلٍ فكأنّ [٢] أبا علىّ حمله على فَعْيَلَ ، وإن كان هذا البناءُ ليس فى أبنية الأفعال ولا [٣] الأسماء هَرَبًا من زيادة الهمزة غيرَ أوّل ؛ ولأنه [٤] رأى الياء فى رَهْيَأَ فى موضع الواو من جَهْوَرَ وسَرْوَلَ [٥]

ولهذا المثال [٦] نظائر فى الشُّذوذ . منها قولهم : قد اكْوَأَلّ الرجل » إذا قَصُر . فالواو زائدةٌ ، ومثالُه « افْوَعَلّ » [٧] . وقد قالوا « بينهما مُهْوَأَنٌّ من الأرض » وهو عندى « مُفْوَعَلّ » وهو فى الأسماء نظيرُ اكْوَأَلّ فى الأفعال .

ونظيرُه فى الشُّذوذ . قولُهم : « تَمَسْكَن » فى معنى تمسكن ، ومثاله « تَمَفْعَلَ » [٨] . ونظير هذا فى الشُّذوذ قولهم : « تَمَدْرَعَ وتَمَسْكَنَ » إنما هما من الشاذّ [٩] ومثالهما « تَمَفْعَلَ » ، ألا ترى أن أبا عثمان قال : إنّ اللغةَ الجيِّدة عندهم : تَدَرَّعَ وتَسَكَّنَ » ؟

ومن هُنا حَمَلَ أهلُ التَّصريف قولَهم « مُغْفُورٌ » على أنه « مُفْعُولٌ » ،

---

١ — هو : ساقط من ظ ، ش .
٢ — ظ ، ش : وكأن .
٣ — لا : ساقط من ظ ، ش .
٤ — ظ ، ش : فلأنه .
٥ — ظ : سدول ، والصواب ما أثبتناه عن ص ، ش وسيأتى كذلك فى ص ١١١ س ١٤ .
٦ — المثال : ساقط من ظ ، ش .
٧ — ظ ، ش : افعول ، وهو خطأ .
٨ — ظ ، ش : تفنعل ، وهو خطأ .
٩ — ظ ، ش : الشواذ .

ولم يجعلوه « مُفْعولا » ، لأنهم قد قالوا : خرجوا يتَمَغْفَرُون ؛ فيتَمَغْفَرُون عندهم يتَفَعْلَلون ، ولم يجعلوه يتَمَفْعَلون ، لقلّة تَمَفْعَل ، وكثرة تَفَعْلَل .

ومن هُنا أيضا كانت الميم فى « مَعَدّ » أصلا ، لقولهم تمعدد ، وتمعدد : تَفَعْلَل ، ولم يُحْمَل على تَمَفْعَل ، على أنّ قوما قد جعلوا مُغْفورا مُفْعُولا كمُعْلُوقٍ ، وإنما هذا لقلّةِ [1] المعرفة بهذا الشاذّ [2] . والقياسُ ما أنبأتك به أوّلا .

قال أبو علىّ : إنما قلنا : مُعْلوقا مُفْعُولٌ ؛ لأنهم قد قالوا فى معناه : مِعْلاقٌ ، فعلاقٌ مِفْعالٌ ليس غيرُ .

قال : وأمّا مُغْرُودٌ فَحملُه على فُعْلُول أوْلى ؛ لأنّ فُعْلُولا أكثرُ من مُفْعولٍ .

وقالوا : تَمَنْدَلَ بالمِنْديل ، وهو تَمَفْعَل ، والجيّدةُ تَنَدّلَ .

وقالوا : قَلْنَسْتُهُ وهى [3] فَعْنَلْتُه ، وقالوا : قَلْسَيْتُه وهى [4] القياس .

وقالوا : تَأْبَلْتُ القِدْرَ بالهمز والهمزةُ زائدة ؛ لأنها بدلٌ من ألِفِ تابَلْتُ الزائدة .

[٣٨ ب] وحُكى عنهم : « مَرْحَبَكَ اللهُ ومَسْهَلَكَ ، وكان يسمّى محمدا ثم تَمَسْلَمَ » أى صار يسمى مُسْلِما ، وهذا كلُّه شاذ .

وقد قال بعضهم : إن « مَذْحِج » جماعةُ قبائل شتى مَذْحَجَتْ : أى اجْتَمَعَتْ . فإن كان هذا ثبتا فى اللغة فلا بُدّ من أن تكون الميم زائدة ، وتكون الكلمة مَفْعَلَتْ ؛ لأنهم قالوا : « مَذْحِج » ، فإن جعلت الميمَ أصلا كان وزْن

---

١ – ظ : هذه القلة . وش : هذه لقلة .

٢ – ظ ، ش : الشان .

٣ ، ٤ – ظ ، ش : وهو ، فى الموضعين .

الكلمة فَعْلِلا – وهذا خطأ ؛ لأنه ليس في الكلام اسمٌ مثل جُعْفِرٍ ، فثبت أنّه مَفْعِلٌ مثل مَنْبِجٍ .

ولهذا لم يُصْرَف « نَرْجِس » اسم رجل؛ لأنه ليس في الأصول مثل جُعْفِرٍ ، وقُضِيَ أن النُّونَ زائدةٌ مثلها في نَضْرِب .

وجاء في الحديث : « فإذا سحابةٌ تَرَهْيَأُ » فهذا تَفَعْيَلُ ، والياء فيه زائدة ؛ لأنها من موضع الواو من تَرَهْوَكَ ، وكأنَّ « تَرَهْيَأ مُطاوعُ رَهْيَأْتُه فتَرَهْيَأَ » .

وقد قالوا : تَشَيْطَنَ الرّجل وتَشَيَّطَ بمعنى واحد ؛ فينبغي أن يكونا لُغتين ، ولا يجوز أن تجعل تَشَيْطَنَ تَفَعْلَنَ ؛ لأنه ليس في الكلام تَفَعْلَنَ ، وتَشَيْطَنَ أقْوَى من تَشَيَّطَ ، لقولهم : شاطنٌ وشَطَنٌ ، وأرضٌ شَطُون ؛ وهذا كله من البُعْد ، والشَّيْطانُ مُبْعَدٌ مُقْصًى ،[1] ومن هنا[1] قيل : لعنَهُ الله ، أي أبْعَدَه اللهُ[2] وأقْصاه .

وفَسَّروا بيت الشّماخ :

ذَعَرْتُ بهِ القَطا ونَفَيْتُ عنه مقامَ الذّئبِ كالرَّجُلِ اللَّعِينِ

أي البعيد . فن هنا قيل له : شيطانٌ ؛ لأنّ الله قد أبْعَدَه . فلهذا كان الوجهُ في شيطان أن يكونَ فَيْعالا بمنزلةِ الغَيْداقِ والقَيَّامِ . ومنْ أخذَه من تشيَّط جعله فَعْلان . ووجه الاشتقاق فيه مِن تَشَيَّط ، أنهم قد قالوا : غَضِبَ فاستشاط أي احتدَّ والتهبَ في الغضب وتشيَّط بمعناه . وهذا المعنى موجود في الشَّيْطان ؛ لأنَّ الالتهاب في الغضب مُشْبِهٌ بالجنون والتَّخبُّط ؛ قال الله تبارك[3]

---

١ ، ١ – ظ ، ش : ولهذا .

٢ – الله زيادة من ظ ، ش .

٣ – تبارك : ساقط من ظ ، ش .

وتعالى: «كما يقومُ الذى يتخبَّطُه الشَّيْطانُ من المَس[١]»، وهذا واضح لاختفاء به. وإنما ذكرتُ هذه الأمثلة الشاذّة[٢]؛ لأُونس بها ماذهب إليه أبو علىّ من أنَّ «رَهْيَأ» : فَعْيَلٌ » وإن كان هذا من الشّواذّ فى أمثلة الفِعْل. وقد قالوا: « امرأةٌ [٣]ضَهْيَأٌ » مقصور [٣]، قال أبو علىّ : فالهمزة[٤] زائدة دون الياء لقولهم[٥] ضَهْياءُ فى معناها ، [١٣٩] وضَهْياءُ : فَعْلاءُ[٦] مثل حَمْراء ؛ والألِفان فى آخرها زائدتان[٦] لامحالة .

ووجدتُ بخط أبى العبّاس محمّد بن يزيد ، رحمه الله[٧] : يقال « امرأةٌ ضَهْياءُ » إذا لم يكن لها ثديان ، مثل الجدّاء « والضَّهْراءُ » التى لاتحيض ولاتَدْىَ لها . وحكى أحمد بن يحيى ، قال: الضَّهْراءُ :الأرضُ التى لاتُنْبِتُ . والضَّهْياءُ : التى لاثَدْىَ لها . وقال بعضهم : الضهياء[٨] : التى تحيض وهى حُبْلَى .

فأما قولهم بَلأَصَ الرجل ، فالهمزة فيه ينبغى أن تكون أصلا حتى تقوم دلالةٌ على زيادتها ، والذى رآه أبو علىٌّ من أن الياء فى رَهْيَأ[٩] زائدة دون الهمزة مذهبٌ سديد .

فإن قال قائل : هلاّ جعَل الهمزة زائدةً وجعل الياءَ أصْلا ، فكانت[١٠] الكلمة على هذا فَعْلأً[١١] فى أمره دون فَعْيَل ، وإن كان هذانِ بناءَيْن مفقودين

---

١ – بعض الآية ٢٧٥ من البقرة ٢ . وورد فى ظ ، ش : كالذى يتخبطه . وهو تصحيف .
٢ – الشاذة : ساقط من ظ ، ش .
٣ ، ٣ – ظ ، ش : ضهيأة مقصورة .
٤ – ظ ، ش : الهمزة .
٥ – ظ ، ش : لأنهم قالوا . ولم يظهر من (قالوا) فى التصوير من ظ إلا القاف .
٦ ، ٦ – زيادة من ظ ، ش .
٧ – رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .
٨ – الضهياء : ساقط من ظ ، ش .
٩ – فى الأصل : رهياء . وهو خطأ .
١٠ – ش : وكانت .
١١ – فى الأصل : فعلاء . وهو خطأ .

فى الأفعال » ، ولِمَ عدل إلى زيادة الياء دون زيادة الهمزة ، وقد زيدت الهمزة فيما ذكره من قولهم « امرأةٌ ضَهْيَأةٌ » ، أو هَلَّا جعل الهمزة والياء جميعا من الأصل ؟

قيل : لايجوز أن يكونا جميعا من الأصل ، لأن الياء لاتكون أصْلًا فى ذوات الأربعة إلا فى التضعيف نحو « صِيصِيَةٍ وَيَهْيَاهٍ وحاحَيْتُ وعاعَيْتُ » ، وستراه فى موضعه إن شاء الله [1] .

فلمَّا لم يكن بدٌّ من زيادة أحد الحرفين عُدِلَ إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة ؛ لأنَّه لو جعل الهمزة هى الزائدة دون الياء لاجتمع فى قوله هذا شيئان مكروهان : أحَدُهما أن يكون فى الأفعال مثال فَعْلَأَ بوزن دَحْرَجَ » ، والآخر زيادة الهمزة غير أوّل . وإذا ذهب إلى أنّ الياء من رَهْيَأَ هى الزائدة، فإنما فى قوله هذا شىءٌ واحدٌ مكروه ، وهو أن الفعل على فَعْيَلَ ، فليس فى هذا القول شىء مكروه أكثرَ من أنّه على فَعْيَلَ ، وكلَّما قلّ المستكرهُ كان أقْيَس .

ومع هذا فإنه يجعل الياء فى رَهْيَأَ زائدةً ، مثلها فى حِذْيَمٍ وطِرْيَمٍ وعِثْيَرٍ وغِرْيَلٍ . وفى موضع الواو من جَهْوَرَ ، وسَرْوَلَ ، وجِدْوَلٍ [2] ، وخِرْوَعٍ ، ونحو ذلك . فالذى [3] ذهب إليه فى هذا هو القياس ، والذى قبله [4] ليس بقياس، فافهم ذلك ؟

[مواضع زيادة الياء]

قال أبو عثمان : وأما الياء [٣٩ ب] فإذا وجدتَها ثانية وثالثة ورابعة فهى زائدة .

---

١ – إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .
٢ – فى الأصل : جرول ، بفتح الجيم وكسرها وبعدها راء .
٣ – ظ ، ش : والذى .
٤ – ظ ، ش : تركه .

قال أبو الفتح : قد قال أبو عثمان [١] : هذا القول قولًا [٢] مُرْسلا غير مقيَّد ، وليس لأحدٍ أن يطعُنَ فيه بقولهم صِيصِيةٌ وَيَهْيَاةٌ ونحوه مما الياء فيه أصل ؛ لأنَّه قد بيَّن هو هذا القول واستثنى به في هذا الكتاب وستراه ، وإنما تسامح فيه ؛ لأنَّه معلوم الموضع وليس ممَّا يَذْهَبُ على المبتدئين فضلا عن الأشياخ المتقدمين .

وإنما يريد أبو عثمان أنَّك إذا حصّلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول ، ثم رأيْتَ فيها ياء ثانية أو ثالثة فصاعدا ، قضيت بزيادتها حَمْلا على ما عُرِفَ اشتقاقُه [٣] ؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصفة فيما وضَحَ أمره بالاشتقاق إلا زائدة . فعلى هذا القياس : لو جاء في الكلام مثل « خَيْثَعَبٍ وقَيْرَبَجٍ وشَمَنْيَطَرٍ » لقضيْتَ بزيادة الياء ، ولم تحتج إلى الاشتقاق .

[مواضع زيادة الواو]

قال أبو عثمان : والواو كذلك ، إلا أنَّ الواو لا تزاد أوّلا البتَّةَ ، وتُزاد ثانيةً وثالثةً ورابعةً كالياء ، إلا في أوّل الكلمة فإنها تفارق الياء .

قال أبو الفتح : يقول : لافصلَ بين الياء والواو في هذه القضيَّة إلا في باب زيادة الياء أوّلا وامتناع زيادة الواو أوّلا . فسألتُ أبا عليّ وقتَ القراءةِ عليه فقلتُ له : لِمَ كان ذلك ، وما الفصْلُ بين الياء والواو في هذا الموضع ؟ .

فقال : إنما امتنع ذلك في الواو ؛ لأنها لو زِيدت أوّلا مضمومة لاطّردَ فيها قَلْبُها همزة نحو : « أُقِّتَتْ » وبابه — وستراه في موضعه .

ولو زيدت مكسورة أيضا لجاز قلْبُها جوازاً كالمطَّرِد نحو « إسادةٍ وإفادةٍ

---

١ — أبو عثمان : ساقط من ظ ، ش .
٢ — قولا : ساقط من ظ ، ش .
٣ — ظ ، ش : اشتقاقها .

فى وِسادَةٍ . ووِفادةٍ » ، ولو زِيدت مفتوحةً حتى تُحقَّر الكلمة لانضمّ أوّلها فجاز قلبها همزة ، يريد تحقير وزّةٍ : وُزَيْزَةٌ ، ويجوز أُزَيْزَةٌ .

قال : فلما كانت زيادتها أوّلا تقودُ إلى هذا التّغيير والقلب واللّبس ويكون ذلك فيها أثقلَ ؛ لأنها زائدة رُفِضَتْ[١] زيادتها أوّلا فلم يجز لذلك . فهذا[٢] معنى قول أبى علىّ وقريب[٣] من لفظه والأمر كما ذَكَر .

فإن قُلتَ : فهلاّ زادوا الواوَ فى أوّلِ الفعل مفتوحةً ؛ لأنّ الفعل لا يُحقَّر فينضمّ ؟ . قيل : ؛ لأنّه إذا [١٤٠ ا] بُنِىَ للمفعول ولم يُسَمّ الفاعلُ[٤] انضمّ أوّله فجاز الهمز .

فإن قيل: فكان[٥] يجرى مَجْرَى « وُعِدَ ، وأُعد » ؟

قيل: واو« وُعِدَ » أصْلٌ فاحتُمِلَ ذلك فيها وليس الزائدُ كالأصل .

[الهمزة الأصلية فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان : « فأمّا أوْلَقٌ ،وأيْصَرٌ ، وإمَّعَةٌ » ، فإنّ الهمزة فيهنّ[٦] غير زائدة ؛ لأنهم قد[٧] قالوا : « أُلِقَ فهو مَألوقٌ[٨] » ؛ فقد تبيّن لك أنّ الهمزة من نفس الحرف . « وأيْصَرٌ » أيضا[٩] من نفس الحرف لقولهم فى جمعه : « إصارٌ » وقال[١٠] الشاعر :

ويجمع ذا بينهنّ الإصارا

١ — ظ ، ش : رفض . ٢ — ظ ، ش : هذا .
٣ — ش : أوقريب .
٤ — ظ ، ش : فاعله .
٥ — ظ ، ش : وكان .
٦ — ص وهامش ظ : فيهن . ظ ، ش : فيها .
٧ — قد : ساقط من ظ ، ش .
٨ — ص وهامش ظ : ألق فهو مألوق . ظ ، ش : ألق الرجل .
٩ — أيضا : عن ش وهامش ظ ، وهو ساقط من ص ، ظ .
١٠ — ظ ، ش : قال .

وإمّعَة : لأنّه ليس فى الكلام إفْعَلَة صفة . وإنما هو مثل دِنّمة . وهو مثل أرْطَى . لأنهم يقولون : أديم مأروط : إذا دُبغ بالأرطى .

قال أبو الفتح : قد جمع فى هذا الفصل أشياء تحتاج إلى تفصيل وشرح : استدلّ على أنّ الهمزة فى أَوْلَقٍ من نفس الكلمة بقولهم : أُلِقَ فهو مألوق — يقول : فالهمزة فى أُلق فاء الفعل — فينبغى أن تكون فى أوْلَق كذلك . وهذا استدلال صحيح .

ولمعترض بعدُ أن يعترض فيقولَ : ما تنكرُ أنْ يكون أوْلَق أفْعَلاً دون فَوْعَلٍ . وتكون الواوُ فيه فاءَ الفعلِ بمنزلة أوْطَفَ . وأوْجَرَ ؟ .

فإن قلت : فقد قالوا : أُلِقَ ، فقد يجوز أن تكون الهمزة فى أُلِقَ منقلبة عن الواو المضمومة كأنه كان أولا : وُلِقَ . ثم قلبت همزة ، كما تقول : أُعِدَ وأُزِن . فى وُعِدَ ووُزِن ، فلا تكون لأبى عثمان حُجّة فى قولهم : أُلِقَ ؟ .

فالجوابُ عن هذه الزيادة : أنهم قد[1] قالوا : مألوق . فلو كانت الهمزةُ فى أُلِقَ إنما هى منقلبة عن الواو فى وُلِقَ كما يدّعى الخصم لزالت فى اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب . وكانوا يقولون : « مولوق » كما يقولون : « أُعِد » فهو « مَوْعُود » . ولم نسمعهم قالوا : « مأعُود » : لزوال الضمة : فلمّا لم نرهم قالوا : « مولوق » . استدللنا[2] بذلك على أن الهمزة فى أُلِقَ ليست بمنزلة الهمزة فى « أُعِدَ » بل هى أصل ثابتة غير منقلبة .

فإن قال : فما تُنكر أنْ يكون هذا من القلب اللازم كما قالوا فى تكسير « عيد »

---

١ — قد : ساقط من ظ . ش .

٢ — ظ ، ش : واستدللنا ، بواو العطف . وهو خطأ لأن استدللنا جواب فلما ولذلك هى فى ص ساقطة .

وتحقيره : أعْياد ، وعُيَيْد ؛ فلم يرْجِعوا الواو وإنْ كانت الكسرة قبلها قد زالت . فكذلك ما تنكر أن يكون «مأْلوق» من البَدَل اللازم وإنْ زالت الضَّمةُ الموجبة [٤٠ ب] للقلب كما زالت الكسرة من عِيدٍ فى قولهم : عُيَيْد . وأعْياد ولم تَرُدّ الياءُ إلى الواو . كما [١] قالوا : البرية ، فألزموها التَّخفيف وأصلها الهمز . وكما قالوا : النَّبِىّ ، فألزموهُ [٢] البَدَل فى الأمر العامّ الشائع ؟ .

قيل : الحَمْلُ على هذه الأشياء لايجوز ، لخروجها عن القياس ودخولها فى الشُّذوذ . فينبغى إذا كان الأمرُ كذلك أن تُسَلّم كما سُمِعَتْ ولا تُجعل أصلا يُقاسُ عليه .

وأيضا فإنا [٣] قد سمعناهم يقولون : تَنَبَّأ مُسَيْلِمَةُ [٤] وذكَرَ سيبويه : أن جميع العرب تَهْمزُ هذا فتقول : تنبَّأ مُسَيْلِمَةُ [٤] وقد قالوا : بَرَأَ [٥] اللهُ الخَلْقَ ، وقالوا أيضا : عادَ يعُود . فلمَّا سمعناهم يقولون هذا دلَّنا ذلك على أن : النَّبِىّ ، والبريَّةَ ، وعِيداً ؛ أصلُها الهمزُ [٦] والواوُ ، فقضينا لها بهذه الأصول لِقيام الدلالة عليها .

ونحنُ لم نسْمعهم لفظوا بالواو فى تصريف أوْلَقٍ فنقضىَ بأنَّه من الواو دونَ الهمز [٧] . فنحنُ على الظَّاهر حتى تقوم دلالةٌ ننزل لها عنه إلى غيره . فإن ادَّعى ذلك مُدّعٍ لَزِمَه الدَّليلُ عليه وكان هو المطالب به دوننا .

---

١ — ظ ، ش : وكما .

٢ — ظ ، ش : فألزموا ، بغير هاء .

٣ — فإنا : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٤ — ساقط من ظ ، ش .

٥ — ص : أبرأ .

٦ — ص : الهمزة .

٧ — ظ ، ش : الهمزة .

ولو جاز لمدّعٍ أن يقول : إنّ أصلَ أَلِقَ : وَلِقَ – من غيرِ دلالة ، ومع أن الهمزة ثابتةٌ فى تصريف الكلمة بحيث لامُوجبا [١] للقَلْبِ ، لجازَ لآخرَ أيضا أن يقول: إنّ أصْلَ أَخِذَ : وخُذَ . وإنّ أصلَ أمّ : وُمّ . وإنّ أصلَ أَكِلَ: وُكِلَ ، من غير دلالة ولا ثَبَتٍ .

ولو جاز ذلك لَخَرَجَ هذا الأمْرُ من باب طريق العلم إلى الجهل وارْتكابِ ما لاحقيقةَ له ، واعتقادِ ما لادليلَ عليه . وهذا موقفٌ إذا وَقَفَهُ المدّعى سقطت [٢] كُلْفَةَ الاشتغال به [٢] ، والاحتجاجُ عليه . ولا قوّة إلاّ بالله .

وقد قالوا: مَأْلُوقٌ ،ومُؤْلَقٌ ،ومُؤَوْلَقٌ ؛ فألوق :مفعول ، ومُؤْلَقٌ : مُفْعَلٌ ، ومُؤَوْلَقٌ : مُفَوْعَلٌ .

وقال أبو علىّ : سألَ مَرْوانُ بن سعيد المهلّبىُّ الكسائىَّ فى حَلْقَةِ يونس عن أَوْلَقٍ ؟ فقال الكسائىُّ : أفْعَلٌ ؛ فقال له مَرْوانُ : استحييت لك يا شيخ .

واستدلّ أبو إسحق الزجاج على أنّه لايجوز أن يكون أفْعَلَ [٣] ولا فَوْعَلاً من وَلَقَ يَلِقَ إذا أسرع بقولهم [٤] مألوقٌ ، كما ذَهَبْتُ إليه .

واستدلّ أبو عثمان على أنّ إمّعَةً فِعَّلَةٌ بأنّه [٥] ليس فى الكلام إفْعَلَةٌ صفة ؛ وهذا هو استدلالُ سيبويهِ ، وهو صحيح . وفيه قولٌ آخر ، وهو أنّه لو كانت الهمزة فى إمّعَةٍ زائدةً لوجب أن تكونَ الميمُ الأولى فاء [١٤١] والأُخرى عينا ، فكانت الفاءُ والعين – تكونان على هذا التأويل – من موضعٍ واحد ، وهذا لايُؤْخَذُ به لقلّته .

---

١ – موجبا بالنصب فى النسخ الثلاث .

٢ ، ٢ – ظ ، ش : الكلفة به .

٣ – ظ ، ش : أفعلا .

٤ – ظ ، ش : لقولهم .

٥ – ظ ، ش : بقوله .

وإنما جاءت منه أحرفٌ محصورة نحو : كوكب ٥ ودَدَن [1] ، وستراها في مواضعها . ولا ينبغي أنْ يُقاس عليها . فهذا وجه ثان .

فأمّا أَيْصَرٌ ، فقولهم في جَمْعِه : إِصَارٌ ، يدلُّ على أنّ همزته فاءٌ ، لأنها فاءٌ [2] في إصارٍ ؛ ومثاله : فِعالٌ .

وليس يجوز أن يَعترِض مُعترِضٌ فيقول : ما تُنْكِر أن الهمزة في إصارٍ بدلٌ من ياء أيْصَر ، على أنْ تكون الهمزة في أيْصَرٍ زائدةٌ ؟ ويُشَبِّهُ هذا بقولهم إسادةٌ في وِسادةٍ ؛ لأن الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة ٥ .

وليس في كلام العرب اسمٌ في أوّلِهِ ياء مكسورة إلا قولهم في اليد اليسرى : يِسار بكسر الياء ، والأفصحُ : يَسار بفتحها . وقالوا أيضا في جمع يقظان يِقاظٌ . وفي جمع يَعْرٍ وهو الجَدْيُ يِعَرَةٌ ، وفي جمع يابسٍ يِبَاسٌ .

وإنّما تنكّبوا ذلك عندي استثقالا للكسرة في الياء وليست كالواو التي إذا انضمّت هُمِزَتْ هرَبا من الضمّة فيها . فلما لم يُمكن فيها القلبُ لم يستجيزوا كسرَها أوّلا . وقد كُسِرَتْ غيرَ أوّلٍ نحو : مُغْيِلٍ ، وأَسْيِرْ به ، وأَبْيِعْ به ، وأَبْيِنْ به ؛ وهذا مطّرِدٌ في بابه ؛ لأن وسط الكلمة مما تجتمعُ فيه الواوان . فاجتماع ياءٍ وكسرة أوْلَى .

فأما قولهم : يَيْجَلُ ، ٥ ويِيْجَلُ ، ونحو ذلك ، فانّ أصلَه الفتحُ ؛ وإنما كُسِرت الياء لتنقلب الواوُ ياء ، فالكسرُ عارض .

فأمّا [3] أرْطَي ، فقولهم : مأْروطٌ ، يدلُّ على أن همزته فاءٌ ؛ وقال لي

---

١ — ظ : ودودن .

٢ — فاء : ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : وأما .

أبو عليٍّ : إنّ أبا الحسن ، حكى عن بعضهم : أديم مَرْطيٌّ . فالهمزة عند هؤلاء زائدةٌ .

فأَوْلَقٌ مثل : كوثرٍ ؛ وإِمَّعَةٌ مثل : دِمْنةٍ ؛ وأَيْصَرٌ مثل : خَيْفَقٍ ؛ وأَرْطًى مثل : عَلْقًى ، فيمن نوّن هذا ، على قول من قال : مأْروطٌ . ومن قال : مَرْطِيٌّ ، فأَرْطًى عنده بمنزلة أفعًى ؛ وينبغى أنْ تكون الألِف فى آخر أَرْطًى فيمن قال : مَرْطِيٌّ مُنقلبة عن ياء ؛ لأنّه لو كان من الواو لقالوا : مَرْطُوٌّ ، كما قالوا : مَغْزُوٌّ . وإنما مَرْطِيٌّ كمَرْمِيٍّ ؛ ولا تحمله على قول الشاعر :

وقد علِمَتْ عِرْسى مُلَيْكَةُ أنّنى أنا اللّيْثُ مَعْدِيًّا عليه وعادِيا

[٤١ ب] وهو يريد : مَعْدُوًّا عليه ؛ ولا على مَسْنِيَّةٍ ، وهم يريدون : مَسْنُوَّةً ، لأن هذا شاذ لايقاس عليه ؛ ومأْرُوطٌ أكثر فى اللّغة من مَرْطِيٍّ .

[الألف لاتكون أصلا أبدا]

قال أبو عثمان : والألِفُ لاتكونُ أصْلا أبدا ؛ إنما هى زائدةٌ [١] أو بَدَلٌ مما هو مِنْ نفس الحرف . ولا تكون أصلا البتّةَ فى الأسماء ولا فى الأفعال . فأما فى الحروف التى جاءت لمعنًى فهى [٢] أصْلٌ فيهنّ .

قال أبو الفتح : إنما قال أبو عثمان : إن الألِف لاتكون أصْلا فى الأسماء ، ولا فى الأفعال ، وإنما تكون زائدة [٣] أو بَدلا لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألِفَ فيها [٤] إلا كذلك . فقضى لها بهذا الحكم .

فأما الحروف ، فالألِفُ فيهنّ أصل : غيرُ زائدةٍ ولا مُنقلِبة . والدّليلُ

---

١ — ظ ، ش : زيادة .

٢ — ظ ، ش : فهو .

٣ — ظ ، ش : زيادة .

٤ — فيها : ساقط من ظ ، ش .

على ذلك أنها غيرُ مشتقّةٍ ، ولا متصرّفةٍ . ولا يُعرفُ لها أصلٌ غيرُ هذا الذى هى[1] عليه . فيجب أن تُقَرّ على ما هى عليه حتّى تقومَ دلالةٌ على أنها زائدة أو منقلبة .

ولا دلالة على ذلك فلا تكون الألِفُ فيهنّ زائدةً لأنهنّ غيرُ مشتقاتٍ وبالاشتقاقِ تُعْلَمُ الزيادةُ من الأصْلِ . ولا تكونُ مُنقلبةً ؛ لأنه لو كانت الألِفُ فى « ما » مِنَ الواوِ لقالوا : مَوْ ؛ كما قالوا : لَوْ ؛ ولو كانت من الياء لقالوا : مَىْ . كما قالوا : كَىْ ؛ فبَطَل أن تكونَ الألِفُ فى الحرف[2] زائدة أوْ منقلبةً .

فإن قال قائلٌ : فهلّا حَمَلْتَ الحروفَ فى هذا المعنى على الأسماء والأفعالِ فقضيتَ بأنّ الألِف فيها بمنزلتِها فيهما ؟ .

قيل : هذا خطأٌ . وذلك أن الحروفَ بائنةٌ من الأسماءِ والأفعالِ ؛ خارجةٌ عن أحكامِهما من وُجوه كثيرةٍ يطولُ بذكرها الكتاب ! ! فليس لنا أن نحمل الشّىء على الشّىء وبينهما هذا البُعْدُ . وإنما المتجوّز أن نحمل ما لم يُعْرَف اشتقاقُه من الأسماءِ على ما عُرِف اشتقاقُه منها .

فنقول : إنّا إذا حصّلنا ثلاثةَ أحْرُفٍ من الأصولِ وجاءَت الهمزةُ رابعةً فى أوّلها ، قضينا بزيادة الهمزة حَمْلا على ما عُرِف ؛ فيحسنُ هذا منّا لحملنا اسما على اسم . وكذلك الأفعال أيضا .

فأمّا أن نحملَ الحرفَ على الاسمِ والفعلِ على بُعْدِ ما بينهما . فخطأٌ . ويَمْتَنِعُ منه أيضا أنهم لم يُميلوا « حتّى » وألِفُها رابعةٌ ؛ ولو كانت منقلبةً عن ياءٍ، أو واوٍ ، لكانت [١٤٢] إمالتُها مستقيمة . ؟

---

١ – هى : ساقط من ظ ، ش .

٢ – ظ ، ش : الحروف .

وأقول : إنّ الأسماء المبنيّةَ ، والأصواتَ المحكيّةَ ، والأسماء الأعجميّةَ ، تجرى مَجْرى الحروف فى أنّ الألِفاتِ فيها أُصُولٌ غيرُ منقلبة ؛ لأنا إنما قضَينا بأنها فى الحروف غيرُ منقلبةٍ ؛ لأنه لايُعْرَفُ لها اشتقاقٌ ؛ فيجبُ من ذلك أن يكونَ كلُّ ما كان مِما ذكرنا غيرَ مشتق أن تكونَ ألفُهُ غير زائدة ولا منقلبة .

فإن قلتُ : فهَلاَّ حَمَلْتَ المبنيّةَ والأعْجَمِيّةَ على ما عُرِفَ اشتقاقُه من العربيّةِ لأنها أسماءٌ مثلُها ؟ .

قيل : أما الأسماء المبَنيّةُ [1] فإنما [2] بُنِيَتْ لمشابهتِها الحروفَ نحو : كَمْ ، ومَنْ وأيْنَ ، ومَتَى ، وأنَّى ؛ فلما أشْبَهَتِ الحروفَ المتضمنةَ هى معانيَها ، وكانت مثلَها فى أنه لايُعْرَفُ لها اشتقاقٌ ، ولا يوجدُ لها تصرُّفٌ ، كانَ حكمُها فى ذلك حكمَ الحروفِ ، وكانت الألفاتُ فيها كالألفاتِ فيها ، ألا ترى أنك لاتجد لِكَمْ ، وأيْنَ ، ومَتَى ، اشتقاقا ولا تصرُّفا ؟ وإذا كان الأمرُ كذلك لم يكُن [3] لأحدٍ أن يقول : إن الألف من « لكن » زائدة ولأنه [4] من اللُّكْنة . ولا يجوزُ لآخرَ أن يقولَ أيضا : إنّ الألفَ فى « مَتَى » منقلبةٌ عنْ [5] ياءٍ ولا واو ، ولا أن الألفَ فى « إيَّاك » منقلبةٌ ولا زائدة .

ويدلُّك على أن الأسماءَ المضمرةَ فى حُكم الحروف — أنَّك تجدُ فيها ما هو على حرفٍ واحدٍ نحو الكاف فى « رأيتُكَ » و« مررت بكَ » والياءِ فى « مررتَ بى » فجرت هذه الأسماءُ فى أنها على حرفٍ واحدٍ مجرَى همزة الاستفهام ، وواو العطفِ وفائه ؛ ولو كانت كالأسماء الظاهرة المتمكّنة لما جاز أن يأتى شىءٌ

---

١ — المبنية : ساقط من ظ .
٢ — ظ ، ش : فإنها .
٣ — ظ ، ش : لم يجز .
٤ — ش : أنها .
٥ — ظ ، ش : من .

منها على أقلَّ من ثلاثة أحرُفٍ : فاءٍ ، وعينٍ ، ولامٍ . و« أنا ، وأنْتَ ، وإيَّاكَ » بمنزلة الكافِ فى «ضَرَبْتُكَ» والياء فى « مررتَ بى » لأنها مضمرةٌ مثلُها .

وحُكى عن بعضِهم : أنَّه سُئِلَ عن قولِ الله تعالى : « إيَّاكَ نعبُدُ » ، ما معنى « إيَّاك » ؟ فقال : معناه حقيقتُك ؛ قال : واشتقاقُه من « الآيةِ » وهى العلامةُ التى تدلُّ على حقيقة الشىء ؛ فيجبُ على هذا القول أن تكون « إيَّا » : فِعْلاً أو فِعَّالاً ، أو فِعْلَلاً ، من الآية . وأن تكونَ الألِفُ فى آخرِها إنما انقلبت عن الياء إن كانت لاما ؛ أو تكون زائدة إنْ كانت فِعْلاً .

وهذا قولٌ ساقِطٌ ليس مما يُتَشاغَلُ بمثله [٤٢ب]، لأنَّ « إيَّاك » بمنزلة الكاف فى « رأيتُك » فى أنها اسمٌ مضمَرٌ مثلُه . فيجبُ أن يكون غيرَ مشتق ، كما أن : « الكافَ ، وأنْتَ » كذلك .

وأَرى أنَّ القائل بهذا القولِ إنما شجَّعه عليه ما حُكى عن الخليل من أنَّه قال : إنَّ « إيَّا » اسمٌ ظاهر خُصَّ به المضمرُ ؛ فلما سمع[١] أنَّه ظاهر جعلَه مشتقا وأخْرَجَه عن باب المضمرات وصرَّفه .

وقد دلَّ أبو علىٍّ على أن « إيَّاك » اسمٌ مضمَرٌ . قال : لأنَّه خُصَّ بالنَّصب كما خُصَّ « أنا ، وأنْتَ »[٢] بالرفع ، فكما أنَّ « أنا ، وأنْتَ »[٢] مُضْمَرَانِ بلا إشكال فكذلك « إيَّاك » ولو كان اسما ظاهرا لمَا اقْتُصِر به على النصب ولدَخَلَه الإعرابُ كلُّه . وليس ظَرْفا فيلزَمَ النَّصْبَ كما لَزِمَتْه « سوًى ، وبُعَيْدَاتُ بَيْنٍ » ونحوُهما من الظُّروف التى لم تُسْتعمَل إلا ظروفا ، ولا

---

١ — ظ ، ش : سمع به ، ولا معنى له .

٢ ، ٢ — ساقط من ظ ، ش .

مصدرا فأُلْزِمَ النَّصْبَ [١] نحو : « سُبْحانَ اللهِ ، ولَبَّيْكَ ، ومَعاذَ اللهِ [٢] » فإذا كان الأمر كذلك [٣] بطل أن يكون « إيّاك » مُشتقًّا أو متصرّفا .

وكذلك الألف فى « غاقِ » لصوت الغراب . و « جاهِ » لزَجْرِ البعير ، و « حاءِ . وماءِ » فى صوت الشّاءِ [٤] . هى فيهنّ غير منقلبة ؛ لأن هذه كلّها بمنزلة الحروف .

فإن قلت : فقد قالوا : إنّ وَزْنَ « ذا » من الفعل « فَعْلٌ » وإنّه محذوفُ اللام وهو مع ذلك مبنىّ لمشابهته الحروفَ ، وألِفُه مُنْقَلِبةٌ عن العين السّاكنة ، فما [٥] الفَصْلُ بينه وبين « متى » ؟ .

قيل : إنما جاز ذلك فيه لمشابهته الأسماءَ المتمكنة ، ألا تراه يُوصَفُ ويُوصَفُ به ، ويُثَنّى ويُحقَّر ، ويدْخُلُه كثيرٌ من أحكام الأسماءِ [٦] المتمكّنة ، فلذلك جاز أن يُمثَّلَ من الفِعْل .

قال أبو علىّ : أصْلُ بنائِهِ فَعْلٌ كأنّه « ذَىٌّ » ثم حُذِفَتِ اللامُ لِضَرْبٍ من التخفيف ، لأنه من مضاعف الياءِ ، وكأنه بَقِىَ « ذَىْ » فقلبت ياؤُهُ ألِفا فصار « ذا » . قلت له : ما الدّليل على أن عَيْنَه من الياء ، ولِمَ لايكونُ من باب : « طويتُ . وشويتُ » لأنه أكثر من باب « حييتُ . وعييتُ » ؟

فقال : لأن سيبويه حكى فيه الإمالَة ، فهذا [٧] يدلُّ على أنّه من الياء . قال : ولم يقُلْ فيه « ذَىْ » لِئلا يُشْبِهَ « كَىْ » فأُلحِق بمَى .

---

١ — فألزم النصب : ساقط من ظ ، ش .
٢ — معاذ الله : ساقط من ظ ، ش .
٣ — ظ ، ش : على ذلك .
٤ — ظ ، ش : الصوت للشاة .
٥ — ظ ، ش : وما .
٦ — الأسماء : ساقطة من ظ ، ش ؛ وكانت كذلك فى ص واستدركت فى هامشها .
٧ — ظ ، ش : فهذا .

قلتُ له بعْد ذلك بزمان : هلاَّ قلتَ فى « متى » : إنّه فى الأصل « مَتَىٌ » ثم قُلِبَتْ ياؤه ألفا كما تقول فى « ذا » ؟ .

فقال : « ذا » أشْبَهَ الأسماءَ[١] المتمكنة بأنّه يوصَفُ . ويُوصَفُ به ، ولا يجوزُ ذلك [٤٣ ا] فى « مَتَى » .

وقال فى موضع آخر : إنما أُميلَتْ « متى » لأنها اسمٌ فدخلها ما يكون أمارةً للأسماءِ وهو الإمالةُ .

قال : فأمَّا « إذا » فإنما امتنعت من الإمالة وإنْ كانت اسما لأنها أقْعَدُ فى شَبَهِ الحرف من « متى » ، لأنها محتاجة إلى الإضافة ، مفتقرة إلى ما بعدها .

وأمَّا « مَتَى » فهى فى كلا موضعيها – الاستفهامُ ، والشَّرطُ – غيرُ مضافة ، فهى أشْبَهُ بالأسماءِ القائمة بأنفسِها . ولذلك أُميلَتْ « بَلَى » لأنها تقوم بنفسها إذا قال القائل : « أمَا قام زيدٌ ؟ » قال له المجيبُ : « بَلَى » فلمَّا حَسُنَ الوقوفُ عليها أُميلت ، أمارةً لمشابهة الاسم فيها .

قال أبو علىّ : وكذلك قولهم « افْعَلْ كذا وكذا إمَّا لا » فإمالتهم « لاَ » من « إمَّا لاَ » إنما هو لأن معناه : افْعَلْ كذا وكذا إنْ كنتَ لاتفعلُ غيره . فلمَّا حُذِفَ الفِعْلُ وأُقيمتْ « لا » مُقامَه وأغْنَتْ عنه ، أُميلَتْ لمشابهتها الفِعْلَ .

وكذلك كان يقول فى قولهم : « يا زيد » إنها[٢] إنما أُميلت لأنها قامت مقام « أدعو ، وأُنادى » ولأجل الياء أيضا .

وحكى قُطرب عن بعضهم : « لاَ أفْعَلُ كذا » مُمالَةً . وإنما جاء هذا فيها عندى لأنها قد تكون جوابا فتقومُ بنفسها فى نحو قولك جوابا : هَلْ قامَ زيدٌ ؟ « لاَ » . فلما قامت بنفسها أُميلت كما قلنا . إلا أن إمالةَ « بَلَى » أشْبَهُ من

---

١ – الأسماء : ساقط من ظ ، ش ، وكانت كذلك فى ص واستدركت فى هامشه .

٢ – إنها : ساقط من ظ ، ش .

إمالةِ « لا » لأنها على ثلاثة أحرفٍ . فهى بالمتمكِّنة أشبه ، ولهذا كتبوها بالياء .

فإن قلتَ : فقد قالوا : « حتّى » فكتبوها بالياء وإن لم تكن [١] مُمالةً ؟

قيل : إنما كُتبت بالياء [١] ؛ لأن ألِفها وقعت رابعة . وهذا من المواضع التى تَغْلِبُ عليها الياءُ .

ولم يكتبوا « إذا » بالياء [٢] وإن كانت اسما لمّا لم تكن الإمالةُ تحسُنُ فيه ولو كتبوا « كلاّ » بالياء [٢] قياسا على « حتّى » لكان وجها . وكتبهم [٣] إيّاها أيضا بالألف صوابٌ [٤] لأنه لا موجب للإمالة فيها .

وكذلك أيضا لو كتبت « حتّى » بالألف قياسا على « كلاّ » لكان صوابا . ولكلٍّ علّةٌ قائمة . وأحسبنى رأيت « حتّى » بالألف بخط أبى العبّاس .

وأمّا [٥] إمالتهم « لِكِنْ » فلأجلِ كَسْرة الكاف فأشْبَهَ ذلك إمالة « عابِدٍ ، وحاتِمٍ » . وإن كان ليس مثلَه فى كلّ موضع فقد يُشْبِهُ الشىءُ الشىءَ من وَجْهٍ ولا يُشْبِهُهُ [٤٣ ب] من وُجوهٍ . فإنْ أُعْطِىَ بعضَ أحكامِهِ فللشَّبه الذى بينهما ، وإنْ مُنِعه فلِما فاته من تكامل الشَّبه . فتأمَّل هذا الموضع فإنه مُسْهِلٌ [٦] عليك كثيرا مما تَسْتَنْفِرُ به فى اللُّغة العربيّة . فإنّ أكثرَ مَنْ يتَسكَّع فيها إنما يلحقه ذلك لجهله بهذا الموضع .

وقد كان أبو علىّ يقول فى قول الراجز :

فهى تنُوشُ الحَوْضَ نَوشا من عَلا
نَوشاً به تَقْطَعُ أجْوازَ الفَلا

١ ، ١ ساقط من ظ ، ش ؛ وسقوطه أفسد المعنى .
٢ ، ٢ — ساقط من ظ ، ش ؛ وسقوطه أفسد المعنى .
٣ — ظ ، ش : فكتبهم .
٤ — صواب : ساقط من ظ ، ش .
٥ — ظ ، ش : فأما .
٦ — ظ ، ش : يسهل .

إنّ الألف في « علا » منقلبة عن الواو ، لأنّه من علَوْتُ . وإنّ الكلمة في موضع مبنيّ على الضمّ نحو : « قبْلُ ، وبعْدُ » ؛ لأنّه يريد : نَوْشاً من أعْلاه . فلمّا اقتُطِعَ المضافُ من المضاف إليه ، وجَبَ بناءُ الكلمة على الضمّ نحو : « قَبْلُ ، وبَعْدُ » فلمّا وقعتَ الواوُ مضمومة وقبلها فتحة قُلبت ألِفاً . وهذا مذهبٌ حَسَنٌ .

وكان أيضا يقول : إن « اللاءِ » ليس محذوفا من « اللائى » . قال[١] لأن هذه الأسماء في حكم الحروف غير مشتقّةٍ . قال : فـ« اللاء » مثل « شاءٍ » و « اللائى » بمنزلة « الجائى » وليس أنّ « اللاءِ » من « اللائى » بمنزلة « القاضِ » من « القاضِى » ، ولذلك مثّله بـ« شاءٍ » وهو بمنزلة « باب » .

ويدلُّ على أن هذه الأسماء بمنزلة الحروف قولهم في « ذا » اسم رجلٍ : « ذاءٌ » كما يقولون في « لا : لاءٌ » .

وسألتُ أبا علىّ عن قولهم « باءٌ ، وتاءٌ » فيمن مَدّ لمّا عطَف — فقلتُ له : أتقول[٢] إنّ الألِف منقلبةٌ ؟ فقال : نَعَمْ ، أحكُمُ عليها بأنها واوٌ في الأصل لأنها عينٌ والهمزةُ لامٌ بدَلٌ من ياءٍ ليكونَ من باب « طَوَيْتُ » .

فقلتُ له : كيفَ[٣] تجيزُ ذلك ونحن نَعلمُ أن هذه الألِفَ إنما[٤] هى الألِفُ المجهولةُ في « با ، وتا »[٥] قبل المَدّ ؟ فقال : لمّا صارت اسما قضينا لها بأحكام الأسماء. ألا ترَى أنّا لو سمّينا بـ« ضَرَبَ » لأعْرَبناه فقلنا : « جاءنى ضَرَبٌ » فنُعربُه وإن كان قبلَ التّسمية غيرَ مُعْرَبٍ ، فكذلك « با ، تا » إذا مُدّتْ قُضِىَ عليها بما يُقْضَى على الأسماء . فقيلَ له في الوقتِ : أفتَجْمَعُ على الكلمة إعلالين :

١ — قال : ساقط من ظ ، ش .
٢ — أتقول : ساقط من ظ ، ش .
٣ — كيف : ساقط من ظ ، ش .
٤ — إنما : ساقط من ظ ، ش .
٥ — ص (با ، تا) بدون واو .

إعلالَ العين . وإعلالَ اللام ؟ فقال : قد[1] جاء من هذا شيء صالح نحو : « ماءٍ . وشاءٍ » . فهذا قولُه .

وقد نصَّ أبو الحسن على أنَّ « الألِفَ »[2] من [١٤٤] ذوات الياءِ . وقول أبي عليّ أجرَى على القياس . وكذلك لو سمّيتَ رجُلا بـ « قاف » لقضيتَ بأنه من الواو . وهذا قياسُ قول سيبويه ، لأنه كانَ يرَى أنَّ الألفَ إذا جاءت في موضع العين — فأكثرُ ما تكونُ مِنَ الواو .

وهذا هو الصّحيح ، لأنّكَ إذا استقريْتَ اللّغةَ وجدتَها في أكثرِ الأمرِ هكذا ؛ ألا ترَى إلى « بابٍ ، ودارٍ ، وساقٍ ، وغارٍ ، وتاجٍ ، وصاعٍ » فهذا كلّه من الواو . والياءُ في هذا الموضع قليلة .

وسألتُ أبا عليّ فقلتُ له : هل يقولُ هذا سيبويه في الأسماء والأفعال جميعا ؟ أو في الأسماء خاصّةً ؟ فقال : لاأعرِفُ له نصّا على الأفعال ؛ ولهذا ما قال سيبويه : إنك لو نطقت بالفعل من « آءٍ » لقلت : « أُوْتُ » بمنزلة : « قُلْتُ »

فأما « ماءٍ » فلو سمّيتَ به رجُلا ، لقضيت بأنَّ ألِفَه من الياء — لأجل الإمالة فيه . وقياسُ قول أبي عليّ أن تكون من الواو . قال ذو الرُّمّة :

لايَنْعَشُ الطّرْفَ إلا ما تَخَوّنه داعٍ يُناديه باسم الماء مَبْغُومُ

وأنشدنا أبو عليّ للرّاجز :

يدْعو نَني بالماء ماءً أسْوَدا

قال : يريد أصبْتُ ماء أسود . قال : فالألف واللام في الماء زائدتان . لأنّ الأصوات لاتدخلها الألفُ واللام ؛ وليس هذا موضع هذا .

---

١ — قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ص : الباء ؛ وهو خطأ ؛ والصواب ما أثبتناه عن ظ ، ش بدليل قوله فيما يأتي (وهذا قياس قول سيبويه لأنه كان يرى أن الألف إذا جاءت في موضع العين فأكثر ما تكون من الواو) .

وقال سيبويه : إنك إذا [١] سميت رجلا [٢] بـ « علَى . ولدَى . وإلَى » لقلت : « علَوانِ . وإلَوانِ ، ولدَوانِ » فتثنيه بالواو . لأن الإمالة لا تحسنُ فيه [٣] .

فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول في قبيلها . ولم أرَ [٤] أحدًا من أصحابنا [٤] أشبعَ القولَ فيها هكذا . وهذا الموضعُ من لطيف التَّصريف ، وفيه ما هو أكثرُ من هذا ، ولكنَّ الكتابَ يطول به ولا يأتى على آخره .

فأمَّا الأسماء الأعجمية فى حكم الحروف فى امتناعها من التَّصريف والاشتقاق لأنها ليست من اللُّغة العربيَّة .

وإذا كان ضَرْبٌ من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق ، ولا يسوغُ فيه التَّصريفُ مع أنَّه عربيٌّ . فالأعجميُّ بالامتناع من هذا أولَى ، وهو به أحرَى ، لبُعد ما بين الأعجميَّة والعربيَّة . ألا ترَى أنك لا تجدُ لإبراهيمَ ولا [٥] لإسماعيلَ ونحوهما [٤٤ ب] اشتقاقا ولا تصريفا ، كما لا تجدُهما لِـ « قدْ . وهلْ . وبلْ » ، فالأمر فيهما واحد .

فأمَّا قولُ من يقولُ : إنَّ « إبليسَ » من [٦] قول الله [٦] تعالى « يُبلِسُ المُجرِمونَ » [٧] ومن قول الراجز :

---

١ — ص : لو .
٢ — رجلا : زيادة من ظ ، ش .
٣ — ظ ، ش : فيها .
٤ ، ٤ — ظ ، ش : أحد أصحابنا .
٥ — لا : ساقط من ظ ، ش .
٦ ، ٦ — ص : قوله .
٧ — الآية ١٢ من سورة الروم ٣٠ وهى « ويوم تقوم الساعة يبلس المجرمون » وأوردت النسخ الثلاث « يومئذ » قبل « يبلس » ، وهو خطأ .

ياصاحِ هل تعرِفُ رَسْماً مُكْرَسَا
قالَ نَعَمْ أعرِفُهُ وأبْلَسَا

فخطأٌ منه . لو كان « إبْلِيسُ » من هذا لكان عربياً ، لأنه مشتق ، ولوجب صرفُه ، لأنَّك لو سَمَّيت رجلا بـ« إجْفِيل » و« إخْرِيط » لصَرَفتَه ، لأنَّه لامانِعَ له من الصرفِ .

وكذلك أيضا لايجوزُ أن يكون « إدريس » من درست القرآن . ولامن درس المنزل ونحوهما ، ولا يكون « يعقوب » من العقبى ، ولامن العقاب ، ونحوهما[١] . لأنَّه[١] لو كان كذلك كان مشتقاً عربياً ولوجب صَرْفُه كما تصرف « يربوعا ، ويعسوبا » اسمى رجل . وإنّما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب ، ألا ترَى إلى قول النابغة :

نُبِّئْتُ أنَّ أبا قابوسَ أوْعَدَنِي ولا قرارَ على زَأْرٍ من الأسَدِ

فلو كان هذا من قَبَسْتُ النار لانصرف ، لأنه كان يكون بمنزلة « جارود » من الجرد ، و« عاقول » من العقل .

وإذا كان الأمرُ كذلك ، فليس لأحدٍ أن يقولَ إن « إبراهيمَ ، وإسماعيلَ » لهما مثال من الفعل ، كما لايمكنه ذلك فى « إنَّ ، وثُمَّ ، وقَدْ ، وسَوْفَ » وما أشْبَهَ ذلك . ولكنْ يُقال إنَّ هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب لكان مِنْ[٢] حكمِها كَيْتَ وكَيْتَ ، كما أنَّ « سَوْفَ ، وحتّى » لو سُمِّى بهما لكان من أمرهما كَيْتَ وكَيْتَ .

ولم يُرِد أبو عثمان بقوله : « إنَّ الألِفَ لاتكون فى الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة » أنها تكون كذلك فى جميع الأسماء ، وإنما أراد الأسماءَ العربيّةَ المتصرِّفة . وقد شرحتُ هذا فى أوّل الكتاب . وأراد جميع الأفعال لأنها متصرِّفة مشتقة من مصادرها .

---

١ ، ١ — زادت ظ ، ش فى هذا الموضع : ولا يكون من هذا ، ولا معنى له .
٢ — من : ساقط من ظ ، ش .

[الميم في أول الكلمة زائدة]

قال أبو عثمان : وأما الميم إذا كانت أولا فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء ، لأن الميم أولا نظيرة الهمزة .

قال أبو الفتح : يقول لافصل بين الميم والهمزة إذا وقعتا أولا ، فمتى وجب [١٤٥] في الهمزة أن تكون زائدة ووقعت [1] الميم موقعها فاقض بزيادتها .

[الميم في معد أصل وليست زائدة]

قال أبو عثمان : فأما مَعَدّ ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب : تَمَعْدَدَ . فإن قال قائل : فقد جاء مثل تَمَسْكَنَ ؟ فإن هذا غلط وليس بأصلٍ ، وقد قالوا : « تَمَدْرَعَ » ، والجيِّدة العربية « تَدَرَّعَ . وتَسَكَّنَ » وهو كلام أكثر العرب ، وأنشد أبو زيد :

رَبَّيْتُهُ حتَّى إذا تَمَعْدَدا
كانَ جزائي بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا

قال أبو الفتح : اعلم أنه إنما كان « مَعَدّ » من معنى « تَمَعْدَدَ » ، لأن « تَمَعْدَدَ » تكلَّم بكلام مَعَدّ : أي كبر وخطب . هكذا كان أبو عليّ يقول ، ومنه قول عُمَر [2] رضي الله عنه [2] « اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا » . قال أحمدُ بنُ يحيى : « تمعْددوا » : أي كونوا على خُلُق مَعَدّ . فإذا كانت الميمُ في تمعددَ فاءً فهي

---

١ – ظ ، ش : وقعت ، بدون واو عطف .

٢ ، ٢ – ظ ، ش : رحمه الله.

فى « معدّ » فاءٌ . قال : ولا تنظر إلى « تَمَسْكَنَ ، وتَمَدْرَعَ » فتقول : أحملُ « تمعددَ » على أنّه تمفعلَ بمنزلة « تمدْرَعَ » ، وأجعلُ « معدًّا » مَفْعَلاً لأنّ « تمدرَعَ » قليلة . والجيِّدة « تدرَّعَ ، وتسكّنَ » .

فأما قول العامّة : تَمَخْرَقَ ، فينبغى أنْ يكون لاأصل له . وإن [1] كان قد جاءَ عن العربِ فهو بمنزلة تمسكنَ فى الشذوذ . والجيِّدة : متخرِّق . لأنهم يقولون « تخرَّق فلانٌ بالمعروف » ولم نسمعهم يقولون « مخرَقَ » وإنما [2] هو من الخِرْقِ وهو الكريمُ من الرجالِ ، إلا أن بعض أصحابنا قد حكى « مَخْرَقَ » وليس بالقوىّ . فأما [3] ما أنشده من قوله :

كان جزائى بالعصا أنْ أُجْلَدَا

ففيه نظر . وذلك أن معناه : كان جزائى أن أُجْلَدَ بالعصا . فإنْ قدّمه على هذا التقدير فخطأٌ ؛ لأنّ الباء فى صلةِ أنْ ، ومحالٌ تقديمُ شىءٍ من الصّلةِ على الموصول . ولكنّه جعل الباءَ تبيينا . ونظيرُهُ قولُ الشاعر : أنشده أبو العباس .

تقول وصكّت صدرَها بيمينِها أبَعْلِىَ هذا بالرَّحَى المتقاعسُ

معناه : المتقاعس بالرَّحى ، ولكنّ الباء إذا قُدِّمت فهى تبيين . ولو كانتْ من الصلة لمَا جازَ تقديمُها [4] على الألِف واللامِ من المتقاعس . ولكنّها تُفيدُ ما تُفيدُ إذا كانت فى الصلة . وأنشدَ أبو العباس أيضا : [٤٥ ب] .

وإنى امرؤٌ من عُصبة خِنْدِفيّة أبَتْ للأعادى أنْ تذِلَّ رقابُها

معناه : أبَتْ أن تذِلَّ رقابُها للأعادى . فلو كانت اللامُ من الصلةِ لمَا جاز البيتُ لبُطْلان جواز تقدُّم الصلة أو شىءٍ منها على الموصول . وقال الله تعالى :

---

١ — ظ ، ش : أو إن .

٢ ، ٣ — ظ ، ش : فإنما ، فى الموضعين .

٤ — ظ ، ش : يقدمها .

وهو أصدَقُ قيلا : « وكانوا فيه مِنَ الزَّاهِدِين »[١] معناه[٢] : من الزّاهدين فيه . « إنى لعَمَلِكم مِنَ القالِين »[٣] معناه من القالين لِعَمَلِكم . و « إنى لكما لَمِنَ الناصحين[٤] » معناه : مِنَ الناصحين لكما . ولكنّه لَمَّا قدَّمَه جعلَه تبيينا وأخرَجَه عن الصلة .

ومعنى التبيين : أنْ تُعَلِّقَه بما يدلُّ عليه معنى الكلام ولا تقدِّرُه في الصِّلَة ؛ لأنَّ معنى : كان جزائى بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا : جَلْدِى بالعصا . ومعنى :

أبَتْ للأعادى أنْ تَذِلَّ رِقابُها

لاتَذِلُّ رِقابُها للأعادِى . وكذلك[٥] الباقى كلُّه لايمتنع أنْ تقدِّر فيه مثل[٦] هذا التقدير . فإذا[٧] فعلتَ هذا ، سلِمَ لك اللفظُ والمعنى . ولم تُقَدِّمْ شيئا عن موضعه الذى هو أخصُّ به ، ولا يجوزُ زوَالُه عَنْه .

وليس يمتنع[٨] أن يكونَ تفسيرُ المعنى مخالفا لتقدير الإعراب ؛ ألا ترَى أن .. فى قولهم : « أهلَكَ والليلَ » الحَقْ بأهلِكَ قَبْلَ الليْلِ وإنما تقديرُه فى الإعراب : الحَقْ أهلَك وسابقِ الليلَ . وكذلك[٩] أيضا يكونُ معنى الكلام : « كان جزائى أن أُجْلَدَ بالعصا » . وتقديره فى الإعراب غير ذلك .

وسيبويه كثيرا ما يمثّلُ فى كتابه على المعنى فيتخيّلُ من لاخِبْرَةَ له : أنّه قد

---

١ — من الآية ٢٠ من سورة يوسف ١٢ .

٢ — ظ ، ش : أى .

٣ — من الآية ١٦٨ من الشعراء ٢٦ ، وقد صدرت النسخ الثلاث النص بالواو فقالت : وإنى ، خطأ

٤ — من الآية ٢١ سورة الأعراف ٧ .

٥ — ظ ، ش : فكذلك ، بالفاء .

٦ — مثل : ساقط من ظ ، ش .

٧ — ظ ،ش : وإذا ، بالواو .

٨ — ظ ، ش : بممتنع .

٩ — ظ ، ش : فكذلك .

جاءَ بتقدير الإعرابِ فيَحْمِلُهُ في الإعراب عليه وهو لايَدْرِى فيكونُ مُخْطئا وعنده أنَّه مصيبٌ . فإذا نُوزِعَ في ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره .

وإذا تفطَّنْت لهذا في (الكتاب) وجدته كثيرا . وأكثر ما يستعمِلُه في المنصوبات في صدر الكتاب ؛ لأنه موضع مشكل وقلَّما يُهتَدَى له .

[الميم في معزى أصل]

قال أبو عثمان : والمِعْزَى أصله أعجميّ ولكن قد أُعرب وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف فقالوا : مَعَزٌ .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخَل [1] عليها الألِفُ واللامُ [٤٦ ا] قد أعرَبَتْها العربُ واستعملتها استعمالَ أسمائها العربيَّة . وذلك أنها تمكنَّت عندهم ؛ لأنها أسماء الأجناسِ وهى الأوّل وتدخل عليها الألِفُ واللام . فجرَتْ لذلك مَجْرَى رجُلٍ وفرَسٍ . ولذلك [2] لم يمنَعْها من الصَّرْف إلاَّ [3] ما يمْنَعُ العربيَّ ؛ لأنها قد جرَت مَجْراه ، نحو : ديباجٍ ، وفِرِنْدٍ ، وزَنْجَبيلٍ ، ولجامٍ وما كان مثلَها .

فلو سَمَّيت رجلا بديباجٍ أو فِرِنْدٍ لصرفْته [4] ؛ لأن العجمة فيه غيرُ مُعْتَدّ بها فجرَت لذلك مَجْرَى زَيْدٍ وعمرٍو وبكرٍ في أنها منقولةٌ من أسماءِ الأجناس . قال أبو عليّ : ويدُلُّ على أنهم قد أجرَوْها مُجْرَى العربيِّ : أنهم قد اشتقُّوا منها كما يشتقون من العربيّ . قال رؤْبة :

---

١ – ظ ، ش : تدخل .
٢ – ظ ، ش : فلذلك .
٣ – إلا : زيادة من ظ ، ش .
٤ – ظ ، ش : صرفته .

هل يُنْجِيَنِّى حَلِفٌ سِخْتِيتُ
أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبْرِيتُ

قال : فسِخْتِيتٌ : من السَّخْتِ [١] وهو الشَّديد بمنزلة زِحْلِيلٍ من زَحَلَ . فأما الأعجميَّةُ التى لايجُوزُ دخولُ الألِف واللام عليها نحو : إبراهيم وإسمعيل ، فإنها تباعدتْ من كلامهم فثَقُلَتْ فَمُنِعتِ الصرفَ فى المعرفة . « ومِعِزًى » اسمٌ نكِرةٌ فلذلك جرَى مجْرَى العربى عندهم حتّى قالوا فيه « مَعَزٌ » .

فهذا معنى قول أبى عثمان : ولكنْ قد أُعْرِب ؛ ألا ترَى إلى اشتقاقِهم منه « مَعَزٌ » وإدخالِهم عليه الألِف واللامَ وإلحاقِهم إيّاهُ بهجْرَعٍ ؟ .

[زيادة الألف والنون فى آخر الكلمة]

قال أبو عثمان : وكل ما وجدتَ فى آخره ألفا ونونا مما لم يُشْتَقّ منه مايذهب فيه فهى زائدة .

قال أبو الفتح : يقول : إذا وجدتَ كلمةً فى صدرها ثلاثةُ أحرُفٍ من الأصْلِ ، وفى آخرِها ألِفٌ ونونٌ ، فاقضِ بزيادة الألِف والنون وإن لم تعرف الاشتقاق ، لكثْرةِ ما جاءتا زائدتين فِيما عُرِفَ اشتقاقُه نحو : « سِرْحانٍ ، وسَعْدانٍ » .

وليس يريد أنّكَ كلّما وجَدْتَ اسما فى آخره ألِفٌ ونونٌ قضيتَ بزيادتهما . هذا خطأ ؛ ألا ترَى أنّ النونَ فى فَدّانٍ ، وعِنانٍ ، وسِنانٍ : لامٌ وليست زائدة . وكذلك إن كانت الكلمة مكرّرة ، حكمْتَ بأنّ النونَ غيرُ زائدة ؛ لأنّه لو جاء فى كلامهم [٤٦ ب] نحو : « جَنْجانٍ ، وقَنْقانٍ » ، لكان قياسُه أن يكون بمنزلة :

---

١ — ظ ، ش : سخت .

«خَضْخاضٍ، وقَمْقامٍ». ولا تجعل النونَ زائدةً؛ لأنّك لو فعلت ذلك للزمك أن تجعل «جَنْجانا» من باب سَلِسٍ وقَلِقٍ من ذوات الثلاثة، كأنه في التقدير «جَنْجٌ، وقَنْقٌ» ثم زيدت الألِفُ والنون. وهذا بعيد؛ لأن باب «قَلْقَلْتُ، وصَلْصَلْتُ» أكثرُ من باب «سَلِسَ، وقَلِقَ».

وكذلك لو جاء شيء نحو: «رُمَّانٍ، ومُرَّانٍ» لم تقضِ بزيادة النون إلا بثَبَت، لأنّه يجوزُ أن تكون النونُ أصلا، وإن قضيتَ بزيادةِ نونِه بغيرِ ثَبَتٍ فهو وَجْه. ألا ترى أنّ في الحديث: «أنّ قوما من العرب أتَوْا رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم فقال لهم: مَنْ أنتم؟ فقالوا[1] نحن بنو غَيَّان. فقال لهم: بَلْ أنتم بنو رَشْدان» أفلا تراه عليه السلام كيف تكرَّه لهم هذا الاسم؛ لأنّه جعلَه من الغَيِّ. يدلُّ على ذلك قوله: «بل أنتم بنو رشدان»؛ لأنّ الرُّشْدَ ضِدُّ الغيِّ.

فقد دلّ هذا من مذاهب العرب على أنّه إذا جاءك مضاعَفٌ في آخره ألِفٌ ونونٌ نحو: «رُمَّانٍ، وعِدّانٍ، وإبَّانٍ» فسبيلك[2] أن تحكُمَ فيه[3] بزيادةِ النون.

فأما مُرّانٌ، فحكى سيبويه فيه[4] عن الخليل أنّ النونَ فيه من الأصل، وذهب إلى أن اشتقاقه من المَرَانةِ وهي اللِّينُ. فجرى عنده مجرى حُمَّاض من الحموضة.

فما كان من هذا النحو يُحتاجُ فيه إلى الاشتقاق ولا يُقضَى عليه[5] بشيءٍ إلا بثَبَت.

فأما ما كان من باب «سِرْحانٍ. وسَعْدانٍ» مما تحصّل في صدره ثلاثةُ أحرفٍ من الأصلِ. فاحكُم بزيادة النون من آخرِه حتّى تقوم دلالة على أنها من الأصل.

---

١ — ظ، ش: قالوا.

٢ — ظ، ش: فسبيله.

٣، ٤ — فيه: ساقط من ظ، ش في الموضعين.

٥ — ظ، ش: عليها.

فأما ما قامت عليه دلالةٌ : فـ « دِهْقانٌ » نونُه لامٌ ؛ لأنهم قد [١] قالوا : « تَدَهْقَنَ » « وشَيْطانٌ » لأنهم قد [٢] قالوا : « تَشَيْطَنَ » وليس في كلامهم « تَفَعْلَنَ » فالنون فيه لام . فأما « تَدَهْقَ . وتَشَيْطَ » فليس في قوة « تَدَهْقَنَ . وتَشَيْطَنَ » هكذا قال أبو عليٌّ . وإنما دفْعُه من طريق الرِّواية . فيُسَلَّمُ [٣] له .

فأما [٤] دُكَّانٌ : فله اشتقاقان . قالوا « دَكَنْتُ الشَّيْءَ أدْكُنُه دَكْناً » : إذا نَضَدتَ بعْضه فوقَ [١٤٧] بعضٍ . و « دكَّنْتُه تدكينا » حكى ذلك ابنُ دريد قال : ومنه اشتقاق الدُّكان . قال [٥] وهو عربيٌّ صحيح . قال : وسمعتُ أبا عثمان الأُشْنانْدانِيَّ يقول : قال الأخفش :

الدُّكان مشتقٌّ من قولهم : « أكَمَةٌ دَكَّاءُ » إذا كانت مُنبسطة . و « ناقةٌ دَكَّاءُ » إذا افترش سنامُها في ظهرها . كما اشتقوا عثمانَ من العَثْم . فالنون على هذا القول في دكَّان زائدةٌ وهي في القول الأوَّل أصل [٦] .

فهذا تفصيل ما أجمَلَه أبو عثمان في هذا الفصل وقد تعجرفَ فيه . ولكنه كان يخاطب به [٧] من يثق بفهمه ومعرفته .

[مواضع زيادة النون حشوا]

قال أبو عثمان : وكلَّما وجدتَ النونَ في مثالٍ لايكون للأُصولِ . فاجْعلها زائدةً نحو : « كَنَهْبُل » لأنه ليس في الكلام مثل « سَفَرْجُل » وكذلك « قَرَنْفُل » النونُ فيه زائدة ، ومثل ذلك : « جُنْدَب . وعُنْصَر . وقُنْبَر » لأنه

---

١ ، ٢ — قد : ساقط من ش في الموضعين .

٣ — ظ ، ش : يسلم .

٤ — ظ ، ش : وأما .

٥ — قال : ساقط من ظ ، ش .

٦ — ظ ، ش : صحيح .

٧ — به : زيادة من ظ ، ش .

ليس فى الكلام مثلُ [١] « جُعْفَرٍ » فهذا بمنزلة ما اشتققت منه ما تذهبُ فيه النون .

قال أبو الفتح : قولُه : فاجعلها زائدةً ؛ يقول : احكُمْ بهذا من طريقِ القياسِ لا مِن قِبَلِ السَّماع ، فإن انْضاف إلى القياس السماعُ فما لا نهاية وراءَه . فمثالُ « كَنَهْبُلٍ : فَنَعْلُلٍ » لأنه ليس فى الأصول مثلُ « سَفَرْجُلٍ » فمِنْ ها [٢] هنا قُضِيَ بزيادتها . ولو كانت الباءُ من كَنَهْبُلٍ مفتوحةً لكانت النونُ أصلاً ؛ لأنّه لمّا انفتح رابعُه صار كسفرْجَل .

وهذا إنما يُقْضَى به على النون إذا كانت مع أرْبعَة أحْرُفٍ ولم تكن ثالثةً ساكنةً ، فإن كانت ثالثةً ساكنةً والكلمة على خمسة أحرُفٍ قُضِيَ بزيادتها . وإن كانت الكلمةُ على مثال الأُصول ، وذلك نحو « جَحَنْفَل » تجعل النونَ فيه زائدة لأنها ثالثةٌ ساكنةٌ ، فهذا وجه .

وفيه وجهٌ آخَرُ : وهو أنّه الكثير بمعنى الجَحْفَل وهو الجَيْشُ الكثيرُ ، ولو لم نعلم أنّه بمعنى الجَحْفَل لكان القياس أن يكون نونُه زائدةً لِمَا ذكرتُ لك .

فأما قَرَنْفُلٌ : فيَنْضَمُّ [٣] إلى أنه ليس على مثال الأُصول أنّ نونه ثالثةٌ ساكنة فقد وضَح أمرُه فى زيادةِ نونه من وجهين .

وإذا كان الأمرُ كذلك فقد كان القياس فى « عَنْتَرِيسٍ » : أن تكون [٤٧ ب] نونُه أصلا ، لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَلِيقٍ ، ولكن القياس أوْجَبَ زيادتها لأنها عند سيبويه من العَتْرَسة وهى الشدَّة ؛ والعَنْتَرِيس : هى الناقةُ الشديدةُ ، فمِنْ هنا كانت زائدة .

فإن قال قائل [٤] : ولِمَ صارت النونُ إذا وقعت ثالثة ساكنة فى كلمة على خمسةِ أحرفٍ استحقتِ الزيادة ؟ .

---

١ — مثل : زيادة من ظ .

٢ — ها زيادة عن ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : فيضم .

٤ — ظ ، ش : قيل .

قيل : لأنها وقعتْ موقعا تكثُرُ فيه الألِفُ والواو والياء الزوائد نحو ألف الجمع فى مَفاعل ، وياءِ التحقير فى مُفَيْعِل . وكذلك [١] « عُذافر ، وسَمَيْدَع ، وفَدَوْكَس » .

فلمّا وقعت موقعا تكثُرُ فيه حروفُ اللين الزائدة وهى فى الأصل من حروفِ الزيادة [٢] قُضِيَ بزيادتها مع كثرة ما يَضِحُ من [٣] أمرها بالاشتقاق أنها زائدة .

ولو جاء شىء مثل « خزَنْزَنٍ ، وفدَنْدَنٍ » ، جاز فيه عندى أمران : أحدهما : أن تكون نونُه الثالثةُ زائدة وتجعلَ الزايَيْنِ والدالين عَيْنَيْنِ مكرَّرين وتجعله من باب « هجَنْجَلٍ ،وعقَنْقَلٍ ،وسَجَنْجَلٍ » فيكون فَعَنْعَلاً . والآخرَ: أن يكون الحرفان الرابع والخامس مكرّرين بمنزلة تكرير [٤] حاء [٥] صَمَحْمَحٍ ، وكاف [٦] دَمَكْمَكٍ ، فتكون النون أصلا لأنها لام [٧] بمنزلة حاء صَمَحْمَحٍ ، وكافِ دَمَكْمَكٍ الأُولَيَيْنِ ، فيكون فَعَلْعَلا . والأمران عندى معتدلان . وإنما اعتدلا ، لأنَّ بإزاء كثرة باب صَمَحْمَحٍ ، ودَمَكْمَكٍ وزيادته على باب « عقَنْقَلٍ . وعصنْصَرٍ » أن النون ثالثة ساكنة ، والكلمة خمسة أحرف . فقام أحد السببين بإزاء الآخر . وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب ، فإن جاء الاشتقاق بشىء عُمِل عليه وتُرِكَ القياسُ .

وقولُه : وكذلك « جُنْدَب ، وعُنْصَر ، وقُنْبَر » يقول : إنَّكَ إنما جعلتَ النونَ فى كَنَهْبُل زائدة ؛ لأنه ليس فى الأسماء مثل « سفَرْجُل » فيلزم من هذا

---

١ – ظ ، ش : وذلك .
٢ – زادت ظ ، ش فى هذا الموضع لفظ : الزيادة .
٣ – من : ساقط من ظ ، ش .
٤ – تكرير : ساقط من ش .
٥ – حاء : زيادة عن ظ ، ش .
٦ – كاف : زيادة عن ظ ، ش .
٧ – لام : ساقط من ظ ، ش .

أن تكونَ النونُ فى « جُنْدَب » زائدة ؛ لأنه ليس فى الكلام مثلُ « جُعْفَرٍ » . فهذا على مذهب سيبويه ؛ لأنه ليس عنده أنَّ فى الأُصول مثالَ [١٤٨] « فُعْلَلٍ » . فأما أبو الحسن ، فقال أبو علىّ : إنَّ قياس قوله أنْ تكون النونُ فى « جُنْدَب » وبابه مِنَ الأصل حتى تقوم دلالةٌ على زيادتها ؛ لأنه قد حَكَى عنهم « جُخْدَب » بفتح الدال وقد ذكرتُ هذا فيما مضى مِنَ الكتاب .

قال : ولا حجة له فى قولهم « جُؤْذَر » ؛ لأنَّه أعجمىّ . فإنْ كان الجُنْدَبُ من الجَدْب — لأنَّه مما يصحَبُهُ — فالنون فيه زائدة غيرُ مُلْحِقة على مذهب سيبويه . وهى زائدة مُلْحِقَة على مذهب أبى الحسن .

وأما عُنْصَر : فيجوز عِندى أن يكون من عَصَرْتُ الشىءَ ؛ لأن العُنْصُر هو أصل الشىء ، وإذا عُصِرَ الشىءُ فكأنَّه يرجع إلى أصله وجوهرِه بما يلحَقُه من شدَّة العصرِ . ومثلُ هذا قولهم فى التَّهَدُّد بالشَّرّ : « والله لأَرُدَّنَّكَ إلى أُصْلُك » أو لأن الإنسان [١] من عصارةِ أبيه .

فهذا من طريق الاشتقاق . والقياس أيضا يُوجبُ زيادتها بغير اشتقاق .

وأما قُنْبَر : فينضاف فيه إلى القياس : أنهم قد قالوا فيه « قُبَّر » والمعنى واحد . قال الراجز :

يا لكِ مِنْ قُبَّرةٍ بمَعْمَرِ
خلا لكِ الجوُّ فبيضى واصْفِرى

وقوله : « فهذا بمنزلة ما اشتققت منه ما تذهب فيه النون » .

يقول : إن لم يوجد فى الأصولِ بناءُ « سَفَرْجَلٍ وجُعْفَرٍ » [فهذا] [٢] بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون .

---

١ — ظ ، ش : كأنه .

٢ — فهذا : لم يرد فى النسخ الثلاث ، والمقام يقتضيه فزدناه من عندنا قياسا على قول المتن المشروح .

[زيادة التاء آخرا]

قال أبو عثمان : والتاء تُزَادُ في : مَلَكوتٍ . وجَبَرُوتٍ . وعَنْكَبوتٍ : وتَرْنَمُوتٍ .

قال أبو الفتح : « أما مَلَكوتٌ » : فمن الملك . « وجَبَرُوتٌ » من التَّجَبُّر . فالتاء فيهما زائدة ، ومثالهما « فَعَلُوت » . ونظيرهما : « رَغَبُوتٌ . ورَحَمُوتٌ » . وقد قالوا : « رَغَبُوتَى . ورَحَمُوتَى » ومثالهما « فَعَلُوتَى » .

فأما قولُ لبيدٍ :

بأحِزَّةِ الثَّلَبُوتِ يَرْبأُ فَوْقَها   قَفْرَ المَرَاقِبِ خوفُها آرامُها

فقياسُ التاء أن تكون فيه أصلا ؛ لأنها في موضع السين من قَرَبُوسٍ . وقَرْقُوسٍ .

فإن[١] قلت : أَحمِلُه على باب « جَبَرُوت . ومَلَكوتٍ . ورَغَبوتٍ . ورَحَموتٍ » وما أشبه ذلك لكثرته ؟ فهو قولٌ وليسَ بالقوىّ .

وأما « عنكبوت » : فيدلّ على زيادة تائه – قولهم في معناه : العَنْكَب . والعنكباء

وأما « تَرْنَمُوت » : فيدلُّ على [٤٨ ب] زيادة تائه أيضا[٢] أنَّه بمعنى التَّرَنُّم . قال الراجز :

تُجاوِبُ القوسَ بِتَرْنَمُوتِها

أي بترنمها[٣] . ويروى : تجاوب الصوت[٣] . ومثال عنكبوتٍ : فَعْلَلُوتٌ . ومثال تَرْنَمُوتٍ : تَفْعَلُوتٌ .

---

١ – ظ ، ش : وإن .

٢ – أيضا : زيادة من ظ ، ش .

٣ ، ٣ – في الهامش الأعلى من ص فوق « القوس » من البيت : (في نسخة الصوت) .

[زيادة الياء والألف فى يهيرى]

قال أبو عثمان : « ويَهْيَرَّى » الألف للتأنيث والياء التى فى أوّله زائدة ؛ لأنهم قالوا « يَهْيَرٌ » فخفّفوا [١] .

قال أبو الفتح : وجهُ الاستدلالِ فى هذا أنهم قد [٢] قالوا : يهْيَرٌ بمعنى يَهْيَرَّى . فيَهْيَرٌ : يَفْعَلٌ . وليس يخلو من أن يكون « يفْعَلاً » ، أو فَعْيَلاً ، أو فَعْلَلاً » .

فلا يجوزُ أن يكون فَعْيَلاً ؛ لأنه ليس فى الكلام فَعْيَل ، إنما هو مكسور [٣] الفاء نحو « حِذْيَم ، وعِثْيَر » .

ولا يجوز أيضا أن يكون فَعْلَلاً لأنَّ الياءَ لاتكون أصلا فى ذوات الأربعة على هذه الصفة .

فإن قلت : أجعله مكرّرا من باب « يَهْيَاهٍ » فمحال ؛ لأن اللامين فى يهْيَاهٍ بلفظ الفاء والعين ، بمنزلة « صَلْصَلَ ، وقَلْقَلَ » . وكذلك « الوَحْوَحة ، والوَزْوَزَة » الحرفان الأوّلان بلفظ الآخرين ، وليس كذلك « يَهْيَرٌ » لاختلاف الراء والهاء . ولو كان « يَهْيَهٌ » ، لكان ذلك [٤] كذلك لعمرى ! فأمّا على هذا اللفظِ فلا .

ولا يجوز أن يكون « يَهْيَرٌ » فَعْلَلاً أيضا على أنْ تجعلَه من باب « زَهْزَقَ ، ودَهْدَقَ » وتقول : اختلف الثانى والرابع كما اختلفا فى « زَهْزَقَ ، ودَهْدَقَ » لأنّا لم نرَ الياءَ ولا الواوَ جاءتا أصلين فيما اتّفق أوّلُه وثالثُه واختلفَ ثانيه ورابعُه

---

١ — ص ، هامش ظ : فحققوا . وظ ، ش : فخففوه .

٢ — ظ ، ش : إذا .

٣ — ظ ، ش : مكسورة .

٤ — ذلك : من زيادة ظ ، ش .

نحو باب «زَهْزَقَ» كما جاءتا أصلين فى باب «صَلْصَلَ، وقَلْقَلَ» نحو «وَحْوَحَ، ووَزْوَزَ، ووَيَهْياه، ويَلْيَلٍ» فإذا [١] لم يجز أن يكون يَهْيَرٌّ: فَعْلَلا، ولا فَعْيَلا بقى أن يكون يَفْعَلا بمنزلة «يَرْمَعٍ، ويَعْمَلَةٍ». وإذا كانت الياءُ زائدة فى «يَهْيَرٍ» وهو بمعنى «يَهْيَرَّى» كانت الياء أيضا فى يَهْيَرَّى زائدة؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان.

فهذا وجه استدلاله؛ وفيه غموض ولم يفصح به. وقد قالوا: يَهْيَرٌّ فتثقل الراء، قال الراجز:

أشْبَعْتُ راعىَّ من اليَهْيَرِّ
فظلَّ [٢] يَبْكى حَبَطاً بِشَرِّ
خلفَ استِه مثلُ نَقيقِ الهِرِّ

وقد أنشد أيضا:

أشْبَعْتُ راعىَّ من اليَهْيَرَّى

بالألف

[الميم فى مهدد أصل]

قال أبو عثمان: [١٤٩] «ومَهْدَدٌ» الميم فيه أصل، لأنها لو كانت زائدة لكانت مَهَدّاً [٣]؛ لأن مَفْعَلاً من المضاعف يجىء مُدغما نحو «مَرَدٍّ، ومَسَدٍّ».

قال أبو الفتح: يقول: فظهور الدالين يدلُّ على أنه فَعْلَلٌ بمنزلة «قَرْدَدٍ».

فإن قال قائل: فقد قالوا «مَحْبَبٌ». فبيِّنوا وهو مَفْعَلٌ؛ لأنه من الحُبِّ، فما تُنكر أن يكونَ «مَهْدَدٌ» أيضا مَفْعَلاً من الهَدِّ؟.

---

١ — ظ، ش: وإذا.
٢ — ش: وظل.
٣ — ص، ظ: مهدٌّ، بالحكاية.

قيل « مُحْبَبٌ » شاذٌّ لايُقاس عليه ، وقياسه مُحَبٌّ كمُدٍّ . ومَسَدٍّ . ولكن الأسماء الأعلام قد تُغَـيَّر كثيرا عمَّا[١] عليه غيرُها مما ليس علمًا نحو قولهم : « رجاء ابن حَيْوَة ، و« تُهْلُلَ » ومَزْيَدٌ » ، ومَكْوَزَة ، ومعديكرب ، ومَوْهَبٌ ، ومَوْظَبٌ ، ومَوْرَقٌ » وغير ذلك . وقياس حَيْوَةَ : حَيَّةٌ . و« تُهْلُلٌ » : تَهَلٌّ ، ومَزْيَدٌ : مَزَادٌ . ومَكْوَزَةُ : مكازةٌ ، ومَعْديكرب : مَعْدَى كرب ؛ لأن ما اعتلَّ لامُه لم يبن منه مَفْعِل بكسر العين . إنما يجيء مفتوح العين نحو المَشْتَى والمَغْزَى والمَحْيا والمَرْمَى . ولايقولون : المَشْتِى . ولا المَغْزِى ونحوهما .

وقياس « مَوْهَبٍ ، ومَوْرَقٍ ، ومَوْظَبٍ : مَوْهِبٌ ، ومَوْرِقٌ ، ومَوْظِبٌ » ؛ لأن ما كانت فاؤه واوا – بابُه أن يجيء على مَفْعِل بكسر العين لافتحها نحو « مَوْضِع ، ومَوْعِد » . وحكى الكوفيون « موضَع » بفتح الضاد وأحرُفا أُخَرَ وهو شاذٌّ .

فلمَّا كانت الأعلام قد تُغَـيَّر كثيرا عما عليه أكثرُ الأسماء ، وكان « مُحْبَبٌ » علَمًا ، جاز[٢] فيه إظهار التضعيف كما جاز فى غير[٣] ما ذكرنا .

فإن قال قائل : فإن « مَهْدَدًا » اسم[٤] علم ، وهو اسم امرأة . قال الأعشى :

وما ذاك من عشقِ النساءِ[٥] وإنما تَناسَيْتُ قبلَ اليومِ خُلَّةَ مَهْدَدَا[٦]

فما تنكر أن يكون مَهْدَدٌ ، مثل : مُحْبَبٍ ، إذ هو علَمٌ مثله فيكون حينئذ مَفْعَلًا . قيل : إنما قلنا فى مُحْبَبٍ إنه مَفْعَلٌ ؛ لأنه من الحبِّ لاغير[٧] . وهذا

---

١ – ظ ، ش : كما .

٢ – ظ ، ش : كان ،

٣ – ص ، ظ : غيره .

٤ – ظ ، ش : أيضا : بدل : اسم .

٥ – وما ذاك من عشق النساء : ساقط من ظ ، ش .

٦ – خلة مهددا : ضائع من ص فى التصوير .

٧ – لاغير : زيادة من ظ ، ش . وفوق : « الحب » فى ص علامة تدل على أن « لاغير » مستدرك فى الهامش ، غير أنه لم يظهر فى التصوير .

كتسميتهم حبيبا ومحبوبا ونحوهما. وليس فى «مَهْدَد» ما يدلُّ على أنه من الحَدِّ دون المَهْد فيُقْضَى بأنه مَفْعَلٌ. ولا يُترَك الظاهر إلى غيره إلا بدليل، ولا دليلَ هنا، بل إظهارهم الدالين يدلُّ على أنه فَعْلَلٌ. فيكون اشتقاق هذا الاسم من المِهادِ. ومَهَّدْتُ الشىء؛ كأنَّ المرأة سُمِّيت بذلك لأنها مُمَهِّدَةُ المودَّة، وطيِّبَةُ الأخلاق. فيكون قريبا من تسميتهم إيَّاها بسَعْدَةَ من المساعدة. ومُطيع من الطاعة. ووِصالَ من المواصلة. فهذا أشبهُ، مع إظهار الدال من أن يكون من الحدّ ولا أعرِفُ فى الكلام تصريف «مَحْبَبٍ»[١] [٤٩ ب] فيكون مَحْبَبٌ فَعْلَلا منه.

فإن قلت: ولِمَ جازَ فى الأعلام هذا التغييرُ كلُّه؟

قيل: لأنها كثيرة[٢] الاستعمال، معروفةُ المواضع[٣]، والشىءُ إذا كثُر استعماله، وعُرِف موضعُه، جاز فيه من التغيير مالايجوزُ فى غيره، نحو: «لاأدْرِ، ولم يكُ[٤]، ولاتُبَلْ» وغير ذلك. وليس كذلك ما كان مجهولا قليل الاستعمال.

ولمَّا غُيِّرت الأعلامُ فى ذواتها، جاز أن تغيَّر فى إعرابها. فمن هنا جاز فى الحكاية «مَنْ زَيْدًا، ومَنْ زَيْدٍ؟» ولم يجز ذلك فى الرجل والغلام ونحوهما[٥] ممَّا ليس بعلَم[٦].

هكذا قال أبو علىٍّ وهو الصواب.

---

١ – كتب «محب» فى ص مفرق الأحرف هكذا: م ح ب.

٢ – ظ: كثرة، وهو خطأ.

٣ – ظ، ش: الموضع.

٤ – – ص وهامش ظ: يك. وظ، ش: أك.

٥ – ظ: ونحوها: بضمير المفردة المؤنثة، وخطؤه واضح.

٦ – ظ، ش: علما.

[الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة]

قال أبو عثمان : واعلم أنّ الزوائد[1] لاتلحق أوّل بنات الأربعة إلا الأسماء من أفعالهن ، نحو : « مُدَحْرَج ، ومُدَحْرِج » .

قال أبو الفتح : إنما لم تَلْحَق الزوائدُ بنات الأربعة ، من أوائلهنّ إلا ما كان جاريا على « فِعْلٍ » لقلّة الزوائد فى بنات الأربعة أصلا ، لأنّه ليس لها تصرُّفُ ذوات الثّلاثة وكثرتُها .

ولمّا كانت ذواتُ الثلاثةِ مع تصرُّفها لم يجئْ فيها ما اجتمع فى أوّله زائدانِ إلا حرفانِ ، وهما « اِنْقَحْلٌ ، واِنْزَهْوٌ » لأنّ أوّل الكلمة لاتتمكّنُ فيه الزيادة إلاما كان جاريا على فعْلٍ نحو « مُنْطَلِق ، ومُسْتَخْرِج » رُفِضَت ، الزّيادة فى أوّل بنات الأربعة أصْلا إلاّ ما كان جاريا على فعْلٍ نحو : « مُدَحْرِج » . وإنما كان ذلك فى الأفعال وما جرَى عليها من الأسماء سائغا ؛ لأنها فى الزِّيادة أسوغ ، وإليها أقربُ .

ويدلُّ[2] على أنّ أوّل الكلمة لا تليقُ به الزّيادةُ كما تليقُ بوسطهِ وآخره : امتناعُهم من زيادة الواوِ أوّلا . وزيادة الواوَيْن فى نحو : « عَطَوّدٍ ، وكَرَوّسٍ ، واخْرَوّط ، واعْلَوّط » . وإذا كان الأمرِ كذلك فيجبُ أن تكون الهمزة فى : « اصْطَبْلٍ » أصلا ، وتكون الكلمة خُماسية ؛ لأن الكلمة لم تجْرِ على فِعْلٍ . وهذا قولُ سيبويهِ وأبي الحسن ، .

وكذلك كانَ يقولُ فى همزة « إبراهيمَ ، وإسماعيلَ » وما كان نحوهما ممّا اجتمع

---

١ – ظ : الزائد ، وهو خطأ .

٢ – ظ ، ش : ويدلك .

فيه أربعة أحرفٍ من الأصُولِ سوى الهمزة : إن الهمزةَ فى أوّله أصلٌ ، بخلاف ما يذهب إليه الكوفيُّون وهو القياس .

[الياء فى يستعور أصل]

قال أبو عثمان : فأمّا مثل : « يَسْتَعُورٍ » فهو بمنزلة « عَضْرَفُوطٍ » ؛ لأنّ الياءَ من نفْس الحرف لِمَا ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح [١٥٠] : قولُه : لِما ذكرت لك : يُريدُ : لأنّ الزّوائد لاتَلْحقُ بنات الأربعةِ من أوائلها إلا الأسماءَ من أفعالهنّ . وقد مضى هذا .

و « يَسْتَعُورٌ » ليس بجارٍ على فِعْلٍ . وليسَ لقائلٍ أنْ يقول : إنّ السِّينَ والتّاءَ هُنا [١] زائدتان ولا إحداهُما ؛ لأنّ هذا ليس من مواضع زيادتِهما . وستراهُ إنْ شاءَ اللهُ . فلذلك مثَّل « يَسْتَعُوراً بعَضْرَفُوطٍ » [٢]وجعلَ الياءَ كالعين [٢] .

فأمّا مَنْ قال : إنّ مثالَ « يَسْتَعُورٍ : يَفْتَعُولٌ » فلا يَدْرِى من صنعةِ التصريف شيئا ، وإنما هو فيه [٣] هاذٍ ! !

[الميم فى منجنون أصل]

قال أبو عثمان : « ومَنْجَنُونٌ » كذلك .

قال أبو الفتح : يقول : إنّ [٤] الميم فى « منجنونٍ » أصْلٌ ؛ فهذا معنى قولِه : « ومَنْجَنُونٌ » كذلك . وليس يريدُ أنّ مَنْجَنونا من ذوات الخمسةِ مثل

---

١ – ظ ، ش : والتاء هما هنا .

٢ ، ٢ – ظ ، ش : وجعل الياء كالعين فيه .

٣ – فيه : ساقط من ظ ، ش .

٤ – إن : ساقط من ظ ، ش .

عَضْرَفوطٍ . هذا محالٌ ، لأجل تكرير النُّون ، وإنما هو مثل « حَنْدَقُوقٍ مُلْحَقٌ بعَضْرَفُوطٍ » ولا يجوز أنْ تكونَ الميم زائدةً ؛ لأنا لانعلم فى الكلام مَفْعَلُولا . ولا يجوز أيضا أنْ تكونَ الميمُ والنُّون جميعا زائدتين على أنْ تكون الكلمة ثلاثية من لفظ « الجنّ » من « جهتَيْن » :

إحداهما [1] : أنَّك كنت تجمعُ فى أوّل الكلمةِ زيادتين . وليست الكلمةُ جاريةً على فِعْلٍ مثل : « مُنْطَلِقٍ . ومُسْتَخْرِجٍ » .

والأُخرَى : أنَّا لانعلمُ فى الكلام « مَنْفَعُولا » فنَحملَ هذا عليه .

ولا يجوزُ أيضا أن تكونَ النُّونُ وحدَها زائدة ؛ لأنها قد ثبَتَتْ فى الجَمْعِ فى قولهم : « مَنَاجِين » . ولو كانت زائدةً لقيلَ « مَجانِين » كما قالوا « مَجانيق » فى جمع « مَنْجَنِيقٍ » لمَّا كانتِ النُّونُ زائدة .

وإذا لم يَجز أن تكون الميمُ وحدَها زائدةً ولا النونُ وحدَها زائدة ، ولا أن تكونَا [2] كِلْتاهما زائدتين : لم يَبْقَ إلا أن تكونَا أصليَّتيْن . وتجعلَ النُّونُ لاما مكرَّرةً . وتكونَ الكلمةُ مثل « حَنْدَقُوقٍ » مُلْحَقة [3] بعَضْرَفوط .

[الميم فى منجنيق والخلاف فيها]

قال أبو عثمان : وأمَّا « مَنْجَنِيقٌ » فإنها « فَنْعَلِيلٌ » . يدلُّك على ذلك قولهم « مَجانيقٌ » فتذهبُ النُّونُ [4] فى التَّكسير كما تذهبُ تاءُ عنكبوت إذا قُلْتَ : عنَاكِبُ .

---

١ — ظ ، ش وجهين أحدهما .
٢ — ظ ، ش : تكون .
٣ — ظ ، ش : ملحقا .
٤ — النون : زيادة من ظ .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ هذه اللَّفظة قد تنازَعَ النَّاسُ فيها الخلافَ وأنا أذكرُ ما قيل فيها .

قال ابن دريدٍ : اختلفَ أهلُ اللّغة فيه – يعني مَنْجَنِيقا – فقال قومٌ : الميم زائدةٌ . وقال آخرونَ : بل هي أصليَّةٌ .

قال[1] « : وأخبرنا أبو حاتمٍ عن أبي عُبَيْدَةَ – وأحْسَبُ أنَّ أبا عثمانَ أيضا أخبرَنا به عن التَّوَّزِي [٥٠ ب] عن أبي عُبَيْدَةَ – قال : سألْتُ أعرابيًّا عن حُروبٍ كانت بينهم فقال » : « كانت بيننا حُروبٌ عُونٌ ، تُفْقَأُ فيها العيونُ مرة ، ثُمّ نُجْنَقُ ، وأخرى نُرْشَقُ » . قال : فقوله[2] « نُجْنَقُ » دالٌّ على أنَّ الميمَ زائدةٌ ، ولو كانت أصليةً لقال « نُمَجْنَقُ » على أن المنجنيق أعجميٌّ معرّب . فهذا قولُ ابنِ دُرَيْدٍ كما ترَاه .

والقولُ عندى : أنَّ الميمَ من نفْس الحرف كما ذهب إليه أبو عثمانَ . والنُّونُ زائدةٌ لقولهم : « مَجَانِيقُ » وسقوط النُّون فى الجمع فجرت لذلك مَجْرى الياءِ فى عَيْضَمُوزٍ إذا قلت : عَضَاميزُ . فأمَّا قولُه[3] تارة « نُجْنَقُ » وما حكاه الفرّاءُ من قولهم « جَنَقُوهم بالمجانيق » . فالقولُ فيه عندى أنَّه مشتقٌّ من المَنْجَنِيق إلاّ أنَّ فيه ضربا من التَّخليط . وكان قياسُه : « مَجْنَقُوهم ، وتَمَجْنَقَ » .

ولكنهم إذا اشتقُّوا من الأعجمىّ خلَّطوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم فاجترءوا عليه فغيَّروه ، وذلك أن الميم وإنْ كانت هنا أصْلا فإنها قد تكونُ فى غير هذهِ الكلمة زائدةً . فشُبِّهَتْ بالزَّائد فحُذفت عند اشتقاقِهم الفِعْلَ .

---

١ – قال : زيادة من ظ ، ش .

٢ – ظ ، ش : فقال قوله .

٣ – ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ إذ المراد الأعرابى .

ونظير ذلك ما أنشدَناه أبو عليّ من قولِ الرّاجز :

هل تعرِفُ الدارَ لأُمّ الخزْرجِ

منها فظِلْتَ اليومَ كالمُزَرّجِ

أرادَ سكرانَ كالذى قد[1] شرِب من الزّرَجُون . قال : وكان قياسُه أن يقول : « المُزَرْجَن » لأنّ النّون فى زَرَجونٍ أصل . فقال : « مُزَرّج » لأنّ الكلمة أعجميّة . وهم إذا اشتقّوا من الأعجمىّ خلّطوا فيه .

ونظيرُ ذلك قولهُم فى تحقير « إبراهيمَ : بُرَيْهِيمٌ ، وبُرَيْهٌ » فحذفُهُم الهمزةَ تارةً ، والهمزة والميمَ أُخرَى ، تخليطٌ فى الكلمة لأنها أعجميّةٌ خارجةٌ عن أُصول كلامهم . وهما مع ذلك وإن كانتا هنا من الأصل . فقد تكونان[2] فى غير هذا الموضع زائدتين .

ولو ذهَب ذاهب إلى أنّ « جنَقُوهم ، ومُجْنَق » لم يُخلّط فيه ، لقَضِي بأنّ وزنَ « منْجنيقٍ : منْفَعِيلٌ » . وهذا غيرُ موجودٍ فى الكلام .

ولمّا كان المنجنيقُ مِمّا يُنقَلُ ويُعمَل به ، وكانت ميمُه قد جاءَ فيها الكسر[3] ، توهّموها[4] زائدةً نحو مِطْرقة[5] ومِرْوحةٍ . فحذفُوها عندَ اشتقاقِهم[5] الفِعلَ واجترءُوا على ذلك لذلك .

وهذا عندى منَ الشاذّ . والقياسُ ما ذهبَ إليه أبو عثمانَ .

فأمّا قولُه[6] : فتذهب النّونُ فى التّكسير كما تذهَبُ تاءُ عنكبوتٍ إذا

---

١ – قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ – ظ ، ش : يكونا ، وهو خطأ .

٣ – ظ ، ش : الكسرة .

٤ – ظ : توهموا ، وهو خطأ .

٥ ، ٥ – مكرر فى ظ سهوا .

٦ – ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ لعودة الضمير إلى أبى عثمان .

قُلْتَ « عَنَاكِبُ » : ففيه شيءٌ لأنَّه ليس [٥١ ا] بقولهم « عناكِبُ » يُعْلَمُ لا مَحالَةَ أنَّ التَّاءَ فى عنكبوتٍ زائدةٌ ، وإنما يُعْلَمُ ذلك بقولهم « عَنْكَبٌ » فى معناه . وقالوا[1] أيضا : « عَنْكَبَاءُ » فبهذا يُقْطَعُ على زيادةِ التَّاءِ فى عنكبوت لا بما ذهبَ إليه أبو عُثمانَ . ولكنَّه لمَّا رآهم يقولونَ فى الجمع : « عناكِبُ » فيجترِئونَ على حذفِ التَّاءِ من غير استكراه استدلَّ به على زيادتها ؛ لأنها لو كانت من الأصل لقبُحَ حذفها . لأنهم لا يكسِّرون ذوات الخمسة إلا على استكراه[2] فقد يمكن قائلا أنْ يقول : ماتُنكر أن تكون التَّاء أصلا ويكون تكسير الكلمة على استكراه[2] . و[3] إذا احتجَّ بقولهم فى معناه : « عَنْكَبٌ » سقَط الكلام . فهذه هى الحُجة القاطعة .

فأمَّا قولهم : « مَجانيق » فيدُلُّ على زيادةِ النُّون فى منجنيق . كما ذهب إليه لأن النون ثانية ؛ ولو كانت من الأصْل لثبتَت .

[زيادة الهمزة حشوا وهمز العالم والخاتم]

قال أبو عُثمان: ومِمَّا زِيدت الهمزةُ فيه غيرَ أوَّلٍ « شَمْأَلٌ ، وشأْمَلٌ » وإنما هى من شَمَلَتْ تَشْمَلُ .

قال أبو الفتح : قد تقدم ذكرُ زيادة الهمزة غيرَ أوَّل فأغنَى عن إعادته . وشَمْأَلٌ ، وشأْمَلٌ ، مُلْحقانِ بجعفرٍ ، وسلْهَبٍ . ومثالهما « فَعْأَلٌ ، وفأْعَلٌ » . وحُكى أنَّ العجاج كان يهمزُ العألَم والخأتَم[4] ، وقياسه عندى أنَّه لم

---

١ – ظ ، ش : وقال .

٢ ، ٢ – ساقط من ظ ، ش .

٣ – الواو فى « وإذا » غير ظاهرة فى ص .

٤ – ظ ، ش : العالم والخاتم : بدون همز .

يَبْتَدِئْ بزيادةِ الهمزة ثانيةً ، ولكنَّه أبْدَلَ الألف همزةً ، كما يقولُ بعضُهم في الوقف : « رأيْتُ رَجُلَأْ » [١] . على أنَّ الوقف من مواضع التَّغيير .

وكذلك قولُ بعضِهم : «تأْبَلْتُ القِدْرَ» والتَّأْبَلُ ؛ إنما أبْدَلَ الألِفَ همزةً على ما ذكَرتُ . وليس كذلك شأْمَلٌ ، لأن الهمز [٢] فاشٍ . والمشهورُ من تابل وخاتَمٍ ، وعالَمٍ ترك الهمز . فأمَّا قول امرئ القيس :

كَدأْبِكَ مِنْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ قَبْلَها ... وجارتِها أُمِّ الرَّبابِ بِمَأْسَلِ

فمَفعَلٌ من [٣] لفظ الأسْلة [٣] وليس بفأْعل [٤] كشأْمل ؛ لأن زيادة الميم في أوّل بناتِ الثّلاثةِ أكثرُ من زيادة الهمزة في حَشْوِها . ولا يجوزُ أنْ يكونَ فَعْلَلا ، لأنَّ الميم في أوّلِ بناتِ الثّلاثة نظيرة الهمزة . ولو كانت الهمزة موضعَ الميم لَقَضِيَ بزيادتها — وإن كانَ هذا الجبلُ الّذى اسمُه مأْسَلٌ سَبِطا مستطيلا [٥١ ب] . فاشتقاقُهُ عندى من أسَلَةِ الذِّرَاع . ومن قولهم «خَدٌّ أسيلٌ» كما قال أبو عليٍّ فى «قَبَاء» اسم الجَبَل المعروف : إنَّه إنْ كانَ فى هذا الجبل انضمامٌ واجتماعٌ فهو مِنْ قولهم : حرفٌ مَقْبُوٌّ . أى مضموم ؛ فهذا الذى قُلتُ أنا نظير [٥] ما قالَه .

[زيادة الميم آخرا]

قال أبو عثمان : وزادوا الميمَ غيرَ أوّلٍ فى : « زُرْقُمٍ . وسُتْهُمٍ ، ودِلْقِمٍ » ولولا الاشتقاقُ كان من الأصل ، ولكن للاشتقاق [٦] كان زائدا .

---

١ — ظ ، ش : رجلا : بالتنوين بالنصب بدون همز .

٢ — ظ ، ش : الهمزة .

٣ ، ٣ — ظ ، ش : باب الأسلة ولفظها .

٤ — ظ ، ش بفاعل بدون همزة ، وهو خطأ .

٥ — ظ : نظيره .

٦ — ص ، ظ للاشتقاق : وش ، هامش ظ : بالاشتقاق .

قال أبو الفتح : إنما كان القياسُ عندَه ــ لولا الاشتقاقُ ــ أن تكونَ الهمزةُ والميمُ غيرَ زائدتين [١] فى هذا الموضع ، لأنَّه ليسَ من مواضع زيادتِهما ، إنما ذلك أوّلَ الكلمة .

فقولهُم : « شَمْألَتِ الرّيحُ » يدلُّ على زيادة الهمزة .

و« زُرْقُمٌ » بمعنى الأزرق .

و « سُتْهُمٌ » بمعنى الأسْتَهِ .

و« دِلْقِمٌ » هى الناقةُ التى قد تكسّرت أسنانُها فاندَلَقَ لسانُها وسالَ لُعابُها . فهذا ما ذكروه [٢] .

وقالوا : « ضِرْزِمٌ » وهو من معنى الضِّرْزِ وهو الشَّديدُ البَخيلُ .

وقالوا : « فُسْحُمٌ » للواسع وهو منَ الانْفِساحِ .

وقالوا : « الدِّقْعِمُ » [٣] وهو التّرابُ [٣] وهو من الدَّقْعاءِ .

وقالوا : « دِرْدِمٌ » وهو من الأدْرَدِ ، وهو الذى تكسّرت أسنانُه .

وقالوا : « الحِلْكِمِ » للشديد السَّوادِ وهو عندى من الحُلْكَةِ .

وقال الأصمعىّ : « جَلْهَمَةُ » اسمُ رجلٍ . نُرى أنّه اشتُقَّ من جَلْهَةِ الوادى ، وهو ما استَقبلكَ منه .

[الميم فى دلامص]

قال أبو عُثمانَ : وزَعَمَ الخليلُ أنَّ « دُلامِصًا » الميم فيه زائدةٌ ، وهو « فُعامِلٌ » . والدليل على ذلك قولهُم « دِلاصٌ » ، و« دَليصٌ » فى معنى « دُلامِص » .

---

١ – ظ ، ش : زائدين .

٢ – ص : ذكره .

٣ ، ٣ – ظ ، ش : للتراب .

ولو قال قائلٌ : إنّ دُلامِصًا منَ الأربعة ، معناهُ «دَلِيص» وليس بمُشْتَقّ من الثلاثة . قال قَوْلًا قويًّا ، كما أنّ « لآلًا » منسوب[١] إلى اللُّؤْلُؤ[١] وليس منه . وكما أنّ « سِبَطْرًا » معناهُ السَّبِط وليس منه .

قال أبو الفتح : مذهبُ الخليلِ في هذا أكشفُ وأوجَهُ من مذهب أبي عثمان وذلك أنه لما رأى « دُلامصا » بمعنى دَلِيصٍ ووجدَ الميم قد زِيدت غيرَ أوّل في زُرْقُمٍ . وسُتْهُمٍ . وبابِهما — ذَهَبَ إلى زيادة الميم في دُلامص . فهذا قول واضح كما تراه[٢] [١٥٢] . والذى ذَهَبَ إليه أبو عثمان أغمَضُ من هذا .

وذلك أنّه لمّا لم يَرَ الميم قد كثُرَت زيادتُها غيرَ أوّلٍ ووجد في كلامهم ألفاظا ثلاثيّةً بمعنى ألفاظٍ رباعيّةٍ ، وليسَ بين هذه[٣] وهذه إلا زيادةُ الحرفِ الذى كمّل أربعة حمل دُلامصًا عليه هربًا من القضاء بزيادة الميمِ غيرَ أوّل . ألا ترى أنّ « لآلًا » ثلاثيّ ولُؤْلُؤًا رباعيّ والمعنى واحدٌ واللّفظُ قريبٌ بعضُه من بعض. وكذلك « سَبِطٌ . وسِبَطْرٌ » . وكلا القولين مذهب . وقول الخليل أقيسُ[٤] وأجرَى على الأصول .

[٥] ونظير هذا فيما ذهبَ[٥] إليه أبو عثمان قولهُم : « دَمِثٌ ، ودِمَثْرٌ . وثعلَبٌ . وثُعالَةٌ » .

وقال الأصمعيُّ : إنهم قالوا للأسدِ « هِرْماسٌ » لأنّه من الهَرْس . فهِرْماسٌ على هذا القول عنده « فِعْمالٌ » . وهو نظيرُ قول الخليل . ويحتمل أن يكونَ عنده

---

١ ، ١ – ظ ، ش : إلى معنى اللؤلؤ .
٢ – كما تراه : ساقط من ظ ، ش .
٣ – ظ ، ش : هذا .
٤ – ظ ، ش : أسبق .
٥ ، ٥ – ظ ، ش : ونظير ما ذهب .

من معنى الحَرَس وإن كانَ رباعياً كما ذهب إليه أبو عثمان . والقولُ الأولُ أظهرُ . ولهذا نظائر .

[أمهات الزوائد]

قال أبو عثمان: واعلَم أنَّ الياءَ والواوَ والألِفَ هُنَّ [١] من أُمَّهات الزَّوائِد . والهمزة والميم أوّلا كذلك . وهمزة التأنيث في مِثل حَمْراءَ وخُنْفُساءَ . والألِفُ والنّونُ في مثْل [٢] « غضْبانَ ، وزَعْفَرانٍ » . والتاءُ للتأنيثِ في مثل « تمرة » وما أشْبَهَها — وهي التي تُبْدَلُ منها الهاءُ في الوقف ، والتّاءُ التي يُجْمَعُ بها التأنيثُ نحو مُسْلِماتٍ وصالِحاتٍ . وهؤلاء أُمَّهاتُ الزّوائِد .

قال أبو الفتح : معنى قوله : أُمَّهاتُ الزّوائد : يريد به أنّه يكْثُر [٣] تصرُّفُها في الكلام ، وهي فاشيةٌ . وليست [٣] كالسِّين واللام اللَّتين لا تكثُرُ زيادتُهما ولا يكاد الكلامُ يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضِهِنَّ — وبعضُهُنَّ الحركاتُ — لأنَّه ليس في كلامهم لفظةٌ تخلو من الحركات . فلذلك قدَّم الألِفَ والياءَ والواوَ على ما ذكره .

وقولُه : والهمزةُ والميم أوّلا كذلك ، يقول : إنما تكثُرُ زيادةُ الميم والهمزة أوّلا ، لاحَشْواً ولا [٤] آخِراً ، وليس كذلك حروفُ اللِّين ؛ لأن تلك تُزادُ

---

١ — هن : ساقط من ظ ، ش .

٢ — مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ — مابينهما ذكر مرة أخرى سهواً في ظ بين (لا تكثر) و (زيادتهما)

٤ — لا : ساقط من ظ ، ش .

فى كل موضع إلا الواو والألِف فإنهما لاتزادان أوّلا [١] أمّا الواوُ فقد ذَكَرْنا العِلّةَ فى أنْ لم تزَدْ أوّلا [١]. وأمّا الألِفُ فإنها إنما امتنعت من أنْ تزاد أولا ؛ لأنها ساكنة والابتداءُ بالساكن [٥٢ ب] ممتنعٌ غيرُ جائزٍ .

وقولُه : وهمزة التأنيث : اعلَم أنّه قد صرّحَ فى هذا الموضع بأنّ علامة التأنيث هى الهمزة فى الحقيقة وهو الصّواب ، وليس كما يقولُ مَنْ يزعم أنّ المدّة علامةُ التأنيثِ ؛ لأنّ هذا كلامٌ غيرُ محصّل ؛ وذلك أن المَدّة ، إنما هى الألفُ التى [٢] قَبْلَ الهمزة وعلامةُ التأنيث لاتكونُ فى وَسَطِ الكلمة إنما تكونُ آخِرَها [٣] نحو « حَمْدَةَ وحُبْلَى » .

فإن قيل : ما تُنْكِرُ أنْ تكُونَ [٤] الألِفَ والهمزة جميعا علامة التأنيث كما تقولُ : إنّ الياءين فى نحو : « زَيْدِىَ وبَكرِىَ » ، علامةُ النَّسَبِ ؟ .

قيل هذا مُمْتَنِعٌ ؛ لأنّا لم نرَ علامة تأنيثٍ غيرَ هذه تكونُ على حرفين . إنما هى حرف واحدٌ نحو الهاءِ فى « طَلْحَةَ » والألِفِ فى حُبْلَى .

فإن قيلَ : فإنّ سيبويه يقولُ فى مواضعَ من (الكتاب) : فَعَلْتَ بألِفَى التأنيثِ وصَنَعْتَ بهما [٥] . يعنى هذه الألِف والهمزة ؟ .

قيل : إنما قال هذا . لأنّ هـذه الهمزة لمّا كانت لاتنفكُّ من كونِ هذه الألِف قَبْلَها وهى مصاحبةٌ لها وغيرُ مفارقةٍ ، أطْلَقَ هذا اللّفْظَ عليهما [٦] تجوّزًا .

---

١ ، ١ — ساقط من ظ ، ش وسقوطه يفسد المعنى .
٢ — التى : ساقط من ظ ، ش .
٣ — ظ ، ش : آخرا .
٤ — ظ ، ش فى موضع « تكون » ما يأتى : « تقول إن » .
٥ — ظ : بها : وهو خطأ .
٦ — ظ ، ش : عليها ، بضمير المفردة

ويدلُّ على أنّ الهمزة وحدَها علَمُ التأنيثِ ، أنّك إذا جمعتَ مثل « صحراءَ ، وخُنْفُساءَ » بالألف والتّاءِ فإنما [١] تُغَيِّرُ الهمزة وحدَها وتدعُ الألِفَ بحالها . وذلك قولهم : « صَحْراواتٌ ، وخُنْفُساواتٌ » فقلْبُك الهمزة في هذا الجمع نظيرُ حذفِ التاء من طَلَحاتٍ ؛ لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث .

ولو كانت الألِفُ قبلَها داخلة مَعَها في أنها علامةُ تأنيث لوَجَبَ تغييرُها في الجمع كما وجَب تغييرُ الهمزة لمّا كانت علامةَ تأنيث ، فتركُهُم الألفَ بحالها ، وتغييرُهُم الهمزةَ ، دِلالَةٌ على أنّ الهمزة وحدَها علامة التأنيث .

[انقلاب همزة التأنيث عن ألفه]

وينبغي أن يُعْلَم أنّ هذه الهمزة إنما هي منقلبةٌ عن ألِفِ التأنيث التي في نحو « حُبْلَى . وبُشْرَى » ، ولكنها لمّا وقعت بعد ألِفٍ قبلَها زائدةٍ وجَبَ تحريكُها لئلا يلتقيَ ساكنان فقُلبتْ همزةً . وهذا مذهبُ سيبويه وهو الصحيحُ . ويدلُّ على صحته ، وأنّ [٢] هذه الهمزة منقلبةٌ عن ألِفِ التأنيث المفردةِ ، أنّك إذا أزلْتَ الألِفَ من قَبلِها بقَلْبِها ، خرجت هي عن الهمزة . وذلك قولهم في جمع [٣] « صحراءَ : صحارِيّ » فهذه الياء [٤] الأولى المُدْغَمَة [٤] هي الألِف التي كانت قبل الهمزة في « صحراء » انقلبت ياء [٥] في الجمع لانكسارِ ما قبلَها كما تنقلب في جمع مفتاحٍ [١٥٣] وغِرْبالٍ إذا قلتَ : مفاتيحُ . وغرابيلُ . فلمّا انقلبت الألِفُ إلى الياءِ

---

١ — ظ : وإنما . ش : إنما .

٢ — ظ ، ش : أن .

٣ — جمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ — ظ ، ش : الأولى التي هي المدغمة .

٥ — انقلبت ياء : مكرر في ظ .

انقلبتْ علامةُ التأنيث التى كانت بعدَها فى « صحراء » ياءً لوقوع [١] الياءِ المنقلبةِ عن الألِف قبلَها . وذلك قولُك [٢] صحارىٌّ . وزالت الهمزةُ لزوالِ الألِف الموجبة [٣] لها من قبلها .

فلو كانت الهمزةُ فى « صحراء » غيرَ منقلبةٍ لم يلزَم انقلابُها فى الجمعِ ، كما أنَّك لو جمعْتَ « قُرَّاءً » لقُلْتَ « قَرَارِىءُ » . وكما قالوا [٤] فى جمع كوكب « دُرِّىء » : دَرَارِىءُ » لمَّا كانتِ الهمزةُ أصلا غيرَ منقلبةٍ . فقولُهم [٥] « صحارىٌّ » بلا همز ، دلالة على أنَّ الهمزةَ فى « صحراءَ » منقلبةٌ ، إذْ لولم تكُن منقلبةً لوجبَ أن تقول : صحارىءُ كما قالوا : دَرَارِىء .

وإذا ثبتَ أنها منقلبةٌ فى « صحراءَ » . فيجبُ أنْ يكونَ انقلابُها عن الألِفِ التى فى مثل « حُبْلَى » .

ولا يجوز أنْ تكون منقلبة عن ياءٍ ولا [٦] واوٍ ، لأنَّا [٧] لا نعلمُ الياءَ والواوَ جاءتا علامتىْ تأنيثٍ فى الأسماء [٨] . فأمَّا [الياءُ] فى تقومين ، وتقعُدِين ، فعلامةُ الضَّمير المؤنَّث ، وليستْ [٩] من جنس علامات التأنيث فى الأسماءِ المتمكِّنة .

---

١ – ظ : لوقوعها ، وهو تصحيف .

٢ – ظ ، ش : نحو .

٣ – ظ ، ش : المفتوحة ، وهو خطأ .

٤ – ظ ، ش : قال .

٥ – فى موضع هذا الرقم بين الكلمتين : (فقولهم : « صحارى » ...) وقع فى [٥٢ ا] ظ كلام فى مؤلف من سبعة سطور دقيقة متعرجة ، وأوله « من التاء فى الوصل ... » يتلوه كلام فى صلبها مؤلف من هامشها نحو أربعة عشر سطرا وآخره : « وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... » وهذا الكلام كله – ما كان منه فى الهامش وما كان منه فى الصلب – زائد فى هذا الموضع ولا علاقة له هنا بما قبله ولا بما بعده ، وإنما موضعه فى صفحتى ١٦١ ، ١٦٢ الآتيتين من هذا الجزء : [ج ١ من المنصف] ، وسنشير إليه هناك فيهما .

٦ – ظ ، ش « أو » بدل « ولا » .

٧ – ظ : لأنها .

٨ – فى الأسماء : ساقط من ظ ، ش .

٩ – ظ ، ش : وليس .

فتأمَّل ما ذكرتُه[١] ؛ فإنّه لايجوزُ في القياسِ غيرُه. وهو رأيُ أبي عليّ. وعليه[٢] قولُ أشياخِنا المتقدمين.

[الألف والنون في نحو عثمان وسرحان]

وأما الألِف والنُّون الزّائدتان في نحو عثمان « وسِرحانٍ » فإنهما نظيرتا الألِف والهمزة في باب « حمْراءَ ، وصفراءَ[٣] » . وأصْلُ بنائهما لِبابِ « سكْرانَ ، وغَضْبانَ » لأنهما وَصْفٌ. والزيادةُ بالوصف أحَقُّ منها بالاسم ؛ لأنّ الوصفَ مُشابِهٌ للفعل ، والزّيادةُ في الفعل أقعدُ منها في الاسم . وقد تقدَّم ذكرُ هذا .

ويدلُّ على أن الألِف والنُّون في باب « سكْرانَ » ونحوِه مضارعتان لألِفَيِ التأنيثِ في نحو « صفراءَ ، وحمْراءَ » أنّ مؤنّثَ « سكرانَ » على غير بنائه . وإنما هو : « سكْرَى » . كما أنّ مذكّرَ « حمراء » على غير بنائها ، إنما هو « أحمرُ » . فهذا هُنا كذاك ثَمّةَ .

فأمَّا قولهم « سكرانة » ، وعطشانة » فشاذٌ ، والأكثرُ « سكْرَى ، وعَطْشَى » وفيه دليلٌ آخرُ ، وهو[٤] أنهم قد قالوا في جمْع « ظَرِبانٍ : ظَرابِيّ » فشبَّهوه بصَحارِيّ[٥] وقياسُه : ظرابينُ كما تقول : سراحِينُ . ولكنهم قلبوا النُّون من ظَرِبانٍ ياءً في الجمع ليكونَ ذلك[٦] تنبيها على أن النُّون في « سكرانَ » وبابِه مشبَّهةٌ بهمزة التأنيث في « صحراءَ » .

[٥٣ ب] ولهذا قال النَّحويُّون : إنّ النُّون في باب « سكْران » مشبهةٌ بالألِف

---

١ – ص : ذكره .
٢ – ظ ، ش : وهو .
٣ – ص : صحراء .
٤ – ظ ، ش : وذلك .
٥ – بصحاري : ساقط من ظ ، وفي ش : بصحراء وصحاري .
٦ – ذلك : ساقط من ظ ، ش .

الثَّابتة فى باب « حمراءَ . وصفراء » . قالوا : لأنَّ الوزن واحدٌ : بالعِدَّة والحَرَكة والسُّكون . قالوا : ولأنَّك لاتقولُ « سكرانةٌ ، ولا غضبانةٌ » كما لاتقول : « حمراءةٌ . ولا صَفراءةٌ » لأن علامَةَ التأنيثِ لاتدخُلُ على علامة التأنيث ، ولا على ما كان بمنزلتها .

وأيضا فقد قالوا فى جمع « سكْرانَ : سكَارَى » . كما قالوا فى جمع « صحْراءَ : صحَارَى » وأصْلُه : « سكَارين » كما أنَّ أصلَ هذا : « صحارِىُّ » [١] فحذفوا من « سكَارَى » كما حذفوا من « صحارى [١] » ه .

فأمَّا قولهُم : إنَّ النون فى باب سكرانَ بَدَلٌ مِن الهمزة : فلا يريدون به البَدَلَ الذى هو على حدِّ قولهم [٢] فى مُفْعِلٍ من « أيْقَنْتُ . وأيْسَرْتُ » : مُوقِنٌ ، ومُوسِرٌ » وإنما يريدون أنَّ هذه الهمزة بمنزلة هذه النُّون : يتَعاقبانِ على حدِّ ما يقولون : إنَّ الألِفَ واللامَ بدلٌ من التَّنوين . إنما معناه أنهما يتعاقبان لأنَّا لم نرَهُمْ أبْدَلوا النُّون مِنَ الهمزة فى غيرِ هذا الموضع .

فأمَّا قولهم فى النَّسَب إلى صَنْعاءَ وبَهْراءَ : صَنْعانِىّ وبَهْرانِىّ . فقد ذهبوا فيه إلى أنَّ النُّون بَدَلٌ من الهمزة . قال أبو علىٍّ : وليس كذلك [٣] : إنما قدَّره بَدِيًّا : صَنْعاوِىّ . وبَهْراوِىّ ؛ ثم أبدلَ النُّون من الواوِ المُبْدَلَة من الهمزة . قال : لأنَّا لم نرَ النُّون أُبْدِلَتْ من الهمزة فى غير هذا الموضع : قال : وقد رأيناهُم أبدلوا الواوَ من النُّون [٤] فى قولهم « منوًا قد » وهم يريدون : « من واقد » . فلمَّا رأيناهم أبدلوا الواوَ من النُّون [٤] قلنا : إنَّ النُّون فى بَهْرانِىّ وصنعانِىّ . بدَلٌ من الواوِ . ولم نرَهُم أبدلوا الهمزةَ من النُّون ولا النُّونَ من الهمزة .

---

١ ، ١ — ساقط من ظ ، ش .   ٢ — ظ ، ش : قولهم فى قولهم : وهو خطأ .

٣ — وليس كذلك : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ — ساقط من ظ ، ش .

[النون فى صنعانى وبهرانى]

ثم قال بعدَ ذلك بزمانٍ : لو أجاز [١] مُجيزٌ أن تكونَ النونُ فى [٢] صَنْعانىّ ، وبَهْرانىّ بدَلا من الهمزة [٣] لكانَ وَجْها ؛ لأنّ الغَرَضَ أن يزولَ لَفْظُ الهمزةَ مع ياءى الإضافة . فجائزٌ أنْ تُبدل الهمزةُ نونا لتقارُبِ بَعْضِ هذه الحروف من بعض .

يريدُ بذلك أنهم قد أبدلوا الألِفَ من النون فى الوقف نحو « رأيتُ زَيْدَا . ولَنَسْفَعَا » . يقولُ : والألِفُ [٤] قريبة من الهمزة ؛ فكما [٥] جاز أن يُبْدِلوا الألِفَ من النون . جازَ أيضا أنْ يُبدلوا النونَ من الهمزة [٦] والقولُ الأوّلُ هو الّذى كان يعتمد عليه وهو الأقوَى .

وإنما ذكر أبو عثمان الألِفَ والنونَ بعد همزة التأنيث [١٥٤] لقُرب ما بينَهما من الشَّبه . وقدَّم بابَ حمراءَ على باب عُثمان ، لأنّه محمولٌ عليه .

[التاء فى مثل تمرة]

وقولُه : والتاءُ للتأنيث فى مِثلِ تَمْرةٍ وما أشْبَهَها وهى التى تُبْدَلُ منها الهاءُ فى الوقف : هذا قولٌ ، كما تَراهُ ، وهو صحيح .

ولمُعتَرِضٍ أن يقول : ما تُنْكِر أن تكون الهاءُ هى الأصل . وأن التاءَ فى الوصل إنما هى بدلٌ من الهاء فى الوقف ؟ .

---

١ — ص : جاز . وهو تصحيف بدليل قوله : (مجيز) عقبه .

٢ — فى : ساقط من ظ ويقابله فى ش : من .

٣ ، ٢ — ساقط من ظ ، ش .

٤ — ظ ، ش : فالألف .

٥ — ظ ، ش : فلما .

٦ — فى ظ فى موضع الرقم ٦ بين لفظى (الهمزة ، والقول) سطر مربح وهو : « مع ياءى الإضافة . فجائز أن تبدل الهمزة نونا لتقارب » . وهو غير وارد فى ص ولذلك أسقطناه .

فالجوابُ عن [1] ذلك : أنّ الوصل من المواضع التى تُجْرَى فيها الأشياءُ على أصولها ، وأنّ الوقْفَ من مواضع التغيير والبدل ؛ ألا تَرَى أنّ منهم من يقولُ فى الوصل : « هذه أفْعَىً يا فتى » بالألف كما يجب . فإذا [2] وقف قال : « هذه أفْعَىْ » فيُبْدِلُ الألِفَ ياءً . ومنهم من يقولُ : « أفْعَوْ » فيُبْدِلها واواً .

وأنشدوا :

تَبَشَّرِى بالرِّفْهِ والماءِ الرَّوِىْ
وفَرَجٍ منكِ قَريبٍ قد أَتِىْ

وقال الآخرُ :

إنّ لِطَىٍّ نِسوةً تحتَ الغَضِىْ
يَمْنَعُهُنَّ اللهُ مِمَّنْ قد طَغِىْ
بالمَشْرَفِيّاتِ وطَعْنٍ بالقَنِىْ

فى [3] كلّه بالياء . ويقولون فى الوصل : « رِوًى يا فتى ، وغَضًى ، وقناً » ويقولون فى الوَصْلِ : « هذا بَكْرٌ ، ومررْتُ بِبَكْرٍ » . [4] فإذا وقفوا فمنهم مَنْ يقول : « هذا بَكُرْ ، ومَرَرْتُ بِبَكِرْ » [4] ، فيَنْقُلُ الحركة إلى ما قبْلَ حرفِ الإعراب . ويقول بعضهم فى الوقف : « هذا خالدّ ، وهو يَجعلّ » فيشدّد الحرفَ فى الوقف . فإذا وَصَلَ ردّه إلى التّخفيف .

وقرأتُ على أبى بكر محمد بن الحسن ، أو سمعتُه [5] يُقْرأُ عليه عن ثعلب :

---

١ – ظ ، ش : عل .
٢ – ظ ، ش : وإذا .
٣ – فى : ساقط من ظ ، ش .
٤ ، ٤ – ساقط من ظ ، ش .
٥ – أو سمعته : ضائع فى التصوير من ص .

أرَتْنِيَ حِجْلاً على ساقِها ۞ فهَشَّ الفُؤادُ لذاكَ الحِجِلْ

فقلتُ ولم أُخْفِ عن صاحبي: ۞ ألا بأبي[1] أصلُ تلكَ الرِّجِلْ

[2] ويُرْوَى «بِبَينا» بالنُّون. ويريد: الحِجْلَ، والرِّجْلَ؛ ولكنه كَسَرَ الجيم في الوقف[2].

فهذا وأشباهُه ممَّا يكثُرُ تَعْدادُهُ، يدلُّ على أنَّ الوصلَ تجرى فيه الكلمةُ على أصلها. وأنَّ الوقفَ من مواضع التَّغيير.

فلما رأينا هاءَ التأنيث في الوصل «تاءً» علِمْنا أنَّ أصلها «التَّاءُ» وأنَّ الهاءَ في الوقف بَدَلٌ [3] من التاءِ في الوصلِ. وإنما أُبدلَت «هاءً» لانفتاح ما قبلها، وأنها من الحروف المهموسة. والهاءُ مهموسة وقريبةٌ[4] من الألِفِ، ولم تُبْدَلْ ألِفًا لانفتاح ما قَبْلَها لِئلا يَلْتَبِسَ بالألف [٥٤ ب] المقصورة في حُبْلَى وبُشْرَى. والهاءُ قريبةٌ من الألف فأُبْدِلَتْ هاءً. فأما التَّاءُ في مُسْلِماتٍ ونحوِها فليس[5] يُحتاجُ فيها إلى دَلالة، لأنها تاءٌ على كلِّ حال.

وهذا أيضا ممَّا يدلُّ على أنَّ التَّاءَ هي الأصلُ في باب «طَلْحة، وحَمْدَة» وأنَّ الهاءَ بدَلٌ منها. ألا تَراها في هِنْدات تاءً ثابتةً ولم تُبْدَلْ في الهِنْداتِ هاءً لسكون ما قبلَها. وإنما ذَكَرَ تأنيثَ الجمعِ بعدَ تأنيثِ الواحد. [6] لأنَّ تأنيث الجمع ليست له قوّة تأنيث الواحد[6] ألا ترى أنَّه لك في الجمع التَّذكيرُ والتَّأنيثُ،

---

١ – ظ، ش: ببيس.

٢، ٢ – ص يريد الحجل والرجل، على أن الرجل ضائع في التصوير منها.

٣ – هذا الكلام من أول قوله: «من التاء في الوصل ...» سطر ٨ من هذه الصفحة إلى آخر قوله: «وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ...» سطر ١١ صفحة ١٦٢ التالية: هو الكلام الذي شغل سبعة السطور الدقيقة المتسرجة في هامش [٥٢ ا] ظ ونحو الأربعة عشر سطرا في صلبها الذي تقدمت الإشارة إليه في صفحة ١٥٦ السابقة من هذا الجزء: [ج ١ من المنصف].

٤ – ص: قريبة. ۞ ٥ – ظ، ش: فليست.

٦، ٦ – ساقط من ظ، ش.

فتقولُ : قامَ الهنداتُ ، وقامتِ الهنداتُ ؛ وليس لك أن تقولَ « قام هِندٌ » لأن تأنيثَ الواحدِ أشدُّ تمكُّنا ؟

ألا ترى أنك لو سمَّيْتَ رجلا « سُعادَ »[١] لم تصرفْهُ . ولو سمَّيتَه « نِساءً » لصرفته ؛ لأن تأنيثَ الجمع لاحقيقةَ له ، وإنما هو شيءٌ لاقوّةَ له كقوةِ تأنيثِ الواحد ؛ يدلُّ على ذلك أنك تقول : « هذه رجالٌ مُقْبِلَةٌ » تذْهَبُ إلى الجماعة . وإنْ كان كلُّ واحدٍ منها[٢] مُذَكَّرًا — فلذلك جاء بتأنيث الجمع بعدَ تأنيثِ الواحِد .

فهذه أُمّهاتُ الزّوائدِ كما ذَكَرَ . وقد بيَّنتُ ما معنى أُمهاتِ الزّوائد في أوّلِ الفَصْلِ .

[زيادة العين في مثل فعل ، واللام في مثل محمر]

قال أبو عثمان : وقد تُزاد العينُ في مثلِ « فَعَّلَ ، ومُفَعَّلٍ » واللام في مِثْلِ « مُحْمَرٍّ ، ومُطْمَئِنٍّ . ومُقْشَعِرٍّ » وقد فسَّرنا بعضَ هذا فيما مضى .

قال أبو الفتح : [٣] اعلم أن معنى قوله : « قد تُزادُ العين » ليس يريد به[٤] أنَّ الطاء المكرّرة في « قَطَّعَ » من حروف الزّيادة . وإنما يُريد أنها تكَرَّرُ وإن كان المكرَّرُ بلفظ الأصل .

وذكر تكريرَ العين واللام . ولم يذكر تكريرَ الفاء في « مَرْمَرِيسٍ » لأنّه حرفٌ شاذٌ لانظير له[٥] فأضْرَبَ عن ذكره[٥] لقلّته .

---

١ — ظ ، ش : بسعاد . ٢ — ظ : منهما ، وهو خطأ .

٣ — في مكان هذا الرقم بين قوله : « قال أبو الفتح ... » وقوله : « اعلم أن معنى قوله ... » في ظ أربع صفحات كاملة زائدة في غير موضعها من [٥٢ب] وأولها : « صحارى بلا همز ... » إلى آخر [٥٤ا] ظ وآخرها : « أن الهاء في الوقف بدل ... » وموضع هذه الصفحات الأربع في هذا الجزء هو من أول « قوله : صحارى بلا همز ... » سطر ٦ صفحة ١٥٦ إلى آخر قوله : « وأن الهاء في الوقف بدل ... » سطر ٧ صفحة ١٦١ السابقة من هذا الجزء أيضا : [ج ١ من المنصف] .

٤ — به : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ — ظ ، ش : فأعرض عنه .

وهكذا كان يفعَلُ سيبويه إذا تحجَّر شيئا من اللُّغة وخَرَج عنه [١] الحرفُ أو الحرفانِ لم يستثنِ بما خرَج عن الجمهور لقلَّته . لالأنه لم يقع إليه . ألا تراه قال : إنَّ مِثالَ [٢] « فَيْعُلٍ » لم يأت فى الكلام ؟ وقد قال الأعشى :

وما أيْبُلِيٌّ على هَيْكَلٍ ... بناه وصَلَّبَ فيه وصَارَا

فقوله « أيْبُلىَ » هو فَيْعُلىَ . قال أبو علىّ : واشتقاقُه من أبَلَ [٣] بالمكان إذا أقام به [١٥٥] . وأبَلَت الإبلُ بالرُّطَبِ عن الماء : أى أقامت عليه ، واجتزأت به عن الماء . فكأنّ هذا الرّاهبَ اجتزأ بما فى هَيكله وأقام عليه ولم يتعدّه إلى غيره .

قال : وإنما لم يَذْكُرْ سيبويه هذا الحرفَ لشذوذه وخروجه عن الجمهور . فكذلك أبو عثمان لم يَذْكُر « مَرْمَرِيساً » لأنه لانظير له . على أنه أيضا [٤] لم يقُل: إن الفاء لم تُضَعَّف .

قال أبو علىّ : وقد يأتى مع ياءِ [٥] الإضافة من الأمثِلة ما لايأتى مع غيرهما . ألا ترى أنهم قالوا فى الإضافة إلى تحيَّة : تَحَوِيٌّ ؟ قال [٦] : فتَحَوِىَ وزنُه [٧]: تَفَلِىَ . وهذا مثالٌ لايقَع إلا مع ياءَىِ الإضافة من الأمثلة [٨] .

قال : وكذلك تاءُ التأنيث . ألا ترى أنه لولا تاءُ التأنيث لم يَأتِ مثلُ « عَرْقُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ . [٩] وتَرْقُوَةٍ » مصحَّحا . فقد يجىءُ مع تاء التأنيث وياءَىِ الإضافة

---

١ — ظ ، ش : منه .
٢ — ظ ، ش : مثل .
٣ — ظ : أبق ، وهو خطأ .
٤ — أيضا : زيادة من ظ ، ش .
٥ — ظ : ياء ، مفردة لامثناة .
٦ — ظ ، ش : يقول .
٧ — وزنه : ساقط من ظ ، ش .
٨ — من الأمثلة : ساقط من ظ ، ش .
٩ — وقمحدوة : ساقط من ظ ، ش .

مالايأتى مع غيرها . فكذلك جاء أَيْبُلِيَ . وإنْ لم يأتِ فَيْعُلٌ بلا ياءٍ ى إضافة [١] .

وقد اختلف النَّاسُ فى هذه المكرّرات ، فقال قومٌ : الأوّلُ هو الأصلُ ، والثَّانى هو الزّائد .

وقال آخرون : الأوّل هو الزائد . والثانى هو الأصل . فمَنْ قال : إنّ الأوّل هو الأصل ، قال : الطّاء الثّانية من « قَطَّعَ » بإزاء الواو من « جَهْوَرَ » فهى زائدة كالواو .

ومن قال : إن الأوّل هو الزائد ، قال : الطاء الأولى من « قَطَّعَ» فى موضع الواو والياء من « حَوْقَلَ . وبَيْطَرَ » فهى زائدة مثلُهما .

ومذهبُ الخليلِ أنّ الزّائد هو الأوّل . قال سيبويه : وأما غيرُه فيجعل [٢] الثانى هو الزّائد . قال : وكلا القولين صواب .

ومذهب أبى بكر ٭ : أن الثانى هو الزّائد ؛ لأنه تكرّر . قال : فهو [٣] أحقُّ بالزّيادة . وهذا هو القياس ؛ لأنك إنما تَبْدَأ فتستوفى ما هو من أصلِ الكلمة ، ثم تزيدُ بالتَّكرير حتى تبلُغَ العِدَّةَ ؛ والمثال الذى تريدُ [٤] .

[زيادة النون والواو فى نحو حنطأو]

قال أبو عثمان : واعلم أنّ مِثْلَ « حِنْطأوٍ ، وكِنْتأوٍ ، وقِنْدأوٍ » النُّونُ والواوُ فيهنّ زوائدُ ، وقد أُلحِقْنَ بباب « جِرْدَحْلٍ »

قال أبو الفتح : اعلم أنَّهُ إنما ذَهَبَ إلى أنّ الواوَ والنُّون جميعا زائدتان ؛ لأنّ الواوَ لاتكونُ أصْلا فى ذواتِ الخمسة أبدا ، ولا فى ذواتِ الأربعة ٭ على هذه

---

١ — ظ ، ش : الإضافة .

٢ — ظ : فيجعل .

٣ — ظ ؛ ش : هو .

٤ — ظ ، ش : تريده .

السَّيِيل ، فلما ثَبَتَتْ زيادةُ الواو ، قُضِيَ بزيادة النُّون أيضا ، لأنها لزِمت هذا الموضعَ . [1] مِن هذا المِثال كما لزِمت النُّون باب « جُنْدَب » [٥٥ب] وعُنْظَبٍ وعُنْصَل » فى ذلك [1] .

قال أبو علىّ : ولأنَّ الزيادة بذوات الثّلاثة أحقُّ منها بذوات الأربعةِ ، لِتصرّف بناتِ الثلاثةِ وكثرتِها فى الكلام . فهذا من طريق القياس .

وأمّا [2] من طريق الاشتقاق ، فقد قالوا : « كَثَّأَتْ لحيتُه » إذا عَظُمت . وأنشد الأصمعىُّ :

وأنتَ امرُؤٌ قد كَثَّأَت لكَ لِحيَةٌ كأنَّك منها قاعدٌ فى جُوالِقِ

وقالوا : « رجلٌ كِنْثَأْوٌ » وهو الوافر اللحية . فهذا قريبٌ من معنى « كَثَّأَتْ لحيتُه » فهذا [3] يدلُّ على أنَّ « كِنْثَأْوًا » : فِنْعَلْوٌ » وكذلك « حِنْطَأْوٌ وقِنْدَأْوٌ » .

[زيادة اللام فى ذلك ، وأُولالك]

قال أبو عثمان : وقد زادوا اللام فى ذلك . وأُولا لِك . وليس زيادتهما بمُتْلَئِبّةٍ ولا مستقيمة [4] ولا كثيرة .

قال أبو الفتح : إنما كانت اللامُ زائدة فى هذا ، لأنهم قد [5] قالوا فى معناه : « ذاك ، وأُولاك ، وأُولئك » ولا لامَ فيها [6] ، وإنما زيدت اللامُ فى ذلك تكثيرا

---

١ ، ١ — ساقط من ظ ، ش .
٢ — ظ ، ش : فأما .
٣ — ظ ، ش : فذاك .
٤ — ولا مستقيمة : ساقط من ظ ، ش .
٥ — قد : ساقط من ظ ، ش .
٦ — ص : فيهما .

واتِّساعا فى اللُّغة . ولمَّا زادوها فى الواحد ، زادوها فى الجميع [١] . قال الشَّاعر :

أُولا لِكَ قومى لم يكونوا أُشابةً ... وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولالِكا

وقد زيدت اللامُ فى غير هذين .

قالوا [٢] : « عَبْدَلٌ » فى معنى عبد الله ، فاللام زائدة .

وقالوا : « هُنالِك » فى معنى هُناك .

وقالوا : « زَيْدَلٌ » فى معنى زيدٍ .

« وفَيْشَلَةٌ » [٣] فى معنى فَيْشَة [٣] .

وقال بعضهم : اللام فى « حَسْدَلٍ » زائدة . والحَسْدَلُ : القُرادُ .

[مانعرف به حروف الزيادة]

قال أبو عثمان : فاذا وَجَدْتَ حرفا من [٤] حروف الزِّيادة [٤] سوى الواو والياء والألِف فى شىْءٍ يُشْتَقُّ [٥] من معناه ما يَذهَبُ فيه ، فاجعَلْه زائدا . نحو : « رَعْشَنٍ » لأنَّه [٦] من الرَّعْشَة . يدلُّك [٧] على ذلك قوله :

مِنْ كُلِّ رَعْشاءَ وناجٍ رَعْشَنِ

فهذا ثَبَتٌ .

قال أبو الفتح : يقول : إنَّ الياء والواوَ والألِفَ وغيرَهُنَّ من حروف [٨]

---

١ – ظ ، ش : الجمع .
٢ – ظ : قال .
٣ ، ٣ – ص : للفيشة .
٤ ، ٤ – فى ص : حروف الزوائد . وفى هامش ظ : الحروف الزوائد .
٥ – ظ ، ش : مشتق .
٦ – لأنه : ساقط من ظ ، ش .
٧ – ظ ، ش : يدل .
٨ – ظ : الحروف ، وهو خطأ .

الزيادة فى هذا المعنى[١] سواء ، ولا تقلْ إنى أفصلُ بينهما لأن الاشتقاق يقضى بالزيادة على الحرف[١] سواء كان من الياء والواو والألف[٢] أمْ كان من غيرهنَّ .

وقوله : رَعْشاءُ فى معنى رَعْشَنٍ . يدلُّ على زيادة النُّون فى « رَعْشَنٍ » ومثالُه « فَعلَنٌ » وهو مُلْحَقٌ بجعفرٍ .

[زيادة النون فى فرسن]

قال أبو عثمان : وزعمَ الخليلُ أنَّ فِرْسِنا . النُّونُ فيه زائدة [٥٦ ا] ؛ لأنها عندَه من فَرَسَ يَفْرِسُ .

قال أبو الفتح : إنما كان عندَ الخليل من فَرَسَ يَفْرِسُ ؛ لأنَّ الفَرْسَ أصلُه الدقُّ . ومنه قيل للأسد : « فِرْناسٌ »[٣] . فالنُّون[٤] فيه زائدة . والفِرْسِنُ تدُقُّ الأرضَ . فهى[٥] من الفَرْس ، كما أنَّ مِفْتاحا من الفَتْح . ومِعْلاقا من يَعْلَقُ[٦] . ومثاله « فِعْلِنٌ » وهى[٧] ملحقة بصِمْرِد .

[النون فى ضيفن زائدة]

قال أبو عثمان : وقالَ « ضَيْفَنٌ » النُّون فيه زائدة ؛ لأنَّه من الضَّيف . وزعم أبو زيدٍ أنَّه يقال : ضَفَنَ الرَّجلُ يَضْفِنُ : إذا جاء ضَيْفا مع الضَّيْفِ ، فضَيْفَنٌ فى هذا المذهب « فَيْعَلٌ » .

---

١ ، ١ — ساقط من ظ ، ش .

٢ — الألف : ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : إنه فرناس .

٤ — ص : والنون .

٥ — ظ ، ش : فهو .

٦ — ش : المعلق .

٧ — ظ ، ش : وهو .

قال أبو الفتح : كلا الاشتقاقين مذهبٌ . وقول أبى زيدٍ فى هذا [١] كأنّه أقْوَى ؛ لأنّ المعنى يُطابقه . ألا ترى إلى قَوْل الشّاعر :

إذا جاء ضَيْفٌ جاء للضَّيْفِ ضَيْفَنٌ فأَوْدَى بما تُقْرَى الضُّيوفُ الضَّيافِنُ

فالضَّيْفَنُ : هو الذى يجىءُ معَ الضَّيْفِ . وقولهم : ضَفَنَ يَضْفِنُ ، فى هذا المعنى : يشهدُ بأنّ ضَيْفَنا « فَيْعَلٌ » . فهذا قولٌ .

وفيه شىءٌ آخر يُقَوِّى ما قال أبو زيد ، وهو أنْ « فَيْعَلاً » أكثرُ فى الكلام من « فَعْلَنٍ » . فهذه [٢] بَيِّنَةٌ أُخرى تَشْهَد لكونه « فَيْعَلا » . والقولُ الأوّلُ أيضا وَجْهٌ ؛ لأنّه وإن كانَ ضَيْفَ ضَيْفٍ ، فهو على كلّ حالٍ ضَيْفٌ فينبغى [٣] أنْ تكونَ نونُه زائدة .

وقد جاء على فَعْلَنٍ ما أذكره : — قالوا [٤] « امرأةٌ خَلْبَنٌ » ، وهو من الخِلابة « وناقة عَلْجَنٌ » وهى الغليظة ، مأخوذة [٥] من العِلْج . قال الرّاجز :

وخَلَّطَتْ كلُّ دِلاثٍ عَلْجَنِ
تَخْليطَ خَرْقاءِ اليَدَيْنِ خَلْبَنِ

وحكى سيبويه : فى خُلُقِ فلان « خِلَفْنَةٌ » وهو مِنَ الاختلاف . والنّون فى هذا كلِّه زائدةٌ . ومثلُه « عِرَضْنَةٌ » وهى [٦] مِنَ الاعتراض .

[الواو والياء فى الرباعى]

قال أبو عثمان : واعلم أنّ كلّ [٧] ما كان مِنَ الأربعة . فالواوُ والياءُ لايكونان

١ — فى هذا : زيادة من ظ ، ش .
٢ — ظ ، ش : فهذا .
٣ — ظ ، ش : وينبغى .
٤ — ظ : وقال .
٥ — ظ ، ش : مأخوذ .
٦ — هى : ساقط من ظ ، ش .
٧ — كل : زيادة من ظ ، ش .

فيه أصلا البتَّةَ ، إلا أنْ يُضعَّف ، نحو : « ضَوْضَيْتُ ، وقَوْقَيْتُ » فإن هذا بمنزلة « صَلْصَلْتُ ، وقَلْقَلْتُ » إلا أنَّ الطرَفَ لزِمه القلبُ ، كما لَزِم واوَ أغزَيْتُ . فمن ثَمَّ قال ، في « عِزْوِيتٍ » ، هو « فِعْلِيتٌ » ، لأنه إن جَعَل [٥٦ ب] التَّاءَ أصْلا ، كان الحرفُ « فِعْوِيلا » وليس شيءٌ من الأسماء على « فِعْوِيلٍ » . وإن جعَلَ الياءَ والواوَ أصلين ، جعلَ في بنات الأربَعة واوًا أصلا ، وهذا لايكون . فجعَلها بمنزلة « عِفْرِيتٍ » ، وعِفْرِيتٌ « فِعْلِيتٌ » [١] لأنه من العَفْر فعلى هذا تجرى الزوائد .

وإنما كتبْتُ لك هذا ، لتنظر — إذا سُئِلت عن مسألة ماهيَ ؟ وما زيادتها ؟ فتعلَمَ ذلك فتبْنِيَ على مثاله . وإن كان أصْلا فعَلْتَ به ما وصَفْتُ لك إن شاءَ اللهُ .

قال أبو الفتح : قوله : « إن الواو لاتكونُ أصلا في ذواتِ الأربعة [٢] إلا أنْ تضعَّف نحو : ضَوْضَيْتُ » [٢] عليه اعتراضان :

أحدُهما أن يُقال : ما تُنكِرُ أن يكون « ضَوْضَيْتُ : فَعْلَيْتُ » بمنزلة « سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ » ؟ .

فالجواب أن يُقال : إنَّ حملَه على هذا يَبْعُدُ من وجهين :

أحدُهما أنَّك لو قضَيْتَ بذلك ، للزِمك أنْ تجعل الفاءَ واللامَ من موضع واحد وهما الصَّادان ، فتكون الكلمة من باب « سَلِسَ ، وقَلِقَ » وهذا ليس في كثرة باب « صَلْصَلْتُ وقَلْقَلْتُ » فحمله على باب « فَعْلَلْتُ » المضاعفِ أولى .

والوجهُ الآخرُ : أنهم قد قالوا منه « الضَّوْضاءُ » ، والضوضاء بمنزلة الزَّلْزال . فينبغى أن يكون ضَوْضَيْتُ ، مثل زَلْزَلْتُ . ولم نسمَعْهم قالوا من « سَلْقَيْتُ : سَلْقاء » ؛ لأنه

---

١ — وعفريت : فعليت : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ — ساقط من ظ ، ش .

ليس فى كلامهم فَعَلاءُ ، مصروفا . ولا [1] تكون الهمزة التى فى هذا المثال ، إلا للتأنيث .

فأمَّا ما حكاه أبو زيد من قولهم « قَصْباءُ ، وحَلْفاءُ ، وطَرْفاءُ » وإدخالهم الهاءَ على هذه الهمزة ، [2] فشاذ لا يُلْتَفتُ إليه ولا يُعرَّج عليه لقلَّته ، وأنا أرى أن من قال « حَلْفاءة ، وقصباءة ، وطرفاءة » فأدخل الهاء على هذه الهمزة [2] ثم حذفَ هذه الهاء ، فيلزمه أن يصرف الكلمة . لأنَّ الهمزة عندنا [3] ليست للتأنيث . إذْ لو كانت للتأنيث لَمَا جازَ دخولُ الهاءِ عليها ، كما أنَّ حُبْلَى لمَّا كانت ألفها للتأنيث ، لم يَجُزْ دخولُ الهاء عليها ، كما دخلت على « أرْطاةٍ ، وعَلْقاةٍ » فيمن نوَّن ، لأن علامة تأنيث لا تدخلُ عليها علامة تأنيث . هذا هو الأشهَرُ من أمرِ « قَصْباءةٍ ، وحَلْفاءةٍ [4] وطَرْفاءةٍ » .

وقد يجوز أن يكون الذى يقولُ « قَصْباءَةٌ » فيُخالِفُ الجمهور [157] بإدخالِ الهاءِ إذا نزعها رجع إلى الوفاق . واعتقد أنَّ الهمزة علامةُ تأنيثٍ فيكون مُخالِفا فى الهمزة إذا أدْخل الهاء ، مُوافِقا [5] إذا نَزَع الهاء . وهذا ليس فى قُوَّة القول الذى قبْلَه ، لأنَّه لا حاجة به [6] إلى أن [7] يُقدِّرَ الهمزةَ تقديرين [7] مختلفين فى وقتين .

وإنما جوَّزتُ الثانى — وإن لم يكن فى قوَّة الأوّل ، لأنَّا لم نرهم صرفوا « قصْباءَ ، وطرْفاءَ ، وحلْفاءَ » فى نَثْرٍ . فأمَّا النَّظمُ ، فإن صُرِفَتْ فيه فلا حُجَّةَ فى صرفها ، لأنَّه يجوز فى الشِّعر صرفُ ما لا ينصرفُ للضرورة .

ومن أجازَ القولَ الثانىَ لزمه ألا يصرِفَ « قصْباءَ ، وحلْفاءَ ، وطرْفاءَ » ، لأن الهمزة عنده للتأنيث إذاً .

---

١ — ظ ، ش : فلا .

٢ ، ٢ — ساقط من ظ ، ش : وسقوطه يفسد المعنى .

٣ — ظ ، ش : عنده .

٤ — وحلفاءة : ساقط من ظ ، ش .

٥ — ظ ، ش : وموافقا .

٦ — به : ساقط من ظ ، ش .

٧ ، ٧ — ظ : يقرر الهمزة تقديرين ، ش : يقرر الهمزة تقريرين .

وأمّا [1] الاعتراض الثانى : فلقائلٍ أن يقول : ما تُنْكرُ أنْ يكونَ « ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ » بمنزلة « حَوْقَلْتُ ، وصَوْمَعْتُ » فيكون بوزن « فَوْعَلْتُ » ؟ وهذا أبْعَدُ من الجواز من الأوّل ؛ لأنّه كان يلزمُك أنْ تجعل فاءَ الفِعْل وعينَه من موضع واحدٍ . وهذا أقلّ من باب سَلِسَ [2] وإذا لم يجز هنا باب سَلِسَ [2] مع أنّه أكثر من باب « كَوْكَبٍ . وَدَدَنٍ » فألّا [3] يجوز بابُ دَدَنٍ لقلّتِه أجْدَرُ .

وقد جاءتِ الواوُ أصْلا فى ذواتِ الأرْبَعَة — وإن كانت غيرَ مضعّفة — قالوا : « ورَنْتَل » وهىَ الدّاهية . فالنُّون زائدة ؛ لأنها ثالثة ساكنة . فالواو إذاً [4] أصْل

فإن قال قائلٌ : ما تُنْكِرُ أن تكون زائدةً [5] وإن كانت فى أوّل الكلمة كما أجَزْتَ أنت أن تكون أصلا وإن كانت غير مضعفة [5] ؟

قيل : جعلها مِنَ الأصل — وإن كان الحرف شاذّا — أولى ؛ لأنّا قد رأيناها أصْلا فى ذواتِ الأرْبَعِ بلا محالة مع التّضعيفِ . فنحنُ نجعلُها هنا أيضا من الأصلِ — وإن لم يكن تضعيفٌ للضرورة . وهو أسْوَغُ من أن نجعلها زائدةً ؛ لأنّا لم نرهم زادوها أوّلا على وجه من الوجوه . وقد رأيناهم جعلوها أصلا فى ذواتِ الأرْبَعَةِ فى بعضِ المواضع وهو التّضعيف . فجَعَلْنُها أصلا أولى من الحُكْم بزيادتِها . فتأمّلْه فإنّه لا يجوزُ فى القياس غيرُه .

وقولُه : « إلا أنّ الطّرَفَ لزِمه القلبُ كما لزِم واو أغْزَيْتُ » إنما وجب القلبُ فى باب « أغْزَيْتُ » لأنها رابعةٌ ، وأصلُها « أغْزَوْتُ » وستراه فى بابه .

---

١ — ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٢ — ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : ولا . وهو خطأ .

٤ — إذا : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ — ظ ، ش : (لأنها غير مضعفة . و. نجعها أصلا فى غير ذوات التضعيف) .

فإذا [١] كان ذلك كذلك ، فواجبٌ أنْ تُقْلَبَ فى « قَوْقَيْتُ » لأنها رابعة . وأصلُها « قَوْقَوْتُ » [٥٧ ب] فالعِلَّةُ [٢] فى « قَوْقَوْتُ ،وأغْزَوْتُ » [٣] واحدة .

وقوله : فَمِنْ [٤] ثمَّ قال فى «غِزْوِيتٍ » إنَّه « فِعْلِيتٌ » . ترك الكلام فى انقلاب الواوِ ياءً . وعادَ إلى أن الواو لا تكونُ أصْلًا فى ذواتِ الأرْبعة ؟ .

فيقولُ : لايمكن أنْ تكونَ [٥] الواو فى « غِزْوِيتٍ » أصلا على أن تكونَ التَّاءُ من الأصل أيضا ؛ لأنَّه كان يلزمُك أن تجعل الواو أصلا [٦] فى ذواتِ الأربعة .

قال : ولا يجوز أيضا أنْ تجعلها زائدة ، لأنَّه كان يلزم أن يكون وزنُه : « فِعْوِيلًا » ؛ وهذا مثالٌ لايُعرفُ فلا يجوز الحمْلُ عليه .

يقول : فإذا لم يجُزْ أن يكون غِزْوِيتٌ : فِعْلِيلًا ولا فِعْوِيلًا ، كان فِعْلِيتا ، بمنزلة عِفْرِيتٍ ؛ لأنَّه من العِفْرِ . فمِنْ ها [٧] هُنا كانت الواو عنده أصلا .

فإن قال قائل : فأجْعَلُ الواو والتَّاء زائدتين ؟ .

قيل : هذا أبْعَدُ من الجوازِ ؛ لأنَّه كان يكونُ وزنُ الكلمة على هذا فِعْوِيتاً . فيبقى بغير لام . وهذا محالٌ .

وكأن أبا عثمان إنما [٨] لم يذكر هذه القسمة لأنها ساقطةٌ لايورِدُ مثالها أحَدٌ . وإنما ذكرْتُها أنا استظهارا ؛ لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهى .

---

١ — ظ ، ش : وإذا .
٢ — ظ ، ش : والعلة .
٣ — ظ ، ش : قوقيت وأغزيت .
٤ — ظ ، ش : ومن .
٥ — ظ ، ش : تقول .
٦ — ظ ، ش : أيضا .
٧ — ها : ساقط من ظ ، ش .
٨ — إنما : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان :

باب ما قيس من الصحيح

على ما جاء من الصّحيح من كلام العرب

قال أبو الفتح : إنما ترجم البابَ بهذه الترجمة ؛ لأنّ المقيس على الصّحيح على ضربين : صحيحٌ ، ومعتلّ . وإنما غرضُه فى هذا الباب ذكرُ الصّحيح ؛ فلذلك جاءَ بهذه الترجمة . ألا تراه يقولُ فى أوّل الباب : فمن ذلك بناؤُكَ مثلَ : جَعْفَرٍ من ضَرَبَ ، وجَعْفَرٌ وضَرَبَ صحيحان ؟

فأمّا المعتلُ المقيسُ فستراه فيما بعدُ فى مواضعه إنْ شاءَ اللهُ .

قال أبو عثمان :

فمِن ذلك : بِناؤُك مثلَ جَعْفَرٍ مِن ضَرَبْتُ ، تقول [١] فيه : ضَرْبَبٌ ، فتُجريه مُجْرَى جَعْفَرٍ .

وكذلك مثل قِمَطْرٍ من ضَرَبَ : ضِرَبٌّ ، فتُسكِّنُ الباءَ الأُولى ؛ لأنها بإزاءِ طاءِ قِمَطر ، والطاء ساكنة ، فأسكنت الباء التى بإزاء الطّاءِ [٥٨ ا] ليكونَ على الوزن الذى بنيتَ عليه .

وإنْ بنيتَ غيرَ هذا فانظر إلى المثال الذى سُئِلْتَ عنه ، فقِسْهُ [٢] على ما ذكرتُ واجعل بإزاء كُلّ شىء مثله .

قال أبو الفتح : اعْلَمْ أنّه قد تَبَيّن فى هذا الفصل كيف طريقُ البناءِ ، وأنّه يجبُ على البانِى احتذاءُ المثالِ المطلوب بالحركةِ والسُّكونِ والزّيادة . وقد مضى ذكر هذا .

---

١ — ص ، ظ : تقول . وهامش ظ ، ش : فتقول .

٢ — ص ، هامش ظ : فقسه . وظ ، ش : فقس .

وقولُه: فتُجْرِيه مُجْرَى جَعْفَرٍ . يريد أنك تقولُ « ضَرْبَبٌ » فتُظهر الباءَ الأولى ولا تُدْغِمُها [١] فلا تقول [١] « ضَرَبٌّ » لئلا يزول الغرض . وهذا البناء يجيء على ضربين : -

أحدُهما : أنْ تَبْنِيَ بلا تكرير . وذلك أن تبنى ثلاثيًّا من ثلاثيّ . أو رباعيًّا من رباعيّ ، أو خماسيًّا من خماسيّ .

فالثُّلاثيّ: نحو بنائِك من ضَرَبَ مِثلَ « عَلِمَ » . فتقول: « ضَرِبَ » . ومثل « ظَرُفَ » تقول : « ضَرُبَ » .

والرُّباعيُّ : أن تَبْنِيَ من دحرج مِثْلَ « سِبَطْرٍ » فتقول : « دِحَرْجٌ » ومثلَ « هِجَرْعٍ » فتقول « دِحَرْجٌ » .

والخُماسِيُّ : أن تَبْنِيَ من سَفَرْجَلٍ مِثْلَ « جِرْدَحْلٍ » فتقول : « سِفَرْجْلٌ » ومثل « جَحْمَرِشٍ » ، فتقول « سَفَرْجِلٌ » وما أشبه ذلك .

فهذا كلُّه : إنما غَيَّرت بناءَ المبنيّ منه وأصَرْتَه إلى مثل [٢] حالِ المثالِ المطلوبِ من الحركةِ والسُّكون . فهذا الضربُ لا تحتاجُ فيه إلى تكرير ؛ لأنَّ أُصُول المبنيّ منه فى عِدَّةِ أُصول المثالِ المطلوب .

وأمَّا [٣] ما يحتاجُ إلى التَّكرير عند بِنائه . فأنْ تَبْنِيَ رُباعيًّا من ثلاثيّ نحو. جَعْفَرٍ من ضَرَبَ « ضَرْبَبٌ » أوْ أن تَبْنِيَ خماسيًّا من رُباعيّ ، فتبنى من دَحْرَجَ مثل : سَفَرْجَلٍ ، فتقول « دَحَرْجَجٌ » . فإنْ بنيتَه من الثَّلاثة قلتَ على قياس « صَمَحْمَحٍ : ضَرَبْرَبٌ » وعلى قياس « حَبَنْطًى : ضَرَنْبًى » ومن كرّرَ اللامَ قال « ضَرَبَّبٌ » .

---

١ ، ١ - ظ ، ش : فتقول .

٢ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فأما .

فهذا كلُّه : إنما وجب فيه التكرير لتلحقَ العِدَّةُ العِدَّةَ . فأمَّا الإلحاقُ بحروفِ الزِّيادة فقد مضى ذكره وسيأتي أيضا .

قال أبو عثمان :

وإن بَنَيْتَ مثلَ قِمَطْرٍ من دَحْرَجَ [١] قلتَ « دِحَرْجٌ » . فانْ بنيتَ مثل جَعْفَرٍ من قِمَطْرٍ . قلت « قَمْطَرٌ » .

وإنْ قيل لك : ابْنِ من قِمَطْرٍ [٢] مثل سَفَرْجَلٍ . قلتَ : « قَمَطْرَرٌ » . وكذلك مثله من جَعْفَرٍ : « جَعَفْرَرٌ » .

قال أبو الفتح [٣] : [٥٨ ب] هذا فَصْلٌ قد تَقَدَّمَ شَرْحُه .

قال أبو عثمان :

وإنْ قيل لك كيف تَبْنِي مِنَ الثَّلاثة : ضَرَبَ وأخَواتِه ، مِثْلَ : السَّفَرْجَلِ ؟ فإنَّ النحويين كُلَّهم [٤] مُجْمِعُون على تكرير اللام . فيقولون : « ضَرَبَبٌ » ومِنْ عَلِمَ : « عَلَمَمٌ » ومِنْ ظَرُفَ : « ظَرَفَفٌ » . ولم أسمعْ مِن كلام العرب شيئاً مِن الثَّلاثة يُبلَغ به الخمسة من موضع اللام .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العلَّة في امتناعه من إلحاقِ الثلاثة بالخمسة بتكريرِ اللامِ ، وذلك أنَّه لم يَسْمَعْه . فلمَّا لم يسمَعْه لم يَقِسْهُ . وهذا مستقيم . ألا ترى أنهم قد سمعوا نحو « خَيْتَفَقٍ . وكَوْثَرٍ ، وجَهْوَرٍ » [٥] ولم يقيسوه لقلَّته فإذا كان ما سُمِعَ غيرَ مقيسٍ لقلَّته . فما لم يُسمع على وجهٍ من الوجوهِ ، أحْرَى ألا يجوزَ بناءُ مِثْلِه .

---

١ — من دحرج : ساقط من ظ ، ش . ٢ — من قمطر : زيادة من ظ ، ش .

٣ — قال ابو الفتح : زيادة من ظ ، ش .

٤ — كلهم : زيادة من ظ ، ش .

٥ — ظ ، ش : جوهر .

ولكنْ هذا جائزٌ على مذهب أبى الحسن ؛ لأنّه كان يَبْنِى جميع ما يُسأل عنه ويقول : مسألتُك ليست [1] بخطأ ، وتمثيلى عليها صوابٌ . قال : فان أبى صاحبُك فقُلْ له : فلو جاء ؛ كيف كان ينبغى أنْ يكون ؟ فإنّه لايجد بُدًّا من الرُّجوعِ إليكَ .

قال أبو عثمان :

ولكن قد ألحقُوا الثّلاثةَ بالخمسة فى « عفَنْجَجٍ » فالنون [2] ثالثةٌ ، وكرّروا اللام وألحقوا [3] بغير ذلك فقالوا : « حَبَنْطَى ، وعَلَنْدَى ، وسَرَنْدَى ، ودَلَنْظَى ، وسبَنْدَى ، وسَبَنْتَى » وهذا صالحٌ قد كَثُرَ حتّى لوجعله جاعلٌ بابا كان مُصيبا . فإذا سُئِلتَ عن الثلاثة، كيف تُلْحِقُها بالخمسة ؟ قلت فيها من ضَرَبَ : « ضَرَنْبَى » ومن علم : « عَلَنْمَى » ومن ظَرُفَ : « ظَرَنْفَى » .

وقد أُلحِقَت الثّلاثةُ بالخمسة، بأن كرّروا العينَ واللامَ فقالوا : « صَمَحْمَحٌ ، وبَرَهْرَهَةٌ ، وجُلَعْلَعٌ ، ودَمَكْمَكٌ » وأحرفا كثيرةً على هذا المثال تُعادل باب « حَبَنْطَى » فى الكثرة أو أكثر منها، فاجعلهما [4] قياسافى إلحاق الثّلاثة بالخمسة .

فأمّا [5] الإلحاقُ من موضع اللام فلمْ أسمعه فى شىءٍ من كلام العرب ، شعرٍ ولا غير ذلك ممّا [6] نَرْوِيه .

قال أبو الفتح : قد عدّدَ فى هذه الفصول ، وجُوه إلحاقات الثلاثة بالخمسة . إلا أن الذى اعتَمَدَ عليه هو بابُ « فَعَنْلَى » نحو « دَلَنْظَى » وبابُ فَعَلْعَلٍ

---

١ — ص : ليس .
٢ — ظ ، ش : والنون .
٣ — ظ ، ش : فألحقوها . وهامش ظ : وألحقوها نسخة .
٤ — ش : فاجعلها .
٥ — ظ ، ش : وأما .
٦ — ظ : من .

نحو « صَمَحْمَحٍ . وبَرَهْرَهَةٍ » إلا أن باب صَمَحْمَحٍ أكثر من باب « اسْتَلْقَى » فعليه ينبغي أن يكون [1] [١٥٩] القياسُ . والآخرُ أيضا مطَّرِدُ القياسِ . وإذا كان الأمرُ كذلك فينبغي أن يكون قول الشاعر :

كأسٌ رَنَوْنَاةٌ وطِرْفٌ طِمِرٌّ

رَنَوْنَاةٌ : منه « فَعَلْعَلَة » وكذلك شَجَوْجَى ، وكذلك مَرَوْرَاةٌ ، لأن باب « فَعَلْعَلٍ » إذا كان أكثرَ من باب « فَعَنْلَى » فهو أكثر من باب « فَعَوْعَلٍ » لامحالة .

فالواو في رَنَوْنَاةٍ ، وفي [2] مَرَوْرَاةٍ ، هي اللام [3] الأولى بمنزلة حاء صَمَحْمَحٍ الأُولى [4] ، [5] ولا يجوز [5] أنْ نجعلها كواو « عَثَوْثَلٍ » لقلّته . قال الأصمعي « الرُّنُوُّ » : إدامة النَّظر . والرَّنَوْنَاةُ : هي الكأس الدائمة ، واشتقاقها من هذا .

وقد أُلحقت الثلاثةُ بالخمسةِ من غير ما ذكَر أبو عثمان . قالوا : « عَقَنْقَلٌ وعَصَنْصَرٌ ، وَحَجَنْجَلٌ ، وهَجَنْجَلٌ ، وعَبَنْبَلٌ » فهذا كلُّه « فَعَنْعَلٌ » فزادوا النُّون وكرّروا العين .

وقالوا : « حَبَوْتَنٌ » ومثاله « فَعَوْلَلٌ » فزادوا الواو وكرّروا اللام .

وقالوا : « خَفَيْدَدٌ » ومثاله « فَعَيْلَلٌ » فزادوا [6] الياءَ وكرّروا اللام .

---

١ – ظ ، ش : « يكثر » بدل « يكون » .

٢ – وفي زيادة من ظ ، ش .

٣ – في ص : للام : بدون همزة وصل .

٤ – الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ – يقابل ما بينهما في ص كلمة غير واضحة تقرأ « ينبني » فتكون موافقة في المعنى لما بين الرقمين ، وتقرأ « ينبغي » فتكون ضده ولا يستقيم بها المعنى .

٦ – ش : زادوا .

فهذا ونحوه مِمَّا لم أذْكُرْه ، لايقاس عليه لقلّته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان .

فأمَّا « جَلَعْلَع » فليس ملحقا بسَفَرْجَلٍ ؛ لضمّ الجيم . ألا ترى أنَّه ليس فى الكلام مثل « سُفَرْجَلٍ » بضمّ السين . فيُلْحَقَ هذا به . ولكنّ العينَ واللام كُرِّرتا فيه لغير الإلحاق ونظيره[1] ذُرَحْرَحٌ . فلمَّا كُرِّرَتِ اللامُ وحدَها تارة فى مثل قَرْدَدٍ . والعينُ وحدها أُخْرَى فى مثل « غَدَوْدَنٍ » . كذلك كُرِّرَت العين واللام جميعا فى باب[2] « صَمَحْمَحٍ . وجُلَعْلَعٍ » .

قال أبو عثمان : وأما إلحاقُ الأربعةِ بالخمسةِ فمن موضع اللام على ما ذكرت[3] لك . لأنَّه المطّرد وما أُلحق بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فمُخْتَلِف .

قالوا : « فَدَوْكَس » فألحقوه بالواو بالخمسة .

وقالوا « عَمَيْثَل » فألحقوه بالياء . ونظيره من الثلاثة « عَطَوَّد » ألحقوه بالواوين .

فهذا يدلُّك على أنَّ الملحق سوى اللام مُختلِف واللام غير مُختلِفة .

قال أبو الفتح : قد تقدّم القولُ فى العلّة التى من أجْلها كان القياسُ فى الإلحاقِ بتكرير اللام . وهذا اختلاف [٥٩ب] إلحاقُ بناتِ الأربعة بغير اللام . ألا ترى أنّ « فَدَوْكَساً » مُلحقٌ بالواو . و « عَمَيْثَلاً » ملحقٌ بالياء . و « عَطَوَّداً » ملحقٌ بتكرير الواو ؟ فهذا وجه الاختلاف ، لأنَّه لم يلزم طريقة واحدة . وأنت إذا كرّرْت اللام لم تكن إلا بلفظ الأُولى فمن هٰهنا لم يكن مختلفا .

قال أبو عثمان : وقال الخليل فى مصدرِ بناتِ الثّلاثة التى تُعدَّى : إنّ أصلها « فَعْلٌ » نحو « ضَرَبَ ضَرْبا ، وقتَلَ قَتْلا » . وجعلَ ما خالفَه ليس

---

١ — ص : بمنزلة .

٢ — ظ ، ش : مثل .

٣ — ص ، هامش ظ : ذكرت . وظ ، ش . ذكرنا .

بأصلٍ لاختلافه . فهذا الإلحاقُ من الأربعة نظيرُ هذا المصدرِ من الثلاثة . فعليه فقسْ . واجعَل بنات الثّلاثة المُلْحقة بالخمسة على ما ذكرتُ لك حتى تكونَ قد قست على كلامهم ولم تعدَ .

قال أبو الفتح [١] : إنما كان الأصلُ فى مصادر بنات الثلاثةِ المتعدّيَةِ عند الخليل « فَعْلاً » بعد كثرته فى السماعِ لأنّ كلّ فِعْلٍ ثلاثىّ ؛ فالمرّةُ الواحدة منه « فَعْلَةٌ » نحو « ضَرَبتُه ضَرْبَةً » ، وقتلتُه قَتْلَةً ، وشَتَمتُه شَتْمَةً » .

فكأنّ قولك فى المصدر « شَتْمٌ » . وقَتْلٌ ، وضَرْبٌ » إنما هو جَمْعُ فَعْلَةٍ . نحو : « تَمْرَةٍ وتَمْرٍ . ونَخْلَةٍ ونَخْلٍ [٢] » لأنّ المصدرَ يدلُّ على الجِنْسِ . كما أنّ التّمرَ والنّخلَ يدلاّنِ على الجِنْسِ « فضَرْبَةً » نظيرة « تَمْرَةٍ » و « ضَرْبٌ » نظير « تَمْرٍ » .

وقولُه : وجعَلَ ما خالَفه ليس بأصل ، يعنِى بقيَّةَ مصادر بناتِ الثلاثة نحو « الرُّكوب ، والظُّلْم ، والإتيان » فهذه ونحوُها مصادرُ المتعدّية ولا تَطَّرِدُ اطّرادَ القَتْلِ والضَّرْبِ ؛ لأن فَعْلاً لايمتنع من جميعها فهو الأصْلُ وعليه مَدارُ الباب .

قال أبو على : وهذا التّشبيه ، من أبى عثمان « عَجَبٌ من العَجَبِ » ، . وهو كما ذكر .

وقوله : واجْعَلْ بناتِ الثّلاثةِ المُلْحقَة بالخمسة على ما ذكرتُ لك : يريد أنّ وجه الإلحاق ، فى بنات الثلاثةِ أنْ يكونَ من باب « صَمَحْمَحٍ ، وبَرَهْرَةٍ » أو باب « سَرَنْدَى . وحَبَنْطَى » وقد تقدّم ذكرُه .

---

١ — ظ : قال الشيخ أبوالفتح .

٢ — ونخلة ونخل : ساقط من ظ ، ش .

[ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم]

قال أبو عثمان : وكان أبو الحسن الأخفش يُجيزُ أنْ تَبْنِيَ على ما بنت العربُ ، وعلى أيِّ مثالٍ سألتَهُ ، إذا قلت له [١] : ابْنِ لى من كذا [٢] مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب [١٦٠] ، ويقول : إنما سألتنى أنْ أُمَثِّلَ لك ، فسألتُكَ ليست [٣] بخطأٍ وتَمثيلى عليها صواب .

وكانَ الخليلُ وسيبويه يأبيانِ ذلك ويقولانِ : ما قيسَ على [٤] كلام العربِ فهو من كلامهم ، ومالم يكنْ فى كلام العربِ ، فليسَ له معنًى فى كلامهم ، فكيفَ تَجعل مثالا من كلام قوم ليس له فى أمثلتهم معنى ؟ .

وهذا هو القياس . ألا ترى أنَّك إذا سمعت « قامَ زَيْدٌ » أجزتَ أنت « ظَرُفَ خالدٌ . وحَمُقَ بِشْرٌ » وكان ما قِسْتَه [٥] عربيًّا كالذى قِسْتَهُ عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرُك اسْمَ كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ ، وإنما سمعتَ بعضا فجعلْتَه أصْلا وقِسْتَ عليه مالم تسمع . فهذا أثبتُ وأقْيَسُ ، إن شاءَ الله [٦] .

قال أبو الفتح : القولُ فى هذا الخلاف ــ ماذهب إليه سيبويه . قال أبو علىّ : ويلزمُ أبا الحسن أنْ يَبْنِيَ مثلَ [٧] « فِعُلٍ » من « ضَرَبَ : ضِرُبٌ » . قال : وهذا أفحشُ من بنائه مثلَ كابُل ؛ لأنَّه أجازَ بناءَ الأعْجميَّات فيلزمه هذا أيضا .

قال : والقياسُ ألاّ يجوز إلا أن تَبْنِيَ على أمثلة العربِ ؛ لأنَّ فى بنائِكَ

---

١ – له : ساقط من ظ ، ش .

٢ – من كذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ – ص : ليس .

٤ – ص : من .

٥ – « ما قسته » عن ص وهامش ظ ، وفى ظ ، ش : قياسه .

٦ – إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

٧ – مثل : ساقط من ظ ، ش .

إياهَ إدخالا له فى كلام العرب . والدليل على ذلك أنك تقولُ : « طاب الخُشْكُنان » فترفعه وإنْ كان أعجميا ؛ لأن كلّ فاعلٍ عربىٌّ مرفوعٌ . فإنما تقيسُ على ماجاء وصحّ .

هذا لفظ ما وجدت فى تعليقٍ عن أبى علىٍّ بالشَّام .

فقولُه[١] : وهو أفْحَشُ من بنائِه مثلَ « كابُلٍ » يريد : أن « ضِرُبٌ » فيه خروجٌ من كسرٍ إلى ضمّ لازم . وهذا غيرُ موجود فى كلام العرب لاستثقال الضمة بعد الكسرة . وليس فى كابُل شىءٌ يُستَثْقَلُ[٢] مثل ما فى « ضِرُبٌ » وإنما فيه أنَّه لم يجىءْ فى كلامهم مثلُ فاعُلٍ بضمّ العين . كما أنه قد تُسْتَخَيَّلُ أبنِيَةٌ كثيرةٌ متمكنةٌ . ولكنها لم تأت فى كلامهم .

ألا ترى أنه ليس فى كلامهم مثلُ « جَعْفِرٍ » بكسر الفاء ولا مثلُ « جُعْفُرٍ » بضمِّها . ولم[٣] يُمْتَنَعْ منه لأنَّه مستثقلٌ بل رُفِضَ رفضًا . وليس لأحدٍ أن يقول : هلاّ جاء فى الأمثِلَة مالم يَجِئْ ؟ لأنَّ هذا كانَ يكونُ بابا غير مُدْرَكٍ ؛ وإنما سبيلُه أنْ يُذكرَ ماجاء ويُضْرَبَ عمَّا لم يَجِئْ فلا يُذْكَرُ إلا أنْ يكون [٦٠ ب] امتناعُهم منْه لِعلَّةٍ ؛ لأنَّك إنما تُفَسِّرُ أحكامَ لغتهم . لا مالم يجِئْ عنهُم[٤] ؛ ولأنَّك لو ذهبتَ تذكرُ أحكامَ مالم يجِئْ لكنتَ قد شرعت فى تفسير مالم يَنْطِقْ به عربىّ .

وكان ذلك يكونُ تخليطا وهَوَسا ؛ لأنّ فيما خرج إلى الوجود شُغلا عمَّا هو باقٍ فى العَدَم ، إلا ما عِلَّتُهُ فى الامتناع منَ النُّطْقِ به قائمةٌ ؛ فإنّ مثلَ ذلك يُسألُ عنه .

---

١ — ظ ، ش : وقوله .
٢ — ظ ، ش : مستثقل .
٣ — ظ ، ش : فلم .
٤ — عنهم : ساقط من ش .

[يجوز أن يبنى من « ضرب » على مثال « جعفر » ويجعل اسما ، وصفة ، وفعلا]

وهذا الخلاف الذى بين سيبويهِ والأخفشِ يدُلُّ على صحةِ ما ذهب إليه أبو علىٍّ من أنَّه يجوز أن تَبْنِيَ من ضرب مثل « جَعْفرٍ » فتجعله اسما ، وفِعْلا ، ووصفا ، وغير ذلك . فتقول « ضَرْبَبَ زيدٌ عمرًا ، ومررْتُ برجلٍ ضَرْبَبٍ [1] وجاءنى ضَرْبَبٌ ، ورأيتُ ضَرْبَبا » .

ألا ترى أنَّ أبا عثمان قال : ما قيسَ على كلام العربِ فهوَ من كلامهم ، فيجب أن يكونَ « ضَرْبَبٌ » هذا من كلامهم ؛ لأنَّكَ وإن لم تسمعْهُ بعينِه ، فقد سمعت ماهو نظيره ؛ فجرَى ذلك مَجْرَى رَفْعِ الفاعلِ الذى لاينكَسِرُ ؛ لأنَّك إذا سمعت « قام زيدٌ » أجزْتَ أنتَ [2] « قَعَدَ بِشْرٌ » وإن لم تسمعهم يقولون « قَعَدَ بشرٌ » ولكنك سمعتَهم يقولون ما هو نظيرُه وفى معناه . فكذلك إذا اطَّرد عندَهم « مَهْدَدٌ » ، وقَرْدَدٌ » أجزْتَ أنتَ أيضا « دَخْلَلٌ ، وخَرْجَجٌ » . فهذا هنا — كذاك ثَمَّةَ .

[متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب]

ولو كان الغرضُ فى البناءِ تمثيلَ الكلمةِ من المبنىِّ منه لزالَ الخلافُ ؛ لأنَّهم كلَّهم مجمعون على أنَّه لو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَنٍ » من الفعلِ ؟ لقالوا : « فَعَوْعَلٌ » .

ولو قيل لهم : أَتُجِيزُون إلحاقَ بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الخمسة على مثال « فَعَوْعَلٍ » حتى يقولوا « ضَرَوْرَبٌ » لما قاسوه . فلا يقولون : « هذا رجلٌ ضَرَوْرَبٌ » كما يُجيزون « رجلٌ ضَرَنْبَى » .

---

١ — ص ، ظ ، ش (مضربب) وهو خطأ ، وما يقتضيه كلام أبي على هو ما أثبتناه وهو الصواب .

٢ — أنت : ساقط من ظ ، ش .

ولو قيل لهم : ماوزن « غَدَوْدَنٍ » من ضَرَبَ ؟ لقالوا : « ضَرَوْرَبٌ » : يُرِيدون به المثالَ لاغير . ولا يريدون به أن يجعلوه اسما ولا صفة . كما يقولون : « هذا رجلٌ ضَرْبَبٌ . وهذا رجلٌ ضَرَنْبَى » .

ألا ترى أنّ أبا الحسن قد قال فى كتابِهِ : فإن أبى خَصْمُكَ فقُلْ له . فلو قيل : كيف كان يقال ؟ فإنه لايجدُ بُدًّا من الرُّجوع إليك .

فهذا يدلُّ على أنّه يُرِيد : إن لم يجبك إلى أن تَبْنِىَ على [1] مالم يَأْتِ ، فقل له : فكيف [2] كان [3] يكون حكمُه لو جاء ؟ فإنّه لابدّ له [4] من الرُّجوع إليك . أىْ فلا بُدّ من أنْ يُمَثِّلَ لك [5] جميع ما تسألُه عنْه على شريطة [6] أنّه لو جاء لكان على هذه [١٦١] الصِّيغة .

فهذا كلُّه يُقوِّى أن تقول : « ضَرْبَبَ زيدٌ عمرًا » . [7] وألاّ تُجيزَ [7] « ضَنْبَرَبَ زيدٌ عمرًا » ولا « ضَوْرَبَ بكرٌ خالدًا » » .

---

١ – على : ساقط من ظ ، ش

٢ – ظ ، ش : كيف .

٣ – كان : ساقط من ظ ، ش .

٤ – له : ساقط من ظ ، ش .

٥ – لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ – شريطة : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ – يقابل مابينهما فى ظ ، ش : ولا يجوز .

قال أبو عثمان :

باب الياء والواو اللتين هما فاءات

[1] اعلم أنّ كلّ ما كان موضعُ الفاء منه واوًا ، وكان[2] فَعْلًا ، وكان على فَعَلَ ، فإنّه يلزمُ[3] « يَفْعِلُ » . ويُحْذَفُ فى الأفعالِ المضارعةِ منه « الواوُ » التى هى فاءٌ . ويكونُ المصدر على « فِعْلَةٍ » محذوفَ الفاء . وتُلْقَى حركة الفاءِ على العين ، فتصيرُ العينُ مكسورةً ، وذلك قولُك[4] « وَعَدَ . ووزَنَ . ووثَبَ » تقول فى « يَفْعِلُ » منه « يَعِدُ . ويَزِنُ . ويَثِبُ . وعِدَةٌ . وزِنَةٌ . وثِبَةٌ » [5] وكان الأصل فيه : « يَوْعِدُ ، ويَوْزِنُ ، ووِعْدَةٌ[6] ، ووِزْنَةٌ » .

ولكنهم اتَّقَوْا وقوعَ الواو : بين ياءٍ وكسرةٍ ، فحذفوها[7] استخفافا ، وجعلوا سائرَ المضارع تابعا لِـ«يفعِلُ» ، فحذفوه — لئلا يختلف المضارع فى البناء ، وجعلوا المصدر معتلا ، فحذفوا فاءه فقالوا[8]: « عِدَةٌ ، وزِنَةٌ » لأنهم استثقلوا « وِعْدَةٌ ، ووِزْنَةٌ » فألزموها الحذف ؛ ولأن المصدرَ قد جرى مجرى الفعل .

فكما استثقلوا الواوَ إذا كانت[9] بين ياءٍ وكسرة والواوُ ساكنة ، كانوا للواو إذا كانت الكسرةُ فيها ، أشدّ استثقالا . فحوّلوا كسرتَها على مابعدَها وألزموها[10] الحذفَ ؛ لأنهم لو أثبتُوها بعد أن سلبوها حركتَها ، احتاجوا إلى ألِفِ الوصل لئلا يُبْتَدَأ بساكنٍ .

فلو جاءُوا بألِفِ الوصل وهى مكسورةٌ ، لزمهم أنْ يبدلوا الواو ياءً ؛ لأن

---

١ — فى موضع هذا الرقم من ظ ، ش قبل قوله : (اعلم) كتبت هذه الجملة ، وهى: قال أبو عثمان : وليست هذه الجملة فى ص ولا حاجة إليها هنا .

٢ — ظ : أو كان .

٣ — ظ ، ش : يلزمه .

٤ — ظ ، ش : نحو .

٥ — وثبة : زيادة من ش .

٦ — فى ص: (وعدة) .

٧ — ظ ، ش : فحذفوا .

٨ — ص ، ظ : فقالوا . وفى هامش ظ ، وفى ش : وقالوا .

٩ — إذا كانت : زيادة من ظ ، ش .

١٠ — ظ : ألزموا .

قبلها كسرةٌ ، والواوُ السَّاكنةُ إذا كان[1] قبلها كسرة ، أبدلوا منها ياءً ، فكانوا يقولون « إيعَدًا » – وقال أبو عليّ : « إيعَدَةً » بالهاء فتجتمع كسرتان في الابتداء بينهما ياء ساكنة ، فكان يجتمع ما يستثقلون . فحذفوا لذلك .

قال أبو الفتح : قد شرَح هذا الموضع في إيجاز . وأنا أذكرُ غيرَ ما جاء به .

[اقتصارهم على « يفعل » كيضرب من « فعل » الذى فاؤه واو]

قال أبو عليّ : إن الأفعال الماضية التى على مثال « فَعَل » قد يأتى مضارعها على « يَفْعِلُ » كما يأتى على « يَفْعُلُ » ، وذلك نحو « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وقَتَلَ يَقْتُلُ » . وقد يأتى على « يَفْعَل » بفتح العين إذا كانت اللامُ أو العينُ حرفًا حلقيًّا [٦١ ب] نحو : « يقرأُ ، ويسألُ » .

قال : فاقتصارهم « بما كان ماضيه بوزْن[2] « فعَلَ » وفاؤه واو على « يَفْعِلُ » ضَرْبٌ من الإعلال لحِقَه ؛ لأنَّ مَنْعَه ما[3] يجوز فى غيره[4] عِلَّةٌ لحِقَتْه .

هذا[5] آخرُ قول أبى عليّ ، وهو صواب إن شاء الله .

فإن قال قائلٌ : ولِمَ اقْتُصِرَ[6] فى هذا على « يَفْعِلُ » ؟ وهلاَّ جاز فيه ما يجوز فى غيره ممَّا ليست فاؤه واوا ؟ .

قيل : لأنهم أرادوا حذفَ الواو لِثِقَلها فقصروه على كسرِ العين لِيَجِبَ عن ذلك حذفُ الواو .

فإن قيل : فهلاَّ اقتصروا[7] به على « يَفْعَلُ » . أوْ « يَفْعُلُ » . دون « يَفْعِلُ » ؟ .

---

١ – ظ ، ش : كانت .

٢ – ظ ، ش : على وزن .

٣ – ظ ، ش : لا .

٤ – ظ ، ش : غير .

٥ – ظ ، ش : وهذا .

٦ – ظ ، ش : اقتصروا .

٧ – ظ ، ش : اقتصر .

قيل: إنَّ «يَفْعَلُ» بفتح العين ليس بابه «فَعَلَ» وإنما بابه «فَعِلَ» نحو: «شَرِبَ يشرَبُ ، وركِبَ يرْكَبُ» فلم يجُزْ أنْ يلزم الفتح لأنَّه ليس بابَه ؛ ولأنَّه لو فُتِح لم يَجُزْ[1] حذف الواو المستثقلة ، وعُدِل به إلى الكسر دون الضمِّ ؛ لأنَّه لمَّا كان باب ما عينه من الماضي مكسورة[2] أن يجيء بفتح عين مضارعه نحو: «شرِبَ يشرَبُ» وجب أنْ يكونَ بابُ ما عينُ ماضيه مفتوحة ، أنْ يجيء مضارعُه مكسورَ العين نحو: «ضرَبَ يضرِبُ» .

[باب «فعل» المفتوح العين «يفعل» بكسرها و«يفعل» بضمها داخل عليه]

وإنما جاز «قتَلَ يقتُل» ونحوُه ؛ لأنَّه لمَّا كانت حركة عين المضارع أبداً تخالِفُ حركةَ عينِ الماضي ، إلا بابَ «فعُلَ يفعُلُ» جاز «قتَلَ يقتُلُ» ؛ لأنَّ الخلافَ في حركةِ العين قد وقَع . ولكنَّ البابَ ما بدَأْنا به مِنْ أنَّ بابَ «فعَلَ» إنما هو «يفعِلُ» و«يفعُلُ» داخلٌ عليه .

وشيءٌ آخر يدُلُّ على أنَّ «يقتُلُ» داخلٌ على «يضرِبُ» وأن الباب للكسر دونَ الضمِّ . وهو أنَّ الضمَّ قد لزِم باب ما ٥ ماضيه «فعُلَ» نحو: «ظرُفَ يظرُفُ، وكرُمَ يكرُمُ» . أفلا ترى أنَّ الضمَّ قد يستبِدُّ[3] ٥ به «فعُلَ» كما استبَدَّ «فعِلَ» بـ«يفعَلُ»[4] فكذلك كان القياس أن يستبدَّ «فعَلَ» بـ«يفعِلُ» ، فمن هنا كان «يفعُلُ» داخلا على «يفعِلُ»[4] كما أنَّ يحسِبُ داخلٌ على يضرِبُ . وكما أنَّ «يقْلَى ، ويسْلَى . ويأبَى» داخلٌ على «يركَبُ» .

فلمَّا كان بابُ «فعَلَ» حكمه أن يأتي على «يفعِلُ» لِما قدَّمنا ، وكان «يفعُلُ» ، إنما هو داخلٌ على «يفعِلُ» ، وأُريد حذفُ الواو في مضارع «فعَلَ» ممَّا

---

١ – ظ ، ش : لم يجب .

٢ – ص : مكسور .

٣ – ظ ، ش : استبد .

٤ ، ٤ – ساقط من ظ ، ش .

فاؤه واوٌ اقتَصَرُوا [١] به على الكسر الذى يجب معه الحذفُ ولم يضمُّوه ، لأنَّ الضمَّ [١٦٢ ا] ليس بأصْل فيه ، وإنما بابُه الكسرُ .

[لمَ كان باب « فعِل يفعَل كفرح » وباب « فعَل يفعِل كضرب »]

فإنْ قال قائل : ولِمَ كان باب « فَعِلَ يَفْعَلُ » وباب « فَعَلَ يَفْعِلُ » ؟ .

قيل : لأنهم أرادوا أنْ تخالفَ حركةُ العين فى المضارعِ حركتَها فى الماضى . لأنَّ كلَّ واحد منهما بناءٌ على حياله . فجعلوا مضارع « فَعِلَ يَفْعَلُ » ومضارع « فَعَلَ » فى أكثر الأمرِ « يَفْعِلُ » ، لمقاربة الكسرةِ الفتحةَ . واجتماعِهما فى مواضعَ كثيرة . وإمالة كل واحدة [٢] إلى صاحبتها ، نحو قولك : « مَرَرْتُ بعُمَرَ . وضَرَبْتُ عُمَرَ » ونحو قولك : « ضَرَبْتُ الهنداتِ . ومَرَرْتُ بالهنداتِ » وغير ذلك [٣] ممَّا يطول ذكره .

فهذا ونحوُه يدلُّ على مناسبةِ الكسرةِ للفتحة ، فلذلك تعاقبتا فى « فَعِلَ . يَفْعَلُ . وفَعَلَ يَفْعِلُ » ؛ ولأن الياء أيضا مقاربةٌ للألِف حتى أنهم قد [٤] قالوا : « حاحَيْتُ ، وعاعَيْتُ ، وهاهَيْتُ ، وحارىٌّ ، وطائىٌّ » وغيرُ ذلك ممَّا لاسبب فيه يوجب القلب ، إلا القُرْب . وما ليس بعلَّةٍ قاطعةٍ .

فأمَّا قول الشاعر :

لو شئْتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشربةٍ ... تَدَعُ الحوائم لا يَجُدْنَ غليلا

فشاذٌّ ، والضمةُ عارضةٌ ؛ ولذلك حُذِفت الفاء ، كما حُذِفت فى « يَقَعُ . ويَزَعُ » وإن كانت الفتحةُ هناك ؛ لأن الكسرَ هو الأصْلُ ، وإنما الفتحُ عارض .

---

١ — ظ ، ش : اقتصر .
٢ — ظ ، ش : واحد .
٣ — ظ ، ش : هذا .
٤ — قد : زيادة من ظ ، ش .

[رأى الفراء وأبي العباس المبرد فى حذف الواو من « يعد،ويزن »]

وقال الفرّاء : إن الواو إنما حُذفت من « يَعِدُ ، ويَزِنُ » لأنهما متعدّيان . قال : وكذلك كلُّ متعدٍّ . قال : ألا ترى أنهم قالوا « وَجِلَ يَوْجَلُ . ووَحِلَ يَوْحَلُ » فأثبتوا الواوَ لمّا كان « وَجِلَ . ووَحِلَ » غير متعدّيين .

وتعجّب أبو العبّاس من هذا القول واستطرفه . وقال : إنّ التعدّى وغيرَ التعدّى لاوجه لذكره فى هذا الموضع . ألا ترى أنهم قد قالوا : « وَقَعَ يَقَعُ ، ووَضَعَ فى السَّير يَضَعُ . ووَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُ . ووَبَلَ المطرُ يَبِلُ . ووَأَلَ مِمَّا كان يحذَرُهُ ــ أى نجا ــ يَئِلُ » . ونحو ذلك . فحذفوا الواو وإن لم يكن فى هذه الأفعال فِعْلٌ متعدٍّ .

وأمّا[1] « يَوْجَلُ . ويَوْحَلُ » فلم تَثْبُتْ فيه الواوُ من قِبَلِ أنّه غير متعدٍّ ؛ إنما ذاك من قِبَلِ أنّه [٦٢ ب] لا كسرةَ بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذفُ .

[باب « كرم ، يكرم » وتباعده عن بابى « فعل ، وفعل »]

فأما قولهم « كَرُمَ يَكْرُمُ » فإنهم إنما[2] أقرّوا فى عين المضارع حركةَ الماضى ؛ لأنّ هذا باب على حدته . لايكونُ متعدّيا أبدًا . إنما يكونُ[3] للهيئة التى يكون الشىءُ عليها ، نحو : « ما كان ظريفا ولقد ظَرُفَ . وما كان شريفا ولقد شَرُفَ » فتباعدَ هذا الفعلُ من باب « فَعِلَ ، وفَعَلَ » اللّذين قد يكون كلّ واحدٍ منهما متعدّيا وغير متعدٍّ . فأُقِرَّتْ فى عينِ المضارع حركةُ عينِ الماضى ؛ لأنّه بابٌ على حياله .

---

١ ــ ظ ، ش : فأما .
٢ ــ إنما : ساقط من ظ . ش .
٣ ــ ظ ، ش : هو ، بدل : يكون .

وأيضا فلم يدخل فى مضارع « فَعُلَ » كسرٌ ولا فتحٌ كما جاء « قَتَلَ يَقْتُلُ ، وفَضِلَ يَفْضُلُ » لأن « فَعُلَ » لايتعدّى ، فلم يَقْوَ قُوّةَ « فَعِلَ ، وفَعَلَ » المتعدّيين ، فدخَلا عليه ولم يدخُل عليهما .

وحكى سيبويه : « كُدْتُ أكادُ » وهذا[١] من الشاذّ ، وكأنه[٢] إنما جاء « كُدْتُ أكادُ » على « فَعُلَ يَفْعَلُ » لأحدِ أمرين :

إمّا أن يكون اجْتُرِئ عليه بأن أُخْرِجَ عن بابه لضعفِه باعتلال عينِه .

وإمّا أن يكون عُوِّضَ من اعتلالِ عينِه ، فقُوِّيَ بضَرْبٍ من التَّصرُّف ليس لنظيره .

ويجوز أنْ يكون لمّا أتى الماضى على « فَعُلَ » وعينُه ياءٌ ، فخرج عن الأُصول ، أُخرِج أيضا مضارعه عمّا عليه الجمهور . أو لئلا تنقلب الياء فى المضارع واوًا وجعلُهم الفتحةَ والكسرةَ فى عين ماضى المتعدّى أحَدُ ما يُنَبِّهُ على بُعْدِ ما بين الكسرة والفتحة وبين الضمة .

ألا ترى أن الضَّمَّةَ جُعِلَت لعين[٣] ضَرْبٍ من الأفعال مباينٍ لباب ما انفتحت[٤] عينُه وانكسرت .

فإن قيل : [٥] ولم جُعِلت الضمَّة فى هذا الباب دونَ الفتحة والكسرة ؟

قيل [٥] : لأنَّ مايتعدّى من الأفعال أكثر ممّا لايتعدّى ، فجُعِلَت الضمّة فى عين ما لايتعدّى لقلّتِه ، وخصُّوا المتعدّىَ بالفتْح والكسر لكثرتِه وخفّةِ الفتحةَ والكسْرَةِ هرَبًا من أنْ يكْثُرَ مِنْ كلامهم ما يستثقلونه .

---

١ — ظ ، ش : وهو .

٢ — ظ ، ش : فكأنه .

٣ — ظ ، ش : العين : وهو خطأ .

٤ — ظ ، ش : انفتح .

٥ ، ٥ — ساقط من ظ ، ش . وسقوطه يفسد المعنى .

وهذا نحوُ قولِ أبي إسحاق ٥ : إنهم إنما رفعوا الفاعلَ ، ونصبوا المفعولَ ، لقلّةِ الفاعلين وكثرةِ المفعولين . فجعلوا الفتحَ فيما يكثر ، والضمَّ فيما يقلُّ ؛ لئلا يكثر فى كلامهم [١] ما يستثقلون . ولهذا [٢] : خُصّ ما لايتعدى « بفَعُلَ » .

[١٦٣] وقولُه : إنّ الفاءَ فى « وَعَدَ » تُحذَفُ فى المضارِعِ لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ . كانت [٣] فى التقدير : « يَوْعِدُ . ويَوْزِنُ » .

[معنى قولهم : الأصل فى «قام وباع : قوم وبيع» ونحو ذلك]

وينبغي أنْ يُعلَمَ أنّه ليس معنى قولنا : إنّه [٤] كان الأصل فى « قام ، وباع : قَوَمَ وبَيَعَ » وفى « أخاف ، وأقام : أخْوَفَ ، وأقْوَمَ » وفى « استعان ، واستقام : استعْوَنَ ، واستَقْوَمَ » أننا [٥] نريدُ به أنهم قد [٦] كانوا نطقوا مُدّةً من الزمانِ « بقَوَمَ ، وبَيَعَ » ونحوهما ممّا هو مُغيَّرٌ . ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعدُ .

وإنما نريد بذلك أنّ هذا لو نُطِقَ به على ما يُوجِبُه القياسُ بالحَمْلِ على أمثاله لقيلَ : « قَوَمَ ، وبَيَعَ ، واستَقْوَمَ ، واستَعْوَنَ » .

ألا ترى أن « استَقامَ » بوزن « استَخْرَجَ » فقياسُه أن يكونَ « استَقْوَمَ » إلا أنّ الواو قُلِبَتْ ألِفًا لتحرُّكِها الآن [٧] وانفتاحِ ما قبلها فى الأصْل . أعْنِى « قَوَمَ » ويدلُّ على ذلك أيضا ما يَخرُجُ من المعتلاّتِ على أصله .

ألا ترى إلى قولهم : « استَرْوَحَ ، واستَنْوَقَ الجملُ ، واستَتْيَسَتِ الشاةُ »

---

١ – (فى كلامهم) ساقط من ظ ، ش .
٢ – ظ ، ش : فهذا .
٣ – ظ ، ش : وكانت :
٤ – ظ ، ش : (كان فى الأصل)
٥ – ظ ، ش : أنا ، بنون واحدة مشددة .
٦ – قد : ساقط من ظ ، ش .
٧ – الآن : ساقط من ظ ، ش .

فدلَّ ذلك على أنَّ أصْلَ « اسْتَقامَ : اسْتَقْوَمَ » وقال ١ الشاعر :

صدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما ... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

فقوله : « أطْوَلْتِ » يدلُّ على أنَّ أصْلَ « أخافَ : أخْوَفَ » وقد قالوا . « أطال » ٢ .

وقالوا : « أحْوَجْتُ زيداً إلى كذا وكذا . وأغْيَلَتِ المرأةُ » وغير ذلك .

فهذه الأشْياءُ الشَّاذَّةُ إنما خرجت كالتَّنبيه على أُصولِ ٣ ما غُيِّرَ ، وأنَّه ٣ لولا ما لَحِقَه من العِلَلِ العارضةِ . لكانَ سبيلُه أن يَجيءَ على غير هذه الهيْئَة المستعملة .

وقولُه : وجعلوا سائرَ المضارع تابعا لـ« يَفْعِلُ » فحذفوه ٤ لئلا يختلِفَ المضارعُ في البناء .

[حملهم الشيء على حكم نظيره]

يقول : حذَفوه في قولهم « أعِدُ . ونَعِدُ . وتَعِدُ » وإن لم تكن هناك ياءٌ لأنهم لو قالوا : « أنا أوْعِدُ . وهو يَعِدُ » لاخْتلَفَ المضارعُ . فكان يكون مرَّةً بواوٍ وأُخرى بلا واوٍ . فحُمِلَ ما لا علَّة فيه على ما فيه علَّةٌ .

فهذا ٥ مَذْهَبٌ مُطَّرِدٌ في كلامهم ولغاتِهم . فاشٍ في محاوراتِهم ومخاطباتِهم أن يحملوا الشيء على حُكْمِ نظيرِه . لقُرْبِ ما بينَهما . وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخرِ ممَّا أوجبَ له الحكمَ .

---

١ – ظ ، ش : قال .

٢ – ص : طال .

٢ ، ٣ – ظ : (ما غيروا أنه) .

٤ – ظ ، ش : فحذفوا .

٥ – ظ ، ش : وهذا .

ومثلُ « يَعِدُ » قولهم « أنا أُكْرِمُ » فحذَفوا الهمزة التى كانت فى « أَكْرَمَ » [٦٣ ب] لئلا يلتقىَ همزتان ؛ لأنّه كان يلزمُ : « أنا أُؤكْرِمُ » فحذفوا الثّانية كراهةَ [١] اجتماع همزتين .

ثم [٢] قالوا : « نُكْرِمُ [٢] ، وتُكْرِمُ ، ويُكْرِمُ » فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا لو جاءُوا بها لما اجتَمَعَ [٣] همزتان — ولكنّهم أرادوا المماثلة ، وكرِهوا أن يختلفَ المضارعُ فيكونَ مرّةً بهمزة وأُخرى بغير همزة ، محافظة على التّجنيسِ فى كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا الهمزةَ الأصليّةَ المُفْرَدَةَ [٤] فى نحو : « خُذْ ، وكُلْ » فهُمْ بأن يحذفوا الزّائدة إذا كانت معها أُخرى زائدةً أَجْدَرُ [٥] وقد جاء فى كلامهم [٥] مثلُ « يُؤَفْعَلُ » أنشدوا :

فإنّه أهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا

فجاء به على الأصل ضرورةً . وقالت ليلى الأخيليّة تصف قطاً [٦] :

تدلّتْ على حُصٍّ ظِماءٍ كأنّها   كُرَاتُ غُلامٍ فى كساءٍ مُؤَرْنَبِ

أى مُتَّخَذٍ من جلود الأرانبِ . فقولُها : « مُؤَرْنَبٌ » على حدِّ قوله : « يُؤَرْنَبُ » ومثالُه : « مُؤَفْعَلٌ » [٧] وهو كـ « يُؤَكْرَمُ » .

فأمّا قولُ الآخرِ :

وصاليات ككما يُؤَثْفَيْنْ

---

١ — ظ ، ش : كراهية .

٢ ، ٢ — ظ ، ش : (قالوا إنا نكرم) .

٣ — ظ ، ش : اجتمعت .

٤ — ظ ، ش : المنفردة .

٥ ، ٥ — ساقط من ظ ، ش .

٦ — ص : القطاة .

٧ — ظ ، ش : يؤفعل .

فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون مثل « يُؤَكْرَمُ » ويكون على لغة من قال : « تَنَفَّيْتُ القِدرَ » . وعلى قول [1] الشاعر :

وذاكَ صَنِيعٌ لم تُثَفَّ له قِدْرِى

ومن قال هذا كانت « أُثْفِيَّةٌ » عنده « أُفْعُولَةٌ » واللامُ واوٌ . لما سنذكره في موضعه . ويحتمل أن تكون ياء .

والوجه الآخر : أن يكون « يُؤَثْفَيْنَ : يُفَعْلَيْنَ » بمنزلة « يُسَلْقَيْنَ ، ويُجَعْبَيْنَ » فتكون « أُثْفِيَّةٌ » على هذا « فُعْلِيَّةً » وتكون على لغة من قال : « آثَفْتُ القِدْرَ » وهذا قول النابغةِ :

وإنْ تأثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ

أىْ صاروا حولَك كالأثافِيِّ حولَ الرَّماد .

[بناؤك مثل « دحرج » من « أخذ »]

فأمَّا لو بنيت مثل « دَحْرَجَ » من « أخذَ » لقُلْتَ « أخْذَذَ » فإنْ رَدَدْتَه إلى المضارع فقياسُه عندي « يُؤَخْذِذُ ، وأنا أُؤَخْذِذُ » فتُبْدِلُ الهمزةَ من « أُوَخْذِذُ » واوا لانضمام ما قبلها . ولا تُقِرُّها لِئلا تلتقيَ همزتان في كلمة واحدة . ولا يجوز أنْ تقول « يُخَذْذُ » بحذف الهمزة ، كما تقولُ « يُكْرِمُ » لِعلَّتين :

إحداهما : أنَّ هذا الفعل مُلْحَقٌ بـ « دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ » فلو حذفت الهمزة فقلت « يُخَذْذُ » لزال الغرض المطلوب من الإلحاق وذهبَ البناءُ .

والعلَّةُ الأُخرى : أن هذه الهمزة في [١٦٤ا] « أخْذَذَ » فاءُ الفِعْلِ ، وهمزة

---

١ – قول : ساقط من ظ .

« أَكْرَمَ » زائدة . فلو قُلْتَ « أنا أُؤَكْرِم » لاجتمعت فى أول الكلمة همزتان زائدتان . وأنت إذا قلت « أنا أُوَخْذِذُ » فالهمزة الثّانية التى أُبدلت منها الواو أصلٌ ليست بزائدةٍ . والأصل أقوى من الزّائد . فلذلك أبْدَلْتُها ولم أحْذِفْها .

ألا ترى : أنّ : « جاءٍ ، وشاءٍ [1] » ، ونحوهما من أسماء الفاعلين لمّا اجتمع فيها همزتان أبدلوا الثّانية ولم يحذفوها ، . فكذلك أقولُ : « أنا أُوخْذِذُ » فأُبدِلُ الثّانية ولا أحذفها .

ولا أعلم أحداً من أصحابنا ذكر هذه المسألةَ إلى هذه الغاية .

فإن قلت : فقد قالوا : « أَوْعَدَ يُوْعِدُ ، وأَوْقَدَ يُوْقِدُ » وما أشبه ذلك . فهلا قالوا : « وَعَدَ يَوْعِدُ » على قياس « أَوْعَدَ يُوْعِدُ » بل « يُوْعِدُ » أثْقَلُ ؛ لأن ياءه مضمومةٌ ، وياء « يَوْعِدُ » [2] مفتوحةٌ ؟ .

فالجواب : أنّ « يُوْعِدُ » أصلُه « يُؤَوْعِدُ » مثل « يُؤَكْرِمُ » فلما حذفوا الهمزة ، لم يجمعوا على الفعل حذفَ الفاء أيضا . « ويَعِدُ » لم يُحْذَفْ منه شيءٌ غير الواو . فجاز ذلك ، وهذا الفصل بينهما . وقد جَوَّدَ [3] أبو عثمان القولَ فى : « عِدَةٍ ، وزِنَةٍ » .

وقوله : ولأنّ المصدر قد يَجْرِى مَجْرَى الفعل . يريد أنّهم قد [4] قالوا : « لُذْتُ لِياذاً » فقلبوا الواوَ فى المصدر [5] لأنها قد انقلبت فى « لاذ » ولَمّا صحّت فى « لاوذْتُ » صحت فى « لِوَاذٍ » [5] .

---

١ — ص : جاى وشاى .

٢ — ظ ، ش : يعد : وهو خطأ .

٣ — ظ ، ش : جوز ، بالزاى وهو خطأ .

٤ — قد : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ — ظ : « لأنها قد انقلبت فى لا وذت صحت فى لواذ » وهو كلام مضطرب . وش : « لأنها قد انقلبت فى لاذ ، وقالوا : لاوذت فصحت فى لواذ » وهو قريب من لفظ ص و بمعناه .

ومثله : « قُمت قِياما ، وقاومته قِواما » .

أوْ يريد : أنّ المصدر يجرى مَجرى الفعل فى العمل . والغرضُ الأوّلُ أشْبَهُ .

فهذا وغيرُه ممّا يدُلُّك على مقاربة المصدر للفعل ومُشابَهتِه إيّاه .

[ثبات الواو وهى فاء فى المصدر الذى على « فعل » بفتح فسكون]

قال أبو عثمان :

[1]فإنْ كان المصـدرُ « فَعْلاً » لم يحذفوا ، نحو : « وَعْدًا ، ووَزْنا » ؛ لأنه لم يجتمع ما يستثقلون . فثبت [2] لذلك .

قال أبو الفتح : يقولُ : ليسَ فى « وَعْدًا » ما كان [3] يكونُ فى « وِعْدَة » لو قيلت ، يعنى كسرة الواو وأنّه مصدرٌ جارٍ على « فِعْلٍ » محذوفِ الفاء [4] . فحُمِلَ المصدرُ على الفعل .

[ثبات الياء وهى فاء فى « يفعل » من « فعل »]

قال أبو عثمان :

فإنْ قلت : « فَعَلَ » ممّا فاؤُه ياءٌ لم تَحْذِفْ فى « يَفْعِلُ » [5] ما حُذِفَ منه فى الواو [5] ، لأنّ الياء أخفُّ من الواو . وذلك نحو : « يَعَرَ الجَدْىُ يَيْعِرُ ، ويَسَرَ يَيْسِرُ ، ويَنَعَ يَيْنِعُ » والمصدرُ يَتِمّ [6] أيضًا ؛ ويختلف كما تختلف المصادر فى الثّلاثة ولا يلزمه الحذفُ .

---

١ – زادت ظ ، ش فى هذا الموضع بعد : قال أبو عثمان : « فإن قلت » .
٢ – ظ ، ش : فثبتت .
٣ – كان : ساقط من ظ ، ش .
٤ – ظ ، ش : الياء ، وهو خطأ .
٥ ، ٥ – زيادة من ظ ، ش .
٦ – يتم : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : إنما كانت الياءُ أخفَّ [٦٤ ب] منَ الواو ، لقُرْبها من الألِف . والواوُ ليست كذلك ؛ لأنَّك تحتاجُ فى إخراجها إلى تحريك شفتَيْك .

قال سيبويه : فجرَى ذلك مَجْرَى تحريكِك بعضَ جسَدِك . والياء : مخرجُها من وسط الفمِ ، والعملُ فيها أخفَى .

وحكى [1] سيبويهِ على وجهِ الشُّذوذ « يَئِسَ ، يَئِسُ » بحذف الفاء ، مثل « يَعِدُ » .

وقولُه : ويختلِفُ كما تختلِفُ المصادرُ فى الثَّلاثة ، يريدُ نحو « يَعَرَ الجَدْىُ يُعاراً ، ويَنَعَ الغُصْنُ يُنُوعاً » ونحو ذلك .

وإنما ذكر هنا اختلافَ المصادر . ليريكَ أنَّه يَجْرِى مَجْرَى الصحيح . وأنَّه يخالف بابَ « وَعَدَ : يَعِدُ [2] » . ألا ترى أنَّه صدَّر فى أوَّل البابِ : أنَّ مصدرَ ما فاؤُه واوٌ ، إنما يكون على « فِعْلَةٍ » يريد : « عِدَةً ، وزِنَةً » ولا يلزمه الحذف .

يريد : أنَّه ليس فيه ما يُوجِبُ الحذفَ لخفَّةَ الياء ، وكأنهم إنما ألْزَمُوا مصدرَ بابِ « وَعَدَ : فِعْلَةً » مكسورةَ الفاء ، لتُحْذَفَ الواوُ فى المصدر أيضا استثقالا لها .

[إتمام « وعدة ، وولدة »]

قال أبو عثمان :

فإن بنيت « فِعْلَةً » اسما لاتريد بها المصدر ، أتممْتَ فقلتَ : « وِعْدَةٌ ، ووِلْدَةٌ » .

---

١ – ظ ، ش : (حكى) .
٢ – يعد : زيادة من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : يقول إنَّك إنما كنت تحذف فى «عِدَةٍ ، وزِنَةٍ » لأنهما مصدرا فعلين محذوفى الفاءَين ، فأجْرَيْتَ على المصدر حكمَ الفعل . وأنت إذا بَنَيْتَ اسما لامصْدَراً صَحَّ ؛ لأنَّه ليس بجارٍ على فِعْلٍ مُعْتَلٍّ جَرَيانَ المصدرِ فتُعِلَّه لذلك .

ولم تحذف الواو فى « عِدَةٍ ، وزِنَةٍ »[1] لأنها مكسورة حَسْبُ . فتحذفها فى : « وِعْدَة » إذا بَنَيْتَها اسما . بل لأنها مكسورةٌ . والمصدرُ جارٍ على فِعْلٍ محذوف الفاءِ . ألا ترى إلى صحتها فى « وِعاءٍ ، ووِشاحٍ ، ووِجاحٍ » وما أشْبَهَ ذلك ، لأنها ليست مصادر .

[الكلام فى « لدَة »]

قال أبو عثمان :

فإن قلت : قد قيل : « هُمْ لِدَتَى[2] » ؟ فإنما هذا مصدرٌ وُصِفَ به[2] فتُرِكَ على حَذْفِهِ .

قال أبو الفتح : يقول : إنما وجب الحذف فى قولهم « هم لِدَتَى » لأنَّه كان قبل الوصف مصدراً . ثم وصف به ، فبَقِىَ بحاله[3] لا أن[3] الحذف وجب فيه من غير المصدريَّة . ونظيره[4] قول الخنساء[4] :

فإنما هى إقْبالٌ وإدْبارُ

---

١ – وزنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ – أمامه فى هامش ظ : (لأنه كان قبل الوصف مصدرا ثم وصف به ، نسخة) .

٣ ، ٣ – ص : إلا أن وظ ، ش : لأن . والصواب ما أثبتناه وهو : لا أن .

٤ ، ٤ – ظ ، ش : قوله .

وقد قالوا فى هذا المعنى « ولْدَةٌ » ، « وإلْدَةٌ » فأبْدلوا الهمزةَ من الواو . وهذان اسمان [١٦٥ ا] لامصدرانِ . و « لِدَتى » مصدرٌ فى الأصل . قال الشَّنْفَرى :

فأَيَّمْتُ نِسْوَانًا وأيْتَمْتُ إلْدَةً وعُدْتُ كما أبْدأتُ والليلُ ألْيَلُ

واللِّدَةُ ، والوِلْدَةُ ، والإلْدَةُ جميعا : الأقْرانُ والأتْراب .

[المصدر إذا كان على « فعلة » فالهاء لازمة له]

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ المصدر إذا كان « فِعْلَةً » فالهاءُ لازمةٌ له [١] ، لأنهم جعلوها عِوَضاً من حذفهم الفاء فصارت لازمةً كما لزمت فى « زنادقةٍ » الهاءُ لأنها صارت عِوَضًا من ياء « زناديق » .

قال أبو الفتح : لو قال مكان هذا : واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرُف وفاؤُه مكسورةٌ ، وعينُه ساكنة ، فالهاءُ لازمةٌ له ، لكان أحْسَنَ فى العبارة ، ولكنَّه تسامح فى اللفظ ، وهو من عادة أهل العربيَّة . ولهم أشياءُ كثيرةٌ تُحْمَلُ على المسامحة . ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة .

[قولهم : كل اسم على « فعلول » فهو مضموم الأول]

ونظيرُ هذا الذى قاله أبو عثمان فى التَّجوُّز . قولهُم : وكلُّ اسم على « فُعْلولٍ » فهو مضموم الأوّل .

ونحن نعلم أنّه لايكونُ على « فُعْلُولٍ » إلا وأوّلُه مضمومٌ . لأننا قد لَفَظْنا بالضمة فى أول « فُعْلُول » .

والعبارة المستقيمة فى هذا الموضع ، أن يقال : كلُّ اسمٍ كان على خمسة

---

١ — له : ساقط من ظ ، ش .

أحْرُف . وكانت عينُه ساكنةً ، ولامه مضمومةً ، وبعدها واوٌ . وبعد الواو لامٌ أُخرى ، ففاؤه مضمومة .

وهذا المعنى يريدون . ولكنَّهم يختصرون .

يقولُ : فلا يجوز أن يكون المصدرُ على « فِعْلٍ » بلا هاءٍ ، بمنزلة العِلْمِ والحِلْم فلا يقال : « وَعَدَ . وِعْدًا » ولا « وَزَنَ ، وِزْنًا » .

وقولُه : لأنهم جعلوها عِوَضًا من حذفهم الفاء يقولُ : لمَّا وجبَ حذفُ الفاءِ ، بَنَوْا الكلمة على « فِعْلَةٍ » وعوَّضُوا [1] منها الهاءَ ، كما فعلوا فى « زَنادِقةٍ » والهاءُ فى « زنادقة » ، أشبه بالمحذوف . لأنها زائدة بدَلٌ من ياءٍ زائدةٍ . وهى فى « عِدَةٍ » زائدةٌ بدَلٌ من فاءِ الفِعْلِ ، وكلاهما مستقيم .

وأُبْدِلَت الهاءُ من الياءِ هنا ، كما أُبدِلَتْ منها فى هذه .

وكما أُبدلت الياءُ من الهاء فى « دَهْدَيْتُ » [2] والأصل : « دَهْدَهْتُ » [2] .

فإنْ قال قائلٌ : فإذا كانت الهاء فى « زنادقة » عِوَضًا من الياء ، فهلاَّ منعتَ « زنادقةً » الصرف فى النكرة كما تمنعُه « زناديقَ » ؟

قيل : لايلزَمُ أن يكونَ البدَلُ كالمُبْدَلِ منه فى جميع أحواله .

ألا ترى أنَّ النون فى « تقومان » إنما [٦٥ ب] هى عِوَضٌ من الضمة فى « تقوم » وإنْ كانت النُّون تحتمل الحركة . والضمة ليست كذلك .

وكذلك الألِفُ فى الوقفِ فى قولك « رأيْتُ زيْدًا » إنما هى بَدَلٌ من التَّنوين الذى يكون فى الوصل . ولايجوز أنْ تُحرِّكَ الألِفُ على وجهٍ . وقد يمكنك أنْ تحرِّكَ التنوين .

---

١ – ظ ، ش : فعوضوا .

٢ ، ٢ – ظ (والأصل فى دهدهت) بزيادة فى بين الكلمتين وهو خطأ .

وكذلك قولهم « مَعَايِبَ » إنما الألِف بدَلٌ من الياء . ولا يلزم حذفُ الألِفِ في الرّفع والجرّ كما يلزم حذفُها في « مَعَايٍ » . وإنما[1] يُشْبِهُ الشيءُ بالشيْءِ من حيث يُشْبِهُهُ ، ويفارقُهُ من حيث يُفارِقُه . وليس يلزم أنْ يُشْبِهَهُ من كل وجْهٍ ، وهذا مُحالٌ .

[قد تجيء الكلمة على الأصل ويجرى بابها على غيره]

قال أبو عثمان :

[2] فإن قال قائل : قد قال تعالى[2] « ولكلٍّ وِجْهَةٌ هو مُوَلِّيها[3] » فوِجْهَةٌ هاهُنا مقدرٌ ، وقد جاءَتْ على الأصْلِ ؟ .

فإنما قالوا هذا ، كما قالوا : « رجاءُ بنُ حَيْوَةَ » وكما قالوا « ضَيْوَنٌ » . وكما قالوا : .

قد علِمَتْ ذاك بنَاتُ ألْبُبِهْ[4]

وكما قالوا « لَحِحَتْ عَيْنُه » [5] وقد كان ينبغى أنْ تكون « لَحَّتْ » مثل : « ردّتْ ، ومسّتْ » [5] .

فرُبَّ حرفٍ يجيءُ على الأصل ، ويكونُ مجرَى بابه على غير ذلك .

قال أبو الفتح : قال لى[6] أبو علىٍّ : النّاسُ فى « وِجْهَةٍ » على ضربين : فنهم من يقول : إنها مصدرٌ شذّ ، كما ذهب إليه أبو عثمان . ومنهم من يقولُ إنها اسمٌ لامصدرٌ ، بمنزلة « وِلْدَةٍ ، وإلْدَةٍ » .

---

١ – ظ ، ش : فإنما .
٢ ، ٢ – عن ص ، ظ ، إلا آخره وهو لفظ « تعالى » فإنه ساقط من ظ . وفى هامش ظ وفى ش : « فإن قيل فقد قال الله تعالى » .
٣ – من الآية ١٤٨ من البقرة ٢ .
٤ – زادت ص بعد الشعر : (جمع اللب) .
٥ ، ٥ – ساقط من ظ ، ش .
٦ – لى : زيادة من ظ ، ش .

فأمَّا من ذهبَ إلى أنها مصدر . فمذهبُه فيه ، أنَّه خرج عن القياس كما خرَجَ ١ أشياءُ : منها ما ذكره أبو عثمان ، ومنها غيرُه .

وأمَّا من ذهب إلى أنها اسمٌ ، فإنَّه هرب إلى ذلك لِئلا يحملَه على الشذوذ ما وَجَدَ له مندوحةً عنه .

[إتمام مضارع فعل كفرح إذا كانت فاؤه « واواً أو ياء »]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت : « فَعِل » ممَّا فاؤُه واوٌ . ثم قلت : « يَفْعَلُ » أتممْتَ « يَفْعَلُ » وأخواته ، لأنه لم يجتمع فى « يَفْعَلُ » « ياءٌ وكسرةٌ » ، فتقول : « وَجِلَ يَوْجَلُ ، ووَحِلَ يَوْحَلُ » فهذا هو٢ المطَّرِدُ فى كلامهم الذى لاينكسر . وكذلك إذا٣ كانت الفاء ُياءً ٤ وكان الفِعْلُ « فَعِلَ » فإنَّ « يَفْعَلُ » يتمُّ ٤ وهو فى هذا أجْدَرُ أن يتمَّ . إذ تمَّ فى « فَعَلَ » الذى لايجىء « يَفْعَلُ » منه فى الواو تامًّا البتَّةَ . وذلك قولهُم : « يَئِسَ . يَيْأَسُ ، ويَبِسَ ، يَيْبَسُ » .

قال أبو الفتح : يُريد : أنَّ « فَعَلَ » ممَّا فاؤُه ياءٌ ، قد تمَّ فى قولك « يَسَرَ يَيْسِرُ ، ويَعَرَ يَيْعِرُ » ولم نرَهُمْ أتمُّوا مضارعَ « وعَدَ ، ووَزَنَ » على وجه .

وإذا٥ كان قد تمَّ مضارع « فَعَلَ »٦ فى الياء٦ ، مع أنَّ مضارع « فَعَلَ » من الواو لم [٦٦ ا] يتمَّ البتَّةَ . يريد « يَعِدُ » فأن يتمَّ مضارعُ « فَعِلَ » ممَّا فاؤُه

---

١ – ظ ، ش : تخرج .
٢ – هو : ساقط من ظ ، ش .
٣ – ظ ، ش : إن .
٤ ، ٤ – ساقط من ظ ، ش .
٥ – ظ ، ش : فإذا .
٦ ، ٦ – ظ ، ش : بالياء .

ياءٌ أجْدَرُ . إذْ قد تمّ مضارع « فَعِلَ » ممَّا فاؤُه واوٌ في قولهم[1] « وَحِلَ يَوْحَلُ ، ووَجِلَ يَوْجَلُ »[1] .

فلهذا كان « يَئِسَ يَيْأَسُ » أجْدَرَ من « وَحِلَ يَوْحَلُ » .

وقوله : فهذا هو المطَّرِد : يعني أنَّ هذا هو الكثير . وفيه لغاتٌ سنذكرها .

[ما ورد عن العرب في مضارع « وجل »]

قال أبو عثمان :

وقد قال قومٌ من العرب « وَجِلَ يَيْجَلُ ، ووَحِلَ يَيْحَلُ » وذلك أنهم استثقلوا واواً ساكنة بعد ياءٍ ، فأبدلوا منها ياءً ، وشبَّهوا هذا بـ« ميِّتٍ » حينَ[2] كرِهوا « مَيْوِت » وإن كان ليس مثلَه .

وقد قال قوم « يِيْحَلُ ، ويِيْجَلُ » فكسروا الياءَ لتنقلب الواوُ ياءً . لأن الواوَ السَّاكنةَ إذا انكسر ما قبلها أُبْدِلَتْ ياءً ، نحو : « مِيزان ، ومِيقات ، ومِيعاد » وهذا أقيس ، وفيه بُعْدٌ لكسْرَةِ الياءِ .

وقد قال قوم « وَجِلَ يَاجَلُ » فجعلوها أَلِفاً لانفتاح ما قبلَها . وكرِهوا الواوَ مع الياء .

قال أبو الفتح : قولُه : وإن كان ليس مثلَه ، يريد : أنَّ « مَيِّتاً » إنما انقلبت واوُه لوقوع الياءِ الساكنة قبلَها . وأصلُه « مَيْوِتٌ » . ويَوْجَلُ « بضد « مَيْوِت » لأنَّ الواو من « يَوْجَل » هي السَّاكنة والياءُ قبلَها متحرِكة .

وهذا لا يُوجب القلبَ . ولكنَّ وجهَ الشَّبَه بينَهما اجتماعُ الواو والياء وأنَّ[3]

---

١ ، ١ – زيادة من ظ ، ش .

٢ – ظ ، ش : حيث .

٣ – ظ ، ش : أن .

إحداهما ساكنة . والأُخرى متحركة . وهذا تشبيه ٌ لايجِبُ فيه القلبُ . ولكنّ فيه ضربا من التّعلُّل بعد السَّماع .

وقولُه : فى قول مَنْ قال « يِيْجَلُ » وهذا أقْيَسُ ، يريد : أنّ وجه القياس فيه أنّ قبل الواو كسرة ، وهذا يجب فيه قَلْبُ الواو الساكنة ياء .

وقد ذكرت فيما مضى لِمَ لَمْ يكثر فى كلامهم الابتداءُ بالياءِ المكسورةِ . فأمّا[1] مَنْ قال « ياجَلُ » فنظير قوله[2] قولهم : « حاحَيْتُ ، وعاعَيْتُ » وأصله « حَيْحَيْتُ ، وعَيْعَيْتُ » فقلبَ الياء ألِفاً للتّخفيف وإن لم تكن متحركة .

وقالوا : « داوِيّة » فى « دَوِّيّة » فقلبوا الواوَ ألِفاً . وإن كانت ساكنة للتخفيف .

وقد أجازَ الخليلُ مثلَ هذا فى « آية » أن تكون الألِفُ منقلبةً عن ياءٍ ساكنة . كأنها كانت « أيْيَةً »[3] وهو[4] أحدُ قولَىِ الخليل فيها .

[قول الخليل فيمن قال : « مررت بأخواك ، وضربت أخواك »]

قال أبو عثمان :

وأخبرنى أبو زَيْدٍ النحوى قال : سألت الخليل عن الذين قالوا : « مررْتُ بأخَوَاك ، وضربت أخواك ؟ » [٦٦ ب] فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا فى[5] « ييْأسُ : ياءسُ » أبدلوا الياءَ ألفاً لانفتاح ما قبلها .

قال أبو الفتح : ينبغى أن يكون الذى يريدُه الخليلُ فى هذا الموضع ، أن الألفَ فى « مررت بأخواك ، وضربت أخواك » ليست بدلا من الياءِ فى « ضَرَبْتُ

---

١ – ظ ، ش : وأما .

٢ – قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٣ – ص : « أية » بالإدغام .

٤ – ظ ، ش : وهذا .

٥ – فى : ساقط من ظ ، ش .

أُخَوَيْكَ ، ومررْتُ بأخَوَيْكَ » لأنّ [١] ألِفَ التَّثنية [١] لاتكونُ مُنقلبةً على وجهٍ

ولكنَّه لمّا كان من لغته أنْ يقول فى « يَيْأَسُ : ياءَسُ » وثبتَت الألِفُ

فى قولِه « قامَ أخَوَاكَ » وجاء الجرُّ والنَّصْبُ تَرَكَ الألِفَ [٢] بحالها لا أنَّه قلبها ياء . [٢]

ثم قلب الياء ألِفاً ؛ لأنَّه [٣] لو كان قلبها ياء لأقرَّها ياءً ؛ لأنَّه إنما كان يقلِبُها

ياءً لتدُلَّ على النَّصْبِ والجرِّ . وهو [٤] إذا قلبها ألِفا بعد أنْ قلبها ياء . فقد زالَ ماقصد له من إبانة علامة الجرِّ والنَّصب .

فمن هنا كان تَرْكُه إيّاها [٥] ألِفاً وألاّ يقلبها ياءً ثم يقلبها بعد ذلك [٥] ألِفاً هو الصَّواب عنده .

ومن قال « ياءَسُ » فينبغى أنْ تكون الألِفُ عندَه منقلبةً عن الياء ؛ لأنها

١٠ قد ثبتت فى « يَيْئِسَ » [٦] فإذا صار [٧] إلى المضارع ، فكأنَّه قدّره « يَيْأَسُ » ثم قَلَبَ الياءَ ألِفاً .

فأمّا ألفُ التَّثنية ، فلم تكُنْ [٨] قطُّ ياءً قبل الألِفِ ثم انقلبَت الألفُ عنها ، كما ثبتت فى « يَيْئِسَ » .

فهذا فرق ما بينهما ، إلاّ أنهم فى كلا الموضعين ، إنما هربوا من الياء إلى

١٥ الألف لخفة الألف .

وقولُه : على قياس الذين يقولون فى « يَيْأَسُ : ياءَسُ » أبدلوا الياء ألفا

---

١ ، ١ — ظ ، ش : « الألف فى التثنية » .
٢ ، ٢ — ساقط من ظ ، ش .
٣ — ظ ، ش : لأنها .
٤ — ص : وهذا .
٥ ، ٥ ساقط من ظ ؛ ش .
٦ — ظ ، ش : ييأس .
٧ — ظ ، ش : صارت .
٨ — ظ ، ش : تك .

لانفتاح ما قبلها ، يريد : أنهم قلبوا الياء من « يَيْأَسُ » ألفاً ، لا[١] أنهم قلبوا الياء في « مررت بأخويك » ألفاً لِما ذكرنا .

وإنما الألف في « ياءَسُ » بدلٌ من الياء المقدّرة في « يَيأسُ » وإن كان للذين يبدلون لغتان . حتى أنهم يقولون : « يَيْأَسُ ، وياءَسُ » جميعا . فالألف في « ياءَسُ » بدلٌ من الياء في « يَيْأَسُ » في لغتهم لا مَحالة ، لأنهم قد نطقوا بالياء .

[قول الحجازيين : « ياتزن ، وياتعد »]

قال أبو عثمان :

ومثلُه قولُ العرب من أهلِ الحجاز « ياتَزِنُ ، وهم ياتَعِدُون » فرُّوا من « يَوْتَعِدُون ، ويَوْتَزِنُون[٢] » .

والذى بدأتُ لك به في صدرِ هذا الكتاب هو القياس . وهذه اللغاتُ دواخلُ عليه ، فافهم .

---

[١٦٧] قال أبو الفتح : يقولُ : قولهُم « ياتَزِنُ » مثل « ياءَسُ » في أن قلبوا الواو ، وإن كانت ساكنة ، كما قلبوا الياء وإن كانت ساكنة ، وكما قلبوا الواوَ في « ياجَلُ » وكأنهم لمّا رَأَوْا هذه الواوَ في « يَوْجَلُ » قد تُقْلَبُ ياءً في قول من يكسِر حرفَ المضارَعة ، وقولِ[٣] من قال « يِيْجَلُ » ففتح[٤] .

وقد تُقْلَبُ الواوُ[٥] في قولهم « اتَّزَنَ » وفي قول بعض أهل الحجاز « ايْتَزَنَ » اجترءوا عليها فقلبوها ألفا في الموضعين ، مع طلب الخفة . قال مُتَمِّمٌ :

---

١ – ظ ، ش : (إلا) ، وهو خطأ .

٢ – ص : يوتزن .

٣ – ظ ، ش : (ويقول) : وهو خطأ .

٤ – ظ ، ش : فيفتح .

٥ – الواو : زيادة من ظ ، ش .

قَعِيدَكِ ألاَّ تُسْمِعِينِي مَلامَةً ولا تَنْكَإِى قَرْحَ الفُؤادِ فَيِيْجَعا[1]

ويُرْوَى [2] : فَإِيجَعا ، ويُرْوَى : فأَوْجَعا .

[لماذا أعل « يطأ، ويسع » وأمثالهما مما كان على « فعل يفعل »]

قال أبو عثمان :

فإنْ قلت : فقد قالوا : « وَلِىَ الأميرُ يَلِى » و « وَسِعَ الشَّىْءُ فهو يَسَعُ » ، و « وَطِئَ فهو يَطأُ » . فإن الخليل زعم أنَّ هذا جاء فى المعتلّ على « فَعِلَ يَفْعِلُ » . كما قالوا « حَسِبَ يَحْسِبُ » .

وكان أصْلُ « يَسَعُ : يَوْسِعُ » فلَزِمَ الواوَ الحَذْفُ كما لزِمها فى « يَعِدُ » فحُذِفَتْ ، ثم فُتِحَتِ السِّينُ فى « يَسَعُ » والطَّاءُ فى « يَطَأُ » لأن العينَ والهمزةَ من حروف الحَلْق .

وحروفُ الحَلْق إذا كُنَّ لاماتِ الفِعْل ، فُتِح لهنَّ موْضعُ العينِ ، إذا كانَ « يَفْعِلُ » فإذا كانت حروفُ الحلق عيناتٍ . فَتَحْنَ أنْفُسَهُنَّ أيضًا . وربما جاء الفعْلُ وهُنَّ فيه على الأصل .

ولهذا موضعٌ سوى هذا . فذلك [3] الذى مَنَعَ من تفسيره .

قال أبو الفتح : إنما جاء أبو عثمان بهذه الزيادة على نفسه . لأنَّه قد تقدم من قوله : أنَّ « فَعِلَ » إذا كانت فاؤُه واوًا . أتْمَمْتَ « يَفْعَلُ » وأخواته .

يقول : فإن قلت : فهلاَّ أتمُّوا فى « يَسَعُ ، ويَطأُ ، ويلى » إذ الماضى منها[4] على « فَعِلَ » ؟ .

---

١ — تحته فى ظ بين السطور : « بكسر الياء » .

٢ — ظ ، ش : فيروى .

٣ — ظ : فلذلك .

٤ — ظ : (منهما) . وهو خطأ ؛ لأن الضمير يعود على ثلاثة الأفعال .

فاحتجَّ بما ذكره عن الخليل ، من أنَّه جاء على « فَعِلَ ، يَفْعِلُ » فصار حالُه إلى مثل حال « يَعِدُ » من وقوعِ واوِه بين ياءٍ وكسرة .

وقد جاء ممَّا فاؤُه واوٌ على « فَعِلَ يَفْعِلُ » قولهُم : « وَثِقَ يَثِقُ ووَمِقَ يَمِقُ ، ووَرِمَ يَرِمُ ، ووَرِثَ يَرِثُ ، ووَلِهَ يَلِهُ ، ووَفِقَ يَفِقُ ، ووَحِرَ صَدْرُه يَحِرُ[1] ويَوْحَرُ » جميعا . و« وَغِرَ يَغِرُ ويَوْغَرُ » أيضا ، و« وَغِمَ يَغِمُ ويَوْغَمُ » أيضا[2] و« وَرِيَتِ النارُ تَرِى » والفتح فى « وَرَتْ »[3] أكثر .

وقولهم : « وَثِقَ يَثِقُ ، ووَرِمَ يَرِمُ ووَلِهَ[4] يَلِهُ »[4] [٦٧ ب] وما أشبه ذلك ممَّا لايتعدَّى دلالةٌ على صحة ما تذهبُ إليه فى أنَّ حَذْفَ الواوِ ، إنما وجبَ لوقوعها بينَ ياءٍ وكَسْرَةٍ ، لا لِمَا يذهبُ إليه الفرَّاء ، من أنها إنَّما تُحْذَفُ من الفِعْلِ المتعدِّى وحده نحو : « وَعَدَ يَعِدُ » .

فأمَّا قولهُم : « يَطأُ ، ويَسَعُ » فإنما حُذِفَت الواوُ ؛ لأنَّ أصْل حركةِ السِّينِ والطَّاءِ الكسرُ ؛ وإنَّما الفتحةُ عارضةٌ لأجْلِ حرْفِ الحَلْقِ .

ويدلُّ على ذلك أيضا[5] أنَّ أصل حركة العينِ الكسرُ ، دونَ الفتح ، ظُهُور الكسرةِ ، بحيث لاحرفَ حلقٍ ، نحو : « وَلِىَ يَلِى ، ووَرِمَ يَرِمُ » .

وكأنَّه إنما جاءت ممَّا فاؤُه واوٌ ، حروفٌ صالحةٌ على « فَعِلَ يَفْعِلُ » لتُحْذَفَ الواوُ هَرَباً من[6] استثقالهم لها[6] لأنهم لم يكونوا ليصلوا إلى حَذْفِها ، وبعدَها فتحةٌ من أصْلِ البناءِ ، فجاءوا بها على « فَعِلَ يَفْعِلُ » لتُحْذَفَ

---

١ – صدره : ساقط من ظ ، ش .

٢ – أيضا : زيادة من ظ ، ش .

٣ – « فى ورت » : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ – ظ ، ش : « ووطئ يطأ » .

٥ – « ذلك أيضا » : زيادة من ظ ، ش .

٦ ، ٦ – ظ ، ش : استثقالها .

الواوُ ، كما قال الآخرونَ « يِيْجَلُ ، وياجَلُ » هرَباً من الواو . وهذا كلُّه يدلُّ على ثِقَلِ الواوِ .

[1] ويؤكِّدُ ذلك[1] شيءٌ آخرُ . وهو أنَّ جميع ما فى كلامهم من « فَعِلَ يَفْعِلُ » فى الصحيح ، فيه لغتان : « يَفْعَلُ » وهو الأصل ، و « يَفْعِلُ » أيضا ، نحو قولهم « حَسِبَ يَحْسَبُ ويَحْسِبُ . ونَعِمَ يَنْعَمُ ويَنْعِمُ . ويَبِسَ يَيْبَسُ ويَيْبِسُ . ويَئِسَ يَيْأَسُ ويَيْئِسُ » .

فهذا كلُّه فيه لغتان : إحداهما[2] الأصْلُ وهى[3] الفتح . والأُخْرَى لضربٍ من الاتساع وهى الكسرُ[4] .

فاقتصارُهم بما كانت فاؤُه واواً . فى أكثر ما ذكرنا على « فَعِلَ يَفْعَلُ » دلالةٌ على أنهم معنيُّون بالكسرة . وإنما عُنُوا بها لتُحْذَفَ الواوُ .

ألا ترى أنَّ الياءَ أُختُ الواوِ . وقد أجازوا فى مضارع « يَبِسَ . ويَئِسَ » الفتحَ والكسرَ جميعا . ولم نرَهُمْ فعلوا ذلك فى « يَرِمُ ويَرِثُ » بل ألزَمُوه الكسرَ[5] حفاظا على الكسرةِ التى عنها يجب حذفُ الواو المستثقلةِ .

وقولُه : وربما جاء الفعلُ . وهُنَّ فيه على الأصل .

يُريدُ بذلك[6] « هَنَأَ يَهْنِئُ[7] » وزأَرَ الأسدُ يزئِرُ . وسَعَلَ يَسْعُلُ ، ونَخَلَ يَنْخُلُ » ونحو ذلك .

---

١ ، ١ – ظ : (يدلك ذلك) . وش : (ويدلك على ذلك) .

٢ – ظ : إحداها .

٣ – ظ ، ش : وهو .

٤ – ظ ، ش : الكسرة .

٥ – ظ ، ش : الكسرة .

٦ – ظ ، ش : به .

٧ – ظ ، ش : (هنأيهنأ) .

[يجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا كان على « فعل يفعل »]

قال أبو عثمان :

[١] وإذا كانت الواوُ فاءً [١] ، وكان الفعْلُ على « فَعُلَ يَفْعُلُ » جاء على أصلِهِ .

وذلك قولهم : « وَضُؤَ يَوْضُؤُ ، ووَطُؤَ الدابّةُ يَوْطُؤُ » فهذا يجرى مَجْرَى « ظَرُفَ يَظْرُفُ » فأجْرِ هذا على ما ذكرتُ لك إن شاءَ الله .

---

[١٦٨] قال أبو الفتح : سألْتُ أبا علىّ وقتَ القراءةِ عن هذا ، فقلتُ : هلاّ حُذِفَتِ الواوُ من « يَوْطُؤُ ، ويَوْضُؤُ » لوقوعها بين ياء وضمّة كما حُذِفَتْ في « يَعِدُ » لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ على أنّ الضمة أثْقَلُ من الكسرة ؟

فقال : إنما جاء هذا تاما ولم يُحْذَفْ واوُه ؛ لأنّ باب « فَعُلَ » لايأتى مضارعُه إلاّ على بناءٍ واحد وهو « يَفْعُلُ » نحو : « ظَرُفَ يَظْرُفُ ، وشَرُفَ يَشْرُفُ » .

وما كان على « فَعَلَ » فإنّ مضارعه يختلفُ ، نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وقَتَلَ يَقْتُلُ ، وسأل يَسْأَلُ » .

فلما كان مضارع « فَعَلَ » يختلِفُ ، جاز حذفُ الواوِ فيه ، نحو : « يَعِدُ » ولمّا كان مضارعُ « فَعُلَ » لايكون إلا على « يَفْعُلُ » لم تُحْذَفْ فاؤُه [٢] لئلا يختلفَ البابُ . وقد لوّح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله : فهذا يَجْرِى مَجْرَى « ظَرُفَ يَظْرُفُ » [٣] أى لايختلف كما لايختلف « ظَرُفَ يَظْرُفُ » [٣] وشَرُفَ

---

١ ، ١ – ظ ، ش : فإذا : وفى هامش ظ أمامها : فإذا كانت الفاء واوا . ومعنى العبارتين واحد.

٢ – ظ ، ش : واوه .

٣ ، ٣ – ساقط من ظ ، ش .

يَشْرُفُ » ولكنه لم يُلَخِّصْهُ تلخيصَ أبي عليّ . ولمثل هذه المواضع يُحتاجُ – مع الكُتُبِ – إلى الأستاذين .

[يجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا بني للمجهول]

قال أبو عثمان : وكذلك إن كان « يُفْعَلُ » يَتِمُّ أيضًا . وذلك[1] نحو : « وُعِدَ يُوْعَدُ ، ووُزِنَ يُوْزَنُ » .

قال أبو الفتح : إنما صحّ « يُوعَدُ : ويُوزَنُ » ونحوهما ؛ لأنّه جرَى مَجْرَى « يَوْجَلُ » و « يَوْحَلُ » بانفتاح عينه . وكذلك قولُه تعالى : « لم يَلِدْ ولم يُوْلَدْ »[2] فحُذِفَتْ من « يَلِدْ » للكسرة ، وثَبَتَتْ في « يُوْلَدْ » للفتحة .

وفيه علّة أخرى مع هذه ، وهو أن مضارعَ « فُعِلَ » لايكونُ إلا على « يُفْعَلُ » نحو : « ضُرِبَ يُضْرَبُ » فجرى ذلك مَجْرَى « شَرُفَ يَشْرُفُ » في لزوم مضارعه وَزْنًا واحدًا فصحّتْ في « يُوعَدُ » كما صحّت في « يَوْطُؤ »[3] لئلا يختلف البابُ ، وهذا مُنْتَزَعٌ من قول أبي عليّ في « وضُؤَ »[4] و« يَوْضُؤ » .

---

١ – ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٢ – الآية ٣ من سورة الإخلاص ١١٢ .

٣ – ظ ، ش : يوطأ .

٤ – ظ ، ش : يوطؤ .

قال أبو عثمان [١] :

باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات [٢]

وسأذكر من ذلك ما تَستدِلُّ به على ما يَرِدُ عليك إنْ شاء الله . تقول في « فُعِل » من « وَعَدَ : وُعِدَ » وكذلك « فُعِلَ » من « وَزَنَ : وُزِنَ » [٣] وكلُّ ما كانت فاؤُهُ واوًا لاتُبالى ، أمِن « فَعَلَ » كان ، أم من [٤] « فَعِل » ، أمْ من [٥] « فَعُلَ » إذا مثَّلْتَه ، وإنْ [٦] كان « فَعُلَ » لايتعدّى ، وإن شئتَ همزْتَ الواو فقلتَ : « أُعِدَ ، وأُزِنَ » وكلَّما انضمَّت الواوُ من [٦٨ ب] غير عِلَّةٍ فهمزُها جائزٌ في أيِّ مَوْضع كانت ، إلا أن تكونَ لاما وتكونَ [٧] ضمَّتُها إعْرابا ، أو تكونَ واوًا انضمَّت لالتِقاء السَّاكنين نحو : « ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بينكم [٨] » و « لتُبْلَوُنَّ في أموالكم [٩] » فإنَّ همزة هذه الواو لاتجوزُ ؛ لأن الضَّمَّةَ لعِلَّةٍ وليست الضَّمَّةُ أصلا .

[بناء « فعل » للمجهول]

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه قد يجوز أن تَبْنِيَ « فَعُلَ » للمفعول ، ولكنْ لايكون المفعولُ مفعولا صحيحا . وذلك نحو [١٠] قولك : « ظُرِفَ [١٠] في هذا المكانِ ؟ »

---

١ — ورد : قال أبو عثمان : في ص بعد . العنوان : باب من مسائل الخ .

٢ — ش : فاءان .

٣ — وزن : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٥ — من : ساقط من ظ ، ش في الموضعين .

٦ — ظ : وإذا .

٧ — لا ما وتكون : ساقط من ش .

٨ — الآية ٢٣٧ من البقرة ٢ .

٩ — الآية ١٨٦ من آل عمران ٣ .

١٠ ، ١٠ — ظ : « قولك في ظرف » . وش : « قولك من ظرف » .

كما تقولُ : « قد انقُطِعَ بالرجلِ » . وكلُّ فِعْلٍ لايَتَعدَّى فهو مُتَعَدٍّ إلى الظُّرُوفِ [١] وبحُرُوفِ [٢] الجرِّ . فإذا كانَ كذلك جازَ أن تقيمَ الظروفَ والجارَّ والمجرورَ مُقامَ المفعولِ به ، وإنما يريد أبو عثمانَ أنّ [٣] « فَعُلَ » لايتعدّى إلى مفعول به ، نحو « زَيْدٍ وعَمْرٍو » .

[همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض]

وجُملةُ القولِ فى هذه الواوِ أنها متى انضمّتْ ضمًّا لازِمًا غيرَ عارضٍ ، فهمزُها جائزٌ حسَنٌ . نحو : « أُعِدَ » فى « وُعِدَ » و « أُزِنَ » فى « وُزِنَ » و « أَدْؤُرٍ » فى « أَدْوُرٍ » و « سُرْتُ سُؤُورًا » فى « سُوُور » . ومنه قولُه تعالى : « وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ [٤] » فى « وُقِّتَتْ [٥] » وهى « فُعِّلَتْ » من الوقْت .

وقالوا [٦] : « أُجوهٌ » فى « وُجوهٍ » ولم يَجُز مثلُ هذا فى قولك : « هذه دَلْوٌ » ؛ لأنّ الضمّةَ عارضةٌ يُزيلُها النّصبُ والجرُّ وكذلك قولُك : « لوُ انطَلِقَ بزَيْدٍ لكان كذا وكذا » ، فالضَّمّةُ فى الواوِ لَيْست لازمة [٧] لأنها لِالْتِقاءِ السّاكنين ، ولا تتوهّمْها حركةَ الهمزة إذا قُلْتَ : « انْطَلِقَ » ، لأن هذه الهمزةَ لاتثبُتُ فى الوَصْل .

---

١ — ظ ، ش : الظرف .

٢ — س : وحروف .

٣ — أن : ساقط من ظ ، ش .

٤ — الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .

٥ — « فى وقتت » : ساقط من ظ ، ش .

٦ — ظ ، ش : وقال .

٧ — ورد فى ظ هذا الموضع بين كلمتى (لازمة) و (لأنها) مايأتى : (لأنها ليست لازمة) وهى زيادة لاحاجة إليها .

وكذلك قولُك : « قامَ ^١ أَبُوكَ أُومُّكَ » . فيمن حذفَ الهمزة من « أُمّ » ؛ لأنَّ الحركةَ عارضةٌ . إنما هِيَ للهمزةِ ويُزيلُها التحقيقُ ^٢ » . فلما لم تكن الحركةَ لازمةً لم يُعْتَدَّ ^٣ بها وخفت . ونظيرُ هذا . قولُهم : « رُدَّ وارْدُدْ » فإذا صاروا إلى التَّثْنيةِ فكلُّهم يقول : « رُدّا » ولا يُظْهِرُ التَّضعيفَ ، كَرَاهةَ اجتماعِ متحرِّكَين .

وهُم يقولونَ ارْدُدِ الرَّجُلَ وامْدُدِ الحَبْلَ ؛ لمَّا كانت حركةُ الدّال الثّانية غيرَ لازمةٍ وإنما هي لالْتقاءِ السَّاكنين ^٤ بمنزلة ضمة واو « ولا تنسوُا الفضلَ بينكم » . واشتروُا الضلالة » وقد قرئ هذا على ثلاثة أوجه « اشتروُا الضلالة » بالضم « واشترَوِا الضلالة ^٥ » بالكسر « واشترَوَا الضلالة » بالفتح . والحركات كلُّها لالتقاء السَّاكنين ^٤ . فمَنْ ضمَّ فلِئلا تُشْبِهَ هذه الواوُ الواوَ التي في نحو قولك : « لوِ انطلقتَ لكان كذا وكذا » ومَنْ كسرَ فعلَى أصلِ [١٦٩] حركةِ التقاء الساكنين . ومَنْ فتحَ فإنّهُ استراحَ إلى الفتحةِ لخفّتِها . والهمزُ في هذه الواوِ لا يجوزُ كما جازَ في « أُقِّتَتْ » لأن الحركةَ غيرُ لازمةٍ إنما هي لالْتقاءِ السّاكنين .

فإنْ قيل ^٦ : ولِمَ اطّرَدَ الهمزُ في الواو المضمومة ؟

قيل : لأنَّ الضمّةَ قد تَجري مَجرى الواو وهي واوٌ صغيرةٌ كما أن الكسرةَ ياءٌ صغيرةٌ والفتحةَ ألف صغيرةٌ . وهذه الحروفُ عن هذه الحركاتِ تَنْشأُ متى كُنَّ مدّاتٍ . نحو « رِسالةٍ . وصحيفةٍ . وعجوزٍ ^٧ » .

---

١ – ظ ، ش : تام .
٢ – ش : التخفيف .
٣ – ظ : يتعد : وهو خطأ .
٤ ، ٤ – ساقط من ظ ، ش .
٥ – من الآية ١٧٥ من البقرة ٢ .
٦ – قيل : ساقط من ظ .
٧ – ظ ، ش : عجوزه .

وقد تُحذَفُ الواوُ للجزمِ كما تُحذَفُ الضَّمَّةُ فى قولك : « لم يَغزُ ، ولم يَدْعُ » فجرى ذلك مَجْرَى « لم يَضْرِبْ » فلمَّا كانت الحركة[1] مضارعةً للحرف هذه المضارعةَ ، صارت الواوُ المضمومةُ بمنزلةِ الواوَيْن ، فجاز همزُها من حيثُ وجَبَ همزُ جمعِ « واصلةٍ » إذا قلتَ : « أَوَاصِل » وأصلُها فى التقدير « وَوَاصِل » ، ولم يكن فيها ثِقَلُ الواوَيْنِ ، فتلزَم الهمز [2] لاغير . بل لما كانت الواو المضمومة مشبَّهة للواوين جاز فيها الهمز وتركه ولم يكن فى ثقلِ الواوين فتلزم الهمز [2] . وهذا هو القياس ليكونَ بين المشبَّهِ والمُشبَّه به فصلٌ ، لأنَّه ليْسَ به ، ولو كان إيَّاه لما كان مُشبَّهًا به .

ألا ترى أنَّ مالاينصرف إنما مُنِعَ الصَّرفَ لمشابهتِهِ الفعلَ ، فمُنِع مالايكونُ فى الفِعْل وهو الجرُّ والتَّنوينُ ثُم مع ذلك لايَبْلُغُ أنْ يكونَ كالفِعْل من جميع وجوهه .

ألا ترى أنَّ حروفَ الجرِّ تدخلُ عليه ، ويكون [3] فاعلا وغيرَ ذلك ممَّا هو مُختصٌّ بالأسماءِ وغيرُ جائزٍ بالأفعال .

[جواز همز الواو المضمومة ضما لازما إذا كانت حشوا]

فإن قيل : فإنَّ الواوَ المضمومة ضمًّا لازما إذا وقعَتْ حشوًا غيرَ أوَّلٍ : جاز همزُها نحوُ : « أدْؤُرٍ . وأَسْؤُقٍ » [4] ولا يجوز ذلك فى الواوين إذا وقعتا حشوًا .

ألا ترى أنَّك تقولُ فى النَّسَبِ إلى « نَوًى . وطَوًى : نَوَوِيٌّ . وطَوَوِيٌّ »

---

١ – ظ ، ش : الحرف ، وهو خطأ .

٢ ، ٢ – ساقط من ظ ، ش .

٣ – ويكون : غير واضح فى ص .

٤ – ظ ، ش : سووق .

فلا تَهْمِزُ وإنِ اجتمعَتْ واوانِ فقد صار إذًا يجوزُ فى الواوِ المضمومةِ « المُشبَّهةِ [١] بالواوين » ما [٢] لايجوز فى الواوين » . فما تُنْكِرُ أنْ تكونَ الواوُ المضمومةُ لم يجب هَمْزُها من حيث كانت مشبَّهةً بالواوين لِما أرَيْتُكَ .

قيل : لأن الواوين لاتجتمعان أوّلا إلا [٦٩ ب] وإحداهُما زائدةٌ فلمَّا اجتمعتا وإحداهُما زائدةٌ ألزَمُوها الهَمْزَ ، وشُبِّهَتْ المضمومةُ بها فجاز هَمْزُها ؛ لأن الضمَّةَ زائدة . وجازَ إثباتُها ؛ لأنه لاتبلُغ الحركةُ أن يكونَ لها حكْمُ الحرْف التامّ .

[واو « نووى » ونحوه من الأصل]

فأمَّا « نَوَوِيٌّ » ونحوُه . فواوُه من الأصل ، وإحداهُما [٣] بَدَلٌ مِن بَدَلٍ [٤] منَ الأصل . وعلى كُلِّ حال فلَيْسَتْ زائدة [٥] فلم يُكره اجتماع هاتين الواوين ونحوهما ؛ لأنَّه ليست إحداهُما زائدة [٥] . هذا مع أنّ التَّغيير إلى الأطراف أسْبَقُ منه إلى الأوْساطِ .

ألا ترى أنهم هَمَزُوا « أوائِلَ » لقُرْبِ الواو من الطَرَف . ولم يهمزوها فى نحو : « طَواويس » لبُعدها منه .

وقولُ أبى عُثمان ، ولا تُبالى أمِنْ فَعَلَ كانأم [٦] « فَعِلَ » أمْ [٧] « فَعُلَ » إذا مثّلْتَه . وإنْ كانَ « فَعُلَ » لايتَعدَّى . يدُلُّ على أنَّ التَّمثيل للارْتياضِ فى الصَّنعة غيرُ مكروهٍ ولامحظورٍ ، وإنما المحظورُ من ذلك أنْ تَبْنِيَ مِثالا تُريدُ استعمالَه فى نَثْرٍ أو نَظْمٍ ، فحينئذ لايجوزُ أنْ يكون ذلك المثالُ إلاَّ مَقِيسا على أحدِ أمثِلَتِهم المُطَّرِدَةِ المشهورة .

---

١ – ظ ، ش : « التى هى مشبهة » .
٢ – ظ : مما .
٣ – ظ ، ش : أو إحداهما .
٤ – من بدل : ساقط من ظ ، ش .
٥ ، ٥ – ساقط من ظ ، ش .
٦ ، ٧ – فى ظ ، ش : أو ، فى الموضعين .

[لا يهمز نحو « يسر » و« يمن »]

قال أبو عثمان :

فإذا قلتَ « فُعِلَ » من الياءِ التى هى فاءٌ لم تُهمِز الياء [5]. وذلك قولهم : « يُسِرَ . ويُمِنَ » . وقال أبو علىّ : « يُسْرٌ . ويُمْنٌ » والأول أشبهُ ، لأنّ الضّمة فى الياء أخفُّ منها فى الواو .

قال أبو الفتح : إذا ثَبَتَ أنّ الواو المضمومة بمنزلةِ الواوين فينبغى أن تكونَ الياءُ المضمومةُ بمنزلة اجتماعِ الواوِ والياء . وهذا لم نرَهم يَهمزُوه . ألا تراهُم قالوا : « وَيْلٌ . ووَيْحٌ . ووَيْسٌ . ووَيْبٌ » فلم يَهمِزُوا شيئا من ذلك ، لأنّه لم يجتمع فيه واوانِ .

وقالوا فيما سبقَتْ ياؤُهُ « يَوْمٌ . ويُوحٌ » فى اسم الشَّمْس كذا يَرْوِيه النّاسُ وكذا [1] رأيتُه بخطّ أبى العباس محمد بن يزيد ، رحمه الله بالياء [2] .

[3] وحُكى عن ابن الأنبارىّ [3] أنّه قال : هو بالباء ، وكان يقول فيه : « بوحٌ » فرُدّ عنه غيرَ دَفْعة فقال [4] : هكذا وجدتُه فى كتابى . والغلَطُ إلى [5] الواحد أسرَعُ منه إلى الجماعة .

فلمّا كانت الياءُ والواوُ قد اجْتمعتا أوّلا ولم يجبِ الهمزُ بل لم يَجُزْ كانت الياءُ المضمومةُ أبْعدَ مِنْ جوازِ الهمْزِ فيها وانضاف إلى أنّ الياءَ ليست

---

١ — ظ ، ش : وكذلك .

٢ — رحمه الله بالياء : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ — فى ظ ، ش : حكى ابن الأنبارى .

٤ — ظ ، ش : قال .

٥ — ظ ، ش : فى .

[١٧٠] فى ثِقَلِ الواوِ اختلافُ[١] الحرفين فى : « يَوْمٍ . ووَيْلٍ » وعدمُ التضعيف المكروه فى أوّل الكلمة فلم يَجُز الهمز .

[إذا اجتمعت واوان فى أول كلمة همزت أولاهما]

قال أبو عثمان :

وإذا اجتمعتْ واوان فى أوّل كلمةٍ فلا بُدّ من همْزِ الأولى منهما ؛ وذلك أنّك لو بنَيْتَ مثلَ « كَوْكَبٍ . أو كَوْثَرٍ » من « وَعَد، ووزَن » كنتَ تقول : « أوْعَدٌ . وأوْزَنٌ » وأصل هذا « ووْعَدٌ ، ووْزَنٌ » ولكنّ التضعيفَ فى أول الكلمة لايكادُ[٢] يكونُ فكَرِهوا تَرْكَ الواوين لذلك .

[التضعيف فى أول الكلمة قليل]

قال أبو الفتح : اعلَم أنّ التّضعيف فى أوّل الكلمة عزيزٌ قليلٌ ؛ وإنما جاءت[٣] منه أحرفٌ معلومةٌ ، نحو : « دَدَنٍ وكَوْكَبٍ » ، وأكثرُ مايجيىءُ[٤] بالفَصْل بينَ الحرفينِ نحوُ : « دَيْدَنٍ ، ودَيْدَبونٍ ، ودَوْدَرّى » فلمّا قلّ التضعيفُ بالحروف الصحاح فى أول الكلمة امتنع فى الواو لِثِقَلها ، فمن هُنا وَجَبَ الهَمْزُ فى « أوْعَدٍ ، وأوْزَنٍ » .

ولوجمَعْتَ « واقداً » لقُلتَ : « أواقد » وأصله : « ووَاقد » فهمزتَ الأُولى : لاجتماع الواوين ٥

---

١ — ظ : واختلاف .

٢ — يكاد : ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : جاء .

٤ — ص وهامش ظ : يجىء . وظ ، ش : يكون .

ومثلُه قَوْلُ الشاعر :

ضَرَبَتْ صَدْرَها إلىَّ وقالَتْ   يا عَدِيًّا [1] لَقَدْ وَقَتْكَ الأواق

فالأواق [2] جمعُ « واقِيَةٍ ». وأصلها « وواق » [3] فهُمِزَتِ الأُولى. ولو سميتَ رجلا « بأَوْعَدٍ. وأَوْزَنٍ » هذين لصَرَفْتَه فى المعرفة؛ لأنَّه « فَوْعَلٌ » بمنزلة « كَوْثَرٍ ».

[إن كانت ثانية الواوين فى أول الكلمة مدة جاز همز الأولى وعدم همزها]

قال أبو عثمان :

فإنْ كانتِ الواوُ الثانيةُ مَدَّةً كُنتَ فى الأُولى بالخيارِ : إن شِئْتَ همزتَ الأُولى وإنْ شِئْتَ لم تَهْمِزْ ، نحو : « فُوعِلَ » من « وعَدَ » تقول « وُوعِدَ » ومثلُه قولُه تعالى : « ما وُورِىَ عنهما من سَوْءاتِهما [4] ». وإن شِئْتَ هَمَزْتَ ، وليسَ الهمزُ من أجْلِ اجتماعِ الواوين فى أول الكلمةِ . لو كانَ كذلكَ لم يجزْ إلا الهمزُ . ولكن لضمةِ الواوِ يجوز الهمزُ . ومثلُ ذلك قولُه جَلَّ ثناؤُه [5] : « وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ » [6] . والأصل عندنا [7] « وُقِّتَتْ » لأنها « فُعِّلَتْ » من الوقت ، ولكنَّها أُلْزِمَتِ الهمزَ لانضمامِها . ولو كانَتْ فى غير القُرآن لكان تَرْكُ الهمز جائزًا .

قال أبو الفتح : معنى قولِه : إنْ كانت الثانيةُ مَدَّةً : يعنى أن تكونَ ساكنةً قبلَها ضمةٌ وتكونَ مع ذلك منقلبةً عَنْ ألف أو بمنزلة المُنْقَلِبة عن ألِف [8] .

---

١ – ظ ، ش : ياعدى .
٢ – ظ ، ش : والأواق .
٣ – وأصلها وواق : ساقط من ظ ، ش .
٤ – من الآية ٢٠ من الأعراف ٧ .
٥ – ظ ، ش : تعالى . وهامش ظ : عز وجل .
٦ – الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .
٧ – عندنا : ساقط من ش .
٨ – ظ ، ش : الألف

فالمنقلبةُ عن الألفِ نحوُ قولِك فى « واعدَ [1] : وُوعِدَ » .

والتى هى بمنزلة المنقلبة نحوُ بنائِك من « وَعَدَ » مثلَ « حَوْقَلٍ . وبَيْطَرٍ : أَوْعَدٌ ووَيْعَدٌ » تُهمزُ الأُولى [٧٠ ب] فى « أَوْعَدٍ » لاجتماعِ الواوَيْن وتُقِرُّها فى « وَيْعَدٍ » لأنّه لم تجتمعْ واوان .

فإن بنَيْتَ الفِعْلَ للمفعول قلْتَ فيهما جميعا : « وُوعِد » فجرَيا مجْرَى فُعِلَ من فاعَلَ من « وَعَدْتَ » إذا قلْتَ « وُوْعِدَ » كما جرَى « حُوْقِلَ وبُوْطِرَ » مجرى « قُوْتِلَ . وشُوْتِمَ » ؛ لأنهما محمولان على « فاعَلَ » لانضمامِ ما قبْلَ الواوِ وسكونِها ..

فإذا اجتمعتِ الواوان هكذا . لم يجبْ قلبُ الأُولى . لاجتماعِهما ؛ لأن الثَّانيةَ [2] . مدّةٌ ؛ فجرتْ مجْرَى ألِفِ واعَدَ ؛ فكما لايجوزُ همزُها ؛ فى « واعَدَ » كذلك لم يجبْ [3] همزُها فى « وُوْعِدَ » ولكنْ إن شئتَ همزتَها لأنها مضمومة ..

فأمّا إنْ [4] كانت الواوُ الثَّانية من أصلِ الكلمةِ همزتَ الأُولى لامحالةَ .

ألاترى إلى قولهم « الأُولى » فى تأنيث « أوّل » . ألزموه الهمز ؛ لأنّ الواوَ الثانية . عينُ الفعلِ بمنزلةِ الصادِ مِنْ [5] « القُصْوَى » والنُّونِ من « الدُّنيا » وليستْ منقلبة عن ألِف .

وتقولُ إنّ الواوَ الثَّانية فى « وُوْرِيَ » إنما هى مُنْقَلِبَةٌ عن ألِف « وارَى » فلم [6] يجب همز الأُولى ؛ لأن الثَّانية غيرُ لازمة .

---

١ — ظ ، ش : أوعد .
٢ — ظ ، ش : الثلاثة .
٣ — ظ ، ش : لم يجز .
٤ — ظ ، ش : إذا .
٥ — ظ ، ش : فى .
٦ — ظ ، ش : لم .

ألا ترى أنَّك إذا بنَيْتَ الفِعْلَ للفاعلِ الذى هو الأصلُ قُلْتَ « وارى » فزالت الثَّانيةُ ؛ وإن شئتَ همزتَ لانضمام الواوِ .

وقولُه فى « أُقِّتَتْ » ولكنَّها أُلْزِمَتِ الهمزَ لانضمامِها ، ليس يعنى به أن الضمَّ موجِبٌ للهمْزِ ، بلْ يُرِيدُ أنَّهُ مُجوِّزٌ للهمْزِ ، لأنَّه قد بين هذا فى أوّلِ الفصل » . فيقولُ [١] : إنها أُلْزِمَتْ الهمزَ لانضمامها [٢] فى أكثرِ الأمرِ وإنْ كان تركُ الهمزِ جائزا كما يجوزُ أشياءُ كثيرةٌ فى القياس وإن لم يَرِدْ بها الاستعمالُ ، على أنَّ أبا عمرٍو قد قرأ « وُقِّتَتْ » بلا همْزٍ .

[قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها]

قال أبو عثمان :

واعلم أن الياء إذا كانت فاءً فمجْراها مَجْرَى سائرِ الحُروف إلاَّ فى أشياءَ سأذْكرُها لك إنْ شاءَ اللهُ ؛ تقول فى « مُفْعِلٍ » من « يَئِسَ » « مُوئِسٌ » فتبْدَلُ الياءُ واواً لانضمامِ ماقبلها . ومثلُ ذلك « مُوقِنٌ » ، ومُوسِرٌ » لأنهما من « أيْسَرَ ، وأيْقَنَ » فعلَتَ ذلك بالياء حين انضمَّ ماقبلها كما أُبْدِلَتَ الواوُ ياءً لانكِسارِ ماقبْلَها فى « ميزانٍ ، وميقاتٍ » فهذا سبيلُ الياءِ هنا ، ولها عِلَّةٌ [٣] خاصةٌ ستُذْكرُ إنْ شاء الله .

قال أبو الفتح : لمَّا كان بينَ الياء والواوِ منَ الاشتراك والتَّقارُبِ ما لاخفاء بهِ ، ثمَّ ذكرَ فى هذه الفصولِ التى قبلَ هذا ما يَجْرى على الواوِ منَ الحذْفِ والتَّغْيير ، أرادَ أن يذكُرَ حالَ الياء ويُميزَها منَ الواوِ فى كثْرةِ اعتلالِها [١٧١] أوّلا فأخرجها من حُكمِها . واعلم أنها تجرى مَجْرَى الصحيح فى أكثرِ الأمر

---

١ — ظ ، ش : ويقول .

٢ — لانضمامها : زيادة من ظ ، ش .

٣ — علة : ساقط من ظ ، ش .

إلا ما استثنى به مما ذكره ومما سيأتى به لتمتاز الياء من الواو فى هذا الموضع إلا فيما يشاركها فيه وتتخلص منها؛ وإنما وجب قلب[١] الياء الساكنة واواً إذا انضمّ ماقبلها؛ لأنها لما سكنت ضعفت فقويت الضمة قبلها على قلبها كما انقلبت فى «ميزان» الواو ياءً لانكسار ماقبلها وضعفها بالسكون.

يدلك على ذلك أنها إذا تحركت جرت على أصلها، وذلك قولك «مُيَيْقِن» فتثبت ياءً، وكذلك «حِوَل»، «وطِوَل» صحت الواو وإن انكسر ماقبلها؛ لأن الحركة فى الحرف تقويه والسكون يضعفه.

ألا ترى أنك تقول «عنبر»، «وشنباء» فتقلب النون ميماً فى اللفظ لوقوعها ساكنة قبل الباء فإذا تحركت صحت، وذلك قولك «عِنَب»، «وشَنَب».

[لو بنيت مثل « يفعول » من وعد ، « وينس » لم يغير]

قال أبو عثمان:

ولو بنيت مثل «يَعْسُوب» من «وَعَدَ» لقلت «يَوْعُود» وكذلك من «يَئِسَ»: «يَيْئُوس» لا تغيّر واحدةً منهما؛ لأنه لم يجئ أمر يغيّران له.

قال أبو الفتح: يقول: لم تجتمع فى أول «يَوْعُود» ولا «يَيْئُوس» واوان فتُهمز الأولى كما تُهمز الأولى من الواوين إذا اجتمعتا أولاً.

[ماذا تصنع لو بنيت مثل « فعلول » منهما]

قال أبو عثمان:

ولو بنيت مثل «عُصْفُور» لقلت «وُعْدُود» إلا أنك إن شئت همزت الواو الأولى[٢] لانضمامها.

---

١ – ظ ، ش : انقلاب .

٢ – الأولى : ساقط من ظ ، ش .

ولو بَنَيْتَها[١] من « يَئِس » لقلت « يُؤْسُوس » فضممت الياء وأسكنتَ الهمزةَ حتى يكونَ الوزنُ واحداً. فما سُئلتَ عنه فعلى هذا مجْراه فأجره على ما أجرَتْه العربُ إنْ شاء الله.

قال أبو الفتح : قد تقدمَ القولُ في جَوازِ همزة الواوِ المضمومة فلذلك جازَ في « وُعْدُود » : أُعْدُود » ولا[٢] يجوزُ أنْ تُهمَزَ الياءُ في « يُؤْسُوس » لأنَّ الضمَّةَ في الياءِ أخفُّ منها في الواو.

[بناء « افتعل » وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء]

قال أبو عثمان :

واعلم[٣] أنَّ « افتَعَلَ ، ومُفْتَعِلاً » وكل ماتصرّف منه إذا بنيته ممّا فاؤُه واوٌ أو ياء فأكثرُ العربِ وهى اللُّغةُ المشهورة الشّائعةُ يُبدِلُونَ مكانَ الواوِ والياءِ[٤] تاءً ثم يُدْغِمُونَها في التاءِ التى بعدَها ؛ وذلك قولهم : « اتَّزَن ، ويَتَّزِ ، فهو مُتَّزِنٌ ».

وكذلك الياءُ. تقولُ « اتَّأَس » فهو « مُتَّئِسٌ » [٧١ ب] و « يتَّئِس » وكذلك جميعُ هذا لو بنَيْتَه من « وجل . ووَضُؤَ » لقُلْتَ « اتَّجَل ، واتَّضأ ».

وإنما فعَلوا هذا بالواوِ والياءِ في هذا منْ قِبَلِ أنهم لو ترَكُوهما على أُصُولهما تَبِعا ماقَبْلَهما ، وكُنتَ تقولُ « ياتَئِس . وياتَزِنُ . ومُوتَزِنٌ . ومُوتَئِسٌ » وتقول[٥] إذا أمَرْتَ « ايتَئِسْ . وايتَزِنْ » فكانَ ذلكَ يَثْقُل عليهم ؛ لأنَّ

---

١ – في ظ ، ش : بنيت .
٢ – ظ ، ش : لا .
٣ – ظ ، ش : اعلم .
٤ – والياء : ساقط من ش .
٥ – فوق الواو من : « وتقول » . في ظ : كذا .

الواو والياءَ ليْستا عندهم كسائرِ الحروف ، والحركاتُ فيهما [1] مستثقلةٌ — وسنبين ذلك إنْ شاءَ اللهُ — فأبدلوا مكانَهما [2] حرفا أجلدَ منهما مَخْرَجُهُ مِنْ مَخْرَجِ الذي بعْدَه ليثبتَ على هيئة واحدة في جميعِ ما تصرف منه وكانَ ذلك أخفَّ عليهم مِنْ أنْ يتْبَعا ما قبْلَهما .

قال أبو الفتح : يقول : لمَّا كان تركُهم الياءَ والواوَ في « افْتَعَلَ » غيرَ مدْغمين [3] يلْزِمُهم قلْبَهما [4] تارة كذا وتارةً [5] كذا ؛ أرادوا إبدالَهما حرفا أقْوَى منهما يُؤْمَنُ انقلابُه فقَلبا [6] إلى لفظِ مابعدهما وهو التاءُ فلذلك قالوا: « اتَّزَنَ ، واتَّأس » .

ومعنى قوله : إنّ الواو والياءَ ليْستا كسائرِ الحروف ، لأنَّك لو قلتَ : في قافية « خيرٌ » وفي قافية « شرٌّ » لم يَجُزْ لمكان الياءِ في « خير » وذلك أن الواو والياءَ أُخْتان للألِف ومشبَّهتان بها لما فيهما من المدّ ، ولذلك جعلوهما أرْدافاً قبلَ حرفِ الرَّوِيِّ ، نحو قول قَطَرِيِّ بن الفُجاءة :

مِنَ الخَفِراتِ البيضِ لم أرَ مثلها   شِفاءً لذي داءٍ ولا لِسَقيمِ .

وكذلك قولُ امرئِ القَيْس :

قد أشْهَدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تحمِلُني   جرداءُ معروقةُ اللَّحيَيْنِ سُرْحوبُ

فالياءُ في « سقيمِ » والواوُ في « سُرْحوبُ » مشبَّهتان بالألِف في نحو قولِه :

تَهْوِي كجَنْدَلةِ المَنْجنيقِ يُرْ   مَى بها السُّورُ يومَ القِتال

---

١ — ظ ، ش : فيها .
٢ — ظ : مكانها .
٣ — ظ ، ش : مدغمتين..
٤ — ظ : قبلها . ش : قلبا ، والأول تصحيف .
٥ — ظ ، ش : وأخرى .
٦ — ظ ، ش : فقلبتا .

وهذا كلُّه أرْدافٌ ؛ ومعنى أرداف أن الصَّوْت يمتَدُّ بها قبل حرف الروىّ ؛ لأنهم لمّا كان من عادتهم أن يترنّموا فى أواخر الأبيات بامتداد الصَّوت جاءوا بالألف والياء والواو أيضا قَبْلَ حرف الروىّ ليمتدّ بها الصوتُ كما وَصَلوا بالألف والياء والواو بعدَ حرفِ الرّوىّ فى نحو قوله :

قِفا نبكِ من ذكرَى حبيبٍ ومنزلى

وقوله :

سُقيتِ الغيثَ أيّتها الخيامُو

وقوله :

أقلّى اللّوْمَ عاذلَ والعتابا

[١٧٢] وأصلُ الرِّدفِ : للألفِ [١] ، والياءُ والواوُ مشبَّهتان بها .

يدُلُّك [٢] على ذلك أنّ الألفَ لاتخرجُ من المدّ ، والواوُ والياءُ تخرجانِ من المدّ بأنْ تتحرّكا، أو تكونَ قبل كلّ واحدة منهما حركةٌ من غير جنسها .

وهذا بابٌ يطولُ وسأستقصيه [٣] فى شرح كتاب القوافى عن أبى الحسن إنْ شاءَ الله .

فلهذا وغيره [٤] ما قال أبو عثمان : إنّ الياء والواوَ ليستا كسائر الحروف .

وقولُه : والحركاتُ مستثقلة فيهما [٥] إنما استُثقلت الحركاتُ فيهما لأنهما مُشبهانِ للألف والألفُ لا تتحرك [٦] أبداً ، فلمّا أشبهتا ما لايتحرك أبداً وجازت

---

١ — ظ ، ش : الألف .

٢ — ظ ، ش : يدل .

٣ — ظ ، ش : وسأقتصه .

٤ — ظ ، ش : ولغيره .

٥ — ظ : فيها .

٦ — ظ ، ش : تحرك .

فيهما الحركةُ جازتْ على مشقّةٍ ولم تكن فيهما مثلَها فى سائر الحروف التى لاتمتنع فيها [١] الحركةُ ولم تبلغا قوّةَ الألف فى اللّين فتمتنعَ الحركةُ فيهما أصلا .

ألا ترى أنّك تقول فى جمع « قَصْعَةٍ ، وجَفْنَةٍ : قَصَعَاتٌ . وجَفَنَاتٌ » فتُحرِّكُ العينَ ، ولا تقولُ فى « بَيْضةٍ . وجَوْزةٍ » إلا « بَيْضاتٌ . وجَوْزاتٌ » بالإسكان [٢] فهذا ممّا [٢] استُثْقِلت فيه الحركةُ فيهما .

[إبدالهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء]

قال أبو عثمان :

ومع هذا إنهم قد أبدلوا التّاء مكان الواو ، وليس بعدها تاءٌ فقالوا [٣] : « أتْلَجَ يُتْلِجُ ، وأتْكأ . يُتْكِئُ ، وهذا أتْقَى من هذا ، وتَقِيّةٌ » وإنما [٤] أصْلُه : « أوْلَج ، وأوْكأ » لأنهما من « تَوَلَّجْتُ وتَوَكّأْتُ . وأتْقَى من وَقَيْتُ [٤] ، وتَقِيّةٌ من وَقَيْتُ » فهى فعيلةٌ منه [٥] ولكنّهم أبدلوا التاء مكانَ الواو فكانَ ذلك أخفَّ عليهم .

قال أبو الفتح : يقولُ : إذا كانوا قد أبْدلوا التّاء مكانَ الواوِ فى هذه المواضع التى لاتاء بعد الواوِ فيها لضَرْبٍ من الاسْتخفاف فهم — بأنْ يُبْدلوها تاءً فى باب افتعلتُ لتُدْغمَ التّاءُ المبدلَةُ فى تاء افتعلَ ويؤْمَنَ انقلابُها وإتْباعُ ماقبلها من الحركات — أجْدَرُ .

---

١ — ص : منها .

٢ ، ٢ — ظ ، ش : فلهذا ما .

٣ — ظ ، ش : قالوا .

٤ ، ٤ — ما بينهما عن ظ ، ش ، وفى ص ما يأتى : « أصل اتلج أولج ، واتكأ أوكأ ، لأنها من توكأت وولجت ، وأتقى من توقيت » .

٥ — ص : منها .

[رأى الخليل أن « توج » فوعل لا تفعل]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليلُ أنّ قوله :

مُتَّخِذاً من عِضَوَاتٍ تَوْلَجا

إنما هو « فَوْعَلٌ » من « وَلَجْتُ » وليس بـ « تَفْعَلٍ »[١] لأنّ « تَفْعَلاً » في الأسماء قليلٌ ، و « فَوْعَلٌ » كثيرٌ . ولكنّه علم أنّه لو جاء بالواو على أصلها لزمَهُ أنْ يُبْدِلها همزة ، لئلا تجتمعَ واوان في أوّل كلمة فأبْدَلَ التاءَ [٧٢ ب] لكثرة دخولها على الواو في[٢] باب « وَلَج » حين قالوا « أَتْلَجَ . ومُتَّلِجٌ . وهذا أَتْلَجُ من هذا » ولم يُؤْخَذ هذا إلاّ عن الثِّقاتِ .

قال أبو الفتح : يقول إذا كانوا قد أبْدلوا الواو تاءً في « أَتْلَجَ . ومُتَّلِجٌ . وهذا أتلج من هذا » ولو جاءوا بها[٣] لما لزمهم حَذْفٌ ولا قَلْبٌ ، فأن يُبْدِلوها تاءً — في حرفٍ من هذا الباب الذى قد اطَّرد فيه القلبُ ، ولو لم تُبْدَلْ فيه تاءً لوجب إبدالها همزة — أجدرُ . وهو « تَوْلَجٌ » لأنه لو لم يُبْدِلها تاءً للزمه أن يقول « أَوْلَجٌ » لاجتماع واوَيْن .

وقولُه : « ولم يُؤْخَذْ هذا إلا عن الثِّقاتِ » يريدُ به لم تُؤْخَذْ هذه اللغةُ إلا عن[٤] الثِّقات .

قال أبو عليٍّ : لأنّ العامِلَ لا يُحتاجُ فيها إلى ذِكْرِ الثِّقةِ كما يُحتاجُ إلى ذلك في الرِّوايةِ .

---

١ — ش : تفعل .

٢ — الواو في : ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ — ظ ، ش : من .

قال أبو عثمان :

وقال[١] الخليلُ : ومثلُ ذلك قوله :

فإنْ يكنْ أمسى البِلَى تَيْقُورِي[٢]

إنما هو « فَيْعُول » ، من الوقار ؛ وسألت الأصمعيَّ عن ذلك فقال : كذلك قولُ الأشياخ . وجعلوا التاء تابعةً للواو فى هذا ليكونَ ذلك عوضا للواو من كثرة دخول التاء عليها .

قال أبو الفتح : أصلُ « تَيْقُورٍ » على هذا : « وَيْقُور » فأبدل[٣] الواو تاء كما قالوا « تَقِيَّة » ، والأصلُ « وَقِيَّة » « وتُقاةً » وأصلُها « وُقاة » وأشباهُ ذلك .

قال أبو عليٍّ : معناهُ فإن يكن أمسى البِلى وقارى .

ويريد أنهم أدخلوا « اتَّأسَ » على « اتَّزَنَ » فجعلوا الياء محمولةً على حُكم الواو فى هذا الباب لا فى باب « تَقِيَّة » ، و« تُجاه » ، و« تَوْلَج » . لأنَّا لم نرهم أبْدلوا الياءَ المُنْفَرِدَةَ[٤] من تاء افتَعَلَ تاءً وهى فاءٌ . إنما فعلوا ذلك وهى لامٌ نحو : « كَيْتَ . وذَيْتَ » ، وثِنْتان » .

وأصلُ قَلْبُ الفاء تاءً ، إنما هو للواو ثم دخلتِ الياءُ عليها . ألا ترى أنك لا تجِدُ[٥] فى باب « تقِيَّة » ، و« تُجاه » شيئا من الياء .

يقول : فلما كانت الياءُ تدخُل على الواو كثيرا ، وتماثلُ الواوُ إليها — نحو :

---

١ — ظ ، ش : قال .

٢ — فى هذا الموضع من ص : « يعنى وقارى » وهى فيها إلى الهامش أقرب ، وهى تفسير يمكن الاستغناء عنه بما بعده فى الصلب .

٣ — ص : فأبدلوا .

٤ — ظ ، ش : المفردة .

٥ ، ٥ — ظ ، ش : « إلا أنك لم تجد » ، وفى هامشها : « لا تجد ، نسخة » .

« أغْزَيْتُ ، ومُغْزِيات » وغيرهما — أمالوا الياء إلى حكم الواو فى باب « اِتَّزَنَ واِتَّأسَ » لضَرْبٍ من التعادل .

وإنما قُلبتِ الواوُ تاءً فى هذا كلِّه لقُرْبِ مخرجها من مخرجها . ثمَّ لما أرادوه[1] من الإدغام المأمون معه أن يَتْبَعَ الحرفُ ماقبله .

[بعضهم لايبدل فاء « افتعل » وما تصرف منه تاء إذا كانت واوا أو ياء]

قال أبو عثمان :

وبعضُ العرب من أهل الحجاز ممَّن يُوثَقُ[2] بعربيَّته [١٧٣] لايُبْدِل الواوَ، والياءَ تاءً فى هذا الباب ويجعلهما تابعتين لما قبلهما كما ذكرتُ لك . يقولون : « مُوتَزِنٌ ، ومُوتَئِسٌ ، وياتَزِنُ ، ويا تَئِسُ[3] ، واتَّزِنْ ، واتزر[4] إذا أمرْتَ[5] » ولم يَتَنَكَّبْ ما تَنَكَّبَ الأولون . والأُولى أكثر وأقْيَسُ » .

قال أبو الفتح : أهلُ هذه اللُّغة على قلتها جروا على أصل الباب ولم يُبْدلوا الفاء تاءً وذلك أنهم لمَّا رأوا الواو والياءَ إذا كانتا فاءين فى غير هذا الموضع قدْ تَتْبعان ماقبلهما أتْبعوهما هنا ؛ ألاتَراهم يقولون : « اِيجَلْ . واِيحَلْ ؛ [6] وهو ياجَلُ . وياحل » فلما فعلوا هذا فى غير هذا الموضع . كذلك فعلوه هاهنا أيضا

[إبدال الواو المكسورة فى أول الكلمة همزة]

قال أبو عثمان :

واعلم أنَّ الواو إذا كانت أوَّلا وكانت[7] مكسورةً . فمن العرب مَنْ يُبْدِل

---

١ — ظ ، ش : أرادوا .
٢ — ظ : « ممن لايوثق » . وفوق : « لا » : فيها : نسخة .
٣ — ياتئس : ساقط من ظ ، ش .
٤ — واتزن زيادة من ظ ، ش . ٥ — ظ ، ش : أمر .
٦ — ظ : إيجل .
٧ — ظ : كانت

مكانَها الهمزةَ ويكونُ ذلك مُطَّرِداً فيها فيقولون [١] فى « وِسادة : إسادةٌ » وفى « وعاء : إعاءٌ » وفى « الوِفادة : إفادةٌ » .

وزعم سيبويه [٢] أنَّهُ سمعهم ينشدون [٢] :

إلاَّ الإفادةَ فاستَوْلَتْ ركائبُنا عند الجبابير بالبأساء والنِّعَمِ

[٣] ويروى :

أمَّا الإفادةُ فاستَوْلَتْ ركائبُنا [٣]

ويقولون : « إشاحٌ فى وِشاحٍ » ولا يَهمزونَها مكسورةً إذا كانت غيرَ أوَّلٍ ؛ لايقولون فى « طويلٍ ، وعَوِيلٍ » ونحو ذلك إلا بالواو .

قال أبو الفتح : إذا كان قد صحَّ أنَّ الواو المضمومة إنما هُمزت ؛ لأنها أشبهَتِ الواوين وجرَت الضمَّةُ فيها مجرى الواو . فالواوُ المكسورةُ على هذا يجبُ أنْ تكون مشبَّهةً باجتماع واوٍ وياءٍ نحو « ويْحٍ ، وويْلٍ . ويَوْمٍ ، ويُوحٍ » .

وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياسُ [في] الواو المكسورة ألاَّ تُهمَزَ كما لايجب الهمزُ إذا اجتمعت الواوُ والياءُ نحو « وَيْحٍ . وويْلٍ » ولكنَّ المكسورةَ فى هذا محمولة على حكم المضمومة ؛ لأنَّ الكسرةَ مستثقلةٌ فى الواو كما أنَّ الضمَّةَ فيها كذلك . فمن هنا لم يَطَّرِدِ الهمزُ فى الواو المكسورة اطِّرادَه فى المضمومة .

ولم يَجُزِ الهمزُ فى الواو المكسورة إذا وقعت وسَطاً كما جاز فى الواو المضمومة [٤] نحو « أدؤرٍ . وأسْؤُقٍ » [٥] لأنَّ المكسورة ليست فى ثِقَلِ المضمومة والهمزُ [في] الطَّرَفِ أسْوَغُ منه فى الحَشْوِ .

---

١ — ظ ، ش : فيقول .

٢ ، ٢ — ص وهامش ظ : « أنه سمعهم ينشدون » و ظ و ش . : « أنهم ينشدون » .

٣ ، ٣ — زيادة من ظ ، ش .

٤ — المضمومة : ساقط من ظ ، ش .

٥ — ص : سؤوق .

ألا ترى إلى كثرة زيادةِ الهمزةِ [1] أوّلا نحو « أسْوَدَ ، وأخْضَرَ ، وأحمرَ ، وأبْيَضَ » ، وقِلّتِها زائدةً [٧٣ ب] حَشْوًا فى نحو « شَمْألٍ ، وشأْمَلٍ » وكذلك هى فى باب « حمراءَ ، وصفراءَ ، وعُشَراءَ ، ورُحَضَاءَ » كثيرةٌ أيضا [2] لأنها طرَفٌ وإنْ كانتْ بدَلا من زائدة فإنها [3] هى أيضًا زائدةٌ ، فهذا مما يدُلُّك على أنّ الهمزة [4] أكثر ما تجىءُ فى الأطراف فلذلك لم يَجُزْ همزُها مكسورةً غير أوّل على وجه .

وأجاز أبو إسحق ، فى قولِهم « مصائبُ » أنْ تكون الهمزةُ بدلا من الواو المقدرة فى مَصَاوِبَ . وخالف النَّحويين أجمعين فى أنّ « مَصائبَ » من الشّاذّ وقال : ليس كما ذهبوا إليه ، بل الهمزةُ فى « مصائب » بدلٌ من الواو فى « مصاوبَ » .

وردّ عليه أبو علىّ ذلك وقال : إنّ الواو المكسورة لم تُهْمَز غيرَ أوّل فى غير هذا الموضع فيُحْمَلَ هذا عليه ، وإذا كان همزُها وهى أوّل غيرَ مطّرِدٍ فهمزُها حَشْوًا خطأٌ . والقولُ عندى كما ذهب إليه أبو علىّ .

وقرأ سَعيدُ بنُ جُبَيْر : « ثم استخرجها [5] من إعاء أخيه [6] » .

وسألتُ أبا علىّ وقتَ القراءة ، فقلتُ : هلاّ أجزْتَ أن يكونَ قولُهم : « إشاحٌ ، ووِشاحٌ » لغتين ؛ لأنّ الهمزةَ بدلٌ من الواو كما تقول « أكّدتُ العهدَ ووكّدتُه » ؟

فقال : إجماعُهم على « مُوشَحٍ » بلا همزٍ دلالةٌ على أنّ الواوَ هى الأصلُ ولم نرَهم اجتمعوا فى موضع من « وكّدتُ » على الواو فنحكُمَ بأن الهمزةَ فيها [7] بدلٌ من الواو . وهذا صحيح .

---

١ – ظ ، ش : الهمز .
٢ – أيضا : ساقط من ظ ، ش .
٣ – ش : فإنما .
٤ – ظ ، ش : الهمز .
٥ – ص : فاستخرجها : وهو خطأ
٦ – من الآية ٧٦ من سورة يوسف ١٢ .
٧ – ظ : فيهما .

ويدل [1] عليه أنهم قد قالوا : « التَّوكيد . والتَّأكيد » فهمزُهم « التَّأكيد » يدل على أنّ الهمزة أصلٌ غيرُ مُبْدَلةٍ ؛ إذْ لم نرهم أبدلوا الواوَ السَّاكنة همزة .

فأمّا قولهم : « إجاحٌ . ووِجاحٌ » في السِّتر . فكلٌّ واحدٍ منهما أصلٌ وليست الهمزةُ بدلا من الواو عندي . يدلُّ على ذلك قولهم [2] في معناه [2] « أَجاحٌ . ووَجاحٌ » فقولهم : « أَجاحٌ » بالفتح . يدلُّ على أنّ الهمزة أصلٌ غيرُ منقلبة ؛ لأنها مفتوحةٌ . والواو المفتوحةُ لا تُهْمز . وليس لك أنْ تقيسَ على « أَحَدٍ . وأَناةٍ » لقلة ذلك .

[الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا]

قال أبو عثمان :

فإذا كانت الواوُ أوّلا وكانت مفتوحةً فليس فيها إبدال إلا أن يَشِذَّ الشيءُ فيجيء على غير القياس .

قالوا : « امرأة أناةٌ . وهي وَناةٌ من الوُنِيّ » .

وقالوا « أَحَدٌ ؛ في وَحَدٍ » وهذا [3] شاذٌّ [174] نادرٌ ليس ممّا يُتَّخَذُ أصلا . وإنما يُحْفَظُ نادرًا فاعرف ذلك إن شاء الله .

قال أبو الفتح : إذا كانت الواوُ المكسورة مع ثِقَل الكسرة غيرَ مطَّرِدٍ فيها الهمزُ فالمفتوحة لخفة الفتحة يجب ألا تُهمزَ فمن هنا كان شاذًّا .

وحكَى لي [4] بعضُ أصحابنا – أُراه عن أبي عليّ ولم أسمعه منه – : أن الهمزة

---

١ – ص : ويدلهم .
٢ ، ٢ – ظ ، ش : بمعناه .
٣ – ظ ، ش : فهذا .
٤ – ظ ، ش : لنا .

فى قولك : « ما جاءنى أحَدٌ » غيرُ مُبْدَلَةٍ من واوٍ وهى أصلٌ [1] وليست كالتى فى قولك : « أحَدَ عَشَرَ » ونحوه .

قال : لأنَّ معناه « واحدٌ وعَشَرَةٌ » فالهمزةُ فيه بَدَلٌ من واو .

قال : وقولهم « ما جاءنى من أحد » ليس معناه « ما جاءنى من واحدٍ فى شىء » ؛ إنما هذا لنفى الجنس أجمَعَ ، و « أحدُ » [2] هاهنا واقعٌ [2] على الجماعة ، وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة . وقد يجوز أن تكونَ الهمزةُ فى قولهم « ما قام أحدٌ » بدلا من الواو ؛ لأنَّ معناه « ماقام واحدٌ من ذوى العلم فما فوقه » .

---

١ - وهى أصل : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : « هنا واقعة » .

قال أبو عثمان :

باب ما الياء والواو فيه ثانية

وهما فى موضع العين من الفعل

اعلم أنّ الأفعال منها ما[1] تُعَلُّ ويُسكَّنُ موضعُ العين وتُحوَّل حركته وتُزال عن أصله ؛ كلُّ هذا يُفْعَلُ به ، وسأُبيِّن ذلك[2] إنْ شاء الله .

اعلم أنّ « فَعَلْتُ ، وفعُلتُ ، وفَعِلْتُ » منها[3] معتلاتٌ كما تعتلّ « ياءُ يرمى ، وواو يغزو » . فإذا اعتلّت هذه الحروفُ جُعلت الحركةُ التى كانت فى العين محوَّلةً على الفاء ولم يُقِرُّوا حركة الأصل حيثُ اعتلّت العينُ[4] ؛ كما أنّ « يَفْعَلُ » مِنْ « غزوتُ » لاتكونُ حركةُ عينه إلا من الواو .

وكما أنّ « يَفْعَلُ » مِنْ « رَمَيْتُ » لاتكون حركةُ عينه إلا من الياء . وهذه الأحرف حيث اعتلّت جُعلت حركتُهنّ على ما قبلَهنّ ؛ ألا ترى أنّ « خِفْتُ ، وهِبْتُ : فَعِلْتُ » فألقَوا الحركةَ على الفاء وذهبتْ حركةُ الفاء[5] .

[تجىء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب]

قال أبو الفتح : اعلم أنّ الأفعال الثلاثيّة المعتلّة العينات تأتى على ثلاثة أضرب : « فَعَلْتُ ، وفَعِلْتُ ، وفَعُلْتُ » كما أنّ الصّحيح كذلك . فـ « فَعَلْتُ ، وفَعِلتُ »

---

١ – « ما » زيادة من ش .

٢ – ظ ، ش : لك .

٣ – ص ، ظ : منهما .

٤ – حيث اعتلت العين : ساقط من ظ ، ش .

٥ – ظ ، ش : العين .

يجيئان فيما[١] عينُه واوٌ وياءٌ جميعا . فـ « فَعَلْتُ » من الواو والياء نحو « قُلْتُ ، وبِعْتُ » . « فَعِلْتُ » منهما : « خِفْتُ . وهِبْتُ » .

فأمّا « فَعُلْتُ » فلا يأتى إلا من الواو دون الياء نحو « طُلْتُ [٧٤ ب] فأنا طويل وسادُلُ » وأُبرهن على كلّ دعوى من هذه فى موضعِها[٢] إن شاء الله .

فأصلُ « قُلْتُ . وبِعْتُ : قَوَلْتُ . وبَيَعْتُ » فنُقِلت « قَوَلْتُ » إلى « قَوُلْتُ » لأنّ الضمّةَ من الواو ، ونُقِلت « بَيَعْتُ إلى بَيِعْتُ » لأنّ الكسرة من الياء . ثم قُلِبَت العينُ لتحرّكها وانفتاح ما قبلَها فصارت ألفًا فى التقدير ، وبعدها لامُ الفعلِ ساكنةٌ لاتّصالها بالضمير ، أعنى التاء ، فسَقَطَت العينُ ، فنُقِلَت حركتُها المجتلبةُ لها إلى الفاء قبلَها فصارت « قُلْتُ . وبِعْتُ » .

فإن قيل : ولِمَ نَقَلتَ « قُلْتُ » إلى « فَعُلْتُ » و « بِعْتُ » إلى « فَعِلْتُ » ؟ . قيل : لأنهم أرادوا أن يُغيّروا حركةَ الفاء عمّا كانت[٣] عليه ليكون ذلك دلالةً على حذف العين وأمارةً للتصرُّف ، ألا ترى أنّ « ليس » لمّا لم يريدوا فيها التصرُّفَ لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم : « لستُ » .

فلما كانت[٤] [٥] القافُ فى « قُلْتُ »[٥] مضمومةً ، والباء فى « بِعتُ » مكسورةً بعد ما كانتا مفتوحتين فى « قال . وباع » دلّك[٦] ذلك على أنّ الفعل مُتصرِّفٌ وأنّه قد حدَثَ فيه لأجلِ التصرُّف حدَثٌ مّا ، وأنّه ليس كالحروف التى تلزَمُ ضربا واحدًا من الحكم كـ « ليْتَ » ولا كـ « ليسَ » الذى ليس متصرفًا .

---

١ – ظ ، ش : مما .

٢ – ظ ، ش : مواضعها .

٣ – كانت : ساقط من ظ ، ش .

٤ – ظ ، ش : رأيت .

٥ ، ٥ – ظ ، ش : القاف فى قولهم قلت

٦ – ظ ، ش : دل .

ألا ترى أنك لو قلتَ : « قَلْتُ ، وبَعْتُ » لجرى مجرى « لَسْتُ » ولم تكن ثَمّ حركة غريبةٌ تدلُّ على العين المحذوفة وأنّ الفعل مُتَصَرِّفٌ ، ونُقِلَتْ « قُلْتُ » إلى « فَعُلْتُ » ، لأنّ الضمّةَ من الواو ؛ و « بِعْتُ » إلى « فَعِلْتُ » لأنّ الكسرة من الياء .

فأما « خِفْتُ ، وهِبْتُ ، وطُلْتُ » فلم يحتاجوا إلى [1] أن ينقلوهما [2] إلى شيء ؛ لأن حركة العين فى أصلِ تركيب الفعل جاءت مخالفةً لحركة الفاء ؛ لأنّ أصل « خِفْتُ : خَوِفْتُ » وأصلَ « هِبْتُ : هَيِبْتُ » وأصلَ « طُلْتُ : طَوُلْتُ » فنُقِلَتِ الضمّةُ والكسرةُ الأصليّتان من العين إلى فاء الفعل .

وتشبيهُ أبي عثمان « قُلْتُ ، وبِعْتُ » بـ « يَغْزُو ، ويَرْمِى » صحيحٌ ؛ لأنّ محلّ الفاء من العين محلُّ العين من اللام ؛ فلما اعتلّت العينُ فى « يغزو » بأنْ قصرْتَها على الضمّ وأعللْتَها فى « يَرْمِى » بأن قصرْتَها على الكسر [3] ومنعْتَهما ما كان جائزا فى غيرهما من تعاقُب الكسر والضمّ ، نحو « يضرِب ، ويقتُل ، ويعكِفُ ، ويعكُف ، ويعرِش ، ويعرُش » ، كذلك أعللتَ الفاء فى « قلتُ ، وبِعتُ » بأن غَيَّرْتَ الفتحة [١٧٥] التى لهما [4] فى أصلِ البناء [4] وقصرْتَ « قُلتُ » على الضمّ كما قصرْتَ « يغزُو » على الضمّ و « بِعتُ » على الكسر كما قصرْتَ « يرمى » على الكسر لمشابهة الفاءِ العينَ فيما أريتُك .

[أصل قلت : « فعلت »]

قال أبو عثمان :

وأما [5] « قُلْتُ » فأصلُها « فَعَلْتُ » محوّلةً إلى « فَعُلْتُ » من « فَعَلْتُ » [6]

---

١ – « إلى » زيادة من ظ ، ش .

٢ – ش : ينقلوها . ٣ – ظ : الكسرة .

٤ ، ٤ – ظ (فى أصل) . وفى ش (فى الأصل) .

٥ – ظ ؛ ش : فأما . ٦ – من فعلت : ساقط من ظ ، ش .

وفعلوا ذلك ليغيِّروا حركةَ الفاء. ولو جعلوها محوّلةً من « فَعَلْتُ » لكانت الفاءُ إذا أُلقِيَتْ عليها حركةُ العين كهيئتها لو لم تحوّل عليها، وكانت « فعُلْتُ » أولى بها ؛ لأن الضمة من الواو .

قال أبو الفتح : يقول : لو لم تُغيِّر حركةَ العين لكنت إذا حذفتها وألقيتَ حركتَها على الفاء وكلتاهما مفتوحة لم تُغيِّر حركةَ الفاء عمّا كانت عليه فيكونُ ثَمَّ تنبيهٌ على حذف العين، وأنَّ الفعل متصرِّفٌ غير جارٍ مجرى «ليس» المشبَّهة بـ«ليت».

[الدليل على أن أصل قلت فعلت]

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : يدُلُّك على أنَّ أصلَه « فَعَلْتُ » قولهم « قُلْتُه » لأنّه ليس في الكلام « فَعُلْتُ » متعدّيا .

قال أبو الفتح: وجهُ استدلال الخليل على أنَّ « قُلْتُ : فَعَلْتُ »: أنّه لايخلو من أن يكون « فَعَلْتُ » أو « فَعُلْتُ » أو « فَعِلْتُ »[1] وليس قِسم رابع[1] فلا يُمكن أن يكون « فَعُلْتُ »؛ لأن « فَعُلْتُ » لايكون متعدّيا، وقد قالوا « قُلْتُه ».

[2] فإن قال قائلٌ[2] : فهلاّ جعلتَ « قُلْتُ : فَعِلْتُ » ؟

قيل: لو كان كذلك لقيل « قِلْتُ » كما قالوا « خِفْتُ » لما كان « فَعِلْتُ ».

وشيءٌ آخرُ يدلّ على أنَّ « قُلْتُ : فَعَلْتُ » دون « فَعِلْتُ » وهو قولهم في المضارع «يَقُول» و« يَقُول : يَفْعُلُ »، و« يَفْعُلُ » إنما بابه «فَعُلَ» ، أو فَعَلَ »

---

١ ، ١ – ظ ، ش (ولا قسمة رابعة) .

٢ ، ٢ – ظ ، ش (فإن قيل) .

دون « فَعِلَ » وقد بَطَلَ أن يكون « قُلْتُ: فَعُلْتُ » لقولهم « قُلْتُه » فبقَى أن يكونَ « فَعَلْتُ » دون « فَعِلْتُ ، وفَعُلْتُ ».

وشيءٌ آخر يدلُّ على أنّ « قُلْتُ: فَعَلْتُ » دون « فَعُلْتُ » وهو قولهم فى اسم الفاعل « قائلٌ » و « قائلٌ: فاعلٌ » . « وفاعِلٌ » لايجىء من « فَعُل » إلا شاذاً [١] نحو « حَمُضَ فهو حامِضٌ ، وفَرُهَ فهو فارهٌ ، وخَثُرَ فهو خاثِرٌ » وقد قالوا « حَمَضُ ، وخَثَرَ » .

فأمّا قولهم « طَهُرَتِ المرأةُ فهى طاهرٌ ، وعَقُرَتْ فهى عاقِرٌ ، وطَلُقَتْ فهى طالِقٌ » فليستْ هذه الأحرفُ ونحوها جاريةً على الفعل [٧٥ ب] : إنما هى بمعنى النَّسَب كما تقولُ فى ، « حائضٍ وطامِثٍ » ٥ .

ألا تراهم قالوا « دارِعٌ ، ونابِلٌ ، [٢] وتامِرٌ ولابِنٌ » ولا يقولون « دَرَعَ ، ولا تَمَرَ ، ولا لَبَنَ » لأنّه ليس بجارٍ على الفعل : إنما هو بمعنى « ذو كذا » .

فلمّا كان « فاعلٌ » لايجىء من « فَعُلَ » وإنما يجىء من « فَعُل: فعيلٌ » نحو « ظَرُفَ فهو ظَرِيف ، وشَرُفَ فهو شريف » وقد بَطَلَ أنْ يكون « فَعِلَ » لقولهم « قُلْتُ » بضم الفاء ولقولهم فى « المضارع » يقولُ دونَ « يقالُ » فلم [٣] يَبْقَ إلا أنْ يكون « فَعَلْتُ » وهذا الاحتجاج هنا يَصْلُح كلُّه أن يُحْتَجَّ به [٤] فى « صُغْتُ ، وزُرْتُ ، وعُجْتُ » وما كان نحوَهنّ من المتعدِّى .

فأمّا « قُمْتُ ، وسُرْتُ ، وجُعْتُ » وما كان نحوَهنّ من غير المتعدِّى فلا يستمرُّ فيه استدلالُ الخليل؛ لأنّه لايقال « جُعْتُه ، وقُمْتُه » كما يقال « صُغْتُه » .

---

١ — ظ ، ش : نادرا .

٢ — ونابل : ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : لم .

٤ — به : ساقط من ظ ، ش .

وزْنته » ولكنْ قولهم « جُعْتُ . وقُمْتُ » بضم الفاء وقولهم في المُضارع[1] « يَجوع . ويقوم » دون « يَجاعُ . ويَقامُ » يدلّان على أنه ليس بـ « فَعِلْتُ » .

وقولهم في اسم الفاعل « جائعٌ . وقائمٌ » دون « جَوِيعٍ . وقَوِيمٍ » يدلُّ على أنّه ليس بـ « فَعُلْتُ » .

فأمّا « خِفْتُ . وهِبْتُ » فإنّهما[2] « فَعِلْتُ » يدلُّ على ذلك قولهم في المضارع « يخاف . ويهابُ » لأنّ « يَفْعَل » إنما يجيء من فعِل نحو « شرِب » فهو « يشْرَب » وقد مرّ [3] ذِكْرُ هذا [3] .

ويدُلُّ على أنّ « خِفْتُ » أيضا « فَعِلْتُ » كسرُهم الخاءَ وليس من الياء فتجعله كـ « بِعْتُ » وهو من الواو لقولهم « الخَوْفُ . وهو أخْوفُ منك » وقولهم « خائِفٌ . وهائبٌ » لايدُلُّ على أنّه « فَعِلْتُ » دون « فَعَلْتُ » ؛ لأنّ « فاعِلاً » قد يجيء من « فَعِلَ » كما يجيء من « فَعَلَ » وذلك قولهم : « شَرِبَ فهو شاربٌ ، ورَكِبَ فهو راكبٌ » .

ولكنْ قولهم « خائفٌ . وهائبٌ » يدلُّ على أن « خِفْتُ » ليس بـ « فَعُلْتُ » لأنّه لايُقال « فَعُلْتَ فأنا فاعلٌ » إنما يجيء على « فَعِيلٍ » وقد مرّ ذكرُه .

فتأمّلْ هذه المواضع . فإني قد استقصيْتُ القولَ فيها ولم أرَ أحداً من أصحابنا بَسَطَها هذا البَسْطَ .

[أصل « طلت : فعلت »]

قال أبو عثمان :

وأمّا « طُلْتُ » فهي « فَعُلْتُ » أصلٌ . فاعتلّت[4] من « فَعُلْتُ » غيرَ

---

١ — المضارع : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ظ : فإنها . وش : فإنما .

٣ . ٣ — ظ ، ش : ذكرها .

٤ — ظ ، ش : واعتلت .

محوَّلة . الدَّليل على ذلك « طويلٌ : وطُوالٌ » لأنّ « فَعُلتُ » يجيء منه الاسمُ على « فَعيلٍ . وفُعالٍ » نحو « ظَرُفَ فهو ظريفٌ . وكرُمَ فهو كريمٌ » وهذا أكثرُ من أن يُؤْتَى عليه .

وقالوا « سريعٌ وسُراعٌ . وخفيفٌ وخُفافٌ » فـ « فَعيلٌ . وفُعالٌ » أختان فى باب « فَعُلْتُ » .

قال أبو الفتح : قوله : فاعتلَّت [1] من « فَعُلْتُ » [١٧٦] غيرَ محوَّلةٍ : يريد أنها لم تكن فى الأصل « طَوَلْتُ » ثم نُقِلَتْ إلى « طَوُلْتُ » كما تقول إنّ أصل « قُمْتُ : قَوَمْتُ » ثم حُوِّلَتْ إلى « قَوُمْتُ » بل أصلُ « طُلْتُ : طَوُلْتُ » قال : لأنهم يقولون « طويل » فجرى ذلك مجرى « كَرُمَ فهو كريم » .

ووجهٌ آخر يُقَوِّى أنّ « طُلْتُ : فَعُلْتُ » وذلك أنها نقيضةُ « قَصُرْتُ » فكما أنّ « قَصُرْتُ : فَعُلْتُ » فكذلك « طُلْتُ » لأنهم ممّا يُجْرُون الشىء مُجْرَى نقيضه وذلك قولهم « قلّما تقولَنّ » فأدخلوا النون لمكان النَّفْى ثم قالوا فى نقيضه : « كَثُرَ ما تقولَنّ » ولا نَفْىَ فى كثر فأَجْرَىَ مُجْرَى قلَّ الذى فيه معنى النَّفْى .

ومِنْ ذلك قولهم فى الخبر « كم رجلٍ قام ؟ » فجرُّوا رجلا ، لأنهم أجْرَوا كم مُجْرَى رُبَّ ؛ لأنّ « رُبَّ » للتقليل ، و« كم » للتكثير .

وقالوا « طويلٌ » كما قالوا « قصيرٌ . وحديثٌ . وقديمٌ . وضعيفٌ . وقويٌّ » فهذا مُطَّرِدٌ فاشٍ فى اللُّغة .

فهذا أيضا يُقَوِّى أنّ « طُلْتُ : فَعُلْتُ » لأنها نقيضةُ « قَصُرْتُ » .

فأمّا ذِكْرُه [2] « خفيفٌ . وخُفافٌ » فى هذا الموضع ؛ فإنما أرادَ به أنّ « فَعيلا . وفُعالا » كثيرا ما يصطحبان . ولم يُرِد به أنّ خفيفا فِعْلُه « فَعُلَ » هذا

١ – ظ ، ش : واعتلت .

٢ – ظ : فأما ما ذكره .

مُحالٌ ؛ ويدُلُّ على أنّه مُحالٌ [1] ، قولهُم « خَفَفْتُ [1] على فلانٍ » بفتح العين وقالوا فى المضارع « يَخِفُّ » هذا « فَعَلَ يَفْعِلُ » ، ونظيرُه [2] « خَفَّ يَخِفُّ » .

ولم يأتِ فيما عينُه ولامُه من مَوْضعٍ واحدٍ [3] « فَعُلْتُ » إلا حرفان فيما علمتُ وهما [4] « لَبُبْتَ فأنت لَبِيبٌ » حكاها يُونُس ، قال لى أبو علىٍّ : قال أبو إسحق ، سألتُ عنها ثعلباً فلم يعرفها ، وحكى قُطربٌ « شَرُرْتُ فى الشَّرِّ » .

وإنما تجنّبوا « فَعُلْتُ » بالضمّ [5] فى المضاعف استثقالا للضمّة مع التَّضعيف.

فأمّا « حبذا » فأصلُها ـ لعمرى ـ « حَبُبَ » إلا أنها لمّا لزِمتِ الإدغامَ ـ فلم يظهرْ تضعيفُها ـ احتُمِلتْ لذلك .

وقد قالوا أيضاً [6] « دَمُمْتَ فأنت تدم [7] دَمامَةً » ، ولا يجبُ مِن حيثُ كان « خَفَّ فهو خفيفٌ » نقيضَ « ثَقُلَ فهو ثقيلٌ » أن يكونَ « فَعُلَ » كما أن « ثَقُلَ » كذلك ؛ لأن هذه [8] مُقايَسَةٌ ، وقولهم « خَفَفْتُ أخِفُّ » مَسموعٌ . والسَّماعُ يُبْطِلُ القياسَ .

فأمّا « سريعٌ ، وسُراعٌ » فهما لعمرى من « فَعُلَ » لأنهم قد قالوا « سَرُعَ » وأنشدوا للأعشى :

واستخبرى قافلَ الرُّكبان وانتظرى ... أوْبَ المسافر إنْ رَيْثا وإنْ سَرُعا

ويُرْوى : سَرِعا .

وقولُه : « فَعِيلٌ ، وفُعالٌ » أُخْتانِ فى باب « فَعُلْتُ » هما لعمرى كذلك ؛ إلا أنّ « فعيلا » هو الأصل وإنما يُخرَج به إلى « فُعالٍ » إذا أُريد المبالغةُ « وطُوال »

---

١ ، ١ – ظ ، ش : قولهم خفف فلان وخففت .
٢ – ظ ، ش : ونظير .
٣ – واحد : ساقط من ظ ، ش ، وسقوطه يفسد المعنى .
٤ – ص : وهى . ظ : وهو .
٥ – بالضم : زيادة من ظ ، ش .
٦ – أيضاً : ساقط من ظ ، ش .
٧ – فأنت تدم : ساقط من ظ ، ش .
٨ – ظ ، ش : هذا .

وعُرَاض » أشَدُّ مبالغة [٧٦ ب] من « طويلٍ » و« عريضٍ » . و« فَعيل » و« فُعال » كلاهما [1] من أبْنِيَة المبالغة . فإذا أرادوا الزِّيادة فى المبالغة ضعَّفُوا العين فقالوا « كُرَّام » ، « وحُسَّان » . « ووُضَّاء » وهم يريدون « كريما » ، « وحسنا » ، « ووضيئا » .

قال الشاعر :

دارُ الفتاةِ التى كُنَّا تقولُ لها ... يا ظَبيةً عُطُلاً حُسَّانةَ الجِيدِ

ورُبَّما بَنَوْهُ على فُعَّالٍ [2] مضعَّفِ العين وألحقوه الهاءَ للمبالغة قالوا « رَجُلٌ كُرَّامةٌ » « ولُؤَّامةٌ » فى الكريم واللَّئيم . كما قالوا « مِجْذامةٌ » للمقطوع « ومِطْرابةٌ » للكثير الطَّرَب « ومِعْزابةٌ » للكثير التعزُّب « ورجل عَذَّالةٌ » إذا أكثَرَ العَذْلَ .

قال تأبَّط شرًّا :

يا مَن لِعَذَّالةٍ خَذَّالةٍ أَشِبٍ ... حَرَّقَ باللَّوْمِ جِلْدِى أَىَّ تَحْراقِ

فوصْفُهم المذكرَ بما فيه هاءُ التأنيث إنما هو لشدَّة المبالغة ، وهم إذا أرادوا شدَّة المبالغة فى الكلمة فمما يُخرجونها عن أصلها .

ألا ترى أن أصلَ الأفعالِ أنْ تتصرَّف وقد منعوا « نِعْمَ » ، « وبِئْسَ » ، « وحبَّذا » وفِعْلَ التعجُّب « التصرُّف » لما أرادوا من شدَّة التوكيد فى المعنى الذى أمُّوه والنَّحو الذى قصدوه ، وهذا باب واسع .

فلهذا كان « فَعيل » هو الأصل ، و « فُعال » مُدْخَلٌ عليه ؛ لأنَّه أشدُّ مبالغة منه .

[تعدية « طلته من طاولته » « فطلته » يدل على أنه محول]

قال أبو عثمان :

وأمَّا « طاولنى فطُلْتُه » فهى محوَّلة كما حوَّلت « قُلْتُ » وفاعلُها طائل

---

١ – كلاهما : ساقط من ظ ، ش .

٢ – ظ ، ش : فعالة .

لايُقال فيه « طويلٌ » ، كما أن « قائلا » لايُقال فيه « قَويلٌ » . ولم يُؤْخذ هذا إلا عن الثِّقات .

قال أبو الفتح : يقول : تعَدِّيه[١] في قولهم « طُلْتُهُ » يدلُّ على أنَّه ليس بـ « فَعُلَ » ؛ لأن « فَعُلَ » لايتعدّى ، وكذلك قولهم « طائِلٌ » نجرى مَجْرَى « قُلْتُه فأنا قائِلٌ » .

فإنْ قيل : فلعلّه « فَعِلَ » فهذا مُحالٌ ؛ لأنَّه كان يَلزَم أن يُقالَ فيه « طِلْتُه أطالُه » كما قالوا « خِفْتُه أخافُه » . قال الشَّاعر :

إنَّ الفرزدق صَخرةٌ عادِيَةٌ طالَتْ[٢] فقصَّر دونها[٢] الأَوْعالا

ويروى[٣] : فليس تنالها[٣] الأَوْعالا[٤] : يريد طالت الأوعالَ .

وقولُه : ولم يُؤْخذ هذا إلا عن الثِّقاتِ ؛ يريد به اللُّغة لاالعِلَّةَ وقد مضى تفسيرُ مثلِ هذا .

[أصل « بعت » : بيعت ، ثم نقل إلى « بيعت »]

قال أبو عثمان : وقصةُ « بعْتُ » في التحويل من باب « فَعَلْتُ » إلى « فَعِلتُ » كقصّة « قُلْتُ » من « فَعَلْتُ » إلى « فَعُلْتُ » وكانت « فَعِلْتُ » أولى [١٧٧] بها ؛ لأنَّ الكسرة من الياء كما كانت « فعُلْتُ » أولى بـ « قُلْتُ »[٥] لأن الضمّة من الواو .

قال أبو الفتح : يقول إنّ أصل « بِعْتُ : بَيَعْتُ » ثم نُقِلَتْ إلى « بَيِعْتُ »

---

١ – ظ ، ش : تعاديهم .

٢ ، ٢ – ظ ، ش : فليس تنالها .

٣ ، ٣ – ظ ، ش : فقصر دونها .

٤ – الأوعالا : زيادة من ظ ، ش .

٥ – ظ ، ش : بها .

فلمّا حُذِفتْ العين نُقِلَت حركتُها إلى الفاء . ويدلُّ على أنّ أصلَ « بِعْتُ : فَعَلْتُ » قولهم فى المضارع « يَبِيعُ » و « يَبِيعُ : يَفْعِلُ » و« يَفْعِلُ » إنما بابه « فَعَلَ » نحو « ضَرَبَ يضرِبُ » .

ولو كان « بِعْتُ : فَعِلْتُ » فى الأصل كـ « هِبْتُ لقالوا فى مضارعه يَباع » كما قالوا « يَهاب » . وسألتُ أبا علىٍّ وقتَ القراءةِ فقلتُ له : ما تُنْكِرُ أنْ يكون [1] « بِعْتُ أبِيعُ : فَعِلْتُ أفعِلُ » بمنزلة « حَسِبَ يَحْسِبُ » فى [2] الصحيح ؟ فقال : جميعُ ما جاء من « فَعِلَ ، يَفْعِلُ » قد جاء فيه الأمْرانِ « يَفْعِلُ ، ويَفْعَلُ » نحو « حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ . ويَبِسَ يَيْبِسُ ويَيْبَسُ ، [3] ونَعِمَ يَنْعِمُ ويَنْعَمُ ، وبَئِسَ يَبْئِسُ ويَبْأَسُ [3] . قال : فاقتصارُهم بمضارع « بِعْتُ على أبِيعُ » دَلالةٌ على أنّ أصلَه « فَعَلَ » دون « فَعِلَ » .

يريد أنه لو كان « بِعْتُ : فَعِلْتُ » لجاز فى مضارعه « يَبِيعُ ويَباع » جميعا كما جاء « يَحْسِبُ ويَحْسَبُ » فمن هنا ثبت أنّه « فَعَلَ » لا غير .

وفى قول أبى علىٍّ : - إن جميع باب « فَعِلَ » يأتى مضارعُه على « يَفْعَلُ ويَفْعِلُ » جميعا [4] - شىءٌ ؛ وذلك أنّه قد جاء مضارع « فَعِلَ » فى بعض اللّغة على « يَفْعِلُ » ليس غيرُ ، وذلك « وَمِقَ يَمِقُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ » ونحو ذلك ممّا لزِم مضارعُه « يفعِل » وحدَها ، وقد عرَفْتُ العِلّةَ فى أنْ لزِمَتْ هذه الأفعال « يَفْعِلُ » فى المضارع فيما مضى ، فيجوز أن يكون أبو علىٍّ استثنى بهذا فى نفسه . لمّا كان معروفَ الموضِع واضحَ العلّة ، ولو قال جوابا عما سألتُه عنه : إنّ « فَعِلَ يَفْعِلُ » لا ينقاس عليه ؛ لأنه ليس الباب ، لكان أسلَمَ من الاعتراض

١ - يكون : ساقط من ظ ، ش .
٢ - « يحسب فى » : غير مقروء فى ص .
٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .
٤ - جميعا : ساقط من ظ ، ش .

[لم يجئ « فعل » فيما عينه أو لامه ياء]

قال أبو عثمان :

وليْسَ فى باب الياء التى هى عينٌ « فَعُلْتُ » كما أنَّه ليس فى باب « رَمَيْتُ » « فَعُلْتُ » لأن الياء عندهم أخفُّ من الواو فكرِهوا الخروجَ من الأخفَّ إلى الأثقل ، ودَخَلَتْ « فَعِلْتُ » على بنات الواو كما دَخَلَتْ فى باب « غزَوْتُ » حين قلتَ « شَقِيتُ .وغَبِيتُ » لأنك نقلتَ الأثقلَ إلى الأخفّ ولو قُلْتَ « فَعُلْتُ » من الياء كنتَ قد انتقلتَ من الأخفّ إلى الأثقل .

قال أبو الفتح : يقول لو قلتَ من باب « بِعْتُ : فَعُلْتُ » للزمك أن تقلب الياءَ واوًا وكنت تقول « بُعْتُ أبوع » فرُفِضَ ذلك كما رُفِض « رَمُوْتُ أرْمُو » لو بنيته على « فَعُل يفعُل » لئلا يخرج من الياء وهى الأخفُّ إلى الواو[٧٧ ب] وهى الأثقل .

وقولُه : ودَخَلَتْ « فَعِلْتُ » على بنات الواو : يعنى الواوَ التى هى عينٌ ؛ يريد « خِفْتُ أخافُ . ونِمْتُ أنام » كما دخلتْ فيما لامُه واوٌ نحو « شَقِيتُ ، وغَبِيتُ » لأنهما [١] من الشَّقاوة والغباوة لتنقلب الواو ياءً لانكسارِ ماقبلها .

ووجه [٢] الخِفَّةِ فى « خِفْتُ أخافُ » أنّكَ إذا بَنَيْتَه [٣] على « فَعِل » لزمه « يَفْعَلُ » فزالت الضمَّة والواوُ [٤] وصار موضع الضمة [٤] كسرةً فى « خِفْتُ » وموضعُ الواو ألفٌ فى « يخاف » ؛ كما أنك إذا قُلْتَ « شَقِيتَ تَشْقَى » صار موضعُ الواو التى هى لامٌ ياءً مدّةً وألفا أخرى . فهذا هو وَجْهُ الخفّة .

---

١ — ش ، ظ : لأنها .

٢ — ظ ، ش : وقوله ، وهو خطأ .

٣ — ظ ، ش : بنيتها .

٤ ، ٤ — ظ ، ش : صارت الضمة .

[المضارع من قال على « يفعل » ومن باع على « يفعل »]

قال أبو عثمان :

وإذا قُلْتَ « يَفْعَلُ » من « قُلْتُ » لزمه « يَفْعُلُ » . وإذا قُلْتَ « يَفْعَلُ » من « بِعْتُ » لزمه « يفعِل » . وصار « يَفْعِلُ » لهذا لازما إذ [1] كان « فَعِلَ يَفْعِلُ » فى غير المعتل نحو « حَسِبَ يَحْسِبُ » . وكما وافق « فَعَلْتُ » من الياء « فَعَلْتُ » من الواو فى تغيير حركة الفاء كذلك وافقه فى لزوم « يَفْعِل » .

قال أبو الفتح :

يقول : لا تُنْكِرْ أن تقولَ « بِعْتُ أبيع » فتجىءُ به على [2] « فَعِلَ يَفْعِلُ » [2] فإنَّ له نظيرًا فى الصَّحيح وهو « حَسِبَ يَحْسِبُ » .

وفيه عندى وجهٌ آخر وهو أنَّ « بِعْتُ » وإن كان الآن « فَعِلْتُ » فإنَّ أصله « فَعَلْتُ » ثم حُوِّل إلى « فَعِلْتُ » .

وإذا كان « حَسِبَ » قد جاء على « يَحْسِبُ » وإن لم يكن أصلُ « حَسِبَ : فَعَلَ » بل الكسرُ فى عينه أصلٌ . فأن يجوز « أفْعِلُ » فى « فَعِلْتُ » التى أصلها « فَعَلْتُ » أجْدَرُ .

وقولُه : وكما وافق « فَعَلْتُ » من الياء « فَعَلْتُ » من الواو فى تغيير حركة الفاء . كذلك وافقه فى لزوم « يَفْعِلُ » .

يقول : لمَّا أن كَسَرْتَ الباء من « بِعْتُ » كما ضَمَمْتَ القافَ من « قُلْتُ » - وأصلُ الباء والقافِ الفَتْحُ - ثم لزِمَ قُلْتُ أقول : لأنَّه محمولٌ على « يَغْزُو » ومُشَبَّهٌ به لأجل شَبَهِ العينِ باللام كذلك لَزِم « بِعْتُ أبيع » فجرى مَجْرَى « قُلْتُ أقول » . ولأنَّ « بِعْتُ » أيضا مُشَبَّهَةٌ بـ « رَمَيْتُ » كما شُبِّهَتْ

---

١ - ظ ، ش : إذا . وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فعلت أفعل .

« قُلْتُ بغزوتُ » فجاء « يَبْيِعُ على يَفْعِلُ » كما جاء « يرمى » أيضا كذلك . فالعلةُ إنما أتتْ الفاءَ من قِبَلِ العين ، وأتتِ العينَ من قِبَلِ اللام ، فاللام هى الأصل فى العلة إذن .

[اعتل « هبت » ، وخفت » من أصل بنائهما لا محولين]

قال أبو عثمان :

وأمّا « يفْعَلُ » من « خِفْتُ ، وهِبْتُ » فإنّك تقول فيه « يَخاف ، ويهاب » لأنّ « فَعِلَ » يلزمُه « يفْعَلُ » وإنما خالفَتا[1] « يَبيعُ ، ويَزيدُ » . لأنهما لم تَعتلاَ مُحوّلتين ؛ إنما اعتلّتا من بنائهما الذى هو[2] لهما فى الأصل ، [١٧٨] وكذلك اعتلّتا فى « يَفْعَلُ » من بنائهما الذى هو لهما فى الأصل .

قال أبو الفتح : يقول ليس أصل « خِفْتُ ، وهِبْتُ : فَعَلْتُ » ثم نُقِل إلى « فَعِلْتُ » بل هما مبنيّان فى أصل تركيبهما على كسر العين كما أنّ « طُلْتُ ، فأنا طويل » لم تُنْقَلْ من « فَعَلْتُ ـ إلى ـ فَعُلْتُ » بل عَيْنُها فى أصل التركيب مضمومة كعين « قَصُرْتُ » كما أنّ « خِفْتُ ، وهِبْتُ » بمنزلة « حَذِرْتُ ، وفَرِقْتُ » فمن هنا قالوا « هِبْتُ أهابُ » ولم يقولوا « بِعْتُ أباعُ » لأن أصل « بِعْتُ : بَيَعْتُ » ثم نُقِل إلى « بَيِعْتُ » .

وهذا القول من أبى عثمان فيه تقويةٌ وشهادةٌ بصحة ما ذهبتُ إليه من أنّه إنما[3] جاء « بِعْتُ أبيعُ » على[4] « فَعِلْتُ أفْعِلُ » لأن أصل « بِعْتُ : فَعَلْتُ » مفتوحَ العين فجرى مَجْرى « ضربْتُ أضرِبُ » ثم بعد أن حُوِّل إلى « فَعِلْتُ » جرى مجرى « حسِب يحسِب » .

---

١ – ش : خالفت .
٢ – هو ، ساقط من ن .
٣ – إنما : ساقط من ظ ، ش .
٤ – ظ ، ش : فى .

وقولُه : وكذلك اعتلَّتا فى « يَفْعَلُ » من بنائِهما ، الذى هو لهما فى الأصل ، يقولُ : لم تعتلَّا فى المضارع من بناءٍ نُقِلَتا إليه، بل اعتلَّتا من بنائِهما الذى هو لهما فى أصل تركيبهما وهو فَتْحُ عينِ « يَفْعَلُ » لأجل كسرِ عينِ الفعل من « فَعِلْتُ » فيهما .

ومعنى قوله : اعتلَّتا فى « يَفْعَلُ » يحتاج إلى فَسْرٍ ، وذلك أن هذه الأفعال المُعْتَلَّاتِ أعيُناً إنما وجب فيها الإعلالُ فى المضارع لأجل اعتلال الماضى ، ولولا اعتلال الماضى لم يجب الاعتلالُ فى المضارع .

ألا ترى أنَّ أصل « يقول، ويَبيع [1] : يَقْوُلُ، ويَبْيِعُ » [1] وأصل « يخافُ، ويهابُ : يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ » وأصلُ « يَطُولُ : يَطْوُلُ » وهذه الصِّيَغُ لاتُوجِب إعلالا؛ لأنَّ الواو والياء إذا سكَنَ ماقبلهما جرَتا مجرى الصحيح .

ولكنْ لمَّا كان أصلُ الماضى من هذه ونظائِرِها إنما هو [2] « قَوَمَ ، وبَيَعَ ، وخَوِفَ ، وهَيِبَ ، وطَوُلَ » اعتلَّتِ العيناتُ لتحرُّكهنَّ وانفتاح ما قبلَهُنَّ فَسُلِبْنَ ما فيهنَّ [3] من الحركات هربا من جَمْعِ [4] المتجانسات فقُلِبْنَ ألفاتٍ لتحرُّكهنَّ فى الأصل وانفتاح ما قبلهنَّ الآن .

فلما جاء المضارعُ أعلُّوه إتباعا للماضى لئلا يكونَ أحدُهما صحيحا والآخرُ مُعْتَلاًّ . فنقلوا [٧٨ ب] الضمَّةَ والكسرةَ من الواو والياء إلى ماقبلهما وأسكنوهما فصار « يقُولُ ، ويَبِيعُ ، ويَطُولُ » .

فأمَّا « يخافُ ، ويهابُ » فأصلهما « يَخْوَفُ ويَهْيَبُ » فأرادوا الإعلالَ

---

١ ، ١ — يقول ويبيع : ساقط من ظ .

٢ — ظ ، ش : هى .

٣ — فسلبن ما فيهن : ساقط من ظ ، ش : وسقوطه يفسد المعنى .

٤ — ظ ، ش : جميع .

فنقلوا الفتحةَ إلى الخاء والهاء فصارا [١] فى التقدير « يَخَوْفُ . ويَهْيَبُ » ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ؛ ولأنهما قد اعتلتا ضرورةً فى « خاف . وهاب » . هذا هو الذى عليه حُذّاق أهل التّصريف .

فأمّا مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ « يَقُولُ . ويَبِيعُ » ونحوهما إنما استُثْقِلَتِ الحركة فيهما فى الواو والياء فنُقِلَتْ إلى ما قبلهما فسُكِّنتا . فغيرُ معبوءٍ بقوله ؛ لأنّ الواوَ والياءَ إذا سُكِّنَ ما قبلهما جَرَتا مَجْرَى الصّحيح فلم تُسْتَثْقَلْ فيهما الحركة .

وحدّثنى بعضُ أصحابنا : أن أبا عُمَرَ الجَرْمىّ رحمه الله دخل بغدادَ . فكان [٢] بعضُ كبارِ الكوفيين يَغْشاه ويُكْثِرُ عليه المسائلَ وهو يُجيبه . فقال له بعض أصحابه : إنّ هذا الرجل ، قد ألحّ عليك بكثرة المسائل فلمَ لاتسأله ؟ .

فلمّا جاء [٣] قال له : يا أبا فلان ، ما الأصل فى « قُمْ » ؟ فقال له « أُقْوُمْ » فقال له : فما الذى عملوا ؟ فقال له : استثقلوا الضّمّةَ على الواو فأسكنوها . فقال له : أخطأتَ ، لأن القاف قبلها ساكنة ، قال : فلم يعد إليه الرجل بعدها .

[« فعل » من الأجوف بالواو والياء]

قال أبو عثمان :

فإذا قلْتَ « فُعِلَ » من هذا كسَرْتَ الفاءَ وحوّلْتَ ، عليها حركةَ العين كما فعلْتَ ذلك فى « فَعِلْتُ » وذلك قولُك قد « خِيفَ . وبِيعَ . وهِيبَ [٤] ، وقِيلَ » وهذه هى اللّغةُ الجيّدةُ ؛ وبعضُ العرب يُشِمُّ موضع الفاء الضّمّةَ

---

١ — ظ ، ش : فصار .

٢ — ظ ، ش : وكان .

٣ — ظ ، ش : جاءه .

٤ — وهيب : ساقط من ظ ، ش .

إرادة أن يُبيِّن أنها[١] « فُعِلَ » فيقولُ « خُيِفَ . وبُيِعَ . وقُيِلَ » وهذا إشمامٌ وليس بالضمِّ الخالص ؛ لأنَّه مُمالٌ . وبعضُ العرب يُخلِصُ الضمَّةَ ويَجْعَلُ العينَ تابعا للفاء « فيقولُ » بُوعَ . وخُوفَ . وقُولَ » كما قالوا « مُوقِنٌ . ومُوسِرٌ » وهذه اللُّغاتُ دواخلُ على « قِيلَ . وبِيعَ » والأصلُ الكَسْرُ كما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن أصلَ هذا كلِّه « خُوِفَ . وبُيِعَ . وقُوِلَ » لأنَّه بوزن « ضُرِبَ » فأرادوا أن يُعِلُّوا العينَ كما أعلوها في « خاف . وباع . وقال » فسلبوها الكسرةَ ونقلوها إلى الفاء فانقلبت العينُ في « خِيفَ وقِيلَ » ياءً[٢] لانكسار الفاء قبلها وبَقِيت العينُ في « بِيع » بحالها ياءً فصار[٣] كلُّه « خِيفَ . وبِيعَ . وقِيلَ » .

وأمَّا مَنْ أشمَّ فإنه أراد البيانَ . وقد كان في الفاء ضمَّةٌ فأراد أنْ يَنْقُلَ إليها كسرة العين فلم يُمكنه أن يجمع [٧٩ ب] في الفاء الكسرةَ والضمَّةَ، فأشمَّ الكسرة فصارت الحركةُ في الفاء بين الضَّمَّة والكسرة بمنزلة الحركة في « كافِرٍ . وجابِرٍ » لأنها بين الفتحة والكسرة، ومَنْ أخلَصَ الضمَّةَ ولم يُشِمَّها الكسرةَ فإنَّه أحرصُ على البيان ممن أشمَّ . فاخلَصَ الضمَّةَ كما يُخلِصُها في الصحيح نحو « ضُرِب » .

وقولُه : كما قالوا « مُوقِنٌ . ومُوسِرٌ » يريد أنهم قالوا « بُوعَ » فقلبوا الياء واواً لانضمام ماقبلها كما قلبوها في « مُوسِرٍ . ومُوقِنٍ » لذلك . وقد أجرَوا

---

١ – أنها : ساقط من ظ ، ش .

٢ – ياء : ساقطة من ظ ، ش .

٣ – ظ ، ش : فصارت .

المُدْغَمَ مُجْرَى المعتلّ فى هذا الباب . لموافقته إياه فى سكون العين ؛ قال الله تعالى « هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا » و « رِدّت إلينا » و « رُدّت إلينا » [١] .

وقال لى أبو على : إنهم يُنْشِدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه :

وما حِيلَ من جهلٍ حُبَى حُلَمائنا ولا قائلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ

« حُولَ ، وحِيلَ ، وحُيلَ » [٢] ، فمَنْ قال « حُولَ » فضمّ الحاء فهو فى الكثرة بمنزلة مَنْ قال : « قِيلَ » فكسَرَ ؛ ومَنْ كسَرَ الحاءَ فقال « حِيلَ » فهو بمنزلة مَنْ أخلَصَ الضّمة فقال « بُوعَ وقُولَ » ، ومن أشَمّ فقال « حُيلَ » فهو [٣] بمنزلة مَنْ أشمّ أيضا فقال « قُيل [٤] » .

وقرأ القرّاء : « وسُيِقَ الذين كفروا » [٥] و « غُيِضَ الماءُ » [٦] ، و « سُيِئَتْ وجوهُ » . [٧] ونحو ذلك .

وقال الراجز :

وابتُذِلَتْ غَضْبَى وأُمُّ الرِّحالْ وقُولَ : لا أهلَ له ولا مالْ

وقال الآخر :

نُوطَ إلى صُلْبٍ شديدِ الحَلِّ وعُنُقٍ كالجِـذْعِ مُتْمَهِلِّ

وقال الآخر :

حُوكَتْ على نِيرين إذْ تُحاكُ تَختبِطُ الشَّوكَ ولا تُشاكُ

يريد « نِيطَ ، وحِيكَ [٨] » .

---

١ – من الآية ٦٥ من سورة يوسف ١٢ .

٢ – وحل ، وحل : ساقط من ظ ، ش .

٣ – فهو : ساقط من ظ ، ش .

٤ – ظ : حيل .

٥ – أول الآية ٧١ من سورة الزمر ٣٩ .

٦ – من الآية ٤٤ من سورة هود ١١ .

٧ – من الآية ٢٧ من سورة الملك ٦٧ .

٨ – ص : « نيطت وحيكت » غير أن التاء من حيكت غير ظاهرة .

وإنما كان « قِيلَ ، وخِيفَ ، وبِيعَ » بإخلاص الكسرة أقيسَ عنده ، لأنَّ سبيلَ المكسورِ إذا كان قَبْلَه مضمومٌ فأُسْكِنَ ، أن تُنْقَلَ كسرتُه إلى المضموم . ألا ترى أنَّك تقول للمرأة « اُغْزِى » وأصله « اُغْزُوِى » فأصل الواو الكسرُ وأصل الزاىِ الضمّ ، فلما أُسْكِنَتِ الواوُ استثقالاً للكسرة عليها ، نُقلت الكسرة إلى الزاى فقيل « اُغْزِى » فكذلك قياسُ « قِيلَ ، وبِيعَ » .

ومَنْ قال « قُيل » فأشمَّ قال « اُغْزِى » فأشمَّ ، ومن قال « قُولَ » لم يَقُلْ « اُغْزُو » لئلا يَلْتَبِسَ واحدُ المؤنّث بجماعة المذكَّر . فلذلك كان « قِيلَ ، وبِيعَ » [٧٩ ب] أكثرَ فى اللُّغة ، وهو اللُّغةُ الجيِّدة .

[نقل « باع ، وقام » إلى « بيع ، وقوم »]

قال أبو عثمان :

وإذا قُلْتَ « فَعَلَ » صارتِ العينُ تابعةً للفاء وذلك « باعَ ، وقالَ ، وخافَ ، وهابَ[1] » وإنما فعلوا ذلك كراهيةَ أنْ يَلْتَبِس « فَعَلَ[2] يفعِلُ » وأخواتها حين[3] أتْبَعوا العينَ الفاءَ فقالوا « قُولَ ، وبُوعَ ، وخُوفَ[4] » .

قال أبو الفتح : هذا القولُ من أبى عثمان يدلُّ على أنهم يَنْقُلون « باعَ ، وقامَ » إلى « بَيُعَ ، وقَوُمَ » كما يَنْقُلون « بِعْتُ ، وقُمْتُ » إلى « بَيُعْتُ ، وقَوُمْتُ » لانفصالَ بين « فَعَلَ ، وفَعِلْتُ » .

وسألتُ أبا علىٍّ عن هذا فقال : نعم ينقُلون « فَعَلَ » كما ينقلون « فَعِلْتُ » .

---

١ — هاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ — فعل : ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : حيث .

٤ — وخوف : ساقط من ظ ، ش .

يقول أبو عثمان: فإذا كانوا قد نقلوا « بَيَعَ » إلى « بَيِعَ » و« قَوَمَ » إلى « قَوُمَ » ثم أسكنوا العين. فلو نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمّتْ فى قامَ[1] وانكسرتْ فى « باع » وبعدها العينُ ساكنةٌ فكان يلزَم أن تقولَ « قد قُوْمَ زَيْدٌ ». وقد بِيْعَ زيدٌ الطّعامَ » إذا كان زيدٌ هو الذى باع ولم يُرِدْ به « فُعِلَ ».

وكذلك كان يلزَمُ فى « طال » أن يقول « طُولَ » وكان يلزم أن تقول « خِيفَ زيدٌ عمرًا » وأنت تريد « خاف » لأنّك كنت تُسكن العينَ مِنْ « خاف » وتنقلُ كسرتَها إلى الفاء فتنقَلب العينُ ياءً لانكسار ماقبلها. فتقول « خِيفَ فى خافَ ».

يقول : فكرهوا أن يلتبس « فَعَلَ بفُعِلَ ».

[بعض العرب لايبالى الالتباس فيقول: « كيد زيد يفعل وما زيل يفعل »]

قال أبو عثمان :

وبعضُ العرب لايبالى الالتباسَ فيقولُ « قد كِيدَ زيدٌ يفعلُ كذا وكذا. وما زِيلَ يفعلُ كذا وكذا » يريدون « كادَ . وزالَ ».

وأخبرنى الأصمعىَ أنه سمع من يُنْشِدُ :

وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأكلن جُثّتى وكِيدَ خِراشٌ يومَ ذاكَ يَيْتَم

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل « كِيدَ .وزِيلَ : كَيِدَ .وزَيِلَ » على « فَعِلَ » لأن المضارع على « يَفْعَل ». وذلك قولهم « يكاد. ويزَال » وقولهم[2] « كاد يكاد ، وزال يزال » بمنزلة « هاب يهاب » وكله « فَعِل يفْعَل » إلا أن الذين قالوا « كِيدَ. وزِيلَ » نقلُوا الكسرةَ من العين إلى الفاء وألقَوا حركةَ الفاء فصار « كِيدَ

---

١ — ظ ، ش : قامت .

٢ — ظ ، ش : فقولهم .

وزِيلَ » ولم يخافوا التباسَه « بفُعِلَ » لأنَّكَ لاتقول « كِيدْتُ زيدا يقوم ، وما زِلْتُ زيدا يقوم » . فيُخافُ أن يلتَبِس « كِيدَ زيدٌ يقوم . وما زِيلَ زيدٌ يقوم » . بـ « فُعِلَ » منه كما يلتَبس « بِيعَ زيدٌ [١٨٠ا] الطَّعامَ » إذا كان هو الفاعلُ بـ « بِيعَ زيدٌ الطعامَ » إذا كان هو المفعولَ ، فمِنْ هاهنا اجترءوا على « كِيدَ زيدٌ يفْعَل ، وما زِيلَ زيدٌ يفْعَلُ » .

[« كلت طعامى » للفاعل ، و « كلت طعامى » للمفعول]

قال أبو عثمان :

فإن قلتَ : هلا تنكَّبوا فى « كِلْتُ طعامى » . وما كان نحوَها أن يستَوِينَ بـ « فُعِلْتُ » فى حال ؟

قيلَ : فإنهم[1] ممَّا يُلزمون « فُعِلتُ » الإشمامَ حتى يكونَ فرْقا بين « فَعَلْتُ ، وفُعِلْتُ » .

قال أبو الفتح : يقول : فإن قال قائل : هلَّا تنكَّبوا فى « كِلْتُ طعامى ، وأنت الفاعلُ ونحوِه أن يلتَبِس بـ « كِلْتُ طعامى إذا كان غيرُك كالَكَ إيَّاه » : أى كاله لك ، نحوُ قوله تعالى : « وإذا كالوهم[2] » أى كالوا لهم ؟

قال : فالجواب عن هذا أنهم يقولون « كِلْتُ طعامى » فيُخلِصون الكَسْرةَ[3] فى الكاف إذا كنتَ الفاعلَ ويقولون « كُِلتُ طعامى » فيُشِمُّون الكاف[4] الضمَّ[5] إذا كنتَ المفعولَ . فرقا بين الفاعل والمفعول .

---

١ — قيل فإنهم : ساقط من ظ ، ش . وفى هامش ظ : فإنهم مما يلزمون ، نسخة .

٢ — من الآية ٣ من سورة المطففين ٨٣ .

٣ — ش : الكسر .

٤ — ظ : الطعام ، وهو خطأ .

٥ — الضم : ساقط من ظ ، ش .

[من العرب من لايشم « بيع الطعام » إذا أمن اللبس]

قال أبو عثمان :

ويَفْعَلُ هذا من العرب مَن يقول « بِيْعَ الطعامُ » ولا يُشِمُّ حين أَمِنَ الالتباسَ ويوافق غيرَه — ممَّن كان يُشِمُّ فى غير الالتباس — فى موضع الالتباس ويقول » أيضا « خِفنا ، وبِعنا » » .

قال أبو الفتح : قولُه : ويَفْعَلُ هذا : أى يُشِمُّ فيَقُول [1] « بُعْتُ الطعامَ » إذا خاف الالتباس ، من يقولُ « بِيعَ الطعامُ » فلا يُشِمُّ ؛ لأنَّه قد أمِنَ الالتباس لأنَّ الطعام لايكونُ إلا المفعولَ فاستَغْنَى بمعرفةِ أنَّه لايكون إلا مفعولا عن الإشمام مع « بيعَ الطَّعامُ » .

والتاءُ فى « بِعْتُ » قد يجوز أنْ تكونَ فاعلةً كما يجوز أنْ تكونَ مفعولةً فيُحتاجُ معها إلى الإشمام الذى عنه يَقَعُ الفَصْلُ بين الفاعل والمفعول .

وقولُه : ويوافق غيرَه ممَّن كان يُشِمُّ فى غير الالتباس فى موضع الالتباس : يقول مَن كان مِنْ [2] لُغَتِهِ أنْ يقول « بِيْعَ الطَّعامُ » فيُخْلِصُ الكسرةَ إذا أمِنَ الالتباسَ ويخالفُ لأمْنِهِ الالتباس مَنْ يُشِمُّ على كل حال [3] فإنَّه إذا [3] صار إلى موضع الالتباس أشمَّ ضرورةً مخافة الالتباس فيقولُ « خُفنا ، وبُعنا » لئلا يَلْتَبِس « فَعِلْنا بفُعِلْنا » .

---

١ — ظ ، ش : يقول .

٢ — من : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ — ظ ، ش : فإذا .

[من العرب من يدع الكسرة فى «بعت ، خفت» ولا يبالى الالتباس]

قال أبو عثمان :

ومنهم مَنْ يَدَعُ الكسرةَ ، ولا يبالى الالتباس .

قال [1] أبو الفتح [1] : أهلُ هذه اللُّغة جرَوْا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس [٨٠ ب] وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب ؛ لأنَّ أصله وأكثرَ ماجاءت به العرب إخلاصُ الكسرة وذلك « بِيْعَ ، وخِيْفَ » ثم إنهم أسكنوا اللام لاتصالها بالضمير فالتقى ساكنان : العينُ ، واللامُ ، فحذفت العينُ وبقيت الكسرة فى الفاء بحالها ولم يَعْبَئُوا بالالتباس ؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلامَ ممَّا يتقدَّم قبلَه أو يتأخَّر بعده ، وبما تدلُّ عليه الحال .

ألا ترى أنك تقول فى تحقير « عمرو : عُمَيْرٌ » وكذلك تقول فى تحقير « عُمَر » وكلاهما مصروفٌ فى التَّحقير ، وهذا بابٌ واسعٌ وإنما يُعْتمد فى تحديد الغرض فيه بما يَصْحَبُ الكلامَ من أوَّله، أو آخره، أو بِدلالة الحال ؛ فإن لها فى إفادة المعنى تأثيرا كبيرا ، وأكثرُ [2] ما يعتمدون فى تعريف ما يريدون عليها .

[من يقلب عين « باع » واوا فإنه يخلص الضمة]

قال أبو عثمان : وأما من قلبها واو فإنه يُلْزِمه الضَّمة فى هذا كلِّه .

قال [3] أبو الفتح [3] : يقول : مَنْ قال « بُوعَ ، وخُوفَ » فأخلص الضَّمَّة فإنَّه يقول هنا « بُعْتُ وخُفْتُ » مخلصًا للضَّمَّة .

---

١ ، ١ – ظ : الشيخ أبو الفتح .

٢ – ظ : وكثر .

٣ ، ٣ – ظ : الشيخ .

[إعلال « مت تموت ، ودمت تدوم »]

قال أبو عثمان :

وأمّا « مِتَّ تَمُوتُ » فإنما اعتلّت من « فَعِل يَفْعُل » ونظيرها من الصّحيح « فَضِلَ يَفْضُلُ » .

وأخبرنى الأصمعىُّ قال : سمعتُ عيسى بن عُمَرَ يُنْشد لأبى الأسود :

ذكرتُ ابنَ عبّاسٍ بباب ابنِ عامرٍ   وما مَرَّ من عيْشى ذكرت ومافَضِلْ

ومثلُ « مِتَّ تموتُ : دِمْتَ تدُومُ » وهذا شاذٌّ ، ومثله فى الشّذوذ : « كُدْتُ أكاد » .

قال أبو الفتح : إنما كان « مِتَّ تموت ، ودِمْتَ تدُومُ » عنده على « فَعِل يَفْعُل » لكسرة الفاء فى « دِمْتَ تَدومُ . ومِتَّ » وهما من الواو فجريا مَجْرَى « خِفْتُ » وكان قياسه « تَدامُ . وتَماتُ » .

وقد حُكِى عن بعضهم [1] « تَدَامُ وتَماتُ » .

فأمّا من قال « تَدومُ وتَموتُ » فإنّه جاء بهما [2] على « فعِل يفْعُلُ » . ونظيرُهما « فَضِل يَفْضُل . ونَعِمَ يَنْعُمُ » .

فأمّا مَنْ قال « مُتَّ تموتُ ،ودُمْتَ تدومُ » فهو على القياس، لأنه مثلُ « قُلْتَ تقولُ » .

وقد يجوز أن تكونَ هذه لغاتٍ تَداخلت . فيكون بعضهم يقول « مِتَّ تَماتُ » ، وبعضُهم يقولُ « مُتَّ تَمُوتُ » . ثم سُمِعَ من أهل لغة [3] الماضى ، وسُمِعَ من أهل لُغةٍ أُخرى المضارعُ فتركّبتْ من ذلك [4] لغةٌ أخرى [5] .

---

١ — عن بعضهم : زيادة عن ظ ، ش .   ٢ — ظ ، ش : به .

٣ — ظ : اللغة .

٤ — فى موضع هذا الرقم فى ظ بين ذلك . لغة كلمة : من . هى زائدة ، وكانت فى ش فى هذا الموضع : ورجحت .

٥ — أخرى : زيادة عن ظ ، ش .

ويجوز أن يكونَ مَنْ قال: « يَنعُم، ويَفْضُل » يوافق فى المضارع مَنْ يقول فى الماضى: « نعُم، وفَضُل » [١٨١] ويخالفه فى الماضى فيقول: « فَضِلَ، ونَعِمَ ».

ونظيرُ هذا ما حكاه أبو زيد فيما حُكى عنه وذلك أنه قال: سألت من يقول فى الماضى « أحزَنَنى » فقال فى المضارع « يَحْزُنُنى »؟

فهذا قد وافق فى المضارع مَنْ قال « حَزَنَنى » وخالفه فى الماضى فقال « أحزَنَنى ». ويجوز أن يكون للقبيلة الواحدة[١] أو الحىّ الواحد لغتان: « نَعِمَ يَنْعَمُ، ونَعُمَ يَنْعُمُ » فيُسْمَعُ منهم ماضى إحداهما ومضارعُ الأُخرى.

وكذلك من قال « كُدْتُ أكادُ »[٢]، إنما جاء بأكادُ على كِدْتُ مثل « هِبْتَ تَهابُ »؛ فإمَّا أن يكونَ مِن لغة من قالَ ذلك « كُدْتُ، وكِدْتُ » جميعا[٥] فيكون « أكاد » على « كُدْتُ »، وإمَّا أن يكون يوافق فى المضارع مَن يقول فى الماضى « كِدْتُ ».

[من العرب من يقول: « لا أفعل ذاك ولا كوداً ولا هما »]

[٣]قال أبو عثمان[٣]:

وزعم الأصمَعىُّ أنَّه سمع من العرب مَن يقول: « لاأفْعَلُ ذاك ولا كَوْداً ولا همًّا » فجعلَها من الواو.

[٤] قال أبو الفتح[٤]: هذه الحكاية تَصْلُح أن تكونَ على اللُّغتين جميعا « كُدْتُ، وكِدْتُ » جميعا، فمَنْ قال « كُدْتُ » فأمْرُهُ واضحٌ؛ لأنَّه من الواو بمنزلة « قُلْتُ قَوْلا »، وأما[٦] من قال « كُدْتُ أكادُ » فقد يجوزُ أن يكونَ من

١ — الواحدة: ساقط من ظ، ش.
٢ — ظ، ش: تكاد.
٣، ٣ — ظ: قال الشيخ أبو عثمان.
٤، ٤ — ظ: قال الشيخ.
٥ — جميعا: ساقط من ظ، ش.
٦ — أما: ساقط من ظ، ش.

الواو « فَعِلْتُ أفْعَلُ » بمنزلة « خِفْتُ أخافُ » . ويجوز أن يكونَ « كِدتُ أكادُ » من الياء بمنزلة « هِبْتُ أهابُ » لأنهم قد قالوا في المصدر « كَيْدًا » . فالواو ، والياءُ فيه لغتان .

[أصل ليس « لَيِس »]

قال أبو عثمان : وأمّا « لَيْس » فأصلُها « لَيِسَ »[١] ولكنّها أُسكِنَتْ من نحوِ « صَيِدَ البعيرُ » ولم يَقْلِبُوها ؛ لأنهم لم يُرِيدوا أن يقولوا فيها « يَفْعَلُ » ولا شيئًا من أمثلة الفِعْلِ[٢] فتركوها على حالها بمنزلة « لَيْتَ »[٣] .

قال أبو الفتح : قد صحّ أنّ « لَيْسَ » « فِعْلٌ » لقولهم « لَسْتُ ، ولَسْنا . كقُمْتُ ، وقُمْنا » وإذا ثبتَ[٤] أنها فِعْلٌ قد يخلو من أن تكون في الأصل « فَعَلَ » ، أو فَعُلَ ، أو فَعِلَ » فلا يجوز أن تكونَ كانت « فَعُلَ » لأنّه ليسَ في ذَوَاتِ الياء « فَعُلَ » إنّما ذاك في الواوِ خاصّةً نحو « طالَ فهو طَويلٌ » .

ولا يجوز أن تكونَ كانَتْ « فَعَلَ » لأنّ ما كانَت عينُه مفتوحةً لم يَجُز فيه إسكانُها ، ألا ترى أنّه لا يُسكَّن نحو « ضَرَبَ ، وقَتَلَ » كما يُسكَّنُ « كَرُمَ ، وعَلِمَ » فيقال « كَرْمَ زَيْدٌ . وعَلْمَ بَكْرٌ » وإنما ذاك لخِفّةِ الفتحة . وقد تقدّمَ القولُ في هذا فلا بدّ مِنْ أن يكونَ « فَعِلَ » وأصلُها [٨١ ب] « لَيِسَ » كما يقولون : « صَيْدَ البعيرُ » وأصلُها « صَيِدَ » ويقولون أيضا « صَيِدَ » على الأصل .

---

١ — في هامش ص وحذها ما يأتي : حاشية : ليس فعل ، و « فعل » قد تسلب حركتها ، و « فعل » لا توجد مسكنة .

٢ — ظ ، ش : الأمور .

٣ — ش : ليست .

٤ — ظ : ثبتت ، وهو خطأ .

وألزموا « لَيْسَ » الإسكانَ فى كل قولٍ ؛ لأنها لمّا لم تتصرّف شُبّهت بـ « لَيْتَ » فقُصِرَتْ على سكون العين لاغير .

[مجىء « عور ، وصيد » ونحوها على الأصل]

قال أبو عثمان :

وأما [١] قولهم « عَوِرَ يَعْوَرُ . وحَوِلَ يَحْوَلُ ، وصَيِدَ يَصْيَدُ » فإنما جاءُوا بهنّ على الأصل ، لأنهنّ فى معنى ما لابدّ له من أن يَخرُجَ على الأصل [٢]لسكون ما قبله[٢] نحو : « ابيضَضْتُ ، واسوَدَدْتُ . واعوَرَرْتُ ، واحوَلَلْتُ » فلمّا كُنّ فى معنى ما لابُدّ له مِنْ [٣] أن يَخرُجَ على الأصل لسكونِ ماقبله تحرّكْنَ ، ولَوْ كُنّ على غير هذا المعنى لاعتَلَلْنَ [٤] .

قال أبو الفتح : يقول : فإنْ قال قائلٌ : هلاّ أعلّوا « عَوِرَ ، وصَيِدَ » كما أعلّوا « خافَ ، وهابَ » وأصلُهما « خَوِفَ . وهَيِبَ » ؟ .

فالجواب : أنّ « عَوِرَ » فى معنى « اعوَرّ » فلمّا كان « اعوَرّ » لابد له من الصّحّة لسكونِ ما قبْلَ الواوِ صحّت العينُ فى « عَوِرَ ، وحَوِلَ » ونحوهما ؛ لأنها قد صحّت فيما هو بمعناهما [٥] فجُعِلَتْ [٦] صحّة العين فى « فَعِلَ » أمارةً ؛ لأنّه فى معنى « افْعَلّ » .

وحكى أبو زَيْد : « أوِدَ البَعِيرُ [٧] ، يأْوَدُ أَوَدًا » وإنما صحّ هذا عندى ؛ لأنّه رَسِيلُ

---

١ – ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٢ – ساقط من ظ ، ش .

٣ – من : زيادة من ظ ، ش .

٤ – ظ ، ش : اعتللن .

٥ – ظ ، ش : بمعناها .

٦ – ظ ، ش : فجعل .

٧ – ظ ، ش : العود .

« عَوِجَ يَعْوَجُ عَوَجاً » فأُجْرِىَ مُجْرَى نظيرِه ولم أسمَعْهُم استعملوا مِنْ « أوِدَ : افْعَلَّ » ولو جاء لكان قياسُهُ ١ « إيوَدَّ » .

فإن قال قائلٌ : هلاّ صحَّتْ فى « أقامَ ، وأمالَ » وأصلُهما « أقْوَمَ ، وأمْيَلَ » لسُكون ما قبلَهما كما صحَّتْ فى « اعْوَرَّ ، واحولَّ » لسكون ماقبلَهما ؟ فلأنَّ « أقام ، وأمالَ » ٢ إنما اعتلاَّ وإن كان قبلَ العين منهما ساكنٌ لاعتلالِ « فَعَلَ » منهما قبل النَّقْلِ .

ألا ترى أنَّ الأصل « قامَ ، ومالَ » ٣ ثم نَقلْتَ الفِعْلَ بهمزة النَّقْلِ فقُلْتَ « أقامَ ، وأمالَ ٤ » ، و « اعْوَرَّ » لم يُنْقَلْ من « عارَ » فيجبَ إعلالُه لاعتلالِ « افْعَلَّ » منه بغيرِ زيادةٍ ، وقد قالوا ٥ « عارَتْ عَيْنُهُ تَعارُ » وهو قليلٌ لاتقولُ مِثْلَه : « حالَتْ فهى تَحالُ » وقال الشَّاعر :

نُسائلُ بابنِ أحمَرَ مَنْ رآهُ أعارَتْ عَيْنُهُ أمْ لَمْ تَعارَا

فهذا الفصل بينهما » .

وقولُه : « ولو كُنَّ على غير هذا المعنى اعْتَلَلْنَ » ؛ يقول : لو لم يكُنْ معنى « عَوِرَ : اعْوَرَّ » ومعنى « حَوِلَ : احْوَلَّ » لوَجَبَ إعلالُهما كما أُعِلَّ « خافَ ، وهاب » لمَّا لم يُقَلْ فى معناهما « افْعَلَّ » نحو « اخْوَفَّ ، واهْيَبَّ » .

[مجىء « اجتوروا » وبابه على الأصل]

[١٨٢] قال أبو عثمان :

ومِثْلُ ذلك « اجْتَوَروا ، واعْتَوَنوا » حيث كان معناهنَّ ٦ معنى ما الواو فيه متحرِّكة وقبلها ساكنٌ ٧ ولا تعتلُّ فيه نحو « تَعاوَنوا ، وتَجاوَرُوا » .

---

١ – قياسه : ساقط من ظ ، ش .
٢ – ظ : وأقال .
٣ – ظ : وقال .
٤ – ظ : وأقام .
٥ – ظ ، ش : قال قوم .
٦ – ظ : معناه . ش : معناها .
٧ – وقبلها ساكن : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : يقول : « اعتَوَنُوا ، واجتَوَرُوا » فى أنهما صحّا ، لأنهما بمعنى ما لابدّ من تصحيحه ، وهو « تعاونوا وتجاوروا » بمنزلة « حَوِلَ ، وعَوِرَ ».

ألا ترى أنّ قبلَ الواوِ فى « تَعاوَنوا ، وتجاوَروا » ألفا ، فلو قُلبت الواوُ ألِفا لالتقى ساكِنانِ فحذِفت[1] إحداهما فصار اللفظ « تعانُوا ، وتجارُوا »[2] وزَالَ بناءُ « تَفاعَلوا » فتُرِك ذلك لذلك ، وكذلك صحّت فى « اجتَوَرُوا » لأنه بمعنى « تجاوروا » ولولا ذلك لوَجبَ إعلال « اجتَوَرُوا ، واعتَوَنُوا » لأنهما بوزنِ « افتَعَلُوا » بمنزلة « اقتادُوا ، واعتادُوا » . ولو بَنَيْتَ « افتَعلوا » من لفظ « ج و ر » وأنت لاتريد به معنى « تفاعلوا » لوَجبَ إعلاله فكنتَ تقول « اجتاروا »[3] .

[باب « تاه يتيه ، وطاح يطيح »]

قال أبو عثمان :

وأمّا « تاهَ يَتيهُ ، وطاحَ يَطيحُ » فزعم الخليلُ أنهما[4] « فَعِلَ يَفْعِلُ » من الواو مثل « حَسِبَ يَحْسِبُ » من الصّحيح . ويدُلُّك على ذلك « طوّحْتُ وتوّهتُ . وهو أتوَهُ منه ، وأطوَحُ منه » .

قال أبو الفتح : إنما ذهبَ الخليلُ إلى هذا ؛ لأنّه لمّا رأى العينَ واوًا فى « توّهَ وطوّح » ورآهُم يقولون « تاهَ يَتيهُ ، وطاحَ يَطيحُ »[5] ولم يُمكنه أن يجعلهما[5] من الياء كـ « باعَ يَبيعُ » لأنّ الدلالة قد قامتْ على كوْنِ العينِ واوًا ، ذهبَ إلى أنها « فعِل يفعِل » فكأنها فى الأصل عندَهُ « طَوِحَ يَطْوِحُ ، وتَوِهَ يَتْوِهُ »

---

١ – ص : فحذف .

٢ – ص ، ظ : « تعاونوا وتجاوروا » بإثبات الواو بعد ألف تفاعل وهو مخالف للمثال الذى أراده الشارح ، والصواب ما أثبتناه عن ش وهو : « تعانوا ، وتجاروا » .

٣ – ظ ، ش : اجتار .

٤ – ظ : أنها .

٥ ، ٥ – ظ ، ش : ولم يمكنهم أن يجعلوها .

فجرى « طِحْتُ ، وتِهْتُ » مجرى « خِفْتُ » ثم نقل فى المضارع الكسرة من عين الفِعْلِ إلى فائه فسَكَنَتْ وحصَلَتْ قبْلَها الكَسْرةُ فانْقَلَبَتْ ياءً كـ « ميقاتٍ ، وميزانٍ » .

[من العرب من يقول « تيه ، وطيح »]

قال أبو عثمان :

ومِنَ العرب مَن يقول « تَيَّهَ ، وطَيَّحَ » فهو عنْد هؤلاء مِثْلُ « باعَ يَبِيعُ » وأخبرنى الأصمعىُّ قال : حدّثنى عيسى بن عمر قال : سمعتُ رُؤْبةَ يُنْشِدُ :

تُيِّهَ فى تِيهِ المُتَيَّهِين

فجعلها من الياء .

قال أبو الفتح: إنما ذهَب أبو عثمان [1] إلى أنّ « تَيَّهَ .وطَيَّحَ » [1] [2] من الياء؛ لأنهما لو كانا من الواو لقالوا « تَوَّهَ ، وطَوَّحَ » [2] كما حكى الخليل .

ولمُعْتَرِضٍ أنْ يقولَ [3] ما تُنْكِرُ أن يكونَ [3] « تيَّه ، وطيَّح » من الواو لا أنّه لم يأتِ بهما على « فَعَّل » [٨٢ ب] فيلزمه « طَوَّحَ .وتوَّهَ » بل جاء بهما على « فَيْعَلَ » نحو « بَيْطَرَ .وبَيْقَرَ » فكأنهما كانا « طَيْوَحَ ، وتَيْوَهَ » ثم قلبَ الواوَ ياءً لوُقوع الياء السّاكنة قبلَها ويكُونُ [4] كقول الهُذَلىِّ أنشدَناهُ أبو علىٍّ :

فلمّا جلاهَا بالأيام تَحَيَّزَتْ   ثُباتٍ عليها ذُلُّها واكتئابُها

---

١ ، ١ – ظ ، ش : إلى أنه تيه وطوح .

٢ ، ٢ – ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ – ساقط من ظ ، ش .

٤ – ظ : ويقول . وهو خطأ .

وتحيّزت [١] : « تفيعلت » . من حاز يحوز . وأصلها « تحيوزت » ، ثم قلب الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها .

قيل : هذا فاسد من وجوه .

أحدها : أن « فعّل » فى الكلام أكثر من « فيعل » ، فحمله على الأكثر أولى [٢] وأسوغ .

وثان : أن معنى « تيّه ، وطيّح » تكرّر ذلك الفعل منه فجرى ذلك مجرى « قطّع » وكسّر فى أنهما لتكرير الفعل ، فمن هنا حمل على « فعّل » .

وثالث : يدل على أن « تيّه : فعّل ، دون فيعل » وهو ما أنشده عيسى ابن عمر [٣] عن رؤبة فى هذه الحكاية من قوله :

تُيِّهَ فى تيهِ المُتَيَّهين

فتُيّه بمنزلة « سُيّر ، وبُيّع » .

ولو كان « تيّه : فيعل » من الواو لوجب أن يقال فيه إذا بنى للمفعول « تُووِه » كما يقال [٤] « قُووِم زيدٌ وقُووِل » ألا ترى إلى قول جرير :

بانَ الخليطُ ولو طُووِعتُ ما بانا

وقول الراجز :

وفاحمٍ دُووِىَ حتى اعلنكسا

فإن قلت : إن هذين إنما أصلهما « فاعل : داوى ، وطاوع » . وتيّه ، على قول خصمك « فيعل » فأين « فاعل » من « فيعل » ؟ .

قيل : لا فصل فى هذا الموضع بين « فاعل ، وفيعل » ، ألا ترى أنك لو بنيت « فيعل » من « قلت » لقلت « قيّل » . فلو بنيته للمفعول لقلت

---

١ – ظ ، ش : فتخيرت .
٢ – أولى : زيادة من ظ ، ش .
٣ – ابن عمر : ساقط من ظ ، ش .
٤ – ظ ، ش : يقول .

«قُوُولِ»، كما تقول إذا بنيتَ «قاوَلَ» للمفعول «قُوُولِ». ومن هُنا قُلتَ فى «فُعِلَ» من «فَيْعَلَ» مِن «سِرْتُ»: سُوِيِرَ» ولم تُدْغِمِ الواوَ فى الياء وإنْ كانت ساكنة قبلَها.

كما أنَّك لو بنَيْتَ «فُعِلَ» من «فاعَلَ» من «سِرْتُ» لقُلْتَ «سُوِيِرَ» ألا ترى أنَّك تقول فى «بَيْطَرَ: بُوْطِرَ» كما تقولُ فى «قاتَلَ: قُوتِلَ» فلا فَصْلَ إذًا بينَ «فَيْعَلَ، وفاعَلَ» إذا بنَيْتَهما للمفعول، لأن الياء أشْبَهَتِ الألِفَ لانقِلابِهِما جميعا إذا بَنَيْتَ الفِعْلَ للمفعول. وسيأتيك هذا فى موضِعِه إنْ شاء الله[1].

فمن هُنا قُلْتَ: إنَّه كانَ يجبُ أن لو كانَ «تَيَّهَ: فَيْعَلَ» أن يقال فيه «تُوُوِهَ» لو كانت عينُه منَ الواو كما ذَهَبَ إليه الخَصْمُ.

ووجهٌ رابعٌ: وهو أنَّك إذا جعلتَ «تَيَّهَ، وطَيَّحَ» مِنَ الواو وذَهَبْتَ إلى أنَّ أصلَهُما «تَيْوَهَ وطَيْوَحَ» لزِمَكَ أن تقولَ إنَّ[2] [١٨٣] «طاحَ يَطِيحُ، وتاهَ يَتِيهُ» على «فَعِلَ يَفْعِلُ» من الواو. و«فَعِلَ يَفْعِلُ» ليس مِمّا ينبغى أن يُقاسَ عليه ما وُجِدَ مَنْدُوحةٌ عنه.

وهاهُنا وجهٌ ظاهرٌ غيرُ هذا.

فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى أنَّ «تَيَّهَ وطَيَّحَ» مِنَ الياء. فالأظهرُ أن يكون «طاحَ يطيحُ، وتاهَ يَتيهُ» من الياء، ويجوزُ أن يكون من الواوِ كما ذهبَ إليه الخليلُ.

---

١ – إن شاء الله: زيادة من ظ، ش.

٢ – إن: زيادة من ظ، ش.

[العرب تقول : « وقع فى التوه ، والتيه »]

قال أبو عثمان :

وأخبرنى أبو زَيْد : أنَّه سمع العربَ تقولُ : « وَقَعَ فى التُّوه . والتِّيه » فعلَى هذا يَجْرِى ما ذكَرْتُ لك .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ قولهم : « التُّوهُ » لايجوز أن يكون[١] عند الخليل وسيبويه إلا مِنَ الواوِ دون الياء ؛ لأنهما لو بَنَيا مِثْلَ « بُرْدٍ » مِنْ « بِعتُ » لَقالا « بِيعٌ » وهما يُجيزانِ فى « دِيكٍ وفِيلٍ » أى يكونا « فِعْلا وفُعْلا » ويُجْرِيان الواحدَ فى هذا المعنى مُجْرَى الجميع نحو « بِيضٍ » فى جمع « أبْيَضَ » وإنما هى[٢] « فُعْلٌ »[٣] .

[٤] فأمَّا أبو الحسن فيُمكِن[٤] أن تكونَ « التُّوهُ » عندَه مِنَ الياء والواوِ جميعا ؛ لأنه كان يقولُ : إنَّه لو بَنَى مِثْلَ « بُرْدٍ » من « بِعْتُ » لقال « بُوعٌ » .

وكان يقول : إنى إنما أُبْدِلُ من الضمَّة كسْرَةً فى الجمع نحو « بِيضٍ » لافى الواحد . وإذا كانَ مِنَ الواوِ فلا إشكالَ فيه ولا خِلافَ ؛ لأنَّه مِثْلُ « الطُّوْلِ ، والجُوْلِ » .

وأمَّا « التِّيهُ » فيُمكن أن يكون على قول الخليل والأخفش[٥] فِعْلا من الواوِ نحو « عِيدٍ . وقِيلٍ » انقَلَبَتْ واوُه ياءً لسكونِها وانكِسارِ ماقَبْلَها ، ويُمكنُ

---

١ – أن يكون : ساقط من ظ ، ش .

٢ – ظ ، ش : هو .

٣ – أمام « فعل » فى هامش ص : « فى نسخة وإنما هى فعل » .

٤ ، ٤ – ظ ، ش : أبو الحسن قال فيمن .

٥ – ص : سيبويه .

على قولِ الخليل أنْ يكونَ من الياءِ فيكونَ « فِعْلا ، وفُعْلا » جميعا فيكون كـ « دِيْكٍ ، وفِيْلٍ » وقد ذكرتُهما .

فأمَّا على قول الأخفش فإنْ كان « تِيه » من الياء فلا يجوز إلا أن يكون « فِعْلا » دون « فُعْلٍ » لأنَّه لو كان « فُعْلا » لقيلَ « تُوْهٌ » لأنه واحدٌ لا جمعٌ كما تقول فى « فُعْلٍ » مِنَ العَيْش « عُوْشٌ » والأظهرُ أن يكون « تِيْهٌ » من الياء للأدلة التى تقدَّمت . ولولا ما تقدَّم منها لاعتدل [١] أن يكونَ منَ الياء والواو جميعا . وقال رُؤْبَةُ أيضا :

بهِ تَمَطَّتْ غَوْلَ كُلِّ مِيْتَهِ

فهذا من الياء لامحالة ولا يَسُوغُ حَمْلُهُ على باب « صِبْيَةٍ ، وعِلْيَةٍ » لقلَّته .

---

١ – ص : لاعتل ، وهو غير واضح .

قال أبو عثمان :

باب ما لحقته الزوائد[١] من هذه الأفعال من بنات الثلاثة

[إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل]

فإذا كانَ الحرْفُ الذى قبْلَ الحرْفِ [٨٣ ب] المُعْتَلَ مِن بناتِ الثَّلاثةِ[٢] ساكِنا فى الأصْلِ ولم يكن ألِفاً ولا واواً ولا ياءً ، فإنك تُسكِنُ المُعتلَ وتُحوِّلُ حركَتَه على السَّاكن الذى قبلَه وذلك مُطَّرِدٌ فى كلامِهم ،وسأُبيِّنُه إن شاءَ اللهُ ، وذلك نحو « أجادَ ، وأقالَ[٣]. وأبانَ . وأخافَ[٣] . واستَراثَ . واستَعاذَ » وأصلُه « أجْوَدَ ، وأقْوَلَ[٤] وأبْيَنَ ، وأخْوَفَ ، واسْتَرْيَثَ . واسْتَعْوَذَ » ولكنهم ألْقَوْا حركَةَ الواوِ والياء على السَّاكن الذى قبلَهما فانفتَحَ ثم أُبْدِلَتْ الواوُ والياءُ ألِفين لذلك .

قال أبو الفتح : الدلالة على صحة دَعْواه فى أنَّ أصْلَ « أجادَ وأخافَ : أجْوَدَ وأخْوَفَ ، واستَراثَ واستَعاد : اسْتَرْيَثَ واسْتَعْوَدَ » ما ظهر من هذه الأمثلة المعتلَّة على أصله وهو قوله تعالى : « اسْتَحْوَذَ عليهم الشَّيْطانُ »[٥] .

وقولهم[٥] :

صَدَدْتَ فأطْوَلْتِ الصُّدُود ...

---

١ — ص ، ظ : الزوائد . وش وهامش ظ : الزيادة .

٢ — من بنات الثلاثة : زيادة من ظ ، ش .

٣ ، ٣ — ظ : وأبان ، وأباع ، وأخاف .

٤ — وأقول : ساقط من ظ ، ش .

٥ — من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

وقولهم: « استَنْوَقَ الجملُ » ولكنهم أرادوا إعلالَ هذه الأمثلة ، لأنها كانت مُعْتَلَّةً فى الثُّلاثىّ ، فنقلوا حركةَ الواوِ والياء إلى السّاكنِ قبلَهُما فقلبوهما ألفاً لتحرُّكهما [1] فى الأصل وانفتاح ما قبلهما ، ولولا اعتلالُهما فى الثُّلاثىّ [2] لما وَجَبَ إعلالهما الآن ؛ لأنّ الواو والياء إذا سكَنَ ما قبلَهُما جريَا مجرَى الصّحيح .

[المضارع مما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر]

قال أبو عثمان :

فإذا قُلْتَ « هو يَفْعَلُ » من هذا أجْرَيْتَه ذلك المُجْرَى إلا أنك تُحوِّل على السّاكنِ كَسْرَةً ؛ لأنّ المُعْتَلّ كان مكسورا فى الأصل وذلك قولُك: « هو يُخيفُ » وأصلُه « يُخْوِفُ » ، وكذلك « يَسْتَرِيبُ » وأصلُه : « يَسْتَرْيِبُ » فألْقَيْتَ [3] حركتَها على ما قبلَها [3] ثم قَلَبْتَ الواوَ ياءً ؛ لأنها ساكنةٌ قبلها كسرة .

وما كان من الياء من هذا فعلى هذا اللّفظ مَجْراه نحوُ « هو يُبِينُ » وأصلُها [4] « يُبْيِنُ » ففعَلْتَ بها ما فعَلْتَ بأختِها .

قال أبو الفتح : يقولُ من حيثُ وَجَبَ نَقْلُ الحركة من عين الفِعْلِ إلى فائه فى « أقامَ ، واستَعاذَ » وجَبَ أيضًا نَقْلُ الحركةِ من العينِ إلى الفاء فى المضارعِ ، إلا أن الذى تنقُلُه ـ فى المضارِعِ ـ كَسْرةٌ ؛ لأنّ العينَ كانت مكسورةً .

وقولُه أخيرًا : ففعَلْتَ بها ما فعَلْتَ بأختِها . وهو يعنى « يُبْيِنُ » يقول نَقَلْتَ الكسرةَ من الياء إلى ما قبلَها كما نقَلْتَها من الواو فى « يُخْيِفُ » [5] إلى

---

١ — ظ : لتحركها .

٢ — ظ ، ش : الثانى ، وهو خطأ .

٣ ، ٣ — ظ ، ش : « حركتها على ما قبلهما » .

٤ — ش : وأصله . وهامش ظ : والأصل .

٥ — « فى يخيف » غير واضح فى ص .

ما قبلها وبقيت الياءُ بحالها؛لأنّ الياء لاتُبْدَلُ للكسرة قبلَها [١٨٤] فهذا الّذى صحّ ماقبلَ عينِه .

فأمّا ما اعتلّتْ فاؤُه فإنّك لاتنقُلُ إليها حركةَ العين وذلك قولُك فى « أفعَلْتُ » من « آمَ . وآلَ : آيمتُ ، وآولتُ » لأنّه لمّا اعتلّتْ الفاءُ وهى همزةٌ فقُلِبتْ ألِفاً صحّت العينُ . وعلى ذلك قولُ الشاعر :

يُنْبِى تجاليدى وأقتادَها ناوٍ كرأْسِ الفدَنِ المُؤْيَدِ

فهذا « مُفْعَلٌ » من الأيْدِ وهو القوّةُ ولم يقُل : المُؤادِ .

وقال [١] طَرَفَةُ :

يقولُ وقد ترَّ الوظيفُ وساقُها ألستَ ترى أنْ قد أتيتَ بمُؤْيِد

دهى الداهية . وهى من الأيْدِ أيضا ولم يقُل : المُئِيْدِ .

وقالوا : « آيَدْتُهُ » فى « أفْعَلْتُه » من الأيْد ، و « أيّدته » فعّلْتُه . و « آيَدْتُه» قليلةٌ مكروهةٌ ؛ لأنّك إن صحّحتَ فهو ثقيلٌ ،وإن أعللْتَ جمعْتَ بين إعلالين .

فعدِل عن « أفْعَلْتُه » إلى « فعّلْتُه » فى غالب الأمْر .

[جميع الأسماء المبدوءة بميم ، الجارية على الأفعال المعتلة العينات ، يجب إعلالها]

قال أبو عثمان :

والأسماءُ من هذه الأفعالِ إذا كانت فى أوائلِها الميمُ فُعِلَ بها ما فُعِلَ بالمضارع مِنْ إلقاء الحركةِ على السّاكن وقلْبِ السّاكن [٢] إذا المُعتلّ إلى ماقبلَه وذلك قولهم « مُقيمٌ ،ومُخيفٌ ،ومَبينٌ » وأصله « مُقْوِمٌ ،ومُخْوِفٌ،ومَبْيِنٌ »

---

١ — ظ ، ش : قال .

٢ — الساكن : ساقط من ش .

فأُلقِيَتِ الحركةُ على السَّاكِنِ وقُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكُونِها وانكسارِ ماقبلَها والياءُ تركْتَها ياءً ؛ لأنها ساكنةٌ وقبلها كسرة .

قال أبو الفتح : اعلم أنّ جميع الأسماءِ الجاريةِ على الأفعالِ المُعتلّةَ العيْنات يجبُ إعلالها ، بتسكِينِ الواوِ والياءِ مِنها ، ونَقلِ حركتِهما إلى ماقبلَهما ، لافَصْلَ بين الأسماءِ فى هذا والأفعال .

وأسماءُ الفاعلينَ فى هذا والمفعولين [١] والظُّروفُ والمصادرُ سواءٌ ؛ لأنها كُلَّها جاريَةٌ على الأفعالِ ، فيجبُ إعلالها ؛ لاعتِلالِ أفعالها ؛ فاسمُ الفاعِلِ « مُخِيفٌ ، ومُبِينٌ » فقد جرَيا مَجْرَى « يُخِيفُ ، ويُقِيلُ » والظُّروف قولُك : « هذا مُقامٌ شاذٌّ » إذا أخذتَهُ من « أقام » فجرَى « مُقامٌ » مجرى « يُقام » .

ومَنْ قال : « هذا مَقامٌ شاذٌّ » ففتح الميم أخذَهُ من « قامَ يقُومُ » وأصلُه « مَقْوَمٌ » فجرَى مجْرَى « يَخاف » لأنّ أصلَه « يَخْوَفُ » كما أنّ أصلَ « مَقام : مَقْوَمٌ » فجرَى مجْرَى قولك « هذا رَجلٌ مُقامٌ عن موضعه . »

وكذلك المصادرُ لأنّه إذا كان [٨٤ ب] هذا الاعتِلالُ سائِغا فى الظَّرْف فالمصدرُ أحقُّ به وذلك قولُك : « عجِبْتُ من مَقامِك على زيدٍ ، وقُمْتُ مَقاماً » كما تقول « قُمْتُ قياما » .

[اسم المفعول من هذا الباب يعل كالمضارع المبنى للمفعول]

قال أبو عثمان :

وإذا كانَ الاسمُ مفعولاً وفى أوّلِهِ الميمُ كان على مِثْلِ « يُفْعَلُ » إذا قلْتَ « هو يُخافُ ، ويُقالُ فى بَيْعِهِ ، ويُقامُ للناس » وذلك قولُك « هو مُخافٌ ،

---

١ — والمفعولين : ساقط من ظ ، ش .

ومُقال ٌ فى بَيْعِهِ ، ومُقام ٌ للناس » . والعلّة فى هذا وفى « يُفْعَلُ » واحدة ؛ لأن « يُخافُ [ويُقام ويُقالُ] » [١] أصله « يُخْوَفُ [٢] ويُقْوَمُ للنّاس ؛ ويُقْيَلُ فى بَيْعِهِ [٢] » فألْقيَتْ حركة المعتل ّ على السّاكن الذى قبله وقلبتَ المُعتل ّ ألفاً لانفتاح ماقبله . وكذلك « مُقال ٌ ، ومُخاف ٌ » أصله « مُخْوَف ٌ ، ومُقْيَل ٌ فى بَيْعِهِ » ففعَلوا به مافعَلوا بالفعل الذى هو فى مثالِهِ ولم يُفَرِّقوا هاهنا [٣] بينَ الأسماء والأفعال ؛ لأنّ الزّيادة التى فى أوائلِ [٤] الأسماء الميمُ ، والميمُ ليست مِنْ زوائد الأفْعال فلم يَخافُوا الْتِباساً [٥] فأُجْرِيا مُجْرًى واحدًا .

قال أبو الفتح : قولُه [٦] : وإذا كان الاسمُ مفْعُولاً وفى أوّلِهِ الميمُ : كلام ٌ فيه تسامُح ٌ ؛ لأنّ اسمَ المفعولِ لايكون أبَدًا من جميع الأفعال إلا وفى أوّلِه الميمُ ؛ وإنما مَخْرَجُ هذا الكلامِ منهُ على ضَرْبٍ من التّوْكيدِ وفيه مِنَ التّسامُح ما ذَكَرْتُه .

وكانَ أجْوَدَ من هذه [٧] العبارةِ أن يقولَ : واعلم أنّ اسم المفعولِ من هذا الباب يَجرِي مَجْرى [٨] الفعل المضارع الذى لم يُسمّ فاعله من هذا الباب ؛ لأنّ « مُخافاً » جرى مجرى [٨] « يُخافُ » فى الإعلال ، وقد تقدم القَوْلُ فى مُشاركة الأسماء ـ من هذه الأفعال ـ الأفعالَ التى جرَتْ عليها .

---

١ – ويقام ويقال : لم يرد فى النسخ الثلاث . والمقام يقتضيه فزدناه ووضعناه بين معقوفين للدلالة على زيادته .

٢ ، ٢ – ساقط من ش ، وكتب فى ظ ثم رمج ، وفيها « يقال » بدل « يقيل » .

٣ . هاهنا : ساقط من ظ ، ش .

٤ – ظ ، ش : أول .

٥ – ظ ، ش : الالتباس .

٦ – قوله : ساقط من ظ .

٧ – ظ : هذا ، وهو خطأ .

٨ ، ٨ – ساقط من ظ ، ش .

وقولُه : ولم يُفرِّقوا بين الأسماء والأفعال ، لأنّ الزّيادة فى أوّلها ليستْ من زوائد الأفعالِ .

يقولُ : فقد أمنوا الالتباسَ لمجئِ الميم فى أوّل الاسمِ . فالميمُ من خواصِّ الزّيادةِ فى الأسماءِ . وحرُوف المضارَعة نظيرةُ الميمِ فى الأسماءِ ؛ وإنما بابُها الأفعالُ .

[مجيء حروف المضارعة فى أوائل الأسماء]

فإن قلْتَ : فهلّا قصِرتْ حرُوفُ المضارَعة على الأفعالِ ، كما قصِرتْ الميمُ على الأسماءِ ، وقد سمِعناهم يقولون « أفكَل » . وأيْدَع » ، وتنْضُب » ، وتنْفُل » وغيرَ ذلك ممّا فى أوّله الهمزةُ [١٨٥] والنّونُ والتّاءُ والياءُ ؟

قيل : إنّما زيدتْ هذه الحرُوفُ التى بابُها الأفعالُ فى أوائل الأسماء لِقُوّة [١] الأسماءِ وتمكّنِها وغلَبتها للأفعالِ فشاركَتِ الأسماءُ فى هذا الموضع الأفعالَ لقوّتها [٢] ولم تُشارِكِ الأفعالُ الأسماءَ فى زيادة الميم أوّلا فى الأفعالِ ، لضَعْف الأفعالِ عنِ الأسماء ، وأكثرُ زيادة حرُوفِ المضارعة إنما هى فى الأفعال .

ويدلُّك على أنّ أصل [٣] هذه الزّيادات ــ أعنى حرُوفَ المضارَعة ــ أنْ [٤] تكونَ فى أوّلِ الأفعالِ ــ أنّ الأسماء التى جاءتْ على « أفْعَل » أكثرُها صفاتٌ نحو « أحمَر وأصفَر ، وأخضَر ، وأسْوَد [٥] ، وأبيَض » والأسماءُ التى فى أوّلها الهمزةُ على هذا البناء من غيرِ الصِّفاتِ قليلةٌ .

ألا ترى أنّ باب « أحمَر ، وأصفَر ، وأسْوَد ، وأبيَض [٦] » أكثرُ من

---

١ ــ ظ ، ش : بقوة .
٢ ــ لقوّتها : ساقط من ش .
٣ ــ أصل : ساقط من ظ ، ش .
٤ ــ ش : إنما .
٥ ــ وأخضر ، وأسود : ساقط من ظ ، ش .
٦ ــ وأسود وأبيض : زيادة من ظ ، ش .

باب « أَيْدَعٍ ، وأَزْمَلٍ ، وأَفْكَلٍ » فلمّا أرادوا أن يكسِّروا هذا المثالَ الذى فى أوّله الهمزةُ جعلوه صفاتٍ لقُرْبِ ما بين الصِّفةِ والفِعْلِ .

ألا ترى أن كلَّ واحدٍ منهما ثانٍ للاسم وأن الصِّفة تحتاجُ إلى الموصوف ، كما أنّ الفِعْلَ لابدَّ له من الفاعل .

[لو بنى اسم على وزن الفعل صح ولم يعل]

قال أبو عثمان :

فإذا كانتِ الزَّوائدُ التى فى أوائل الأسماء هى الزّوائد[١] التى تكون فى الفِعْلِ وكانَ الاسمُ على زِنَةِ الفِعْلِ بالزّوائدِ فإنّ الأسماء تُصَحَّحُ[٢] ولا تُعَلُّ . وذلك أنك لو بنَيْتَ مِن «قالَ : يقولُ» اسما على مِثالِ « يَفْعَلُ . أو يَفْعُلُ . أو يَفْعِلُ » أو مِنْ باب « باعَ يَبيعُ » كُنْتَ قائلا : « يَقْوَلٌ . ويَقْوُلٌ . ويَقْوِلٌ . ويَبْيَعٌ ، ويَبْيُعٌ . ويَبْيِعٌ » . وإنّما فعلْتَ هذا لتُفَرِّقَ بين الأسماء والأفعال وكانت الأسماءُ أخفَّ من الأفعالِ ولم يكُنْ فيها « أفْعَلُ ، ونَفْعَلٌ . وتَفْعَلٌ ، ويَفْعَلٌ » على معنى مايكونُ فى الأفعال : فصحَّحوها لذلك حيثُ كانت الزّيادةُ التى فى أوائلها هىَ الزِّيادة التى تكون للأفعالِ ولم يَفْعَلوا ذلك بالأسماء التى فى أوائلِها الميمُ حينَ قالوا « مَقامٌ ، ومَباعٌ . ومَقادٌ[٣] » ، وما أشبه ذلك ؛ لأنّ الميمَ لاتكونُ من زَوائدِ الأفعال .

قال أبو الفتح : سألتُ أبا علىٍّ وقتَ القراءةِ عَنْ هذا الموْضعِ فقلْتُ له : هلاَّ أعْلَلْتَ هذه الأسماء التى فى أوائلِها زوائد الأفعالِ فأجريْتَها[٤]

---

١ — الزوائد عن ظ ، وهى ساقطة من ص ، ش وفوقها فى ظ : نسخة .

٢ — ص وهامش ظ (تصحح) ، وظ ، ش : تصح .

٣ — ظ ، ش : مغار .

٤ — هامش ظ ، ش : فأجريتها . وص ، ظ : فجريتها .

مُجرى ١الأفعال كما أعلت الثلاثى من الأسماء فأجريته مُجرى ١الأفعالِ [٨٥ب] الثلاثية وذلك قولك « بابٌ ، ودارٌ ، ونابٌ ٢ » كما قُلْتَ فى الأفعالِ « قامَ ، وباعَ » ؟ .

فقال : إنما أُعِلَّ « بابٌ ، ودارٌ » ولم يُصَحّ فيُفَرَّقَ بينَه وبينَ الفِعْل ؛ لأنَّه ثُلاثىٌّ فهو أصلٌ ؛ ولأنَّ التَّنوينَ يدخلُه فيُفَرَّقُ بَيْنَه وبينَ الفِعْل .

وأمَّا ٣ غيرُهُ من ذواتِ الأربعة فقد ٤ يُشْبِهُ الفعلَ إذا سُمِّىَ به ٥ بالزَّوائدِ التى فى أوّله فيُفارقهُ التَّنوينُ فيُشْبِهُ الفِعْلَ فصُحِّحَ للفَرْق .

يقول : « بابٌ ، ودارٌ » ثلاثىّ مثل « قامَ ، وباعَ » فليس الفِعْلُ أحقَّ فى هذا الموضعِ بالإعْلالِ ٦ من الاسْمِ . ألا ترى أنَّ أصل « بابٍ : بَوَبٌ » كما أن أصل « قامَ : قَوَمَ » فالعلَّةُ فيهما واحدةٌ ، وبابُ ما فى أوّلِه زيادةُ الفِعْلِ وهو بها على أربعة أحرُفٍ ؛ إنما هو للفِعْلِ دُون الاسمِ . والاسمُ داخِلٌ عليهِ فأُعِلَّ الفِعْلُ كما يجب فيه . ثمّ دَخَلَ عليه الاسمُ . فأُريدَ الفَرْقُ بينهما فصُحِّحَ الاسمُ ؛ ولأنك لو بنَيْتَ مِن « قامَ » اسما على « يفْعُلٍ » فأعْلَلْتَه فقُلْتَ « يَقُومٌ » لالتبس بالفِعْلِ .

فإنْ قلْتَ : إنَّ التَّنوين يَفْصِلُ بينهُما ؛ فالتَّنوينُ ليْسَ بلازمٍ . ألا ترى أنّك لو بنيتَ مِن « قامَ » اسما على « يَفْعُلٍ » فأعْلَلْتَه فقُلْتَ « يقُوْمٌ » ثم سَمَّيتَ به رجلاً أو امرأةً ، فجعلته علَما لزَالَ التَّنوينُ والجرُّ ، فأشبهَ الفِعْلَ بالإعْلال ٧ وسُقُوطِ التَّنْوين والجَرِّ . و« بابٌ . ودارٌ » إذا جعلْتَه علَما

١ ، ١ – ساقط من ظ ، ش .
٢ – ونابٌ : زيادة من ظ ، ش .
٣ – أما : ساقط من ظ ، ش .
٤ – فقد : ساقط من ش ، وهو فى ظ : فيه ، وهو خطأ .
٥ – به : ساقط من ظ ، ش .
٦ – ظ : الإعلال .
٧ – ظ ، ش : بالاعتلال .

فالتَّنوينُ لازِمٌ له، فجرَت إبانَةُ التَّنْوِين: أن الكلمة اسمٌ لافِعلٌ، ٥ مَجْرَى إبانَةِ : الميمِ المَزِيدَةِ في أوّلِ الاسمِ الجاري على الفِعْل: أنّ الكلمة اسمٌ لافِعلٌ: ٥ ، فمِنْ هنا وجَبَ تَصْحيحُ « يَفْعُلٍ » اسما من « قامَ » ونحوِهِ ، ووجَبَ إعْلالُ « بابٍ ، ودارٍ » . ٥

[مجيء « مزيد ، ومحبب ، وبنات ألببه » من الأسماء شواذ]

قال أبو عثمان :

فإن قُلْتَ : فقد [1] جاءَ « مَزْيَدٌ » ، فإنما هذا شاذٌّ كما شَذَّ « مَحْبَبٌ » ، وبنات أَلْبَبِهْ » فإنما يُحْفَظُ هذا .

قال أبو الفتح : هذه زيادة زادَها على نفسِهِ .يقول : فإذا كانَ الأمرُ كما ذَكَرْتَ فهلا قالوا في « مَزْيَدٍ : مَزَادٌ » لأنّ في أوّلِهِ الميم كما قالوا « مَقامٌ » ، ومَبَاعٌ » وأصْلُهما « مَقْوَمٌ ، ومَبْيَعٌ » ؟

قال : فالجوابُ: أنّ هذا اسمٌ شذّ عن القياسِ ، كما شذَّ « مَحْبَبٌ » وكان قياسُهما عندَهُ « مَزَادٌ ، ومَحَبٌّ » وقد ذكرتُ [١٨٦] هذا فيما تقدّم ،وأرَيْتُ من أين كَثُر التَّغْيِيرُ في الأعلامِ .

فأمّا « بناتُ أَلْبَبِهْ » فذكر أبو عثمان [2] عن أبي العباس ٥ أن الهاءَ عائدة فيه على الحيّ ، أي بناتُ أَلْبَبِ الحيّ ، وإذا كان كذلك فليس « أَلْبَبٌ » علَماً ، ولو كان علَماً لكانَ أقربَ قليلا ٥ .

---

١ – ظ ، ش : قد .

٢ – ظ ، ش : أبو بكر .

– وأخبرنى أبو على أنَّ الكوفيِّين يروُونه « بناتُ ألْبُبِهِ » يريدون جمعَ « لُبٍّ » – ومعناه « : بناتُ ألَبِّ الحىِّ ، كما يُقال [١] بناتُ أعْلَمِه .

وذهَبَ أبو العبَّاس إلى أنَّ نحوَ « مَقامٍ ، ومَباعٍ » إنما اعتَلَّ ؛ لأنَّه مصدرٌ للفعْل ، أوْ مكانٌ ، دونَ أن يكون فُعِلَ ذلك به ؛ لأنَّه على وَزْن الفعْل » .

وأنكر ذلك أبو علىٍّ وقال : ألا ترى إلى [٢] إعلالهم نحو « بابٍ ، ودارٍ » ولا نسْبَةَ بينه وبين الفعْل أكثرُ من الوَزْن » . فأمَّا اعتِلالُه « بمَزْيدٍ ، ومَرْيَمٍ » فاسمانِ علَمانِ ، والأعلامُ تُغيَّرُ كثيرا عن القياس .

وأمَّا اعتلالُه بمَقْوَدَةٍ فعليه لالَه ؛ لأنها مصدرٌ ؛ وإنما هى شاذَّة .

وحكى أبو زيدٍ : « وقَع الصَّيْدُ فى مَصْيَدِتنا » بفتْح الميم فهذا شاذٌّ مِثْلُ « مَقْوَدَةٍ » .

وحكى : « هذا شَىْءٌ مَطْيَبَةٌ للنَّفس » و « هذا شَرابٌ مَبْوَلَةٌ » وهذا كُلُّه شاذٌّ .

[مجىء « استحوذ ، وأغيلت المرأة » من الأفعال شواذ]

قال أبو عثمان :

ونظيرُ هذا من الفعْلِ « اسْتَحْوَذَ عليهم الشَّيْطانُ [٣] » و « أغْيَلَتِ المرأةُ » ، وأجْوَدَ ، وأطْيَبَ » إلا أنَّ هذا يكون فيه الاعتلالُ . ويجرى على قياسِ الباب المطَّرِدِ ، إلا فى « اسْتَحْوَذَ ، وأغْيَلَتْ » فإنَّا لم نَسْمَعْهما مُعْتَلَّيْنِ [٤] فى اللُّغة ، ورُبَّ حَرْفٍ هكذا ، فاحفظ ماجاء مِنْ هذا ولا تَقِسْهُ ؛ فإنَّ مَجْرَى بابِه على خِلاف ذلك .

---

١ – ص : يقول .   ٢ – ظ ، ش : أن : وهو خطأ فاحش .

٣ – من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

٤ – ص وهامش ظ : معتلين . وظ ، ش : معتلتين .

قال أبو الفتح : يقول : نظير « مَزْيَدٍ ، ومَجْبَبٍ » فى أنهما خَرَجا[١] عن القياس قولُهم فى الفِعْل « استَحْوَذَ . وأَغْيَلَتْ ، وأَجْوَدَ . وأَطْيَبَ »[٢] وقياسُه : « استَحاذ ، وأغالَتْ ، وأجادَ ، وأطاب » .

وقد ذكرتُ العلَّة فى أنْ خَرَجَ بعضُ المُعْتَلِّ على أصله، وأنَّه إنما جُعِلَ تنبيها على باقى المُعتَلِّ ، واقتصارُهُمْ على تصحيح « استَحْوَذَ ، وأغْيَلَتْ » دون الإعلال ممَّا يُؤَكِّدُ اهتمامَهم بإخراجِ ضَرْبٍ من المُعْتَلِّ على أصلِه ، وأنَّه إنما جُعِل[٣] تنبيهاً على الباقى ومُحافظةً على إبانة الأُصُولِ المُغَيَّرةِ ، وفى هذا ضَرْبٌ من [٨٦ ب] الحكمة فى هذه اللُّغَة العربيَّة .

وقولُه : فاحفَظْ هذا ولا تَقِسْهُ ؛ أى لا تَقُلْ فى « استَقام : استَقْوَمَ » ولا فى « استَعان : استَعْوَنَ » فإن هذا خارجٌ عن القياسِ والاستعمالِ جميعا .

وأخبرَنا ابنُ مِقْسَمٍ عن ثعلبٍ قال : يُقال : « استَصْوَبْتُ[٤] الشَّىْءَ » ولم يُقَل « استَصَبْتُ[٥] » ، و« استَنْوَقَ الجَمَلُ ، واستَتْيَسَتِ الشَّاةُ » ولم يقولوا « استَناقَ » ولا « استَتاسَتْ[٦] » وقد كرَّر ذِكْرَ[٧] المطَّرِدِ والشَّاذِّ فى غير موضع من هذا الكتاب ، وأنا أشرح أحوالَهما .

اعلم أنَّ المُطَّرِد والشاذَّ عند أهلِ العربيَّة على أربعة أضربٍ : مُطَّرِدٌ فى القياس والاستعمال جميعا ، ومُطَّرِدٌ فى القياسِ شاذٌّ فى الاستعمال ، ومُطَّرِدٌ فى الاستعمال شاذٌّ فى القياس ، وشاذٌّ فى القياس والاستعمال جميعا .

١ — ص ، هامش ظ : خرجا . وظ ، ش : خارجان .
٢ — وأطيب : ساقط من ظ ، ش .
٣ — وأنه إنما جعل : زيادة من ظ ، ش .
٤ — ظ ، ش : استوصيت .
٥ — ظ ، ش : استأصيت .
٦ — ظ ، ش : استاس .
٧ — ذكر : ساقط من ظ ، ش .

: فالمُطَّرِدُ فى القياسِ والاستعمالِ جميعا، هو الذى لانهاية وراءه نحو رَفْعِ الفاعلِ ونَصْبِ المفعول .

والمُطَّرِدُ فى القياسِ الشاذُّ فى الاستعمال، نحو الماضى من « يذَرُ، ويَدَعُ » لايُقال فيهما « وَذَرَ ، ولا وَدَعَ » وليس هُنا شَيْءٌ يدفعهما من طريق القياس . قال سيبويه : استُغنى عنهما بـتَرْكَ ؛ وهذه ليست حُجَّةً قاطِعَةً ولكنَّ فيها ضَرْباً مِنَ التَّعَلُّل .

والمُطَّرِدُ فى الاستعمالِ الشَّاذُّ فى القياسِ، قولهُم « اسْتَحْوَذَ ، وأَغْيَلَتْ المرأة » القياس يُوجِبُ إعلالهما لأنهما، بمنزلة « اسْتَقام ، وأَبانَتْ » ولكنَّ السَّماعَ أَبْطَلَ فيهما القياسَ ؛ وحَكَى ابْنُ السِّكِّيتِ : « أغالَتِ المرأةُ، وأَغْيَلَتْ » إذا سَقَتْ ولَدَها الغَيْلَ ، ولا يعرِفُ أصحابُنا الاعتلال .

قال أبو على : والشاذُّ فى القياس والاستعمالِ جميعا، ما أجازَهُ أبو العبَّاس مِنْ تَتْميم «مفعول» من ذَوَاتِ الواو التى هى عينٌ؛ لأنَّه أجاز فى « مَقُول : مَقْوُوْلٌ » وفى « مَصُوْغٍ : مَصْوُوْغٌ » قال : لأنَّ ذلك ليس بأثْقَلَ مِنْ « سُرْتُ سُوُوْرًا، وغارَتْ عينُه غُوُوْرًا » . قال أبو علىٌّ : فسبيله فى هذا سبيلُ من قال « قامَ زَيْدًا » لأنَّه خارجٌ عن القياس والاستعمال .

وكذلك قولُ الآخر :

يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفوسَكما وحيثُما كنتُما لاقيتُما رَشَدَا
[١٨٧] إنْ تَقْضِيا حاجةً لِى خَفَّ مَحْمِلُها تَسْتَوْجِبا نعمةً عندى بها ويَدَا
أنْ تَقْرَأانِ على أسماءَ ويحكما مِنِّى السَّلامَ وألَّا تُعلِما أحَدَا

فسألْتُ أبا علىٍّ عن ثباتِ النُّون فى « تقرأان » بعد « أنْ » ؟

فقال : « أنْ » مخفَّفةٌ من الثَّقيلة ، وأَوْلاها الفعلَ بلا فَصْلٍ للضَّرورة ،

فهذا أيضا من الشاذِّ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أنَّ الاستعمال إذا ورد بشيء أُخِذَ به وتُرِكَ القياسُ ، لأنَّ السَّماع يُبْطِل القياس .

قال أبو عليّ : لأنَّ الغرض فيما نُدَوِّنُه من هذه الدَّواوين. ونُثْبِته من هذه القوانين ؛ إنما هو لِيَلْحَقَ من ليس من أهل اللُّغة بأهلها. ويَسْتَوِيَ من ليس بفصيح ومَنْ هو فصيح ، فإذا وَرَدَ السَّماعُ بشيء لم يَبْقَ غرضٌ مطلوبٌ، وعُدِلَ عن القياس إلى السَّماع .

[إذا سميت بالفعل « يزيد » بعد إعلاله بقى على إعلاله]

قال أبو عثمان :

فأمَّا « يزيد » اسمُ رجلٍ ؛ فإنما اعتلَّ مِنْ قِبَلِ أنَّه كان فعلا لزمه الاعتلالُ ، ثم نُقِلَ من الفعل فسُمِّيَ به ، فهو في المعتلّ نظيرُ « يَشْكُرُ » في الصَّحيح فأجْرِ البابَ [1] على ما ذكرْتُ لك .

قال أبو الفتح : يقول : إن « يزيدَ » هذا منقولٌ مِنَ الفعل ؛ وإنما هو مضارعُ « زادَ » فصار كـ « باع ، يبيعُ » ثم نُقِلَ بعد أنْ لزمه الاعتلالُ ، فكذلك لو نقلتَ « يبيعُ » لتركته مُعَلًّا كـ « يزيد » .

فأمَّا لو ارتجلْتَ اسماً على « يَفْعِل » من « باعَ ، وزادَ » لقلتَ « يَبْيِعُ ، ويَزْيِدُ » فصحَّحْتهما ولم تُعِلَّهما .

ونظيرُ « يزيد » في النقل « يَشْكُرُ ، وتَغْلِبُ » .

وقد سمَّوْا أيضا « تَزِيدُ » بالتَّاء ؛ قال أبو ذُؤَيْب :

يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّبَاتِ كأنما ... كُسِيَتْ بُرُودَ بني « تَزِيدَ » الأذْرُعُ

---

١ — الباب : عن ص وهامش ظ . وفي صلب ظ ، ش : ذلك .

والقول فى « تَزَيدَ ، ويَتَزِيدَ » واحد .

[إذا بنيت من « يخاف » ونحوه اسما على « يفعل » صححته]

قال أبو عثمان :

فإن قلتَ : ابْنِ « يُفْعِلُ » مِنْ « يَخافُ » اسما ؟ .

قلتُ : « يُخْوِف » . وكذلك أخَواتُه لاتُعَلُّ إذا صُغْتَه اسما .

قال أبو الفتح : قد تقدّم مثلُ هذا وشرحُه . ومِنْ أين وَجَب تصحيحُ هذه الأمثلة إذ ابْتُنِيَتْ أسماءً [١] .

[إعلال اسم الفاعل من « قام ، وباع » ونحوهما]

قال أبو عثمان :

وأمَّا فاعلٌ من « قام ، وباعَ » فإنَّه يَعْتَلُّ ويُهْمَز موضعُ العين منه ، فتقول « بائع ، وقائم » [٢] وجميعُ ما أُعِلَّ فعلُه ففاعل منه [٣] مُعْتَلٌّ [٤] .

قال أبو الفتح [٨٧ ب] إنما وجَبَ همْزُ عين اسمِ الفاعل إذا كان على وزنِ فاعلٍ نحوُ « قائمٍ ، وبائعٍ » ؛ لأن العينَ كانت قد [٥] اعتلَّتْ فانقلَبتْ فى « قام [٦] ، وباعَ » ألفا . فلما جئتَ إلى اسم الفاعل ، وهو على فاعلٍ ، صارتْ قَبْلَ عينه ألفُ فاعلٍ ، والعينُ قد كانت انقلبت ألفا فى الماضى . فالتقتْ فى اسم الفاعل ألفانِ ، وهذه صورَتُهما « قاْاْم » فلم يَجُزْ حَذْفُ إحداهما . فيعودُ إلى لفظ « قامَ »

---

١ – ظ ، ش : اسما .
٢ – فى النسخ الثلاث « قائل » وهو خطأ ، والصواب : « قائم » ، كما أثبتناه ؛ لأنه اسم فاعل من قام الذى مثل به .
٣ – ففاعل منه : ساقط من ظ ، ش .
٤ – ظ ، ش : معل .
٥ – قد : ساقط من ظ ، ش
٦ – ص : قال .

فحرَّكتَ الثَّانيةَ التي هي عينٌ ، كما حرَّكتَ راءَ « ضارِبٍ » فانقلبَتْ همزةً ؛ لأنَّ الألِفَ إذا حُرِّكت صارَتْ همزةً . فصارت [1] « قائمٌ ، وبائعٌ » كما ترَى ؛

ويدُلُّ على أنَّ الألف إذا تحركتِ انقلبت همزةً ، قِراءةُ أيوُّبَ السَّخْتِيانيِّ : «غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّأْلِّين [2] » لما حرَّكَ الألفَ لسكونِها وسكون اللام الأُولى [3] بعدها انقلبَتْ همزةً .

وحكَى أبو العبَّاس عن أبي عثمان عن أبي زيدٍ أنَّه قال : سمعتُ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ يَقْرأُ [4] : « فيوْمَئذٍ لا يُسألُ عن ذنبه إنْسٌ ولا جأنٌ » [5] فظنَنْتُه قد لحَنَ ، إلى أن سمعتُ العرب تقولُ [6] : « شأَبَّةٌ ، ودأَبَّةٌ » ؟

قال أبو العباس : فقلتُ لأبي عثمان : أتقيس هذا ؟ قال : لا ، ولا أقبلُه .

وقال الراجز :

خاطمُها زأَمَّها أنْ تَذْهَبا

وجاءتْ في شعر كُثَيِّر : « احْمأَرَّتْ » ، يريد « احمارَّتْ » .

كما أراد الأوَّلُ « زأَمَّها » .

فهذه الهمزَاتُ في هذه [7] المواضع ، إنما وجَبَتْ عن تحريك الألف لسكونِها وسكونِ ما بعدَها .

فكذلك قُلِبتِ الألفُ المنقلبةُ عَنْ عينِ الفعل في اسم الفاعِلِ مِنْ « قام » همزةً ، وذلك قولهُم « قائمٌ » وكذلك « خائِفٌ ، وبائعٌ ، ونائمٌ » .

---

١ — ظ ، ش : فصار .

٢ — من الآية السابعة وهي الأخيرة من سورة الفاتحة ١ .

٣ — الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٤ — يقرأ : ساقط من ظ .

٥ — الآية ٣٩ من سورة الرحمن ٥٥ .

٦ — ظ ، ش : يقولون .

٧ — ظ : هذا ، وهو تصحيف .

[إعلال اسم الفاعل من « أفعل واستفعل »]

قال أبو عثمان :

و « فاعِلٌ » من « أَفْعَلَ » مُعَلٌّ وإعلاله إسكانُ عينه وطَرْحُ حركتها على السَّاكن ؛ وأمَّا الفاعل مِن « استقامَ ، واستفادَ » فإنَّه « مستقيمٌ ، ومستفيدٌ » وقد ذكرتُ لك أصْلَ هذا ، وإلقاءَ الحركة على ما قَبْلَ المعتلّ وإسكانَ المعتلّ في هذا [1] في صدر هذا [2] الباب .

قال أبو الفتح : يريد اسمَ الفاعل من أفْعَلَ « مُقيمٌ ، ومُرِيدٌ » . وقد تقدم ذكرُ هذا كلِّه وشرحُه ، ومن أين وَجَبَ إعلالُه ؟ .

[إعلال اسم المفعول من نحو « قيل ، وبيع »]

قال أبو عثمان :

و« مفعولٌ » من هذا مُعْتَلٌّ [3] كما اعتَلَّ « فاعِلٌ » [4] [١٨٨] إلا أنَّ اعتلالَه بحذفِ حرفٍ منه ، فإنْ كان « مفعولٌ » مِنْ « فُعِلَ » وكان [5] من الواو ظهرتْ فيه الواوُ نحو « مَقُولٍ ، ومَصُوغٍ » لأنَّه من « القَوْلِ ، والصَّوْغِ » وإنْ كان من « فُعِلَ » وكان من الياء ظهرتْ فيه الياءُ نحو « مَعِيبٍ ، ومَبِيعٍ ، ومَسِيرٍ به » .

قال أبو الفتح : إنما وجب إعلالُ « مفعول » مِنْ حيث وجب إعلالُ « فاعلٍ » وكلاهما مِنْ قِبَلِ الفعل وجَبَ إعلالُه ، لأنهما جاريان عليه وهو مُعْتَلٌّ

---

١ — في هذا : ساقط من ظ ، ش .

٢ — هذا : زيادة من ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : يعتل .

٤ — ظ ، ش : الفاعل .

٥ — ظ : فكان .

فأرادوا[١] أنْ يكونَ العَمَلُ من وجهٍ واحد، فألزَموا تصريفَ الفعل الاعتلال[٢] وعلى أن « فاعِلاً » أُجْرِىَ على الفعل من « مَفْعولٍ » ؛ لأنه بِوَزْنه[٣] وليس « مفعولٌ » كذلك .

وقولُه : فإن[٤] كان « مفعولٌ » مِنْ « فُعِلَ » . إنما قال هذا؛ لأنَّه قد يكون من « فُعِل » ومن « أُفْعِل » ومن « استُفْعِل » وغير ذلك ؛ وإنما قصد هنا ذِكْرَ بِناءِ « مَفْعولٍ » و « مفعولٌ » إنما يجىءُ من « فُعِل » نحو : « ضُرِب فهو مضروبٌ » ، وقُتِل فهو مقتول » ولهذا[٥] ذكَرَ « فُعِل » ولم يُهْمِل البَيانَ .

وسيذكر أبو عثمان ماعرَضَ فى « مَقُولٍ ، ومَبِيعٍ » من التغيير والحذفِ ويذكُرُ الخلافَ بين الخليل وأبى الحسن . وأُتْبِعُه ما عندى فيه ، إنْ شاء الله .

[إتمام بنى تميم « مفعولا » من نحو « بيع ، وعيب »]

قال أبو عثمان :

وبنو تميمٍ فيما زعم علماؤنا يُتِمُّون مفعولا من الياء، فيقولون : « مبيوعٌ ، ومَعْيُوبٌ[٦] ، ومَسْيُورٌ به » فإذا[٧] كان من الواو لم يتمُّوه، لايقولون فى « مَقُولٍ مَقْوُولٌ » ولا فى « مَصُوغٍ[٨] : مَصْوُوغٌ » البتَّةَ .

وإنما أتمُّوا فى[٩] الياء ؛ لأنَّ الياء وفيها الضَّمَّةُ أخفُّ من الواو وفيها الضَّمَّةُ ،

---

١ — ظ ، ش : فأراد .
٢ — الاعتلال : ساقط من ظ ، ش .
٣ — ظ ، ش : يوازنه .
٤ — ظ ، ش : وإن .
٥ — ظ ، ش : فهذا .
٦ — ومعيوب : ساقط من ظ ، ش .
٧ — ظ ، ش : وإذا .
٨ — فى مصوغ : زيادة من ظ ، ش .
٩ — فى : ساقط من ظ ، ش .

ألا ترى أنَّ الواوَ إذا انضمَّت فرُّوا منها إلى الهمزة فقالوا : « أدْؤُرٌ ، وأثْؤُبٌ ، وأنْؤُرٌ [١] » . قال الراجز :

لكلِّ دهرٍ قد لبِستُ أثْؤُبا

فالهمزُ فى الواو إذا انضمَّت مُطَّرِدٌ ؛ فأمَّا إذا كانت كذلك وبعدها واوٌ كان ذلك أثقلَ لها ، فلذلك ألزموها الحذفَ فى « مفعولٍ » . والياءُ إذا انضمتْ لم تهمز ولم تُغيَّر ؛ فهذا يدلُّك ويُبَصِّرُك أنَّ الياء أخفُّ .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العِلَّة فى جواز تتميم بنى [٢] تميم لـ « مفعولٍ » من الياء . وأنَّ الياءَ خفيفةٌ ليست فى ثِقَلِ الواو ، فاحتملَتِ الضمَّةَ لذلك ، ووجهُ حذفِ مَنْ حذفَ الياء فقال : « مَعِيبٌ » ؛ أنها لمَّا اعتلَّتْ فى « عِيبَ » أراد أن [٨٨ ب] يُعِلَّها فى اسم المفعول .

ومَنْ أتمَّ فقال : « مَعْيُوبٌ » شجَّعه على ذلك سكونُ ما قبلَ الياء ، فجرَتْ لذلك مَجْرى الصَّحيح .

ولا تُنْكِرُ أن يُصحِّحوا اسمَ المفعولِ وإنْ كان الفعلُ مُعْتلاً ، ألا ترى أنهم قالوا : « غُزِىَ » فقلَبوا اللامَ ، وقالوا : « مَغْزُوٌّ » فصحَّحوها .

وإنما جاز التصحيح فى اسم المفعول ؛ لأنَّه وإن كان جاريا على الفعل فإنَّه ليس على وزْن المضارع . ألا ترى أنَّ قائما [٣] لمَّا كان على وزْن المضارع فى الأصل بالحركة والسُّكون والعِدَّة لم يكنْ إلا مُعتلاً ، وقد تحجَّر أنه لا يَتِمُّ مفعولٌ مِنْ ذواتِ الواو ، وهذا هو الأشهر .

---

١ - وأنؤر : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ : من .

٣ - ظ ، ش : قام ، وهو خطأ .

وقد حكَى غيرُه أنهم يقولون « ثَوْبٌ [1] مَصْوُوْنٌ » ، والأكثرُ « مَصُونٌ » ، وأنشدوا قولَ الراجز :

والمِسْكُ في عَنْبَرِه المَدْوُوْفِ

والأشهرَ « مَدُوفٌ » وقالوا : « رجلٌ مَعْوُوْدٌ » ، وفرسٌ مَقْوُوْدٌ » ، وقولٌ مَقْوُوْلٌ » .

وأجاز أبو العبَّاس إتمامَ « مفعولٍ » من الواو خلافا لأصحابنا كلِّهم . وقال : ليس بأثقلَ [2] مِنْ « سُرْتُ سُوُوْرًا ، وغُرْتُ [3] غُوُوْرًا » ؛ لأنَّ في « سُوُوْرٍ ، وغُوُوْرٍ » واوين وضمَّتين وليس في [4] « مَصْوُوْنٍ » معَ الواوين إلا ضمَّةٌ واحدة .

قال أبو عليّ : وهذا خطأ ؛ [5] لأنَّه يُجيزُ [5] شيئا يَنْفيه القياسُ وهو [6] غيرُ مَسْموع ، فقياسُه [6] قياسُ مَنْ قال : « ضَرَبْتُ زَيْدٌ » فأمَّا « سُرْتُ سُوُوْرًا » [7] فلو لم [7] يُسْمَعْ لمَا قيل .

وأيضا : فلو أعلُّوا في « سُوُوْرٍ » لأسكنوا الواوَ الأُولى وبعدها واوٌ ساكنةٌ فيجِبُ حذْفُ إحداهما ، فيصير [8] على وزن « فُعْلٍ » ؛ فكرهوا التباس مثال : فعول بفُعْلٍ ، واسم المفعول من فُعِلَ [8] وزنُه « مفعولٌ » أبدًا نحو « ضُرِبَ فهو مضروبٌ » فأُمِنَ الالتباسُ في « مَصُوغٍ ، ومَقُولٍ » فجرى على ما يجبُ فيه من الإعلال .

---

١ – ثوب : ساقط من ظ ، ش .

٢ – ظ ، ش : بأقل .

٣ – غرت : ساقط من ظ ، ش .

٤ – في : ساقط من ظ .

٥ ، ٥ – ظ ، ش : (لأنه ليس يجيز) .

٦ ، ٦ – ظ ، ش : (غير مسموع قال فقياسه) .

٧ ، ٧ – ظ ، ش : (فلم) .

٨ ، ٨ – ساقط من ظ ، ش

وإنما لم يَتِمَّ « مفعولٌ » من الواو إلا فى الحروف الشَّاذَّة الَّتى ذكرنا [1] ؛ لأنَّه اجتمع فيه معَ اعتلال فِعْلِه أنه من الواو . وأنَّه تجب ضمَّةُ واوه وبعدَها واوُ « مفعولٍ » فتجتمع واوان وضمَّة .

و« مَغْيُوبٌ » [2] إنما احتمعَ فيه ياءٌ وواوٌ وضمَّةٌ ؛ وإذا كان القياسُ فى « مَغْيُوبٍ » [3] الإعلالُ مع أنَّ الياء دون الواو فى الثِّقَل فَمَفْعُولٌ مِنَ الواو لثقله أحْرَى ألا يجوزَ فيه التَّصحيحُ .

وهذا طريقٌ مستمرٌ [4] [١٨٩] فى العربيَّة لاينكسرُ أن يُحْتَمَلَ أمرٌ واحدٌ ، فاذا انضمَّ إليه سببٌ آخرُ لم يُحْتَملا ، وعليه بابُ ما لاينصرف أجمَعُ .

وسيأتى فى هذا الكتاب منه [5] ما أُنبِّه عليه بمشيئة الله .

[ماورد عن العرب من نحو « مغيوم ، ومطيوبة »]

قال أبو عثمان :

وسمعتُ الأصمعيَّ يقول : سمعتُ أبا عمرٍو بن العَلاء يقول : سمعتُ فى شعر العرب :

وكأنَّها تُفَّاحةٌ مطيوبةٌ

وقال علقمةُ بنُ عَبَدَةَ :

يومُ رَذَاذٍ عليه الدَّجْنُ مغيومُ

أخبرنى أبو زيد : أنَّ تميما تقول ذلك ؛ ورواه الخليل ، وسيبويه عن العرب .

قال أبو الفتح : هذه شواهد لجواز إتمام « مفعولٍ » من ذواتِ الياء ؛ وقد

---

١ – ظ ، ش : ذكرناها .

٢ ، ٣ – ظ ، ش : معيوف ، فى الموضعين .

٤ – ظ ، ش : مستقيم .

٥ – منه : ساقط من ظ ، ش .

قالوا : « طَعامٌ مَزِيتٌ . ومَزْيُوتٌ . ورجلٌ مَدِينٌ . ومَدْيُونٌ » وهو واسعٌ فاشٍ .

[اختلاف الأئمة فى المحذوف من « مفعول » من نحو « بيع ، وقيل »]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليل ، وسيبويه أنَّكَ إذا قلتَ « مَقُولٌ . ومَبِيعٌ » فالذاهبُ لالتقاء السّاكنين واوُ « مفعولٍ » .

وقال الخليل : إذا قلتَ : « مَبْيُوعٌ » فألقيتَ حركةَ الياء على الباء سكنتِ[1] الياء التى هى[2] عينُ الفعل وبعدَها واوُ « مفعولٍ » فاجتمع ساكنان . فحُذِفَتْ واوُ « مفعولٍ » وكانتْ أوْلَى بالحذف ، لأنها زائدة . وكان حذفُها أوْلَى ولم تُحذَفِ الياءُ ؛ لأنها عينُ الفعل .

وكذلك « مَقُوْلٌ » الواوُ الباقيةُ عينُ الفعل والواوُ[3] المحذوفة واوُ « مفعولٍ » .

وكان أبو الحسن يزعم أنَّ المحذوفةَ عينُ الفعل والباقيةَ ، واوُ « مفعولٍ » فسألتُه عن « مَبِيعٍ » .

فقلتُ : ألا ترى أنَّ الباقىَ فى « مبيعٍ » الياءُ . ولو كانت واوَ « مفعولٍ » لكانت « مَبُوْعٌ » ؟

فقال : إنهم لمَّا أسكنوا ياءَ « مَبْيُوعٍ » وألقَوْا حركتَها على الباء انضمَّتِ الباءُ . وصارت بعدها ياءٌ ساكنةٌ ، فأبدلتْ مكانَ الضمَّةِ كسرةً للياء التى بعدها ، ثم حُذِفت الياءُ بعد أنْ ألزمت الباءُ كسرةً للياء التى حذَفتْها ، فوافقت واوُ « مفعولٍ » الباءَ مكسورةً ، فانقلبتْ ياءً للكسرة التى قبلَها ، كما انقلبَتْ واوُ

---

١ – ظ ، ش : وسكنت .

٢ – هى : ساقط من ظ .

٣ – الواو : عن ظ وفوقها بين السطور : نسخة ، وهى ساقطة من ص ، ش .

« ميزان » ، وميعادٍ » ياءً للكسرة التى قبلَها . وكِلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ ، وقولُ الأخفشِ أقيسُ .

قال أبو الفتح : إنما وجب إسكانُ عينِ الفعل مِنْ « مَبْيُوْعٍ . ومقوُوْل » عندهم جميعا ؛ لأنَّ « قِيْلَ . وبِيْعَ » عندَهُمْ[1] معتلان [٨٩ ب] فأرادوا إعلالَ اسمِ المفعول منهما .

ولأنَّ الضمةَ مستثقلةٌ فى الياء والواو ، كما ذكر أبو عثمانَ قَبْلُ . ثم حَدَثَ[2] من التغيير ما ذكره أبو عثمان عن الخليل ، وسيبويه ، والأخفش . ولكلٍّ واحد من الاعتلال لصحَّة مذهبه . وما يمكن أن يُحْتَجَّ به عنه ما[3] أذكُرُه .

فأمَّا الخليلُ فيتَقَوَّى مذهبَه فى أنَّ المحذوفَ واوُ مفعولٍ فيما ذكره أبو علىٍّ قولُ الشاعر :

سيكفيك ضَرْبَ القومِ لحمٌ مُعَرَّضٌ   وماءُ قدورٍ فى القصاع مَشِيْبُ

فقال : قوله « مشيب » أصله « مَشُوْبٌ » ؛ لأنَّه مِنْ « شُبْتُ الشىءَ أشُوبُه » إذا خلطتَه بغيره ؛ فلو كانت الواوُ فى « مَشوبٍ » واوَ «مفعولٍ» لمَا جاز أنْ تقولَ فيها « مَشِيبٌ » ؛ لأنَّ واوَ « مفعولٍ » لايجوزُ قلبُها إلا أنْ تكونَ لامُ الفِعْلِ معتلَّةً نحو قولهم : « رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ ، وقُضِيَ فهو مَقْضِيٌّ » . لكنَّ الواوَ فى « مشوبٍ » عينُ الفعل فقلبَها[4] ياءً . كما قلبها الآخر فى قوله :

أزمانَ عيناءُ سرورُ المسرورْ
عيناءُ حوراءُ من العِينِ « الحِيْرْ »

وأصلُه « الحُوْرُ » لأنه جمع حَوْراء .

---

١ — عندهم : ساقط من ظ ، ش .
٢ — ظ ، ش : حذف ، وهو خطأ .
٣ — ظ : عما . وش : عما .
٤ — فقلبها : ساقط من ظ ، ش .

فالواوُ فى «مَشُوبٍ» عينُ الفِعْل بمنزلتها فى «الحُور»؛ ألا ترى أنَّه قلَبها فى «مَشُوب»، كما قلَبها فى «الحُور».

وقد جاء مِثْلُ «مَشِيبٍ» مما قُلِبَتْ فيه عينُ الفِعْل وهو قولهم «أرضٌ مَمِيتٌ عليها» يريدون: مَمُوتٌ عليها. و «غارٌ مَنِيلٌ» وهو من الواو وأصلُه[1] «مَنُوْلٌ».

قال أبو علىّ: معناه يَنال ما[2] فيه. وقال الراجز:

دارٌ لأسماءَ يُعَفّيها المُورْ   والدَّجْنُ يَوْماً والسَّحابُ المَهْمُورْ
قد دَرَسَتْ غيرَ رمادٍ مكفورْ   مُكْتَئِبِ اللَّوْنِ مَرِيحٍ مَمْطُورْ

يريد بـ«مَرِيحٍ»: مَرُوحاً؛ لأنَّه[3] من الرَّوْح.

فهذا كلُّه يَشهدُ بصحَّة قول الخليل: إنَّ المحذوفَ من «مَقُوْلٍ» و«مَبِيْعٍ» واوُ «مفعولٍ».

وأمَّا[4] ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادةُ أبى عثمانَ عليه، وانفصالُه من الزِّيادة فعجبٌ من العجب، وقولُه فى هذا يكاد يَتَرجَّحُ عندى على مذهب الخليل وسيبويه.

وذلك أنَّ له أن يقول: إنَّ واوَ «مفعول» جاءت لمعنًى، وهو المَدّ[5]، والعينُ لم تأتِ لمعنًى [١٩٠][6] فحَذْفُ العينِ[6] التى لم تأتِ لمعنًى، وتَبْقِيَةُ[7] ما جاء لمعنًى، وهو الواوُ الزائدةُ، أولى، كما تقول: «مررتُ بقاضٍ» فتحذفُ الياءَ؛ لأنَّها لم تأتِ لمعنًى، وتُبْقِى التَّنوينَ الذى جاء لمعنى الصَّرف.

١ – ظ، ش: وأصلها.
٢ – ما: زيادة من ظ، ش.
٣ – لأنه: ساقط من ظ، ش.
٤ – ظ، ش: فأما.
٥ – وهو المد: ساقط من ظ، ش.
٦، ٦ – ظ، ش: فحذفت العين.
٧ – ظ، ش: فى تبقية.

وشىءٌ آخرُ يدلُّ على صحة مذهب أبى الحسن، وهو: أنّ هذه العين قد اعتلّت فى «قالَ، وباعَ، وقيلَ، وبيعَ» وفى أصلِ «مَبِيعٍ، ومَقُولٍ» فكما أُعِلّتْ بالإسكان والقلب، كذلك أُعِلّتْ أيضا بالحذف؛ وواوُ «مفعولٍ» لم تنقلب من شىءٍ ولم تعتلّ فى الفِعلِ [1] فكان تركُها وحذفُ المعتلّ أوْجب.

ألا ترى إلى قولهم: «اتَّقَى» وأصله «اوْتَقَى» فلمّا أُعِلّتِ الفاءُ بقلبها تاءً أُعِلّتْ بالحذف فيما أنشدَناه أبو علىّ وقرأتُه عليه فى النّوادر عن أبى زيد:

تَقُوهُ أيّها الفتيانُ إنّى ... رأيتُ الله قد غلَبَ الجدُودا

وأنشدنا أيضا عنه:

قصَرْتُ له القبيلة إذ تَجِهْنا ... وما ضاقتْ بشِدّته ذراعى

وأصل هذين: «اتّقُوه، واتّجِهْنا».

قال أبو علىّ: ولكنه لمّا أعلّ الفاء بالقلْب، أعلّها بالحذف، فكذلك لمّا أُعِلّت عينُ «مفعولٍ» بالإسكان والقلب، أُعِلّتْ أيضا [2] بالحذف.

وأيضا: فإنّ العين فى «مَقُولٍ، ومَبِيعٍ» قد حُذِفت فى قولهم: «قُلْ. وبِعْ» ونحو ذلك، فكما [3] حُذِفتْ فى غير هذا الموضع، كذلك حُذِفت هنا.

وللخليل أن يقول: إنّ الساكنين إذا التقيا فى كلمة واحدة؛ حُرِّك الآخر منهما. فكذا يُحذَف الآخر منهما.

ولأبى الحسن أن يردّ هذا ويقول: إنهما إذا التقيا فى كلمة واحدة [4]؛ حُذِف الأوّل نحو «خَفْ، وقُلْ، وبِعْ» [4] لاسيما إذا كان الثانى منهما جاء لمعنًى،

---

١ – ظ، ش: العين.

٢ – أيضا: ساقط من ظ، ش.

٣ – ظ، ش: وكما.

٤، ٤ – ساقط من ظ، ش.

نحو التنوين « غازٍ » ونحوه ؛ وكما أُعِلّتِ العينُ بالقلب مع ألِف « فاعِل » نحو « قائم » كذلك أُعِلّت بالحذف مع واو « مفعول » .

وللخليل أن يقول : إن الميم فى أوّله يدلّ على أنّه اسمُ المفعول . فتُحذَفُ الواوُ ؛ لأنها زائدةٌ .

ولأبى الحسن أن يقول : إن « مَبيعاً » يُشْبِه « مَقْيلاً » ، ومَسِيرًا » وهما مصدران .

فلهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان : « وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ » ولقوّة قول أبي الحسن قال : « وقولُ الأخفش أقيَسُ » .

وقولُه فى هذا عجيبٌ ، وإنْ كان قد ناقضَ فيه فيما[1] يجىءُ ، وستراه بعَيْنه إن شاء الله .

[اختلاف الأئمة فى المحذوف من مصدر « أقام ، وأخاف » ونحوهما]

[٩٠ ب] قال أبو عثمان :

فإذا قُلْتَ من « أفْعَلْتُ » مصدرًا نحو « أقامَ إقامَةً ، وأخافَ إخافةً » فقد حذفتَ مِنْ « إقامةٍ ، وإخافةٍ » ألِفاً ، لالتِقاء الساكنين .

فالخليل وسيبويه يزعمان : أنّ المحذوفة هى الألِفُ التى تلِى آخِرَ الحرف ، وهى نظيرةُ واوِ « مفعولٍ » فى « مَقُولٍ ، ومَخوفٍ » .

وأبو الحسن يرَى أن موضع العين هو المحذوفُ ؛ وقياسُه على[2] ما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : أصلُ « إقامةٍ ، وإخافة ، وإبانةٍ : إقْوامةٌ ، وإخوافةٌ ،

---

١ – ظ ، ش : بما .
٢ – على : ساقط من ش .

وإبانةٌ » فأرادوا أن يُعِلُّوا المصدرَ لاعتلالِ « أقام ، وأبان » فنقلوا الفتحة من الواو ، والياء ، إلى ماقبلهما ، ثم قلبوهما ألِفين ، وبعدهما ألفُ « إفعالةٍ » ، فصار كما ترى « إقامةٌ ، وإبانةٌ » [1] .

فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوفة هى [2] الألفُ الأُولى ؛ وذهب الخليلُ إلى أنّ المحذوفة هى [3] الألِفُ الثّانية ؛ وهى الزّائدة — على ما تقدّم من مذهبهما — والكلامُ ثَمّ ، والاحتجاج ، هو الكلامُ ، والاحتجاجُ هنا .

[ما لا يعتل من محول إليه وهو « اختار ، وانقاد » ومضارعهما ، وما كان نحوهما]

قال أبو عثمان :

وإذا كان الحرفُ الذى قَبْلَ المعتلّ متحركا فى الأصلِ لم يُغَيّروه ، ولم يُعتَلّ الحرفُ من محوّلٍ إليه [4] كما اعتلّت « قُلْتُ ، وبِعْتُ » من مُحَوّلٍ إليه [4] كراهيةَ أن يُحوّل إلى ما ليس من كلامهم ، وذلك قولهم : « اختاروا ، واعتادوا ، وانقادوا » وكذلك المضارعة [5] من هذا تجرى هذا المجرى نحو « يختارون ، ويَعتادون ، ويَنقادون » .

قال أبو الفتح : أصل « اختار ، واعتادَ ، وانقادَ : اختَيَرَ ، واعتَوَدَ ، وانقَوَدَ » .

يقول : فلم يُحوّل « افتَعَلَ ، وانفَعَلَ » [6] من الياء إلى « افتَعِل ، وانفَعِلَ ولا حُوِّلَ « افتَعَلَ ، وانفَعَلَ » [6] من الواو إلى « افتَعُلَ ، وانفَعُلَ »

---

١ — ظ ، ش : إقامة وإبانة .

٢ ، ٣ — هى : فى الموضعين : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ — ساقط من ظ ، ش .

٥ — ص : المضارع .

٦ ، ٦ — ساقط من ظ ، ش .

كما حُوِّل « قُلْتُ ، وبِعْتُ » من « فَعَلْتُ » إلى « فَعُلْتُ ، وفَعِلْتُ » لأن فى كلامهم « فَعِلْتُ ، وفَعُلْتُ » وليس فى كلامهم « افْتَعُلَ ، وانفَعُلَ » ولا « افتَعِلَ ، وانفَعِلَ » .

فهذا معنى قولِه : « كراهيةَ أن يخرج إلى ما ليس فى كلامهم » وقد كان القياسُ إذ غَيَّروا « فَعَلْتُ » أن يُغَيِّروا « افْتَعَلْتُ ، وانْفَعَلْتُ » ولكنِ امتنعوا من ذلك كراهيةَ أن يخرجوا إلى ما لانظيرَ له ؛ ولو فعلوا ذلك لكان قياسُه أن يقولوا [١٩١] : « اخْتَرْتُ ، واعْتَدْتُ ، وانْقُدْتُ » ولكن هذا لايقال لما ذكرنا .

وقولُه : وكذلك المضارعةُ مِنْ هذا تجرى هذا المجرى .

يقول : إنما يقولون : يختارون ، وينقادون ـ ولا يقولون [١] « يختَيِرون ، ويَنْقَوِدون » كما قالوا « يَبِيعُ ، ويَقُومُ » لأنَّ هذا لم يُحوَّلْ كما يُحوَّل [٢] « قُمْتُ ، وبِعْتُ » .

وأصل « يَختارُون ، وينقادون : يختَيِرون ، ويَنْقَوِدون » فأُسْكِنَتِ الياءُ والواو ثم قُلِبتا [٣] لانفتاح ما قبلَهما وتحرُّكِهما فى الأصل كما فُعِل فى الماضى .

[المبنى للمجهول من « اختار ، وانقاد » ونحوهما]

قال أبو عثمان :

وإذا [٤] قلتَ « فُعِلَ من هذا » قلتَ « اُخْتِيرَ ، واُنْقِيدَ » فتُحوِّل الكسرة على التاء ، والقاف ، كما فُعِل ذلك بِـ « بِيعَ ، وقِيلَ » .

---

١ ـ ظ : ولا يقولوا .

٢ ـ ظ ، ش : حول .

٣ ـ ظ : قلبت : وهو خطأ .

٤ ـ ظ ، ش : فإذا .

فأمّا[1] «اعتادَ» فتُرِكَتْ حركةُ الأصل وتبِعَت العينُ ما قبلَها، كما كان ذلك فى «قال، وباع».

ومَن يقول من العرب: «قُيل» فيُشِمُّ الفاء الضمّة[2] تحقيقا لـ«فُعِل»، فإنه يقول هاهنا «اُخْتُيِرَ»، واُنْقُيِدَ» فيُشِمُّ؛ لأن قولك «تِير» من «اُخْتُيِر» و«قِيدَ» من «اُنْقُيِد» كـ«قِيل، وبِيع». ومَنْ أبدَلَ الياءَ واوًا قال[3] هنا «اُخْتُورَ، واُنْقُود» ولم يُؤْخَذْ هذا إلا عن العرب.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ «تادَ» من «اعتاد» و«تارَ» من «اختار» و«قادَ» من «انقاد» كـ«قامَ. وباعَ» واشتبها من حيث كان ما قبلَ العين مفتوحا وهى محركة، كما كان ذلك فى «فعَلَ» فاشتركا فى العلّة المُوجِبة للقلْب، فجميعُ ما يجوزُ فى «قال، وباع» جائزٌ فى «اختار، وانقاد» إلا التحويل إلى الضمّ والكسرِ — وقد مضى ذكره —.

فـ«تار» من «اختار» و«قاد» من «انقاد» بمنزلة «قالَ، وباعَ» و«تِيْرَ» من «اختِير» و«قِيد» من «انقِيد» كـ«قِيلَ، وبِيعَ»[4] و«تُيِرْ» من «اُختُيِر» و«قُيِدْ» من «انقُيِدْ» كـ«قُيِلْ، وبُيِعْ»[4] و«تُورَ» من «اختُور» و«قُودَ» من «انقُودَ» كـ«قُولَ، وبُوعَ».

وقولُه: ومَنْ أبدَلَ الياءَ واوًا معناه: مَنْ[5] كان من لغته أن يقول «خُوِف

---

١ – ظ، ش: وأما.
٢ – ظ، ش: للضمة.
٣ – ظ: وقال.
٤، ٤ – ساقط من ظ، ش.
٥ – ظ، ش: ومن.

وقَول » [١] فيجعل مكان الياء فى « قِيل ،وخِيف » واواً فإنه يقول هنا « اختور » لأن مَن قال « قُولَ ، وخُوفَ » [١] فليس أصلُ هذه الواو عنده ياءً ثم قلَبَها [٢] واواً ؛ لأنهما عنده [٣] من « القَوْلِ ، والخوْفِ » ولا تَقُلْ [٤] إنّه قلَبَ الياءَ فى « قيل ، وخِيف » واواً ؛ لأنّه لو كان ممّن يقول « قِيلَ ، وخِيفَ » لما قال « قُولَ ، وخُوفَ » لأنّ هذه لغاتٌ لقومٍ شتّى .

[٩١ ب] أو يكونُ أرادَ : مَن قال « بُوعَ » فأبدلَ الياء واواً [٥] فإنّه يقولُ « اختُورَ ، وانقُودَ » والمذهبُ الأولُ أعمّ ؛ لأنّه يدخُلُ فيه « قِيلَ ، وبِيعَ » جميعا .

وقولُه : « ولم يؤخذ هذا إلاّ عن [٦] العربِ » يقول : لم يُقدَّمْ على [٧] هذه الأقوالِ بالقياس ، بل هى [٨] مسموعةٌ عن العرب .

[مجىء « مقودة ، ومكوزة ، ومزيد » على الأصل]

قال أبو عثمان :

ومَثَلٌ من الأمثال : « إنّ [٩] الفكاهةَ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى » جاءُوا بها على الأصل ، كما قالوا : « مَكْوَزَةٌ ، ومَزْيَدٌ » فجاءوا بهنّ على الأصل .

وليس هذا بالمطّرِدِ فى الكلام ، وقد قرأ بعضُ القرّاء : « لَمَثْوَبَةٌ من عند الله خيرٌ » [١٠] لا تقُولُ على هذا « مَقْوَلَةٌ ، ولا مَبْيَعَةٌ » .

---

١ ، ١ — ساقط من ظ ، ش .
٢ — ظ ، ش : قلبه .
٣ — عنده : ساقط من ظ ، ش .
٤ — ظ ، ش : ولم تقل .
٥ — ظ ، ش : الواو ياء ، وهو خطأ .
٦ — ظ ، ش : من .
٧ — على : ساقط من ظ ، ش .
٨ — هى : ساقط من ظ ، ش .
٩ — إن : ساقط من ش .
١٠ — من الآية ١٠٣ من سورة البقرة ٢ .

قال أبو الفتح : قد [1] كان القياسُ فى هذا كله أن يُعَلَّ ؛ لأنَّ « مَزْيَدًا ، ومَكْوَزَةً ، ومَقْوَدَةً ، ومَشْوَبَةً » على وزن « يخاف ، ويهاب » وأصلُهما « يَخْوَفُ ، ويَهْيَبُ » وهذه الأسماءُ جاريةٌ على أفعالٍ معتلَّة ، وقد كانَ [2] قياسُها [3] « مَقادَةً ، ومكازَةً ، ومَزادَةً ، ومَثابَةً » كقوله تعالى : « وإذْ جَعَلنا البيتَ مَثابةً للنّاسِ وأمْناً » [4] ولكنَّها شذَّت .

يقول : لاينبغى أن يُقاس على هذا ، ولكنْ يُقالُ « مقالَةٌ ، ومَباعَةٌ » وقد جاءت مِثْلَ « مَكْوَزَةٍ ، ومَزْيَدٍ : مَرْيَمُ ، ومَصْيَدَةٌ ، ومَطْيَبَةٌ ، ومَبْوَلَةٌ » وهذه شواذُّ كلُّها .

[« مفعلة » بضم العين من « عشت ، وبعت » كـ « مفعلة » بكسرها فيهما عند الخليل]

قال أبو عثمان : وكانَ الخليلُ يقول فى « مَفْعُلَةٍ » من « عِشْتُ ، وبِعْتُ » لفظُها [5] كلفظ « مَفْعِلَةٍ » كما كان « فُعْلٌ » من الياء فى هذا الباب على لفظ « فِعْلٍ » من الواو ، فيقول : « مَعيشَةٌ » تَصلح أنْ تكونَ « مَفْعُلَةً » وتَصلُح أنْ تكونَ « مَفْعِلَةً » .

قال أبو الفتح : أصلُ « مَعيشَةٍ » إذا كانت « مَفْعُلَةً » عند الخليل : « مَعْيُشَةٌ » فنَقَلَ الضمَّةَ إلى العين فانضمت ، وبَعْدَها ياءٌ ساكنةٌ . فأبْدَلَ الضمَّةَ كسرةً ، لتَسْلَمَ بَعدَها [6] الياءُ ، فصارت « مَعيشَةً » وإذا كانت

---

١ – قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ – ظ ، ش : فكان .

٣ – ظ : قياسهما : وهو خطأ .

٤ – من الآية ١٢٥ من سورة البقرة ٢ . « وأمناً » لم يرد فى ظ ، ش .

٥ – ظ ، ش : لفظهما .

٦ – بعدها : ساقط من ظ ، ش .

« مَفْعِلَةً » فإنما نَقَلَ الكسرة إلى العين حَسْبُ ،

وكذلك « عِيْش » يَصْلُحُ أن يكونَ عند الخليل « فِعْلاً » ، وفُعْلاً » جميعا ، فإذا كان أصلُه « فُعْلاً » فكأنَّه كان « عُيْشاً » فأبدل الضَّمَّة كسرةً لتَسْلَم الياءُ فصارتْ « عِيْشاً » كما تَرى .

كما [١] قالوا : « بِيْض » وأصلُه « بُيْض » فأبدلوا من الضَّمَّة كسرةً ؛ لايَفْصِلُ الخليل بين الواحد والجمع .

وكذلك كان يُجيزُ فى « دِيْكٍ ، وفِيْلٍ » أن يكونا « فِعْلاً ، [١٩٢] وفُعْلاً » جميعا ؛ لأنهما من الياء لقولهم « فُيُول » ، ودُيُوك » وكان أبو الحسن يخالفه ، وهاهوذا عَقِيبَ هذا :

[« مفعلة » من العيش ، و « فعل » من البيع عند الأخفش]

قال أبو عثمان :

وكان أبو الحسن الأخفشُ يخالفه ويقول فى « مَفْعُلَةٍ » من « العَيْش : مَعُوْشَة » وفى « فُعْلٍ » من « البيع : بُوْع » ويقول فى « بِيضٍ : هو فِعْلٌ » ولكنَّه [٢] جَمْعٌ والواحد ليس على مذهب الجمع .

وقولُه فى مَعِيشَة : مَعُوشَة » تَرْكٌ لقوله فى « مَبِيعٍ ، ومَكِيلٍ » [٣] وقياسُه على « مَبِيعٍ ، ومَكِيلٍ : مَعِيشَة » لأنَّه يزعم أنه حين أَلْقَى حركة عينِ « مفعولٍ » على الفاء انضمَّت الفاءُ ثم أَبْدَلَ مكانَ الضمَّة [٤] كسرةً لأنَّ

---

١ – كما : ساقط من ظ ، ش .

٢ – ظ ، ش : لكنه .

٣ – ومكيل : ساقط من ظ ، ش .

٤ – ظ : الضمة .

بعدها ياءٌ ساكنة . وكذلك يلزمه فى « مَعِيشة » هذا ، وإلاَّ رجع إلى قول الخليل فى « مَبِيعٍ » .

قال أبو الفتح : إنما كان قياسُه عند أبى عثمان « مَعِيشَةً » ، لأنَّ أصلَها « مَعْيُشَةٌ » فيجبُ نقلُ الضمَّة إلى العين ، ثم تُبْدَل كسرةً لتَسْلَمَ الياءُ بعدها ؛ كما قال أبو الحسن فى « مَبِيع » إنَّ أصله « مَبْيُوعٌ » ثم نَقَلَ الضمَّة من الياء إلى الباء ، ثم أبْدَلَ الضمَّةَ كسرةً لتَسْلَمَ الياءُ بعدها .

وكذلك كان يجب على قياسِهِ فى « مَعِيشَةٍ » أن يُبدِلَ الضمَّةَ المنقولَة من الياء إلى العين كسرةً فيقولَ « مَعِيشَةٌ » كما قال الخليلُ قياسا على « مَبِيعٍ » . وكذلك [1] قياسُه على « مَبِيع » فى « فُعْلٍ » من « البَيْع » أن يقول « بِيْعٌ » كقولِ الخليلِ ، فيُبْدِلَ من الضمَّة كسرةً ؛ كما أبدلَها فى « مَبِيع » لأنَّ « مَبِيعاً ، ومَعِيشَةً ، وبِيْعاً » كلٌّ [4] واحدٍ منها [2] واحدٌ ليس بجمعٍ ، فإن كان يقول « مَعُوشَةٌ . وبُوعٌ » فيلزمه أن يقول فى « مَبِيعٍ : مَبُوعٌ » فيخالفُ العربَ أجمعين .

وإذا قال « مَبِيعٌ » فقياسُه « مَعِيشةٌ ، وبِيعٌ » فى « مَفْعُلَةٍ وفُعْلٍ » لافَصْلَ بينهما ، لأنَّ « مفعولا » واحدٌ ، كما أنَّ « مَفْعُلَةً ، وفُعْلاً » كُلٌ [3] واحدٌ لاجَمْعٌ . [4] وهذه هى [4] المناقضة التى قدَّمتُ ذِكْرَها .

ولو قال فى « مَفْعُلَةٍ ، وفُعْلٍ : مَعِيشَةٌ ، وبِيْعٌ » كقول الخليل ،

---

١ — ظ ، ش : وكان كذلك .

٢ — ظ : منهما .

٣ — كل : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٤ — ظ ، ش : وهذه المبالغة هى .

لكان مذهبُه لانهاية وراءه ، ووافق قولَه فى « مَبِيعٍ » واستمرّ مذهبُه على الاطّراد .

وحكى الأصمعيُّ : أن الرِّيح الحارّة يُقال لها : « هَيْفٌ » ، وهُوفٌ » وليس فى « هُوفٍ » حُجَّةٌ لأبى الحسن فى أن يقول فى « فُعْل » من البيع « بُوعٌ » لأنّه يجوز أن يكونا لغتين . فيكون « هَيْفٌ » من الياء و « هُوْفٌ » من الواو [1] ويجوز أن يكون « هَيْفٌ » محذوفا من « فَيْعِلٍ » كأنّه كانَ [٩٢ ب] « هَيْوِفاً » مثلَ « مَيْوِتٍ » ثم قُلِبَتِ الواوُ وحُذِفَتْ . كما فُعِل ذلك بِ « مَيْتٍ » فعلى هذا يكونان جميعا من الواو [1] ؛ فتأمل هذا .

وقولُه : وكذلك يَلْزَمُه [2] فى « مَعِيشة » هذا وإلاّ رجع إلى قول الخليل فى « مَبيع » .

يقول : يلزمُه [2] أن تكونَ « مَعِيشَةٌ » : مَفْعُلَةٌ ، ومَفْعِلَةٌ » عنده جميعاً ، كما قال الخليلُ ؛ وإنما يجب عليه من هذا ، الرُّجوعُ إلى مذهب الخليل فى « مَبِيعٍ » لأنّه كان يجب على قياسه فى « بُوعٍ ، ومَعُوْشَةٍ » أن يقول فى « مَفْعُولٍ : مَبُوعٌ » وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ من العرب ؛ فلو كان الياء فى « مَبِيع » هو الزّائد ، كما يقول أبو الحسن ، لوجب أن يقول « مَبوعٌ » كما يقول « مَعُوشَةٌ » .

وأمّا فَصْلُه بين الواحد والجمع فى « فُعْلٍ » ممّا عينُه ياءٌ ، وأنه يقول فى الواحد : « بُوعٌ » ويقولُ فى جمع « أبيض : بِيْضٌ » فهو قَوْلٌ .

قال أبو عليّ : ويُقَوِّيه أنّ الجمعَ أثقلُ من الواحد ، والواوَ أثقلُ من الياءِ ،

---

١ ، ١ – ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ – ساقط من ظ ، ش .

فهربَ من الواوِ [١] فى الجمع وأقرّها فى الواحد ؛ فلذلك [٢] قالوا : « بِيضٌ » ولم يقولوا : « بُوضٌ » .

[٣] ألا ترى أنهم [٣] يقولون فى الواحد : « عَتَا ، عُتُوًّا ، وعُتِيًّا » و « عسَا العُودُ ، عُسُوًّا ، وعُسِيًّا » فإذا صاروا إلى الجمع فكلُّهم يَقْلِبُ .

ألا تراهم يقولون : « عِصِيٌّ ، ودِلِىٌّ » ولا يُجيزون التَّصحيح كما أجازوا فى الواحد ! .

ويدلُّ على صحة ماذهبوا إليه فى « بِيضٌ » وأنهم لم يقولوا : « بُوضٌ » أنهم قد قالوا فى « الحُوْرِ : الحِيرُ » وأصلُه الواو ؛ فإذا كانوا قد هربوا ممّا أصلُه الواو إلى الياء، فألّا تُقْلَبَ الياءُ واوًا فى الجمع ،وأن يُصَحِّحوها ياءً أَجْدَرُ ! .

ووجهٌ آخرُ : وهو أنهم قد قلبوا الواوَ ياءً فى الواحدِ فقالوا « مَشِيبٌ » فى « مَشُوبٍ » و « غارٌ مَنِيلٌ » فى « مَنُول » و « أرضٌ مَمِيتٌ عليها » فى « مَمُوتٍ » و « غُصْنٌ مَرِيحٌ » فى « مَرُوحٍ » ؛ فإذا كانوا قد قلبوا الواوَ ياءً فى الواحد مع أنّه أخفُّ من الجمع ، فهم بألّا يقلبوا الياءَ - التى هى أخفُّ إلى الواو، التى هى أثقل فى الجمع ، الذى [٤] هو أثقلُ من الواحدَ - أجْدَرُ ! .

ولولا قولُ [٥] العرب : « مَبِيعٌ » بالياء دونَ « مَبُوعٍ » لكان قولُ أبى الحسن فى « فُعْلٍ ، ومَفْعُلَةٍ : بُوعٌ ، ومَعُوشَةٌ » قولاً حسناً . ولكن قولهم : « مَبِيعٌ » هو الذى أفسَدَ هذا المذهبَ على أبى الحسن .

---

١ – ظ ، ش : الياء . وهو خطأ .

٢ – ظ ، ش : فكذلك .

٣ ، ٣ . ظ ، ش : ألا تراهم .

٤ – ظ : التى .

٥ – قول : ساقط من ظ .

فأمّا قول الشاعر :

وكنت إذا جارِي دَعا لمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِى

[١٩٣] ففيه تَعَلُّقٌ لأبي الحسن في قوله في « مَفْعُلَةٍ » من « عِشْتَ: معوشة[١] » لأنّ « مَضُوفَةً: مَفْعُلَةٌ » من « ضِفْتَ الرّجلَ: إذا نزلتَ به » لأنّ معناها ما يَنْزِل بالإنسان ويَضيفه من نوائب الدّهر ؛ وأصلُها « مَضْيُفَةٌ » ثم نُقِلَت الضّمّة إلى الضّاد ، وانقلبت الياءُ واواً ، لسكونها وانضمام ما قبلَها .

فيُشْبِه أن يكونَ أبو الحسن بهذا تعلّقَ وعليه عقَدَ هذا الخلافَ ؛ إلا أنّ هذا حرفٌ شاذٌّ لانَعْلَمُ له نظيراً ، فينبغى ألاّ يُقاسَ عليه ، وقولُ الخليل فى « مَعِيشَةٍ ، ومَبِيعٍ[٢] » أقوَى ، لقولهم كلّهم[٣] : « مَبِيعٌ » ولم يقولوا : « مَبُوعٌ » كما قالوا : « مَضُوفَةٌ » ومِنْ « مَبِيعٍ » يُشْبِه أن يكونَ الخليلُ أخذ قوله فى « مَعِيشَةٍ » لأنّ عينَ « مَفْعُولٍ » مضمومة .

فأمّا « مَؤُونَةٌ » فلا حُجَّةَ فيها لأبي الحسن ؛ لأنه يجوز أن يكون من « الأَوْن » وهو « العِدْلُ » لأنها ثقيلةٌ على مُتَكَلِّفِها كما أن « العِدْلَ » ثقيلٌ على حامله ، وقالوا : إنها « فَعُولَةٌ » من « مُنْتُ » . وأجاز الفرّاء أن تكونَ « مَفْعُلَةً » من « الأَيْن » وهو « التّعَبُ » وهذا كقول[٤] أبي الحسن فى[٥] « مَعُوشَة » والاحتجاج عليه مِثْلُه على أبي الحسن ، لافَرْقَ بينهما .

وقد شرحتُ هذا الخلافَ فى موضع آخر فى مسألة سُئِلتُ عنها مجرّدةً !

---

١ – معوشة : ساقط من ظ ، ش .

٢ – ومبيع : عن ظ ، ش . وفى ص وهامش ظ : وبيع .

٣ – كلهم : ساقط من ظ ، ش .

٤ – ظ : تقول .

٥ – فى : ساقط من ظ ، ش .

[تصحيح « فاعلت ، وتفاعلنا ، وفعلت ، وتفعلنا » ومصادرهن وعدم إعلالهن]

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ « فاعَلْتُ . وتَفاعَلْنا . وفعَّلْتُ . وتَفَعَّلْنا » يُصَحَّحْنَ ولا يُعْلَلْنَ ، وذلك قولك[1] : « قاوَلْتُ زيداً وبايعته ، وتقاولْنا ، وتبايَعْنا » وتَصِحُّ المصادرُ كما صَحَّت الأفعال وذلك « التَّقاوُلُ . والتَّبايُعُ ، والقِوالُ ، والبِياعُ » و « فَعَّلْتُ » مثلُ « حوّلْتُهُ . وحوّلْتُ عليه . وشَوَّهْتُه[2] ، وزيَّنْتُ له[3] الأمرَ ، وتحوّلْتُه ، وتشَوَّقْتُه ، وتَزَيَّنْتُ » .

وإنما صَحَّت فى « تَفاعَلْتُ » لأنّ التاء دَخَلَتْ على « فاعَلْتُ » .

وكذلك « تفعَّلْتُ » دخلَتْ على « فعَّلْتُ » فلم تَغَيَّرْ عن حالها .

قال أبو الفتح : إنما صَحَّتْ هذه الأفعال كُلُّها لسكونِ ماقبلَ الواو والياء المتحركتين ، فلو قلَبْتَ الياءَ والواوَ فى « قاوَلْتُ ، وبايَعْتُ » كما قلبتهما[4] فى « قام ، وباع » وقبلهما ألفٌ ساكنةٌ ، لوجب حذفُ إحداهما ولزال البناء .

وكذلك لو قلبتَ الياءَ والواو الأخيرتين فى « زيَّنْتُ ، وشوَّقْتُ » ألفين لتَحرُّك ما قبلَهما وزال بناءُ « فعَّلْتُ » كما كان يزولُ فى الأوّل بِناءُ « فاعلتُ » فتجنَّبوا ذلك لِما يدخل الكلامَ مِنْ كثْرة التَّغيير .

وكذلك [٩٣ب] « تَفَعَّلْتُ ، وتفاعَلْنا » لأنّ التاء إنما دَخَلَتْ على « فعَّلْتُ » .

---

١ — قولك : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش : شوقته .

٣ — له : ساقط من ظ ، ش .

٤ — ظ ، ش : قلبتها .

وفاعَلْتُ » بعدما وجب فيهما [١] التَّصحيحُ . فلمَّا صحّتْ هذه الأفعال صحّتْ مصادرُها . فلذلك قالوا : « قاولْتُهُ قِوَالا » فصحّحوا الواوَ ولم يقولوا : « قيالاً » كما قالوا : « قمتُ قِياماً » فقلبوها ياءً لمَّا انقلبت فى [٢] « قام » ولمَّا صحّت فى « قاومتُ . وقاولتُ » صحّت فى « القِوام . والقِوال » [٣] وقال الله تعالى [٣] : « قد يعلم الله الذين يتسلَّلون منكم لِوَاذاً » [٤] لأنّه مصدرُ « لاوَذْتُ » وقالوا فى اللُّغة « لُذْتُ به . لِياذاً » .

فأمَّا قول الراجز :

يَخْلِطْنَ بالتَّأنُّسِ النَّوارا

وهو من نارَ يَنُور : إذا نَفَر . فيُمكن أن يكون اسما لا مصدراً فصحّ لذلك .

وأمَّا قولهُم فى القطعة من المسك : « صِوَارٌ . وصِيارٌ » فيمكن أن يكونا لغتين ، ويمكن أن يكون قَلْبَ الواو ياءً للتَّخفيف والشَّبه بالمصدر أو الجمع ؛ وهذا القولُ كأنَّه أمْثَلُ لقولهم فى جمعه « أصْوِرَةٌ » ولم نسمعهم يقولون « أصْيِرَةٌ » [٥] قال الأعشى :

إذا تَقُومُ يَضُوعُ المِسْكُ أصْوِرَةً والعَنْبَرُ الوَرْدُ من أردانِها شَمِلُ

وكذلك « التَّقاوُلُ . والتَّبايُعُ » صحّتا فيه [٦] لصحّتهما فى الفعل .

وقد قدّمتُ القولَ فى أنّ صحّة المصدر لصحّة الفعل واعتلالَه لاعتلاله ، لايدُلّ على أنّ المصدرَ مشتقٌ من الفعل .

---

١ – ظ ، ش : فيها .

٢ – ق : مكرر فى ص .

٢ ، ٣ – ظ ، ش : وقال تعالى .

٤ – من الآية ٦٣ سورة النور ٢٤ .

٥ – ظ : أصورة .

٦ – ظ ، ش : فيهما .

[ومما جاء على أصله « افعللت ، وافعاللت »]

قال أبو عثمان :

ومما يجيء على أصله « افْعَلَلْتُ ، وافْعالَلْتُ » وذلك[1] « ابْيَضَضْتُ ، واسوَدَدْتُ ، [2] واحوَلَلْتُ ، وابْياضَضْتُ ، واسْوادَدْتُ[2] » .

وإنما جاء هذا على أصلِه من قِبَلِ أنهم لو أسكنوا المعتَلّ هنا ذهَبَ المعنى وصِرْتَ إلى حَذْفٍ بعد الإسكان . وعلّةٍ بعد علّةٍ ؛ فتجنّبوا هذا الحَمْلَ على الفِعْلِ كلّه ، فأقرّوه[3] على أصله .

قال أبو الفتح : يقول : لو أسكنوا الياءَ والواوَ فى « ابيضَضْتُ ، واسودَدْتُ » وقبْلَ الياءِ الباءُ ، وقبْلَ الواوِ السينُ : وهما ساكنتان ، لوَجَبَ[4] حَذْفُ الياءِ والواوِ ، ولزال البناءُ ، وهذا مثلُ ما تقدّم .

وقولُه : « لو أسكنوا المعتلّ هنا[5] » معناه : لو أسكنوا هنا الحرفَ الذى من شأنه أن يَعْتَلّ لكان كَيتَ وكَيتَ ؛ « فهنا » ظرف لأسْكَنوا ، وهو[6] منصوبٌ به ، لا بالمعتلّ ؛ لأنّه ليس هاهنا بمعتَلّ . ولكنّه أطْلَقَ عليه لفظ الاعتلال وإنْ كان صحيحا ، لأنّ من شأن الواو والياء أن يَعتلا [١٩٤] فسمّى الحرفَ : مُعتلا ، بما هو فى أكثر أحواله ، جارٍ عليه ؛ أو بما يَصيرُ إليه من الاعتلال .

كما تقول : « هذه حَلُوبَتُنا ، ورَكوبَتُنا » فتُطْلِقُ عليها اسم « الحَلَب ،

---

١ — وذلك : عن ص ؛ ظ . وفى ش ، وهامش ظ : مثل .

٢ ، ٢ — ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : وأقروه .

٤ — ظ ، ش : أوجب .

٥ — ظ : هما ، وهو خطأ .

٦ — وهو : زيادة من ظ ، ش .

والرُّكوبِ » وإن لم يكن فى الوقت « حَلَبٌ ، ولا رُكوب » لأنّ من عادتهما أن يكون هذا جاريا عليهما ، وكما قال الله تعالى حكايةً عن إبراهيمَ عليه السَّلام : « فقال إنى سقيم » [1] ولم يكن فى الوقت سقيما ، ولكنّ السُّقْمَ للموت جارٍ عليه لامحالة .

وكما قال الشاعر :

إذا ما مات مَيْتٌ مِنْ تَميمٍ فَسرّك أن يَعيشَ فجئْ بِزادِ

فسمَّاه « مَيْتاً » ،وإن كان حيّاً قبل موته ،لأنّه سيموت لامحالة ،وهذا مطّرِدٌ فى كلامهم فاشٍ .

[ومما جاء على أصله « اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا ، واهتوشوا »]

قال أبو عثمان :

وممّا يجيء على أصله - لأنّ معناه معنى ما لايَعْتَلُ كما جاء « عوِرَ ،وحوِلَ » [2] لأنّه فى معنى « اعورّ ، واحولّ » - : « اجْتَوَرُوا ، وازْدَوَجُوا ، واعْتَوَرُوا[3] [2]، واهْتَوَشُوا » ؛ لأنّ معناها[4] « تَجاوَرُوا ، وتزاوجوا ، وتهاوَشوا [2] » ؛ ولولا ذلك لاعتلّ .

ألا تراهم قالوا : « اختاروا ، وابتاعوا » حين لم يكن فى معنى « تَفاعَلوا » .

قال أبو الفتح : يقول لمّا وَجَبَ[5] تصحيح « تجاوروا ، وتزاوجوا » لسكونِ ما قبلَ

---

١ - من الآية ٨٩ من سورة الصافات ٣٧ .

٢ ، ٢ - ما بينهما عن ص ، ظ ، ش . وفى هامش ظ ، ش : ما يأتى : (لأنه فى معنى : اعور : اجتوروا ، وازدوجوا ، لأن معناها : تجاوروا ، وتزاوجوا ؛ ولولا) نسخة .

٣ - اعتوروا : زيادة من ظ ، ش .

٤ - معناه عن ص ، ظ . وفى ش وهامش ظ : معناها .

٥ - ظ ، ش : أوجب .

الواوِ ـ كما قدَّمنا شرحَه ـ وكان «ازْدَوَجُوا ـ واجتوَرُوا» بمعناهما صحَّحوهما ليكونَ التَّصحيحُ أمارةً لكونِ كلِّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر. وكذلك ما أشْبَهَ هذا.

وإنما أعَلُّوا «اختاروا، وابتاعوا» لأنهما ليسا بمعنى «تخايَرُوا، وتَبايعوا» فجاءا على ماينبغي لهما من الإعلال الذى تقدَّم شَرْحُه فى فصل «اعتاد. وانقاد».

[لوبنيت افتعلوا من «ازدوجوا» على غير معنى «تفاعلوا» لأعلّت]

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : لو بنيتَ «افتعلوا» من قولك «ازدوَجوا» على غير معنى «تفاعلوا» لأعْلَلْتَ فقلتَ «ازداجوا» كما قُلْتَ «اختاروا، وابتاعوا».

قال أبو الفتح : يقول لمَّا زال معنى «تفاعلوا» الذى يوجب التَّصحيح خرج إلى باب «اختار، وابتاع» [1]فلم يَجُزْ إلا إعلالُه كما لم يَجُزْ إلا إعْلالُ «اختار، وابتاع»[1].

[جمع «مقال، ومباع، ومعاش» على «مفاعل» لايعل]

قال أبو عثمان :

واعلم أنَّ «مَقالاً، ومَباعاً، ومَعاشاً» إذا جمعته على «مفاعِلَ» لم تُعْلِل الياءَ ولا الواو فى الجمع؛ وذلك قولك «مقاوِلُ، ومَبايِعُ، ومَعايِشُ».

وإنما أعلُّوا الواحد؛ لأنهم شبَّهوه بـ«يَفْعَلُ» فلمَّا جمعوه ذَهَبَ شَبَهُه مِن «يَفْعَلُ» [٩٤ ب] فردُّوه[2] إلى أصله. قال الشَّاعر :

وإنى لَقَوَّامٌ مَقاوِمَ لم يكن ... جريرٌ ولا مولى جرير يقومُها

فقال : «مَقاوِم».

---

١ ، ١ – ساقط من ظ ، ش.
٢ – ظ ، ش : فردوا.

قال أبو الفتح : وجهُ شَبَهِ « مَقامٍ ، ومَباعٍ » بـ « يَفْعَل » أنّ أصلَهما « مَقْوَمٌ ، ومَبْيَعٌ » فجريا مجرى « يخاف ، ويهاب » اللذين أصلُهما « يَخْوَفُ ، ويَهْيَبُ » فأعلُّوهما ، لأنهما جاريان على الفِعْل وهما بوزنه – وقد تقدم شرحُ هذا – .

وقولُه : فلمّا جمعوه ذهب شَبَهُه من الفعل ؛ يريد أنّ الفعلَ لا يُجْمَع فلمّا جُمِع « مقامٌ » ونحوه بَعُدَ عن الفِعل وزالَ البناءُ الذى [1] ضارعَ به الفِعْلَ فصَحّ ، وصِحّتُه أنْ تَظْهرَ ياؤُه وواوُه ، وذلك قولهم « مَقاوِمُ ، ومَبايِعُ » .

[همز « معايش ، ومصاوب » خطأ]

قال أبو عثمان :

فأمّا قراءةُ [2] مَنْ قرأ مِن [2] أهل المدينة « معائِش » بالهمز فهى خطأٌ ، فلا يُلْتَفَتُ إليها ؛ وإنما [3] أُخِذَتْ عن نافعِ بن أبى نُعَيْمٍ ، ولم يكن يدرى ما العربيّةَ ، وله أحرفٌ يقرؤُها لَحْناً نحواً من هذا [4] .

وقد قالت العربُ : « مصائب » فهمزوا ، وهو غلط ، كما قالوا : « حَلّأَتُ السَّوِيقَ » وكأنهم [5] تَوَهَّموا أنّ « مُصيبة [5] : فَعِيلَة » [6] فهمَزُوها حين جمعوها كما هَمَزُوا جمعَ « سَفِينةٍ : سَفائِنُ » وإنما « مُصِيبَةٌ : مُفْعِلَة » [6] من « أصاب يُصِيب » وأصلها « مُصْوِبَةٌ » فألقَوْا حركةَ الواو على الصّاد فانكسرت الصادُ وبعدها واوٌ ساكنةٌ فأُبدِلَتْ ياءً للكَسْرةِ [7] قَبْلَها – وقد

---

١ – ظ ، ش : والذى .

٢ ، ٢ – زيادة من ظ ، ش .

٣ – ظ ، ش : فإنما .

٤ فى هامش ظ : إن كان محفوظا عنه نسخة . ومحلها بين : هذا ، وقد .

٥ ، ٥ – عن ص وهامش ظ بزيادة « قد » قبله فى هذا الهامش . وفى ظ ، ش : يتوهمون أن مصيبة .

٦ ، ٦ – ساقط من ش .

٧ – ظ ، ش : لكسرة .

كتبنا تفسيرَ هذا فيما مضى — وأكثرُ العرب يقول « مَصَاوِبُ » فيجىءُ بها على القياس ، وما ينبغى .

قال أبو الفتح : قد اختلفت[1] الرِّواية عن نافعٍ ، فأكثرُ أصحابه يَرْوِى عنه : « مَعَايِشَ » بلا همزٍ ، والذى رَوَى عنه بالهمز خارجةُ بنُ مُصْعَبٍ .

وإنما كان همزُها خطأً عنده ؛ لأنها لاتخلو من أن تكونَ جمعَ « مَعَاش » ، أو مَعِيشَةٍ . أو مَعِيشٍ » فقد قال رُؤْبةُ :

إليكَ أشكو شدّةَ المَعِيشِ

يريد « المعاشَ » .

وكلُّ واحدٍ من هذه فعينُه متحركةٌ فى الأصل :

فأصلُ « معاشٍ : مَعْيَشٌ » .

وأصلُ « مَعِيشَةٍ : مَعْيِشَةٌ ، أو مَعْيُشَةٌ » على مذهب الخليل .

وأصلُ « مَعِيشٍ : مَعْيِشٌ » مكسورُ العين لَيْسَ[2] غيرُ ؛ لأنّه ليس فى الآحاد اسمٌ على « مَفْعُلٍ » بضمّ العين .

فأمّا قولُ الشّاعر :

بُثَيْنَ الْزَمِى « لا » إنّ « لا » إنْ لَزِمْتِه   على كثرة الواشين أىُّ مَعُونِ

فجَمْعُ « مَعُونَةٍ » وليس بواحدٍ .

وكذلك قولُ الآخر :

[١٩٥]   لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ

إنما هو جَمْعُ « مَكْرُمَةٍ » .

---

١ – ظ : اختلف .

٢ – ظ ، ش : لا .

وكذلك قولُ الآخر :

أبْلِغ النُّعمانَ عنى مَأْلُكاً   أنّه قد طال حبسى وانتظارِى

فقد يجوز أيضا أن يكونَ جمعَ « مأْلُكةٍ » وهى الرِّسالة . أو يكونَ حذفَ الهاء ضرورة وهو يُريدُها .

وإن كان « مَعِيشٌ » جمعَ « مَعِيشةٍ » فجائزٌ فيه « مَفْعُلٌ . ومَفْعِلٌ » جميعا ؛ وإذا كان الأمرُ كذلك فحقُّ « معاشٍ . ومَعِيشٍ [١] . ومَعِيشَةٍ » ألاّ يُهْمَزَ [٢] فى الجمع ، لأنّه قد كانت عينُه متحركةً فى الأصل ، فإذا احتاج إلى حركتها [٢] فى الجمع حرّكتها [٣] ولم يَقْلِبْها واحتَمَلَتِ الحركةَ ، لأنها قويّةٌ وهى من الأصل . وقد كانت متحركةً فى الواحد ؛ وإنما يُهْمَزُ فى الجمع حروفُ المَدِّ واللِّين التى لاحظَّ لها فى الحركة فى الواحد نحوُ أَلِفِ : « رسالة » . وياءِ : « صحيفة » . وواو : « عجوزٍ » . إذا قُلْتَ : « رسائلُ . وصحائفُ : وعجائزُ » .

فأمّا قول العرب « مصائبُ » فغلطٌ ؛ لأن الياءَ فى « مصيبةٍ » عينُ الفعلِ وهى مُنقلِبَةٌ عن واوٍ وأصلُها « مُصْوِبَةٌ » وأصلُها الحركةُ . وقياسها « مَصَاوِبُ » .

وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أنّ الهمزة فى « مصائبَ » إنما هى بَدَلٌ من الواو فى « مَصَاوِبَ » كما قالوا : « إسادةٌ » فى « وِسادةٍ » وأنكر ذلك عليه أبو علىٍّ ، قال : إنّ الواو لاتُقْلَبُ همزةً وَسطاً إذا كانت مكسورةً ، وقد بيّنتُ هذا .

وذكر أبو الحسن أنّ الذى شجّعهم على أنْ شبّهوا « مُصيبةً » بـ « صحيفةٍ » حتى همزوها فى الجمع ، أنها قد اعتلّت فى الواحد بأنْ قُلبتْ الواوُ ياءً فتوهّمتِ العينُ بالقَلْبِ فأشبهت الياءَ الزّائدة ؛ لأنها فى الحقيقة ليست من الأصل ؛ وإنما هى بَدَلٌ

---

١ – معيش : زيادة من ظ . ش .

٢ - ٢ – ساقط من ظ . ش .

٣ – ش : حركتها .

من العين ، فلمَّا لم تكن الأصلَ بعينه أشْبَهت الزّائدَ فقُلِبَتْ فى الجمع همزة .

وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال : يلزمه فى « مَقامٍ : مَقائم » يريد أبو إسحاق أن أصلَ « مَقامٍ : مَقْوَمٌ » ، كما أنّ أصلَ « مُصيبةٍ : مُصْوِبَةٌ » وكلاهما قد قُلِبَ ، يقول : فلو جاز لذلك [١] أن يُهْمَزَ جمع « مُصيبَةٍ » لجاز أيضا أن يُهْمَزَ جمْعُ « مَقامٍ » وهذا يلزَمُ أبا الحسن لو [٢] كان يَقْطَعُ بهذه الحجة ؛ وإنما تعلَّل بهذا القول وتَأنَّسَ به ، وليس عنده بعِلَّة قاطعةٍ فيلزَمه أن يقولَ فى جمع « مَقامٍ : مَقائِمُ » ، ولكنَّه لمَّا سمع « مصائبَ » احتال بعد السَّماع بما [٣] يكونُ فيه بعضُ العُذْرِ ، ولا يَقْطَعُ بأن هذا خطأٌ من العرَب ما وَجدَ له وُجَيْها ما ، ألا ترى أن سيبويه قال فى باب ما يُضْطَرُّ [٩٥ ب] إليه الشّاعرُ : وليس شىءٌ ممّا يُضْطرُّونَ إليه إلاّ وهم يُحاولون به وَجْها .

وكذلك قولهُم [٤] : « حَلأْتُ السَّوِيقَ ، ورَثَأْتُ زَوْجِى بأبياتٍ » إنما هو مُشَبَّهٌ فى اللَّفظ بغيره وإن لم يكن من معناه ؛ فكأنّ « حَلأْتُ » من قولهم [٥] : « حَلأْتُه » : إذا طردتَه عن الماء .

وقولهُم : « رَثَأْتُه : فعلْتُه ، مِنَ الرَّثيئة » وليس مِن معناه .

وقالوا : « استَلأمْتُ الحجَرَ » : يريدون استَلَمْتُ فهمزُوا .

وقالوا : « لبَّأْتُ بالحجّ » : يريدون « لبَّيْتُ » .

وقالوا : « الذئبُ يَسْتَنْشِئُ الرّيحَ » يريدون « يَسْتَنْشِى » .

قال [٦] أبو عُبَيْدَةَ : وكانَ [٧] رُؤْبةُ يهمزُ « سِيَةَ [٨] القوسِ » وسائرُ العرب

---

١ – جاز لذلك : ضائع فى التصوير من ص .

٢ – لو : ضائع فى التصوير من ص .

٣ – ظ ، ش : ما .

٤ – قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٥ – ظ ، ش : قوله .

٦ – ظ ، ش : وقال .

٧ – ظ ، ش : كان .

٨ – رسمت فى النسخ الثلاث هكذا : سئة .

لا يَهْمِزُها ؛ وإنما يجوزُ مِثلُ هذا الغلَط عندهم[١] لِمَا يَستهوِيهم مِنَ الشَّبَه ، لأنهم[٢] ليستْ لهم قياساتٌ يَستَعْصِمونَ بها[٢] ، وإنما يُخْلِدُونَ إلى طبائعهم ؛ فمن أجل ذلك قرأ الحَسَنُ البصرىُّ[٣] رحمة الله عليه[٣] : «وما تنزَّلَت به الشَّياطُون»[٤] ؛ لأنَّه[٥] توهَّمَ أنَّه جمعُ التَّصحيح[٥] نحو «الزيدون» وليسَ منه .

وكذلك قراءتهُ «ولا أدْرَأْتُكُم به[٦]» جاء به كأنَّه مِنْ «دَرَأْتُهُ» أى دَفَعْتُهُ وليس منه[٧] وإنما هو من «دريْتُ بالشَّىء» أى علمت به[٧] وكذلك قراءةُ مَنْ قرأ «عادَ لؤُّلى[٨]» فهمَزَ ، وهو خطأٌ منه ، وهو بمنزلة قول الشاعر :

لَحَبَّ[٩] المُؤْقِدَانِ إلىَ مُؤْسَى

فهمَزَ الواوَ السَّاكنة ؛ لأنَّه توهَّمَ الضمَّةَ قبْلَها فيها .

ومَنْ ذهَبَ إلى أنَّ «أوَّل من وَأَلَ» فهو عندَنا مُخْطىٌ ؛ لأنَّه لاحُجَّةَ له عليه — وقد ذكرْتُهُ قبلُ — ولهذا الغلَط نظائرُ فى كلامِهم ، فإذا جاءَكَ[١٠] فاعْرِفْه لتُسلِّمه كما سمِعتَه ولا تَقِس عليه .

[اختلاف العرب والعلماء فى «مدائن»]

قال أبو عثمان :

وأمَّا «مَدائِنُ[١١]» فقد اختلفت العربُ فيها والعلماءُ ، فجعَلَها بعضُهم «فعائِلَ» فهمَزَ ، وقال بعضُهم : هى «مَفاعِلُ» فلم يَهْمِزُوا .

---

١ — ص : عليهم .

٢ ، ٢ — ظ : ليست لهم قياس يستعصمون بها . ش : ليس لهم قياس يستعصمون به .

٣ ، ٣ ظ ، ش : رحمه الله .

٤ — الآية ٢١٠ من سورة الشعراء ٢٦ .

٥ ، ٥ — ظ ، ش : توهمه جمع التصحيح .

٦ — من الآية ١٦ يونس ١٠ .

٧ ، ٧ — ساقط من ظ ، ش .

٨ — من الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ .

٩ — ص : أحب .

١٠ — ص : جاء ، ظ : جاءه .

١١ — ظ ، ش : المدائن .

فالذين جعلوها « فَعائِلَ » احتجُّوا بـ « مُدُنٍ » فقالوا : « مُدُنٌ » يدلُّ على أنَّ الميم مِنَ الأصْلِ ولَيْسَتْ بِزائِدةٍ .

وقال غيرُ هؤُلاء : هى « مَفاعِلُ » [١] والميم زائدة ، لأنه [١] مِنْ « دانَ يدِينُ » ، وهؤلاء الذينَ لم يَهْمِزُوا ، وكِلا الاشتقاقين مَذْهَبٌ .

قال أبو الفتح : أمَّا مَنْ قال : « مُدُنٌ » فاشتقاقُه واضِحٌ و « مَدِينَةٌ » عندهم كسفينةٍ . و « مَدائن » كـ « سفائن » .

وأمَّا من أخذها مِن « دانَ يدين » فمعناه أنَّها أطاعَتْ صاحبَها وتذلَّلَتْ له والدِّينُ : الطَّاعةُ ؛ وهكذا أخذتُ عن أبى علىٍّ وقتَ القراءة [١٩٦] . فأمَّا قولُ الأخْطَل :

رَبَتْ ورَبا فى حِجْرِها ابنُ مدينَةٍ   يَظَلُّ على مِسْحاتِهِ يَتَرَكَّلُ

فالمدينةُ فيه : أَمَةٌ ، يصِفُ الأكَّار الذى يعمل فى الكَرْم يقول : هو ابنُ أمَةٍ . وقال لها « مَدِينَةٌ » لأنها [٢] مِنْ « دِنْتُ » أى جزَيْتُ ، كأنَّ مولاها يجزيها بعَمَلِها [٣] ؛ فهذا مِثلُ المَذْهَب الثَّانى فى « مدينة » كما [٤] حكاه أبو عثمان .

وقوله : إنَّ العربَ قد اختلفتْ فيها والعلماءُ . معناه أنَّ العرَب منهم مَن يهمز ، ومنهم مَن لا يَهْمِزُ . فهذا وَجْهُ اختلافِ العربِ .

---

١ ، ١ – ساقط من ظ ، ش .

٢ – لأنها : ساقط من ظ ، ش .

٣ – يجزيها بعملها : عن ص ، وهامش ظ ، وفى ظ ، ش : يجريها : أى بعملها .

٤ – ظ ، ش : ما .

وأمَّا اختلافُ العلماء فيها. فكأنّ بعضهم سمِعَها مَهْمُوزَةً. وبعضهم سمِعها غيرَ مَهْمُوزَةٍ [١] وبعضهم سمِعها مهموزةً وغيرَ مهموزة [١] .

فالذين سمعوها مهموزةً خالَفوا تأوُّلَ مَنْ سمعها غيرَ مهموزة .

والذين سمعوهامهموزةً وغيرَ مهموزة — وأبو [٢] عثمان واحدٌ منهم — قد أخذوا فيها بالقولين .

ولو كان كلُّهم سمِعُوها مهموزةً وغيرَ مهموزة، كما سمِعها أبو عثمانَ المازنىُّ بالوجهين لزَال الخلافُ ولم يقَعْ أصلا .

واختلافُ العلماء إنما كان من أجْلِ اختلافِ العرب فيها [٣] فهذا معنى قوله : « إنّ العربَ قد اختلَفَتْ [٤] هى والعلماءُ فيها » .

[رواية « مداين » بلا همز عن بعض العرب]

قال أبو عثمان :

وقد رُوِى تَرْكُ الهَمْزِ فى « مَدَاين » عن بعض العرب .

قال أبو الفتح : إنما كرّر هذا القوْل بعد ذكره فى أوّل الفصل الذى قَبْله اختلافَ العربِ، وأنّ بعضَهم يَهْمِزُ، وبعضَهم لايهمز. فكرّرهُ هُنا توكيدا. ولِيُرِيكَ أنّ مَن يَهْمِزُ أكثرُ ممّن لايَهْمِزُ. ولو اقتصر على الفصل الأوّل لَتُوُهِّمَ أنّ مَن لايَهْمِزُ فى الكثْرة كمَن يَهْمِزُ . فأرَادَ أن يُرِيكَ أن الهَمْزَ فيها أشْهَرُ وأنّه عن اختلاف العربِ فيها قد [٥] اختلَفَت العُلماءُ .

---

١ ، ١ — ساقط من ظ ، ش .
٢ — ص : أبو .
٣ — فيها : زيادة من ظ ، ش .
٤ — ظ : اختلف .
٥ — قد : زيادة من ظ ، ش .

[ماصح لسكون ماقبله ، أو لسكون مابعده ، أو لسكون ما قبله ،وما بعده معاً]

قال أبو عثمان: فقد[١] فسَّرتُ لكَ موضعَ الفاءِ فى الواو والياءِ ، وموضعَ العينِ فيما[٢] لامُه صحيحةٌ ،وسأُبيِّن لكَ موضعَ العين إذا اعتلَّت اللامُ ،أو كانت همزة فى موضعه – إنْ شاء الله[٣] – وأذكرُ الأسماءَ التى جاءت تامَّةً مِنْ هذا ممَّا لامُه صحيحةٌ .

فمِمَّا[٤] أُتمَّ فيه الاسمُ لسكون ما قبلَه وما بعْدَه :

« فُعَّلٌ » ، وفُعَّال » نحو : « حُوَّلٍ ، وحُوَّالٍ[٥] » .

و « فَعَّالٌ » نحو : « صَوَّامٍ ، وقَوَّامٍ » .

و « مِفْعالٌ » نحو : « مِشْوارٍ ، ومِقْوالٍ » .

وكذلك « التَّفْعالُ » نحو : « التَّجْوَالِ[٦] ، والتَّطْرابِ[٧] ، [٩٦ ب] والتَّقْوالِ ، والتَّزْيارِ » .

و « أفْعالٌ » نحو : « أقْوالٍ ، وأمْيالٍ ، وأعْيانٍ ، وأفْوَاجٍ » .

و « إفْعالٌ » نحو : « إرْواءٍ[٨] » .

و « فَعُولٌ » نحو : « قَوُولٍ ، وكَيُولٍ[٩] ، وبَيُوعٍ » .

و « فُعُولٌ » نحو : « شُيُوخٍ ، وحُوُولٍ ، وسُوُوقٍ » .

و « فَعَالٌ » نحو « نَوَارٍ ، وجَوَابٍ ، وهَيَامٍ » .

---

١ – ظ ، ش : وقد .

٢ – ظ ، ش : بما .

٣ – إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ – ظ ، ش : وبما .

٥ – ص : وعوار .

٦ – ظ ، ش : التجواب .

٧ – التطراب : زيادة من ظ ، ش .

٨ – إرواء : غير واضح فى ص .

٩ – وكيول : ساقط من ظ ، ش .

و « فَعِيل » نحو : « طَوِيل » .

و « فُعال » نحو : « طُوَال ، وهُيام » .

و « فِعال » نحو : « خِوَان ، وعِيان ، وخِيار » .

و « فاعُول » نحو : « طاوُوس ، وناوُوس ، وسابُور » .

و « أفْعِلاء » نحو : « أهْوِناء ، وأغْنِياء ، وأبْنِياء » .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذه الأمثلة [١] تنقسم على ثلاثة أضرب :

منها ما صحّ لسكون ما قَبْلَه [٢] نحو : « حُوَل ، وأهْوِناء » .

ومنها ما صح لسكون ما بعدَه نحو : « قُوُول ، وشُيُوخ ، ونَوَار ، وطَوِيل ، وطِوَال ، وخِوَان » .

ومنها ما صحّ لسكون ما قَبْلَه وما بعدَه وهو أبلغُ فى معناه نحو : « صُوّام ، وقُوّام ، وأمْيال ، وأقْوَال » وما أشبَه ذلك .

فلو أسكنت هذه الحروف لالْتقى ساكِنان فوَجَبَ الحذفُ أو الحركةُ وزالَ [٣] المثالُ فتُرِك ذلك لذلك .

[فعل التعجب بصيغتيه مشبه بالأسماء فيما تقدم]

قال أبو عثمان :

وفِعْلُ التَّعجُّب مُشْبِهٌ بالأسماء نحو : ما أقْوَلَه للحق ، وما أبْيَعَه ، وما أصْوَنَه لنفسه ؛ وكذلك « أبْيِعْ به ، وأطْوِلْ به ، وأجْوِدْ به ، وأسْيِرْ به » ؛

---

١ – ظ ، ش : الأسماء .

٢ – ظ : بعده ، وهو خطأ .

٣ – ظ ، ش : فزال .

لأن هذا فى معنى ما أفْعَلَه . وهو مشبَّهٌ بقولهم : «هذا[١] أقوَلُ منه . وأبْيَعُ منه . وأسْيَرُ منه » لقُرب معناه منه .

ويدُلُّكَ على إلحاقِهِم فِعْلَ التَّعَجُّب بالأسماء قولُهم : « ما أُمَيْلِحَهُ . وما أُحَيْسِنَهُ » حَقَّرُوهُ كما تُحَقِّرُ الأسماءُ . والأفعالُ لا تُحَقَّرُ .

قال أبو الفتح : إنما أشْبَهَ فِعْلُ التَّعجُّبِ الأسماء . لأنَّه لايتصرَّف كما أن الأسماء كذلك[٢] فلذلك صُحِّحَ ؛ فقيل : « ما أقومَهُ » وأنت لاتقول : « أقْوَمَ زيْدٌ عمْرًا » فى معنى « أقامَه » ومن هنا لَحِقَه التَّحقيرُ كما يلْحَق الأسماء فى قولهم : « ما أُمَيْلِحَهُ . وما أُحَيْسِنَهُ » . والأسماءُ إذا كانت فى أوائلها[٣] الزَّوائد التى تكون فى أوائل الأفعال صُحِّحت ولم تُعَلّ .

وقد مضى ذكرُ هذا وستَراه أيضا .

وإنما صحَّ « أفْعِلْ به » نحو : « أسْيِرْ به . وأقْوِمْ به » لأنَّك مُخْبِرٌ لا آمِرٌ . ومعناه « ما أفْعَلَه » نحوُ قوله تعالى : « أسْمِعْ بهم وأبْصِرْ »[٤] إنما معناه [١٩٧] : ما أسْمَعَهم . وما أبْصَرَهم . وهو لَفظُ الأمر فى معنى الخبر .

ويدُلُّ على أنَّه ليس أمرًا : كونُه للواحد . والواحدة . والاثنين . والاثنتين . والجماعة . بلفظٍ واحدٍ .

وذلك قولك : « يا زيدُ أكرِم بعمرو . ويا هندُ أكرِمْ بعَمْرٍو[٥] . [٦]ويارجلان أكرِمْ بزيد[٦] ويا امرأتان أكْرِمْ به . ويا رجال أكْرِمْ بزيدٍ . ويا نساءُ أكرِمْ بزيدٍ »

---

١ – ظ ، ش : هو .
٢ – ظ ، ش : لاتتصرف .
٣ – ظ ، ش : أولها .
٤ – من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩ .
٥ – ظ ، و ش : ببكر .
٦ ، ٦ – ساقط من ظ ، ش .

ولا تقول «يا امرأةُ أكرِمي بزيدٍ» ولا: «يا رجلانِ أكرِما بزيدٍ» ولا: «يا رجالُ أكرِموا بزيدٍ» ولا: «يا نساءُ أكرِمْن بزيدٍ».

لأنّكَ لستَ تأمُرُ أحداً بإيقاع فعلٍ، وإنما تُخبِرُ عن إفراطِ كرَمِ زيدٍ[1] كما تقول: «يا امرأةُ ما أكرَمَ زيداً، ويا[2] رجالُ[3] ما أكرَمَ زيداً[3]».

وذهب بعضُ متأخرى أصحابنا[4] إلى أنّ هذا لفظُ الأمرِ ومعناه، وأنّ المأمورَ هنا هو المحدّثُ عنه فى قولهم: «ما أكرَمَ زيداً» يعنى «ما»[5]. فكأنه قال: «يا أمرأةُ أكرِمْ يا شىءُ بزيْدٍ» وهذا تعسُّفٌ وتخليط وعدولٌ عن الصَّواب؛ لأنّ معنى قولك «أكرِم بزيدٍ» إنما هو إخبار عن زيد بالكرم، فكأنّكَ قلتَ «لكَرُم زيدٌ» كما تقول: «لَقَضُو الرّجلُ» إذا بالغتَ فى الخبر عنه بجوْدَةِ القضاء، ولستَ تأمُرُ أحداً بإيقاع فعلٍ عليه؛ وإنما حمله على هذا التّعسُّف لفظُ الأمر فى هذه[6] المواضع.

وقد جاءت ألفاظُ الأمر ويُراد بها الخبرُ، كما جاءت ألفاظُ الخبرِ ويُراد بها الأمر.

فمِنْ ألفاظ الأمر المرادِ بها الخبرُ قولُ الله تعالى: «قلْ من كان فى الضّلالة فليَمْـدُدْ له الرّحمنُ مَدّاً»[7] إنما معناه فسيمدُّ له الرّحمنُ مَدّاً؛ أو فليَمُـدّنّ له الرّحمنُ مدّاً. ومنه قوله تعالى: «أسْمِعْ بهم وأبْصِرْ[8]».

---

١ — ص: بزيد.
٢ — ص: أويا.
٣، ٣ — ظ: أكرم زيد. ص: لكرم زيد.
٤ — ظ: لصحابنا، وهو خطأ.
٥ — «ما» ساقط من ظ، ش.
٦ — ظ: هذا، وهو خطأ.
٧ — من الآية ٧٥ من سورة مريم ١٩.
— من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩.

ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمرُ : قوله تعالى : « يُؤْمنون بالله ورسوله [1] » فهذا فى معنى قوله [2] : « آمنوا » ألا تراه أجابه بقوله عزّ وجلّ : « يَغْفِرْ لكم ذنوبكم ويُدخلكم جنَّاتٍ [3] » فهذا معناه : آمِنُوا يَغْفِرْ لكم ذنوبكم [4] . كما تقول : « إنْ تُؤْمِنوا يَغْفِرْ لكم ذنوبكم [5] » ولا يكونُ قولُه : « يغفِرْ لكم » جوابَ [6] : « هل أدلُّكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابٍ أليمٍ [7] ؟ » وإن كان أبو العباس رحمه الله [8] قد ذهب إليه .

قال أبو عليّ : لأن المغفرة لا تَجبُ بالدّلالة إنما تجب بالإيمان ، ألا تَرَى أنّه ليس كُلُّ مَنْ دُلّ غُفِرَ له ، إنما يُغْفَرُ لمن آمنَ . فمعنى « أكرِمْ به : ما أكرَمه » [٩٧ ب] قال أبو عليّ : والباء [9] وما عَمِلتْ فيه فى قولك : « أكرِم به » فى موضع رفع ؛ لأنها مع ما عمِلتْ فيه الفاعلُ ، كما تقول « كفى بالله » أى كفى الله .

قال أبو عليّ : فكأنّه قال : « أكرَمَ زيدٌ » أى صار ذا كرم ؛ كما تقول : « أجْرَبَ زيدٌ » أى صار ذا إبل جَرْبَى . و « أنحَزَ » أى صار ذا إبل بها نُحازٌ . و « ألهَجَ » أى صار ذا فصالٍ قد لَهِجَتْ بالرّضاع . قال الشّمّاخ :

رعَى بارضَ الوَسْمِيّ حتّى كأنّما ... يرى بِسَفَى البُهْمَى أخِلّةَ مُلْهِجِ

فلمّا كان « أفْعِل به » فى معنى « ما أفْعَله » صَحّ صحّتَه .

---

١ — من الآية ١١ من سورة الصف ٦١ .

٢ — قوله : ساقط من ص .

٣ — من الآية ١٢ من سورة الصف ٦١ . « ويدخلكم جنات » لم يذكر فى ظ ، ش .

٤ ، ٥ — « ذنوبكم » لم يذكر فى ص فى الموضعين .

٦ — ظ : بجواب .

٧ — من الآية ١٠ من سورة الصف ٦١ .

٨ — رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٩ — ظ ، ش : فالباء .

وقولُه : وهو [١] مُشبَّه بقولهم : « هو أقولُ منه . وأبيَعُ منه » . وجهُ الشَّبه بينهما أنَّ « أفعَل » إذا وصَلْتَ بها « مِنْ » فإنها للمبالغة والتَّفاضل نحوُ قولهم : « أنتَ كريمٌ ، وأنا أكرَم منك . وأنتَ ظريفٌ . وأنا أظرف منك » فمعناه : أنهما قد اشتركا فى الصِّفة وزاد أحدهما على الآخر فيها ؛ وعلى هذا لايجوز أن تقول : « العَسَلُ أحلى من الخلِّ » لأنهما لم يشتركا فى الحلاوة ؛ وإنما ينبغى أن يُقال : « العَسَل أحلى من التَّمر » [٢] لاشتراكهما فى الحلاوة وزيادة العسل على التَّمر [٣] فيها ؛ وإذا كان « أفعلُ منك » إنما هو للتَّفاضل والمبالغة كان قولهُم : « أفْعِلْ به » قريبا منه ؛ لأن معنى « أفْعِلْ به » المبالغةُ أيضا [٤] إلا أن [٤] « أفْعِلْ به » فِعْلٌ . و « أفْعَلُ منك » اسمٌ [٥] بدلالة دخول [٥] علامات الأسماء عليه نحو قولهم [٦] : « مررتُ بأفضلَ منك ، وبأعلمَ منك » ونحو ذلك ؛ فصحَّ « أفْعَلُ منك » لأنَّه اسمٌ ؛ وصحَّ « أفْعِلْ به » لأنَّه فى معناه ، ولولا إلحاقُ فِعْلِ التَّعجب بالأسماء ومشابهتُه لها ، لقُلْتَ فى التعجب : « ما أقام زيدا ، وما أطاله ؛ وأقِمْ به ، وأطِلْ به . »

فإن قال قائل : فهلاَّ قالوا : « ما أشْدَدَ زيدًا . وما أقلَلَ مالَكَ » فأظهروا هنا كما صحَّحوا فى قولهم : « ما أطوَلَه ، وما أقوَلَه » ؟ .

قيل : لأنَّ « ما أفْعَلَه » محمول على « هو أفْعَلُ منك » وأنت قد تدَّغِم : « هو أشدُّ منك » لأنَّه على مثال الفعل ؛ يدلُّ على ذلك [٧] : أنَّ المُدْغَمَ إذا جاء

---

١ — ظ ، ش : هو . والصواب مانقلناه عن ص لأنه مطابق لما ورد فى قول أبي عثمان .

٢ ، ٣ — ظ ، ش « الدبس » فى الموضعين .

٤ ، ٤ — ظ وش : لأن .

٥ ، ٥ — ظ ، ش : بدخول .

٦ — « قولهم » ساقط من ظ ، ش .

٧ — ذلك : ساقط من ظ ، ش .

مخالفا لبناء الفعل أُظْهِرَ تضعيفه نحو قولهم : « سُرُرٌ ، وجُدُدٌ ، ومِرَرٌ ، وخُطَطٌ » لأنه ليس فى الأفعال « فُعُلَ ، ولا فِعَلَ ، ولا فُعَلَ » .

ثم إنهم قالوا : « رجل صَبٌّ [١٩٨] ، ويوم قَرٌّ » فأصلهما : « صَبِبٌ . وقَرِرٌ » لأنك تقول : « صَبِبْتَ يا رجلُ ، وقَرِرْتَ يا يومنا » فهذا كقولك : « حَذِرَ فهو حَذِرٌ ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ » ، فأُدْغِمَ هذا ؛ لأنه على بناء الفِعْل نحو : « عَلِمَ ، وشَرِبَ » فقد علمنا من هذا أن مجىء المضاعَف على مثال الفِعْل يُوجب إدْغامه ؛ فمن هنا وَجَبَ إدغامُ « هو أشدُّ منك » فكان إدغامُ « ما أشدَّه » أوجَبَ ؛ لأنّ ما فيه من مشابهةِ الاسم لا تُخرِجُه من أن يكون فِعْلاً ، بل أقصى أحوالِه أن يكون اسما ، ولو كان اسما لوَجَبَ إدغامُه ؛ لأنه على وزنِ الفِعل فكيف وهو « فِعْلٌ » ! ألا ترى إلى إدغامهم « الأظَلّ ، والأمَرّ » وهما اسمان لافعلان ، ولا صفتان أيضا .

وإنما وجب تصحيحُ الاسم الذى فى أوله الزيادةُ التى تكون فى أول الفعل للفَرْق بينهما نحوُ « هو أطولُ منك » ثم أشبَهَهُ « ما أطولَه ، وأطوِلْ به » فأُجرِيا فى الصحَّةِ مُجرَى « هو أطولُ منك » .

فأما قولهم : « أشْدِدْ به » فإنما ظهر تضعيفه لسكون لامه فجرى ذلك مجرى « شَدَدْتُ ، ومدَدْتُ » .

[١] فإن قال قائلٌ [١] : فهلاّ أظهروا « هو أشدُّ منك » ثم ألحقوه « ما أشدَّه » ؟ .

قيل : لأنّه على وزن الفِعْل فيجبُ [٢] إدغامُه ، وليس ما جاء من المضاعَفِ به زن الفعل بواجبٍ إظهارُه كما يجب تصحيحُ ما فى أوله زيادة الأفعال من الأسماء

---

١ ، ١ – ظ ، ش : فإن قيل .
٢ – ظ ، ش : فوجب .

ألا ترى إلى إدغامهم « رجلٌ صَبٌّ . ويومٌ[1] قَرٌّ » ، وهما بوزن الفِعْل فقد علمتَ أنّ مجيء المضاعف على وزن الفِعْل يُوجِبُ إدغامَه ، فمن هنا أُدْغِم « هو أشَدُّ منك » ولم[2] يكن لـ « ما أشَدَّه » ما يُشبِّهه به فيُظهِرَ فبقى مُدْغما كما يجب فيه .

وقولُه : « والأفعال لا تُحقَّر » إنما لم تُحقَّر الأفعال ؛ لأنّ التّحقير فى معنى الوصف ، ألا ترى أنّ قولك « هذا رُجَيْلٌ » معناه : هذا رجلٌ صغيرٌ ، والأفعال لا توصف ، [3] فلذلك لم يجز تحقيرها ؛ وإنما لم تُوصف [3] لأنّ الصّفة ذِكْر حال الموصوف ، والأفعالُ لا أحوال لها ، وكذلك الحروف ؛ فلذلك لم يُوصَفا ، ولم يُصَغَّرا ، ولذلك أيضا لم تُصَغَّر الأسماءُ المبنيّةُ نحو « كَمْ ، وأَيْنَ ، وكيفَ » لمضارعتها الحروفَ .

[ما لا يعل وما يعل من الأسماء التى تبنيها على أمثلة الأفعال]

قال أبو عثمان : وكلّ اسمٍ بنَيْتَه[4] من هذا فى أوّله زوائد الفِعْلِ المضارعِ ، وهو بها على مثال [٩٨ ب] المضارع فصحّحْه ولا تُعِلَّه — وقد بيّنتُ لك هذا فيما مضى — وإن كان فيه أحدُ حروف المضارع ، ولم يكن على مثال المضارع ، فأعِلَّه .

ولو بنَيْتَ مثلَ « تِحْلِئٍ » من « بِعْتَ » لقُلْتَ : « تِبِيعٌ » فأسكنتَ[5] الياء وألقَيْتَ حركتَها على السّاكن الذى قبلها ؛ وكذلك هو من « قُلْتُ » تقول

١ — يوم : ساقط من ظ ، ش .
٢ — ظ ، ش : فلم .
٣ ، ٣ — ساقط من ظ ، ش .
٤ — ظ ، ش : تبنيه .
٥ — ظ ، ش : وأسكنت .

فيه : « تِقِيلُ » ، وكذلك « تُفْعُلُ » تقول[1] فيه[2] : « تُقُولُ » تُسْكِنُ[3] الواوَ وتُلْقِى حركتَها على ما قبلَها .

قال أبو الفتح : إنما وجبَ إعلالُ هذه الأبنية وإن كانت فى أوّلها التاءُ وهى من زوائد المضارع ؛ لأنّه قد أُمِنَ الشَّبَهُ بينهما. ألا ترى أنّه ليس فى المضارع « تِفْعِلُ » ولا « تُفْعُلُ » فقد وقع الفصلُ بالضمّ والكسر ولكنّك لو بنَيْتَ مِثْلَ « تَفْعَلٍ » لصحّحْتَ ؛ لأنهم يقولون : « أنتَ تركَبُ، وتذهَبُ » ، وكُنْتَ تقولُ فيها من « بِعْتُ : تَبْيَعُ » ومِنْ « قُلْتُ : تَقْوَلُ » فتصحّحُ لئلا يلتبسا بالفِعْل نحوُ قولهم : « تِخالُ » ، و« تِخافُ » فى مضارع « خِلْتُ . وخِفْتُ » قال أبو ذُؤَيْبٍ :

فَغَبَرْتُ بعدَهُمُ بعَيْشٍ ناصِبٍ وإخال أنّى لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

وأنشدنى عُفَيْلِيّ فصيح لِنَفْسِه :

فقَوْمى هم تَميمٌ يا مُمَارِى وجُوثَةُ ما إخافُ لهم كِثارَا

بكسر الهمزة مِنْ « أخافُ » .

فأمّا قولهم : « الأسْوَدُ بن يُعْفُرٍ » فانما ضمّوا الياء لضمةِ الفاءِ إتْباعا كما قالوا : يُسْرُوعٌ » فضمّوا الياءَ لضمّةِ الراء .

و « التِّحْلِئُ » إنما صار « تِفْعِلا » لأنّه من « حلأْتَ » الأديمَ إذا قشرْتَه ، وما سقَطَ منه فاسمُه : « التِّحْلِئُ » .

---

١ — تقول : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش : منه .

٣ — ظ ، ش : وتسكن .

[يصحح « مفعل » لأنه منقوص من « مفعال »]

قال أبو عثمان :

ويُتَمُّ « مِفْعَلٌ » منهما ؛ قال الخليل : إنما تمّ ؛ لأنَّه منقوصٌ من « مِفْعالٍ » قالوا : « مِفْتَحٌ ومِفْتاحٌ ، ومِخْيَطٌ ومِخْياطٌ ، ومِنْسَجٌ ومِنْساجٌ » .

قال أبو الفتح : يقول : لمّا وجب تصحيحُ « مِخْياطٍ » لسكون ما بَعْدَ الياء ، وكان « مِخْيَطٌ » منقوصا منه صُحّحَ : لأنّ بناء « مِفْعالٍ » هو المقصودُ هنا ، وجُعِلَ التَّصحيح فى « مِخْيَطٍ » دَلالةً على أنَّه منقوص من مِخياط وأنّه بمعناه كما جُعِل تصحيحُ « عَوِرَ ، وحَوِلَ » دَلالةً على أنّ معناهما معنى « اعْوَرَّ ، واحوَلَّ » — وقد مضى ذكر هذا — .

ولم يَعْتَلَّ الخليلُ فى تصحيح [١٩٩] « مِخْيَطٍ » بسكونِ ما قَبْلَ الياء كما صحّ نحوُ « حُوَلٍ » لسكون ما قبلَه ؛ لأنّ « مِفْعَلا » بوزْن « تِفْعَلٍ » و « حُوَلٌ » ليس على وزن الفِعْل فكان يجب إعلالُ « مِفْعَلٍ » كما أعلُّوا « مَفْعَلا » لولا ما ذكَرَه الخليلُ .

[إعلال « مفعل » ، « مفعل » من قال ، « وباع »]

قال أبو عثمان :

ويَعْتَلُّ « مَفْعِلٌ » ومَفْعُلٌ » منهما فتقولُ فى « مَفْعِلٍ » من الواو : « مَقِيلٌ ومَفْعُلٍ « مَقُولٌ » ومثلُ ذلك : «المَشُورةُ ، والمَثُوبةُ ، والمَعُونَة» .

قال أبو الفتح : إنما اعتلّ هذان البِناءان ولم يُفْرَقْ بينهما وبينَ الفعل

بالتَّصحيح [١] ؛ لأنَّ الميمَ فى أوائلهما تَختَصُّ [٢] بالأسماء فوقع الفصل بذلك ، وقد تقدم ذكر هذا .

[رأى الخليل فى أن « مفعلة ، ومفعلة » من الياء سواء]

قال أبو عثمان : وزعم الخليل أنَّ « مَفْعُلَة » من الياء من هذا و « مَفْعِلَة » سواءٌ ؛ وقد بيَّنا هذا فيما مضى .

قال أبو الفتح : قولُه « من هذا » يعنى ممَّا اعتلَّت عينُه وهى ياء ؛ يريد به بابَ « معيشةٍ » ، وأنها تصلُح أن تكون « مَفْعِلةً ، ومَفْعُلَةً » وقد شرحتُ هذا .

[تصحيح « أفعلة » نحو « أسورة وأعينة »]

قال أبو عثمان : ويُتمُّ « أَفْعِلَة » نحو : « أَسْوِرَةٍ ، وأَخْوِنَةٍ ، وأَحْوِرَةٍ ، وأَعْيِنَةٍ » .

قال أبو الفتح : إنما صحَّ هذا ؛ لأنَّ الزِّيادة فى أوّله همزةٌ وهى من زوائد الأفعال ، فأرادوا الفرقَ بين القبيلين فصحَّحوا [٣] ؛ وقد مضى ذكرُ مثله .

[مجىء « تدورة » على أصلها]

قال أبو عثمان :

وممَّا جاء على أصله ممَّا قد ذكَرْنا علَّته قولُ الشَّاعر :

بِتْنا بِتَدْوِرَةٍ يُضىءُ وجوهَنا دسَمُ السَّلِيطِ على فَتِيلِ ذُبالِ

---

١ – ظ ، ش : بالصحيح ، وهو خطأ .

٢ – ظ ، ش : مما يختص .

٣ – ظ ، ش : فصححوه .

وقالوا « التَّتْوِبَة » يريدون : « التَّوْبَة » [١] .

قال أبو الفتح : قولُه : « قد ذكرنا علّته؛ فيما مضى [٢] » : يعنى أنّه صحت الواوُ فى « تَتْوِبَة ، وتَدْوِرَة [٣] » لأنّ فى أوّل الكلمة التاء وهى من زوائد المضارع ، فلو قال « تَدِيْرَة ، وتَتِيْبَة » فأعلّوا لالتبس بـ« تَبِيعُ ، وتَعِيشُ » فصحّحوا الواو للفصل بين الاسم والفِعْل .

فإنْ قلتَ : إنّ الهاء فى آخر الكلمة تَفْصِلُ بينها وبين الفِعل ؛ لأنّ الهاء من زوائد الأسماء خاصّة فهلاّ أُعِلّت « التَّتْوِبَة ، وتَدْوِرَة [٤] » كما أُعِلّ « مَقام ، ومعاش » لاجتماعهما فى أنّ الزوائد فيهما ممّا يختصّ بالأسماء دونَ الأفعال ؟ .

قيل : إن الهاء فى [٩٩ ب] تقدير الانفصال فكأنّك قُلتَ : « تَدْوِر ، وتَتْوِب » .

فإن قلت : إنّ « تَدْوِرَة » اسم عَلَم والهاءُ فيها ليستْ مثلَها فى « قائمة ، وقاعدة » فتُقَدِّرُ انفصالَها ، كما [٥] لايمكنكَ تقديرُ هاء « طلحة » كهاء « قائمة » لأنّه [٥] لا يُمكِنُكَ نَزْعُ هاءِ « طَلْحَة » وهى معرفة ؟ .

قيل : إنّ التعريف ثانٍ ، فلَمْ يُعْتَدّ به ؛ لأنّ التّنكيرَ هو الأصلُ ، والهاء على كلّ حالٍ — لانفتاح ماقبلها — تُشْبِه « مَوْتَ » من « حَضْرَمَوْتَ » فهى على تَصَرُّف الأمرِ فى تقدير الانفصال .

---

١ — فوقها فى ظ : موضع . ولا معنى له .

٢ — فيما مضى : ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ : تدروه .

٤ — ظ : وتدروه . وش : والتدوره .

٥ ، ٥ — ساقط من ظ ، ش .

[قلب ألف « رسالة » وياء « صحيفة » وواو « عجوز » فى الجمع همزة]

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ فى واو « عجوزٍ » وألفِ « رسالة » وياء « صحيفةٍ » : إنما هُمِزْنَ فى الجمع ولم يكُنَّ بمنزلة « مَعاوِنَ » و « مَعايِشَ » إذا قلتَ « صحائفُ » و « رسائلُ » و « عجائزُ » لأنَّ حروفَ اللِّين فيهن ليس[1] أصلُهنَّ الحركةَ وإنما هى حروفٌ ميِّتةٌ لاتَدْخلُها الحركاتُ ووَقَعْنَ بعدَ ألِفٍ فهُمِزْنَ ولم يُظْهَرْنَ إذ كُنَّ لاأصلَ لهنَّ فى الحركات ، ولو ظَهَرْنَ فى الجمع متحرِّكاتٍ كانت الحركةُ ستَدْخُلُهنَّ فى غير الجمع فى بعض المواضع .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ الهمز فى باب « فعائل » إنما أصلُه لباب « رسالة ، وكنانةٍ » وذلك أنَّك لمَّا جمعتَ « رسالةً » على « فعائلَ » جاءت ألفُ الجمع ثالثةً ووَقَعَتْ بعدها ألفُ « رسالة » فالتقَتْ ألفان فلم يكن بُدٌّ من حذف إحداهما أو تحريكها[2] ، فلو حذَفْتَ[3] الألِفَ الأولى لبطلت دَلالةُ الجمع ، ولو حذَفْتَ[4] الثَّانية لتغيَّر بناءُ الجمع ؛ لأنَّ هذا الجمع لابُدَّ له من أن يكون بعد ألِفِه[5] الثَّانية حرفٌ مكسورٌ بينها وبين حرف الإعراب فيكون[6] « كمفَاعل » .

ولم يَجُزْ أيضا تحريكُ[7] الألِف الأولى مخافةَ أنْ تزولَ دَلالتُها على الجمع لأنها إنما تدلُّ عليه ما دامتْ ساكنةً على لفظها ؛ ولو حُرِّكَتْ أيضًا لانقلبَتْ

---

١ — ظ ، ش : لسن .
٢ — ظ ، ش : حركته .
٣ ، ٤ — ظ ، ش : حذفوا ، فى الموضعين .
٥ — ظ : ألف . وش : الألف .
٦ — ظ ، ش : ليكون .
٧ — ظ ، ش : حركة .

همزةٌ وزالتْ دَلالَةُ الجمع ، فلم يَبْقَ إلا تحريكُ [١] الألِف الثّانية بالكسر ليكونَ كعين « مَفاعِلَ » . فلمّا حُرِّكَتِ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً فصارَتْ « رسائلَ وكنائنَ » كما ترى .

ثم شُبِّهَتِ الياءُ فى « صحيفة » والواوُ فى « عجوز » بألف « رسالة » لأنَّ قَبْلَ كلَّ واحدةٍ [٢] منهما بعضَها [١٠٠ ا] وهى ساكنةٌ فجَرَتا من هذا مَجْرى الألِف ، وأصلُ الباب فى هذا الهَمْزِ إنما هو للألف ؛ لأنها أقْعَدُ فى المدِّ منهما [٣] وقد مضى شرحُ هذا .

ولم تكن « الألفُ ، والياء ، والواو » فى هذه المواضع مِثْلَها فى « مَقامٍ ، ومَعِيشَةٍ ، ومَعُونةٍ » فَتُرَدَّ فى الجمع إلى أصلها فى احتمال الحركة لأنهنَّ فى « رسالةٍ ، وصحيفةٍ ، وعجوزٍ » زوائدُ لم يتحرّكن قطُّ . فاجْتُنِبَتْ فيهن الحركةُ فَهُمِزْنَ .

وقولُه : « ولو ظَهَرْنَ فى الجمع متحركاتٍ كانت الحركةُ سَتَدْخُلُهُنَّ فى غير الجمع فى بعض المواضع » يريد أنّكَ لو لم تَهْمِزْ فى الجمع فقلتَ « عجاوز ، وصحايف » بلا هَمْزٍ لوجَبَ أنْ تقول إذا خَفَّفْتَ [٤] مِثْلَ « خطيئةٍ ، ومقروءةٍ » - أن تُلْقِيَ الحركةَ على الواو ، والياء وتَحْذفَ [٥] الهمزةَ كما تفعلُ فى الصّحيح فكنتَ تقولُ - « خَطِيَةٌ ، ومَقْرُوَةٌ » كما تقول فى « مَنْ أبوك : مَنَ بُوك » وهذا لايجوز فى شيء من هذه الحروف ؛ لأنها زيدت للمدّ . فلو حُرِّكت لبطل

---

١ — ظ ، ش : حركه .

٢ — ظ ، ش : واحد .

٣ — ظ ، ش : منها .

٤ — ص : خففت ، بخاء معجمة وفاءين ، وهو الصواب . وظ ، ش : حققت ، بحاء مهملة وقافين .

٥ — ص وهامش ظ : وتحذف . وظ : فحذفت . وش : فتحذف .

الغرض فيها ، لأنّ الحركةَ تُخرِجها عن المدّ ، وقد قرأ بعضُ القُرّاء « خَطِيَّة » [١] [٢] فحرّك الياءَ [٢] للتّخفيف وهذا خطأ .

فإنْ قُلْتَ : فقد تقولُ في تخفيف « خطيئةٍ ، ومقروءةٍ » : خَطِيَّةٌ ، ومَقْرُوَّةٌ » فتُدْغِمُ [٣] الياءَ والواوَ . والإدغامُ يُبْطِلُ المدّ فهلا جاز طَرْحُ الحركة عليها ، كما جاز إدْغامُها ؟ .

قيل : إنّ إدغام الواوِ والياءِ لا يُخرِجهما من المدّ كلّ الإخراج كما تُخرِجهما الحركةُ ، ويدلُّكَ [٤] على أنّ الحركةَ في الياء ، والواوِ أشدُّ إخراجا لهما من إدغامهما أنهما إذا وقعتا مُدغمتَين في حرف الرّويّ لم يَجُز موضعَ كلّ واحد منهما غيرُهما نحوُ : « وليّ . وعدوّ » لايجوز مع « وَلِيّ ظَبْيٌ [٥] » ولا مع « عَدُوّ عُلْوٌ » ولو كان إدغامُهما يُخرِجهما من المدّ أصلا لجاز « ظَبْيٌ » [٦] مع « وليّ » و « عُلْوٌ » مع « عَدُوّ » كما أنّ الحركةَ لمّا كانت تُخرِجهما من المدّ أصلا [٧] جاز مع [٧] كلّ واحدةٍ منهما إذا وقعت قبلَ حرف الرّويّ غيرُها [٨] من سائر الحروف الصّحاح ، ألا ترى أنّه يجوز مع « الغَيْر[١٠٠ ب] : الحَبْرُ ، والسَّمْرُ » ويجوز مع « الطَّوْل : العمَلُ ، والسَّمَلُ [٩] ، والشَّمَلُ » . فلهذا جاز أن تُدْغِمَ إذا أردتَ تخفيفَ « خطيئةٍ ، ومَقْرُوءةٍ » فتقول : « خَطِيّةٌ ، ومَقْرُوّة »

---

١ — من قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا » الآية ١١٢ من سورة النساء رقم ٤ .

٢ ، ٢ — في ظ ، ش : فحرك المد الياء .

٣ — ظ ، ش : وتدغم .

٤ — ظ ، ش : ويدل ذلك .

٥ ، ٦ — ظ ، ش : طبى ، في الموضعين .

٧ ، ٧ — ظ ، ش : جاز طبى مع . بزيادة « طبى » وهو خطأ .

٨ — ظ ، ش : وغيرها ، بزيادة الواو ، وهو خطأ .

٩ — السمل : زيادة من ظ ، ش .

ولم يَجُزْ أنْ تُلْقِيَ حركةَ الهمزة عليهما فتقولَ « خَطِيَة ، ومَقْرُوَة » .

فإن قُلْتَ : فهلاّ قالوا فى تخفيف « خطيئةٍ ، ومقروءةٍ : خَطِيي/ئة . ومَقروو/ءة » فجعلوا الهمزة بَعْدَ[1] الواو ، والياء بينَ بينَ ؛ كما يقولون فى تخفيف « هَباءَةٍ ، وألاءَةٍ : هبا/ءة وألا/ءَة » فيجعلون الهمزةَ بعد الألف بينَ بينَ ؛ لأنَّ الواوَ والياء تجريان فى هذا الموضع مجرى الألف كما قدّمْتَ ؟ .

قيل إنّ الياء ، والواو وإن كانتا مضارعتين للألف بسكونهما وكونِ بعضِ كلّ واحدةٍ منهما قبلَها ، فليس لهما[2] تمكّنُ الألِفِ فى المدّ وإنما هما مُشَبَّهتان بها[3] وليس يلزَمُ إذا أشْبَهَ الشىءُ الشىءَ من وجهٍ أو وجهين أن يُشْبِهَه من جميع وجوهه ، لأنّه لو أشبهه من جميع وجوهه لم تكنْ بأنْ تَجْعَلَ أحدهما داخلاً على الآخرِ أوْلى من أنْ تجعَلَ الآخرَ داخلاً عليه ، ولكنْ لمّا[4] أشبهتِ الياءُ والواوُ الألفَ اجتنبوا تحريكهما فى تخفيف « خَطِيْئةٍ ، ومَقْرُوْءَةٍ » ونحوهما لمّا بينهما وبينها[5] من الشَّبه وأدغموهما[6] لما بينهما من الخلاف .

فإن قيل : فهلاّ عكسوا هذا الذى فعلوه فأجازوا تحريكهما فى « خَطِيْئَةٍ ، ومَقْرُوْءَةٍ » ولم يُجيزوا إدغامهما بِضدّ ما فعلوا ؟ .

قيل : الذى فعلوه هو القياسُ ؛ لأنهم لو حركوهما لخرجتا من المدّ أصلاً

١ – ظ ، ش : بين .

٥ – يريد بـ (بعض كل واحدة منهما قبلها) : الكسرة قبل الياء فإنها بعض الياء ، والضمة قبل الواو فإنها بعض الواو .

٢ – ظ : لها .

٣ – ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ – ش : إذ . وظ : إذا .

٥ – ظ ، ش : وبين الألف .

٦ – ظ ، ش : فأدغموها .

وهم إذا أدغموهما [1] فى « خَطِيَّةٍ ، ومَقْرُوَّةٍ [2] » فالياءُ ساكنةٌ وقبْلَها كسرةٌ والواوُ ساكنةٌ وقبلَها ضمةٌ وهذا هو شرْطُهما إذا كانتا مدًّا فليس هاهنا ما [3] يَنْقُصُ [4] المدَّ أكثرُ من الإدغام ، فلمَّا لم يَبْلُغ الواوُ والياءُ فى « خطيئة ، ومقروءة » منزلة الألف بكمالها لم يجعلوا الهمزة بعدهما بينَ بين ؛ ولمَّا كانت الحركةُ فيهما تُخرِجهما من المدّ أصلا وهم قد اعتزموا فيهما [5] على المدّ لم يحرّكوهما ولكنْ طلبوا لهما حالا وسطاً بينَ جَعْلِ الهمزة بعدهما بينَ بينَ ، وبينَ تحريكهما وهو الإدغامُ فأدغموهما .

فهذا الذى فعلوه أحْوَطُ وأقْيَسُ [١٠١ ا] ممَّا عدلوا عنه مِنْ جَعْلِ الهمزة بعدهما بينَ بينَ أو تحريكهما ، فلمَّا كان تركُهم فى « عجائزَ ، وصحائفَ ، ورسائل » يُلْزِمُهم أو يُسَوِّغ لهم تحريكَهُنَّ فى غير ذلك همزوهن ولم يُحَمِّلوهن الحركة .

فأما الألف فمعلومٌ أنها لاتتحرّك أبداً لئلا تصير همزةً ؛ فقد كُفِينا بهذا القول فيها .

[تصحيح اسم الفاعل من « حور ، وصيد » لتصحيح الفعل عند الخليل]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : من قال : « عَوِرَ وحَوِلَ » قال : « هو عاوِرٌ غداً [6] وحاوِلٌ » فأجراهن مُجْرَى الفعل ، وكذلك « فاعِلٌ » من « صَيِدْتُ » لا يُهْمَزُ [7] .

---

١ — ظ : أدغموها .
٢ — ش : خطيئة ومقروءة .
٣ — ظ ، ش : مما .
٤ — ص : يقص أو يقصر .
٥ — ظ : فيها .
٦ — غدا : ساقط من ظ ، ش .
٧ — ظ ، ش : لا تهمزه .

قال أبو الفتح : إنما صحَّ اسمُ الفاعل فى هذا عند الخليل لصحة الفعل بظهور الواو والياء فيه ولمَّا اعتلَّتِ العينُ فى « قام ، وباع » اعتلَّتا فى « قائم وبائع » بالهمز ؛ وقد مرَّ ذكرُ هذا .

وقولُه : « فأجراهن مُجْرى الفعل » يريد فى الصحة .

[بقاء الواو والياء متحركتين فى « تقاول ، وتبايع » جمعين لتقول و« تبيع » اسمين منقولين عن الفعل بعد إعلاله]

قال أبو عثمان : ولو سمّيتَ رجلا « بتَقُولُ ، وتَبِيعُ » منقولا من الفعل « كيَزِيدَ » ثم كسَّرْتَه ، لأظهرتَ الواوَ والياءَ متحركتين وكنتَ تقولُ : « تَقاوِلُ ، وتَبايِعُ » خلافا لباب « رسالة ، وصحيفةٍ ، وعجوز » .

قال أبو الفتح : قولُه [١] : منقولا من الفعل « كيَزِيد » يريد به[٢] أنَّك[٣] تنقُله بعد أن لزمه الاعتلالُ ؛ لأنه فِعلٌ كما أنَّ « يزيدَ » كذلك ولو بنيتَه اسما غيرَ منقولٍ لصحَّحتَه فكنت تقولُ « تَقْوُلُ ، وتَبْيِعُ » وقد مضى ذكرُ هذا .

وإنمَّا ظهرت الواوُ، والياء مُتحركتين فى الجمع لأنَّ « تقول » أصلُه « تَقْوُلُ » و « تَبِيعُ » أصله « تبْيِـعُ » فالحركةُ جاريةٌ على العين فى الأصل ، فلمَّا احتجتَ إليها فى الجمع حَمَّلتَها العين فجرى « تقول ، وتَبِيعُ » مجْرَى « مَعُونَةٍ ، ومَعِيشَةٍ » فكما لم تَهْمِزْ فى قولك « مَعاوِنُ ، ومعايِش » كذلك لا تَهْمِزُ فى « تَقاوِلَ ، وتَبايِعَ » لافصل بينهما .

---

١ — قوله : ساقط من ظ .

٢ — به : ساقط من ظ ، ش .

٣ — ظ ، ش : أنه ، وهو خطأ .

قال أبو عثمان :

باب ما جاء من الأسماء ليس فى أوله زيادة من الواو

والياء . اللتين هما عينان له مثالٌ فى الفعل

الذى ليس فى أوله زيادة

اعلم أنَّه يُعَلُّ كما يُعَلُّ الفِعْلُ ؛ لأنَّ الفعل ليس أولى بهذا البناء من [١٠١ب] الاسم . فإذا أردْتَ « فَعَل » قلْتَ : « بابٌ . ودارٌ ، وساقٌ » وربما جاء على الأصل نحوُ « القَوَدِ والحَوَكة . والخَوَنَة » . فأمَّا الأكثر ومجرى الباب فالإسكانُ والإعلالُ . وإنما هذا بمنزلةِ : « أجْوَدْتُ ، واسْتَحْوَذْتُ » .

قال أبو الفتح : يقولُ الاسمُ والفِعلُ فى هذا سواءٌ لأنَّ أصلَ « بابٍ ، ودارٍ بَوَبٌ ودَوَرٌ » كما أنَّ أصل [١] « قالَ ، قَوَلَ وقام وقَوَمَ » فكلَّ واحدٍ منهما كصاحبه فى أن قُلِبَتْ عينُه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبْلَها .

وإذا وَرَدَ اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ أوْسَطُه ألفٌ منقلبةٌ عن غير همزة ، فاقض بأنها من الواو دون الياء لكثرة الواو فى هذا الموضع — هكذا قال سيبويهِ وهو الصَّواب — إلاَّ أن تَقُومَ دَلالةٌ على أنها من الياء . وإذا تأمَّلْتَ أكثرَ اللُّغة أصبْتَه كذلك .

فأمَّا « القَوَدُ . والحَوَكةُ » ونحوُهما فشاذَّ كما ذكر ؛ لأنَّ العلَّة التى أوْجَبَتِ القَلْبَ فى « بابٍ . ودارٍ » فيه . وكان [٢] القياسُ قَلْبَه .

---

١ — أن أصل : ساقط من ظ .

٢ — ظ ، ش : فكان .

وقولُه : « وإنما هذا بمنزلة : أجْوَدْتُ ، واستَحْوَذْتُ » يريد فى الشُّذوذ عن القياس .

[قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها]

قال أبو عثمان :

وكذلك « فَعِلٌ » كقولهم : « خِفْتُ ، ورجلٌ خافٌ ، ورجلٌ مالٌ ، ويومٌ رَاحٌ » .

وقال الخليل : هذا كلُّه « فَعِلٌ » وهو كقولهم : فَرِقْتُ [1] ، ورجلٌ فَرِقٌ ؛ ونَزِقْتُ ، ورجلٌ نَزِقٌ » .

قال أبو الفتح : العِلَّةُ فى قَلْب هذا وما قَبْلَه واحدةٌ وهو تحرُّكُ العين وانفتاحُ ما قبلَها .

فأصلُ « خافٍ : خَوِفٌ » لقولهم : « خِفْتَ تَخافُ » .

وأصلُ « مالٍ : مَوِلٌ » لقولهم : « مِلْتَ يا رَجُلُ تَمَالُ » .

وأصلُ « راحٍ : رَوِحٌ » لقولهم : « رِحْتَ يا يَوْمَنا تَرَاحُ » .

فهذا كلُّه « فَعِلَ يَفْعَلُ » .

والاسمُ من « فَعِلَ » يَجيءُ على « فَعِلٍ » كما ذكر الخليل نحوُ « فَرِقَ فهو فَرِقٌ ، ونَزِقَ فهو نَزِقٌ » .

[مجىء « روع ، وحول » مصححا غير معل]

قال أبو عثمان : وقد جاء شىء منه على الأصل كما جاء « فَعَلٌ » قالوا : « رَجُلٌ رَوِعٌ ، ورَجُلٌ حَوِلٌ » .

---

١ — فى هامش ظ : وكذلك فرقت « نسخة » .

قال أبو الفتح : لمَّا جاء « القَوَدُ ، والحَوَكَةُ » صحيحا – وإنْ كانَ فيه ما يُوجِبُ القَلْبَ – كذلك جاء « رَوِعٌ ، وحَوِلٌ » على الأصل إلاَّ أنَّ هذا أبْعَدُ من ذاك قليلا [١٠٢ ا] لأنَّ الحركة فى العين فى « رَوِعٍ ، وحَوِلٍ » كسرة والحركةُ فى « القَوَدِ ، والحَوَكَةِ » فتحةٌ ؛ والكسرةُ ثقيلةٌ والفتحةُ خفيفة .

[لو بنيت من « قام » مثل « عضد » لقلت « قام »]

قال أبو عثمان :

وأمَّا « فَعُل » فلم يَجيئوا بشيءٍ منه على الأصل كراهةَ الضمَّةِ فى الواو نحوُ : « رجُلٍ حَدُثٍ ، ونَدُسٍ ، وخَلُطٍ » .

قال أبو الفتح : هذا المثال لاأعْلَمُهُ جاء اسمًا فيما عينُه مُعْتَلَّةٌ – لاصحيحا ولا مُعْتَلا – ولكنَّكَ لو بنَيْتَ من « قامَ » مثلَ « عَضُدٍ ، ورَجُلٍ » قُلْتَ : « قامٌ » وأصلُه « قَوُمٌ » فقلَبْتَ الواوَ ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها كما قالوا [١] « طالَ » وأصلُه « طَوُلَ » لقولهم « طويلٌ » – وقد مَرَّ هذا – ولا يجوز تصحيح هذا المثالِ كراهةَ الضمَّةِ فى الواو .

فإنْ قُلْتَ : أقولُ فى « فَعُلٍ » مِنْ « قامَ : قَوُمٌ » فأهمِزُ الواوَ لانضمامها ؟ فتعَسُّفٌ ، وتَرْكٌ للصواب ؛ لأنَّكَ لو صَحَّحْتَ لهربْتَ إلى الهمزِ ، فكان تَرْكُ ذلكَ [٢] وقلبُه هو القياسُ كما رأيتَهم قلبوا فى « طالَ » .

فأمَّا « أدْؤُرٌ » فلمَّا لم يجدوا بُدًّا من حركةِ الواوِ همزوها ؛ وكذلك « نُؤُرٌ » ، جمعُ نَوَارٍ » لمَّا وجَدُوا لها مِثالاً من الصَّحيح يَسْكُنُ أسكنوها نحوُ « رُسْلٍ »

---

١ – ظ ، ش : قال .

٢ – ظ ، ش : زيد ، وهو خطأ .

فاذا كانوا يُسْكِنُون فى « رُسْلٍ » مع أنّ الضمّةَ لا [١] تُسْتَثْقَلُ فى السِّين كما [١] تُسْتَثْقَل فى الواو فهُمْ بتسكينِ الواوِ فى « نُوْرٍ » [٢] وتَرْكِ الضمِّ — أجْدَرُ ؛ ولو وَجَدُوا [٣] سبيلا فى « أدْوُرٍ ، ونُورٍ » إلى قلبِ الواو ألِفا فَعَلوا ذلك [٤] ولكنَّهم لم يجدوا فغيروا بالهَمْزِ والإسكانِ ، وإذا وَجدوا سبيلا إلى قَلْبِ الواوِ ألفا فى « فَعُلٍ » مِنْ « قامَ » قلبوا [٥] فقالوا : « قامٌ » هذا هو القياس .

[« فعل » و « فعل » لايعتلان ولا يكونان فى التضعيف مدغمين]

قال أبو عثمان : فأمَّا [٦] « فُعَلٌ ، وفِعَلٌ » فعلَى الأصلِ ولا يكونُ هذا البناءُ معتلا . كما لايكونُ فى التَّضعيف مُدْغَما نحوُ « خُزَزٍ ، وبِرَزٍ » وذلك قولهُم : « رجلٌ نُوَمٌ ، ورجلٌ سُوَكَةٌ ، ولُوَمَةٌ ، وعُيَبَةٌ » . و « فِعَلٌ » نحوُ « صِيَرٍ ، وبِيَعٍ ، ودِيَمٍ » وكذلك إنْ أردْتَ مِثلَ « إبِلٍ » قُلْتَ : « قِوِلٌ ، وبِيِعٌ » .

قال أبو الفتح : إنما سَلِمتْ هذه الأمثلة ؛ لأنها جاءتْ على غير وزنِ الفِعْلِ فصحّتْ كما ظَهَرَ « حُضَضٌ [١٠٢ ب] ، ومِرَرٌ » لمَّا لم يأتِ على مثال الفِعْلِ ، وقد سَبَقَ القولُ فى العلّة التى من أجلها اطَّرَادُ [٧] إعلالِ الفِعْلِ

---

١ ، ١ — ساقط من ظ ، ش .
٢ — ظ ، ش : فى جمع نوار .
٣ — ظ ، ش : وجدوه .
٤ — ذلك : زيادة من ظ ، ش .
٥ — ظ ، ش : قلبوها .
٦ — ظ ، ش : وأما .
٧ — ظ ، ش : اطرد إعلال .

وتغييرُه . وليس « سُؤلَة » من الهمزِ إنما هو من « سِلْتَ تَسالُ » مثل « خِفْتَ تخافُ » من الواوِ فلذلك ذكَرَه هنا .

[« فعل » من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو]

قال أبو عثمان :

وأمّا « فُعُلٌ » من الواو [1] فانها تُسَكَّنُ عينُها [1] لاجتماع الضّمتين والواو فجعلوا الإسكانَ فيها نظيرَ الهمزةِ فى « أدْؤُرٍ ، وقَؤُولٍ » وذلك قولهم : « نَوَارٌ ، ونُورٌ ؛ وعَوَارٌ ، وعُورٌ [2] ؛ وعَوَانٌ ، وعُونٌ ، وقَؤُولٌ ، وقُوْلٌ » وألزموا هذا السُّكون إذْ كانوا يُسْكِنُون غيرَ [3] المعتلّ نحو « الرُّسْلِ ، والعَضْدِ » . وأشباهِ ذلك .

قال أبو الفتح : أصلُ هذه الأمثلةِ كلِّها تحريكُ عينِها بالضمّ نحوُ : نُوُرٍ . وعُوُنٍ ، وقُوُلٍ » ولكنّهم هربوا من الضّمة إلى السُّكون استثقالا للضّمة فى الواو ؛ ولمّا كانوا يقولون فى « الرُّسُلِ ، والكُتُبِ : رُسْلٌ ، وكُتْبٌ » فيُسْكنون غيرَ الواو كراهيةَ الضّمة ويُجيزُون التّسكين والتّحريك كانت الواوُ حقيقةً بالزام السُّكون ؛ لأنّه قد انضمّ إلى أنّ الحركةَ مستثقلةٌ ؛ أنّ الحرفَ نَفْسه واوٌ ، والواوُ ثقيلةٌ ، فلذلك اقتصروا فيها على التّسكين وَحْدَه [4] .

ونظيرُ هذا فى كلامهم قولهم فى تحقير [5] « أسْوَدَ ، وجَدْوَلٍ : أُسَيِّدٌ ،

---

١ ، ١ — ظ : فإنها . وفى هامشها : فإنما تسكن عينها : صح نسخة .
٢ — عوار وعور : زيادة من ظ ، ش .
٣ — ظ ، ش : عين ، وهو خطأ .
٤ — ظ ، ش : وحدها ، وهو خطأ .
٥ — تحقير : ساقط من ظ .

وجُدَيِّل » ويُجيزون « أُسَيْوِد ، وجُدَيْوِل » بإظهار الواوِ لقولهم فى الجمع « أساوِدُ . وجَداوِلُ » فاذا جاءوا إلى نحوِ « مَقامٍ . ومَعانٍ » أعَلُّوا لاغيرُ فقالوا : « مُقَيِّم ، ومُعَيِّن [1] » لأنهم إذا اختاروا فيما الواو فيه [2] ظاهِرةٌ صحيحةُ الإعلال ، فهم بأن يُلْزِموا الإعلالَ ما كان قبلَ التَّحقير مُعْتَلا [3] جديرون .

[« آثروا » تسكين عين نحو « عور » على همزها لأن له مثالا من الصحيح يسكن نحو « رسل »]

قال أبو عثمان :

وآثروا السُّكون على الهمزة حيث كانَ له مثالٌ من غير المعتَلّ يَسْكُن ولم يكن لـ « أدْؤُرٍ [4] ، وقَؤُولٍ » مثالٌ من غير المعتَلّ يَسْكُنُ فَيُشَبَّهَ به .

قال أبو الفتح : كأنَّ هذا القول منه جوابٌ لِمَنْ قال له : فهلاَّ قالوا : « نُؤْرٌ ، وعُؤْنٌ » فهَمَزوا الواوَ [5] كما قالوا : « أدْؤُرٌ : وقَؤُولٌ » فهمزوا ؟ فانفصل من هذا بما قال ، وهو أنَّه : قد وُجد فى الصَّحيح [١٠٣ا] من أمثلة الجمع ما أصلُه « فُعُلٌ » ثم أُسْكِنَتْ عينُه نحو : « رُسْلٍ ، وكُتْبٍ » ! .

يقولُ : فلمَّا سكَّنُوا [6] نظيرَه من الصحيح عدلوا بهذا المعتلّ إلى الإسكان

---

١ – فى ظ ، ش : « مقيم ومعين » بتسكين الياء فيهما ، والصواب مانقلناه عن ص بتشديدها .

٢ – فيه : ساقط من ش .

٣ – ظ ، ش : معلا .

٤ – ظ ، ش : الأحور .

٥ – الواو : ساقط من ظ ، ش .

٦ – ظ ، ش : أسكنوا .

لأنَّه أولى من الصَّحيح ولم يهمزوه لأنهم قد رأوا له نظيرا من الصَّحيح قد أُسْكِنَ . وبابُ « قَوُول ، وأدْؤر » لم يُرَ له نظيرٌ من الصَّحيح قد أُسْكِنَ .

ألا ترى أنَّك لاتجد مثل : « ضَرُوبٍ ، وأكْلُبٍ » قد أُسْكِنت عينه فتُسْكِنَ عينَ « قَوُولٍ [1] ، وأدْؤُرٍ » قياسا عليه . كما رأيتَهم قالوا : « كُتْبٌ ورُسْلٌ » فأسكنوا ؛ وإنما لم يجزْ لهم إسكانُ عينِ « فَعُولٍ . وأفْعُلٍ » لسكونِ الواو فى « فَعُولٍ » والفاء فى « أفْعُل » وأرادوا تصحيح « أفْعُلٍ » لأنَّ الزِّيادة فى أوّله من زوائد الأفعال .

وقد مضى ذِكْرُ هذا .

[قد يحركون عين نحو « سور ، وسوور » فى الشعر كما يفكون المضاعف نحو « ضننوا ، والأجلل »]

قال أبو عثمان :

[2]وقد يجوز تثقيله فى الشعر ؛ لأنهم قد يُضاعفون فى الشعر ما لايضاعف فى الكلام [2] كما قال الشاعر [3] :

وفى الأكُفَّ اللامِعاتِ سُوُرْ

وأنشدنا أبو زيد قال : أنشدنى الخليلُ بن أحمد :

أغَرُّ الثَّنايا أحمُّ اللِّثا ت تَمْنَحُهُ سُوُكَ الإسْحِلِ

قال أبو الفتح : يقول تثقيلُ مثل هذا إنما يجىء لضرورة الشَّاعر وهو بمنزلة إظهاره التَّضعيف نحو قولِ قَعْنَب الغطفانىّ :

---

١ – ظ : أقوُول : وهو خطأ .

٢ ، ٢ – عن ص ما عدا فى الشعر ، وفى ش مثله ما عدا قد الثانية بزيادة فى الشعر ، أما ظ ففيها ما يأتى : وقد يجوز تثقيله فى الشعر لأنهم يضاعفون فى الكلام ما لا يضاعف .

٣ – الشاعر : زيادة من ظ ، ش .

مَهْلاً أعاذلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقى   أنّى أجُودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا

يريد : « ضَنُّوا » فأظهر التَّضعيف .

ومثلُه قولُ الآخر :

الحَمْدُ لله العَلىّ الأجْلَلِ

يريد : « الأجَلّ » .

وقال ١ الآخر :

تشكو الوَجَى من أظْلَلٍ وأظْلَلِ

وحكى أبو زيد : « رَجُلٌ جَوَادٌ ، وقومٌ جُوْدٌ ، وجُوُدٌ » .

قال : « وقالوا : « رَجُلٌ قَؤُوْلٌ ٢ وقَوْمٌ ٢ قُوُلٌ » .

وقولهم : « سُوُرٌ » جمع « سِوَارٍ » و « سُوُكٌ » جمع « سِواكٍ » ولم أسمع شيئا من هذا مهموزا ، وهمزُه جائزٌ فى القياس ؛ لأنّ الضمّةَ فى الواو لازمة . فان ٣ كانوا قد أجمعوا على ترك هَمْزه ؛ فإنما فعلوا ذلك لئلا يَكْثُر تثقيل هذا الضَّرب فى كلامهم فيحتاجوا إلى همزه هربًا من الضمة فى الواو فحَسَموا المادة أصْلاً ، بأن ألزموه التَّخففيفَ فى الأمر العامّ لاغير .

[و « فعل » الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستثقل الضمة فيه]

قال أبو عثمان :

[١٠٣ ب] و « فُعُلٌ » من الياء بمنزلة غير المعتلّ وذلك فى « غُيُرٍ » جمع « غَيُورٍ » و « دَجاجٍ بُيُضٍ » جمع « بَيُوضٍ » .

---

١ – ش : وقول .

٢ ، ٢ – ظ ، ش : من قوم .

٣ – ظ ، ش : وإن .

وأخبرنى أبو زيد أنَّه سأل غيرَ واحدٍ من العرب ممَّن يُوثَق [١] به فى عربيَّته [١] فقالوا : « دَجاجةٌ بَيُوضٌ ، ودجاج بُيُضٌ » .

قال أبو الفتح : إنما جرَتِ الياءُ فى هذا الموضع مجرى الصحيح فى أن لم تُستَثقَل الضمَّة فيها كما استثقلت فى الواو ؛ لأنها أخف من الواو .

وقرأتُ على أبى بكرٍ محمَّدِ بن الحسن عن أبى العباس أحمدَ بن يحيى :

إذا كحلْن عيونا غير مُورِقةٍ   رَيَّشْنَ نَبْلاً لأصحاب الصِّبا صُيُدا

فـ « صُيُدٌ » جمع « صيُودٍ » .

[من قال فى « رسل » الصحيح « رسل » فأسكن ، قال فى « بيض »
الأجوف بالياء « بيض » فأسكن]

قال أبو عثمان :

ومن قال : « رُسْلٌ » فأسكَنَ قال : « بِيْضٌ » .

وتركنا المسائلَ هنا ؛ لأن هذا موضع [٢] تفسير الأُصول . والكلامُ كثير ، والأصولُ تدلُّ على الفروع . فاذا عرضت المسائلُ فقِسْها على ما ذكرتُ لك ؛ فأعْلِلْ ما أعلُّوا ، وصحِّحْ ما صَحَّحوا ، إن شاء الله .

قال أبو الفتح : إنما لزمَه أن يقولَ : « بِيْضٌ » لأنَّه لمَّا أسكنَ العينَ صار فى التقدير « بُيْضٌ » فجرى مجرى جمع « أبيض » [٣] ثم أبدل من الضمَّة كسرة لتصحَّ الياء كما فعل فى جمع « أبْيَض » [٣] فصار « بِيْضٌ » ، كما ترى ؛ وليس إسكانُ العين هاهنا واجبا ، من قِبَل أنها ياءٌ ؛ لأنَّ الياء فى هذا تجرى مجرى الصحيح كما ذكرنا ، ولكنَّه إسكانٌ على حدِّ ما يكون فى الصحيح نحو : « كُتْبٍ ، ورُسْلٍ » وهو ها هنا أحْسَنُ منه فى الصحيح قليلا .

---

١ ، ١ – ظ ، ش : بعربيته .
٢ – ظ ، ش : مواضع ، وهو خطأ .
٣ ، ٣ – ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان المازنيُّ ١ :

باب ما ٢ تقلب فيه الواو ياء

وذلك قولك : « حالَتِ حِيالاً » حين كان قبلها كسرةٌ وكان فعلُها مُعتلاً ألزموها القلبَ .

قال أبو الفتح : يقول لمَّا اعتلَّتْ ٣ الواوُ فى « حالَتْ » فانقلبت ألفا وجاءت فى « حِيال » وقَبْلَها كسرةٌ اجتمع فيها : أنَّ فعلها معتلٌ . وأنَّ قبلها فى المصدر كسرةً ؛ فانقلبت ياءً . ولو كانت غيرَ معتلَّة فى الفعل لصَحَّتْ فى المصدر . كما قالوا : « قاومتُه قِوَاما ، ولاوَذتُه لِوَاذًا » .

وقد مضى ذِكْرُ مثل هذا .

[وقالوا « سياط ، ورياض » فأعلوا]

قال أبو عثمان :

ومثلُ ذلك « سَوْطٌ وسِياطٌ ، وثَوْبٌ وثِيابٌ ٤ . ورَوْضةٌ ورِياضٌ » لمَّا كانت الواوُ فى الواحد ساكنةً [١٠٤] . وجاء الجمعُ وقبلَ الواو منه كسرةٌ ، قلبوها ؛ لأنَّ الجمع أثقلُ من الواحد . وما يعرِض فيه أثْقَلُ ممَّا يَعْرِض فى الواحد . والواوُ مع الكسرة تُسْتَثْقَلُ . ومع هذا أنَّ حروف المدّ قد مُنِعْن كثيرًا

---

١ — المازنى : زيادة من ظ ، ش .

٢ — ما : زيادة من ظ ، ش ، ولعلها ضائعة فى التصوير من ص .

٣ — ظ ، ش : أعلت .

٤ — وثوب وثياب : ساقط من ظ ، ش .

مِمّا يكون فى غيرهنّ ؛ ألا ترى أن الذين يقولون فى جمع « تَمْرة : تَمَرات » فيحرّكون الثّانِىَ « من تمرات » يقولون [1] : « لَوْزَة ولَوْزات [2] ، وجَوْزَة وجوْزات ، وبَيْضَة وبَيْضَات » فيُسكِّنون الثانىَ فى الجمع كراهةً للحركات فيهما .

قال أبو الفتح : اعلم أنّ القَلْب إنما وجب فى « سياطٍ » ونحوِه لأشياء تجمّعت ، لا لشىءٍ واحدٍ .

منها : سكونُ الواوِ فى الواحد ، والحرفُ السّاكنُ ضعيفٌ يتقبّل العلّةَ .

ومنها : انكسارُ السّين فى « سِياطٍ » .

ومنها : وقوعُ الألف بعد الواو ، والألفُ قريبةُ الشّبَه من الياء .

ومنها : أنّ الكلمة جمعٌ ، والجمعُ أثقلُ من الواحد ،

فلمّا تجمّعت هذه الأشياءُ المستثقلةُ كلُّها هربوا من الواو إلى الياء ؛ ويدُلُّك على أن مجموعَ هذه الأشياء [3] هو الذى أوجبَ القلْبَ ، لا الواحدُ منها منفرداً قولُهُم : فى جمع « طويلٍ : طِوَال » والكلمةُ جمعٌ ، وبعدَ الواو منها ألِفٌ ، وقبلَها كسرةٌ ، والواوُ مع ذلك صحيحةٌ ؛ لأنها كانت فى الواحد قويّةً بالحركة [4] فثبتتْ فى الجمع ؛ وقد جاء فى الشّعر « طِيال » فى جمع « طويل » قال الشاعر :

تبيّنَ لى أنّ القماءةَ ذِلّةٌ ... وأنّ أعزّاء [5] الرّجال طِيالُها

وإنما شبّهه بـ « ثيابٍ » وليس مِثْلَه ، لِما ذكرنا ؛

---

١ ، ٢ – فى هذين الموضعين من ظ بين السطور (فى نسخة) .

٣ – ظ ، ش : الأسباب .

٤ – ظ ، ش : فى الحركة .

٥ – ظ ، ش : أشداء .

فأمّا [١] تسكينُهم الواوَ [٢] والياء فى « جَوْزاتٍ . وبَيْضاتٍ » فإنما كرِهوا الحركة فيهما لِئلا يصيروا إلى لفظٍ يجب معه القَلْبُ ، وهو قولهم : « بَيَضاتٌ ، وجَوَزات » ولو قلبوا فقالوا : « باضاتٌ . وجازاتٌ » لالتبس لفظُه بلفظ ماواحده مقلوبٌ ، نحو « داراتٍ ، وقاراتٍ » [٣] جمع : « دارةٍ . وقارةٍ [٤] » وقد جاء فى الشّعرِ تحريكُ مثل هذا ، قال الشاعر :

أبو بَيَضات رائحٌ مُتَأوِّبٌ   رفيقٌ بمسح المَنْكِبَيْنِ سبوحُ [٥]

(١٠٤ ب) وإنما قلّت الحركاتُ فى حروف اللّين ، لمضارعة هذه الحروف للحركات ، فكرهوا اجتماعَ المتشابهات ، ولذلك [٦] قلبوا نحوَ « بابٍ ، ودارٍ » إلى حرف تؤْمَنُ معه الحركةُ أصلا — وهو الألفُ — ولذلك كانت الألفُ عندهم بمنزلة حرْفٍ [٧] مُتَحرّكٍ ؛ لأنها غيرُ قابلةٍ للحركة [٨] . كما أنّ الحرف المتحرّك غيرُ [٩] قابلٍ حركته [٩] ما دامتْ [١٠] فيه حركةٌ ؛ لأنّه لايكون الحرفُ مُحرّكا [١١] بحركتين فى وقتٍ واحد ؛ ولأنّ الألف فى « بابٍ . ودارٍ » دلالةٌ على أنّ الحرف متحرّك فى الأصل ؛ فلذلك جعلوها بمنزلة حرف متحرّك .

---

١ — ظ ، ش : وأما .

٢ — ظ ، ش : للواو .

٣ — ظ ، ش : تارات .

٤ — ظ ، ش : وتاره .

٥ — فى ص بعد البيت : وقال الآخر ، وهو سهو من الكاتب .

٦ — ظ ، ش : فلذلك .

٧ — حرف ! ساقط من ظ ، ش .

٨ — ظ ، ش : الحركة .

٩ ، ٩ — ظ ، ش : الحركة ، وهو خطأ .

١٠ — ظ ، ش : دام .

١١ — ظ ، ش : متحركا .

[قلب الواو ياء فى الجمع لانقلابها فى الواحد إذا انكسر ما قبلها]

قال أبو عثمان :

وما كان واحِدُه مقلوبا ، فهو فى الجمع مقلوبٌ ، إذا انكسر ما قبله نحوُ : « دِيمةٍ ودِيَمٍ وحِيلةٍ ، وحِيَلٍ ، وقِيمةٍ وقِيَمٍ » .

قال أبو الفتح : إنما وجب قَلْبُ هذا الضَّرب فى الجمع ؛ لأنَّه قد كان فى الواحد مقلوبا ، لانكسار ما قبْلَ عينه ؛ فلمَّا جاء الجمعُ تُرِكَ مقلوبا [1] على حاله [1] — وإن كانت الواوُ قد انفتحت — لأنَّه رُوعِىَ فى الجمع حُكْمُ الواحدِ فتُرِكَ على ما كان عليه فى الواحد ؛ ولهذا فى كلامهم غيرُ نظير .

ألا ترى أنهم قد [2] قالوا فى جمع : « حُبْلَى : حَبالَى » فأمالوا فى الجمع ، كما كان فى [3] الواحد مُمالاً ؛ وإنما الألفُ فى الجمع بدَلٌ من ياء « فَعالٍ » وكأنَّه كان [4] « حَبالٍ » بمنزلة : « جَوَارٍ » ثمّ أُبْدِلَ من الكسرة فتحةٌ ، فانقلبت الياءُ ألفا فصار « حَبالَى » ثمّ أُمِيل كما كانت « حُبْلَى » ممالة لضربٍ من المحافظة على ما كان فى الواحد .

ونظيرُه أيضا قولهم فى جمع : « إداوةٍ ، وهِراوةٍ : أَداوَى ، وهَرَاوَى » فأبدلوا همزة « فَعائِلَ » واوًا ؛ لأنَّه قد كانت [5] فى الواحد واوًا وقالوا :

---

١ ، ١ — ظ ، ش : بحاله .

٢ — قد : ساقط من ظ ، ش .

٣ — فى : زيادة من ظ ، ش .

٤ — كان : ساقط من ظ ، ش .

٥ — ظ ، ش : كان .

« خَطايا ، ورزايا » فأبدلوا همزة « فعائل » ياءً [١] ؛ لأنّه قد كان [٢] فى الواحد ياءً : فهذا وغيرُه يدُلُّك على أنهم قد يُراعون فى الجمع ما كان فى الواحد ؛ فكذلك [٣] قالوا : « دِيَمٌ . وقِيَمٌ ، وحِيَلٌ » بالقَلْب لمّا كان الواحدُ مقلوبا . فهذا وَجْهٌ ؛ وأيضا فإنهم أرادوا أن يكون بين « قِيَمٍ . وحِيَلٍ » وبينَ [٤] ما الواوُ ظاهرةٌ فى واحدِهِ نحو : « زَوْجٍ وزِوَجَةٍ ، وكُوزٍ وكِوَزَةٍ » فرْقٌ .

و « دِيْمَةٌ » من : « دام يدوم » ، و « قِيْمَةٌ » من : « قام يقوم » (١١٠٥) و « حِيْلَةٌ » من : « حال يحول » : إلى هذا ترجعُ معانى هذه الحُروف .

[ظهور الواو فى الجمع لظهورها فى واحده فى نحو « زوج ، وزوجة »]

قال أبو عثمان :

فإذا [٥] كسَّرتَ الواحد على « فِعَلَةٍ » وقد كانت الواوُ ظاهرةً فى الواحد . فأظْهِرْها فى « فِعَلَةٍ » نحوُ « زَوْجٍ وزِوَجَةٍ . وكُوزٍ وكِوَزَةٍ ، وعُوْدٍ وعِوَدَةٍ » .

وقالوا : « ثَوْرٌ وثِيَرَةٌ » وهذا [٦] شاذٌّ ليس بالمطَّرِد .

قال أبو الفتح : هذا الفصلُ ممّا يدلُّ على صحّة ما عرّفتك . مِنْ أنّ حُكْمَ الجمع مُراعًى فى الواحد ؛ ألا ترى أنّ الواو لمّا كانت ظاهرةً فى الواحد أظهروها فى الجمع .

---

١ — ياء : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش : كانت .

٣ — ش : فلذلك .

٤ — وبين : ساقط من ظ ، ش .

٥ — ظ ، ش : وإذا .

٦ — ظ ، ش : وهو .

وفى هذا الفصل أيضًا دَلالةٌ على صحة ما عرّفتُك فى باب « سِياطٍ ، وثِيابٍ » وأنّ القلبَ إنما وجب لاجتماع الأسباب التى عدّدْتُها وحدّدْتُها ؛ ألا ترَى أنّ « زِوَجَةً » جمعٌ كما أنّ « سِياطا » جمعٌ ، وقبْلَ واوِها كسرةٌ ؛ كما أنّ السينَ من « سِياط » مكسورةٌ والواوُ ساكنةٌ فى « زَوْجٍ » ؛ كما أنها ساكنة فى سَوْطٍ . ولكِن [١] لمّا لم يكن فى الجمع بعد الواو من « زِوَجَةٍ » ألفٌ مُشابهةٌ للياء لم تُقْلَبْ لأنّه قد صار مجموعُ تلك الأسباب هو العلةُ ؛ وإذا انفرد بعضُها لم يُؤَثّرْ ولم يكن علّةً ؛ ألا ترى أنّ ما لا [٢] يَنصرف إذا كان فيه سببٌ واحدٌ من شَبَه الفعل لم يُمْنَع الصّرفَ فاذا [٣] انضمّ إليه سببٌ آخرُ [٤] امتنع من الصّرف [٤] وهذا هو القياس ليكون بين السّبب الأقوى والسّبب الأضْعَف [٥] فَرْقٌ .

فأمّا « ثِيَرَةٌ » فكان قياسُه « ثِوَرَةً » لأنّ « ثَوْرًا كزَوْجٍ » وهو عندهم من الشّاذّ أعنى فى القياس ، فأمّا فى الاستعمال فمطّردٌ كثيرٌ ؛ كما أنّ « استحوذَ » وإن [٦] كان شاذًا فى القياس فهو مطّرِدٌ فى الاستعمال .

وقد بيّنتُ أقسامَ [٧] الشّاذّ والمطّرِد فيما مضى .

وقال أبوالعبّاس : إنما قالوا : ثِيَرَةٌ « » ليَفرُقوا بيْنَ الثّوْر من البقر ، وبين الثّور من الأقِط » . وقال أيضا : بنَوْه على « فِعْلَة » ثُمّ حرّكوه فصار « ثِيَرَة » .

---

١ – لكن : ساقط من ظ ، ش .

٢ – لا : ساقط من ظ ، ش .

٣ – ظ ، ش : وإذا .

٤ ، ٤ – ظ ، ش : كان الصرف امتنع منه .

٥ – ظ ، ش : الأصغر .

٦ – وإن : ساقط من ظ ، ش .

٧ – ظ ، ش : انقسام .

يريد : أنّ أصله « ثِوْرَة » فانقلبت الواو لسكونها وانكسارِ ما قبلَها ثُمّ حُرِّكَتِ الياءُ فأُقِرّتْ بحالها ؛ لأنّ أصلها هنا [١] السُّكون [٢] .

وأخبرنا ابن مِقْسَم [١٠٥ ب] عن ثعلب قال : جمع « ثَوْر » : ثِوَرَة ، وثِيَرَة ، وأثوار وثيران ؛ وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا « ثورا » من الحيوان على « ثِيَرة » وعلى كلّ حال فهو خارج عن القياس [٢] .

وذهب أبو بكر فيما أخبرنى أبو علىّ رحمه الله [٣] فى هذا إلى أنّه مقصور من « فِعالة » كأنّه فى الأصل « ثِيارَة » فوجب القَلْبُ كما وَجَبَ فى « سِياط » ثُمّ قُصِرتِ الكلمة بحذف الألف فبقى القلبُ بحاله ، هذا آخرُ قول أبى بكر .

وكأنهم لمّا قَصَرُوا [٤] الكلمةَ بقَّوُا العينَ مقلوبةً ليكون قلبُها دلالةً على أنها مقصورة ؛ ولِيَكُونَ [٥] بينها وبينَ ما أصلُه « فِعَلَة » غيرَ مقصور فَرْق ، نحو : « زِوَجَة » .

قال أبو علىّ رحمه الله [٦] : وقد أوْمأ سيبويه فى « باب أُسْد » إلى أنّه مقصور من « فُعول » كأنّه « أُسود » ثُمّ حُذف الواوُ فبقى « أُسُد » ثُمّ أُسْكِنَ السِّينُ كما يُسْكِنُونَ المضموم فى غير هذا الموضع .

فإنْ قُلْتَ : فإنّا [٧] لم نَسمعهُم [٧] يقولون : « ثِيارَة » ؟ .

---

١ – ظ ، ش : هنالك .

٢ ، ٢ – ساقط من ظ ، ش .

٣ – رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ – ظ ، ش : أقصروا ، وهو خطأ .

٥ – ظ ، ش : ليكون .

٦ – رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ – ظ ، ش : لا نسمع منهم .

قيل : لا يُنكَرُ أن يكون في كلامهم أُصولٌ غيرُ ملفوظٍ بها – إلا أنها مع ذلك مُقَدَّرَةٌ ١ – . وهذا واسعٌ في كلامهم كثير .

ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أنّ أصلَ « قام : قَوَمَ » وهم مع ذلك لم يقولوا قطُّ : « قَوَمَ » ويقولون إنّ أصلَ « يَقُومُ : يَقْوُمُ » ولم نرهم قالوا : « يَقْوُمُ » على وجهٍ ؛ فلا يُنكَر أن يكونَ هُنا أُصولٌ مقدرة غير ملفوظ بها .

وكأنّ أبا بكرٍ إنما ذهب إلى ذلك لمَّا رأى العين مقلوبةً ؛ ولأنهم قد قالوا في جمع « حَجَرٍ ، وذَكَرٍ : حِجارَةٌ ، وذِكارَةٌ » .

و « فَعْلٌ » إذا كانت عينُه واوًا يجري في كثيرٍ من أحكامه مَجْرَى « فَعَلٍ » ممَّا عينُه سالِمَةٌ ٢ . ألا ترى أنهم قالوا ٣ : « سَوْطٌ وأسْوَاطٌ ، وثَوْبٌ وأثواب » كما قالوا : « جَمَلٌ وأجمالٌ ، وجَبَلٌ وأجْبالٌ » وقالوا : « سِياط ، وثِيابٌ » في الكثرة ، كما قالوا : « جِمالٌ ، وجِبال » ؛ فكذلك قدّروا جَمْعَ « ثَوْرٍ : ثِيارةٌ » كما قالوا : « حِجارةٌ ، وذِكارةٌ » ثمّ قَصَروا ، كما بيَّنتُ لك .

ونظير هذا القَصْر قولُ الأخطَل :

كَلَمْعِ أيْدِي مَثاكِيلٍ مُسَلَّبَةٍ ... يَنْدُبْنَ فِتيانَ ضَرْسِ الدَّهرِ والخُطُبِ

٤ ويُرْوَى ضَرْسَ بناتِ الدَّهرِ ٤ .

[١١٠٦] قالوا : يريد : الخطوب .

وكقول الراجز :

حتى إذا بُلَّتْ حَلاقِيمُ الحُلُقْ

---

١ – ظ ، ش : مقدوره .

٢ – ظ : تقرأ ساكنة وسالمة . وش : سالمة .

٣ – ظ ، ش : يقولون .

٤ ، ٤ – ساقط من ظ ، ش .

يريد : الحُلُوقَ .

وقال [1] الآخر :

إنَّ الفقير [2] بيننا قاضٍ حَكَمْ أنْ تَرِدَ الماء إذا غابَ النُّجُمْ

يريد : النُّجوم .

وقال آخر :

وكانَ مِمَّنْ أرْتَجِي وأدَّخِرْ للدَّهر عند مُصَمْئِلاَّتِ الأُمُرْ

يريد : الأُمور .

وقالوا فى جمع « ثَوْر : ثِيَرَة » أنشدنى أبو علىّ :

صدر النَّهار يُرَاعِي ثِيَرَةً رُتُعاً

وهذا لانظر فيه ؛ لأنَّ العينَ ساكنة فجرى مجرى « حِيلَةٍ ، وقِيمَة » وإليه ذهب أبو العبَّاس فى أنَّ أصلَها « ثِيَرَة » .

---

١ – ظ ، ش : وكقول .

٢ – ظ ، ش : الحكيم .

[١] تمَّ المجلَّدُ الأول[٢] من تصريف المازنى . ويتلوه فى الثَّانى [٣] : « قال أبو عثمان وتُقْلَبُ الواو ياءً فى « فُعَّلٍ » إذا كان جمعا ، قالوا : « صائمٌ وصُيَّمٌ » ، وقائلٌ وقُيَّلٌ » ، ونائمٌ و نُيَّمٌ » إن شاء الله .

والحمد لله ربِّ العالمين وصلواته على خير خلقه محمدٍ النبيِّ وآله أجمعين [١] .

---

١ ، ١ — لم يرد فى ص ؛ لأن الرسالة وشرحها فيها جزء واحد لاجزآن كما فى ظ ، ش .

٢ — ظ : المجلدة الأولى .

٣ — ظ : الثانية .

التعليقات والشروح

١ : ١٠ — الباب الذى أفرده لتفسير ما فى هذا الكتاب من اللغة الغريبة هو الجز الثالث من هذا الكتاب .

١ : ١١ — الفصل الذى أورده من المسائل المشكلة العويصة هو الجزء الرابع من هذا الكتاب .

١ : ١٥ — « ما » فى قوله : « فى غير ما سبيل » زائدة ، وكذلك هى فى قوله فى ٣ : ٤ — : « فلهذه المعانى ونحوها ما كانت » الخ ، وفى قوله فى ٣ : ٧ — « ولهذا ما لاتكاد تجد » الخ . وزيادة « ما » هذه من لوازم ابن جنى ، وستتكرر فى هذا الكتاب ، ولن نشير إليها بعد الآن .

٤ : ٧ — رؤبة بن العجاج ، واسمه عبد الله الطويل ، ويكنّى أبا الجحاف ، من فحول رُجّاز الإسلام ، أدرك الأمويين والعباسيين ومدحهما ، وكان وجوه أهل اللغة يأخذون عنه ويحتجون بشعره ، مات فى أيام المنصور (١٣٦ — ١٥٨)

٤ : ٨ — تشتقُ فى الباطل منها المُمْتَدَق : هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة رؤبة الطويلة المشهورة فى وصف المفازة التى مطلعها :

« وقاتم الأعماق خاوى المخترق »

البالغ عددها ١٧٢ بيتا ، والشاهد هو الخامس عشر بعد المائة منها وهى فى الصفحات من ١٠٤ إلى ١٠٨ من ديوانه . وهذه الأرجوزة يستشهد النحاة بكثير من أبياتها ، وفى كتب شواهد النحو كخزانة الأدب الكبرى والمقاصد النحوية كلام كثير عنها .

وتشتق : تمشى فى كل شقّ : أى ناحية ، من اشتق الفرس فى عدوه : إذا ذهب يمينا وشمالا كأنه يميل فى أحد شقيّه . المُمْتَدَق : المخلوط .

يقول : تخلط حقًّا بباطل وتأخذ فى كل فنٍ منه .

وفى تشتق والمُمْتَذِق روايات أُخَر . وفى البيت كله روايات أُخَر ، وفاعل تشتق : زوج الصائد .

٤ : ٩ — انظر العلاقات بين الاشتقاق والصرف واللغة والنحو : فى المقدمة .

٤ : ١١ — « لاتكاد تجد كتابا فى النحو إلا والتصريف فى آخره » من هذه الكتب كتاب سيبويه ، ففى آخره فصول كثيرة فى التصريف ، وفى كتاب أبى العباس المبرّد المسمى « المقتضب » فصول كثيرة فيه .

٤ : ١٢ — « الاشتقاق » — عقد سيبويه فى ٢ : ٢٤٣ وما بعدها من كتابه أبوابا فى المصادر ، وأسماء الأمكنة والأزمنة والآلة ، وكلها أبواب اشتقاقيّة .

وإذا قدّرنا أن النسب ، والتصغير ، والجمع من الاشتقاق ، فقد عقد فى ٢ : ٦٩ وما بعدها ، وفى ٣ : ١٠٥ وفى ٢ : ١٧٥ وما بعدها أبوابا فى النسب والتصغير والجمع .

٥ : ٩ — من الكتب التى ألفت فى التصريف إلى ما قبل وفاة ابن جنى سنة ٣٩٢ كتاب التصريف لأبى الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ١٢٠هـ، وكتاب التصاريف كبير للمكتيمى المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، وكتاب التصريف لمِخْنَف المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، والتكملة لأبى علىّ الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، وهو أستاذ ابن جنى .

٥ : ١١ — الكزازة : اليبس ، والمراد هنا ضيق العبارة وغموضها .

٦ : ١٠ — هو أبو علىّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسىّ النحوى أستاذ ابن جنى ، توفى سنة ٣٧٧ هـ ، وترجمته فى المقدمة .

٦ : ١١ — لازم ابن جنىّ أستاذه أبا علىّ الفارسىّ ملازمة تامة طويلة لاتقلّ عن عشرين سنة ، وتنقّل معه فى الأقاليم المختلفة ، ومنها حلب .

٦ : ١١ — أبو بكر محمد بن السرىّ السرّاج : هو البغدادىّ النحوى ، أصغر تلاميذ المبرّد وأحبهم إليه وأذكاهم وأعلمهم ؛ قيل : ما زال النحو مجنونا حتى عقّله ابن السرّاج بأصوله ، من تلاميذه النابهين أبو علىّ الفارسى أستاذ ابن جنى ، مات سنة ٣١٦ هـ وسنه ٣٢ سنة .

٦ : ١٢ – أبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاريّ البصرى ، إمام النحويين البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ورؤبة بن العجاج وآخرين ، وروى له أبو داود والترمذى ، وجده ثابت أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وممّن أخذ عنه سيبويه ؛ وله مؤلفات كثيرة منها كتاب « النوادر » وهو عمدة العلماء ، وتوفى سنة ٢١٥ هـ ، وقيل غير ذلك ، عن ثلاث وتسعين سنة .

٦ : ١٢ – أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيّة المازنى : هو مؤلف رسالة التصريف ، توفى سنة ٢٤٧ هـ ، وترجمته فى المقدمة .

٧ : ٨ ، ٩ ، ١١ – المراد بالفعل فى هذه المواضع الثلاثة أحرف الميزان الصرفى ، وهى الفاء والعين واللام ، وسيتكرّر فى هذا الكتاب التعبير بلفظ الفعل عن الميزان الصرفى ، ولن نشير إليه بعد الآن .

٧ : ١٠ – إذا سمى بحرف ثنائى نحو « قَدْ ، وَهَلْ ، ومِنْ » كرّر الثانى فصار الحف « قدّ ، وهلّ ، ومنّ » ثلاثيا ، وحينئذ ينقل بهذه التسمية من الحرفية إلى الاسمية ، ويعامل معاملة الأسماء ويوزن مثلها بالفاء ، والعين ، واللام ، ويثنى ويجمع ويعرب على وفق العوامل ، فاذا سميت إنسانا بالحرف « قد » قلت « قدّ » ووزنه « فَعْلٌ » وثنيته فقلت : « قدّان ، وقدّين » وجمعته جمع سلامة فقلت : « قدّون ، وقدّين » . وإذا سميت بحتّى وزنته فقلت : « فَعّلٌ » وثنيته فقلت « حتّيان ، وحتّيين » وجمعته فقلت « حتّون ، وحتّين ، وقلت : « هذا حتّىً ، ومررت بحتّىً ورأيت حتّىً » .

وأُدْغِمَ المثلان فى قدّ وهلّ ونحوهما ، ولم يفك الإدغام ؛ لأنّ الزيادة فيهما لمعنى وليست للإلحاق – وانظر سيبويه – ٢ – ٣٢ – ٨ .

٩ : ٢ – يريد أن لبيك مبنى ، وهو مع ذلك مشتق من لبّ بالمكان يلبُّ لبّاً إذا أقام فيه ولزمه ، فهو مصدر مُثَنَّى ، والغرض من التثنية التكثير ، فكأنه يقول

« لبَّا بعد لبٍّ ، وإقامةً على طاعتك بعد إقامةٍ ، وإجابةً لأمرك بعد إجابة » ومعنى بنائه أنَّه لايتصرّف فانَّه لايكون إلا مصدراً مُثَنّى مضافا منصوبا ، ولذلك عُدَّ من المبنيات عند ابن جنى .

قطُّ : ظرف للزمن الماضى مبنىّ على الضمّ ، وفيه لغات أُخَر ، يقال : مافعلته قطُّ : أى فيما مضى وانقطع من عمرى ، بنى على الضم « مثل قبلُ ، وبعدُ » ووزنه « فَعْلٌ » .

٩ : ١٣ — « وإنما كتبت على الوقف » أى كتبت مراعاة لرسمها فى الوقف

٩ : ١٤ — فى الوصل من قوله : « لبيان الحركة فى الوصل » متعلّق بسقوط فى قوله : « كسقوط الهاء » .

١٠ : ١ — سيبويه : هو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين فى النحو غير منازع ، أصله من فارس ، ونشأ بالبصرة ، وكان فتى جميلا لطيفا ، فى لسانه حبْسة ، أخذ النحو عن أعلم علماء العربية الخليل بن أحمد الفراهيدى وعيسى بن عمر ويونس ، وكتابه أعظم كتب النحو منذ دوّن للآن . قيل مات بشيراز سنة ١٨٠ هـ ، عن ٣٢ سنة . وقيلت أقوال كثيرة غير ذلك .

١٠ : ٥ — الشاعر هو حُمَيد بن حُرَيث بن بَحدَلٍ الكلبى ، شاعر إسلامى ، وعمته ميسون بنت بحدل الكلبية ، أم يزيد بن معاوية .

١٠ : ٦ — نصب حُمَيْدا على البدل من الياء فى « فاعرفونى » أو على المدح ، وهو الملائم للمقام ، وحُمَيد يروى مصغرا ومكبرا . وتذرّيت السنام : علوت ذروته ويريد بقوله : « تذريت السنام » : بلغت غاية المجد .

والشاهد فيه : النطق بألف « أنا » بالمدّ ، وهى موصولة كما لو كانت موقوفا عليها .

١٠ : ٨ — أبو النجم ، واسمه الفضل بن قدامة من فحول الرّجّاز الإسلاميين وكان له مع بعض خلفاء بنى أمية ومع العجاج وابنه رؤبة نوادر مذكورة فى الأغانى وفى معاهد التنصيص وغيرهما ، وهو من المعمّرين ، ومات سنة ١٣٢ هـ .

١٠ : ٩ — هذا البيت من مشطور الرجز من أرجوزة لأبى النجم، وهو الشاهد الحادى والسبعون من شواهد الرضى على الكافية، ذكره البغدادى فى — ١ — ٢١١ — ٤ من خزانة الأدب الكبرى له وقال : « على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة » ثم قال : « استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى : (والسابقون السابقون) على أن المراد السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم كما فى « شعرى شعرى » أى شعرى ما بلغك وصفه، وسمعت ببراعته وفصاحته، وصحّ إيقاع أبى النجم خبرا لتضمنه نوع وصفية واشتهاره بالكمال، والمعنى : أنا ذلك، المعروف الموصوف بالكمال، وشعرى هو الموصوف بالفصاحة .

والشاهد فيه كالذى قبله، وهو النطق بألف « أنا » ممدودة، وهى موصولة كما لو كانت موقوفا عليها .

١٠ : ١٤ — القائل رؤبة بن العجاج تقدمت ترجمته فى ٤ : ٧ .

١٠ : ١٤ — الذى أنشده سيبويه فى ١ — ١١ — ٥ من كتابه هو .

١٠ : ١٥ — ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا

وروى فيه « الإَضْخَمَّا » بكسر الهمزة وفتحها . وروى أيضا « الضِّخَمَّا » بكسر الضاد، وأنشده مرة أخرى فى ٢ — ٢٨٣ — ١ :

« بِبَدْءٍ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا »

فى اللسان فى مادة ضخم ١٥ — ٢٤٧ — ٨ ما يأتى بتصرّف : « ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا » برفع ضخم بدل نصبه، غير أن ابن برى أيّد رواية ابن جِنى فقال : صوابه « ضَخْما » بالنصب، لأن قبله :

« ثُمَّتَ جئت حَيَّةً أَصَمَّا »

وهذا بيت من مشطور الرجز من أربعة أبيات وردت فى ديوانه ص ٨٣ .

وقال الأعلم الشَّنتمرى فيه فى ذيل ١ — ١١ من سيبويه ما يأتى : أراد « الأَضْخَمَ » فشدّد فى الوصل ضرورةً تشبيها بما يُشدَّد فى الوقف إذْ قيل هذا أكبرّ وأعظمّ، ولو قال « الأضخمَ » فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف ؛ لأن الوقف على الألف

لاعليها ؛ ولذلك مثل سيبويه بسبسباً وكلكلاً . وروى « الإضخماً » بكسر الهمزة و « الضِخَمّاً » بكسر الضاد ، فالضرورة على روايته ؛ لأن « إفعلاً » ، وفِعلاً » موجودان فى الكلام كثيرا ، نحو : « إرزبّ ، وخِدَبّ » وإنما الضرورة فى فتح الهمزة ؛ لأن « أفعلاً » ليس بموجود .

وصف رجلا بشرف الهمّة وعظم الخليقة ، ونسبه إلى الضِخَم إشارة إلى ذلك ولم يُرِد ضخم الجثّة ، قال الله عزّ وجل : « وَإنَّكَ لعَلَى خُلُقٍ عَظِيم » ٤ — القلم ٦٨ والعظَمُ وَالضِخَم سواء .

١٠ : ٢٠ — قوله : « إلا أنّه أجراه فى الوصل مجراه فى الوقف للضرورة » عدّ بهذا القول إطلاقَ الصوتِ بالألف وصلا ، لاوقفا وإنّه لكذلك ؛ لأنّ الوقف على الألف لاعلى الميم .

١٠ : ٢٠ — ومثله : قائلهما منظور بن مرثد بن فروة الفقعسى ، وقيل هو منظور بن فروة بن مرثد بن فضلة بن الأشتر بن طحوان بن فقعس بن طريف إسلامى .

١١ : ١ — هذان بيتان من مشطور الرجز من سبعة أبيات رواها سعيد بن ثابت الأنصارى فى ص ٥٣ من نوادره . ورواها السيد محمد توفيق البكرى فى ص١٥٨ ، ١٥٩ من كتابه أراجيز العرب ، وهما اللذان نسباهما إلى منظور ابن مرثد الأسدى ، وبعد البيتين :

وَمَوْقعا منْ ثَفِنات زُلّ   مَوْقِعُ كَفَّىْ رَاهِبٍ يُصَلّى

والبازل من الإبل الذى أتمّ السنة الثامنة وطعن فى التاسعة وطلع نابه ، سواء كان ذكرا أم أنثى . الوجناء : ناقة وجناء : تامة الخلق غليظة لحم الوجنة صلبة شديدة . العَيْهَلّ : الطويلة السريعة . وقوله : « كأنّ مهواها على الكلكل : » المراد به بروكها على صدرها . الثَّفِنات : ماولى الأرض من كل ذى أربع إذا برك أو ربض . زُلّ : مُلْس .

١١ : ٦ — أنا سيف العشيرة فاعرفونى : ذكر فى ١٠ : ٦ .

١١ : ٩ ، ١٠ — أخطأنا فى هذين السطرين خطأين : الأول : فى السطر التاسع ، وهو أننا فصلناه عما بعده على أنه من المتن وما بعده من الشرح ، وهذا صحيح ، غير أن كلام المتن سبق ذكره ، وذكره الآن إعادة له من أبى الفتح ليشرحه ، فلا يجوز أن يفصل عما بعده بجدول لأن كليهما من كلام ابن جنى .

الثانى : فى السطر العاشر ، وهو أننا أثبتنا « قال أبو الفتح » عن ص و ظ ، وأفضل من ذلك حذفها كما فعلت ش ، واعتبار السطر التاسع متصلا بالعاشر فما بعدها ، وكله من كلام ابن جنى .

١٣ : ١ — داهيةٍ حَدْباءَ مرمريسِ

هذا بيت من مشطور الرجز لم نوفق لمعرفة قائله ، ولا شىء فيه إلا أنه روى فى بعض المواضع بالرفع : « وداهيةٌ حدباءُ مرمريسُ » .

الداهية : الأمرُ المُنْكَرُ العظيم — حالةٌ حَدْباءُ : لايطمئن لها صاحبها كأنَّ لها حَدَبَةً — داهية مَرْمَرِيسٌ : شديدة .

١٣ : ٣ — المراد بقوله: « وإنما بسطت هذا الموضع » إلى نهاية قوله: « ولا حقيقة ما يراد بهما » إنما هو الكلام على المراد بالحروف الأصول والحروف الزوائد؛ وأمَّا الكلام على ما يزاد من الحروف ومواضع زياداتها وأسبابها ، فسيأتى الكلام فيها واسعا مفصلا .

١٣ : ٦ — قوله : « ليشترك فى معرفته المبتدئ والمتمكن » : يدلّ على أنه شرح الكتاب شرحا مبسطا لطلاب العلم وللعلماء .

١٣ : ١٧ — الهِجْرَع : الطويل المشوق — الهِبْلَع : الأكول .

١٤ : ١ — السميدع : السيد الجميل الجسم الكريم الموطأ الأكناف .

١٤ : ٢ — فدوكس : غليظ جافّ .

١٤ : ٦ — الجريب : مكيال = ٤ أقفزة ، والقفيز = ١٢ صاعا ، فالجريب = ٤٨ صاعا ، والإردب المصرى = ٧٥ صاعا ، فالجريب = $\frac{٤٨}{٧٥}$ من

الأردب المصرى ، أى نحو ⅓ الإردب ؛ وللجريب معانٍ أخر – عن مجلة لواء الإسلام بتصرف .

١٤ : ٩ – الضرب الثالث من الطويل محذوف ، والضرب هو آخر جزء فى العجز ، أمّا آخر جزء فى الصدر فهو العروض ، والحذف إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء ، وآخر جزء هنا هو « مفاعيلن » فالساقط منه بالحذف السبب الخفيف الأخير وهو « لُنْ » فيصير « مَفاعى » فينقل إلى « فَعُولُن » . وهو يريد أن الردف صار عوضا من المحذوف .

١٤ : ٩ – لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .

١٤ : ١٠ – هذا البيت من شواهد العروض والقافية ، وهو مذكور فى كتبهما ، ولم ينسب فيها لقائله ، وكذلك ورد فى اللسان – ١٥ – ٤٠١ – ٥ – ، وفى التاج ٩ – ٣٥ – ١٠ ت فى مادة ق و م فيهما ، ولم ينسباه لقائله . وفى اللسان : عدّى أقيموا بعن ؛ لأنّ فيه معنى نحُّوا وأزيلوا ، راجعه فيه .

١٤ : ١١ – قطرىّ بن الفجاءة المازنى أعظم زعماء الخوارج ، كان قائدا شجاعا وشاعرا مُجيدا وخطيبا بارعا مفوّها ، وقد بلغ من علوّ شأنه فى قومه أن سلّموا عليه بالخلافة عشرين سنة حتى قتل سنة ٧٩ هـ .

١٤ : ١٢ – هذا البيت مطلع قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا قيلت فى وقعة دولاب ، وهى قرية من عمل الأهواز ، وبينهما نحو أربعة فراسخ ، رواها الأغانى فى أوّل الجزء السادس ، وقال : « هذا الشعر مختلف فى قائله » وذكر عدّة روايات فى القائلين ومنهم قطرىّ بن الفجاءة .

وروى المبرّد فى الكامل – ليبزج سنة ١٨٦٤ م – فى ص ٢١٤ منه بعض القصيدة ، ورواها كلها فى ص ٦١٨ وما بعدها منسوبة فى الموضعين لقطرىّ وحدَه . وقال فى الموضع الأول : « وأم حكيم هذه امرأة من الخوارج قُتلَت بين يَديه » .

١٤ : ١٣ — أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى ذكر فى ٦ : ١٢ .

١٤ : ١٤ — روى اللسان البيت فى مادة دول — ١٣ — ٢٦٩ — ٩ — ، بلا ضبط اللام . ورواه أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى فى ص ١١٥ من كتابه النوادر من أبيات ثلاثة كلها بضم اللام، ولم يشرح كلمة دوال ولا شيئا من الأبيات الثلاثة . وجاء فى خزانة الأدب الكبرى — ١ — ٢٧١ — ١٩ — فى خلال الكلام على الشاهد الرابع والتسعين ما يأتى : والدَّوال بالكسر مصدر داولت الشيء مداولة ودوالا ، وبالفتح اسم مصدر . وروى بالوجهين ما أنشده أبو زيد فى نوادره لضباب بن سبيع بن عوف الحنظلى :

جزونى بما ربيتهم وحملتهم ۔ كذلك ما إن الخطوب دوالُ

والتداول حصول الشيء فى يد هذا تارة ، وفى يد ذاك أخرى .

١٦ : ٩ — المراد بقوله : «لم يقولوا شَدَّ» : شَدَّ الذى على مثال ظرُف ، وهو المذكور فى السطر التالى — العاشر — فى قوله : « كأنهم قد قالوا فيه شدُدْت » والذى منه شديد .

١٦ : ١٥ — ارعوى عن القبيح يَرْعَوِى ارْعِوَاءً : كفَّ وامتنع وتقديره كما فى اللسان : « أفعَوَلَ » ووزنه « افعَلَلَ » أى « افعَلّ » . وفى القاموس : « الرَّعْوُ ، وَالرَّعْوَةُ » ويُثَلَّثان « والرَّعْوَى » ويضم « والارعواء ، والرُّعْيا » بالضم : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه وقد ارْعَوَى . فهذا واوى كما هو واضح . ورَعَى الشيء يرعاه رَعْيًا ورعاية : حفظه . وهذا يائى كما يتضح فليس أحدهما من الآخر كما قال الشارح .

وفى اللسان : الرَّعْوَى والرُّعْيا : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه . فالمعنى واحد واللفظ مختلف .

١٧ : ١ — اقطارَّ النَّبْتُ واقطَرَّ : وَلى وأخذ يجف وتهيأ لليُبْس .

١٧ : ٥ — فى المصباح سَمُح فهو سَمِحٌ ، وسكون الميم تخفيف . وفى اللسان : « رجل سَمِيح وسَمْحٌ » . وفى المعيار : « هو سَمْحٌ » بالفتح ، وتصغيره « سُمَيْحٌ » ، وسُمَيِّحٌ » بشد الياء كأنه تصغير « سَمِيح » .

١٨ : ٨ — خَدَلٌ : وصف من خدل يخدَل خَدَالَةً : إذا غلظ وامتلأت سيقانه .

١٨ : ٩ — رَسَنٌ : حبل وما كان من زمام على أنف البعير والجمع أرسان — الطَّلَلُ : ما مثل من آثار الديار .

١٨ : ١٢ — نَدُسٌ : وصف من نَدِسَ الرَّجلُ يندَسُ نَدَسا : فهم واستمع الصوت الخفي سريعا كَنَدِسٍ ونَدْسٍ .

١٨ : ١٣ — نِضْوٌ : خَلَقٌ بالٍ مهزول .

١٨ : ١٤ — نِقْضٌ : مهزول ، كأن السفر نَقَضَ بنيته : أى هدمها .

١٨ : ١٥ — إطِلٌ ، الإطِلُ والإطْلُ : الخاصرة ، وقيل غير ذلك ، وأنكر البَطَلْيَوْسى فى الاقتضاب كسر الطاء ، وقال : هى إطْلٌ بالسكون كرِجْل .

١٨ : ١٦ — وأتانٌ إبِدٌ : وَلُودٌ تلد كل عام .

١٨ : ١٦ — لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر .

١٨ : ١٧ — روى اللسان هذين البيتين فى مادة رجل — ١٣ — ٢٨٣ — ٥ — ت — ولم ينسبهما لقائلهما . وروى الشطر الأخير منهما هكذا :

ألا بى أنا أصل تلك الرجل

والحجل : الخلخال — وهشَّ به يَهَشُّ هشاشة : خفَّ إليه وارتاح له وفرح به فهو هشٌّ .

يقول : « كشفت عن ساقها ، وأرتنى خلخالا عليها فارتحت لرؤيته وسررت ، وبلغ بى السرور والارتياح أن قلت لصاحبى : أفدى أصل تلك الرجل بأبى .

١٩ : ١ – بِيَبا ، أصله « بِأَبى » سُهِّلَت الهمزة فقلبت ياءً خالصة على قول لتحرّكها وانكسار ما قبلها ، فصار : « بِيَبِى » ثم قلبت ياء المتكلم ألفا قال أبو زيد فى نوادره ص ١١٦ س ٢ : يقال « بِأَبَا أنْتَ وأُمِّى » فاستثقلوا الياء مع الكسرة قبلها ففتحوها اهـ .

وإبدال ياء المتكلم ألفا : لغة فاشية ، ولكن فى النداء لكثرة النداء ؛ لأنهم يستثقلون الياء وقبلها كسرة ، فيبدلون من الكسرة فتحة ، والياء متحركة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها : فيقولون : ياغلاما ، فى : ياغلامى ، فإذا وقفوا قالوا : يا غلاماه ، فألحقوه هاء السكت .

١٩ : ٤ – روت كتب العروض والقافية هذا البيت شاهدا على الضرب الثالث المحذوف من العَرُوض الأولى الصحيحة من المتقارب ولم تنسبه لقائله .

ووزن المتقارب « فعولن » ثمانى مرات ، والضرب هو آخر جزء فى البيت ، والحذف هو حذف السبب الخفيف فيصير « فعولن » بالحذف « فعُو » ثم ينقل إلى « فَعَلْ » .

١٩ : ٦ – هذه الصفات الثلاث وهى : « جِئِزٌ ، وَمِحِكٌ ، ونِغِرٌ » من باب « فَعِلَ » فهى على « فَعِلٍ » فى الأصل كفرحٍ من فرِح ، غير أنها لما كانت العين فى ثلاثتها حرف حلق جاز فيها أربع لغات ، ويطرد ذلك فى الاسم والفعل جميعا . – والجِئِز : صفة من جَئِزَ بالماء : إذا غَصَّ به – والمِحِك : صفة من مَحِكَ : وهو اللجوج . – والنِّغِر : الغضبان ، ومثلها نِعِر ومعناهما الذى لايستقرّ فى مكان .

١٩ : ١٣ – قوم عِدًى : فى ٢ – ٣١٥ – ١٩ من كتاب سيبويه ما يأتى : « ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف من المعتلّ يوصف به الجماع ، وذلك قولهم : « قَوْمٌ عِدًى » . وفى كتاب الاقتضاب – ٢٧٣ – ٧ : وحكى عن سيبويه أنه

زاد « مكانا سوًى » ، وقد ذكرهما هنا ابن جنى وزاد عليهما : « منزلا زِيَما » فى قول النابغة ، وفى — ٢٧٣ — ١٨ من الاقتضاب ، وقد جاء حرفان آخران قالوا : « ماءٌ صِرًى » للمجتمع المستنقع ، و « ماءٌ رِوًى » للكثير المروى .

١٩ : ١٣ — النابغة الذبيانى ، واسمه زياد بن معاوية ، ويكنى أبا أُمامَة ، أو أبا ثُمامَة ، من أشراف قبيلة ذبيان المضريّة ، الذين غَضَّ الشعر منهم كما غضَّ من امرئ القيس ، وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء فى الجاهلية ، وتوفى حوالى سنة ٦٠٤ م ، وأخباره متفرّقة فى الأغانى والجمهرة والشعر والشعراء وفى غيرهما .

١٩ : ١٤ — هذا بيت من قصيدة للنابغة الذبيانى مطلعها :

بانت سعاد وأمسَى حبلها انجذما ... واحتلت الشرَع فالأجزاع من إضَمَا

وعدتّها ثلاثة وعشرون بيتا ، والشاهد هو السابع عشر فيها ، وهى فى ص ١٦٩ وما بعدها من مختار الشعر الجاهلى ، وفيه « ثلاث ليالٍ » يعنى ليالى التشريق ، ثم نفرت فباتت ليلة واحدة بذى المجاز — تراعى : تراقب — زِيَما : فرقا .

والكلام فى ناقته بدليل ما بعده . يقول : ظلّت الناقة تراقب هذا المنزل حيث يخرج منه الناس فرقا فرقا .

١٩ : ١٦ — الطُّنُب : حبل تُشَدُّ به الخيمة إلى الوتد — إبلٌ سُرُحٌ ، وناقةٌ سُرُحٌ : سريعة — رجلٌ طُلُقُ اللسان : فصيحٌ .

١٩ : ١٧ — رُبَعٌ : فصيل يُنْتَجُ فى الربيع — الخُزَزُ : ذكر الأرانب — رجلٌ خُتَعٌ : حاذق بالدلالة — رجلٌ سُكَعٌ : متحيرٌ ، وهو ضد خُتَعٍ .

١٩ : ١٨ — الراجز : فى اللسان فى مادة حطم ، هو الحُطَمُ القيسىُّ ، ويُروى لأبى زُغبة الخزرجىّ يوم أحد . ثم قال : ويُروى لرُشَيْدِ بن رُمَيْض (بتصغيرهما) العَنَزِى .

٢٠ : ١ — سوّاقٌ حُطَمٌ : شديد السوق لأبلِه ، فكأنه يحطمها لشدّة سوقه .

ويضرب مثلا للداهية المتصرّف – ولفّها بسوّاق : ضمّها إليه ووصلها به .

٢٠ : ٨ – قوله : وليس فى الكلام اسم على « فُعِلٍ بضم الفاء وكسر العين » إلا فى اسم واحد هو « دُئِل » الخ » مأخوذ من سيبويه . فى ٢ – ٣١٥ – ٥ ت – من كتاب سيبويه ما يأتى : واعلم أنّه ليس فى الأسماء والصفات « فُعِل » ولا يكون إلا فى الفعل : أى ليس فى الأسماء والصفات « فُعِلٌ » بضم فكسر . وفى ٢٧٢ – ١٤ – من الاقتضاب شرح أدب الكتاب ما يأتى : « جاء على « فُعِل » حرف واحد ، وهو الدُّئِل ، لدويّبة صغيرة تشبه ابن عرس . وقال المفسر وهو البَطَلْيَوْسِي : « قد جاء حرف آخر وهو « رُئِم » اسم من أسماء « الاست » . ثم قال : « والوجه فى هذين الاسمين أن يجعلا فعلين فى أصل وَضْعِهما نُقِلا إلى تسمية الأنواع »

وفى اللسان فى مادة « وعل » ١٤ – ٢٥٧ – ١٧ – ابن سيده : الوَعِل والوُعِل جميعا : تَيْس الجبل الأخيرة نادرة . ولغة العرب « وُعِلَ » بضم الواو وكسر العين ل – ١٤ –٢٥٧ –١٨ .

٢٠ : ١٢ – الشَّقِرَةُ واحدة الشَّقِر ، وهى شقائق النعمان ونبت أحمر .
– الصَّعِقُ : المَغْشِيُّ عليه .

٢٠ : ١٢ – الشاعر : هو كعب بن مالك عن اللسان فى مادة « دُئل » – ١٣ – ٢٤٨ – ٨ . وكعب بن مالك الأنصارىّ الخزرجىّ من أهل يثرب ، كان فى الجاهلية شاعرا مطبوعا مُجيدا، ثم أسلم وصار من أصحاب رسول صلى الله عليه وسلم وشعرائه، وشهد جميع المشاهد إلا غزوة تبوك، فقد تخلّف عنها هو وهلال بن أميّة ومرارة ابن الربيع ، وفيهم قال تعالى : « وعلى الثّلاثة الذين خُلِّفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحُبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لاملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التوّاب الرحيم » ١١٨ توبة ٩. ومات كعب سنة ٥٠ هـ ، وقيل سنة ٥٣ هـ عن ٧٧ سنة .

٢٠ : ١٣ – قيس : قُدْر . مُعْرَسُهُ بضم فسكون ففتح : مكان نزوله

آخر الليل للاستراحة : من أعرس القوم ؛ لغة قليلة فى عرَّسوا . الدئِل : دوَيْبَّة كالثعلب ، وقيل شبيهة بابن عرس .

يقول : إن جيش أبى سفيان لم يشغل إلا مكانا صغيرا جدا ، لو قيس لما كان أكبر من مكان هذه الدويبَّة لقلة عدده وحقارته ، وذلك فى غزوة السويق .

وهذا البيت من شواهد أدب الكتاب لابن قتيبة . وفى ص ٤٦٨ من الاقتضاب فى شرحه للبطليوسى ما يأتى : هذا البيت لكعب بن مالك الأنصارى ، قاله فى أبى سفيان بن حرب ، وكان غزا المدينة فى مائتى راكب بعد وقعة بدر ، فحرق بعض نخل المدينة وقتل قوما من الأنصار ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى طلبه حتى بلغ موضعا يقال له قرقرة الكدْر ، ففرّ أبو سفيان وجعل أصحابه يُلقون مزاود السويق يتخففون للفرار ، فسميت : غزوة السويق .

٢١ : ٣ — القائل هو الأخطل أبو مالك غياث بن غوث التغلبى النصرانىّ ، أحد فحول شعراء الإسلام الثلاثة ، والآخران جرير والفرزدق ، وكان شاعر البلاط الأموى ، توفى سنة ٨٥ هـ .

٢١ : ٤ — روى اللسان — ٦ — ١٥٢ — ٧ ت ، — ١٤ — ٢٧٧ — ٦ ت والتاج — ٣ — ٣٤٨ — ٢٠ ، — ٨ — ١٨٣ — ٨ ت هذا البيت فى مادتى ضجر ، وأدم منسوبا للأخطل فى كعب بن جُعَيْل ، وهو فى المواضع الأربعة بالفاء بدل الواو فى قوله : « فإن أهجه » . وورد فى الكامل للمبرّد ص ٥٣٧ ، منسوبا له أيضا ، وبالفاء بدل الواو . وفى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى طبع أوروبا ص ٥٦ بدون أن ينسبه وبالفاء بدل الواو ، غير أن هذا البيت لم يرد فى ديوان الأخطل وهو على وزن ، وروى قصيدة له عدتها ٣٣ بيتا ، وهى فى الصفحات ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ومطلعها :

عفا واسط من أهله فمذانبه   فروض القطا صحراوه فنصائبه

ويرجح ناشر ديوانه أن هذا البيت فى جرير لا فى كعب بن جعيل ، كما قال اللسان والتاج ، وأن موضعه بعد قوله :

فإن أك قد فتُّ الطُّلَيْق بالعلا   فقد أهلكته فى الجزاء مثالبه

فيكون الشاهد على ذلك هو البيت الثالث عشر ، وتكون عدّة القصيدة ٣٤ بيتا

٢١ : ٤ — قال اللسان : قد خفف ضَجْر ودَبْر فى الأفعال كما يخفف فخذ فى الأسماء .

والبازل من الإبل : الذى يبزل نابه : أى ينبت فى السنة التاسعة وربما بزل فى الثامنة . والأُدْمُ : جمع آدم ، ويقال الأُدمَةُ من الإبل : البياض . وصفحتاه : جانبا عنقه . والغارب : ما بين السنام والعنق .

يقول : إن أهجه يضجر ويلحقه من الأذى ما يلحق البعير الدبر من الأذى .

٢١ : ١٠ — الأخطل : تقدمت ترجمته آنفا فى س ٢١ : ٣ .

٢١ : ١١ — ورد هذا البيت فى قصيدة له عدّتها ستة عشر بيتا ، وهو البيت السابع فيها ، وهى فى الصفحتين ١٣٦ و ١٣٧ من ديوانه طبع بيروت سنة ١٨٩١ ، ومطلعها :

أتغضبُ قيسٌ أنْ هجوتُ ابن مِسْمَعٍ وما قطعوا بالعزّ باطن وادى

ونصه فيها كما يأتى :

وما كُلُّ مغبون ولو سَلْفَ صَفْقُهُ براجع ما قد فاتَه بِوداد

وسَلْفَ بسكون اللام ، أصله سلَف بفتحها ، سكّنها لضرورة الوزن ، ومعناه : مضى ووجب ، وصَفْقُهُ فاعلُ سَلْفَ ، وهو مصدر مضاف لضمير المبتاع . والصَّفقُ : إيجاب البيع ، وذلك أنّ كلا من البائع والمشترى كان يضرب على يد الآخر حين الاتفاق على البيع . والرِداد : فسخُ البيع . وبراجع يروى يراجع . والمغبون : الذى ينقص حقُّه .

٢١ : ١٥ — تفرّقوا عباديد : قطعا — وتفرّقوا شماطيط : جماعات .

٢٢ : ١٦ — هو الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدى الكوفى ، ويكنى أبا المستهلّ من شعراء العصر الأموى المجيدين ، ومن أعلم الناس بلغات العرب وأيامها وأنسابها ومناقبها ومثالبها،وكان فيه مع ذلك محاسن لم تكن فى شاعر ، توفى سنة ١٢٦هـ

٢٢ : ١٧ — رواه اللسان فى مادة « ك ب و » ٢٠ — ٧٧ — ١٥ — والتاج فيها ١٠ — ٣٠٩ — ١٩ — وفى اللسان بالعذوات بالعين المهملة والذال المعجمة وفى التاج بالغدوات بالغين المعجمة والدال المهمله . والظاهر أن نسخة التاج محرّفة تحريفا مطبعيا ؛ لأنه فسر الغدوات جمع غداة ، وهى الأرض الطيبة ، وإنما هذا تفسير العَذَاة ، فالرواية حينئذ العذَوات ، بالعين المهملة والذال المعجمة . والعذوات جمع عَذَاة : الأرض الطيبة التّربة الكريمة المنبت التى ليست بسبخة . وهذا اللفظ هو الملائم للمقام . والغدوات بالغين المعجمة والدال المهملة جمع غداة : وهى البُكْرَة .

النضار : اسم للذهب والفضة — والنبع : شجر يطول ويعلو وينبت فى قمم الجبال — والفَصافص جمع فِصفِصَةٍ ، وهى الرطبة من علف الدوابّ ، ويسمى القَتّ ، وفَصْفَصَ دابته : أطعمها إياه .

وفى اللسان بتصرّف : الِكُبا بضم الكاف وكسرها : الكناسة والزبل ، وهو جمع تكسير ، المضموم جمع كُبَة بالضم ، والمكسور جمع كِبة بالكسر ، وكُبة بالضم يجمع جمع سلامة على كُبون فى الرفع وكُبين فى النصب والجرّ بضم الكاف فيهما ، وكِبة بالكسر يجمع مثله كِبون فى الرفع وكِبين فى النصب والجرّ بالكسر فيهما أيضا ويقال : كَبَا البيت : إذا كنسه . أراد : أنّا عرب نشأنا فى نُزَه البلاد ، ولسنا بحاضرة نشئوا فى القرى ، أو أنّا نشأنا من أصل طيب جيد كالذهب فى القدر ، وكالنبع فى السموّ ، ولم ننشأ كغيرنا نشأة حقيرة كعلف الماشية الملقى فى الكناسة .

٢٣ : ١ — الزُبالة : لم نجد هذا اللفظ بهذا الوزن وبهذا المعنى . والذى فى ظ ، ش الذبالة بالذال ، وهى فتيلة السراج .

٢٣ : ٣ — والبُرَة : الحلقة تكون فى أنف البعير من شعر أو صفر أو نحوهما — والظُبَة : حدّ السيف — والقلة والمِقْلَى : عودان يلعب بهما الصبيان فينصبون القُلَة ويَضرِبونها بالمِقْلَى .

٢٤ : ٩ — القُطامى : هو عُمَيْر بن شُيَيْم القُطامىّ التغلبى من شعراء

٤٨ : ٤ — الجِلِنْبِخُ بالجيم المعجمة والحاء المهملة بكسرتين بينهما سكون : من النساء : القصيرة . وقيل العجوز اللئيمة — قَرَّدَه : انتزع قِرْدانَه ، وهذا فيه معنى السلب . وقرّده : ذلّله . وهو من ذلك . لأنه إذا قُرِّدَ سكن وذلّ — حَلَبَ القومُ : صاحوا واختلطت أصواتهم .

٤٨ : ٨ — المرمريس : الداهية . وداهية مرمريس : شديدة . ورجل مرمريس : داهٍ — القَرْقَرُ : الظَّهْرُ والصحراء البارزة .

٤٨ : ١٠ — القَرْقَلُ : ثوب بغير كُمَّيْن . وقميص من قُمُص النساء بلا لَبِنَة . الجمع قراقل . — القَرْقَحُ والقَرْقَحَةُ : البقلة الحمقاء ولا تنبت بنجد وتسمى الرِّجلة .

٤٨ : ١١ — زهزق في ضحكه : اشتدّ فيه وأكثر منه — دَرْدَبَ : عدا عَدْوَ الخائف .

٤٩ : ١٢ — قوله : « وجميع هذه الأمثلة مفسّر في فصل في آخر الكتاب » يريد بالفصل الجزء الثالث .

٤٩ : ١٥ — اشبيباب : مصدر اشبابَّ الفرسُ وغيرُه : كان لونه أبيض يصدعه سواد في خلاله . أو غلب بياضُه سوادَه . — احبيرار . مصدر احمارّ الشيء : كان لونه أحمر .

٤٩ : ١٦ — احرنجام : مصدر احرنجم القومُ : اجتمع بعضُهم إلى بعض .

٥٠ : ١٣ — مَتْيُوساء : اسم لجماعة التيوس — مَبْغُولاء : اسم لجماعة البغال — مَعْيُوراء : اسم لجماعة الأعيار وغلبَ على الوحشيّ .

٥٠ : ١٤ — مَأْتُوناء : اسم لجماعة الأُتُن — مَشْيُوخاء : اسم لجماعة الشيوخ . والشيخ من بلغ الخمسين . وقيل غير ذلك — مَكْبُوراء : اسم لجماعة الكبار — مَصْغُوراء : اسم لجماعة الصغار — مَعْبُوداء : اسم لجماعة العبيد وهي ساقطة من ظ و ش ، وهي في ص ، ولكنها سقطت من الطبع سهوا وموضعها بعد

مَصْغُوراء – مَعْلُوجاء : اسم لجماعة الأعلاج ، والعِلجَ هو العَيْر والرجل من الكفار – مَشْيُوحاء : هم فى مشيوحاء من أمرهم : أى اختلاط ، والمشيوحاء أن يكون القوم فى أمر يبتدرونه .

٥٠ : ١٥ – الهِزَنْبَران : الحديد السيِّئ الخُلُق – عُرَيْقِصان : نبت واحدته عُرَيْقِصانة ، قيل (الحندقوق) – مَعْكُوكاء ، يقال : وقعوا فى مَعْكوكاء : أى غُبار وجَلَبة وشرّ – بَعْكُوكاء : موضع – قَرَعْبَلانة : دُوَيْبَّة عريضة عظيمة البطن .

٥٠ : ١٦ – عُقْرُبان وعُقْرُبّان : ذكر العقارب .

٥١ : ٣ – العضرفوط والعندليب : ذكرا فى ٢٩ : ٣ .

٥١ : ٤ – الحندقوق : الطويل – القبعثرى : ذكر فى ٢٩ : ٣ .

٥٢ : ١ – الضَّبَغْطَرَى : الشديد الأحمق .

٥٢ : ٢ – القَرَعْبَلانَة : ذكرت فى ٥٠ : ١٥ .

٥٤ : ٣ – الزِّئْبِرُ وَالزِّئْبُرُ : ما يعلو الثوب الجديد كالقطيفة – الضِّئْبِلُ : الداهية .

٥٥ : ١٦ – الحرف المستعلى هو الصاد المهملة فى صار والطاء المهملة فى طاب ، وبقية أحرف الاستعلاء وهى سبعة : الخاء ، والضاد ، والظاء ، والغين ، المعجمات ، والقاف . والاستعلاء : ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف لكمال قوّة الاعتماد على المخرج ، والصاد فى صالح ، والخاء فى خالد من أحرف الاستعلاء ، فالإمالة : وهى أن يُنْحَى بالفتحة نحو الياء أو الكسرة لاتلائم حروف الاستعلاء ، ومع ذلك وردت معها فى الأفعال .

٢٦ : ٨ – ثُعالَةُ ممنوعا من الصرف : علم للثعلب كأسامة للأسد ، وذُؤَالة للذئب . وثُعالةٌ مصروفة : أنثى الثعالب .

٢٦ : ٩ – قوله : « فكذلك يجوز أيضا أن تحمل هِجْرَعاً وهِبْلَعا وَهِرْكَوْلَةً على أنها من معنى الجَرْع : والبَلْع ، والرَّكْل وقريبة من لفظه » يريد به أنَّ الطائفة الأولى ليست مشتقة من الثانية بزيادة الهاءات فى أوائلها ، وإنما توارَدتا على معانٍ واحدة ، وهذا تكلُّف . وقد قال بعد ذلك فى أول السطر ١٤ : « والقول الأوّل له وجهٌ أيضا » : أى القول بزيادة الهاءات .

٢٧ : ١ – الصَّقَعْلُ : التَّمرُ اليابِس يُنْقَعُ فى المَخْضِ – القِطَحْل : الزمَن قبل خلق الإنسان .

٢٧ : ٢ – الجِبَجْرُ : الوَتَرُ الغليظ .

٢٧ : ٥ – أبو الحسن : هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ، زامل سيبويه ، وروى عنه كتابه ، وانتقل إلى الكوفة ، ودارس الكسائى كتاب سيبويه ونال جوائزه – ومذهب الأخفش وسط بين مذهبى أهل البصرة والكوفة ، وتوفى سنة ٢١٥ هـ .

٢٧ : ٦ – الجُخْدُبُ : الضخم الغليظ من الرجال والجمال .

٢٧ : ٧ – الطُّحْلُب وفيه لغات أخر : خُضْرة تعلو الماء المزمن – الجُؤْذُر والجُؤذَر : ولد البقرة الوحشية .

٢٧ : ١٠ – العُلَبِط والعُلابط من الغنم : الكبير – العُكَمِس والعكامِسُ القطيع الضخم من الإبل – الهُدَبِدُ والهُدَابد : اللبن الخاثر جدا – الخُزَخِزُ والخُزَاخِز من الرجال : القوىّ الغليظ – الجُنَدِل من الأمكنة : الكثير الجَنْدَل وهى الحجارة .

٢٧ : ١١ – الذَّلَذِل مقصور عن الذَّلاذِل ، وذ، ذ، القميص : سافله – الزَّلَزِلَ : الأثاث والمتاع – العَرَتُنُ ، وفيه لغات أخر : شجر يُدبَغ به .

٢٧ : ١٤ — لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٢٧ : ١٥ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان فى مادة هبط ٩ — ٢٩٩ — ١٤ وفى مادة علبط — ٩ — ٢٣٠ — ٤ — وفى مادة قوط — ٩ — ٢٦٢ — ١٢ — والتاج فى مادة هبط — ٥ — ٢٤٣ — ٨ ت وفى مادة علبط — ٥ — ١٨٤ — ٢ ت — وفى مادة قوط — ٥ — ٢١٣ — ١ وفى بعضها خلاف هين . وأبو زيد فى نوادره . وبعدهما خمسة أبيات أخرى فى ص ١٧٣ ، ولم يذكر الراجز فى هذه المواضع .

راعنى : أفزعنى . وجناح وخيال : اسم راع . وهابطا : نازلا . والقوْط من معانيه القطيع من الغنم . وهو كما قال المؤلف منصوب بهابط فى البيت قبله . وهو الشاهد على أن هبطته بمعنى أهبطته . والعُلابط : الخمسون والمائة فأكثر .

يقول : ما راعنى إلا أن أنزل هذا الراعى غنمه الكثيرة حول البيوت .

٢٧ : ١٧ — لم نوفق لمعرفة هذا الراجز الآخر .

٢٧ : ١٨ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان والتاج فى مادة خزز ، اللسان — ٧ — ٢١٢ — ٩ ت — ، والتاج — ٤ — ٣٤ ، ولم ينسبهما أحدهما لقائلهما .

أعَدّ : هيأ — والورد : النزول على الماء للشرب — حفز : دفع وحثّ — والغَرْبُ هنا : البعيرُ الذى يُحْمَل عليه الماءُ — والجرور من الجمال : الذى لاينقاد — والجُلالُ : العظيم — والخُزَخِزُ : القوىّ الشديد من الإبل والناس .

يقول : هيأت لورد الماء إذا جاء وقته جملا لحمل الماء قويا شديدا عظيما .

٢٧ : ١٩ — لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧ : ٢٠ — هذا الشعر من الرجز من العروض الخامسة المقطوعة والضرب المقطوع . ووزنه :

مستفعلن مستفعلن مفعولن مستفعلن مستفعلن مفعولن .

ودخله من الزحاف المزدوج الخَبْلُ . وهو اجتماع الخبْنُ (حذف الثانى الساكن) والطىّ (حذف الرابع الساكن) فيصيرُ « مستفعلن » بالخَبْل « مُتَعِلُنْ » فتنقل إلى « فَعَلَتُنْ » .

وقد دخل الخبل الأجزاء كلها ماعدا العروض فإنها مقطوعة ، أمّا الضرب فلم يقطع ودخله الخبل ، وهذا على رواية ظ ، ش فإنها فيهما « عُلَبِط » بدل « عُلابِط » المنقولة عن ص . ولم نجد هذا الشاهد ولا قائله فيما بين أيدينا من الكتب.

ويتبين من هذه الشواهد الثلاث السابقة ، أن المؤلف جاء بها للتمثيل للتامّ والمحذوف منه الألف . وإن كان الكلام يوهم أنها للتامّ وحده .

٢٨ : ٦ — خَرْفَجَ : العيشَ وسّعه .

٢٨ : ٧ — خَنْدَفَ : أسْرَع — هَمْلَجَتِ الدابّةُ : حسن سيرها في سرعة — قلْقله : حرّكه .

٢٩ : ٣ — العندليب : طُوَيْئِرٌ يصوّت ألوانا . وقيل هو البلبل والجمع العنادل . — العَضْرَفُوط : دُوَيْبّة بيضاء ناعمة — القَبَعْثَرَى : الضخم : العظيم .

٣٠ : ١ — الإنْقَحْلُ من الرجال : المُخْلَق من الكِبَر والهرم ، وهي إنْقَحْلَةٌ .

٣٠ : ٦ — الهَمَرْجَل : الخفيف السريع ، وهي بهاء .

٣٠ : ٧ — الجِرْدَحل من الإبل : الضخم — الخِنْزَقر : الدميم القصير من الناس — الجَحْمَرِش من النساء : العجوز الكبيرة — القُذَعْمِلَةُ والقُذَعْمِلُ : القصير الضخم من الإبل .

٣٠ : ١١ — الفَرَزْدَقُ : الرغيف . وفتات الخُبزِ ، واحدته : فرزدقة — الخَدَرْنَق : الذكر من العناكب أو العظيم الضخم منها .

٣٠ : ١٢ — الهَمَرْجَلُ ذكر في ٣٠ : ٦ — الشَّمَرْدَلُ من النَّاس والإبل : الفَتِيُّ القويّ الجلد ، وهي بهاء .

٣٠ : ١٣ — القِرْطَعْبُ : يقال ما في السماء قِرْطَعْبٌ : أي سحابة . وقال ثعلب : هو دابة . الرضي على الشافية ١ — ٥١ — الجِرْدَحْل : ذكر في ٣٠ : ٧ — .

٣٠ : ١٦ – أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرّد تقدم ذكرُ في ٦ : ١٢

٣١ : ١ – الجَحْمَرِشُ ذكر في ٣٠ : ٧ كلب تَخْوَرِشٌ كثير الحرش : أى الخدش على « تَفْوَعِلٍ » (وليس فى الكلام غيره) . وقد أهمله سيبويه .

٣١ : ٣ – الصَّهْصَلِقُ : العجوز الصخّابة الشديدة الصوت – القَهْبَلِسُ ذكر الإنسان – القنفرش كجحمرش زنة ومعنًى .

٣١ : ٤ – الخُزَعْبِلة : الفكاهةُ والمُزاحُ – الحَبَعْثَنُ من الرجال وغ. هم القوىّ الشديد .

٣١ : ٥ – القُذَعْمِلُ والقُذَعْمِلَة : فى ٣٠ : ٧ .

٣١ : ١٢ – قوله : « وواحد تختصُّ به الأفعال وهو : « فُعِل » إلا فى حرف واحد وهو « دُئِلٌ » وقد ذكرته – بل جاء حرفان آخران وهما « رُئِمٌ » ، ووُعِلٌ » وقد ذكرناهما فى ٢٠ : ٨ .

٣٢ : ١٠ – السِّنْدَأْوُ : الحديد الشديد – القِنْدَأْوُ : القصير من الرجال – الحِنْطأوُ : الوافر اللحية ، أو العظيم البطن .

٣٢ : ١١ – الكِنْتَأْو : كالحِنْطأ ولفظا ومعنًى .

٣٣ : ٣ – قوله : « فجرى هذان مجرى قولك : « سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً فهو مُسَفْرِج » وإن كان هذا لا يقال ، فانه لو اشتقّ منه « فِعْلٌ » لكانت هذه طريقته : إشارة لطيفة دقيقة من ابن جنى إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان ، نحو : « أسْرَجَ من السَّرْج ، وألجمَ من اللجام ، وسافه من السيف ، ونَبَّلَهُ من النَبْل ، وهو كثير جدا .

٣٣ : ١٦ – العضرفوط والعندليب تقدّما فى ٢٩ : ٣ – اليستعور : شجر مساويك ، أشد المساويك إنقاء للثغر وتبييضا له .

٣٣ : ١٧ – القبعثرى : تقدم فى ٢٩ : ٣ .

٣٥ : ٢ — يريد ابن جنى بتفصيل هذه الجملة كل ما قاله أبو عثمان فى الإلحاق من أول هذه الفقرة إلى آخر ما بعدها من الفقرات الآتية ، وهذا بلا شك تفصيل غير أن ابن جنى جزأ هذا التفصيل وأطال الكلام فيه .

٣٥ : ٣ — هو الكميت بن زيد الأسدى ، وذُكر فى ٢٢ : ١٦ .

٣٥ : ٤ — وأنت كثير : يعنى به ضروب عليائه ، والكوثر : السيد الكثير الخير . والعقائل جمع عقيلة ، وهى المرأة الكريمة النفيسة ، وكل شىء كريم نفيس من الذوات والمعانى .

٣٥ : ٦ — لم نوفّق لمعرفة هذا المحدث .

٣٥ : ٧ — لم نجد هذا الشعر فى الكتب التى بين أيدينا .

٣٥ : ٨ — الجديل : حبل مفتول من أُدْمٍ أو شعر ، والجمع جُدُلٌ .

٣٥ : ٩ — الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالى الهوازنى أحد المخضرمين ، وعاش إلى عصر بنى أمية ، وهو من الشعراء المجيدين ، ومما يستجاد له القصيدة التى منها هذا الشاهد .

٣٥ : ١٠ — هذا عجز بيت من القصيدة المذكورة ، وصدره :

فلما أتتْه أنْشَبَتْ فى خِشاشه

ويروى محكما بدل أزْنَما .

الخِشاشُ : عُوَيْدٌ يُجْعَلُ فى أنف البعير يشدّ به الزمام ليكون أسرع لانقياده — والحَماطة واحدة الحَماط : وهو شجرٌ عِظامٌ تألفه الحيات — أزنما : ذا زَنَمَةٍ ، وهى هَنَةٌ تتدلى تحت حنك الشاة ، وفعله زَنِمَ يَزْنَمُ زَنَما ، فهو أزْنَمُ وهى زَنْماءُ .

٣٥ : ١١ — ذو الرُّمَّة : هو غَيْلانُ بن عُقْبة ، أحد بنى مالك بن عَدِيّ ، أحد الشعراء العشاق فى عصر الفرزدق وجرير والأخطل ، وليس من طبقتهم . ومات سنة ١١٧هـ

٣٥ : ١٢ — هذا البيت من قصيدة لذى الرمّة عدتها سبعة وخمسون بيتا، وهو الثالث والعشرون فيها ، وقد وردت فى ص ٣٨٩ وما بعدها من ديوانه .

ورجيعة أسفار : معاودة أسفار — شجاع : حَيَّةٌ — مطرق: ساكن لايتحرك .

يقول : إنّ ناقته معتادة الأسفار ، لاترجع من سفر حتى تعود إلى سفر ، ويشبّه زمامها وهو فوق كاهلها بحية ساكن لايتحرك ، وقد تركه هو كذلك لإغفائه وهو سارٍ بها . كما يفهم ذلك من بيت قبله . البيت وشرحه فى ص ٣٩٤ من ديوانه .

٣٥ : ١٣ — هو أبوسعيد عبد الملك بن قُريب الباهلىّ البصرىّ — أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر . وكان لايجيز إلا الأفصح . توفى سنة ٢١٦ ه .

٣٥ : ١٤ — مثنى حضرمىّ : المراد به الزمام . والحُباب : الحيَّة . والنَّقا : الكثيب من الرمل . ومعنى البيت : تلاعب ناقته زماما مجدولا من حضرموت كأنه ثعبان مما يكون فى الرمال يتبعه رجل يحاول أن يصيبه .

٣٥ : ١٥ — جَيْئَل : غير مصروف الضبع ، لأنه علم جنس لها .

٣٥ : ١٩ — الأرْطَى : القَرَظ ، وتستعمل العرب ثمره فى دبغ الجلود — الهِجْرَع : تقدم فى ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٢ — لم يذكر أحد من رواة هذا الشاهد الذين اعتمدنا عليهم اسم هذا الشاعر —

٣٦ : ١٣ — هذا البيت من شواهد سيبويه ، أورده شاهدا على تذكير مِعْزًى . ولم يذكر قائله ، ولا الأعلم الشنتمرى الذى قال ، والشاهد فيه تنوين مِعْزًى لأنه مذكر وألفه للإلحاق بهِجْرَع ونحوه . ولذلك وصفه بقوله هَدِبا : وهو الكثير الهُدْب . يعنى الشعر ، والقِران جمع قَرْن : وهو المشرف من الأرض . وقال سودانا فجمع . لأنّ المِعْزَى اسم واحد كأنه يؤدى عن جمع فحُمِلَ على المعنى سيبويه : ٢ — ١٢ — ١١ .

٣٦ : ١٤ — السِّعلاةُ : الغول أو أخبث الغيلان . والعرب لم تر الغول

ولكنها تتصوّره حيوانا فتاكا خبيثا . – العِزْهاةُ من الرجال : الذى لا يحدّث النساء ولا يريدهنّ .

٣٦ : ١٥ – الجَلَعْباةُ من النساء : الجافيةُ الكثيرة الشرّ – الصَّلَخْداة من النوق : المسنة الشديدة الطويلة – المجرَع : ذكر فى ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٧ – البُهْماةُ : واحدة البُهْمَى ، والبُهْمَى تكون واحدة وجمعاً وألفها قال سيبويه : للتأنيث ، وقيل للإلحاق ، وهى نبت تحبّه الغنم حبًّا شديدا ما دام أخضر ، فإذا يبِسَ هرّ شوكُهُ وامتنع .

٣٧ : ٢ – القبعثرى : تقدم فى ٢٩ : ٣ .

٣٧ : ٩ – العَرْقُوة : خشبة معروضة على الدلْو ، جمعها عَرْقٍ وأصله عَرْقُوٌ ، فأبدل الواو ياءً ، إذ ليس فى كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمّةٌ ، فنقل إلى عَرْقِي ، ثم كرهوا الكسرة على الياء فحذفوها ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء – القَمَحْدُوَةُ : مؤخر الرأس المشرف على أعلى العنق من خلف .

٣٧ : ١٠ – المِذْروانِ : طرفا كل شىء وجانباه ، ومذروا القوس : الموضعان اللذان يستقرّ عليهما الوتر – تقول العرب : عقَلْتُ البعيرَ بثِنايَيْن . وذلك أن تعقل يديه جميعا بحبل أو بطرفى حبل وتقول : عقلتُه بثِنْيَيْن إذا عقلْتَ يدًا واحدةً بعُقْدتَيْنِ . قال ابن جنى : لو كانت ياء التثنية إعرابا أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التى بعد الألف همزة ، فيقال : عقلته بثِناءَيْن ، وذلك لأنها ياء وقعت طرفا بعد ألف زائدة .

٣٧ : ١٢ – أبو الحسن : هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ، تقدم ذكره فى ٢٧ : ٥ – الشُّكاعاةُ بضم الشين وقد تفتح : نَبْتَةٌ دقيقة العيدان ، ضعيفة الورق خضراء .

وذكر البَطَلْيَوْسِى فى الاقتضاب حرفين آخرين من باب « شكاعى ، وشكاعاة » وهما : « خُزَامَى وخزاماة ، وسُهاَنَى وسُهاناة » وهذه الثانية عن صاحب

كتاب العين : والخزامى : عشبة طويلة العيدان ، صغيرة الورق ، حمراء الزهرة ، نَوْرُها كنَوْر البنفسج ، وهى أطيب الزهر ريحا . وأما السُّهاَنَى فلم نجدها فيما بين أيدينا من المعجمات . وألِفُ « فُعالَى » لا تكون لغير التأنيث فى مذهب الفريقين جميعا - البِصْريين والكوفيِّين . - القصباءة : نبات ساقه قصب : أى أنابيب وكعوب . - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصارى ، ذكر فى ٦ : ١٢

٣٧ : ١٣ - الحَلْفاءَة : نبت أطرافه محدّدة كأنها أطراف سعف النخل - الطَرْفاءَةُ : شجر من العضاه ، وله هدب مثل هدب الأَثْلِ ، وليس له خشب ، وإنما يخرج عصيا سمحة فى السماء ، وقد تتحمض به الإبل إذا لم تجد حمضا غيره .

٣٧ : ١٥ - الأفكل على أفعل : الرِّعدة ، ولا فعل له .

٣٧ : ١٦ - الأيدَعُ على أفعَل : الزعفران أو صبغ أحمر - الأرملَةُ من معانيها : المرأة لا زوج لها .

٣٧ : ١٨ - مُسلَنْقَى اسم مفعول من سَلْقيته سِلْقاءً : إذا ألقيته على قفاه - مُجَعْبَى اسم مفعول من جعبيته جِعْباءً : إذا صرعته وضربت به الأرض .

٣٧ : ١٩ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٣٧ : ٢٠ - هذا بيت من مشطور الرجز ، والشاهد فيه مجىء الفعل « يؤكرم » بالهمز على الأصل للضرورة والقياس أن يقال « يُكْرَمُ » بحذف الهمزة .

وانظر هذا الشاهد وأبياتا من الرجز ، من وزنه ورويِّه - ويُظَنّ أنه منها فى المقاصد النحوية بهامش الخزانة ٤ - ٨٠ : ٥٧٨ . وفى فرائد القلائد ٣٩١ - ١ ، وفى ٨٨ وما بعدها من ديوان العجاج ، وفى : ١ - ١٤٥ - ١ ، ٢ ، ٣ من كتاب سيبويه وفى اللسان مادة ضَمزَ : ٧ - ٢٣٢ - ١٥ - وضرغم : ١٥ - ٢٤٩ - ٣ - وشرح شواهد الرضى على الشافية ٥٨ . ونسب فى هذه المواضع لأكثر من راجز .

٣٨ : ٦ - حوقل : سيتولى الشارح شرحه - جَهْوَرَ فى كلامه : علاه وهو من الجهارة .

٣٨ : ٧ — بَيْطَرَ البَيْطار الدابة : عالجها وداواها .

٣٨ : ١٣ — قوله : « كما تصرف رجلا يسمى كَسْعَبا ، ذكر ذلك سيبويه » ذكره سيبويه فى : ٢ — ٦ — ١ ت فما بعدها من كتابه ، وهو كلام طويل فيه تفصيل ، وفيه آراء العلماء ، وفيهم عيسى بن عمر المذكور هنا ، ولولا طول هذا الكلام لنقلناه هنا

٣٨ : ١٤ — عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزومى إمام النحو فى عصره ، وله فيه كتابان : الجامع ، والإكمال ، وفيهما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدى الإمام الأكبر :

بطل النحو جميعا كله غيرَ ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

وتوفى سنة ١٤٩ هـ .

٣٨ : ١٨ — الراجز : رؤبة بن العجاج ، ذكر فى ٤ : ٧ .

٣٩ : ١ — هذان البيتان هما البيتان الأول والثانى من ستة أبيات وردت فى ص ١٧٠ ، ١٧١ من ديوان رؤبة منسوبة إليه والبيتان الأخيران من هذه الأبيات الستة من شواهد نائب الفاعل فى شروح الألفية ، رواهما العينى فى كتابيه : فرائد القلائد : والمقاصد النحوية فى هذا الباب ، . وقال فى الفرائد : « هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ولم يثبت » . وقال فى المقاصد : « أقول قائله رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس » .

وروى اللسان بيتى الشاهد فى مادة حقل : ١٣ — ١٧١ — ٢ ت بلفظ : وبَعْدَ . بدل : وبعض ، وقال بعدهما : « ويروى وبعد حَوْقالٍ » ولم ينسبهما لقائل .

وحَوْقَلَ الرجلُ : إذا مشى فأعيا وضعف ، وحوقل الشيخ : اعتمد بيديه على خَصْرَيه .

٣٩ : ٦ — ونظير هذا قولهم : جبرتُ الشىء : إذا قوّيته ومكّنته ، ثم قالوا : بُرْجٌ ، والبروج : الحصون الخ .

عالج ابن جنى هذا الموضوع وبيّنه فى كتابه الخصائص تحت عنوان « باب فى الاشتقاق الأكبر ص ٥٢٥ من الجزء الأول طبع الهلال .

٤٠ : ١ – روى اللسان البيت الثالث فى مادة شعب : ١ – ٤٨٣ – ٧ ت منسوبا لسهم الغنوىّ . ورواه البغدادى فى : ٤ – ١٢٥ – ١٤ من الخزانة بخلاف قليل فى الشطر الأول ، ونسبه لسهم الغنوىّ أيضا . وهو سهم بن حنظلة بن غنىّ بن أعصر ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو فارس مشهور وشاعر محسن .

أما البيتان الأول والثانى فلم نعثر عليهما .

ولمُرّة بن مَحْكان السعدى التميمى سيد بنى رُبَيْع – وهو شاعر مُقِلّ ولص شريف يدعى أبا الأضياف ، وكان فى عهد جرير والفرزدق فأخملاه – أبيات من هذا الوزن والقافية ، وليست هذه الأبيات منها ، وأبياته فى ص ٣٨٣ من المؤتلف والمختلف للآمدى .

٤٠ : ١ – السبيب للفرس : شعر الذنب – والخببُ : السير السريع – الأقبّ : الضامر ، والجمع قُبّ . نَقَبَهُ يَنْقُبُهُ نَقْبا : ثقَبَهُ . والبَيْطار : معالج الدوابّ . والسَّرَرَ بالتحريك : داء يأخُذُ الفرس فى سُرّته . ويَدِجُهُ مضارع وَدَجَهُ وَدْجا وَوِداجا : إذا قطع وَدَجَه ، وهو كالفَصْد فى الإنسان : والوَدَجُ بالتحريك : عرق غليظ فى العنق ، والجمع أوداج .

التى تَشْعَبُ : يريد المنية لأنها تشعب : أى تفرق :

٤١ : ٩ – الراجز هو أبو الشعثاء العجاج ، واسمه عبد الله الطويل . من فحول رجاز الإسلام . لقى أبا هريرة وسمع منه الحديث .

٤١ : ١٠ – هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة للعجاج يعاتب ابنه رؤبة . عدتها ستة وستون بيتا . وهو الثامن والخمسون فيها . وهى فى الصفحة ٣٨ وما بعدها من ديوانه .

والشاهد ورد فى الأرجوزة بالعين بدل الهاء ، وهو :

سرعفتُه ما شئت من سرعاف

والسَّرْهاف والسَّرْعاف واحد . يقال : سرهفته وسرعفته . سرهفة وسرعفة . وسرهافا وسرعافا : إذا أحسنت غذاءَه .

٤١ : ١٧ — مَهْدَدٌ : اسم امرأة . قال ابن سيده : « وإنما قضيتُ على ميم مَهدد أنها أصل ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كمَسَدّ ومَرَدّ ، وقال سيبويه نحو ذلك .

٤١ : ١٧ — القَردد : المكان الغليظ المرتفع ، وظهر التضعيف لأنه مُلْحَقٌ بفعلل . والملحق لايدغم والجمع قرادد — سُرْدُدٌ وسُرْدَدٌ : موضع ، قال ابن جنى : « إنما ظهر التضعيف فى سُرْدُد لأنه ملحق ، ووقع فى هذا اللفظ خطأ مطبعى فكتب سؤدد بهمزة على واو بدل الراء — عُنْدُدٌ وعُنْدَدٌ : يقال : « مالى عنه عُنْدَدٌ » أى بُدّ . والنون هنا أصل لأنها ثانية والنون لاتزاد ثانية إلا بِثَبَت .

٤٢ : ١٣ — النحويون قد يقيسون قواعد النطق التى تعمل فى الكلام بأعمال الإنسان الأخرى . فيجىء القياس مع الفارق ويبعد عن الحقيقة بأكثر مما يقرب إليها كما ترى فى هذين المثلين ، وله نظائر كثيرة كما أشار ابن جنى بقوله : « ما جرت به عادة النحويين » .

٤٣ : ٦ — سَلْقاه وجَعْباه : ذكرا فى ٣٧ : ١٨ .

٤٣ : ٨ — باب «جَلْبَبَ ومَهْدَدٍ» : مطّرد ، وباب «كَوْثَر ، وجَهْوَر» غير مطرود فى : ١ — ٣٦٣ — ١١ من الخصائص لابن جنى — الطبعة الأولى — كلام جيد فى الإلحاق المطرد وغير المطرد .

٤٥ : ٣ — هجرع : ذكر فى ١٣ : ٧ .

٤٥ : ٥ — الخَيْفَقَ : السريع . قد يكون للذكر والتأنيث عليه أغلب ، تقول : ناقة خَيْفَقٌ ، وظليم خيفق ، وامرأة خَيْفَق : وهى الطويلة الرّفغين ، الدقيقة العظام ، البعيدة الخطْو .

٤٥ : ٦ — أصله تتعدّى : أى تتجاوز حذفت إحدى تاءيْه تخفيفا .

٤٥ : ١٣ — طَرْفَقَ : بمعنى ظرف وزيادة ؛ لزيادة المبنى ، وهو من الإلحاق المطرد نحو جَلْبَبَ انظر ٤٣ : ٨ .

٤٧ : ٤ — قَفَعْدَدَ : قصير — هرجل ذكر فى ٣٠ : ٦ .

٤٧ : ٦ — مَهْدَدٌ ، قَرْدَدٌ : ذكرا فى : ٤١ : ١٧ .

٤٧ : ٨ — فدوكس : ذكر فى ١٤ : ٢ — السَّميدع : ذكر فى ١٤ : ١ .

٤٧ : ٩ — سَبَهْلَل : جاء سَبَهْلَلاً : بلا شىء ، وقيل بلا سلاح ولا عصا — صمعدد : هكذا ورد فى النسخ الثلاث صمعدد بالعين المهملة . والذى فى اللسان : رجل صَمَعْدَدٌ : صُلْبٌ ، فيجوز أن يلحق بسَفَرْجَل ، فتزاد دال فيصير «صمعدد» — والذى فى المعجمات صَمَخْدد بالخاء المعجمة ، والصمخدد : الخالص من كل شىء .

٤٧ : ١٠ — العفنجج : الضخم الأحمق ، ومن الإبل الحديدة المنكرة .

٤٨ : ١ — القردسة : الشدّة والصلابة — قَرْدَحَ الرجلُ : أقرّ بما يطلب إليه أو يطلب منه — قوله : «لو كان هذا ممّا يُنْطق به» يُفْهِم أن الكلمتين «قَرْدَس وقَرْدَحَ» لم ينطق بهما فى العربية ، غير أننا فسرناهما من كتب اللغة فهما فيها .

٤٨ : ٤ — الحَلْبَسُ بالحاء المهملة على وزن «جَعْفَر» : الحريص الملازم للشىء ، وهى فى النسخ الثلاث بالحاء المهملة بصيغة الماضى ، وليس فى هذه المادة فعل فى اللسان .

العصر الأموى . وشعره فى التشبيب والحماسة والفخر فى الطبقة الأولى ، وله مديح جيد وهجاء شديد : وأخباره فى الأغانى وفى الشعر والشعراء وفى الجمهرة .

٢٤ : ١٠ — هذا الشطر عن ظ ، ش . وهو فى ص :

ونُفِّخوا فى مدائنهم فطاروا

وهو عجز بيت من قصيدة له طويلة عدتها مائة بيت ، وردت فى ديوانه فى ص ٨٠ وما بعدها . والشاهد كله :

ألم يُخزِ التفرُّقُ جُندَ كِسرَى ... وأُجْلُوا عَنْ مدائِنِهم فطارُوا

وهو التاسع والثلاثون فى القصيدة ، وقبله وهو الثامن والثلاثون :

فيا قومى هلُمَّ إلى جميع ... وفيما قد مضى كان اعتبار

فهو يدعو قومه إلى الوحدة ، وفى الشاهد يضرب لهم المثل بضياع دولة كسرى لتفرّق أهلها .

٢٤ : ١١ — هو أبو النجم العجلى ذكر فى ١٠ : ٨ .

٢٤ : ١٢ — رواية هذا البيت عن ظ ، ش والأرجوزة التى ورد فيها .

وروايته فى ص : لو عُصِّرَ منه البان يوما لا نعصر

من أرجوزة له فى وصف جارية ، وقبله :

بيضاءَ لايشبع منها من نظرْ ... خَوْدٌ يُغطِّى الفرعُ منها المؤتزرْ

لو عُصِر منه البانُ والمسكُ انعصرْ

الخَوْدُ : الفتاة الشابة الناعمة . الفرع هنا : الشعر التام — المؤتزَر : موضع الإزار — البان : شجر لحبِّ ثمره دهن طيب .

يقول : إنها لحسنها لايشبع الناظر من النظر إليها ، طويلة الشعر غزيرته حتى وصل إلى عجزها فغطاه ، وأنه خضل من دهن البان والمسك حتى إنه لينعصر منه إذا عصر . — والشاهد فى : ١ — ٤٣ — ٧ — من شرح الرضىّ على الشافية وفى ص ١٥ من شرح شواهد الشافية للبغدادى . وفى : ٢ — ٢٥٧ — ٢ت — من سيبويه كلام جيد فى الموضوع والشاهد .

٢٤ : ١٩ — سِبَطْرٌ: طويل ممتد — دِرَفْسٌ — عظيم شديد — والسَّلْهَبُ: الطَّويل: وقيل من الخيل والناس.

٢٥ : ٢ — سرهفه: أحسنَ غذاءَه.

٢٥ : ٧ — الصَّعْتَر والسعتر: من البقول مما ينبت بأرض العرب.

٢٥ : ٨ — الصَّقْعَبُ والسَّقْعَبُ: الطويل. وقيل الطويل من الرجال.

٢٥ : ٩ — القِرطِم وفيه لغات: حَبُّ العصفر وثمره. — العِظْلِمُ: عصارة بعض الشجر وصبغ أحمر وصبغ أسود.

٢٥ : ١٠ — الصَّمَرِدُ من النوق: القليلة اللبن والكثيرته (ضد) — الخِرْمِلُ من النساء: المسنَّة. وله معانٍ أخر — الخيرْمِلُ من النساء: العجوز المتهدمة الحمقاء — الخِضْرِمُ من الآبار: الكثيرة الماء — الضَّمْرِزُ من النوق: المسنة — الأَطْلَط من النوق: المسنَّة إذا سقطت أسنانها — الدِّرْدِحُ من الإبل: التي أُكِلت أسنانها ولصقت بحنكها من الكبر.

٢٥ : ١١ — أبو العبَّاس: هو محمد بن يزيد المبرِّد ذكر في ٦ : ١٢. ونستظهر أنه هو المقصود هنا، لامعاصره ومنافسه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إمام نحاة الكوفة في عصره المتوفى سنة ٢٩١ هـ.

٢٥ : ١٢ — البرْثُنُ من الأسد كالظفر من الإنسان: أو كالإصبع أو كالكف كلها — الثُّرْتُمُ: ما فضل من الطعام والإدام في الإناء.

٢٥ : ١٣ — الكُلَكُلُ من الرجال: القصير الغليظ الشديد — القُلْقُلُ من الخيل: الخفيف السريع، ويروى بالفاء.

٢٥ : ١٤ — القِلْفَعُ: الطين الذى إذا نضب عنه الماء يبس وتشقق — القِرْطَعُ: قَمْلُ الإبل وهُنَّ حُمْرٌ.

٢٥ : ١٥ — الهِجْرَعُ والهِبْلَعُ: ذكرا في ١٣ : ١٧

٢٥ : ١٧ — الهِركَوْلة: الحسنة المِشْية، وفيها لغات أخر.

٥٦ : ٨ ــ أسباب الإمالة الستة : انظرها فى شرح ابن يعيش على المفصل ــ ٩ ــ ٥٥ ــ ١٥ .

٥٧ : ١٧ ــ الشاعر : هو النابغة الذبيانى . ذكر فى ١٩ : ١٣ .

٥٨ : ١ ــ هذا البيت من قصيدة له يعتذر للنعمان بن المنذر عدتها ثلاثة وثلاثون بيتا ، وهو الثامن فيها ، وهى فى ديوانه من مختار الشعر الجاهلى ، والرواية فى الديوان وفى اللسان : ألمّا أصح ، والوازع : الزاجر عن اللهو ــ والصبا : جهالة الفتوة ــ يقول : عاتبت شيبى على ما كان من جهالتى ولهوى وقلت لائما نفسى : « للآن لم أفق من غفلتى ومعى الوازع وهو شيبى » .

٥٨ : ٦ ــ الشاعر : هو المتلمّس ، واسمه جرير بن عبد المسيح خال طرفة ابن العبد ، وكانا فى زمن عمرو بن هند ملك الحيرة ، وصاحب يومى البؤس والنعيم المشهورين فى الجاهلية ، وتوفى المتلمّس قبل البعثة .

٥٨ : ٧ ــ هذا البيت من قصيدة له عدتها ثمانية عشر بيتا ، وهو الثالث فيها ، وهى فى ص ٦٤ و ٦٥ من الأصمعيات . والشاهد من شواهد شروح الألفية وأورده العينى فى ص ٣٨٨ من فرائد القلائد ، وفى ــ ٤ ــ ٥٦٨ ــ ١٤ من المقاصد النحوية على هامش الخزانة منسوبا للمتلمّس ، وبعد أن أعربه قال : « أبى الله إلا كونى ابنا لها ، أى لأمى ــ وابنما أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة ، كما زيدت فى زُرْقُم وشَجْعَم .

٥٨ : ٨ ــ القائل الآخر ، هو نُصَيْب الأكبر مولى بنى مروان ، ويُكنى أبا الحَجْناء ، شاعر فحل فصيح كبير النفس ، وفد على عبد العزيز بن مروان فى مصر ، فاشتراه وأعتقه ، وأكرمه .

٥٩ : ٥ ــ الحِلس : كساء تحت رحل البعير .

٥٩ : ١٠ ــ الثُّبَة : الجماعة من الناس ، والفرسان ، والهاء بدل من واو عند الأكثرين ، فأصلها ثُبَوٌ ، أو ياء عند بعضهم فأصلها ثُبَىٌ ، وليست

للتأنيث ، ومع ذلك تفيد التأنيث ولذلك لاتصرف إذا سمى بها ــ العفريت من الرجال القوىّ المتشيطن ، والتاء فيه للإلحاق بقنديل والياء زائدة ــ السَّنْبَتَة : الدهر والتاء فيه للإلحاق على قول سيبويه .

٥٩ : ١٧ ــ لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٥٩ : ١٨ ــ هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيبويه ــ انظرهما فى ــ ٢ ــ ٨١ ــ ١ ــ منه ــ والعِضوات : جمع عِضة، والعِضة من شجر الطلح وهى ذات شوك ــ ويأزِم : يعض ــ واللهازم : جمع لِهْزِمة ، وهى مُضغة فى أصل الحنكَ .

٦٠ : ١ ــ الآخر : هو المتنخِّل الهذلى ، واسمه مالك بن عويمر ، شاعر مُحْسن من شعراء هذيل ،وأخباره وشعره فى ــ ٢٠ ــ ١٤٥ ــ ١٨ من الأغانى ،٦٤٢ الشعر والشعراء ، وفى أول القسم الثانى من ديوان الهذليين .

٦٠ : ٢ ــ هذا البيت من قصيدة له عدتها أحد عشر بيتا ، والشاهد هو الخامس فيها ، وهى فى ص ١٥ وما بعدها من القسم الثانى من ديوان الهذليين .

وهو فى اللسان فى مواد نسع ــ ١٠ ــ ٢٣١ ــ ١١ ــ ، أوب ــ ١ ــ ٢١٥ ــ ٤ ــ هزز ــ ٧ ــ ٢٩١ ــ ٦ ــ ، مسع ــ ١٠ ــ ٢١٣ ــ ١٢ ــ والدَّرِيس : الثوب الخَلَق ــ والمؤوِّبة : ريح تأتى مع الليل ــ والنِّسع والمِسع : ريح الشمال ، والعضاة : كل شجر له شوك ــ والتهزيز : التحريك ــ ويروى مُؤَوِّية بالياء المثناة التحتية ، أى تحمله على أن يأوى .

٦٠ : ٩ ــ هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى ولاءً البغدادى الإمام أبو العباس ثعلب ، إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، وكان بينه وبين المبرِّد منافرات ، توفى سنة ٢٩١ هـ ــ ابن الأعرابى : هو أبو عبد الله محمد بن زياد من موالى بنى هاشم ، كان نحويا عالما بالشعر واللغة ، وربيبا للمفضَّل الضَّبى ، قال تلميذه ثعلب : « لزمته بضع عشرة سنةً ما رأيت بيده كتابا قط » توفى سنة ٢٣١ هـ .

٦٠ : ١٠ — لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٦٠ : ١١ — رواهما اللسان فى غير موضع منه ، وزاد عليهما بيتا ثالثا مثلهما من مشطور الرّجز — والقِرْضاب ، يقال : قرضب الرجلُ : إذا أكل شيئا يابسا فهو قِرْضاب — وسُمُهْ بضم السين وكسرها جميعا : اِسْم ، والذاهب منه الواو ، وتقديره افْعُ لأنَّ جمعه أسماء وتصغيره سُمَىّ . ولغاته اِسْمٌ واُسْمٌ وسِمٌ وسُمٌ .

٦٠ : ١٢ — الآخر : رجل من كلب على ما ورد فى ص ١٦٦ س ٦ من النوادر لأبى زيد .

٦٠ : ١٣ — هذا بيت من مشطور الرجز ، رواه أبو زيد فى ص ١٦٦ من نوادره ، وروى قبله بيتين وهما :

أرسل فيها بازلا يُقَرِّمُهْ وهو بها ينحو طريقا يَعْلَمُهْ

باسم الذى فى كل سورة سُمُهْ

يريد : أرسل الراعى فى الإبل للضراب بعيرا فى التاسعة من عمره محجوزا عن العمل ليقوى على الضراب أرسله باسم الله الذى يذكر اسمه فى كل سورة .

٦٠ : ١٤ — لم نوفّق لمعرفة اسم الشاعر .

٦٠ : ١٥ — روى أبو زيد هذين البيتين فى ص ١٦٦ س ١٢ ، ١٣ مع قليل من الفرق بين الروايتين ، وأعاد رواية البيت الأول فى س ١٥ برواية أخرى — وقال : قال أبو زيد : « يقال : سُمُهُ وسِمُهُ ، يريد الاسم » . ورواهما اللسان فى مادة س م و — ١٩ — ١٢٧ — بلفظ : بِمدْحة : بالباء بدل : لِمدْحة ، باللام ، وقال قبلهما وبعدهما : قال أبو العباس : « السُّمَىّ مقصور سُمَى الرجلِ بُعْدُ ذهابِ اسمه — يعنى الصيت ، ثم روى البيت الثانى رواية أخرى .

٦٠ : ١٨ — هو لقيط بن بكر شاعر جاهلى قديم مقلّ لايعرف له شعر غير القصيدة التى منها الشاهد ، وقطع من الشعر لطاف متفرّقة ، وهو من إياس .

٦٠ : ١٩ — روى التاج فى مادة جرع — ٥ — ٣٠٠ — ٢٥ الشاهد وبعده بيتا آخر وهما كما يأتى :

يا دارَ عَمْرَةَ من مُحتلّها الجَرَعا   هاجت لىَ الهمّ والأحزان والجزَعا

وقال : الجرَع : موضع ، وأشار إلى رواية أخرى ، ورواه الأغانى فى – ٢٠ – ٢٣ – ١٦ ، وفى – ٢٠ – ٢٤ – ١٠ فى ترجمة لقيط الإيادى مع فرق قليل بين الروايتين ، وروى معه سبعة عشر بيتا كتبها لقيط إلى قومه إياد يحذّرهم كسرى .

٦١ : ٧ – أبو النجم العجلى ، ذكر فى ١٠ : ٨ .

٦١ : ٨ – هذا بيت من مشطور الرجز ، ورد فى ص ١٦٥ من النوادر ، ومعه بيت تال هو :

ذو خِرقٍ طُلْسٍ وشخصٍ مِذْألِ

منسوبين لأبى النجم ، ورواهما اللسان فى مادة يمن – ١٧ – ٣٥٣ – ٨ لأبى النجم أيضا . وفى هامش اللسان فى هذه المادة عن التكملة رواية مخالفة منسوبة للعجاج ، وفى ديوان العجاج ص ٥٠ وما بعدها أرجوزة طويلة فيها هذه الرواية – والصواب أن البيتين لأبى النجم ، وهما فى لاميته المشهورة غير أنهما غير متوالين فيها ، فالأول ترتيبه فيها التاسع والسبعون ، والثانى الثالث والسبعون ، واللامية كلها واحد وتسعون بيتا ومائة بيت ، وهى فى ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمنى – وأيمن . جمع يمين ، وأشمَل : جمع شمال – والطُّلْس : جمع أطلَس ، وهو من الثياب الخلَق أو الوسخ – والمِذْأل : الذى يمشى مشيا سريعا خفيفا .

٦١ : ١١ – أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٦١ : ٩ – فى مادة ى م ن من لسان العرب – ١٧ – ٣٥٤ – ٨ ت – وما بعده كلام جيّد فى « ايمن » وإحصاء لما ورد فيه من وجوه .

٦١ : ١٤ – الإست : العجُز ، وقد يراد بها حلقة الدبر . وانظر تصريفها فى مادة سته من اللسان – ١٧ – ٣٨٨ – ١١ وما بعده ، وفى – ٢ – ١٢٢ – ٥ من كتاب سيبويه .

٦٢ : ١ — فى هذا الحديث روايات أُخَر — والوِكاء : سير أو خيط يشد به فم السقاء أو الوعاء ، والسَّهُ : الدُّبُرُ : أى أن يقظة عين المتوضئ من السَّه كالوكاء من السقاء تمنع خروج الريح ونقض الوضوء ، فاذا نام غفلت العين فانْحَلَّ وكاء السَّه فخرجت الريح وانتقض الوضوء ، وهذا كما قال صاحب التاج من أحسن الكنايات وألطفها .

٦٢ : ٢ — لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٦٢ : ٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وثانيهما من شواهد الكتاب ، وقد ورد فى ٢ — ١٢٢ — ٩ منه مع خلاف هيِّن . وقال الشنتمرى فى ذيل هذه الصفحة كلاما يشبه ما أشرنا إليه ٦١ : ١٤ .

والصئبان : بيض البرغوث والقمل ، يريد أنهم فى الدناءة والخسة كصئبان الإست .

٦٢ : ٤ — القائل : هو عامر بن الطفيل العامرى بن مالك ابن عم لبيد الصحابى ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

٦٢ : ٥ — ورد هذا البيت فى ص ١٦١ من النوادر ، وفى مادة كوم فى اللسان — ١٥ — ٤٣٤ — ٦ ت ، وفى التاج ٩ — ٥٢ — ١٠ — وفى مادة سته فى اللسان — ١٧ — ٣٨٨ — ١٦ ، وفى التاج — ٩ — ٣٨٩ — ٢٧ — وفى مادة خظى فى اللسان — ١٨ — ٢٥٤ — ١٦ — وفى التاج — ١٠ — ١١٦ — ١٠ — وفى بعض هذه المواضع ذكر معه بيت قبله ، ونسب فى بعضها إلى قائله مع اختلاف فى اسمه وورد البيتان معا وليس معهما غيرهما فى النوادر وفى أول ص ٢٦ من ديوانه وأولهما :

وأهلكنى لكم فى كل يوم   تعوّجكم علىّ وأَسْتَقِيمُ

ونصُّ الشاهد فى المواضع كلها كنصّه هنا . وفى النوادر : المواجن واحدها مِيجَنةٌ ، وهى المدقّة التى للقصار — خاظيات : كثيرة اللحم اهـ — الأكوار : جمع كور ، والكور : الرحل بأداته ، وفى ص ١٧ س ٣ وما بعده من النوادر : كُومٌ : ضِخام الأسْنِمَةِ : الذكر أكْوَمُ ، والناقة كَوْماءُ .

٦٣ : ٨ — قوله : « هذه المحذوفات » يريد به الكلمات المحذوفات اللام نحو ابن .

٦٤ : ٣ — القائل غير معروف ، وفى — ١ — ٣٤٩ — ١٤ من الخزانة فى هذا الشاهد ما يأتى ، مع كثرة تداوله فى كتب اللغة والنحو لم ينسبه أحد إلى قائله ولا ذكر له تتمة .

٦٤ : ٤ — فى هذا البيت روايات أخر ، وورد فى ٣ — ٣٤٧ — ٢ من الخزانة ، وفى مادة يدى فى اللسان ٢٠ — ٣٠٢ — ١٥ والتاج ١٠ — ٤١٨ — ٢٧ ، وقال فى الخزانة : إنه مثنى يَدًا بالقصر فلمَّا ثَنَّى قلبتَ ألفه ياءً كـ « فِتيانِ » مُثنى فَتًى ؛ لأن أصلها الياء ، وأفاض فى الكلام فيها — ومحلِّم بلام مكسورة ، يقال : إنه من ملوك اليمن ، وفى رواية عند محرِّق براء مكسورة ، وهو عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقيل الحارث بن عمرو ملك الشام — وإذا أريد باليدين العضوان ، أريد ببياضهما : طهارتهما — وضَامه : ظلمه — وضَهَده : قهره . والمعنى : لهذا الملك يدان طاهرتان عن موجبات الذمّ ، وتمنعانك أيها المخاطب أن تكون مظلوما فتنصرك على ظالمك وتعينك عليه .

٦٤ : ٧ — لم نوفَّق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٦٤ : ٨ — قلا الناقة والإبلَ يقلوها قَلْوًا : ساقها وطردها ، والأصل قلا العَيْرُ آتُنَه ، ودلوتُ الناقةَ والإبلَ أدلوها دَلْوًا : سقتها سَوْقا رفيقا رويدًا . يقول لصاحبيه على عادة العرب : لاتسوقاها بعُنْفٍ ، بل سوقاها برفق ، فإنَّ أمامكما اليوم والغد ، فلا حاجة إلى القَلْو ، وهو السوق الشديد — وغَدْوٌ هو أصل غدٍ حذفوا الواو بلا تعويض ، والغَدُ هو اليوم الذى يأتى بعد يومك ، ولم يستعمل الغد تاما إلا فى الشعر ، فهو يريد بالغدوِ : الغَد .

٦٤ : ٩ — الآخر هو لَبِيد بن أبى ربيعة العامرىّ من أصحاب المعلقات أدرك الإسلام ، وأسلم وتنسَّك ، ومات سنة ٤١ هـ عن ثلاثين سنة ومائة سنة ، وقيل غير ذلك .

٦٤ : ١٠ — هذا البيت من قصيدة له ، عدّتها ثمانية عشر بيتا ، وهو الخامس فيها ، وهى فى ص ٢١ وما بعدها من ديوانه طبع أوروبة — وشرح الشاهد فى الديوان : هو غَدْوًا معنى غدا ، يقول : بينا هم أحياء إذ ماتوا ، وكذلك الديار بينا هى عامرة إذْ أقفرت من أهلها فصارت بلاقع ، أى قفارا .

٦٦ : ٣ — رُوى هذا الشاهد فى النسخ الثلاث كما تراه هنا بلفظ : الشحم ، بدون باء الجرّ ، ورواه سيبويه فى ٢ — ٦٤ — ٦ — وفى ٢ — ٢٧٣ — ١ منه منسوبًا إلى غيلان ، ورواه العينى فى كتابيه المقاصد النحوية — ١ — ٥١٠ — ٣ — من هامش الخزانة ، وفرائد القلائد — ١٩ — ١٨ فى باب المعرّف بالألف واللام فيهما كما رواه سيبويه فى الموضعين بلفظ : بالشحم ، منسوبا كذلك فى الكتابين إلى غَيْلان بن حريث الربعى الراجز . فاجماع هذه الروايات على أن البيت فيه « بذل بالشجر » هو الذى يستقيم معه تخريج ابن جنى ويتضّح منه خطأ النسخ الثلاث فى إيرادها العبارة « بذل الشحم » من غير تكرير الباء . وقد أيّد هذه الرواية الأعلم الشنتمرى فى ذيل ٢ — ٦٤ — ٦ من الكتاب ، وانظر قوله وقول العينى فى كتابيه فى المواضع المذكورة آنفا ، والخزانة فى ٣ — ٢٣٩ — ٦ ت وما بعده .

٦٦ : ١٢ — هو عَبيد بن الأبرص بن عوف من بنى أسد ، من فحول شعراء الجاهلية ، وفد على النعمان بن المنذر — لسوء حظه — فى يوم بؤسه فقتله .

٦٦ : ١٥ — هذه الأبيات الثلاثة : هى الأولى من قصيدة لعبيد عدّتها سبعة عشر بيتا وردت فى ص ٢٠ من ديوانه ، وفى — ٣ — ٢٣٧ — ٢ — وما بعده من الخزانة وشرحها البغدادى وقال : « ينادى ويخاطب المثنى على عادة العرب فى ذلك ويطلب منهما الوقوف عند المنزل الدارس الذى أصبح كالثوب الخلق محت آثاره الأمطار ورياح الشمال ، والسؤال عن خبره وخبر من كانوا فيه ، وهذا المنزل قد يَغْنَى به جيرانك المتمسكون بوصالك » .

٦٦ : ٢٠ — هذا البيت من قصيدة عَبيد بن الأبرص — وانتجعناه : أتيناه نطلب

معروفه . والحارث الأعرج ، هو أبو الحارث الأصغر وجد عمرو بن الحارث الأصغر الذى نزل به النابغة حين ذهب إلى غسان فراراً من النعمان بن المنذر ملك الحيرة — والجَحْفَلُ : الجيش الكثير فيه خَيْلٌ — ورمحٌ خَطَّارٌ : ذواهتزازٍ شديد يخطر خطرانا لجودته — والعوالى جمع عالية ، وهى القناة المستقيمة ، فالعوالى هنا الرماح .

٦٧ : ٤ — فى ٢ — ١٩٣ — ١٢ — وما بعده من الخزانة خلاف بين العلماء فى اسم هذا الشاعر ، وأكثر الأسماء ذكرا فى هذا الخلاف ، عمرو بن امرئ القيس الخزرجىّ ، وقيس بن الخطيم — وفى اللسان فى مادة وكف : أنشد ابن السكيت لعمرو بن امرئ القيس ، ويقال لقيس بن الخطيم .

فأما عمرو بن امرئ القيس ، فهو خزرجىّ جاهلى ، وهو جدّ عبد الله بن رواحة ، حكَّمته الأوس فى حرب بينها وبين قومه الخزرج ، وأبت الخزرج حكمه واستؤنفت الحرب ، فقال القصيدة التى منها الشاهد .

وأما قيس بن الخطيم ، فهو أوسىّ جاهلىّ ، وكان بينه وبين حسان بن ثابت منافسات ، فكان حسَّان يذكر أخته فى شعره ، وكان قيس يذكر امرأة حسان فى شعره أدرك الإسلام وجنح إليه ولم يسلم ، وذكر فى الصحابة وهما .

٦٧ : ٥ — هذا بيت من قصيدة لعمرو أو قيس عدّتها سبعة عشر بيتا وهو التاسع فيها ، ذكرها البغدادى فى ٢ — ١٨٩ — ٣ ت وما بعده من الخزانة ، وذكر سيبويه الشاهد فى ١ — ٩٥ — ٦ . وقال البغدادى والشنتمرى فيه فى هذين الموضعين ماخلاصته : حذف النون من الحافظين استحفافا لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نيَّة إثبات النون ، كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام ، ولو خُفض على حذف النون للإضافة لجاز .

٦٧ : ٦ — نسب ابن جنى فى كتابه المحتَسَب قراءة « الصلاةَ » فى قوله تعالى « والمقيمى الصلاةَ » بالنصب إلى عمرو بن العلاء إمام القُرَّاء ، وقال فيها : أراد

المقيمين ، فحذف النون تخفيفا لا لتعاقبها الإضافة ، وذكر قول الأخطل والأشهب وغيرهما وأفاض فى الموضوع فى ص ٥٣٥ وما بعدها .

٦٧ : ٨ — الشاعر هو الأخطل — ٢١ : ٣ .

٦٧ : ٩ — هذا البيت من قصيدة للأخطل يهجو جريرا ويفتخر على قيس ، وعدتها ثمان وأربعون بيتا ، وهو السادس عشر فيها ، وهى فى ص ٤١ وما بعدها من ديوانه . — ينادى بنى كليب بن يربوع رهط جرير ، ويفخر بأن عمّيه قتلا الملوك ، وأنقذا الأسرى ، وفى عمّيه أقوال منها : أنهما عمرو ومرّة ابنا كلثوم ؛ فان عمرا قتل عمرو بن هند ، ومُرّة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر — والبيت من شواهد سيبويه فانظره وشرحه فى — ١ — ٩٥ — ٩ منه .

٦٧ : ١٠ — الأشهب بن رُمَيْلَة : شاعر مُخَضْرَم ، أدرك الجاهليّة والإسلام وأسلم ، وهو أحد إخوة أربعة ، ورميلة أمهم ، كانوا أعزّة فى الجاهلية والإسلام ، وكان الأشهب يهاجى الفرزدق .

٦٧ : ١١ — قالها الأشهب ، فى قوم قتلوا بفَلْج ، وهو موضع كانت فيه وقعة ، تنوء بساعد : تنهض به مثقلة — وشَرَى : موضع تأوى إليه الأسود ، قيل : هو شَرَى الفرات ، وبه غياض وآجام — والحَرْد : الغيظ والحِقد ، والبيت الأوّل من شواهد سيبويه ، فانظره فى — ١ — ٩٦ — ٢ منه ، وانظره فى المحتسب لابن جنى فى الكلام على قراءة من قرأ « والمقيمى الصلاةَ » بالنصب ص ٥٣٥ .

٦٧ : ١٩ — الشاعر : هو أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصارى ، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم وصار شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكفاه بذلك شهرة وشرفا ، مات فى خلافة معاوية عن عشرين سنة ومائة ، قضى نصفها فى الجاهلية ونصفها فى الإسلام .

٦٨ : ١ — هذا البيت من قصيدة له فى رثاء عثمان بن عفان ، وعدتها عشرة أبيات وهو الخامس فيها ، وهى فى ص ٣٣٨ وما بعدها من ديوانه غير أن الشاهد ورد

فيها : فى ديارهم ، بدلا من : فى دياركم — وشيكا : سريعا — الثارات جمع ثار ؛ وهو الطلب بالدم ، وقيل الدم نفسه ، وتقول : يا ثارات فلان : أى يا أهل ثاراته المطالبين بدمه ، تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتقول : يا ثارات فلان : أى ياقتلته ، فعلى الأول تكون قد ناديت طالبى الثأر ليعينوك على استيفائه وأخْذِه ، وعلى الثانى تكون قدناديت القَتَلَة تقريعا لهم وتعظيما للأمر عليهم حتى تجمع لهم عند أخْذ الثأر بين القتل وبين تعريف الجرم وتسميته .

٦٨ : ٣ — الراعى : هو أبو جندل عُبَيْد بن حُصَيْن ، وكان أبوه وأهل بيته فى البادية سادة أشراف ، والراعى من فحول شعراء الإسلام ، وله ديوان مطبوع .

٦٨ : ٤ — البيت له ، ورواه اللسان فى مادة ب س س — ٧ — ٣٢٥ — ٢ ت بلفظ : لعاشرةٍ ، بدل : وعاشرةٍ ؛ وبلفظ : فظلّ ، بدل : فهو « وعاشرةٍ » بعد ما سارت عشر ليال — يُبَسْبِس : يَبُس بها ، وذلك عند الحلب بصُوَيْت هو بُسّ بُسّ بالضم والتشديد ، لتسكن وتدرّ — وناقة بسُوس : تدرّ عند الإبساس .

٦٨ : ٥ — يقال لامرئ القيس : الملكُ الضِّلِّيلُ وذو القروح ، ويكنى أبا الحارث وأباوهب — وكان أبوه حجر ملك بنى أسد — وهو من أصحاب المعلقات ، أشعر شعراء الجاهلية وأسبقهم إلى ابتكار المعانى .

٦٨ : ٦ — هذا بيت من قصيدة له عدّتها ثلاثة وأربعون بيتا ، وهو السابع والثلاثون منها ، وهى فى ص ١١٤ وما بعدها من ديوانه فى مختار الشعر الجاهلى والوارد من هذا الشاهد فى ظ ، ش وفى صلب ص إنما هو العجزُ ، أما الصدر فورد فى هامش ص — والحَدْرَةُ : المكتنزة الضخمة — وبدرة تبدر بالنظر : أى يبدر نظرها نظر الخيل ، ومعنى : شُقَّت مآقيها من أُخُر : أنها مفتوحة واسعة كأنها شقت ووسّعت من مؤخرها — والمآق جمع مأقِ العين وهو طرفها المؤخر ، وقيل المقدم . وانظ — ١ — ١٨٠ — ١٠ ، ٤ — ٤٨٩ — ٩ — من الخزانة .

٦٩ : ٩ — طال : نقيض قصُر . قال النحويون : أصل طال « فعُل »

حملا له على نقيضه قصُر ، واستدلوا بالاسم منه إذ جاء على « فعيل » وهو طويل ؛ لأن « فَعيلاً » إنما يجىء من فَعُلَ يفعُل كقَصُرَ يقصُر . وأما طلته من قولهم طاولته فطُلْته ، فأصلها : طَلَتُ مثل قَلَتُ ثم حولت إلى طُلْت كما حُولَت قَلَتُ إلى قُلْت ، وفاعلها طائل لا يقال فيه طويل ، كما لا يقال فى قائل قويل ؛ كلاهما حُوِّل من فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ ، كما أن بِعتُ محوّلة من فَعَلت إلى فَعِلت .

وقائم وقاعد نقيضان فى المعنى ، وأجرى كل منهما مُجْرَى الآخر فهما اسمان للفاعل على وزن واحد وفعلا هما من باب واحد وهو دَخَل يَدْخُلُ .

ونهض وجلس نقيضان فى المعنى ، ونهَض ينهَض من باب « فتَح يفتَح » لأن عينَه حرفُ حلق ، فحمل على باب جلَس يجلِس جلوسا ، فقيل فى مصدره نهوض لأنه نقيضُ جلَس .

٦٩ : ١٠ — وخفيف وثقيل نقيضان فى المعنى ولذلك أجروا خفيفا مُجْرَى نقيضه ثقيل لأنّ فعيلا يصاغ من مكسور العين نحو : بخل فهو بخيل، ومن مضمومها نحو كرم فهو كريم وخفيف مشتقّ من خفَّ وهو ليس من باب كرُم ولا من باب بخِل ، وإنما هو من باب ضرب فهو محمول على نقيضه ثقيل كما حُمِل طويل على نقيضه قصير .

٦٩ : ١٢ — قلّ تفيد النفى ، ولذلك جاز توكيد الفعل بعدها ، أمّا كثر فلا تفيد النفى ومع ذلك أكد الفعل بعدها حملا لها على نقيضها وهو قل .

٧٠ : ١٢ — هو أبو الحسن الأخفش الأوسط فى ٢٧ : ٥ .

٧١ : ٨ — انصرح الحقُّ : بان .

٧٢ : ٧ — الشاعر : هو الكميت بن يزيد بن الأخنس الأسدى ، ذكر فى ٢٢ : ١٦ .

٧٢ : ٨ — هذا عجز بيت للكميت ، رواه اللسان كله فى مادة دخل ١٣ — ٢٥٤ — ٨ ت ، وقال قبله : « وقد جاء فى الشعر اندخل وليس بالفصيح قال الكميت :

لا خَطْوَتى تتَعاطَى غيرَ موضعها ولا يدى فى حَميت السَّكْن تندخل

الحِميت : الزق الذى لا شعر عليه وهو للسمن ، وقيل للسمن والعسل والزيت — والسَّكْنُ : أهل الدار جمع ساكن كصَحْبٍ وصاحب .

٧٢ : ١٥ — هو أبو الحسن على بن سليمان الأخفش المعروف بالأخفش الأصغر ، وهو من تلاميذ المبرّد ، مات ببغداد سنة ٣٠٥ هـ أو ٣١٦ هـ .

٧٢ : ١٦ — الذى روى له أبو الحسن الأخفش هو يزيد بن الحكم وتجده فى ص ٥٤ س ٩ ت ، ص ٤٩٦ س ٦ من الجزء الأول من الخزانة ، وفى ص ٢٣٨ س ١ من سمط اللآلى ، وفى — ١ — ١٠٠ — ١٠ من الأغانى ، بولاق . وفى الأغانى هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبى العاص صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك وجدتُ نسبه فى نسخة ابن الأعرابى ، وذكر غيره أنه يزيد بن الحكم بن أبى العاصى ، وأن عثمان عمُّه ، وهذا هو القول الصحيح .

٧٢ : ١٧ — هذا البيت من قصيدة له ، عدّتها سبعة وعشرون بيتا ، وهو الرابع عشر فيها ، أوردها البغدادى فى — ١ — ٤٩٦ — ١٢ — من الخزانة نقلا عن المسائل البصرية لأبى على الفارسى ، والشاهد من شواهد سيبويه ، فانظره فى — ١ — ٣٨٨ — ٥ — منه ، وفى — ٣ — ٢٦٢ — ٩ — من المقاصد النحوية للعينى فى هامش الخزانة ، وفى ص ٢١٢ س ٣ من فرائد القلائد له — وطحت : هلكت — وهوى : سقط — والأجرام جمع جِرم ، وجِرم الشىء : جسمه — والنِيق : أرفع موضع فى الجبل .

٧٤ : ١ — قِنْبٌ ، وعِنْلٌ : كلمتان من وضع الشارح للتمثيل ، ولا أصل لهما ولا معنى .

٧٥ : ١١ — لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٢ ، ١٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، روى أولهما اللسان فى مادة شول — ١٣ — ٣٩٩ — ٦ ت — اشتال : ارتفع — سهيل : كوكب — السَّحَرُ : آخر الليل — الشُّعْلَة والقَبَسُ : قطعة من الوقود ملتهبة — القابس : طالب القَبَس — الشرر : ما تطاير من النار .

المعنى : إذا ارتفع سهيل قبيل الصبح بدا كشعلة من نار ترمى بالشرر .

٧٥ : ١٤ — لم نوفَّق لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٥ ، ١٦ — الفَنَن : الغُصْن — الوريق : الكثير الورق — شال : ارتفع — المِحْجَن : عصًا معقَّفة الرأس كالصولجان — وفى اللسان فى مادة حرق ١١ — ٣٢٨ — ٣ — يقول : « إنَّه يقوم على فرْد رِجْل يتطاول للأفنان ويجتذبها بالمحجن فينفضها للإبل كأنه محروق ، والمحروق الذى انقطعت حارقته ، والحارقة عَصَبَةٌ أو عرق فى الرجل .

٧٥ : ١٨ — هو أبو عُبَيْدَةُ مَعْمَرُ بن المُثَنَّى ، مولى بنى تَيْم قريش رهط أبى بكر الصديق ، من طبقة الأصمعى وأبى زيد ، وأعلم منهما بالأنساب وأيام العرب ، ولد سنة ١١٠ هـ ومات سنة ٢٠٩ هـ .

٧٥ : ١٨ — الذى أنشد له أبو عُبَيْدَةَ ، هو يزيد بن الحكم بن أبى العاصى الثقفى ، ذكر فى ٧٢ : ١٦ .

٧٦ : ١ — هذا آخر بيت من قصيدة يزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى السابق ذكرها فى ٧٢ : ١٧ ، ويتضح معنى هذا الشاهد من قصة الأعرابية الآتى ذكرها

٧٦ : ٧ — خبر هذه المرأة أنها خطبت لولدها جارية ، فجاءت أم الجارية لترى الولد ، فإذا به يدخل عليهما ويقول لأمه : « أأدَّوِى يا أمى ؟ » يريد : آكل الدُّوايه ، والدُّوايةُ : القشرة الرقيقة التى تعلو اللبن والمرق ، وهذا أمر خسيس يشينه ، أمام أمِّ الجارية ، فصرفته أمُّه بقولها : « اللجام معلَّق بعمود البيت ، والسرج بجانبه » موهمة أمَّ الجارية أنه يريد بقوله : « أأدَّوِى ؟ » أأخرج إلى الدوّ وهو الفلاة ، ليروّض فرسه باجرائه ، ليسيل عرقه ، ويذهب رَهَلُهُ ويشتد لحمه .

وقد قال الشارح : « وأصله من الدوّ » وصارت أم مُدَّوٍ يضرب بها المثل لمن يورّى بالشىء عن غيره ويكنى به — وهذا هو الوجه الأول من وجوه مفتعل المذكوره آنفا .

٧٦ : ٨ — قوله : « وأجاز أيضا أن يكون مدّو هذا الخ » هو الوجه الثانى من وجوه مفتعل المذكورزة آنفا .

٧٦ : ١٠ — الآخر : هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصارى كما جاء فى — ٢ — ١٧٠ — ٧ من كتاب سيبويه وأخباره مع عبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاصى فى — ١٣ — ١٥٠ — ١٢ من الأغانى — طبع بولاق .

٧٦ : ١١ — هذا البيت له ، وهو من شواهد سيبويه ، ذكره فى — ٢ — ١٧٠ — ٨ — وقال فيه الشنتمرى فى ذيل هذه الصفحة : « والشاهد فيه بدل الياء من همزة واجئ ضرورة ، والواجئ من وجأت الوتد : إذا ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض — والتشجيج : ضرب رأسه ، ومنه الشجّة فى الرأس يقول هذا لعبدالرحمن ابن الحكم بن أبى العاصى ، وكانت بينهما مهاجاة ، أى لولا مكانك من الخلفاء لعلوتك وأذللتك بالهجاء — والفهر : الحجر ملء الكفّ ، وجعلَ الوتد بقاعٍ مبالغة فى الوصف بالذلّ ، والقاع : أرض منخفضة .

٧٦ : ١٣ — قوله : « وأجاز فيه أيضا أن يكون الخ » هو الوجه الثالث من وجوه مفتعل المذكورة آنفا .

٧٦ : ١٦ — الذى قبل التاء هنا هو الفاء ، والمراد بالحرف الكلمة — والمثال المقصود : هو صيغة افتعل .

٧٨ : ٥ — المقصود بالمثال الذى قبله صيغة الافتعال ، وهذه صيغة الاستفعال

٧٨ : ١٣ — الشُّهْبَة : انظر ٤٩ : ١٥ . الدُّهْمَة : السواد ، وقد ادهمّ ادهِما ماوادهامّ ادهياما أى اسوادّ .

٧٨ : ١٤ — املاسّ امليَاسا : ضد خَشُنَ — اصرابّ ، الذى فى اللسانِ : اصْرأبّ الشيءُ : املاسّ وصفا بالهمز ، وسُهّلَ فصار اصرابّ .

٨١ : ١ — ادهامّ ، انظر ٧٨ : ١٣ — اكماتّ الفرس اكميتاتا : كان لونه شديد الحمرة — ارقدّ ارقدادًا : أسرع .

٨١ : ١٥ — الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالى ، ذكر فى ٣٥ : ٩ .

٨١ : ١٦ : هذا البيت من شواهد سيبويه ، وهو الذى نسبه لحميد الهلالى فى ٢ – ٢٤٢ – ١٧ – وقال فيه الأعلم الشنتمرى : الشاهد فيه تعدّى احلولى إلى الدماث ، ومعنى احلولى هنا : استمرأ وطاب واستطاب ، ويقال : احلولى الشىءُ : إذا اشتدت حلاوته ، وهو على هذا غيرُ متعدّ فهو بمنزلة حلا – والدماث : جمع دَمْثٍ وهو السهل من الأرض اللين : أى استعذب نبات الدِماث واستمرأها ، وقوله « يرودها » أى يجىء بها ويذهب – بتصرّف .

٨١ : ١٧ – الآخر : هو أبو دُواد الرؤاسى ، وفى آخر سطر من ص ١١٥ من « المؤتلف والمختلف » ما يأتى « ومنهم أبو دواد الرؤاسى ، واسم أبى دواد يزيد ابن معاوية بن عمرو بن عُبَيْد بن رُؤاس بن كلاب شاعر فارس .

٨٢ : ١ – روى اللسان هذا البيت فى مادة عرا – ١٩ – ٢٧٦ – ١٢ وفى مادة ربع – ٩ – ٤٦٧ – ٦ – منسوبا لأبى دواد الرؤاسى – اعروَرَى الفرسُ : صار عُرْيا أى بلا سرج ، واعروراه : ركبه عُرْيا لايستعمل إلا مزيدا – وناقة عُلُطٌ : بلا سِمَةٍ كعُطُلٍ ، وقيل بلا خطام – وجمل عُرْضِيّ : لم يذل كل الذل ، ويمضى براكبه قُدُما ولا تصرُّف لراكبه – وركض الدابة يركضها ركْضاً : ضرب جنبيها برجليه لتسير – والرَّبَعَةُ : أشدُّ عَدْوِ الإبل – والدئِداءُ : أشدُّ العَدْو وفى اللسان فى مادة ربع : وهذا البيت يضرب مثلا فى شدة الأمر ، يقول : ركبت هذه المرأة التى لها بنون فوارس بعيرا من عُرْضِ الإبل لامن خيارها ، اهـ – وأخذت تستحثه على السير بالركض .

٨٢ : ٢ – ابن مِقْسَم : هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَم أحد علماء دار السلام الأعلام ، كان متمكنا من القراءات ، والنحو ، واللغة ، والأدب ، وممن أخذ عنهم ثعلب ، وممن أخذ عنه ابن جنى ، وتوفى سنة ٣٦٢ هـ .

٨٢ : ٣ ، ٤ – لم نوفّق لمعرفة قائل هذين البيتين ، وقد روى اللسان البيت الأول فى مادة حلا – ١٨ – ٢٠٩ – ١ ت فى مادّة صمّ – ١٥ – ٢٣٦ – ٦

ولم ينسبهما فى الموضعين إلى قائلهما ، ويريد بالصماء : الأرض — وصليلها : صوت دخول الماء فيها .

٨٢ : ١٦ — لم نوفّق لمعرفة الشاعر .

٨٢ : ١٧ — حبذا : كلمة مدح مركبة بمعنى نِعْمَ ، وحبذا الثانية والثالثة توكيدان لفظيان و : برد أنيابه : ريقه ، والأنياب جمع ناب ، وهى السنّ التى تلى الرباعية ، ذكرها وأراد الأسنان كلها ، واختصّ الناب بالذكر لأنها أعلاها — اجلوّذ الليل : ذهب .

٨٣ : ٦ — لم نوفّق لمعرفة هذا الراجز .

٨٣ : ٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه ٢ — ٢٤٢ — ٣ ت ، وقال فيه الشنتمرى : الشاهد فى قوله المصعرر ، وهو اسم المفعول من صعررته إذا دحرجته ، فدلّ هذا على أن فعللت قد تكون لما يتعدّى .

٨٣ : ١٣ لا يدغم المثلان فى جلبب وشملل ؛ لأنّ الأخير مزيد للإلحاق — والمزيد للإلحاق لا يدغم فى غيره .

٨٣ : ١٤ — الحرف الثانى المزيد للإلحاق فى جلبب وشملل أصبح من أصول الكلمة كالجيم من دحرج ، وأصبحت الكلمة به رباعيّة .

٨٣ : ١٦ الإلحاق المطّرد — ذكر فى ٤١ : ١٥ .

٨٤ : ٧ — هو امرؤ القيس بن حجر الكندى ، ذكر فى ٦٨ : ٥ .

٨٤ : ٨ هذا البيت من قصيدة له قالها بعد أن ذهب إلى قيصر مستنجدا به للأخذ بثأر أبيه ، وعدتها ٥٤ بيتا ، وهى فى ص ٥٢ وما بعدها فى ديوانه من مختار الشعر الجاهلى ، غير أن هذا الشاهد لم يرد فيها ، وورد فى ٤ — ١٦١ — ٤ من الخزانة ، وورد منها أبيات فى — ٣ — ١١٠ — ١٥ وما بعده فى الخزانة — ويريد بـ « ها » فى أتاها : حبيبته — والحوادث جمة : كثيرة — وبيقر : هاجر من أرض إلى أرض ، وأقام فى الحضر وأهله بالبادية ، وخرج من الشام إلى العراق ، ولم يذكر ابن جنى هنا إلا المعنى الأخير . وقال صاحب الخزانة : « والواقع يخالفه » يريد أن رحلة

امرئ القيس هذه لم تكن من الشام إلى العراق ، وتملك : اسم امرأة قيل إنها أمه ، وقيل إحدى جداته .

٨٤ : ١١ – المُهَيْنِمُ : الهَيْنَمَةُ : الكلام الخفىّ ، فعله : هَيْنَم – المُهَيْمِنُ : الشاهد ، وهو اسم من أسماء الله سبحانه .

٨٤ : ١٤ – صومع البناء فتصومع : علاّه فعلا .

٨٤ : ١٦ – جَهْوَرَ بكلامه : أعلن به وأظهره – هَرْوَلَ هرولة : أسرع

٨٥ : ٨ – قلسيته وقلنسته فتقلسى وتقلنس : ألبسته القلنسوة فلبسها ، وهى غطاء الرأس – جَعْبَيْتُه جَعْباةً : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ٩ – سلقيته سلقاة : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ١٢ ، ١٣ – عَنْظَيْتَ ، وحَنْظَيْتَ ، وخَنْذَيْتَ : كلها بمعنى واحد ، وهو كنت دنيئا فاحشا – خَنْظَيْتَ : نددّت .

٨٦ : ١ – اقعنسس : اجتمع .

٨٦ : ٢ – اسلنقى : انطرح على قفاه مطاوع [سلقيته .

٨٦ : ١٠ – الراجز لم نوفّق لمعرفته . .

٨٦ : ١١ ، ١٢ – هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان فى مادة سرند – ٤ – ١٩٦ – ٤ ت ، وفى مادة غرند ٤ – ٣٢١ – ٧ ت وقال : اغرنداه واسرنداه : علاه وغلبه ، ورواهما التاج فى المادتين – ٢ – ٣٧٥ – ١٤ ، ٤ – ٤٤٥ – ١٩ . وفى اللسان قال ابن جنى : « إن شئت جعلت رويه النون وهو الوجه ، وإن شئت جعلته الياء وليس بالوجه ، ففى الأول التزم الشاعر أربعة أحرف غير واجبة ، وهى الراء والنون والدال والنون ، وفى الثانى التزم هذه الأربعة وخامسا وهو الياء ، بتصرّف . وفى التاج : وفى شرح شيخنا : قال علماء الصرف : « هو من باب اسلنقى ، ومذهب سيبويه أنه لا يتعدّى ، وخالفه أبو عبيد وأبو الفتح وأنشد

البيت ، وقال الزبيدى : « هو مصنوع » وأثبته ابن دريد وغيره — والنعاس : النوم أو مغالبته .

٨٦ : ١٣ — احرنبي الديك : نفش ريشه وتهيأ للقتال .

٨٦ : ١٣ — ابرنتى الرجل للأمر : تهيأ له واستعد ، ويقال : ابرنتى علينا يبرنتى : إذا اندرأ علينا ، ملحق بافعنلل بتاء .

٨٦ : ١٤ — احرنجم : اجتمع . احرنجمت الإبل : ارتد بعضها على بعض واجتمعت .

٨٦ : ١٥ — اخرنطم : غضب . واخرنطم: غضب وتكبر مع رفع رأسه.

٨٧ : ٧ — كلتاهما هنا مبتدأ لاتوكيد للضمير فى لأنهما وخبرها زائدتان ، والجملة حال من الضمير .

٨٧ : ١١ — لابن جنى كلام واضح جيد فى الإلحاق القياسى والسماعى فى مواضع من الجزء الأول فى كتابه الخصائص . منها فى ص ٢٢٩ س ٨ وما بعدها ، ومنها فى ص ٢٣٣ س ٩ وما بعدها ، وكلاهما تحت عنوان (باب فى الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعانى) ص ٢٢٣ س ٨ . ومنها فى ص٣٦٣ س ١١ وما بعدها تحت عنوان (باب فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ص ٣٦٢ س ٥ كنا نقلناه إلى هذا الموضع ثم حذفناه اختصارا واعتمادا على عناية القارئ بقراءته فى موضعه من الخصائص نفسها .

٨٧ : ١٤ — يريد أن الياء فى اسلنقيت حلت محل اللام المكررة فى نحو: اقعنسس ، وأن حقها تكرير القاف ، ولكنها جاءت هكذا ونظمت الفعل اسلنقى فى سلك الفعل احرنجم كما أن مجرده وهو سلقى منظوم فى سلك جلبب؛ فسلقيت داخل على جلبيت ، لأن زيادة جلبب قياسية ، وزيادة سلقى سماعية .

٨٧ : ١٥ — هنا : أى فى اقعنسس — المراد بالحرف فى قوله « من نفس الحرف » الكلمة .

٨٨ : ١٦ — انْقَحل : ذكر فى ٣٠ : ١ — رجل إنزهوٌ وامرأةٌ إنْزَهْوَةٌ : إذا كانا ذوى زَهْوٍ .

٨٩ : ٨ — اكْوألَّ الرجل : قصُر أو قصُر وغلُظ مع شدّة .

٨٩ — ٩ — رَهْيَاً فى أمره : ضَعف وتوانى ، ورهياه : أفسده — ترهياً فى أمره : اضطرب — تمخرق مطاوع مخرقه ، أى موَّهَهُ — تمندل : تمسّح بالمنديل تمنطق بالمنطقة : شدّها فى وسطه — تمدرع مدرعته لبسها ، والمدرعة : ثوب من صوف .

٨٩ : ١٠ — تمسكن : صار مسكينا ، أى فقيرا أو خاضعا ذليلا .

٩٢ : ١ — تحوّب : تعبّد ، وله معان أُخر — تأثّمَ : تحرّج من الإثم وكفّ عنه .

٩٢ : ٧ — تجارينا الحديث : تناظرنا وتجادلنا فيه .

٩٣ : ٢ — هو امرؤ القيس بن حجر الكندى ، وذكر فى ٦٨ : ٥ .

٩٣ : ٣ — هذا عجز بيت من قصيدة لامرئ القيس عدّها أربعة وخمسون بيتا وهو الرابع عشر فيها ، وهى فى ص ٣٤ وما بعدها فى ديوانه من مختار الشعر الجاهلى ، ونصّ البيت كله فيه هو :

ومثلِكِ بيضاءِ العوارضِ طَفْلَةٍ لَعُوبٍ تُنَسِّينِى إذا قمت سرْبالى

وفى المختار : سقط هذا البيت من نسخة الديوان بشرح الوزير أبي بكر عاصم ابن أيوب ، وهو ثابت فى نسخة الأعلم الشنتمرى ، وفيما نقله البغدادى فى خزانة الأدب من أبيات القصيدة — ١ — ٣٢ — ١٦ ، وفيما ذكره العينى منها فى شرح الشواهد الكبرى — ١ — ١٩٧ — ١٥ ، ١٦ من هامش الخزانة . والخطاب لبسباسة — والعوارض جمع عارضة ، وهى هنا جانب الوجه — واللعوب : الحسنة الدلّ — والسربال : القميص — وطفلة : ناعمة البدن . وتناساه : أرى من نفسه أنّه نسيَه وتناسانى هنا تنسِّينى . يريد : تذهب بفؤادى حتى أنسى قميصى .

٩٣ : ١١ — المراد بـ « الحرف » فى قوله : « الذى يلى آخر الحرف » الكلمة .

٩٤ : ٢ — تصومع : ذكر فى ٨٤ : ١٤ — تَفَيْهَقَ فى كلامه : توسَّع فيه وفتح فاه .

٩٤ : ٨ — المراد بآخره فى قوله : « لأشبه آخره آخر المصادر » : ماقبل الآخر ، وهو العين ؛ لأنّ حركة الآخر حركة إعراب .

٩٤ : ١٠ — التتفُل ، وفيه لغات أخر : الثعلب ، وقيل غير ذلك — التنضُب : شجر له شوك قِصار تقطع منه عمد الأخبية والسهام الجياد .

٩٦ : ٣ — أبوالحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر فى ٢٧ : ٥ .

٩٧ : ٣ — تقدّم الكلام على مسائل التصريف فى الصحيح والمهموز والمعتلّ فى ٩٦ : ٦ .

٩٨ : ٤ — أبوالعبّاس : المعروف بالمبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٩٨ : ٦ — هذا البيت الذى جمع حروف الزيادة العشرة مرّتين ، مرّة فى أوله ومرّة فى آخره بصيغة واحدة ، هو من تأليف أبى عثمان المازنى ، فهو أوّل من نطق به وتداوله النحاة من بعده .

٩٩ : ١٣ — تحجّرَ : لمّ وجمع .

١٠٠ : ١ — كوّن ابن جنى هذين اللفظين ، وجعلهما مثلّثين من عنده ، لامن اللغة ، وهما فى ص : أجرّكٍ وأجبّكٍ » بتشديد العين ، ولا وجه له .

١٠٠ : ١٢ — خَيْفَق : ذكر فى ٤٥ : ٥ .

١٠٠ : ١٤ — يدّعته : صبغته بالأيدع ، وذكر فى ٣٧ : ١٦ .

١٠٠ : ١٥ — الأوْلق ، والأيصر : ذكرا فى ١٠٠ : ١٥ .

١٠٢ : ١٥ — النهشل : الذئب — والمسنّ : المضطرب من الكبر .

١٠٢ : ١٦ — النهصر : لعلها لغة فى نَهْسَرٍ — والنَّهْسَرُ : من معانيه الذئب أو ولده من الضبع — والتوْءَم : المولود مع غيره فى بطن واحد .

١٠٣ : ١٣ — الجُوَنُ : جمع جُوْنة ، والجُوْنَةُ : سلة مستديرة مغشاة أَدَماً يضع فيها العطار الطيب وتخففان فيقال جُوَن بفتح الواو وجُونَة .

١٠٣ : ١٦ — القَوْصَرَةُ والقَوْصَرَّى مخفّفٌ ومُثقّلٌ : وعاء من قصب يرفع فيه التمر — الحَوْقَلُ : الشيخ المسنّ ، وله معان أُخَرَ .

١٠٣ : ١٧ — التَّأْلَبُ : الشديد الغليظ من حُمُر الوحش ، وتاؤه زائدة لأنه من ألَبَ .

١٠٣ : ١٨ — أتامَتِ المرأةُ ولدت أكثر من واحد فى بطن واحد .

١٠٤ : ١٣ — كَنَهْبَل : شجر عظيم من العضاه .

١٠٤ : ١٦ — هو طُفَيل بن كعب ، وقيل : ابن عوف الغَنَوىّ من فحول شعراء الجاهلية المعدودين ، وأشعر شعراء قيس ، وفى المؤتلف والمختلف « خمسة يسمون طُفَيلا » غير أن أشهرهم هو طُفَيل الغنوى هذا .

١٠٥ : ١ — هذا بيت من قصيدة له عدتها ٧٧ بيتا ، وهو الثالث والسبعون فيها ، وهى فى ص ٦ فما بعدها من ديوانه قالها فى مناسبة مذكورة فى الديوان ، وفيه : الحىّ : القبيلة — فى الذى خلا من الدهر من وقائعهم — فارتب : أى فاثبت أيُّها الأمر ، وارتبى أيَّتها الحالة إذا أطلق الياء يرجع إلى الحالة — فى الذى خلا : فى الذى مضى .

١٠٥ : ٩ — يقال للسلطان : « ذو تُدْرَأٍ » بضم التاء : أى ذو عُدَّةٍ وقُوَّةٍ على دفع أعدائه .

١٠٦ : ٧ — لم نوفّق لمعرفة هذا الراجز .

١٠٦ : ٨ — النَّفْرِجَةُ والنِّفْراجةُ من الرجال : الضعيف الجبان — النَّيْل والنائل : ما يُنال — النَّيْدُلانُ : الكابوس أو شبهه ، والنِّدْلانُ كالنَّيْدُلان .

١٠٦ : ١٢ — التَّابَلُ : الفِحا كالكمون والكسبرة ونحوهما ، وكان بعضهم يهمز فيقول التَّأبَلُ .

١٠٧ : ٤ — سَيْفٌ حِذْيَم : قاطع سريع القطع — الجَدْوَل : النهر الصغير ، وحكى كسر الجيم عن ابن جنى .

١٠٧ : ٧ — جَهْوَر بكلامه وبغيره : فى ٨٤ : ١٦ — سروله : ألبسه السراويل .

١٠٧ : ٩ — المُهْوَأَنّ : المكان البعيد ، وهو مثال لم يذكره سيبويه ، ووزنه مُفْوَعَلّ .

١٠٧ : ١١ — الشذوذ من ناحية أن النون إنما تزاد بين الثانى والثالث من أصول أربعة — تَقَلْنَسَ وتقلَّسَ : فى ٨٥ : ٨ .

١٠٧ : ١٢ — تمَدْرَعَ : ذكر فى ٨٩ : ٩ .

١٠٧ : ١٥ — المُغْفُور ، وفيه لغات أخر : نوع من الصمغ ينضح بالماء ويشرب .

٠٨ : ١ — يتمغفرون : يجنون المغافير .

١٠٨ : ٣ — تمعدد : تشبّه بمَعَدٍّ فى القَشَفِ والغِلَظِ أو تزيًّا بزيِّهم .

١٠٨ : ٥ — المُعْلُوقُ ، والمِعْلاقُ : ما عُلِّقَ من عِنَبٍ ولحم وغيره .

١٠٨ : ٧ — فِعْلاقٌ مِفْعالٌ ليس غيرُ : ذلك لسقوط الميم فى تصاريفها .

١٠٨ : ٨ — المُغْرود بضم الميم : الكَمْأَةُ ، وهو مُفْعُول نادر .

١٠٨ : ١٥ — مَرْحَبَكَ اللهُ ومَسْهَلَكَ : جعل الله لك سعةً ولِينا وسُهُولةً .

١٠٨ : ١٧ — مَذْحِج كمجلِس: أَكَمَةٌ وَلَدَتْ مالكا وطَيِّئا أُمُّهُما عندها فسمُّوا مَذْحِجا . وذكْرُ الجوهرىّ إيَّاه فى الميم خطأٌ وإن أحاله على سيبويه .

١٠٩ : ٢ — مَنْبِجُ بفتح فسكون فكسر ، مدينة واسعة بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ ، وبينها وبين حلب عشرة فراسخ .

١٠٩ : ٥ — تَرَهْيَأَ : أصله ترَهْيَأَ حذفت إحدى التاءين تخفيفا مضارع رهيأتِ السحابةُ : تهيأت للمطر .

١٠٩ : ٦ — ترَهْوَك : مرّ الرجل يترهوك : كأنّه يموج فى مشيته .

١٠٩ : ٨ — تشيطن الرجل وتشيّط : صار كالشيطان .

١٠٩ : ١٠ — أرض شطُون : بعيدة .

١٠٩ : ١٣ — الشّماخ : اسمه مَعْقِل بن ضرار من مازن بن ثعلبة ، شاعر مجيد مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وأخباره مبسوطة فى ص ١٠١ وما بعدها من الجزء الثانى من الأغانى ، وفى ص ٢٧٤ وما بعدها من الشعر والشعراء .

١٠٩ : ١٤ — هذا البيت من قصيدة له يمدح عرابة بن أوْس عدتها تسعة وعشرون بيتا ، وهو الخامس فيها وهى فى ص ٩٠ ومابعدها من ديوانه . وفى ص ٩٢ س ٢ من هامش الديوان ذَعرتُ : أفزعتُ — القطا : ضرب من الطير معروف — نَفيتُ : طردت — ومقام : حشو : أى ونَفيتُ عنه الذئبَ — واللعين : الطريد ، وقيل : هو شئ ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحش ، بتصرّف .

١٠٩ : ١٦ — الغَيْداقُ : الواسع الكثير ، يقال : مطر غيداق : كثير ، وعيش غيداق : واسع خِصْب — والقيّامُ : المُدبِّر ، وهو من صفات الله وأسمائه الحسنى .

١١٠ : ١١ — بَلأَصَ الرجلُ : هرب .

١١١ : ١ — يريد بقوله : « وإن كان هذان بناءين مفقودين فى الأفعال » بناءى فَعْيَلَ ، وفَعْلأَ .

١١١ : ٢ — امرأة ضَهْيَأَةٌ ، فى القاموس : الضَّهْيَأُ كَعَسْجَد شجرة كالسَّيالِ ، والمرأة : لاتحيض ، والتى لالبن لها ولا ثدى كالضَّهْيَأةِ .

١١١ : ٤ — الصيصية : شوكة الحائك التى يسوّى بها السَّدَاة واللُّحْمة — يَهْيَهَ الإبلَ يَهْيَهَةً ويَهْياها : دعاها بقوله : « ياهِ ياهِ » — حاحيتُ وعاعيتُ : قلت حا حا وعا عا تدعو الدَّابّة أو تزجرها ، وانظر — ١ — ٤٣٨ — ١ ت وما بعده من الخصائص لابن جنى الطبعة الأولى .

١١١ : ٨ — انظر ١١٠ : ١٥ .

١١١ : ١٣ — الجِذْيَم : ذكر فى ١٠٧ : ٤ — الطِّرْيَم : العسل إذا امتلأت به الخلايا — العِثْيَر : التراب تثيره الريح .

١١١ : ١٤ — جهور : ذكر فى ٨٤ : ١٦ — سروله : ذكر فى ١٠٧ : ٧ الغِرْيَلُ والغِرْيَنُ : الطين يحمله السيل — الخِرْوَع : نبت لايُرعى .

١١٢ : ٢ — صِيصِيَةٌ ويَهْيَاةٌ لاتدخلان فى القاعدة لأنَّ هذه القاعدة أنَّك إذا وجدت ثلاثة أحرف أصول ومعها ياء ثانية أو ثالثة أو رابعة فهى زائدة وصِيصِيَة ويَهْيَاةٌ ليس فى واحدة منهما ثلاثة أصول معها ياء زائدة لأن الياء فيهما مكررة أصلية .

١١٢ : ٨ — الألفاظ « خَيْقَبٍ ، وقَرْيَجٍ ، وشَقَيْطَرٍ » لم ترد فى اللغة ، وإنما وضعها ابن جنى ليمثل بها .

١١٣ : ١٥ — الشاعر : هو الأعشى ، أبو بصير ميمون بن قيس أشعر شعراء الجاهلية إذا طرب ، وأجودهم طوالا ، وكان يُتغنى بشعره ولذلك سُمّى صَنَّاجة العرب .

١١٣ : ١٦ — هذا عجز بيت له ، ورد كاملا فى — ٥ — ٨٢ — ١ — من اللسان منسوبا له وهو :

فهذا يُعِدُّ لهُنَّ الخَــلا ويجمع ذا بينهُنَّ الإصارا

والإشارة فى الشطرين إلى قيِّمين يقومان على الإبل ، والخَلا : الرطب من الحشيش — والإصار : ماحواه المِحَشُّ من الحشيش ، وهو من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو التاسع عشر فيها ، وهى فى ص ٣٤ وما بعدها من ديوانه ، غير أن نص البيت فيه مخالف لهذا النص .

١١٤ : ٨ — أَوْطَفَ : أشرف وارتفع — أَوْجَرَهُ الدواءَ : جعله فى فيه ، ووَجَرَه إيَّاه كذلك .

١١٦ : ٢ — فى النسخ الثلاث موجبا للقلب بالنصب والتنوين ، جعله من الشبيه بالمضاف على تقدير الخبر ، وقد أشرنا إليه فى ذيل الصفحة المذكورة وهذا لقلة هذا الاستعمال الآن ، وهو فصيح جيد .

١١٦ : ١٠ — مَرْوَان بن سعيد المهلبىّ : هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المُهَلَّب بن أبى صُفْرة المهلبىّ النحوىّ أحد أصحاب الخليل المتقدمين — الكسائى : هو أبو الحسن علىّ بن حمزة بن عبد الله الكسائى من الموالى ، أحد القرّاء السبعة ، كان إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، توفى سنة ١٨٩ هـ — يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوىّ من الموالى ، أخذ عن عمرو بن العلاء ، وعن العرب ، وروى عنه سيبويه ، وأخذ عنه الكسائى والفراء وأبو عبيدة ، وله فى النحو قياس ومذاهب تفرّد بها ، توفى سنة ٢٨٢ هـ عن ١٠٠ سنة .

١١٦ : ١٢ — هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد السرىّ بن سهل الزجاج ، أخذ عن المبرّد وثعلب ، وأخذ عنه أبو علىّ الفارسى ، وكان من أهل العلم والأدب والدين المتين ، توفى سنة ٣١١ هـ وقيل سنة ٣١٦ هـ وقد تجاوز الثمانين .

١١٧ : ١ — بين الفاء والعين فى كوكب فاصل ، وهو واو زائدة ، فهما ليستا كالفاء والعين فى إمَّعَة لو كانت همزته زائدة — فى اللسان فى مادة ددن — ١٧ — ٧ — ١٦ — بتصرّف : الددان من السيوف نحو الكهام ، والددان : الرجل الذى لاغناء عنده — قيل : « لم يجىء ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا دَدَن ودَدَان ، وذكر البَبْر ، وقيل البَبْر أعجمىّ ، وقيل عربىّ وافق الأعجمىّ ، وقد جاء مع الفصل كوكب وسوسن وديدن ، والدَّدَن والدَّدَا محوّل عن الدَّدَن والدَّيْدَن : كله اللهو واللعب .

١١٧ : ٧ — قوله : « لأنّ الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة » تعليل لقوله فى أوّل هذه الفقرة : « وليس يجوز أن يعترض معترض فيقول » الخ .

١١٧ : ١٣ — مُغْيِل : من أغْيَلَت المرأةُ ولدَها : سقته الغَيْلَ ، وهو لبن المأتيّة أو الحامل .

١١٧ : ١٦ – يَيْجَلُ ، وييجَلُ : يخاف ويفزع ، وفيه لغتان أُخريان وهما : يَوْجَلُ ، وياجَل ، وانظر تصريفها فى مادة وجل – ١٤ – ٢٤٨ – ١٣ من اللسان .

١١٨ : ١ – أبو علىّ : هو أبو علىّ الفارسى أستاذ الشارح ، وترجمته فى المقدمة – أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر فى ٢٧ : ٥ .

١١٨ : ٣ – أوْلَقَ فى ١٠٠ : ١٥ إمَّعَةٌ وإمَّعٌ : يتابع كل أحد على رأيه . دِنَّمةٌ : قصير – أينْصَرُ فى ١٠٠ : ١٥ خيَفْقَ ٌ فى ٤٥ : ٥ .

١١٨ : ٤ – أرْطَى : نبت يدبغ به الأديم وهو القَرَظُ – العَلْقى : شجر تدوم خُضْرَته فى القَيْظ ، واختلفوا فى ألفه ، أهى للتأنيث أم للإلحاق ، وفى تنوينه ، فبعضهم ينوّنه ، وبعضهم لا ينوّنه ، وانظر تفصيل ذلك فى مادة علق – ١٢ – ١٣٦ – ٣ – وما بعده من اللسان .

١١٨ : ٥ – فى مادة فعا – ٢٠ – ١٨ – ١٢ من اللسان باختصار : الأفْعى : حيّةٌ ، وهى أفعل ، تقول : هذه أفْعًى بالتنوين وأرْوًى وأرْطًى : مثل أفْعًى فى الإعراب .

١١٨ : ٧ – الشاعر : عبد يغوث بن الحارث بن وقّاص الحارثى القحطانىّ ، شاعر فارس من بيت شعر معروف فى الجاهلية والإسلام ، وكان سيد قومه ، قادهم يوم الكُلاب الثانى فأسرته تميم وقتلته كما طلب ، إذ سقته خمرا حتى ثمل وفصدته ، وقال قصيدته المشهورة يندب بها نفسه وهو سكران مفصود .

١١٨ : ٨ – هذا البيت من القصيدة التى رثى بها نفسه وهو سكران مفصود، وعدتها عشرون بيتا ، والشاهد هو الرابع عشر فيها ، وهى فى الجزء الأول من الخزانة ، والشاهد فى ص ٣١٦ س ٤ ت منه وروايته فيه : معدوًا علىّ : بدل معديًا عليه . والشطر الثانى من شواهد الرضى على الشافية ، وهو فى ص ٤٠٠ س ١٣ من شرح شواهد الرضى للبغدادى ، والشاهد كله من شواهد سيبويه – ٢ –

٣٨٢ – ٤ – وأطال البغدادى فى شرح الشواهد فيه ، ونقل قول الشنتمرى فى سيبويه وقول ابن جنى هنا وفى سرّ صناعة الإعراب وقول الزمخشرى فى المفصل والخلاصة المختصرة هى : قلبه معدوًا إلى مَعْدِىّ استثقالا للضمّة والواو وتشبيها له بما يلزم قلبُه فى الجمع لاجتماع ثقله وثقل الضمّة والواو من نحو : عاث وعتىّ ، وهو من عتا يعتو .

١١٨ : ١٠ كلا اللفظين مَسْنِيَّة ومَسْنُوَّة : اسم مفعول من سنا الغيثُ الأرضَ يَسْنُوها : إذا سقاها ، قلبوا الواو ياء كما قلبوها فى قِنْيَة .

١١٨ : ١٦ – قوله « لأنه استقرى جميع الأسماء ، والأفعال » إلى « فقضى لها بهذا الحكم » صريح الدلالة على أنّ أبا عثمان المازنىّ كان يضع قواعد هذا العلم وأنّه كان يستقرى الجزئيّات ليضع الكليات .

١١٨ : ١٨ – المراد بالحروف حروف المعانى مثل ما ولا وغيرهما .

١٢١ : ١١ – الخليل : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدى البصرى ، معجزة الزمان فى العلم والأدب ، وحسبه أنّه أوّل من أحصى أشعار العرب واستخرج منها علم العروض وضبط اللغة بوضع مبادئ كتاب العين ، أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره ، وأخذ عنه سيبويه وأئمة اللغة ، توفى سنة ١٦٠ ، وله أربع وسبعون سنة ، وقيل غير ذلك ، وترجمته فى معجم الأدباء وبغية الوعاة ووفيات الأعيان وغيرها .

١٢١ : ١٨ يقال : لقيتُه بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ : إذا لقيته بعد حين ، وقيل بُعَيْدَاتِ بينٍ : أى بُعَيْدَ فِرَاقٍ ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن زيارة صاحبه الزمانَ ثم يزوره ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ثم يزوره ، وهو من ظروف الزمان التى لاتتمكن ولا تستعمل إلا ظرفا .

١٢٤ : ١٤ – يتسكّع فيها : يمشى بغير قَصْد ولا دراية .

١٢٤ : ١٦ – الراجز هو غَيْلانُ بن حُرَيْث ، ذكر فى ٦٦ : ٢ .

١٢٤ : ١٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان فى مادة نوش — ٨ — ٢٥٥ — ٧ — والبيت الأول منهما من شواهد سيبويه ، ذكره فى — ٢ — ١٢٣ — ٥ منه ، وخلاصة ما قيل فيهما فى الموضعين هو : ضمير فهى ، يراد به الإبل — وتنوش : تتناول — من علا : من فوْق — الأجْواز : جمع جوْز ، وهو الوسط — الفلا : جمع فلاة ، وهى القفر من الأرض ، يريد أنها وردت الماء فى فلاة فعافته وتناولته من أعلاه ولم تمعن فى شربه ، وهذا الشرب يعينها على قطع الفلوات . والشاهد فى قوله : « من عَلا » والاستدلال به على أنّ قولهم : « من عَلُ » محذوف اللام ، فإذا صُغِّر اسما لرجل رُدَّت لامُه فقيل عُلَيّ ؛ لأن أصله من العُلُوّ ، كما أنّ علا منه .

١٢٦ : ١١ — هذا الكلام الذى أوله « ولهذا ما قال سيبويه » الخ من كلام ابن جنى ، لا من جواب أستاذه أبى علىّ الفارسىّ .

١٢٦ : ١٢ — هذه الكلمة « آتٍ » محرّفة تحريفا مطبعيا وصوابها « آءَةٌ » وهى واحدة « الآء » ، ولم ترسم على حقيقتها فى النسخ الثلاث ، والرسم الحقيقىّ لها هو ما تقدّم « آءَةٌ » همزة على ألف وألف ممدودة تُرْسم مدّة وهمزة مفردة فتاء مربوطة ، وبحذف هذه التاء المربوطة تصير الكلمة همزتين بينهما ألف « ءاء » فاذا صُغْنا منها فعلا ماضيا مسندا إلى تاء الفاعل سكّنّا اللام وهى الهمزة الثانية ، وحذفنا الألف فرارا من التقاء ساكنين كما نفعل بـ « قُلْتُ » وضممنا الفاء دلالة على أن الألف المحذوفة أصلها واو كما ضممنا قاف قلت ؛ لأن الواو أكثر من الياء فى هذا الموضع ، والآءة واحدة الآء ، وهو ثمر السرح يدبغ به . وفى اللسان فى هذه المادة — ١ — ١٦ — ١٢ — ولو بنيت منه فعلا لقلت أوتُ الأديم : إذا دبغته به ، والأصل أُؤْتُ الأديم بهمزتين ، فأبدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام ما قبلها .

١٢٦ : ١٤ — ذو الرُّمَّة غَيْلان بن عُقْبة ، ذكر فى ٣٥ : ١١ .

١٢٦ : ١٥ — هذا البيت من قصيدة لذى الرُّمَّة عدتها أربعة وثمانون بيتا، وهو الثامن عشر فيها ، وهى فى ص ٥٦٧ وما بعدها من ديوانه — وينعش الطرفَ : يرفعه — تخوّنه : غيّره أو تعهّده — مبغوم : اسم مفعول من بَغَمَت الظبية ولدها تبْغَمُه بُغاما : إذا دعته ماء ماء بأرخم ما يكون من صوتها ، واسم الفاعل باغم ، وصوتها بُغام ، ومبغوم صفة له ؛ ففى اللسان فى مادة بغم — ١٤ — ٣١٧ — ٩ ت يقال : « بُغامٌ مَبْغومٌ » كقولك : « قَوْلٌ مَقُولٌ » يقول الشاعر : لايرفع طرفه إلا إذا سمع بُغام أُمّه وهو صوت لاتفصح به ، (أو هو ماءْ ماءْ) .

١٢٦ : ١٦ ، ١٧ — لم نوفّق لمعرفة الراجز ، ولا للعثور على هذا الرجز .

١٢٧ : ١٦ — الراجز هو العجاج ، ذكر فى ٣٨ : ١٨ .

١٢٨ : ١ ، ٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له عدتها ٩٩ بيتا ، وهما البيتان الأول والثانى منها ، وردت فى ديوانه فى ص ٣١ إلى نهاية ص ٣٣ . — المكرس : الذى فيه الكِرْس ، وهو الأبوال والأبعار ، وأبلس فلان : سكت غما ، والمعنى أنه سأل صاحبه فقال : يا صاحبى هل تعرف رسما مكرسا ؟ فقال الصاحب المسئول : نعم أعرفه ، ثم أبلس بعد هذا الجواب الموجز : أى سكت حزنا وانكسارا ويأسا .

١٢٨ : ٤ — الإجفيل : الجبان الذى يفزع من كل شىء — الإخْريط : من أطيب الحَمْض ، يُخرِّطُ الإبلَ : أى يرقّق سَلْحَها .

١٢٨ : ٨ — اليربوع : كالفأر وأكبر منه — اليعسوب : أمير النحل وذكره

١٢٨ : ٩ — هو النابغة الذبيانى ، ذكر فى ١٩ : ١٣ .

١٢٨ : ١٠ — هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا ، وهو الثانى والأربعون منها ، يمدح فيها النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه مما وشى عليه بنو قريع فى أمر المتجرّدة ، وهى فى ص ١٤٩ — ١٥٥ من (مختار الشعر الجاهلى) وقد ورد الشاهد فيه بلفظ : أنبِئْت : بدل : نبئْت .

وأبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر اللخمي ملك العرب فى الحيرة .
والقابوس : الجميل الوجه الحسن اللون ، وقابوس لاينصرف للعجمة ، وفى المختار :
يقول : لقد توعدنى النعمان وأهدر دمى ، وإذا زأر الأسد فلا قرار لأحد بجواره — فكأنّ وعيده زئير أسد .

١٢٨ : ١١ — السنة الجارود : الشديدة القحط ، والرجل الجارود : المشئوم.

١٢٨ : ١٢ — العاقول من الوادى والنهر والرمل : ما اعوجّ منه .

١٢٩ : ١٠ — أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصارى صاحب النوادر ، وذكر فى ٦ : ١٢ .

١٢٩ : ١٠ — القائل : هو العجاج ، ذكر فى ٤١ : ٩ .

١٢٩ : ١١ ، ١٢ — هذان بيتان أول وثالث من ثلاثة أبيات له ، وردت فى ص ٧٦ من ديوانه — والثالث منها من شواهد النحو ، فانظره فى كتابى العينى : الفرائد — ٣٥٢ — ٣ ، والمقاصد — ٤ — ٤١٠ — ٥ ، ٦ — من هامش الخزانة ، وفى الخزانة نفسها — ٣ — ٥٦٢ — ٣ ت ، ولم يرد الشاهد فى نوادر أبى زيد والأبيات فى ابنه رؤبة ، وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز ، وشرح ابن جنى الثالث فى ١٣٠ : ١٠ أى فى الصفحة التالية .

١٣٠ : ٤ — تَمَخْرَقَ عن ظ ، ش ، وفى ص : مُمَخْرَقٌ : وقد سقطت هذه التعليقة من هامش هذه الصفحة .

١٣٠ : ٨ — قوله : « فأمّا ما أنشده الخ » رجوع منه إلى الشاهد المذكور آنفا فى ١٢٩ : ١١ ، ١٢ .

١٣٠ : ١٢ — تبيينا : انظر معنى التبيين فى ١٣١ : ٥ ، أى فى الصفحة التالية وفى ٢٣ : ١٢ من الكامل للمبرّد .

١٣٠ : ١٢ — أبو العباس : المعروف بالمبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

١٣٠ : ١٣ — قال المبرّد فى ٢٣ : ١ — من الكامل : « ومما يستحسن ويستجاد قول أعرابىّ من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم ، وكان مُملّكا فنزل به أضياف فقام إلى الرحى فطحن لهم فمرّت به زوْجَتُه فى نسوة فقالت لهنّ : « أهذا بعلى ؟ » فأعلم بذلك فقال » : وروى له الكامل خمسة أبيات فى صدرها هذا الشاهد فانظرها فيه فى ٢٣ : ٤ — وما بعده إلى أوائل ص ٢٦ .

والمتقاعس : الذى يُخرج صدره ويُدخل ظهره .

١٣٠ : ١٦ — قوله : « وأنشد أبو العباس أيضا » يفهم منه أنه أبو العباس المبرّد ، وأن الشاهد « وإنى امرؤ الخ » فى الكامل ، غير أننا لم نجد هذا الشاهد فى الكامل ولم نوفّق لمعرفة القائل .

١٣٠ : ١٧ العُصْبَةُ من الرجال : الجماعة منهم ، قيل من العشرة إلى الأربعين — خِنْدِفِيَّة : نسبة إلى خندف ، وهى ليلى بنت عمران من قضاعة ، نُسِب أولادها إليها ، قيل : هو من الخندفة ، وهى مشية كالهرولة .

١٣١ : ٢ — و « إنى لكما لَمِنَ الناصحين » انظر الكلام عليها بافاضة فى ٢٣ : ١٥ من الكامل للمبرّد .

١٣٢ : ١٢ — الديباج : ضرب من الثياب منقوش ، فارسىّ — فِرِند : ذكر فى   :   — الزنجبيل : عود حريف يحذى اللسان .

١٣٢ : ١٣ — اللجام : ما يوضع فى فم الدابة لقيادتها فارسىّ .

١٣٢ : ١٧ — رؤبة : ذكر فى ٤ : ٧ .

١٣٣ : ١ ، ٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح مسلمة بن عبد الملك عدّتها أربعة وسبعون بيتا ، والبيتان هما السادس والخمسون والسابع والخمسون فيها ، وهى فى ص ٢٥ وما بعدها من ديوانه ، وقد ورد أوّلهما فى الأرجوزة بلفظ يَعْصِمَنِّى بدل يُنْجِيَنّى ، وفى اللسان فى مادة س خ ت — ٢ — ٣٤٧ — ١٤ بلفظ كذب بدل حلف — وحلف سختيت : شديد ، وكذِب

سختيت : خالص . وأراد بـ « الكبريت » الأحمر ، وهو من معانيه ، فقوله « ذهب كبريت » معناه : « ذهب أحمر » . والاستفهام فى البيت للنفى : أى لايعصمنى مما أنا فيه حلِفٌ شديد ولا مال من فضة أو ذهب .

١٣٣ : ٣ — الزَّحْلِيل : المتنحى المتباعد .

١٣٣ : ١٤ — السِّرحان : الذئب .

١٣٣ : ١٥ — السَّعدان : نبت من أفضل مراعى الإبل .

١٣٣ : ١٧ — الفَدّان : الذى يجمع أداة الثورين فى القران للحرث . — العنان من اللجام : السير الذى تمسك به الدابة — السنان من الرمح : حديدته التى يطعن بها .

١٣٣ : ١٩ — جَنْجان وقَنْقان : هذان اللفظان من وضعه وتمثيله وليسا من ألفاظ اللغة .

١٣٤ : ١ — الخَضْخاضُ : ضرب من القَطِران أسودُ رَقِيقٌ لاخُثُورةَ فيه تُهْنَأُ به الجَرْبَى — القَمْقامُ من الرجال : السيد الكثير الخير الواسع الفضل .

١٣٤ : ٥ — المُرّان فُعّال : شجر الرماح .

١٣٤ — ١٢ — العِدّان : الزمان والعهد — إبّان كل شىء : زمانه .

١٣٤ : ١٤ — الحُمّاض : من عُشْب الربيع عظيم الورق .

١٣٥ : ١ — الدّهقان بكسر الدال وضمها : التاجر ، فارسىّ معرّب .

١٣٥ : ٣ — تَدهقن : تكيّس .

١٣٥ : ٥ — فالدكان حينئذ فُعّال ، وهو الحانوت .

١٣٥ : ٨ — أبو عثمان الأشنانْدانىّ : روى عنه أبو بكر بن دريد فى البصرة وله كتاب فى معانى الشعر ، وكتاب الأبيات .

١٣٥ : ١٠ — العَثْمُ : انجبار العظم على غير استواء ، عثم العظم وعثمته أنا ، فوزنه حينئذ فُعلان .

١٣٥ : ١٦ — الكَنَهْبُل : بضم الباء وفتحها فى ٤ . ١ : ١٣ .

١٣٥ : ١٧ — الجُنْدُبُ : ضرب من الجراد — العُنْصُر : الأصل — القُنْبَرَة : ضرب من العصافير .

١٣٦ : ٩ — الحَحَنْفَلُ : الغليظ ، ونونه مُلْحقة ببناء سفرجل .

١٣٦ : ١٣ — القَرَنْفُلُ والقرنفول : حَمْل شجرة هندية طيبة الرائحة .

١٣٦ : ١٦ — الجَعْفَلِيق : العظيمة من النساء .

١٣٧ : ٢ — العُذافر من الجمال : الصلب العظيم الشديد ، والأسد — السميدع : ذكر فى ١٤ : ١ .

١٣٧ : ٣ — الفَدَوْكَسُ : ذكر فى ١٤ : ٢ .

١٣٧ : ٦ — خزنزن وقَدَنْدَن : كلاهما من تأليفه ووضعه لا من اللغة .

١٣٧ : ٨ — هَجَنْجَل : اسم وقد كَنَوْا بأبى الهَجَنْجَل — العَقَنْقَل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل — السَّجَنْجل : المرآة أعجمية ، وله معان أخر .

١٣٧ : ٩ — صَمَحْمَح : غليظ .

١٣٧ : ١٠ — الدَّمَكْمَكُ : الشديد القوى.

١٣٧ — ١٣ — عَصَنْصَر : موضع .

١٣٧ : ١٦ — وكذلك جُنْدَبٌ وعُنْصَرٌ وقُنْبَرٌ ، انظر ١٣٥ : ١٧و— ٩ — ١٥٥ — ٢٤ — من شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشرى .

١٣٨ : ١٥ — الراجز : طرفة بن العبد ، اسمه عمرو ، وكنيته أبو عمرو ، شاعر جاهلى مجيد ، وهو من أصحاب المعلقات ، وأصغر الشعراء سنا وأقصرهم عمرا ، وهو ابن أخت المتلمس ، ووفدا على عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقتل وهو ابن عشرين سنة ، وقيل ستّ وعشرين سنة .

١٣٨ : ١٦ ، ١٧ — هذان بيتان أول وثان من خمسة أبيات من مشطور

الرجز ، رويت فى ترجمة طرفة فى ص ٣٠٥ من مختار الشعر الجاهلى ، ومعها سبب قوله إيَّاها فانظرها فيه .

١٣٩ : ٥ — الرَّغَبُوت : من مصادر رغِب فى الشيء : إذا أراده وطلبه ، والرَّغَبُوَتَى مثله — الرَّحَمُوت : من مصادر رحمه ، ورحَمُوَتَى مثله .

١٣٩ : ٧ — لبيد بن أبى ربيعة العامرى : ذكر فى ٦٤ : ٩ .

١٣٩ : ٨ — هذا البيت هو السابع والعشرون من معلَّقة لبيد ، وهى ثمانية وثمانون بيتا على رواية الإمام الشنقيطى .

والأحزَّة بالحاء المهملة والزاى المعجمة : جمع حزيز ، ومن معانى الحزيز : ما ارتفع من الأرض وغلُظ وصلُب ، ويروى بأخرّة بالخاء المعجمة والراء المهملة : جمع خرير : وهو المكان المنخفض بين ربوتين .

والثَّلَبُوت : اسم وادٍ بين طيِّئ وذبيان — ربأ القوم يَرْبَؤُهم كان لهم ربيئا ، أى عينا فوق شرَف ينظر لهم لئلا يدهمهم عدوّ — القفْر : الخالى — المَرَاقِب جمع مَرْقَبٍ : وهو الموضع الذى يقوم عليه العين وهو مرتفع — والآرام : الأعلام ، الواحد إرَم كعِنَب ، وهو حجر ينصب علَماً فى المفازة والجبَل .

يقول : يعلو العَيْرُ بأتُنِه الأمكنة المرتفعة الخالية التى اتخذها مَرَاقِب ينظر منها العدوّ الذى يهدّدها ، وهو الصائد . وقوله : وخوفُها آرامُها : أى خوفُها من آرامها : وهى الجبال التى يستتر فيها الصائدون — عن الزوزنى بتصرّف .

١٣٩ : ٩ — القَرَبُوس : حِنو السرج ، وهما قَرَبُوسان والقَرْبُوس لغة .

١٣٩ : ١٠ — القَرَقُوس : القاع الصُّلْب الأملس الغليظ الأجرد .

١٣٩ : ١٥ ، ١٦ — الراجز والرجز فى — ١٥ — ١٤٩ — ١ فى مادة رنم من اللسان . قال أبو تراب : « أنشدنى الغنوى فى القوس » — وذكر البيت بين بيتين آخرين . ويحتمل الغنوى أن يكون سهم بن حنظلة الغنوى ، ذكر فى ٤٠ : ١ وأن يكون طفيل بن عوف الغنوى ، ذكر فى ١٠٤ : ١٦ .

وتَرَنَّمُوت القوس ترنمها عند الإنباض ، زادوا فيه الواو والتاء كما زادوها في ملكوت – وفي هذا الموضع في اللسان زيادة بيان فانظره فيه .

١٤٠ : ١٥ – زَهزَقَ : ذكر في ٤٨ : ١١ .

١٤٠ : ١٦ – دَهْدَقَ : زَهزَق .

١٤١ : ١ – صَلْصَلَ الحَلْيُ والحديد صَلْصَلَةً : صَوَّتَ حين حرك – قَلْقَلَ الشيءَ : حرّكه .– وَحْوَحَ الثوبُ : صوَّت ، ووحوحَ الرجلُ من البَرْد : نفخ في يده من شدّة البرد .

١٤١ : ٢ – وَزْوَز يوزوز وَزْوَزَةً : خفّ وطاش – يهياه بالهاء مصدر يَهْيَهَ يَهْيَهَةً وَيَهْيَاها : إذا دعا الإبل بقوله ياهِ ياهِ ، أو ياهِ ياهِ ، واليَهْياهُ : صوت المجيب إذا قيل له ياهِ – يَلَنْبَلُ : قيل اسم جبل معروف بالبادية ، وقيل هو ماء لبنى ثعلبة .

١٤١ : ٣ – يَرْمَعُ : حجرٌ رِخْوٌ أبيض – اليَعْمَلَةُ : الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة

١٤١ : ٦ – اليَهْيَرُ : الحجر الصلْب الأحمر ، وربما زادوا فيه الألف فقالوا : يهيرَّى .

١٤١ : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ – الواجز والرجز – في مادة هير – ٧ – ١٣١ – ٥ ت من اللسان ما يأتي : وأنشد أبو عمرو في اليَهْيَرّ : صَمْغِ الطَّلْح – وروى الأبيات الثلاثة ولكن بلفظ « أطْعَمْتُ » في أولها ، وبلفظ « يَعْوِي » في البيت الثاني ، بدَل لفظَيْ « أشْبَعْتُ ، ويَبْكِي » . ثم قال : وهو يفعلٌ ، لأنه ليس في الكلام فَعْيَلٌ – النَّقيق من معانيه تصويت الظليم ، وربما قيل ذلك للهرّ أيضا – والحبَط : وجع يأخذ البعير في بطنه من كلأ يستوبله .

١٤١ : ١٨ – مَحْبَبٌ : اسم علم جاء على الأصل لمكان العلمية ، كما

جاء مَكْوَزَةُ ومَزْيَدٌ ، وانظر اللسان مادة حبّ – ١ – ٢٨٤ – ٦ .

١٤٢ : ٣ – رجاء بن حَيْوة : هو أبو المقدام رجاء بن حيوة بن جرول الكندى ، كان من العلماء ، وكان يجالس عمر بن عبد العزيز ، وله معه وبحضرته نوادر لطيفة ، مبينة فى ترجمته فى ابن خلكان – ١ – ٣٣٢ – ٨ ، وتوفى سنة ١١٢ ، وكان رأسه أحمر ولحيته بيضاء .

١٤٢ : ٣ – نُهْلُل : علم لرجل – مَكْوزةُ : اسم علم شذّ ، نحو مَحْبب ورجاء بن حَيْوة .

١٤٢ : ١٤ – هو الأعشى الأكبر : ذكر فى ١١٣ : ١٥ .

١٤٢ : ١٥ – هذا البيت من قصيدة له يمدح بها النبىّ صلى الله عليه وسلم ، عدتها أربعة وعشرون بيتا ، وهى مشهورة . والشاهد هو البيت التالى للمطلع وهى فى ص ١٠١ وما بعدها من ديوانه – والخُلّة : الصداقة ، ومعنى الشاهد : لم يكن سهرك عشقا لأنك تناسيت قبل اليوم صداقة مهدد .

١٤٣ : ١٢ – ولا تُبَلْ : من قولهم : « لاأباليه : لاأكترث له ، يقال : لاأبالى ماصنعت مبالاة وبلاءً ، ولم أبال ولم أُبَلْ على القصر » قال الجوهرى : « فاذا قالوا : لم أُبَلْ ، حذفوا الألف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء من قولهم : « لاأدر » ل – ١٨ – ٩٣ – ٤ ت .

١٤٤ : ٨ – إنفَحْلٌ : ذكر فى ٣٠ : ١ – إنْزَهْوٌ : ذكر فى ٨٨ : ١٦ .

١٤٤ : ٩ – رفضت جواب لمّا فى أوّل الفقرة .

١٤٤ : ١٤ – وزيادة : معطوفة على « امتناعهم » – العطوّد : السريع السير ، وهو ملحق بالخماسى بتشديد الواو – الكَرَوّس ، بتشديد الواو : الضخم من كل شىء .

١٤٤ : ١٥ – اخروّطَ البعير فى سيره : أسرعَ – اعلوّطَ البعيرَ : تعلّق بعنقه وعلاه .

١٤٥ : ٤ – اليَسْتعور : ذكر فى ٣٣ : ١٦ – العضرفوط ، ذكر فى ٢٩ : ٣

١٤٥ : ١٤ – المنجنون : الدولاب التى يستقى عليها ، وقيل البكرة .

١٤٦ : [illegible] وق : وفيه لغات أخر : بقلة كالقث الرطب نبطية معربة .

١٤٦ : ١٥ – المَنْجَنيق بفتح الميم وكسرها : القذّاف الذى ترمى به الحجارة ، معرّب .

١٤٧ : ٦ – التوّزى : هو أبو محمد عبد الله بن محمد مولى قريش ، مات سنة ٢٣٠ هـ ، والتوّزىّ نسبة إلى توّز مدينة .

١٤٧ : ٧ – جواب الأعرابى ورد فى اللسان فى مادة جنق – ١١ – ٣١٩ – ٩ ت – وعُون أصله عُوُن بضمتين ، استثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها ، وهو جمع عوان كسُحُب جمع سحاب ، والحرب العوان : هى التى سبقتها حرب أخرى – نُجْنَق : نرمى بالجَنَق ، وهى حجارة المنجنيق – نُرشق : نرمى بالنَبْل .

١٤٧ ؛ ١٣ – العَيْضَمُوزُ : العجوز الكبير .

١٤٨ : ١ – لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

١٤٨ : ٢ ، ٣ – هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان فى مادة زرج ن – ١٧ – ٥٧ – ٤ ت – كهذه الرواية ، والزَرَجُون : الخمر .

١٤٩ : ١٧ – قوله : « وحُكى أن العجاج كان يهمز العالَمَ والخاتَمَ » . أفاض ابن جنى فى الكلام على هذا فى قراءة من قرأ : ولا الضألين ، بهمز الألف فى ص ٢٢ وما بعدها من كتابه المحتسب .

١٥٠ : ٥ – امرؤ القيس ، ذكر فى ٦٨ : ٥ .

١٥٠ : ٦ – هذا البيت هو السابع من معلقته المشهورة وهى سبعة وسبعون بيتا – والدأْب والدأَبُ : العادة . يقول : عادتُك فى حبّ هذه كعادتك من

تينك : أى قلة حظك من وصال هذه ، ومعاناتك الوجد بها ، كقلة حظك من من وصالهما ومعاناتك الوجد بهما قبلها ، أى قبل هذه التى شغفت بها الآن ، عن الزوزنى باختصار .

١٥١ : ٦ — الأسته : الكبير الاست ، أى العجز .

١٥١ : ١٧ — الدُّلامص : البرّاق .

١٥٢ : ٢ — اللّآل : بائع اللؤلؤ ، واللؤلؤ : الدرّ ، واحدته لؤلؤة .

١٥٢ : ٣ — السِّبَطْر ، ذكر فى ٢٤ : ١٩ — والسبِط : السبطِر .

١٥٢ : ١٤ — الدَّميث والدِّمَثْر : اللَّين السهل .

١٥٢ : ١٥ — الثَّعلب : من السباع ، وهى الأنثى ، والذكر ثعلب وثُعلبان — وثُعالة : الأنثى من الثعالب .

١٥٤ : ١٣ من المواضع التى ذكر فيها سيبويه ألفى التأنيث فى الجزء الثانى من الكتاب ص ١٠ س ٣ ، ص ١٠٩ س ١٤ ، ص ١٩٩ س ٤ ت .

١٥٤ : ١٥ — هذا الكلام من أول « قبل ، إنما قال هذا » إلى آخر : «نجوّزا» : أسلوب علميّ لايخلو من الركّة من كثرة ما أراد من التدقيق فى هذا المعنى .

١٥٦ : ٥ — كوكب دُرّىّ : ثاقب مضىء . وحكى سيبويه عن ابن الخطاب : كوكب دُرّىءٌ . قال الفارسىّ : ويجوز أن يكون فُعّيلاً على تخفيف الهمزة قلبا ، فأما دُرّىّ فمنسوب إلى الدرّ .

١٥٧ : ٨ ، ٩ — قوله : « مضارعتان لألفى التأنيث فى نحو صفراء وحمراء » مخالف لإنكاره قبلا أن فى حمراء وصفراء وأمثالهما ألفى تأنيث ، وإنما هى همزة ، وقال : إنما يطلق ذلك تسامحا : وقد تسامح هو هنا .

١٥٧ : ١٣ — الظَّرِبان : دُوَيْبَّة شبه الكلب طويل الخرطوم أسود السراة أبيض البطن كثير الفسو منتن الرائحة .

١٦٠ : ٥ — لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

١٦٠ : ٦ ، ٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان فى مادة روى — ١٩ — ٦٣ — ٣ ت ، والتاج فى هذه المادة أيضا — ١٠ — ١٥٨ — ٢٣ .

وتبشَّرى : أبْشِرِى — والرِّفْهُ : أقْصر الوِرْد وأسرعه ، وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم أو كلما شاءت — والرَّوِى : الكثير المُرْوِى .

يقول لناقته : « افرحى بالماء الكثير المروى تردينه متى شئتِ » .

١٦٠ : ٨ — لم نوفَّق لمعرفة هذا الآخر .

١٦٠ : ٩ ، ١٠ ، ١١ — هذه ثلاثة أبيات من مشطور الرجز لم نعثر عليها فى المراجع التى بأيدينا — والغضا من نبات الرمل ، وأهل الغضا : أهل نجد لكثرته هناك — والمشرفيات : سيوف ، منسوبة إلى المشارف ، والمشارف قُرًى من أرض اليمن — والقنا جمع قناة : وهى الرمح — ومساكن طيئ فى جبلى أجأ وسَلْمَى ، بنجد .

يقول : إن لطيئ نساءً فى هذه الناحية يصونهن ويحميهن رجالهن بالسيوف المشرفية الجيِّدة وبالرماح من أن يعتدى عليهن .

١٦٠ : ١٧ — هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَم ، ذكر فى ٨٢ : ٢ .

١٦١ : ١ ، ٢ — لم نوفق لمعرفة قائل هذين البيتين . وقوله : بأبى ، عن ص ؛ وفى ظ ، ش : بيَبِى ، وأصله بِأَبِى كرواية ص ، ثم سهَّلها فجعلها ياء .

١٦١ : ٣ — قوله : « بِيَنا » أصله : « بى أنا » كرواية اللسان ، البيتين فى مادة رجل — ١٣ — ٢٨٣ — ٤ ت ثم سهَّلها فجعلها ياء كما تقدم ، فيكون الوارد فى « بأبى » أربع روايات : « بِأَبِى ، بِيَبِى ، بى أنا ، بِيَنا » .

١٦٣ : ٣ — الأعشى ، ذكر فى ١١٣ : ١٥ .

١٦٣ : ٤ — هذا بيت من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو الثانى والستون منها ، وردت فى ديوانه فى ص ٣٤ وما بعدها منه — والأيبُلِىّ كما قال أبو عبيدة فى الديوان : صاحب أيبُل ، وهى عصا الناقوس ، وقوم يجعلون الألف واوا ؛

فيقول : وَيَنْبَلُ – وصلَّبَ فيه : صوَّر الصليب – وصارًا : سكَنَ ، وقبل الأيبُل : الراهب – والهيكل : بيت للنصارى فيه صورة مريم وعيسى عليهما السلام وفى البيت تضمين ، وتمامه فى البيت الرابع والستين وهو :

بأعظم منه تُقًى فى الحسا ب إذا النَّسمات نَفَضْنَ الغُبارا

يريد أن الراهب المنقطع فى هيكله للعبادة ، ليس بأحسن منزلة ، ولا أخفَّ حسابا من الممدوح إذا بعث الناس للحساب .

١٦٣ : ١٠ – المرمريس : الأرض التى لاتنبت ، والمرمريس : الداهية وداهية مرمريس : شديدة .

١٦٥ : ٧ – لم نوفق لمعرفة قائل هذا البيت .

١٦٥ : ٨ – رواه اللسان فى مادة ك ث أ – ١ – ١٣٢ – ٦ . والتاج فى مادة كثأ أيضا – ١ – ١٠٦ – ١٩ كرواية ابن جنى هذه ، ولم ينسباه لقائل ، وإنما نسبا إنشاده إلى ابن السكيت ، والجُوَالِق بضم الجيم وكسر اللام وفتحها : وعاء من الأوعية ، والجمع جوَالِق وجوَاليق بفتح الجيم فيهما ، ولم يقولوا جوالقات وهو الغِرارة .

١٦٥ : ١٤ – مُتْلَئِبَّة : مستقيمة ، من اتْلأَبَّ الشَّىْءُ .

١٦٦ : ١ – الشاعر : أخو هُبَيْرَةَ بن عبد مناف الملقب كَلْحَبَة .

١٦٦ : ٢ – ورد فى ص ١٥٤ من نوادر أبى زيد بيتان أولهما هذا الشاهد منسوبين لأخى كلحبة المذكور يردّ عليه ، غير أن نصّ البيت كُلُّه فى النوادر ، هو :

ألم تكُ قد جرَّبتَ ما الفقر والغنى ولا يعِظ الضِلِّيلَ إلا أُلا كا

وبعد البيتين فى النوادر ما يأتى « أبو حاتم ما الفقر والغنى – وأولالك أراد أولائك » والإشارة فى آخر البيت للفقر والغنى ، والأُشابة : الأخلاط من الناس – والضِّلِّيل : المبالغ فى الضلال .

١٦٧ : ١٠ – المعلاق ، ذكر فى ١٠٨ : ٥ ، ٧ .

١٦٧ : ١١ – الصَّمْرِدُ ، بالصاد المهملة من النوق : الغزيرة اللبن والقليلته ضد .

١٦٧ : ١٣ – فاعل قال ضمير يعود على الخليل .

١٦٨ : ٢ – لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .

١٦٨ : ٣ – لم يَرْوِ هذا البيت من الكتب التى بين أيدينا إلا هذا الكتاب ، ومعناه واضح .

١٦٨ : ١١ – الراجز هو رؤبة بن العجاج ، ذكر فى ٤ : ٧ .

١٦٨ : ١٢ ، ١٣ – هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها خمسة وثمانون بيتا ومائة بيت ، يمدح فيها بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ، والبيتان هما الحادى والثمانون والثالث والثمانون فيها ، فليسا متتابعين ، وقد شغلت هذه الأرجوزة الصفحات من ص ١٦٠ إلى منتصف ص ١٦٥ من ديوانه . الدّلاث من الإبل : السريع – العَلَنْجن : الشديد الغليظ – الحرقاء من النوق : التى لاتتعهّد مواضع قوائمها – الخَنَّبن : الحمقاء أو المهزولة .

يقول : « خلَطْت كلُّ قوية سريعة من النوق تخليط الخرقاء الحمقاء » .

١٦٩ : ٣ – عِزويت : قصير .

١٦٩ : ١٣ – سَلَقْيَتُهُ : ذكر فى ٣٧ : ٨ – جَعْبَيْتُهُ جعباة : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

١٧٠ : ٢ – أبو زيد : هو سعيد المذكور فى ٦ : ١٢ – القَصْباء : القَصَبُ – والحَلْفاءُ : نبتٌ أطرافه محدّدة كأنها أطراف سَعَف النخل – والطَّرْفاء من شجر الحَمْض – قيل : ثلاثتها للواحد والجمع ، وقيل : واحدها قَصَبَةٌ ، وحَلَفَةٌ وطَرَفَةٌ ، وبالأخيرة سُمى الرجل .

١٧٠ : ٥ – عندنا : عن ص ، وأليق منها بالمقام عنده : التى فى الهامش عن ظ ، ش .

١٧٣ : ١٩ — مضى ذكره فى ٤٤ : ١١

١٧٤ : ٢ — الغرض هو الإلحاق والتكرار لأجل الإلحاق يكون بلا إدغام

١٧٤ : ١٥ — هذا هو الضرب الآخر الذى يحتاج إلى تكرير .

١٧٥ : ٢ — قوله : « فأمَّا الإلحاق بحروف الزيادة فقد مضى » ذكر فى ص ٣٤ ، ٨ .

١٧٦ : ٧ — الحَبَنْطَى من الرجال : العظيم البطن ، وهى حَبَنْطَاة — العَلَنْدَى من الأبعرة : الضخم الطويل ، وناقة عَلَنْدَاة — السَّرَنْدَى : القوىّ الجرىء من كل شىء ، وهى سرنداة .

١٧٦ : ٨ — الدِّلَنْظَى : شديد الدفع والسمين من كلّ شىء — السبندَى والسبنْتَى : الجرىء .

١٧٧ : ١ — الصَّمَحْمَحُ ذكر فى ١٣٧ : ٩ — البرَهْرَهَة من النساء : التارّة الغَضَّة أو البيضاء — الدِّلَنْظَى ، ذكر فى ١٧٦ : ٨ .

١٧٧ : ٣ — الشاعر : عمرو بن أحمر بن فرّاص بن مَعْن بن أعْصُر ، ولد فى أفصح بُقعة فى الأرض ، وأتى بأربعة ألفاظ فى شعره لاتعرفها العرب ، وانظر ٣١٥ من الشعر والشعراء .

١٧٧ : ٤ — هذا عجز بيت ، وصدره :

مَدَّت عليه المُلْكَ أطنابَها

كأسٌ رَنَوْناةٌ : دائمة على الشرب — الطِّرْفُ من الخيل : الكريم العتيق — والطِّمِرُّ بتشديد الراء : الفرس الجَوَاد . يريد : مَدَّتْ كأسٌ رَنَوْناةٌ عليه أطناب المُلْك فذكر الملكَ ثم ذكر أطنابَه . وفى البيت روايات وتوجيهات وتأويلات كثيرة ، فانظرها فى مادة رنا — ١٩ — ٥٦ — ٨ ت من اللسان .

١٧٧ : ٥ — شَجَوْجَى : طويل جدًا ، وله معان أُخَر — المَرَوْرَاةُ : الأرض لاشىء فيها .

١٧٧ : ٩ – العَشَوْثَلُ : الفَدْمُ المسترخى . والشيخ الثقيل .

١٧٧ : ١٢ – العَقَنْقَلُ : ذكر فى ١٣٧ : ٨ .

١٧٧ : ١٣ – عَصَنْصَرُ : ذكرفى ١٣٧ : ١٣ – تَجَنْجَلٌ : ذكرفى ١٣٧ : ٨ – هَجَنْجَلُ : اسم – عَبَنْبَلُ : جسيم غليظ .

١٧٧ : ١٥ – حَبَوْتَنٌ : اسم واد ، أو اسم موضع بالبحرين .

١٧٧ : ١٦ – الخَفَيْدَدُ : الظليم الخفيف .

١٧٨ : ٢ – الجُلُعْلُعُ والجَلَعْلَعُ : الجُعَلُ والضَّبُّ .

١٧٨ : ٤ – الذُّرَحْرَحُ بفتح الراءين وبضمهما : دُوَيْبَّةٌ أعظمُ من الذباب شيئا مُبَرْقَشٌ بحمرة وسواد وصُفْرة تطير .

١٧٨ : ٥ – الغدودن : المسترخى .

١٧٨ : ٩ – فَدَوْكس : ذكر فى ١٤ : ٢ .

١٧٨ : ١٠ – عمَيْثَل : طويل شاب – عطوَّد : ذكر فى ١٤٤ : ١٤ .

١٧٨ : ١٣ – يشير إلى « الإلحاق المطرد فى الأسماء والأفعال » فى ٤١ : ١٣ وإلى « ما ألحق بالأربعة من الفعل » فى ٨٣ : ٤ .

١٧٩ : ١٩ – تقدم فى قول أبى عثمان ١٧٦ : ٥ – وهو إلحاق الثلاثة بالخمسة إلحاقا قياسيا .

١٨٠ : ٢ – قول أبى عثمان : « وكان أبو الحسن الأخفش يجيز الخ » تقدَّم ذكره فى كلام أبى الفتح فى ١٧٦ : ١ – وهو : ولكن هذا جائز على مذهب أبى الحسن .

١٨٥ : ١١ – قوله : « لأنَّ منعه ما يجوز فى غيره علَّةٌ لحقته » أى لحقه لحذف فائه .

١٨٧ : ١٣ – سيأتى فى قول ابن جنى فى ٢٠٣ : ٦ ، ٧ – : « حاحيت وعاعيت ، وأصله حيحيت وعَيْعَيْتُ ، فقلب الياء ألفا للتخفيف وإن لم تكن متحركة .

١٨٧ : ١٥ — الشاعر : هو جرير بن عطيّة بن الخَطَفَى اليربوعى التميمى المضرىّ ، أحد فحول شعراء العصر الإسلامى الثلاثة ، وزميلاه الفرزدق والأخطل ، مات سنة ١١٠ هـ ، وعمره أكثر من ٨٠ سنة .

١٨٧ : ١٦ — هذا البيت من قصيدة له فى هجاء الفرزدق ، وردت فى ص ٦٠ ، ٦١ من الجزء الثانى من ديوانه ، وعدتها فيه عشرون بيتا ، والشاهد هو الثانى فيها . ورواه اللسان فى مادة وَجَدَ — ٤ — ٤٥٨ — ٦ — مع خلاف هيِّن بين هذه الروايات الثلاث لاتغير المعنى .

نَقَعَ الفُؤادُ : رَوِىَ ، ونقعَ الماءُ العطشَ : أذهبه — الشربة : المرّة الواحدة من الشرب — الحوائم من الإبل : العِطاش جدًّا — وجَدَ الشَّىْءَ يجِده وجودًا : أدْرَكَه ، ويجُدُه أيضا بالضمّ لغة عامريّة — الغليل : حرّ العطش .

١٩٠ : ١ — هو أبو إسحق الزجّاج ، تقدّم فى ١١٦ : ١٢ .

١٩١ : ١ — الشاعر : هو عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، كما جاء فى ١ — ١٢ — ٨ — من كتاب سيبويه — والمَرّار الفقعسىّ الأسدى كما جاء فى ذيل هذه الصفحة للأعلم الشنتمرى .

وعمر بن أبى ربيعة : هو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة من بنى مخزوم ، بطن من قريش ، شاعر مجيد ، اختص شعره بالغزل ، وكان ذلك مكروها ، والذى شجعه عليه أن قريشا كانت أفضل العرب إلا فى الشعر حتى نبغ فيها عمر هذا ففضلتهم فيه ، ومات سنة ٩٣ هـ .

والمَرّار الفقعسىّ الأسدىّ : هو المَرّار بن سعيد بفتح الميم وتشديد الراء ، من شعراء الدولة الأموية ، وأدرك الدولة العباسية ، وكان يهاجى المساور بن هند ، وكان مفرط القصر ضئيلا : وانظر ٦٨٠ من الشعر والشعراء ، و ١٧٦ ، ٤٠٨ من المعجم والمؤتلف .

١٩١ : ٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه ، رواه فى — ١ — ١٢ — ٨ من

كتابه منسوبا لعمر بن أبي ربيعة ، ونسبه الأعلم فى ذيل هذه الصفحة للمرّار الفقعسىّ ورواه مرة أخرى فى – ١ – ٤٥٩ – ٨ – بدون نسبة ، ورواه اللسان فى مادة طول – ١٣ – ٤٣٧ – ١ ت .

وقال الشنتمرى فى الموضع الأول : « أراد: وقلّما يدوم وصال ، فقدّم وأخّر مضطرًا لإقامة الوزن ثم ذكر فيه وجوها للإعراب ، فارجع إليه إن شئت ، ثم قال : « يقول : إن العاشق الوصول إذا أديم هجرانه يئس ، فطابت نفسه بالقطيعة »

١٩٢ : ١٠ – هذا البيت تقدم فى ٣٧ : ٢٠ .

١٩٢ : ١١ – ليلى الأخيليّة : هى ليلى بنت عبد الله بن الرحال من بنى الأخيل من عامر ، كانت من النساء المتقدّمات فى الشعر ، وكانت تفد على الحجاج وتمدحه وتنال جوائزه ، وتوفيت سنة ٨٠ هـ .

١٩٢ : ١٢ – روى اللسان فى مادة ر ن ب – ١ – ٤١٩ – ١١ – هذا البيت بلفظ الرءوس ، بدل : ظماء . وروى سيبويه فى ٢ – ٣٣١ – ٣ – الشطر الثانى وحدَه كهاتين الروايتين . وقال الشنتمرى فى الهامش : الشاهد فى قولها « مُؤَرْنَب » وهو « مُؤَفْعَل » من الأرنب ، فأخرجته على الأصل ، ثم قال : وأرنب عند سيبويه « أفعل » وإن لم يعرف اشتقاقه لغلبَة الزيادة على الهمزة أوّلا فى بنات الثلاثة، وغيرُه يزعم أن وزنها « فعلل » وأن همزتها أصليّة ، ويحتجّ بهذا البيت،والصحيح قول سيبويه اهـ . والحُصُّ جمع أحصّ وحصاء وَصَفْتَين من حَصَّ شعرُه : إذا انجرد وتناثر ، ويقال : حَصَّ شعرَه فهو لازم ومتعد – ظِماء ، الواحد ظمآن وهى ظمأى .

١٩٢ : ١٥ – الآخر هو خِطام الريح المجاشعى الراجز ، وهو بشر بن نصر ابن رباح من بنى مجاشع ، والخطام : الزمام ، ورواه اللسان : حُطام ، بحاء مهملة مضمومة .

١٩٢ : ١٦ – هذا بيت من مشطور الرجز ، ومعه فى بعض المراجع بيتان

أو ثلاثة — والصاليات : الإثافى التى توضع تحت القدر — والكاف الأولى فى قوله ككما زائدة ، وكان حقه أن يقول : يُثْفَيْن ، ولكنه أخرجه على الأصل ، نحو : يؤكرم فى ٣٧ : ٢٠ ، وفى ١٩٢ : ١٠ ويقال : « أثفيت أُثْفِيَةً » إذا نصبتها و « أثْفَيْتها وثفّيتها وآثفتها » . وصف ديارًا خلت من أهلها ، فنظر إلى آثارها باقية لم تتغير فذكرته من عهد بها فحزن لذلك . وانظر هامش — ١ : ١٣ — من سيبويه .

١٩٣ : ٣ — لم نوفّق لمعرفة هذا الشاعر .

١٩٣ : ٤ — الصنيع : العمل — لم تُثْفَ له قدرى : لم تصنع لها أثافى . وهذا كلام على المجاز ، أى ليس عندى وسائل هذا الصنع .

١٩٣ : ٧ ، ٨ — يُسَلْقيه ويجعبيه : ذكرا فى ٣٧ : ١٨ .

١٩٣ : ٩ — هو النابغة الذبيانى ، ذكر فى ١٩ : ١٣ .

١٩٣ : ١٠ هذا عجز بيت ، وصدره :

لاتقذفنّى بركن لاكِفاء له

من قصيدة له عدتها خمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، يمدح فيها النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه مما وشىَ به عليه بنو قريع فى أمر المتجرّدة ، وهى فى ص ١٤٩ وما بعدها من ديوانه فى مختار الشعر الجاهلى .

الكِفاء : المثل والنظير — وتأثّفك الأعداءُ : التفّوا حولك فصاروا كالأثافى ، والرِّفَد بكسر ففتح : العُصَب من الناس . والمعنى : لاترمنى بما لاأطيق ولا يقوم له أحد ، ولا يكافئك فيه أعداؤك ولو أحاطوا بك متعاونين ، أو يريد : يتساندون فيشدّ بعضهم أزر بعض فى الطعن فىّ والنَّيل منى عندك .

١٩٧ : ١٥ — الخنساء : هى تماضر بنت عمرو بن الشريد السُّلَميّة ، من أجمل نساء عصرها ، وأشعر النساء كافّة ، وأجمع رواة الشعر ، أدركت الإسلام وأسلمت وهى عجوز ، وماتت سنة ١٤٤ هـ .

١٩٧ : ١٦ — هذا عجز بيت لها وصدره :

ترتع ما غفلت حتى إذا ادّكرت

والبيت فى وصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها ، فكلما غفلت عنه رتعت ، فاذا ادّكرته حنّت إليه ، فأقبلت وأدبرت تبحث عنه ، فضربتها مثلا لفقدها أخاها صخرا ، وانظره فى ـ ١ : ٢٠٧ من الخزانة ، وفى ص ٧٣٧ من الكامل ، طبع أوروبة وفى ١ ـ ١٦٩ ـ ٨ من سيبويه .

١٩٨ : ٢ — الشنفرى : لقب واسمه "شمس" : شاعر جاهلى من بنى الحارث ابن ربيعة ، وهو ابن أخت تأبّط شرا ، وكانا وزميل لهما ثالث هو عمرو بن برّاق أعدى العدّائين لاتلحقهم الخيل . وأجود شعره القصيدة التى منها الشاهد ، المعروفة بلامية العرب لجودتها ، وعدتها ثمانية وستون بيتا .

١٩٨ : ٣ — والشاهد هو السادس والخمسون فيها ، وهو يصف فى الأبيات من ٥٤ إلى ٥٧ ومنها الشاهد غارته فى ليلة مظلمة على قوم مطمئنين ، فقتل ونهب وعاد مسرعا رابحا .

والأيّم : من لازوجَ له من الرجال والنساء ـ واليتيم : من فقد الأب ـ وليل ألْيَل : شديد الظلام ـ وإلدة : همزتها بدل من الواو ، لأنها من الولد والولادة ـ أى تركت نساء بلا أزواج ، وأولادا بلا آباء ، وعدت سلما رابحا فى ليل شديد الظلام

٢٠٠ : ١ — يقال : « إبلٌ معايا : مُعْيِيَة » وانظرها فى مادة ع ى ى ـ ١٩ ـ ٣٤٧ ـ ٧ ت من اللسان ، وفى مادة ورى ـ ١٨ ـ ٢٧٩ ـ ٣ ت منه .

٢٠٠ : ٩ — حَيَوْة ، وضَيْوَنٌ : انظر ٢ ـ ٦١ ـ ٤ ت من سيبويه .

٢٠٠ : ١١ — ألْبُبه : بضم الباء وفتحها ، وقال ابن سيده فى المضموم : « يعنون لُبَّه » وسُمِعَت أعرابية تعاتب ابنها ، فقيل لها : لم لا تدعين عليه ؟ قالت : « تأبى له ذاكَ بنات ألْبُبِى » وقالوا : بنات ألْبُب : عروق فى القلب تكون منها الرقّة . وقال المبرّد فى المفتوح : « يريد بنات أعقَل هذا الحىّ » .

٢٠٠ : ١٢ — لَحِجَتْ عَيْنُهُ : التصقت .

٢٠٣ : ٦ — حاحيت وعاعيت : ذكر فى ١١١ : ٤ .

٢٠٣ : ١٣ — أبوزيد النحوى : هوسعيد بن ثابت الأنصارى ذكر فى٦ : ١٢

٢٠٥ : ١٧ — هو متّمم بن نويرة بن جَمْرَةَ بن شدّاد بن يربوع ، كان من الصحابة رضى الله عنهم ، وكان أخوه مالك بن نويرة سيّد بنى يربوع ، وكان لمتمم ولدان شاعران خطيبان .

٢٠٦ : ١ — هذا البيت من قصيدة له مشهورة يرثى أخاه مالكا عدّتها واحد وخمسون بيتا ، وهو السابع والثلاثون فيها . وهى فى ص ٥٢٦ وما بعدها من شرح ابن الأنبارى للمفضليات ، ويروى قِعْدَكَ ، ويروى فَيَوْجَعا ، ويروى فَيَيْجَعا — وقعيدك الله ، وقِعْدَكَ الله : بمعنى نشدتك الله — وألاّ تسمعينى : للنهى ، وأنْ فى ألاَ زائدة — ونكأ الجُرْحَ : قشره — وييْجَعا : يَوْجَعا ، أى يؤلم وانظر شرح ابن الأنبارى للشاهد فى ص ٥٤٠ من شرحه وشرح البغدادى فى — ٤ ٢١٤ — ٨ ، ١٠ — من الخزانة ، فإنه من شواهد شرح الرضى على الكافية .

٢٠٧ : ١٣ — ظهور : فاعل يدلُّ فى أول الفقرة ، أمّا قوله : « إنّ أصل حركة العين الكسر دون الفتح » فى تأويل مصدر بدل من اسم الإشارة فى « ذلك » .

٢١٤ : ٥ — وَوَاصل : انظر اجتماع الواوين فى أول الكلمة فى ص ٤١ س ٢ من نزهة الطرف للميدانى .

٢١٦ : ١٠ — يُوحُ : بالياء المثناة التحتيّة مصروف ، وفيه لغة أخرى هى يُوحَى .

٢١٦ : ١١ — أبو العباس : هو المبرّد فى ٦ : ١٢ .

٢١٧ : ١١ — الدَّدَن : اللهو واللعب . وفى اللسان فى مادة ددن — ١٧ — ٧ — ٦ت لم يجِئْ ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا ددن وددان ، وذكر : البَبْر ، وقيل البَبْرُ أعجمىّ ، وقيل عربىّ وافق الأعجمىّ ، وقد جاء مع

الفصل نحو كوكب ١١٧ : ١ ، وسوسن ، وديدن ، وسيسبان ، والددان من السيوف : الكهام .

٢١٧ : ١٢ — الدَوْدَرَّى بتشديد الراء المفتوحة وتخفيفها: العظيم الخصيتين .

٢١٨ : ١ — الشاعر قيل هو مهلهل ، واسمه عدىّ بن ربيعة التغلبى ، وقيل اسمه امرؤ القيس ، وهو أخو كليب ، وخال امرئ القيس أحد أصحاب المعلقات ، ويعدّ المهلهل من الطبقة الأولى فى الجاهلية .

وقيل : الشاعر هو أخ للمهلهل يسمى عديا .

٢١٨ : ٢ — روى هذا البيت فى تسعة أبيات فى صفحة ١٤٨ من الجزء الرابع من كتاب الأغانى . وفى اللسان فى مادة وق — ٢٠ — ٢٨٢ — ٢ . وفى التاج فى هذه المادة أيضا ١٠١ — ٣٩٧ — ٨ ت . وفى المقاصد النحوية ٤ — ٢١١ — ٤ ت من هامش الخزانة . وفى فرائد القلائد فى ص ٣١١ س ١٥ فى باب النداء فيهما . وجميع الروايات مطابقة لرواية ص ، إلا فى رواية الأغانى فانها بلفظ « نحرها » بدل « صدرها » ، وانظر محلّ الشاهد النحوى فى المقاصد والفرائد .

والأواق جمع واقية ، والواقية : كل ما وقيت به شيئا . . ومعناه : ضربت صدرها متعجبة من نجاتى مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل ، وهو من فعل النساء .

٢١٩ : ١٣ — أوّل : أفعَلُ ، ومؤنثه : وُوْلى ، نحو : أفضل وفُضْلى ، فلما انضمت الواو الأولى فى وُوْلى قلبت همزة فصارت أُولى .

٢٢٠ : ٥ — يريد بقوله : « لأنه قد بين هذا فى أوّل الفصل » قول أبى عثمان فى ٢١١ : ١ .

٢٢١ : ٨ — شنباء للمؤنث ، وأشنب للمذكر من الشنب ، والفعل كفرح : وهو بياض وبريق وتحديد فى الأسنان .

٢٢٣ : ١٢ — قطرىّ بن الفجاءة ، ذكر فى ١٤ : ١١ .

٢٢٣ : ١٣ — هذا البيت من قطعة له فى يوم دولاب ، تقدمت هى الأخرى فى ١٤ : ١٢ . — الخفِرات : جمع خَفِرَة ، وصف من الخفر ، وهو شدّة الحياء والفعل خفِر يخفَر خَفَراً وخفارة .

٢٢٣ : ١٤ — امرؤ القيس : ذكر فى ٦٨ : ٥ .

٢٢٣ : ١٥ — الغارة : اسم من أغار على القوم إغارةً : إذا هجم عليهم بالخيل — الشعواء : وصف من شعِيت الغارة تشعى شعًى : إذا انتشرت — وفرس جرداء : وصف من جرِدَ يجْرَد : سبق الخيل — اللَّحْيان : العظمان اللذان فيهما الأسنان — السُّرحوب من الخيل : الطويل الحسن الجسم — ومعروقة اللَّحيين : قليلة لحمهما — وهذه الصفات كلها من صفات المدح .

٢٢٣ : ١٦ — القائل أميَّة بن أبى عائذ العمرى الهذلىّ ، من شعراء الدولة الأمويَّة ومادحيها ، وممن مدحهم مروان ، وله فى عبد الملك وعبد العزيز ابنى مروان قصائد مشهورة ، وله شعر يغنَّى به ، وانظر ج ٢٠ ص ١١٥ من الأغانى — بولاق .

٢٢٣ : ١٧ — هذا البيت هو الرابع والستون من قصيدة له عدَّتها ستة وسبعون بيتا ، وهى فى ١٧٢ وما بعدها من القسم الثانى من ديوان الهذليين ، وورد فى ص ٢١٩ وما بعدها من الجزء الثانى من الأغانى — دار الكتب — من خمسة عشر بيتا من القصيدة ، مع اختلاف فى الترتيب وفى الرواية — وفى الأغانى « يمرّ » بدل « تهوى » بالياء المثناة التحتية لأنه وصف حماراً وحشيا ، ولكنّ المغنين يغنونه بالتاء على لفظ المؤنث — الجندلة : حجر المنجنيق الذى يُرمى به .

وفى الشاهد هنا خطأ مطبعى فالقاف من المنجنيق فى أوّل الشطر الثانى .

٢٢٤ : ٤ — القائل امرؤ القيس فى ٦٨ : ٥ .

٢٢٥ : ٥ — صدر بيت هو مطلع معلقته المشهورة ، وعجزه :

بِسِقطِ اللِّوَى بين الدَّخول فحَوْمَلِ

قفا : قيل خاطب صاحبيه ، وقيل : بل خاطب واحدا ، وأخرج الكلام مخرج الخطاب مع اثنين ، لأن العرب من عادتهم إجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع. ويجوز أن يكون المراد قف . قف . فألحق الألف للدلالة على أن المراد تكرير اللفظ .

وقيل : أراد قِفَنْ بنون التأكيد ، وقلبت النون ألفا فى الوصل كما تقلب فى الوقف ، فحمل الوصل على الوقف .

يقول : قفا وأسعدانى وأعينانى على البكاء عند تذكرى حبيبا فارقته ، ومنزلا غادرته ، بمنقطع الرمل المعوجّ بين هذين الموضعين .

٢٢٤ : ١٦ — القائل : جرير ، ذكر فى ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٧ — عجز بيت لجرير ، وصدره :

متى كان الخيام بذى طلوح

والبيت مطلع قصيدة له وردت فى ديوانه المحفوظ بدار الكتب برقم ٤٧٧ أدب ، فى الورقة الرابعة والسبعين منه .

٢٢٤ : ٨ القائل هو جرير ، ذكر فى ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٩ — صدر بيت له ، وعجزُه :

وقُولى إن أصبتُ لقد أصابا

وهو مطلع قصيدة له يهجو الراعى النميرى ، قيل : إن عددها بين الثمانين والمائة والعشرين بيتا ، وكان يسميها الدافعة ، ويسمى قافيتها المقصورة ، لأنه كان يتفاءل بهذه القافية .

٢٢٤ : ١٣ — الأخفش الأوسط ، ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٢٢٦ : ٣ — القائل جرير ، ذكر فى ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٦ : ٤ — هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يهجو البعيث المجاشعى عدتها أربعون بيتا ، وهو التاسع فيها ، وهى فى ص ١٦٦ وما بعدها من مشارف الأقاويز ، والشاهد فيها بلفظ « ضَعَوَات » بدل « عِضَوات » .

والعِضَوَات : شجر عظام له شوك ، واحدته عِضة ، والتاء فيه بدل من الواو – والضَّعَوات : شجر بالبادية مثل الثُّمام ، واحدته ضَعَة ، والتاء فيه بدل من واو أيضا – والتَّوْلج : كِناس الظبي .

٢٢٧ : ٣ – قائله العجّاج ، ذكر فى ٤١ : ٩ .

٢٢٧ : ٤ – ورد هذا الشاهد فى – ٢ – ٣٥٦ – ٦ من كتاب سيبويه ، وقال الشنتمرى فى ذيل هذه الصفحة : الشاهد فيه بدل التاء من الواو فى التيقور ، وهو فيعول من الوقار ، وأصله ويقور ، فأبدلت التاء من الواو استثقالا لها وكراهية للابتداء بها ، لأنها من أثقل الحروف ولا يطرد بدلها فى هذه الحال . وصف كبره وضعفه عن التصرّف فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصده . والبلى : تقادم العهد . والبيت من أرجوزة من مشطور الرجز أبياتها ١٧٢ ، وهو التاسع والعشرون فيها . وقد وردت فى ٢٦ وما بعدها من ديوانه ، وانظر الشاهد فى مادة وقر – ٧ – ١٥٣ – ١١ – من اللسان .

٢٢٩ : ١ – القائل ابن مُقبل ، وهو تميم بن أبى مقبل ، من بنى العجلان الذين هجاهم النجاشى مخضرم ، وكان ممتعا بعين واحدة .

٢٢٩ : ٤ – روى هذا البيت بهذا النصّ فى نسخ الكتاب الثلاث التى بأيدينا ، ورواه سيبويه الذى نقل عنه المصنف فى ٢ – ٣٥٥ – ٢ ت من كتابه ، ورواه اللسان فى مادة وفد – ٤ – ٤٨٠ – ٦ ت والتاج فى مادة وفد ايضا ٢ – ٥٣٨ – ١٩ ، وروايته فى هذه المواضع الثلاث بلفظ « استولت » بدل « استلوت » ، واستلوت : أى لوت أى عطفت وثنت عن ابن جنى فى الجزء الثالث .

وقال الشنتمرى فى البيت ما يأتى : الشاهد فيه إبدال واو الوفادة همزة استثقالا للابتداء بها مكسورة ، وهذا البدل مطرد فى الواو إذا كانت فى مثل هذه الحالة . والوفادة : الوفود على السلطان – والجبابير جمع جبّار ، وهو الملك . أى نَفِدُ على السلطان مرة ننال من خيره ، ومرة نرجع خائبين مبتئسين من عنده .

٢٣٠ : ٣ ــ ناقة عُشَراء : مضى لحملها عشرة أشهر . ــ الرُّحَضَاء : العرق إثر الحُمَّى ، أو عرق يغسل الجلد كثرةً .

٢٣١ : ١٢ ــ الوُنِيّ : الضعفُ ، مصدر وَنى يَنِي كالوَنْيِ والوَنَى .

٢٣٧ : ٩ ــ قوله : « كما تقول : فى حائض وطامث » يريد كما تقول ذلك فى حائض وطامث .

٢٣٧ : ١٧ ــ سار يسور سَوْرًا وسُؤُورًا : وثب وثار .

٢٣٨ : ١٩ ــ قوله : « وأمّا طُلْتُ فهى فَعُلْتُ أصل » ذكر فى ٦٩: ٩ .

٢٣٩ : ٤ ــ قوله : « خفيف وخُفاف » ذكر فى ٦٩ : ٩ .

٢٣٩ : ١٦ ــ قديم من قدُم بالضم مطرد ، وحديث من حدَث بالفتح لايطرد ، وإنما حُمِل على نقيضه وهو قدُم فقيل حديث . وضعيف من ضعُف بالضم مطرد وقوِىّ من قوِىَ بالكسر غير مطرد ، وإنما جاء حملا على نقيضه ، هذا بيان ما يريده الشارح .

وحدَثَ بالفتح ، وفى القاموس : ويضمّ داله إذا ذكر مع قدُم .

٢٤٠ : ٢ ــ قوله : « ونظيره خفَّ يخفّ » تكرار منه .

٢٤٠ : ٤ ــ يونس : هو ابن عبد الرحمن يونس بن حبيب ، وقيل أبو محمد يونس بن محمد من كبار أئمة النحو البصريين ، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء والأخفش الأكبر ، وتوفى سنة ١٨٢ هـ ، وقيل سنة ١٥٦ هـ .

٢٤٠ : ٥ ــ أبو إسحاق : هو الزجاج ، وذكر فى ١١٦ : ١٢ ــ ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى ، ذكر فى ٦٠ : ٩ ــ قُطْرُب : هو أبو علىّ النحوىّ محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، وله عدة مصنفات ، ومات سنة ٢٠٦ هـ .

٢٤٠ : ١٣ ــ الأعشى : تقدمت ترجمته فى ١١٣ : ١٥ .

٢٤٠ : ١٤ ــ هذا الشاهد هو البيت الثالث عشر من قصيدة له عدتها أربعة

وأربعون بيتا ، وهى فى ص ٧٢ وما بعدها من ديوانه ، والمعنى واضح .

٢٤١ : ٤ — الشاعر هو الشماخ ، ذكر فى ١٠٩ : ١٣ .

٢٤١ : ٥ — هذا ثانى بيت من قصيدة له يهجو الربيع بن علباء السلمى ، وردت فى ص ٢١ وما بعدها من ديوانه ، وعدتها واحد وثلاثون بيتا ، ويجوز فى دار الرفع والنصب والجرّ — والفتاة : الشابة — والعُطُل : التى لاحلىّ عليها — والحُسَّانة : الكثيرة الحسن .

٢٤١ : ٩ — تأبَّطَ شَرًّا : هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان من قيس عيلان ، من اللصوص الفتّاكين العدّائين ، وله فى التلصص والفتك والشجاعة والعدو نوادر طريفة ، وهو شاعر جاهلى جيِّد ، توفى سنة ٥٣٠ م .

٢٤١ : ١٠ — هذا البيت من قصيدة له فى أوّل المفضليات عدتها ستة وعشرون بيتا ، وهو العشرون فيها ، وهو فيها بلفظ « بل » بدل « يا » . وقال الشارح : « الأشيب : المختلط » .

٢٤٢ : ٧ — الشاعر : هو رِياح بنُ سُنَيْحٍ الزنجى مولى بنى ناجية ، وكان فصيحا ، وقيل : رَبَاحُ بن سُنَيْحٍ .

٢٤٢ : ٨ — هذا البيت من قصيدة له يردّ على جرير ويذكر أكثر من ولدته الزنج من أشراف العرب ، وقافيته « الأوعالا » رواية فيه ، وهى التى وردت فى النسخ الثلاث ، ولم نجده بها فى المراجع التى بين أيدينا ، وهى فى ص ٤١٦ س ٣ من الكامل ، والشطر الثانى كله :

طالت فليس تنالها الأجْبالا

يريد : طالت الأجبال أو الأوعال فليس تنالها . وقد أورده المبرّد شاهدا على أن طلته وزنه فعَلَ ، من قولهم طاولنى فطلْته ، أى فعلوته طولا ، وليس من طوُل على فعُل ، وهو ضد قصُر ، وانظر الكامل فى هذا الموضع .

٢٤٥ : ١ — انظر باب « ما الياءُ والواوُ فيه ثانية وهما فى موضع العين فيه » ٢ — ٣٥٩ — ٦ من كتاب سيبويه .

٢٥٠ : ٣ — قوله : « ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه » انظر فى هذا ص ٤١٥ من المُحْتَسَب لابن جنى .

٢٥٠ : ٣ — الفرزدق هو أبوفراس همام بن غالب بن صَعْصَعَةَ من مجاشع ابن دارم التميمى البصرى ، أحد فحول الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين الثلاثة وزميلاه هما جرير والأخطل ، مات سنة ١١٠ هـ عن مائة سنة .

٢٥٠ : ٤ — هذا البيتُ من قصيدة له عدتها واحد وعشرون بيتا ومائة بيت وهى فى ص ٥٥١ وما بعدها من ديوانه — والحُبَى : جمع حُبوة بضم الحاء وكسرها فيهما اسم من الاحتباء ، وهو أن يضمّ الرجل فخذيه وساقيه إلى جذعه ويشدّها بثوب والكلام على المجاز .

٢٥٠ : ١١ — لم نوفّق لمعرفة الراجز .

٢٥٠ : ١٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد وردا فى المحتسب لابن جنى فى ص ٤١٦ فى سورة يوسف ، وفى اللسان فى مادة قول — ١٤ — ٩٣ — ا ت ، وفى التاج فى هذه المادة أيضا — ٨ — ٩١ — ١٥ — مع اختلاف كثير فى الرواية . ومن الخلاف ضم أمّ وأهل وفتحهما ، ولفظ غضبى فهو فى بعضها غَضْيا بالغين والضاد المعجمتين وبالياء المثناة من تحت معرفة مقصور مائة من الإبل — والرّحال بفتح الراء وتشديد الحاء ، وبكسر الراء وتخفيف الحاء .

وابتذلت : امتهنت — والرحال : الطنافس الحِيريّة . ولعله يريد أنّ مائة من الإبل بما عليها من الطنافس الحيرية احتقرت ، وقيل : لاأهل له ولا مال .

٢٥٠ : ١٣ — قيل إنه جندل الطهوى : لم نوفق لترجمته .

٢٥٠ : ١٤ — هذان بيتان من مشطور الرجز وردا فى اللسان فى مادة خلّ ١٣ — ٢٣٣ — ٨ — والتاج فى هذه المادة أيضا — ٧ — ٣٠٦ — ١٢ ت مع اختلاف

فى الرواية – ونوط : عُلُق والقياس نِيط كقيل . ومنهم من يحذف كسرة الواو للتخفيف وتبقى الواو ساكنة ، فيقول نوط وقول – الحَلّ : عرق فى العنق متصل بالرأس – متمهل : طويلٌ منتصبٌ مستوٍ .

٢٥٠ : ١٥ – لم نوفَّق لمعرفة هذا الآخر .

٢٥٠ : ١٦ – هذان بيتان من مشطور الرجز ، وردا فى مادة خبط فى اللسان – ٩ – ١٥٢ – ٥ – وفى التاج – ٥ – ١٢٧ – ٦ بنصهما هنا ، وفى المقاصد النحوية – ٢ – ٥٢٦ – من هامش الخزانة بلفظ « نولين » بدل « نِيرين » ولم ينسبا فى موضع من هذه المواضع لقائلهما ، ونسبا لرؤبة وليسا فى ديوانه .

والنِّير بكسر فسكون : علَمُ الثوب ولحمته أيضا ، فاذا نسج على نيرين كان أصفق وأبقى – تخبط الشوك ، يقال : اختبط الشجرة : إذا ضربها بالعصا ليأخذ ورقها – تشاك : يدخل فيها الشوك . . يصف الشاعر بهذا إزاره ورداءه بغاية الصفاقة حتى أنها تخبط الشوك فلا يؤثِّر فيها .

٢٥٢ : ١٣ – القائل : أبو خراش خويلد بن مُرّة من بنى تميم الهذلى أحد فرسان العرب وفتاكيهم وعدائيهم المشهورين ، شاعر مخضرم ، أسلم وحسن إسلامه ومات فى زمن عمر بن الخطاب ، وترجمته فى ١ – ٢١٢ من الخزانة .

٢٥٢ : ١٤ – هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسة عشر بيتا ، وهو البيت الأخير فيها ، ذكر فيها فرّة فرها من فائد وأصحابه الخزاعيين . والقصيدة وقصتها مذكورة فى ص ١٤٢ وما بعدها من القسم الثانى من ديوان الهذليين . وورد البيت فيها برواية أخرى – والقف : واد بالمدينة ، والمعنى على رواية ابن جنى واضح .

٢٥٦ : ٥ – الأصمعى فى ٣٥ : ١٣ – عيسى بن عمر فى ٣٨ : ١٤ .
أبو الأسود الدؤلى : اسمه ظالم بن عمرو الدؤلى الكنانى البصرى من سادات التابعين ، ومن أكمل الناس عقلا ، ومن أصحاب علىّ بن أبى طالب رضى الله عنهما ، وضع

شيئا من النحو بارشاده ، حين فشا اللحن وفى القرآن الكريم ونقط المصحف الشريف وتوفى سنة ٦٩ .

٢٥٦ : ٦ — هذا أول أبيات ثلاثة قالها فى عبد الله بن عباس وعامر أميرى البصرة بالتتابع فى قصة ، وانظرها والأبيات فى ١١ — ١١٦ من الأغانى — بولاق .

٢٥٧ : ١٤ — فى مادة ك و د من اللسان — ٤ — ٣٨٦ — ٣ ت — تقول لمن يطلب إليك شيئا ولا تريد أن تعطيه : « لا ولا كوْدًا ، ولا هَمًّا » أى لا أهم ولا أكاد

٢٥٨ : ٦ — صَيِدَ البعيرُ صَيَدًا : إذا كان لايستطيع الالتفات .

٢٥٩ : ١٦ — أبو زيد فى ٦ : ١٢ .

٢٦٠ : ١٠ — الشاعر : هو أبو الخطَّاب عمرو بن أحمر الباهلىّ من شعراء الجاهلية ، وأدرك الإسلام وأسلم ، وكان صحيح الكلام كثير الغريب ، توفى على عهد عثمان بن عفَّان وأخباره فى — ٣ — ٣٨ — ٧ ت من الخزانة ، وفى ص ٣٧ ، ٢١٤ من معجم الشعراء .

٢٦٠ : ١١ — روى اللسان فى مادة عور — ٦ — ٢٩١ — ٥ ، ٧ هذا البيت بنصين مختلفين ومخالفين لنصه هنا .

وقيل فى ألف تَعارا الأخيرة فى اللسان ما ملخصه : أصله تَعارَنْ بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدل منها الألف فى الوقف ، ولهذا سلمت الألف الأولى التى بعد العين ؛ إذ لو لم يكن بعدها نون التوكيد لانحذفت لدخول « لم » الجازمة عليه ، وكنت تقول : « لم تَعَرْ » .

٢٦٢ : ٧ — الأصمعى ذكر فى ٣٥ : ١٣ — عيسى بن عمر ، ذكر فى ٣٨ : ١٤ — رؤبة بن العجاج ، ذكر فى ٤ : ٧ .

٢٦٢ : ٩ — هذا بيت من مشطور الرجز له ، ورد وحدَه فى قسم المفردات من ديوانه — وتيَّهَ نفسه وتوَّه بمعنًى : أى حيَّرها وطوَّحها ، والتِّيه : المفازة يضلّ فيها السالك .

٢٦٢ : ١٦ أبو علىّ الفارسى : ترجمته فى المقدمة ، والشاعر الذى أنشد له هو أبو ذؤيب الهذلىّ خويلد بن خالد من فحول الشعراء المخضرمين ، وأشعر شعراء هذيل غير منازع ، أدرك الإسلام وأسلم ومات فى خلافة عثمان بن عفّان رضى الله عنه .

٢٦٢ : ١٧ — هذا البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مشهورة عدتها ثلاثون بيتا فى ص ٧٠ وما بعدها من القسم الأوّل من ديوان الهذليين ، وهو فيها بلفظ : اجتلاها ، بدل : جلاها ، ومعناهما واحد ، وهو دخّن عليها ليطردها من خلاياها ويشتار العسل — والأيام بضم الهمزة وكسرها : الدخان — وتحيّزت : اجتمع بعضها إلى بعض — وثباتٍ : جماعات ، الواحدة ثُبَة — يقول : « لما أخرج النحل من خلاياه بالدخان تجمع جماعات ذليلة مكتئبة » وفى رواية تحيّرت ، أى لاتدرى أين تذهب .

٢٦٣ : ٩ — عيسى بن عمر ، ذكر فى ٣٨ : ١٤ — ورؤبة ذكر فى ٤ : ٧

٢٦٣ : ١٠ — تقدم هذا الشاهد فى ٢٦٢ : ٩ .

٢٦٣ : ١٣ — جرير : ذكر فى ١٨٧ : ١٥ .

٢٦٣ : ١٤ — هذا صدر مطلع قصيدة له فى هجاء الأخطل عدتها اثنان وسبعون بيتا وردت فى ص ٥٩٣ من ديوانه وما بعدها ، وعجزه :

وقطّعوا من حبال الوصل أقرانا

البين هنا : الفرقة — والخليط : المخالط للواحد والجمع — والأقران : جمع قَرَن وهو الحبل يجمع من بعيرين أو أسيرين — يقول : إن أصفياءه المخالطين له ، خالفوه وفارقوه ، وقطعوا بهذه الفرقة حبال الوصل ولو طاوعوه ما فارقوه .

٢٦٣ : ١٥ — الراجز : هو العجاج ، ذكر فى ٤١ : ٩ .

٢٦٣ : ١٦ هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له ، عدتها تسعة وتسعون بيتا ، وهو الخامس عشر فيها ، وهى فى ص ٣١ وما بعدها من ديوانه ، ورواه اللسان فى مادة علكس — ٨ — ٢٤ — ١٣ — بالباء بدل الواو فى أوّله .

والفاحم : الأسود – واعلنكَس الشعرُ : اشتدّ سواده وكثر – يريد أن الموصوفة لها شعر أسود عالجته حتى كثر واشتدّ سواده .

٢٦٤ : ١٥ – لعله يريد بقوله : « وهاهنا وَجْهٌ ظاهر غير هذا » أنّ الأصل فى مضارع فعل المفتوح العين أن يكون على يفعل بكسرها نحو : ضرَب يضرِب ، وجلَس يجلِس ، وأنّ يفعُل بضمها داخلٌ عليه نحو : قتَل يقتُلُ ، ونصَر ينصُر ، وانظر قوله فى ذلك من أول س ٤ إلى آخر س ١١ من ص ١٨٦ من هذا الكتاب .

٢٦٥ : ٣ – أبو زيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٢٦٥ : أبو الحسن : ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٢٦٥ : ١٤ – للجُول معانٍ منها : الجماعة من الخيل والإبل .

٢٦٥ : ١٥ – الخليل فى ١٢١ : ١١ – والأخفش : هو أبو الحسن وذكر فى ٢٧ : ٥ .

٢٦٦ : ٧ – رؤبة بن العجاج ، ذكر فى ٤ : ٧ .

٢٦٦ : ٨ – هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يصف بها نفسه عدتها خمسة وستون بيتا ، وهو السادس والخمسون فيها ، وهى فى ص ١٦٥ وما بعدها من ديوانه . وورد فى مادة غوْل من اللسان – ١٤ – ٢٢ – ٥ – ومن التاج ٨ – ٥١ –٢٤ – وفى مادة مطا من اللسان – ٢٠ – ١٥٣ – ٢ت ، ومن التاج ١٠ – ٣٤٥ – ٥ – وهو فى هذه المواضع الخمسة بلفظ « ميلهٍ » فى آخره ، بدل لفظ « متيهٍ » ومعنى اللفظين واحد – وتمطّت : سارت سيرا طويلا ممدودًا – والغَوْلُ : بُعْدُ المفازة ، لأنه يغتال من يمرّ بها – والميله : أرض تولّه الإنسان ، أى تحيّره – والمتيهُ : أرض مُضلّة ، وهى التى يتيه فيها الإنسان كالتّيه والتّيهاء

٢٦٧ : ٦ – مثال قوله : ولم يكن ألفا : « قاولت ، وبايعت ، وتقاولنا ، وتبايعنا » ، ومثال قوله : ولا واوا : « عوّدت ، وتعوّدت ، وعوّذت ، وتعوّذت » ومثال قوله : ولا ياءً : « خيّرت وتخيرت ، وزيّنت ، وتزينت » .

٢٦٧ : ١٥ ، ١٦ – هذا بعض بيت ، وقد تقدّم الكلام على البيت كله، وعلى نسبته لقائله فى – ١٩١ : ١ ، ٢ .

٢٦٨ : ١ – قوله : « وقولهم : استنوق الجمل : أى صار كالناقة فى ذُلها ، وهو مثل يضرب للمخلط الذى يكون فى حديث ثم ينتقل إلى غيره ويخلّط فيه ، ولمن يُظنّ به غناءٌ وجلَد ثم يكون على خلاف ذلك (الأمثال للزمخشرى) .

٢٦٩ : ٥ – الشاعر هو المثقِّب العبدى ، واسمه محْصَن ، وقيل عائذ بن محْصَن بن ثعلبة ، شاعر جاهلى قديم ، وله شعر جيد ، وترجم له فى خزانة الأدب الكبرى والشعر والشعراء لابن قتيبة .

٢٦٩ : ٦ – ينْبِى الشئ : يدفعه عن نفسه ولا يتركه يستقرّ من نبا جنبه عن الفراش : إذا لم يطمئنّ عليه – تجاليدى : جسمى – الأقتاد : خشب الرحل ، واحده قَتَدٌ ، أو هى أدوات الرحل كله – التاوى : السنام والظهر – والفدَن : القصر المشيد – والمؤيَد هنا : العظيم . وقد روى هذا البيت فى مادة جلد فى اللسان – ٤ – ٩٧ – ١٦ .

٢٦٩ : ٨ – هوطرفة بن العبد ، تقدم فى ١٣٨ : ١٥ .

٢٦٩ : ٩ – هذا البيت الثانى والتسعون من معلّقته وهى عشرة أبيات ومائة بيت ، وهى فى ص ٣٠٨ وما بعدها من مختار الشعر الجاهلى .

وترّ الوظيف : انقطع بضربة فانفصل ، ويقال : ترّه ، فهو لازم ومتعدّ . وروى البيت بالرفع والنصب فى الوظيف والساق – والمُؤْيَدُ : الداهية والأمر العظيم ، والخطاب فى المواضع الثلاثة من الشطر الأخير من الشيخ المذكور فى البيت السابق وهو والد طرفة – وهو يلومه فى الشاهد لنحره ناقة عظيمة للأضياف ، وانظر خزانة الأدب – ١ – ٥٠٥ – ٤ وما بعده ، ومختار الشعر الجاهلى .

٢٧٠ : ١٠ – شأْزٌ : غليظ مرتفع مشتدّ .

٢٧١ : ٤ – مُقال : اسم مفعول من أقالَه البيعَ : إذا فسخه وهو يائيّ .

٢٧١ : ١٤ – يشير بقوله : « وقد تقدّم القول فى مشاركة الأسماءِ من هذه الأفعال – الأفعالَ التى جرت عليها » إلى قول أبى عثمان فى ٢٦٩ : ١٧ – وأوّله ؛ والأسماء من هذه الأفعال – وفى – ٢ – ٣٦٣ – ١٢ – من سيبويه كلام فى هذه الأسماء بعنوان « هذا باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها » .

٢٧٢ : ٧ – الأفكل ، ذكر فى ٣٧ : ١٥ – الأيدع : ذكر فى ٣٧ : ١٦ – تَنَضُب : ذكر فى ٩٤ : ١٠ .

٢٧٢ – ٨ تتفل فى ٩٤ : ١٠ .

٢٧٣ : ١ – الأفكل : ذكر فى ٣٧ : ١٥ – والأيدع : ذكر فى ٣٧ : ١٦ – الأزمل : كل صوت مختلط ، وأخذه بأزْمَلِه : أى جميعه .

٢٧٣ : ١٨ – يريد بقوله : « الأسماء التى فى أوائلها زوائد الأفعال » الأسماء مثل « يقْوُمُ » ، ويَبْيِعُ » مصححين علمين غير منقولين من « يقُوْمُ » ، ويَبِيْع فِعلَين معتلين .

٢٧٥ : ١٥ – بناتُ ألْبَبِه : فى اللسان مادة لب – ٢ – ٢٢٦ – ١٤ – وقال المبرّد فى قول الشاعر :

: قدعلمت ذاك بناتُ ألْبَبِه

يريد بنات أعقل هذا الحىّ .

٢٧٦ : ١ ، ٢ – اللُّبُّ : العقْلُ ، وجمعه ألبابٌ وألْبُبٌ ، وانظر ٢٠٠ : ١١ .

٢٧٦ ٣ – أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٢٧٦ : ٩ – أبو زيد سعيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٢٧٦ : ١٥ – أغالت المرأة ولدَها وأغيلته فى ١١٧ : ١٣ .

٢٧٧ : ١١ – ابن مِقْسَم ، ذكر فى ٨٢ : ٢

٢٧٨ : ٩ – هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بالسكّيت، فالسكّيت لقب أبيه إسحاق ، كان يؤدب الصبيان مع والده ، وأخذ النحو عن البصريين والكوفيين ، وكان عالما بالقرآن وبنحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة والشعر ، توفى سنة ٢٤٤ .

٢٧٨ : ٩ – أغالت المرأة وأغيلت : ذكر فى ١١٧ : ١٣ .

٢٧٨ : ١١ – أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ . .

٢٧٨ : ١٦ – لم نوفّق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧٨ : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ – البيت الثالث منها من شواهد النحو ، فهو من شواهد الرضى على الكافية ، ومن شواهد شروح الألفية ، وقد ذكر مع البيتين فى الموضعين . وقال البغدادى فى ٣ – ٥٦٠ – ١١ ت من الخزانة فى البيت الثالث عن ابن جنى علّة رفعه أنّه شبّه أنْ بما (المصدريّة) فلم يعملها فى صلتها ، ومثله الآية فى قراءة ابن مجاهد لمن أراد أن يتمّ الرضاعة برفع يتمُّ – وقال العينى فى المقاصد النحوية – ٤ – ٣٨٠ – ٩ ت من هامش الخزانة : لم أقف على اسم قائله ، وقد روى البيتين الآخرين بتغيير قليل .

٢٧٩ : ١٨ – أبو ذؤيب الهذلى : ذكر فى ٢٦٢ : ١٦ .

٢٧٩ : ١٩ – هذا البيت هو الأربعون من قصيدته المشهورة التى رثى بها بنين له ماتوا فى عام واحد ، قيل خمسة ، وقيل سبعة ، وعدتها تسعة وستون بيتا ، وهى فى ص ١ وما بعدها من القسم الأول من ديوان الهذليين .

وقد شبّه طرائق الدم فى أذرع الأُتُن بطرائق تلك البرود ، لأن تلك البرود تضرب إلى الحمرة – والظُبَة : طرف النصل ، والجمع ظبات . وتَزيد تاجر كان يبيع العُصَب بمكة . وهو تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة ، وتنسب ...

٢٨١ : ٣ – هو الإمام أبو بكر أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري الحافظ أحد الأئمة الأعلام ، كان من الموالى .

٢٨١ : ٦ – أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٢٨١ : ٦ – أبو زيد هو سعيد بن ثابت الأنصارى ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

عمرو بن عبيد بن باب أبوعثمان البصرى من القرّاء ، وردت عنه الرواية فى حروف القرآن ، روى الحروف عن الحسن البصرى ، وسمع منه ، وروى عنه الحروف بشار بن أيوب الناقد ، وتوفى سنة ١٤٤ .

٢٨١ : ٩ – أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٢٨١ : ١٠ – لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٢٨١ : ١١ – البيت من مشطور الرجز ، وهو أحد أربعة أبيات رواها اللسان فى مادة : زمّ – ١٥ – ١٦٤ – ٧ ت . وروى الأبيات الثلاثة الأولى منها فى مادة قبن – ١٧ – ٢٠٧ – ٨ ت . وروى البيتين الأولين فى مادة قب – ٢ – ١٥٣ – ٣ – وفى مادة حمر – ٥ – ٢٩٢ – ٣ ت . وروى الأبيات الأربعة الرضى فى شرحه الشافية ٢ – ٢٤٨ – ١٢ ، وكذلك البغدادى فى شرح شواهد الرضى على الشافية فى ١٦٨ وما بعدها ، فانظرها فى هذه المواضع .

الخاطم : اسم فاعل من خطم البعير : إذا قاده بالخطام ، وهو الحبل الذى يجعل فى أنف البعير ليقاد به ، وزامٌ أصله زامّ ، اسم فاعل من زمّ البعير يزُمُّه زما : إذا شدّه بالزمام ، وهو الحبل الذى يجعل فى البُرَة والمِقْوَد .

٢٨١ : ١٢ – كُثَيِّر : هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود من عمرو بن خزاعة ثم من الأزد فى الطبقة الأولى من فحول شعراء الإسلام . ولكثرة نسيبه بعزّة ، نسب إليها وعرف بها فقيل : كثير عزّة ، مات سنة ١٠٥ هـ .

٢٨١ : ١٢ – يشير إلى قول كُثَيِّر :

إذا ما العوالى بالعبيط احمرّت

وقد رواه المؤلف فى ص ٢٣ من كتابه المحتسب فى سياق الكلام عن همز الألف فى قوله تعالى « ولا الضالين » .

٢٨٣ : ٩ — الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ — أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٢٨٤ : ٢ — الراجز : معروف بن عبد الرحمن : ولم نوفق لترجمته .

٢٨٤ : ٣ — هذا بيت من مشطور الرجز رواه سيبويه فى — ٢ — ١٨٥ — ١١ — بلفظ عَيْش بدل دَهْر ، ورواه اللسان فى مادة ثوب — ١ — ٢٣٨ — ١ ت وروى بعده بيتين ، ورواه ثعلب فى ص ٤٣٩ س ٢ من مجالسه وأعاده فى ص ٤٣٩ نفسها فى س ٨ وفى ص ٤٤٠ وما بعدها مع أربعة عشر بيتا أخرى ، مع خلاف فى رواية الشاهد — وقال فيه : الأعلم الشنتمرى فى ذيل صفحة سيبويه المذكورة آنفا — والشاهد فيه جمع ثوب على أثْؤُب تشبيها بالصحيح والأكثر تكسيره على أثواب استثقالا لضمة الواو فى أفعُل ، ولذلك همزه فى أثؤب .

والمعنى : إنى قد تصرّفت فى ضروب العيش وذقت حلوه ومرّه .

٢٨٤ : ١٧ — تحجّر : ذكر فى ٩٩ : ١٣ .

٢٨٥ : ٢ — لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٢٨٥ : ٣ — هذا بيت من مشطور الرجز ، أورده اللسان فى مادة دوف ١١ — ٧ — ٦ — وقال : « دُفتُ الدواءَ وغيره أى بَلَلْتُهُ بماء أو بغيره فهو مَدُوف ومَدْوُوف ، وكذلك مِسك مدوف : أى مبلول أو مسحوق ، والرواية فى اللسان « مَدْوُوفٌ » بالرفع وبغَير ال .

٢٨٥ : ٦ — أبو العباس : هو المبرّد فى ٦ : ١٢ .

٢٨٦ : ١٢ — الأصمعى : ذكر فى ٣٥ : ١٣ — أبو عمرو بن العلاء : اسمه كنيته ، وقيل اسمه : زبّان بن العلاء بن عمّار التميمى المازنىّ ، كان من أكثر الناس علما بالعربيّة وغريبها ، وبالقراءات نحويّاً لغويّاً ثقة مرضيا ، توفى سنة ١٥٤ هـ

٢٨٦ : ١٣ — لم نُوَفَّق لمعرفة القائل .

٢٨٦ : ١٤ — فى اللسان فى مادة ط ى ب — ٢ — ٥٣ — ١ت ، وطيَّب الثوب وطابهُ عن ابن الأعرابىّ قال :

فكأنها تُفَّاحَةٌ مطيوبةٌ

جاءت على الأصل كمَخْيوطٍ وهذا مُطَّرِدٌ .

٢٨٦ : ١٥ — عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ : هو عَلْقَمَةُ الفَحْلُ من تميم، كان فى عهد امرئ القيس وينازعه الشعر ، وتحاكما إلى أم جُنْدُب زوجة امرئ القيس فطلبت منهما أن ينظما قصيدتين فى وصف الخيل من وزن واحد وقافية واحدة ، فحكمت لعلقمة ، وتوفى سنة ٥٦١ م .

٢٨٦ : ١٦ — هذا عجز بيت من قصيدة له عدتّها ستة وخمسون بيتا وهو البيت الحادى والعشرون فيها ، ونصّه كله :

حتى تذكَّر بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ   يومُ رَذَاذٍ عليه الريحُ مَغْيُومُ

وهى ثانى قصيدة فى ديوانه المطبوع فى ليبسيك ، وهو وغيره من بعض أبيات القصيدة يصف بها ظليما ،وقبلها يصف ناقة .

٢٨٦ : ١٧ — أبو زيد سعيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ — الخليل ذكر فى ١٢١ : ١١ — سيبويه : ذكر فى ١٠ : ١ .

٢٨٨ : ٧ — الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ — سيبويه : ذكر فى ١٠ : ١ — الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٢٨٨ : ١٠ — هو سُلَيكٌ بنُ السُلَكَة السعدىّ أحد أغربة العرب وعدائيها الذين لا تلحقهم الخيل ، وكان أعلم الناس بالأرض وأشدهم عدوا ، وكان له بأس ونجدة ونوادر طريفة .

٢٨٨ : ١١ — الضَّرْبُ هنا الصمغ الأحمر ، صمغ الطلح .

واللحم المعرّض : الذى لم يبالغ فى إنضاجه ، ويروى المُغَرَّض بالغين المعجمة ، واللحم الغريض : الطرىّ ، ولعلّ هذا من ذاك ، ويروى المعرّض بالعين والصاد المهملتين ، أى الملقى فى العَرْصَة ليجفّ ، ويروى المشوب . وروى اللسان هذا البيت فى مادة صرب — ٢ — ١١ — ٨ — بلفظ : مشوب : بدل : مشيب ، ولم ينسبه .

٢٨٨ : ١٦ — لم نوفق لمعرفة القائل .

٢٨٨ : ١٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها ثلاثة عشر بيتا ، وهما البيتان الأخيران منها رواها أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى فى كتاب مضاف إلى النوادر ، يقال له مسائية ص ٢٣٦ من النوادر طبع بيروت ولم ينسبها لقائلها .

وروى اللسان البيت الثانى من الشاهد من هذه الأرجوزة فى مادة حور — ٥ — ٢٩٩ — ٦ — ولم ينسبه كذلك — وفى النوادر .

وأما قوله : من اليعين الحير ، فإنه جمع عَيْناء ، وكذلك جمع أعْيَن ، والحير جمع حَوْراء ، فكان ينبغى أن يقول : من العِين الحُور ، ولكنه أتبع الحير العين ، وهذا عند حذاق أهل العربية يجرى على الغلط اهـ — والعَيْناء : الواسعة العين ، والمرأة الحَوْراء : البيضاء ، والعَيْن الحوراء الشديدة السواد ، الشديدة البياض ، وقيل غير ذلك ، وعيناء الأولى اسم امرأة .

٢٨٩ : ٦ — الراجز : منظور بن مَرْثَد الأسدى الفقعسىّ يصف رمادا ، ذكر فى ١٠ : ٢٠ .

٢٨٩ : ٧ ، ٨ — هذه أربعة أبيات من مشطور الرجز من الأرجوزة المذكور بعضها فى ٢٨٨ : ١٧ ، ١٨ ، ذكر منها سيبويه والشنتمرى فى ١ — ٣٠٢ — ثلاثه منها بيت واحد من أبيات ابن جنى ، وذكر منها اللسان فى مادتى كفر ٦ — ٤٦٤ — ٢ —

وروح – ٣ – ٢٨٢ – ٦ ثلاثة أبيات أيضا منها بيتان مما رواه ابن جنى – يعفّيها : يطمِس آثارها – والمور : ما طيّرته الرياح من التراب – والدَّجْن : إلباس الغيم السماء – والمهمور : المنسكب – ودَرَسَ الرسم يدرس : عفا وانمحى – ومكفور : سفت عليه الريحُ التراب ، وكذلك مكان مريح ومروح : أصابته الريح – ورماد مكتئب اللون : ضارب إلى السواد كما يكون وجه الكئيب – وممطور : أصابه المطر.

٢٨٩ : ١٠ ، ١٣ – الخليل ، ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٢٨٩ : ١٢ – أبو الحسن سعيد : ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٢٨٩ : ١٣ – سيبويه : ذكر فى ١٠ : ١ .

٢٩٠ : ١ ، ١٧ – أبو الحسن سعيد الأخفش : ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٢٩٠ : ٦ – أبو زيد سعيد فى ٦ : ١٢ – ولم يذكر أبو زيد فى نوادره قائل هذا البيت .

٢٩٠ : ٧ – ورد هذا البيت بنصه هذا فى ٤ : ١٣ – من النوادر وبعده : ويروى الجنودا – والجدود : جمع جدّ وهو الحظّ والسعادة والغنى أو أبو أحد الوالدين – يأمرهم بتقوى الله ويحذّرهم بطشه .

٢٩٠ : ٨ – القائل : هو مِرْداس بن حصين من بنى عبد الله بن كلاب جاهلى.

٢٩٠ : ٩ – هذا البيت بنصه هذا هو ثالث بيت من عشرة أبيات وردت فى ص ٥ ، ٦ من النوادر – والقبيلة : اسم فرسه – وتجِهْنا بفتح الجيم وكسرها : واجهنا وانظرها فى النوادر .

٢٩٠ : ١٥ – الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١

٢٩١ : ٣ ، ١٥ – الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٢٩١ : ٥ ، ٨ ، ١٧ – أبو الحسن سعيد : ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٢٩٢ : ٤ – أبو الحسن سعيد : ذكر فى ٢٧ : ٥ – والخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٢٩٥ : ١٣ – مَكْوُزَةٌ ، ومَزْيَدٌ : اسمان .

٢٩٦ : ١٠ – الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٢٩٧ : ٢ ، ٦ – الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٢٩٧ : ٨ ، ١٢ – أبو الحسن سعيد : ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٢٩٨ : ١ ، ٨ ، ١٠ ، ١٧ – الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٢٩٩ : ٣ – الأصمعى : ذكر فى ٣٥ : ١٣ .

٢٩٩ : ٤ ، ١٥ – أبو الحسن سعيد : ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٢٩٩ : ٩ ، ١٢ – الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٣٠٠ : ١٦ ، ١٧ – أبو الحسن سعيد : ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٣٠١ : ١ – الشاعر هو أبو جُنْدُب بن مرّة الهذلى ، وكان بنومرة عشرة منهم جندب ، وكانوا جميعا شعراء دهاة عدّائين لايدركون ، وكان جندب هذا أشدّهم ، وله فى السطو والغزو وقائع تدلّ على شجاعته وشدة بأسه ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، ومات فى الحرم وهو يعتمر .

٣٠١ : ٢ – ورد فى اللسان فى مادة ضيف ما يأتى : المضوفة : الأمر يشفق منه ويخاف . قال أبو سعيد : وهذا البيت : يروى على ثلاثة أوجه : المَضُوفة ، والمَضِيفة والمضافة . ومعنى البيت : وكنت إذا استغاث جارى من شدّة نزلت به أسارع إلى نجدته .

٣٠١ : ٣ ، ٧ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ – أبو الحسن سعيد ، ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٣٠١ : ٨ ، ١٠ – الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٣٠١ : ١٤ – الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمىّ ، إمام العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى ، كان ديِّنا ورعا على تيهٍ وعُجْب وتعظُّم ، مات سنة ٢٠٧ هـ عن ٦٧ سنة .

٣٠٣ : ٧ — الراجز : العجاج فى ٤١ : ٩ .

٣٠٣ : ٨ — هذا البيت هو الخامس عشر من أرجوزة له فى مدح الحجّاج عدتها سبعة عشر بيتا ، ومائة بيت من مشطور الرجز ، وهى فى ص ٢١ وما بعدها من ديوانه — والتأنُّس : ضد الوحشة — والنُّوار : النفور من الريبة — والمعنى : أنّهن يُؤْنِسْنَ مع النفور من الريبة .

٣٠٣ : ١٣ — الأعشى : ذكر فى ١٣ : ١٥ .

٣٠٣ : ١٤ — هذا البيت هو الثالث عشر من قصيدة له عدتها ستة وستون بيتا وهى فى ص ٤١ وما بعدها من ديوانه مع اختلاف قليل فى الرواية — هو الزَّنْبق ، بدل : العنبر ، والزنبق : دهن الياسمين — ويضوع : يتحرّك فينتشر — أصْوِرة : جمع صوار : وهو الرائحة الطيبة — وعنبر ورد : أحمر يضرب إلى صُفْرة حسنة — والأردان : جمع رُدْن وهو مقدم كمّ القميص — شَمِل : عامّ .

والمعنى : أنها طيبة الرائحة إذا قامت فاحت منها رائحة المسك والعنبر وانتشرت .

٣٠٥ : ٥ — الشاعر : هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابىّ الملقب بالصَّعِق أحد شعراء الجاهلية وفرسانها ، له حوادث فى الغزو والسطو تدلّ على بطولته .

٣٠٥ : ٦ — روى اللسان هذا البيت وبيتا آخر بعده فانظرهما فيه فى مادة لف — ١١ — ٢٣١ — ٨ ت .

٣٠٦ : ١٧ — الشاعر : هو الأخطل فى ٢١ : ٣ .

٣٠٦ : ١٨ — هـذا البيت الثلاثون من قصيدة له عدتها تسعة وثلاثون بيتا يمدح بها بشر بن مروان ، وهى فى ص ٩ وما بعدها من ديوانه . وفى الديوان المذكور قصة قصيرة لهذا البيت .

٣٠٧ : ١٠ — نافع بن أبى نعيم ، هو أبو عبد الرحمن الليثى فهو من مواليهم ، وله عدة كُنى أخرى ، أحد القرّاء السبعة ، ثقة صالح حالك السواد ، صبيح

الوجه ، حسن الخلق ، فيه دعابة ، أخذ القراءة عرْضا عن سبعين تابعيا ، توفى سنة ١٥٠ هـ أو سنة ١٧٠هـ وقيلت أقوال بين هذا وذلك .

٣٠٨ : ٤ — خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعى ، من القرّاء ؛ أخذ عن نافع وأبى عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه ، وروى له العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوى .

٣٠٨ : ٦ — رؤبة : ذكر فى ٤ : ٧ .

٣٠٨ : ٧ — هذا البيت هو التاسع والخمسون من أرجوزة له من مشطور الرجز عدتها خمسة وثمانون بيتا يمدح بها الحارث ، وهى فى ٧٧ وما بعدها من ديوانه.

٣٠٨ : ١١ — الخليل فى ١٢١ : ١١ .

٣٠٨ : ١٤ — الشاعر : هو جميل بن عبد الله بن معمر ، ويُكنى أبا عمرو عشق بثينة بنت عمه وهو غلام ، فلما كبر وخطبها رُدّ عنها ، فكانا يجتمعان سرّا وهما مراقبان ، ولم يُرميا بريبة ، وأوذى من أجلها كثيرا ، شاعر فصيح مقدّم جامع للشعر والرواية ، توفى سنة ٨٢ هـ .

٣٠٨ — ١٥ — هكذا ورد البيت فى اللسان فى (عون) ١٧ — ١٧٢ —٧ ت وفيه : لايأتى فى المذكر مفعُل « بضم العين» إلا حرفان جاءا نادرين لايقاس عليهما المعُون والمكرُمُ ، والمَعُون : العون والمساعدة .

يقول نعم العون قولك « لا » فى ردّ الوشاة وإن كثُروا .

٣٠٨ : ١٧ — الآخر هو أبو الأخزر الِحمّانى الراجز ، أحد بنى عبد العزى ابن كعب بن سعد ، وعبد العزّى هو حِمّان راجز محسن مشهور .

٣٠٨ : ١٨ — هذا عجز بيت له رواه اللسان كله منسوبا إليه فى مادة كرم — ١٥ — ٤١٦ — ٩ — ، وفى مادّة يوم — ١٦ — ١٣٨ — ٧ ت فانظره فيه فى هذين الموضعين.

٣٠٩ : ١٠ — الآخر : هو عدِىّ بن زيد بن حماد بن زيد بن أيوب من مضر شاعر فصيح جاهلىّ ، كان جدّه حماد كاتب الملك النعمان الأكبر ، فلمّا شبّ ، تعلم العربية فالفارسية حتى صار من أفصح الناس فيهما .

٣٠٩ : ٢ — البيت مطلع قصيدة له قالها فى سجنه يخاطب بها النعمان بن المنذر فى قصة له معه ، وقد ذكرت القصة وبعض أبيات القصيدة فى ترجمة عدىّ فى الجزء الأول من الأغانى وفى ص ١٧٦ ج ١ من الشعر والشعراء ، وفى ص ١٨٤ ج ١ من الخزانة ، وشىء من ذلك فى ص ٥٩٧ ج ٣ من الخزانة — والمأْلُك : الرسالة ، وقد يكون جمع مألكة وهى الرسالة أيضا ، والرسالة هى قوله :

أنه قد طال حبسى وانتظارى

٣١٠ : ٢ — أبو إسحاق الزجاج : ذكر فى ١١٦ : ١٢ .

٣١٠ : ٥ — أبو الحسن سعيد ، ذكر فى ٢٧ : ٥ .

٣١٠ : ٩ — سيبويه : ذكر فى ١٠ : ١ .

٣١٠ : ١١ — حَلّأْت السويق : وضعت فيه الحلوى . قال الفراء : همزوا ما ليس بمهموز لأنه من الحلواء — رَثَأْته : مدحته بعد موته .

٣١٠ : ١٤ — الرثيئة : اللبن الحامض يحلب عليه فيخثر ويغلظ .

٣١٠ : ١٨ — أبو عبيدة : ذكر فى ٧٥ : ١٨ ، ورؤبة : ذكر فى ٤ : ٧ .

٣١١ : ٣ — الحسن البصرى : هو يسار مولى أمّ سلمة ، أحد أئمة الهدى والسنة نشأ بالمدينة ، وكان أحد الشجعان الموصوفين ، يُذكر مع قَطَرِىّ بن الفُجاءة . وصار كاتبا فى دولة معاوية لوالى خراسان الربيع بن زياد ، توفى سنة ١١٠هـ ، وله ثمان وثمانون سنة .

٣١١ : ٥ — انظر تفسير الكشاف للزمخشرى فى تفسير هذه الآية ١٦ من سورة يونس ١٠ .

٣١١ : ٧ — وانظر تفسير هـذه الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ فى الكشاف أيضا — الشاعر : جرير ، ذكر فى ١٨٧ : ١٥ .

٣١١ : ٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

وجَعْدَةَ لو أضاءَهما الوَقُودُ

وهو البيت العاشر من قصيدة له عدتها ثمانية وأربعون بيتا يمدح بها هشام بن عبد الملك وهى فى ص ١٤٦ وما بعدها من ديوانه — واللام فى : لحُبَّ : جواب قسم محذوف ولم يأت بقد مع أن الفعل ماض مثبت ؛ لإجرائه مُجْرى فعل المدح كقولك : والله لنعمَ الرجلُ محمدٌ ، وحَبَّ بفتح الحاء وضمها ، أصله : حَبُبَ كشرُف ، أى صار محبوبا ، فأدغم ونقل ضمَّ العين إلى الفاء ، وموسى وجعدة : ولداه ، وصفهما بالكرم ، وكنى عنه بايقاد النار ، يعنى أوقدا نار الضيافة ، فأضاء وجوههما الوقود .

٣١٢ : ٩ — الأخطل : ذكر فى ٢١ : ٣ .

٣١٢ : ١٠ — روى اللسان هذا البيت فى مادة ركل — ١٣ — ٣١٣ — ١٤ وفى مادة مدن —١٧ — ٢٨٩ — ١٢ — منسوبا للأخطل فى الموضعين ، وروايته كرواية ابن جنى ، غير أنه استبدل بكلمة « حجرها » كلمة « كرمها » ، وقال البيت فى وصف الخمر — وهو أول بيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا وردت فى ص٥ وما بعدها من ديوانه — ابن مَدِينة : يقال للرجل العالم بالأمر الفطِن : هو ابن بَجدتها وابن مَدِينتها وابن بَلْدَتها — المِسحاة : المِجْرَفة من حديد يجرف بها الطين — ويتركَّل : يضربها برجله لتدخل فى الأرض .

٣١٤ : ٩ — المِشْوار : المكان الذى تعرض فيه الدابة بالإجراء للبيع ونحوه ، وله معان أخر .

٣١٤ : ١٦ — الهَيامُ بالفتح : تُراب يخالطه رمل يَنْشَفُ الماء نَشْفاً .

٣١٥ : ٢ — الهُيام بالضم : أشدّ العطش مصدر ، وقيل اسم منه .

٣١٥ : ٤ — سابور : فاعول من سِبرْت .

٣١٥ : ٥ — أهْوِناء : جمع هَيِّن ، والهَيِّن : السهل — أعْيِلاء : جميع عَيِّل : يقال : عنده كذا وكذا عَيِّلاً — أبيناء جمع بَيِّن ، والبين : الواضح .

٣١٨ : ٦ — هو المبرد : ذكر فى ٦ : ١٢ .

٣١٨ : ١٢ — النُّحاز : داء يأخذ الدوابّ والإبل فى رئاتها فتسعل سعالا شديدا ، وقد نَحُزَ البعير ونَحِزَ نحزا صار به نُحازٌ .

٣١٨ : ١٣ — الشمّاخ : ذكر فى ١٠٩ : ١٣ .

٣١٨ : ١٤ — هذا البيت من قصيدة له عدتها تسعة وخمسون بيتا ، والشاهد هو الخامس والأربعون فيها . البارض : أول ما يبدو من النبات — والوسمى : المطر الذى يسم الأرض بالنبات — السَّفَى : شوك البُهْمَى ، وهو نبت معروف من أحرار البقول ، والأخِلَّة جمع خلال ، وهو عود يجعل فى لسان الفصيل لئلا يرضع ، والمُلْهِج : الذى لهجت فصاله بالرضاع : أى أولعت به وثابرت عليه . والمعنى : أن الحمار رعى البارض حتى يبس وجفّ فصار يتأذى بسَفَى البُهْمَى .

٣٢١ : ١٦ — التَّحْلِيءُ : شعر وجه الأديم ووسخه وسوادُه .

٣٢٢ : ٩ — أبو ذؤيب : ذكر فى ٢٦٢ — ١٦ .

٣٢٢ : ١٠ — هذا البيت من قصيدته المشهورة التى رثى بها خمسة بنين له ماتوا بالطاعون فى عام واحد ، وفى رواية سبعة بنين شربوا من لبن مسموم فهلكوا فى يوم واحد . وهو البيت السابع منها ، وعدتها تسعة وستون بيتا ، وردت فى القسم الأول من ديوان الهذليين من ص ١ وما بعدها ، والشاهد فيه كسر حرف المضارعة فى إخال — وغبرت : بقيت — وناصب : أى ذى نصَب بالتحريك ، وهو الجهد والتعب — ومستتبع : مستلحق من استتبع فلان فلانا : أى ذهب به ، يقول : أنا مذهوب بى ، وصائر إلى ما صاروا إليه

٣٢٢ : ١١ — لم نوفق لمعرفة هذا العُقَيْلى .

٣٢٢ : ١٢ — لم نجد هذا البيت فى المراجع التى بين أيدينا — المراء : المماراة والجدل — وجوثة : قبيلة إليها نسبت تميم — وكاثره الماءَ إذا أراد لنفسه منه كثيرا ليشرب منه ، وإن كان الماء قليلا . يقول الشاعر مفتخرا : يا أيها المجادل إن قومى تميم جوثة ذات الكثْرة والعزّة .

٣٢٢ : ١٥ — اليسروع والأسروع : الدودة الحمراء تكون فى البقل .

٣٢٣ : ٣ ، ١٠ — الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ٣ ، ٤ — الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ١٦ — الشاعر : هو ابن مقبل : ذكر فى ٢٢٩ : ٤ .

٣٢٤ : ١٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه ، وهو فى — ٢ — ٣٦٥ — ٤ — ت منه ، ورواه صاحب اللسان فى مادة دور . ورواية اللسان هذه مخالفة لرواية ابن جنى وسيبويه وهما بنصّ واحد ، ولم ينسبه سيبويه لأحد . وقال الشنتمرى فى هذا البيت : استشهد به لصحة الواو فى تَدْوِرَة حيث كانت اسما ، ليفرق بين تفعِل إذا كان اسما ، وبينه إذا كان فعلا كما بين فى الباب . والتَّدْوِرة : مكان مستدير تحيط به جبال . وصف أنه بات هناك مستضيئا بالسليط المصبوب على الذبال — والسليط : الزيت ، ويقال : دهن السمسم وانظر الشنتمرى فى هامش ٢ — ٣٦٥ من سيبويه .

٣٢٦ : ٣ — الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٣٢٨ : ١٤ — الطِّوَل : حبل طويل تشدّ به الدابة — السَّمَل : و هو الخَلَق من الثياب — الشَّمَلُ : الشمال : وهى ريح تهبّ من قبل الشام .

٣٢٩ : ٣ — المراد بقوله : فجعلوا الهمزة بعد الواو والياء بين بين : أن ينطق بالهمزة نطقا بينها وبين الياء فى خطيئة ، وبينها وبين الواو فى مقروءة ؛ ولذلك

رسمنا خطيئة هكذا خطيـ/ءة ، فزدنا ياء قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردّد النطق بالهمزة بين الهمزة والياء ، ورسمنا مقروءة هكذا مقروو/ءة فزدنا واوًا قبل الهمزة وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والواو – وكذلك فعلنا بها/ءة وألا/ءة ، فزدنا ألفا فى كل منهما قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردّد النطق بالهمزة بين الهمزة والألف .

٣٣٠ : ١٥ – الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ .

٣٣٢ : ١٣ – سيبويه : ذكر فى ١٠ : ١ .

٣٣٣ : ٥ – رجلٌ مالٌ : ذو مال أو كثير المال .

٣٣٣ : ٦ – يوم راحٌ : شديد الريح .

٣٣٥ : ٩ – الخُزَزُ : ولد الأرنب – والبِزَزُ جمع بِزّة : وهى الشارة أو السلاح .

٣٣٥ : ١٠ – رجل نُوَمٌ : فى القاموس : النوم : النُّعاس أو الرُّقاد – وهو نائم ونَؤُوم ونُوَمَةٌ كهُمَزَةٍ وصُرَدٍ – ورجل سُوَلَةٌ مِنْ سِلت تسال الآتى فى ٣٣٦ : ١ – لغة أخرى واوية فى سأل . – ولُوَمَة من لام ، وعُيَبَة من عاب كلها للمبالغة فى الفاعل .

٣٣٥ : ١١ – صِيَرٌ جمع صِيَرة : وهى حظيرة الغنم .

٣٣٥ : ١٤ – الحُضَضُ والحُضُضُ : دواء يتّخذ من أبوال الإبل ، وفيه لغات أُخَر – المِرَرُ جمع مِرّة : وهى القوّة ، ولها معان أخر .

٣٣٦ : ١ – سال يسال كخاف يخاف سُوالا بالضم والكسر : لغة أخرى واوية فى سأل .

٣٣٧ : ١٢ – قوله : « فانفصل من هذا بما قال » يريد به تخلّص من الاعتراض ، وهذا من أسلوب ابن جنى .

٣٣٨ : ١٢ — الشاعر : هو عدىّ بن زيد بن حمّاد ذكر فى ٣٠٩ : ١ .

٣٣٨ : ١٣ — هذا عجز بيت له ، وهو من شواهد سيبويه ، أورده فى — ٢ — ٣٦٩ — ١ — من كتابه منسوبا إلى عدىّ المذكور ، وقال فيه الأعلم الشنتمرى فى ذيل هذه الصفحة : « الشاهد فيه تحريك الواو من سُوُر بالضم على الأصل تشبيها للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فالمستعمل فى هذا تسكين الثانى تخفيفا — والبيت كله من شواهد شرح الرضى على الشافية ، وهو فى ص ١٢١ من شرح شواهد الشافية للبغدادى فانظره فى الموضعين . وفى — ٢ — ١٢٧ — ٧ — من شرح الرضى على الشافية .

٣٣٨ : ١٤ — أبو زيد : هو سعيد : ذكر فى ٦ : ١٢ — الخليل : ذكر فى ١٢١ : ١١ — الشاعر فى اللسان مادة سوك — ١٢ — ٣٣١ — ٨ هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وهو فى ٧٦ : ١٠ .

٣٣٨ : ١٥ — البيت من شواهد شروح الألفية ، أورده العينى فى ٣٧٨ : ٧ ت من كتابه فرائد القلائد ، وفى ٢ — ٥٣٠ — ٢ ت من كتابه المقاصد النحوية من هامش الخزانة بخلاف هيّن .

وقال فى المقاصد : لم أقف على اسم قائله ، وهو من المتقارب — وأغرّ : أبيض والثنايا جمع ثنية : وهى الأسنان الأربعة التى تليها الرباعيات — وأحم ، الحمة : لون بين الدهمة والكمتة . واللثات جمع لثة — والسُّوُك جمع سواك — والإسحل : شجر تتخذ منه المساويك . وقد رواه اللسان فى مادة سوك — ١٢ — ٣٣١ — ٨ — ونسبه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، ورواية له كرواية ابن جنى .

٣٣٨ : ١٧ — قعنب الغطفانىّ : هو قَعْنب بن ضَمْرَة بن أم صاحب من شعراء الدولة الأموية ، وكان فى أيام الوليد .

٣٣٩ : ١ — هذا البيت له ، وهو فى ٤٤ : ٥ من النوادر ، وفى — ١٧ — ١٣٠ — ٦ ت من اللسان ، وهو من شواهد سيبويه ، ذكره فى — ١ — ١١ — ١ من كتابه .

وقال فيه الشنتمرى : أراد ضَنُّوا فبناه على الأصل ، وأظهر التضعيف ضرورة . وصف أنه جواد لايصرفه العذلُ عن الجود ، وإن كان الذى يجود عليه مانعا له بخيلا عليه بماله ، وإنما يريد أن جوده سجية ، فلا سبيل إلى أن يكفه العذل عنه ، وانظر قول الشنتمرى فى ذيل ١ : ١١ من كتاب سيبويه .

٣٣٩ : ٣ — الآخر : هو أبو النجم العجلى : ذكر فى ١٠ : ٨ .

٣٣٩ : ٤ — هذا مطلع أرجوزة له وهى التى سمّاها رؤبة أم الرجز ، وعدتها واحد وتسعون بيتا ومائة بيت ، وهى فى ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمنىّ ، وهذا البيت بهذا النص ورد فى مادة جل — ١٣ — ١٢٣ — ٦ من اللسان ، وفى ١ — ٤٠١ — ١٣ من الخزانة ، وفى ١ — ١٩ — ٩ من المعاهد ، غير أنه روى فى أرجوزة الطرائف رواية أخرى ، وفى ٢ — ٣٠٢ — ٧ رواية كرواية الطرائف ، فانظرها فى هذه المواضع .

٣٣٩ : ٦ — الآخر هو العجاج : ذكر فى ٤١ : ٩ .

٣٣٩ : ٧ — هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح يزيد بن معاوية عدتها سبعة وخمسون بيتا ومائة بيت ، والشاهد هو الثامن والثمانون فيها ، وورد فيها بلفظ الحَفَا بدل الوَجَى ، وهى فى ص ٤٥ وما بعدها من ديوانه .

والوجى : الحَفَا ، وهو رقة القدم والخفّ والحافر . والحفا أيضا : المشى بغير خفّ ولا نعل — والأَظْلَلُ هو الأظلُّ ، والأظلُّ من الإبل : باطن المنسم ، والمنسم خفُّ البعير — يعنى أنه حمل عليه فى السير حتى اشتكى خُفَّيْه .

والبيت من شواهد سيبويه ٢ — ١٦١ — ٧ ، وروايته فيه كروايته هنا ، وقال فيه الشنتمرى : الشاهد فيه إظهار التضعيف فى الأَظْلَلِ ضرورة ، أراد الأظلّ : وهو باطن خفّ البعير .

٣٣٩ : ٨ — أبو زيد : هو سعيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ١ – أبو زيد : هو سعيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ٥ – هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم : ذكر فى ٢٨ : ٢ – هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : ذكر فى ٦٠ : ٩ .

٣٤٠ : ٦ – أورد ثعلب هذا البيت فى مجالسه – ٢ – ٤٤٤ – ٨ بهذه الرواية ، ورواه اللسان بهذه الرواية أيضا فى مادة ورق – ١٢ – ٢٥٥ – ٣ ت – ونسبه فى روايته إلى ثعلب ، وخالفه فى شرح « غير مورقة » إذْ قال ثعلب : « غير مورقة » يعنى غير مصيبة ، وقال اللسان : يعنى غير خائبة – وأورق الغازى : أخفق وغنم ، وهو من الأضداد – والمعنى الملائم هنا ما ذكره اللسان .

يصف عيونهن بشدة الفتك والتأثير إذا كحلنهن مع مالهن من التأثير والإصابة قبل الكحل .

٣٤٠ : ١٥ – « بيُضٌ » الذى جرى مجرى جمع « أبيض » إنما هو جمع بيُوض السابق ذكره فى آخر قول أبى عثمان ٣٣٩ : ١٨ ، إذ يقول : « دجاج بيُضٌ » جمع « بيُوضٍ » ، وفى أول هذا القول لأبى عثمان أيضا ٣٤١ : ١١ إذ يقول : « ومن قال « رسْلٌ » فأسكن قال « بيض » أى فى بيُض جمع دجاجة « بيُوض » لا جمع « أبيض » وإنما هو مشبّه به .

٣٤٢ : ١٥ لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٣٤٢ : ١٦ – روى البيت فى المقاصد النحوية فى « ٤ ٥٨٨ » ٣ – من هامش الخزانة . والشاهد فيه أنه جاء بالياء والقياس فيه طوالها ، قال العينى : وقد رواه القالى طوالها على القياس . ورواه المبرّد فى الكامل ص٥١٢ س ١٣ على القياس أيضا وبلفظ أشداء ، بدل : أعزاء .

٣٤٣ : ٤ – القارَةُ : الصخْرة السوداء ، وقيل الصخرة العظيمة .

٣٤٣ : ٥ – لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر – وقال البغدادى فى – ٣ – ٤٢٩ – ٢ت – والبيت مع كثرة وجوده فى كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله

٣٤٣ : ٦ – هذا البيت ذكر فى ١٣٢ : ١٥ من شرح شواهد الشافية للبغدادى ، وفى – ٣ – ٤٢٩ – ٦ – من الخزانة ، وهى فى شرح شواهد الكافية للبغدادى أيضا ، وفى ٣٧٥ : ٢٦ من فرائد القلائد للعينى ، وفى ٤ – ٥١٧ – ١٧ – من هامش الخزانة ، وهو كتاب المقاصد النحوية للعينى ، وكل هذه الروايات فيها : « أخو بَيَضَات » بدل « أبو بَيَضَات » – والرائح : السائر ليلا – والمتأوّب : السائر نهارا – ورفيق بمسح المنكبين : عالم بتحريكهما فى السَّير – والسبوح : الحسن الجَرْى أو اللَّين اليدين فى الجَرْيِ . يصف ظليما (ذكر النعام) شبَّه به ناقته فيقول : ناقتى فى سرعة سيرها ظليم له بيَضات يسير ليلا ونهارا ليصل إلى بيضاته .

٣٤٥ : ١١ – العَوْدُ : الجمل المسنّ وفيه بقيَّة ، والجمع عِوَدَة .

٣٤٦ : ١٤ – أبو العبَّاس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٣٤٧ : ٣ – ابن مقسم : ذكر فى ٨٢ : ٢ .

٣٤٧ : ٦ ، ٨ – أبو بكر : فى الموضعين هو ابن مقسم نفسه ، ذكر فى ٨٢ : ٢ ، وقد ذكره باسمه وكنيته فى ٣٤٠ : ٥ .

٣٤٨ : ٦ – أبو بكر : هو ابن مقسم ، ذكر فى ٨٢ : ٢ .

٣٤٨ : ١٢ – ذِكارة : من جموع الذكَر ، وهو خلاف الأنثى .

٣٤٨ : ١٣ – الأخطل : ذكر فى ٢١ : ٣ .

٣٤٨ : ١٤ – هذا بيت من قصيدة له يمدح الوليد بن عبد الملك وبنى أميَّة وعدتها واحد وخمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، وهى فى ص ١٨٢ وما بعدها من ديوانه ، وهو فيه بلفظ ينعين بدل يندبن ، واللفظان بمعنى واحد : هو البكاء على الميت ، وعدّ حسناته – والبيت فى مادة نجم – ١٦ – ٤٦ – ٨ ت من اللسان – واللَّمْع هنا الإشارة – والمثاكيل : النساء اللائى فقدن أولادهن –

ومُسلِّبة : وصف من سلَّبت المرأة : إذا مات ولدُها — وفتيان ضَرَّسَ الدهرُ والخُطُب : من عضَّتهم الحرب وأحداث الزمان وما سِواها فصاروا خبيرين علماء بها — والخُطُب : الخطوبُ بحذف الواو . شبَّه أيدى الإبل إذا رفعتها بإشارة نائحة تشير بخرقة — وانظر شرحه فى الموضعين .

٣٤٨ : ١٧ — لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٣٤٨ : ١٨ — هذا بيت من مشطور الرجز ، ورد فى مادة حلق — ١١ — ٣٤٣ — ١٣ من اللسان بلفظ « ابتلَّت » بدل « بُلَّت » — والحلاقيم جمع حُلْقُوم ، والحُلْقُوم : طرف الحلق ، والحَلْق : مخرج النفس ، أو هو مساغ الطعام والشراب إلى المرىء ، والجمع حُلُوقٌ .

٣٤٩ : ٢ لم نوفق لمعرفة اسم هذا الآخر .

٣٤٩ : ٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان فى مادة نجم — ١٦ — ٤٦ — ١٦ — بهذا النصّ شاهدا على أن نُجُما بضمتين جمع نَجْمٍ .

٣٤٩ : ٥ — لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٦ — هذان بيتان من مشطور الرجز — مُصْمَئِلات الأمور : الأحداث الشديدة — يريد بالأُمُر : الأمور ، وفى اللسان فى مادة أمر — ٥ — ٨٦ — ٥ ت — والأمْرُ : الحادثة ، والجمع أمُورٌ ، لايكسَّر على غير ذلك .

٣٤٩ : ٨ — لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٩ — ثِيَرَةٌ من جموع ثَوْرٍ — والرُّتَّعُ من جموع راتعٍ ، والراتع : الذى يأكل ويشرب رَغَدًا فى الريف .